Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البعد الأفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية

1999 - 2019

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم السياسية

تخصص : دبلوماسية وتعاون دولي

إعداد الطالب :

عبد الحق بوسماحة

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد سمير عياد

لجنة المناقشة

الإسم الأستاذ	الدرجةالعلمية	مؤسسة الإنتماء	الصفة
بومدين طاشمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبوبكربلقايد- تلمسان-	رئيســـا
محمد سميرعياد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبوبكربلقايد- تلمسان-	مشرفا ومقررا
منيرأبورحمة	أستاذ محاضرأ	جامعة أبوبكربلقايد- تلمسان-	عضوا مناقشا
علي بلعربي	أستاذ محاضرأ	جامعة عبد الحميد إبن باديس-مستغانم-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :1442-1443هـ، 2021-2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّـــا لَقَـــومٌ أَبَـــت أَخـــلاقنا شَـــــــــرَفاً

أَن نَـبتَدي بِـــــالأَذى مـــَن لَيـــسَ يُـــــؤذينا

بيـــضٌ صَـــنائِعُنا ســـــودٌ وَقائِـــــعُنا

خُـــــضرٌ مـــــَرابِعُنا حُـــــمرٌ مَواضـــــــينا

- صفي الدين الحلي-

شكر وتقدير

اللهما لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، أتقدم بخالص الشكر والعرفان **للأستاذ الدكتور محمد سمير عياد،** على قبوله للإشراف على هذه الأطروحة ومتابعته لمراحل إنجازها ووقوفه الحريص والدائم على تكويني وتوجيهي بالنصائح والإرشادات وتعامله الإنساني والأخوي مع شخصي، والشكر موصول إلى والدي ووالدتي أطال الله في عمرهما وأرضاهم علي، إلى زوجتي وسندي، إلى المؤنستين الغاليتين ابنتاي إلى إخوتي وجميع الأصدقاء ومشائخي متعنا الله وإياكم ببركتهم، ولكل من له الحق عليا.

عبد الحق بوسماحة

قائـمة المحتويـات

قائمة المحتويات

مقدمة	02
الفصل الأول: السياسة الخارجية مقاربة مفاهمية نظرية	12
المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية	13
المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية	13
المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية	16
أولا : المحددات الداخلية	17
ثانيا: المحددات الخارجية	21
المطلب الثالث : السياسة الخارجية الأهداف و الخصائص	22
أولا :أهداف السياسة الخارجية	22
ثانيا: خصائص السياسة الخارجية	23
المبحث الثاني: ادوات و محددات صنع القرار في السياسة الخارجية	25
المطلب الأول: أدوات السياسة الخارجية	26
أولا : الاداة العسكرية	26
ثانيا : الأداة الدبلوماسية	27
ثالثا : الاداة الاقتصادية	28
رابعا : الأدوات الاستخباراتية	29
خامسا : الأدوات الداخلية الداعمة	29
سادسا : الأدوات الدعائية الرمزية	29
المطلب الثاني : المؤسسات المهندسة لصناعة و تنفيذ السياسة الخارجية	30
أولا : مراحل صنع السياسة الخارجية	31
ثانيا : هيئات صناعة و تنفيذ السياسة الخارجية	36
المبحث الثالث: منهج تحليل السياسة الخارجية	39
المطلب الأول : الاقتراب النسقي	40
المطلب الثاني : تفسيرات الواقعية في السياسة الخارجية	41
المطلب الثالث: تحليل نظرية الدور في السياسة الخارجية	43
أولا: مفهوم الدور	43
ثانيا: لعب الادوار في السياسة الخارجية	45

الفصل الثاني: سياق ودوائر السياسة الخارجية الجزائرية	49
المبحث الأول: نشأة و تطور السياسة الخارجية الجزائرية قبل و بعد الاستقلال	49
المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية	49
أولا: مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية	50
ثانيا: أهداف سياسة الجزائر الخارجية	50
المطلب الثاني: مراحل نشأة السياسة الخارجية الجزائرية	54
أولا: سياسة الأمير عبد القادر الخارجية	54
ثانيا : إعادة بعث الدبلوماسية من خلال نشاط رواد الحركة الوطنية	55
ثالثا: الحكومة الجزائرية المؤقتة و سياستها الخارجية	57
رابعا: السياسة الخارجية الجزائرية ما بين (1963-1999)	58
المبحث الثاني: أسس السياسة الخارجية الجزائرية	61
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	61
المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية	67
اولا: الحياد في سياسة الجزائر الخارجية	68
ثانيا: الاتجاه الشخصي في سياسة الجزائر الخارجية	69
ثالثا: الأزماتية في سياسة الجزائر الخارجية	70
المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية	71
اولا: المحدد الجغرافي و الديمغرافي	71
ثانيا: المحدد السياسي و الاقتصادي	74
ثالثا: المحدد العسكري	79
المبحث الثالث: مؤسسات صناعة القرار في السياسة الجزائر الخارجية	81
المطلب الاول: المؤسسات الرسمية في صناعة سياسة الجزائر الخارجية	81
أولا: مؤسسة السلطة التشريعية	81
ثانيا: مؤسسة السلطة التنفيذية	83
ثالثا : مركز رئيس الجمهورية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية	87
المطلب الثاني: دور الاحزاب السياسية في صناعة سياسة الجزائر الخارجية	90
أولا: البنية الداخلية للأحزاب السياسية و دورها في صنع القرار الخارجي الجزائري	90
ثانيا: البنية الخارجية للأحزاب السياسية و دورها في صنع السياسة الخارجية	92

المطلب الثالث: الدوائر الاستراتيجية وأهميتها للسياسة الخارجية للجزائر	93
أولا :الدائرة المغاربية	95
ثانيا : الدائرة الإفريقية	98
ثالثا: الدائرة المتوسطية	102
رابعا: أهمية البعد الإفريقي لسياسة الجزائر الخارجية	104
الفصل الثالث: الدور الجزائري في الحفاظ على السلم والأمن في إفريقيا	114
المبحث الأول: توصيف للبيئة الأمنية في إفريقيا	115
المطلب الأول :مصادر التهديد الصلبة للأمن في إفريقيا	116
أولا : الظاهرة الإرهابية في إفريقيا	116
ثانيا: الجريمة المنظمة في إفريقيا	123
ثالثا :الحروب الأهلية كمصدر لتهديد الأمن في إفريقيا	132
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية اللينة في القارة الإفريقية	143
أولا : تأثير الهجرة غير المشروعة	143
ثانيا : تأثيرات الأوبئة والأمراض والفيروسات	147
المطلب الثالث : انعكاسات التهديدات الأمنية على الجزائر	148
المبحث الثاني: أطر التعاون الأمني في السياسة الافريقية للجزائر	153
المطلب الأول: توصيف للعقيدة الأمنية الجزائرية في إفريقيا	154
المطلب الثاني : مساعي الجزائر لتأسيس مبادرات السلم والأمن في إفريقيا	159
أولا : تجسيد الجزائر لمبادرة مجلس السلم والأمن الإفريقي	159
ثانيا :التعاون الجزائري في إطار مجلس السلم والأمن الإفريقي	161
المطلب الثالث :خلفيات التعاون الأمني الجزائري في إفريقيا	171
المبحث الثالث :أليات ونماذج التعاون في السياسة الخارجية للجزائر	175
المطلب الأول :الموقف الجزائري من القضايا الأمنية بإفريقيا	175
أولا : الجزائر وقضية الإرهاب في إفريقيا	176
ثانيا : الجزائر والهجرة غير الشرعية	179
ثالثا : الجزائر والجريمة العابرة للحدود	182
المطلب الثاني : أليات التعاون الأمني الجزائري الإفريقي	184

أولا : ألية الحوار السياسي والدبلوماسي	184
ثانيا :التعاون الأمني العملياتي بين الدول الإفريقية	187
المطلب الثالث :الدور الجزائري في حل النزاعات الإفريقية	189
أولا : الوساطة الجزائرية في حل النزاع الأريتيري الأثيوبي	190
ثانيا : الجزائر وإدارتها للنزاع المالي	193
ثالثا : التدخل الجزائري في الأزمة الليبية	196
رابعا :دور الجزائر اتجاه القضية الصحراوية	198
خامسا : الجزائر اتجاه الحراك المغاربي	202
الفصل الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية وإشكالية التنمية في إفريقيا	211
المبحث الأول : التحديات الاقتصادية في إفريقيا	211
المطلب الأول : تحدي الفساد في إفريقيا	212
أولا : ماهية الفساد	212
ثانيا : تطور الفساد في الدول الإفريقية	216
ثالثا : انعكاسات الفساد على عمليات التنمية الإفريقية	217
المطلب الثاني : تحدي الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد إفريقيا	218
أولا : مفهوم الشركات متعددة الجنسيات	219
ثانيا : تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية في إفريقيا	222
المطلب الثالث :الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الصراعات الإفريقية	229
المبحث الثاني : التنافس الأجنبي للقارة الإفريقية	233
المطلب الأول : التواجد الأمريكي في إفريقيا	233
المطلب الثاني : التواجد الصيني في أفريقيا	239
المطلب الثالث: الوجود الفرنسي في أفريقيا	247
المبحث الثالث : دور الجزائر في بعث التنمية الأفريقية	252
المطلب الأول : البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا	252
أولا :واقع الاقتصاد الأفريقي	252
ثانيا : العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأفريقية	254
المطلب الثاني : الحضور الجزائري الدبلوماسي في القمم الأفريقية	258
أولا : حضور الجزائر للاجتماع الثاني للجنة التنفيذية لمتابعة مبادرة النيباد في 26 مارس 2002	260

ثانيا : الجزائر في قمة داكار	261
ثالثا : القمة الأولى للاتحاد الأفريقي	261
رابعا : الاجتماع الخامس للجنة رؤساء دول وحكومات من اجل الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا.	262
المطلب الثالث : *دور الجزائر التنموي في إطار خلق منطقة للتبادل التجاري الحر في أفريقيا*	263
خاتمة واستنتاجات	269
قائمة المصادر والمراجع	275

فهرس الأشكال والجداول والخرائط

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

أ- فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين نمو الناتج المحلي الحقيقي في الدول العربية المصدرة للنفط من سنة إلى سنة 2016 مبينا نسبة الجزائر من نمو الناتج المحلي للنفط.	77
02	الإنفاق العسكري الجزائري من إجمال الناتج المحلي ما بين 2019/2009.	157
03	يبن مؤشر العسكرة بالجزائر.	157
04	يبين الإنفاق العسكري الجزائري ما بين 2019/2015.	159
05	يبين ترتيب العشرة شركات عالمية من حيث المبيعات.	221

ب- فهرس الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	النموذج الوسيط للحافز والاستجابة.	32
02	قدرات الفاعل الستة التي حددها وولت في تفسيره للنظرية الواقعية.	43
03	يبين تزايد نسبة نمو السكان بالجزائر من سنة 2018 الى 2019 بنسبة 1.9%.	74
04	منحنى بياني يبن احتياطي الجزائر للنفط الخام بمليار برميل من سنة 1980 إلى سنة 2015.	77
05	يبين الهياكل الفرعية للمديرية العامة لإفريقيا كجهاز من اجهزة وزارة الخارجية الجزائرية.	101

ت- فهرس الخرائط :

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	خريطة الجزائر توضح الموقع الاستراتيجي للجزائر وحدود الدول المجاورة لها.	**72**
02	خريطة الجزائر السياسية مفصلة الجغرافيا والطبيعة والتضاريس.	**75**
03	خريطة تبين مرور أنبوب الغاز من الجزائر نحو نجيريا و تصديره نحو بلدان أروبا.	**78**
04	خريطة تبين توزيع الغاز الطبيعي في الجزائر.	**79**
05	خريطة تبين حركة غسيل الأموال في الدول العربية حسب مؤشر بازل لمكافحة غسيل الموال لسنة 2017 .	**129**
06	خريطة الصراعات في إفريقيا.	**133**
07	تبين خريطة السودان الجديد بعد انفصال الجنوب.	**142**
08	خريطة مفصلة لولايات جنوب السودان.	**143**
09	تبين مدى توغل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود في الساحل الإفريقي.	**179**

الملخص

الملخص :

تدور الدراسة حول تفسير السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الأفريقي خلال عقدين من الزمن، بالاعتماد على اقتراب الدور واقتراب المتعدد المتغيرات والمستويات ومناهج علمية لها صلة بالموضوع، من أجل الكشف وتحليل أهم التحولات والمحطات التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا، انطلاقا من تحديد الأهداف والمبادئ الثابتة التي ترتكز عليها في توجيه سلوكها الخارجي، ودورها المحوري والفاعل في حل القضايا والصراعات الأفريقية ، وتحقيق التكامل والوحدة الأفريقية بين الدول ، كما ركزت الجزائر على تأسيس وخلق المبادرات التي من شأنها تحقيق التنمية الأفريقية عن طريق المؤتمرات والقمم والاعتماد على مبدأ الحوار المشترك، بالإضافة إلى اهميتها في بناء الاستقرار والأمن في جميع المستويات والذي جعلها تحمل لواء القارة الأفريقية في المحافل الدولية، وكذلك دورها في بعث سبل التعاون بين الدول الأفريقية بطرح مبادرات اقتصادية للنهوض بمستقبل القارة الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، تعالج الدراسة مختلف التحديات التي تشكل قيوداً للفرص التي سعت إليها، مع التأكيد على دورها المحوري لمواجهة شتى التهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية التي تنعكس سلباً على الوحدة الأفريقية وعلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية إقليميا ودوليا.

ABSTRACT :

The study revolves around analysing the Algerian foreign policy in its African dimension during two decades, basing Relying on the approach of the role and the approach of multivariate and levels and scientific methods related to the topic , in order to reveal and analyze the most important transformations and historical stations, of the Algerian foreign policy in Africa. Starting from determining the goals and the constant principles, on which it is based, in orienting its external behavior, and its pivotal and effective role in resolving issues and African conflicts, and, achieving African integration and unity among states. Algeria has also focused on establishing and creating initiatives in order to acheive African development through congresses, summits, and the principle of joint dialogue, in addition, to its importance in building stability and security at all levels, which made it bear the banner of the African continent in international forums, and its role in exploring ways of cooperation between African states by developing economic initiatives, to advance the future of the African continent. In addition, the study treats the various challenges which constrain the opportunities that it sought, with a focus on the Algerian's pivotal role, in confronting the various symmetrical and asymmetrical security threats, that negatively affect African unity and the activity of Algerian diplomacy, regionally and internationally.

مـــقـــدمـــــة

مقدمـة

لقد عرفت السياسة الخارجية أو ما يطلق عليها بسياسة الدول الموجهة إلى الخارج، اهتماما كبيرا لدى الباحثين والدارسين والأكاديميين وأصحاب القرار، حيث خصصت مجالات واسعة من الإعدادت العلمية والمنشورات في هذا المجال، نظرا لأهمية الموضوع، وترتكز السياسة الخارجية في قوة التجسيد لتلك السلوكيات وتصرفها اتجاه البيئة الخارجية إقليميا ودوليا، وذلك لبلوغ أهدافها الاستراتيجية المسطرة عبر أجهزتها ومؤسساتها المختصة لمواجهة شتى المتغيرات الحاصلة في البيئة الدولية وما تفرزه من تهديدات وأزمات على مستوى جوار الدولة جغرافيا، والتي تشكل جزءا من جملة التحديات التي تتصدى لها الدولة وجوبا باستخدامها لأدوات السياسة الخارجية لحماية أمنها الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، وربط علاقاتها الدبلوماسية مع الدول لتفعيل دورها وفق ما تمليه القوانين والاتفاقيات الدولية، وذلك ما اشار إليه "جيمس روزنو" بتحليله للسياسة الخارجية على انها سلوك يقع من طرف أعلى هرم في الدولة له صفة السلطة بشكل منظم وفق برامج وخطط للوصول إلى تحقيق الأهداف داخل المحيط الدولي وهو ما يعكس نظرة الدارسين والباحثين في مجال السياسة الخارجية في توجهها الكلاسيكي التي تعبر عنها بأنها جزء من ممارسة الدولة لنشاطها خارج الحدود لمعالجة مشاكلها بل توسع المفهوم بظهور فواعل جديدة ومتعددة غير رسمية وأزمات معقدة وقوى اقتصادية موازية أصبحت تهدد وتتحكم في أمن واستقرار الدول .

تكمن ممارسة السياسة الخارجية لأي دولة في طبيعة نشاطها الدبلوماسي والذي يعكس مدى قدرتها على لعب الدور الذي يفرضها كطرف محوري في البيئة الدولية والإقليمية، مع توافق الأداة الاقتصادية التي تزيد من هيمنتها على الأوضاع الطارئة في محيطها واكتسابها الأولوية في صنع القرارات وحلحلة المشاكل في بيئتها الخارجية.

عرف النظام الدولي عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 توسعا وتغيرا في الوحدات السياسية الإقليمية نتيجة للتحول فيه، وبروز قوى دولية جديدة متصاعدة شددت من حدة النزاعات الإقليمية وظهور تحالفات غير تلك الكلاسيكية التي عرفها العالم نهاية الحرب الباردة، والتي فرضت خارطة جديدة في الساحة الدولية، إذ يرى مجموع الباحثين في حقل السياسة الخارجية أن حجم التطورات المتسارعة المصحوبة بقوى جديدة قوية اقتصاديا وعسكريا، أصبحت تحتاج لأليات جديدة للتعامل في ربط العلاقات بين الدول، والتي يتوجب على الدول تدعيم وتطوير أدواتها وإعادة توجيه سياساتها الخارجية وفق المعطيات الدولية الجديدة، والتي ترتكز على قوة التحالفات بين الدول دون الدولة الواحدة، مع فرض قوة الدور لتحقيق أهدافها ومصالحها، فالجزائر باعتبارها دولة سائرة في طريق النمو وبحكم موقعها الاستراتيجي الذي يقع في شمال أفريقيا والذي يشكل نسيجا في حدودها مع الدول المغاربية ودول الساحل في ظل سعيها للوصول إلى دائرة التنمية في جميع المجالات واستعادة دورها الريادي الإقليمي والقاري عبر المؤسسات الأفريقية أو في إطار العلاقات الثنائية بحكم الانتماء الجغرافي والتاريخي والثقافي.

يفرض الموقع الاستراتيجي للجزائر حضورا قويا في أفريقيا والذي بارتباطها الجغرافي والتاريخي والثقافي والتي تمارس فيها مبادئها وتوجيه أدواتها لإدارة سلوكها الخارجي اتجاه دائرتها الأفريقية، خاصة في ظل التحولات التي تعرفها الساحة الدولية اتجاه القارة الأفريقية.

تشهد الجزائر عبر دوائرها المغاربية والأفريقية تهديدات أمنية تماثلية واللاتماثلية أفرزتها الأزمات الدولية وحدة الصراع الدولي على القارة الأفريقية، والتي عرفت تحولات وتغيرات جذرية نتيجة بروز حراك سياسي واجتماعي عرفتها جل الدول الأفريقية، أسقطت الحكام وغيرت من طبيعة انظمة الحكم والتي استثنت الجزائر بحكم تجربتها في إدارة الصراعات الداخلية وخروجها من أزمتها الأمنية منفردة جعلت منها تلعب الدور الرئيسي في القارة الأفريقية وتسجيلها حضورا دبلوماسيا في تسوية بعض الأزمات بين الدول الأفريقية لإعادة الاستقرار لدول الجوار والدول الأفريقية والتعامل مع التهديدات الأمينية الي تنعكس على أمنها القومي.

أولا : مشكلة الدراسة

وبناءا على ما تقدم نطرح المشكلة بالصياغة الأتية :

- **ماهي أدوار الجزائر في توجيه سلوكها الخارجي اتجاه دائرتها الأفريقية ؟**

وعلى ضوء المشكلة الرئيسية للدراسة يمكننا صياغة أسئلة فرعية وهي كالآتي :

- ما هي محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا ؟
- ماهي الأليات والتحديات التي واجهت الجزائر في تفعيل دبلوماسيتها في أفريقيا ؟
- ماهي التحديات والرهانات التي ارتكز عليها صانع القرار الجزائري في تفعيل الدبلوماسية الجزائرية في أفريقيا ؟
- إلى أي مدى وصلت الجزائر إلى تحقيق تنمية وتكامل أفريقيين، في ظل التنافس الدولي على أفريقيا ؟

ثانيا : المجال المكاني والزماني للدراسة

أ- المجال المكاني

تختص الدراسة وفي إطارها المكاني في تحليل السياسة الخارجية للجزائر في بعدها الأفريقي، أي من الناحية الجغرافية بوصفها من إحدى دول القارة الأفريقية والواقعة في الإقليم المغاربي، حيث تقع الجزائر في شمال القارة الأفريقية يحدها شرقا ليبيا وتونس، وجنوبا مالي والنيجر، وغربا موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية والمملكة المغربية .

تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من العوامل الثقافية والتاريخية الإقليمية بجوارها الأفريقي وهو ما يعكس امتدادها لدائرتها الأفريقية والتي خصصت لها القسط الكبير من طرف صانع القرار الجزائري بتأسيسه لإدارة فرعية تهتم بالشؤون الأفريقية، نظرا لما تشكله دول أفريقيا من فضاء واسع جيوإستراتيجي، فتحليل السياسة الخارجية الجزائرية في محورها الأفريقي والذي يمتاز بشساعة الرقعة الجغرافية والتي خصصنا لها في هذه

الدراسة النطاق الواسع نظرا للعلاقة الارتباطية بين الجزائر ومحيطها الجيوإستراتيجي الهام والتي تشكل به نظاما إقليميا يحمل ثلاثة أبعاد : مغاربي وأفريقي ودولي، وذلك بدراسة سلوك الجزائر في إطار ممارستها لنشاطها الخارجي أمنيا، واقتصاديا بالدرجة الأولى .

ب- المجال الزماني

تغطي الدراسة فترة محدودة ما بين 1999 إلى 2019 والتي تعتبر بطويلة المدى نسبيا والمهمة في تاريخ الجزائر والتي عرفت تغيرات مهمة داخليا وخارجيا، خاصة بعد الخروج من أزمة أمنية حادة، ورغم أن الدراسة محددة زمنيا، إلا انه لا يمنعنا من الرجوع تاريخيا إلى ما قبلها للكشف عن أهم المحطات التاريخية قبل وبعد الاستقلال في مجال السياسة الخارجية الجزائرية في مستواها الدولي والأفريقي والتي يمكنها من لعب الدور المحوري في توجيه نشاطها الدبلوماسي القاري .

ثالثا : فرضيات الدراسة

للإجابة على المشكلة تم صياغة الفرضيات الأتية :

- هناك علاقة ترابطية بين الاستقرار الداخلي للدولة الجزائرية ونشاطها السياسي الخارجي، فكلما استقرت الأوضاع الداخلية كلما ضاعفت نشاطات سياستها الخارجية.
- كلما حافظت الجزائر في سياستها الخارجية على مبادئها وثوابتها الدستورية كلما اتسع نشاطها قاريا وزادت من دورها الرئيسي في بعدها الأفريقي.
- ترتكز الجزائر في نشاطها الخارجي على دائرتها الأفريقية، باعتباره مركزا استراتيجيا ومحوريا يتعزز به حضورها الإقليمي والدولي .
- هناك علاقة ترابطية بين تحقيق اهداف الجزائر في محيطها الأفريقي وامتلاكها للمحددات المادية والمعنوية والشخصية.

رابعا : أهمية الدراسة العلمية والعملية

استمدت الدراسة أهميتها باعتبار الجزائر دولة حديثة الاستقلال استطاعت في فترة وجيزة ومتسارعة أن تلعب الدور المحوري والحيوي دبلوماسيا بانتقالها خلال فترة 1999 إلى 2019 لمرحلة متقدمة من تكثيف نشاطاتها إقليميا ودوليا، في ظل كثافة الفاعلين الدوليين وسرعة التفاعل بين الوحدات الدولية ودورها في الانسجام والتفاعل مع الأحداث والتحولات التي شهدها النظام الدولي بعد احداث 11 سبتمبر 2001، ومدى استجابة السياسة الخارجية الجزائرية لاهتماماتها اتجاه بعدها الأفريقي، والأدوار التي يمكن أن تمارسها عن طريق صانع القرار الجزائري في مجال العلاقات الخارجية، خاصة بعد مجيئ صانع قرار له الخبرة في تسيير السياسة الخارجية للجزائر سنة 1999، ودوره في إعادة توجيه مسار السياسة الخارجية الجزائرية بعد عشرية من الأزمة التي شهدتها الجزائر ومعرفته للبيئة الدولية بحكم المناصب التي تقلدها في هذا المجال والدوائر الجيوسياسية التي تتحرك فيها الدبلوماسية الجزائرية خاصة في محيطها الأفريقي، والتي شهدت من خلاله

الجزائر تسارع في التفاعل في جميع المجالات في إطار العلاقات الثنائية بين البلدان الأفريقية او عن طريق التمثيل النيابي داخل المؤسسات الأفريقية والدولية باعتبارها عنصرا فعلا ومحوريا في القارة سياسيا واقتصاديا وامنيا، مما فرضها كمحرك محوري لخلق التعاون والتكامل الأفريقي عن طريق خلق المبادرات الاقتصادية وحلحلة الأزمات السياسية والمنية التي شهدتها الدول الأفريقية خلال الفترة الزمنية المحددة في الدراسة.

وعليه كان الاهتمام بالدراسة بما ذهب عليه مجمع الباحثين والدارسين الأكاديمية والعلمية للبحث في الأبعاد التي توجه السياسة الخارجية الجزائرية خاصة البعد الأفريقي، بحكم انتماء التاريخي والجغرافي والحضاري والدور الذي يمارسه صانع القرار الجزائري الذي عرفت من خلال العودة القوية في التمثيل القاري والذي يعكس مدى قدرة النظام السياسي الجزائري وثباته للتحديات الداخلية وحنكته في مواجهة العديد من التحديات خارج إقليمها في ظل الأحداث المتسارعة والظروف اللامتناهية التي يعيشها المجتمع الدولي .

خامسا : مناهج وإقترابات الدراسة

اعتمدت الدراسة في تفسيرها وتحليلها للسياسة الجزائر الخارجية في إطار بعدها الأفريقي على الإقترابات والمناهج والتي كونت نوعا من الانسجام المعرفي والوصول إلى تأكيد ونفي صحة الفرضيات المذكورة سلفا، والإجابة على المشكلة البحثية المطروحة، وعليه تم الاستعانة بمايلي :

أ- **المناهج**

1- **منهج دراسة الحالة** : يقوم بدراسة حالة معينة بالتفصيل والتدقيق في كل جوانبها محل الدراسة، ومن اجل التحليل والاستخلاص، وهذا ما طبق في هذه الدراسة بإبراز التغيرات والتوجهات التي وجهتها سياسة الجزائر الخارجية في أفريقيا، بالإضافة إلى ذلك كونه سيساعد على مدى تناسب التغيرات التي تزودنا بها الأطر النظرية التي تعني بالبعد الأفريقي للسياسة الجزائرية الخارجية في إطارها العلمي والعملي .

2- **المنهج المؤسسي القانوني** : والذي استعملته هذه الدراسة من خلال دوره في تفسير طبيعة المؤسسات صنع القرار الخارجي الجزائري بصفة عامة وفي أفريقيا بصفة خاصة، من خلال التطرق إلى الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة على صناعة وصياغة ورسم السياسة الخارجية للجزائر في أفريقيا .

3- **المنهج الوصفي** : يعتبر من المناهج الأكثر استعمالا في معالجة الظواهر ومتابعتها بدقة خاصة المتعلقة بمعالجة الظواهر الاجتماعية ، وتم استخدامه في دراستنا للوقوف على وصف صور وتوجه سياسة الجزائر الخارجية في أفريقيا ونماذجها والعلاقة التي تربط بين مظاهر ونماذج سلوكها الخارجي، ومدى تأثيرها وتأثرها بدائرتها الأفريقية .

4- **المنهج التاريخي** : لجأت إليه الدراسة في تتبع والرجوع إلى الأحداث التسلسلية التاريخية ومختلف التطورات التي مرت بها الجزائر في سياستها الخارجية إقليميا ودوليا، إضافة إلى أهم العوامل التي

ساهمت في ربط العلاقات الجزائرية الأفريقية للوصول إلى نتائج مبنية على أساس دراسات سابقة ومراحل ممنهجة.

ب- الإقترابات

1- **اقتراب متعدد المستويات والمتغيرات :** يعد هذا الاقتراب مركبا تحليليا استخدمته " تشارلز هيرمان " charles hermann من أهم الإقترابات التي تستخدمها هذه الدراسة، ويتوافق أيضا مع اقتراب " نعومي شازان " Naomi chazan، إذ يتوافقان مع الاقتراب النسقي الذي استعمله "دفيد إستون" David Easton.

- يتكون اقتراب متعدد المستويات والمتغيرات من المركب التحليلي الذي يحلل العناصر التاريخية والثقافية في دراسة السياسة الخارجية الجزائرية بشكل خاص أو في بعدها الأفريقي بشكل عام وذلك بوضع كل الاعتبارات التاريخية والعوامل الثقافية من خلال دراسة التطورات التاريخية لسلوك الجزائر الخارجي اتجاه الدول الأفريقية من قيم وعادات وتقاليد مجتمعية مشتركة.
- التركيز على العوامل الجغرافية والموقع الاستراتيجي الذي تكتسبه الجزائر ودوره في استقطاب التأثيرات الإقليمية والدولية وتفاعله معها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، إضافة إلى تتبع مجريات العملية السياسية الداخلية ومدى تفاعلها مع التأثيرات الخارجية.
- تتبع نمط القيادة في إطار مؤسسات صنع القرار الخارجي وخصائصه ودراسة طبيعة النظام السياسي الجزائري وتقديم تحليل وتفسير لشخصية الرئيس وخبرته في مجال العلاقات الخارجية.
- متابعة طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي للجزائر والتي يهدف من خلالها إلى مواكبته وانسجامه مع أبنية الدول الأخرى لفرض مبدأ تكافئ الفرص الاستثمارية .
- النسق الإقليمي والدولي أي باعتبارات للمكانة الإقليمية والدولية وحجم العلاقات والتعاملات الجزائرية الأفريقية واعتماداتها مع الدول التنافسية على القارة الأفريقية ودراسة حجم التأثير والتأثر بينهما.
- وعليه اعتمدنا على هذا المركب لما فيه من أطر تحليلية تمتاز بالشمول والاستيعاب لمكونات الحالة الأفريقية ومناسب لدراسة سياسة الجزائر الخارجية في أفريقيا باعتباره يرتكز على العمليات المعقدة والمؤثرة.

2- **اقتراب الدور :** تم الاعتماد على هذا الاقتراب في دراستنا باعتباره يركز على دور صانع القرار في رسم والتخطيط لتوجيه السياسة الخارجية لبلده انطلاقا من تقديم افتراضات التي يلتزم بها اتجاه بيئته الإقليمية والدولية بصفته فاعل رئيسي ويمثل النخبة الممارسة للنشاط الخارجي التي تهدف إلى توفير أكبر قدر ممكن من الموارد والتنسيق بين الفواعل الدولية خاصة الدول السائرة في طريق النمو، وهو ما يؤدي بنا إلى تحليل وإدراك دور القائد داخل المؤسسات باعتباره بعد سيكولوجي ذاتي يبين مدى إدراك صانع

القرار الجزائري لسياسته الخارجية خاصة بعما عرفت انطلاقة وتحول في سياستها الخارجية سنة 1999.

3- الاقتراب النسقي : والذي يعد ضرورة في هذه الدراسة باعتبار المترابطات في شتى التفاعلات والمتغيرات بفعل الانعكاسات المختلفة على نسق السياسة الخارجية الجزائرية من النسق الأفريقي الذي يعتبر لكونه جزءا من النسق الدولي، بالإضافة إلى تحديد البعد الأفريقي في سياسة الجزائر الخارجية كدولة محورية وفاعل رئيسي في المنطقة من خلال إبرازه لأثر المتغيرات الداخلية في توجيه وإدارة سياسة الجزائر في أفريقيا .

سادسا : أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة وكغيرها من الدراسات العلمية على عدة طرق في جمع المعلومات بالتركيز على التوثيق من دراسات وبحوث وكتب ومجلات علمية ومواثيق وقوانين وطنية ودولية، إضافة إلى الاعتماد على الإحصائيات الرسمية وتقارير صحفية معتمدة لوزراء ومسئولين دبلوماسيين ورؤساء دول، وأطروحات جامعية منشورة وغير منشورة تمت مناقشتها، إضافة إلى الاستئناس بكل ما يتعلق بالموضوع شريطة أن يكون المرجع أكاديميا او له علاقة بحفظ الحقوق التي تتوافق وشروط البحث العلمي .

سابعا : الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي سبقت الموضوع، والتي تناولت السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائرها خاصة دائرتها الأفريقية باعتبارها دولة تقع في شمال أفريقيا وانتماءها المغاربي وبعدها المتوسطي، إلا أن الدراسة اعتمدت بالنظر للبعد الأفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث تناولت الأطروحة العديد من المقالات المنشورة في المجلات الوطنية المعتمدة والدولية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية إضافة غلى أطروحات الدكتورة المنشورة وغير المنشورة من مختلف الجامعات الجزائرية ذات التخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث خصصنا نسبة 30% منها في تناولنا للإطار النظري والمنهجي للدراسة و70% منها يتناول السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الأفريقي خلال عقدين من الزمن المراد دراسته وعلى سبيل الذكر سوف نتطرق فيما يلي لبعض أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع :

أ- الجانب النظري

- استفادت الدراسة من كتابين للمؤلف "لويد جونسون" بعنوان: "نظرية السياسة الخارجية" ترجمة لوليد عبد الحي وأخر بعنوان : " تفسير السياسة الخارجية" ترجمة لمحمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم ، والتي تناول فيها الكاتب دراسة شاملة نظرية لموضوع السياسة الخارجية انطلاقا من المفاهيم والمحددات والأدوات المتعلقة بالسياسة الخارجية وأهم النظريات التي تفسر وتحلل دراسة السياسة الخارجية أكاديميا.

- وتطرقت الدراسة نظريا إلى كتاب للمؤلف" ألكسيس مونتس" و" كارل دروين" بعنوان :"فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، والذي تناول أنماط القرارات في تناول السياسة الخارجية إضافة إلى متغيرات الانحياز والميول في ممارسة العمل الدبلوماسي الخارجي مع التطرق للعوامل السيكولوجية المؤثر في صنع قرارات السياسة الخارجية وهو ما قدم تفسيرات ونماذج عن السياسة الخارجة الجزائرية اتجاه علاقاتها الدولية.

ب- الجانب التطبيقي

- اعتمدت الدراسة في شقها التطبيقي والمخصص لدراسة السياسة الخارجية الجزائرية وفي الفترة الزمنية المحددة على أطروحة الدكتوراه بعنوان :" السياسة الخارجية للجزائر اتجاه افريقيا" للباحث موسى العيدي والتي تناول فيها تطورات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دائرتها الأفريقية، كما تطرق لتحليل أبعادها في جميع المجالات مع تقديم نسب وبيانات توضح دور الجزائر في علاقاتها الأفريقية.
- كما استفادت الدراسة من أطروحة الدكتوراه بعنوان : " محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الأفريقي للباحثة صليحة مماد، والتي تناولت أهم المتغيرات والعوامل التي تأثر على السياسة الخارجية الجزائرية في الأهداف الموجهة لدائرتها الأفريقية والتي تشكل محورا رئيسيا لفعالية الدور الذي تأدية الجزائر في محيطها الخارجي.
- وتطرقت الدراسة إلى مقال إلكتروني بعنوان :" السياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا" للباحث سمير قط، والتي تناول فيها الباحث حول المحددات والمبادئ التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الجزائرية خاصة بعد مجيئ الرئيس وبتفليقة للسلطة ، مع التطرق لأهم المواقف التي اتخذتها الجزائر اتجاه المتغيرات والتحولات في البيئة الإفريقية خاصة الأمنية وما تعلق بالنزاعات والصراعات بين دول الجوار الجزائري.
- ولجأت الدراسة إلى مقال علمي بعنوان : " السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه أفريقيا" للدكتورة وهيبة دالع، والتي تطرقت إلى دراسة السياسة الخارجية الجزائرية خلال المدة الزمنية 1999-2016 والتي تماثل موضوع دراستنا ، والتي حضيت بدراسة الدور الذي لعبه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في توجيه السياسة الخارجية للجزائر وإرجاعها للريادة القارية مع تناول الأبعاد والمحددات ، مع إبراز أهمية أفريقيا للجزائر مع تركيزها على نشاط الدبلوماسية الجزائرية وإعادة بناء المؤسسات الأفريقية ومساهمتها في تفعيل وبروز تلك المؤسسات وفرضها على المستوى الدولي .

ومن خلال تطرقنا للدراسات المذكورة سلفا، إلا أن موضوع السياسة الخارجية الجزائرية يعرف تطورا كبيرا والبحث فيه يمتاز بالدوام نظرا للتحولات والمتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، والتي يجب على الباحث في هذا المجال تطوير اهتماماته وزيادة رصيده العلمي بصفة يومية ومواكبة الأحداث التي يشهدها المحيط الأفريقي اتجاه الجزائر خاصة إذا تعلق الأمر بالتطورات في البيئة الداخلية وما ينجر عنها من أزمات التي تأثر على سياسة الجزائر خارجيا .

ثامنا : تقسيمات الدراسة

تمحورت الدراسة في أربعة فصول أساسية تمت فيها بالتفصيل الإجابة على المشكلة المطروحة فالفصل الأول في مبحثه الأول جاء كمدخل نظري مفاهيمي حول السياسة الخارجية والتي تناولت التعريف والمحددات والأهداف والخصائص بصفة تحليلية مفصلة أما المبحث الثاني والذي تناولنا فيه اهم ادوات ومؤسسات صنع السياسة الخارجية ومراحل صنعها أما المبحث الثالث تم التطرق إلى أهم المناهج والإقترابات النظرية التي تعالج السياسة الخارجية كالاقتراب النسقي واقتراب الدور وتفسيرات النظرية الواقعية لموضوع السياسة الخارجية، أما الفصل الثاني جاء بعنوان سياق ودوائر السياسة الخارجية الجزائرية والذي تناولنا في مبحثه الأول السياق التاريخي لنشأة السياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال وأهدافها إضافة إلى التطرق إلى مراحل وتطور السياسة الخارجية الجزائرية أما الفصل الثاني تناولنا فيه الأسس والمبادئ التي ترتكز عليها في إدارتها للعلاقات الدولية وأهم السمات والصفات التي تميزها في تناولها لنشاطاتها الخارجية ومحدداتها، كما جاء في الفصل الثالث دراسة أهم مؤسسات صناعة القرار في سياسة الجزائر الخارجية بطابعها الرسمي وغير الرسمي وتحليل الدوائر التي توجه لها الجزائر اهتمامها وسياستها الخارجية إقليميا ودوليا، أما الفصل الثالث الذي تناول دور الجزار في الحفاظ على السلم والأمن في أفريقيا حيث جاء مبحثه الأول كدراسة توصيفية للبيئة الأمنية لأفريقيا والتي تناولت أهم مصادر التهديد للأمن الصلبة واللينة التي تشهدها القارة الأفريقية وانعكاساتها على الأمن الجزائري كما تطرقنا في المبحث الثاني لأهم التطورات للجزائر في مجال التعاون الثنائي أو في إطار المؤسسات الأفريقية والمبادرات التي سعت الجزائر لخلقها من أجل تحقيق التكامل وتنمية القارة الأفريقية كما جاء المبحث الثالث كتوصيف لاهم الآليات والنماذج التي عملت الجزائر لتحقيقها ومواقفها اتجاه القضايا الأفريقية وحلحلة النزاعات والصراعات المنتشرة في أفريقيا أما الفصل الرابع تناولنا فيه إشكالية التنمية من وجهة نظر سياسة الجزائر الخارجية في أفريقيا والذي درس في مبحثه الأول أهم التحديات التي تواجه أفريقيا اقتصاديا كانتشار الفساد وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات واهدافها المعلنة والخفية وتأثيراتها على التنمية الأفريقية، كما تناولنا في المبحث الثاني التنافس الأجنبي على القارة الأفريقية ودور الجزائر فيه بتحديد اهم المنافسين الدوليين كالصين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى دور الجزائر في بعث التنمية الأفريقية من خلال توصيف لواقع الاقتصاد الأفريقي بحصيلة الأرقام بدراسة البعد الاقتصادي لسياسة الجزائر الخارجية اتجاه افريقيا وأهم العلاقات الاقتصادية الجزائرية في أفريقيا كما تناولنا حضور الجزائر

دبلوماسيا لبعث التنمية في أفريقيا ومواقفها اتجاه اهم القضايا الأفريقية في الاجتماعات والمحافل الدولية إضافة إلى التطرق لدور الجزائر في إنشاء أهم مشروع أفريقي اقتصادي لخلق منطقة تبادل تجاري حر في أفريقيا كنموذج لأهم ما توصلت إليه الجهود الجزائرية في تنمية القارة الأفريقية.

وانتهت الدراسة بخلاصة واستنتاجات تلخص ما توصلت إليه الدراسة من خلال البحث .

الفصل الأول: السياسة الخارجية مقاربة مفاهمية نظرية.

الفصل الأول: السياسة الخارجية مقاربة مفاهمية نظرية

يعتبر موضوع السياسة الخارجية ذات أهمية بالغة لدى الدول ولما له من دور في ربط العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والدبلوماسية بين الدول أو بين الفواعل الأخرى غير الدول، إذ أصبحت محل اهتمام الدارسين والمحللين والأكاديميين لحقل العلاقات الدولية والذي يعتبر مسرحا لتفاعل تلك السياسات الدولية الخارجية، فصانع القرار في السياسة الخارجية له اهتمام ودور في صنع السياسات وتنفيذها والتي يهدف إلى تطبيقها اتجاه الدول بالمقابل نجد المهتم بالإطار العلمي في الشأن الخارجي أيضا دورا في محاولة تفسير وتحليل الظاهرة عن طريق البحث في سلوكيات وتصرفات الدول التي تصدر عن صناع القرار الخارجي وإيجاد العوامل التي دفعت به إلى إخراج القرارات وجعلها أهدافا يسير بها تلك العلاقات الخارجية والعلاقات بين مختلف الفاعلي في النظام الدولي.

والتاريخ النظري للسياسة الخارجية لم يكن وليد الصدفة أوحديث الظهور بل عرف تطورات تاريخية جاء بها المنظر والفيلسوف "ثيوسيديس THUCYDIDE"بدراسته للحروب البولونية وتفسيره للظواهر والسلوكيات والتصرفات التي كانت تصدرها تلك الدول التي يعتمد فيها على الطابع العدائي الحاد وصولا إلى دراسة "مكيافيللي Machiavel li " للسياسة الخارجية من نافذة صناعة القرار العقلاني.

إن السياسة الخارجية كحقل معرفي متصل بالحقل النظري للعلاقات الدولية باعتبار العلاقات الدولية مسرحا للتفاعل السياسات الخارجية للدول، باعتبار السياسة الخارجية تهدف إلى تفسير سلوكيات الدول الأخرى والفواعل الغير الدولة ولا تقتصر على أنها نشاط تقوم به الدول بل قد تلتزم بالحياد في العديد من القضايا في الحقل الدولي.

فلا نتوصل لفهم العلاقات الدولية دون فهم السياسة الخارجية للدول وذلك ما شهدته الثورة السلوكية خلال الستينيات من القرن الماضي والتي استقلت فيه السياسة الخارجية عن السياسة الخارجية بعد أن عرفت تطورا ملحوظا بسبب تنوع في الوحدات الدولية في النظام الدولي.

فدراسة السياسة الخارجية يمكننا من الوصول إلى البحث وفهم سلوكيات الدول والفواعل وعلاقاتها بالدول الأخرى واستراتيجياتها المخططة اتجاه القضايا الموجودة، ودورها وتقيمه في النسق الدولي.

لذلك سوف نعالج في هذا الفصل المفاهيمي النظري التعاريف المختلفة للسياسة الخارجية ودراسة المحددات التي تؤثر في توجهات الدولة في الإطار الداخلي والخارجي ودراسة أهم الأهداف والمراحل وخصائص السياسة الخارجية للدول والتي تبني عليها الدول سياستها الخارجية إضافة إلى التطرق للأدوات التي تستخدمها الدولة لتقرير سياستها في العلاقات الدولية وتحديد اهم الأجهزة الرسمية والغير الرسمية التي تتبنى صناعة القرار وتنفيذه إلى الإطار النظري المنهجي التفسيري والتحليلي لظاهرة السياسة الخارجية وذلك ما سوف نعالجه بالتفصيل في الفصل الأول.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية

عرف حقل السياسة الخارجية جدلا بين الدارسين والباحثين في ما يخص تحديد مفهوم دقيق نظرا لدرجة تعقيده فمنهم من ربط السياسة الخارجية بالمصلحة الوطنية وذهب آخرون إلى ربطها بالقوة والعقلانية لذلك سوف نتطرق لأهم التعاريف والمحددات التي والأهداف والخصائص التي تؤثر في عملية صناعة السياسة الخارجية للدول في العلاقات الدولية.

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية

عرفت السياسة الخارجية تطورا ملحوظا بعد الحر العالمية الثانية إذ أصبحت ليست بالبسيطة والسهلة فانتقلت من مفهوم متصل بقضية الأمن إلى أبعاد متطورة أصبحت تتصل بوظائف اجتماعية واقتصادية للمجتمعات ونتيجة للتحولات التي عرفها المحيط الدولي وزيادة في عدد الفواعل الدولية والوحدات جعل من السياسة الخارجية ذلك المفهوم المعقد من جهة ومن جهة اخرى قوبل بالاهتمام من طرف الدول النامية الذي يعود عليها بالنفع والازدهار.

عرف المنهج التقليدي والذي يهتم بمعالجة وترصد اهم التطورات التاريخية لمجمل السياسات الخارجية للدول والعوامل المؤثرة فيه خاصة الدول الكبرى تراجعا ملحوظا بل لم يعد يكفي لتفسير السياسات الخارجية بعد ظهور فواعل جديدة[1] وتفسيرات مختلفة للنسق الدولي*.

ومنه لا يوجد تعريف شامل وجامع لمفهوم السياسة الخارجية والعديد من المفاهيم المتعلقة بحقل السياسة والعلاقات الدولية ، اذ لم يتفق العديد من المفكرين والباحثين عليه بل اجتهدوا وتوافقوا على مفاهيم مختلفة ومتعددة[2].

عرف التطور الذي حصل ظهور العديد من الأطر العلمية التي تفسر السياسة الخارجية عن طريق البحوث العلمية المقدمة اذ يحاول كل منها تقديم تفسيرات ثابتة للمفهوم وكانت بجهود التي قادها أمثال **هارولد HAROLD ومارجريتMARGRIET وسبراوت SPROUAT** والهيئات البحثية **لريتشارد**

---

[1]– لويد جونسون، ***تفسير السياسة الخارجية*** (السعودية: ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة سعود، 1989)، ص.1.

* يمكننا تعريف النسق الدولي كمفهوم و كأداة ذهنية لاستخدامها في التحليل ، بحسب الخبراء على انه يعني تصورنا لواقع معين على انه ." كل بأجزاء متساندة متفاعلة ، وكل وضع يتحقق انتظام الكل " واذا اردنا تطبيق مفهوم النسق لها المعنى على واقع العلاقات الدولية لتحليله و تفسير علاقاته المتبادلة ، لاصطدمنا بواقع ذي مجموعة الكيانات السياسية المتدرجة من حيث القوة على شكل هرم بحيث لا ينتظم العلاقات فيما بينها الا تبعا لتوازن قواها.

[2]– زايد عبد الله، ***السياسة الخارجية*** (طرابلس: منشورات القلي، 1994،ص.8.

سنايدر RICHAR SNAYDER وماجاء به **جيمس روزنو JEMES ROSNAU وتشارلز هرمان CHARLES HERMAN** والتي أثمرت عن تفسيرات و أبعاد للسياسة الخارجية بالطرق العلمية [1].

يقصد بالسياسة الخارجية مجموعة الخطط والبرامج التي يمارسها المسؤولين الرسميين للوحدة الدولية من اجل الوصول الى اهداف معينة في المحيط الدولي[2].

ويعرفها " **ريمون ارون Remon aroun** "« فن تسيير التجارة مع الدول الاخرى لما فيه خير لمصلحة الوطنية حيث يعبر هذا الفن عن ذاته بواسطة الدبلوماسية لوقت السلم دون استبعاد اللجوء الى السلاح من باب التهديد على الأقل، أما في زمن الحرب فلا تستغني السياسة عن الدبلوماسية[3] ».

ويرى " جوزيف فرانكل" : « ان السياسة الخارجية تتشكل من قرارات وأفعال التي تتضمن الى حد ما علاقات بين دولة أو اخرى[4] » .

اما الموسوعة السياسية فتعرفها بـ: " مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدول وسلوكياتها تجاه الدول الاخرى ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، وعلاقاتها مع غيرها من الدول على الصاعدين الاقليمي والعالمي، لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية، وحماية أمنها وسلامتها[5].

ان التعاريف السابقة الذكر تندرج ضمن الاقترابات التقليدية التي تعتبر الدولة كوحدة واحدة وان كل العلاقات التي تصدر سواء في المجال السياسي، والاقتصادي، والتجاري، عبارة عن افعال دول لا غير.

اما الاتجاه الذي يعرف السياسة الخارجية من منظور الحديث والذي يعتبر السياسة الخارجية هي عبارة عن تفاعلات تتعد اطار الدولة اذ نجد:

"**جيمس روزنو James rosenau**" « يعرف السياسة الخارجية بأنها مجموعة الانشطة السلطوية التي تتخذها الحكومات، في ما يخص المحافظة على ما يلائمها في البيئة الدولية، او تعديل بعض الجوانب الغير ملائمة.[6]

ويعرفها آخرون أمثال "**مودولسكي MODLSKI**": على أنها إجراء تتم فيه عملية تحويل للمدخلات إلى نشاطات تحقق غايات معينة والذي يعرفها قائلا : « هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير من سلوكيات الدول الأخرى وجعلها أكثر إقليمية طبقا للبيئة الدولية.[1] »

---

[1]- جنسن، ***مرجع سابق*** ، ص.1.

[2]- محمد السيد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية*** (بيروت: دار الجيل، ط2، 2001)، ص.12.

[3]- عبد العزيز مراد، ***العلاقات الدولية*** (الجزائر: موقع للنشر، 1992)، ص .14.

[4]- محمد شلبي، ***السياسة الخارجية للدول الصغيرة*** : " الاردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي (1979- 1994)، (عمان: دار الكنوز للمعرفة العلمية،ط1، 2008)، ص.28 نقلا عن:

Josef Frankel **, " the making of foreign policy ; an analysis of precision marking"** (England university press ,1963 ,p1.

[5]- عبد الوهاب الكيالي، ***الموسوعة السياسية*** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983)، ص.384.

[6] -jemes rosenau , **"compring foreign policy , way , what , who ,"** in : james rosenqu (ed) , comparing forign policy : findings and methods (new yourk : sage publications , 1974) ,p.6.

ويعرفها أيضا : " **فليدميرسوجاك Vladmirsodjak**" « السياسة الخارجية للدولة هي أساسا نشاط الدولة الموجه للدفاع عن مصالحها في الخارج من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر المجموعة الدولية.[2]»

أما : **لوري ليونارد** " **Leonard loury** " بوصفه للسياسة الخارجية الأمريكية قائلا : « هي مجموع الأفعال المتخذة من قبل أمريكا في علاقاتها الخارجية ...وهي للأمة في أي وقت حيث تتضمن ماذا تفعل هذه الأخيرة في العالم ، لا ماذا تتفق على فعله أو تطمح إليه[3] »

ويعرفها : "**A.bergstraesser**"« هي مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دولة أخرى ، أو مجموعة العلاقات لأنظمة دول أو مجموعة العلاقات لكيانات نحو الخارج سواء اقتصاديه، ثقافية تكون تابعة لتلك الدول . [4]»

كما أشرنا في السابق أنه لا يوجد تعريف محدد للسياسة الخارجية أو اتفاق للباحثين في مجال السياسة والعلاقات الدولية حيث لا نستطيع التمييز بين السياسة الخارجية وبعض السياسات حيث ذهب جمهور من الباحثين لتعريف بمعنى أخر :

حيث يعرفونها بأنها جزء من سياسة الدولة التي تحدد العلاقات مع الدول الأخرى والكتل الدولية وربطها الباحثون بالدبلوماسية، والأحلاف العسكرية، والحركة التجارية عبر العالم.

فيرى "**دويتش Dwitsch** " : « بأن السياسة الخارجية لأي دولة تهدف بالخصوص إلى استقلال وأمن تلك الدولة وحماية مصالحها الاقتصادية[5]».

أما السفير "**ليون نويل Leon noel** " عرفها :« هي فن إدارة العلاقات بين الدول [6] ».

كما يعرفها الدكتور: " **يوسف ناصيف** " بأنها :« سلوكيات الدول خارج حدودها ، أوانها السياسة الخارجية التي لها علاقة ترابطية مكملة للسياسة الداخلية للدولة للوصول إلى تحقيق أهدافها القومية في ظل نظام دولي بوسائل وأدوات دبلوماسية[7] ».

---

[1]–هشام صاغور، ***السياسة الخارجية للإتحاد الأروبي إتجاه الجزائر (2008-1988)*** (الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية، ط.1 ،2010)، ص.15.

[2] -Vadmirsodjak , **" International Relations in our Tines"** , Statni pedagojicke , P.43.

[3]–عامر مصباح، ***تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث***، دراسة حالة المملكة العربية السعودية (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2007)، ص.92.

[4]–محمود خلف، ***مدخل إلى علم العلاقات الدولية*** (الأردن: عمان، دار زهران للنشر، ط.3، 2012)، ص.13 .

[5]– صاغور، ***مرجع سابق***، ص.23 .

[6]– أحمد نوري النعيمي، ***عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا*** (الأردن: دار زهران للنشرو التوزيع، ط.1، 2013)، ص. 25.

[7]– يوسف ناصيف حقي، ***النظرية في العلاقات الدولية*** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 157.

ويرى فيها: " **مازن الرمضاني** " بأنها: « سلوك سياسي خارج الدولة يؤثر ويتأثر بها صانع القرار لتلك الدولة »[1].

كما ركزت العديد من التعاريف التي حددت أن السياسة الخارجية تمارس من أجل الوصول إلى أهداف معينة ومن بين التعاريف نجد تعريف:" **محمد طه بدوي** " للسياسة الخارجية بأنها: « برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الهداف[2] ».

أما الدكتور:" **عبد الوهاب الكيالي** " فيعرف السياسة الخارجية اعتمادا على العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحديد السياسة الخارجية لأي دولة ويحصرها في الموقع الجغرافي، القوة العسكرية، الموارد الطبيعية، عدد السكان وعليه وصل الكيالي لتعريف السياسة الخارجية بأنها: « مجموعة التوجهات التي تتألف من مواقف وادراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية والظروف الاستراتيجية التي تميز الدولة في السياسة الدولية، والمتأصلة في التقاليد والطموحات السياسية الكبرى للمجتمعات وتتقاطع هذه التوجهات مع مجموعة من الاقترابات التاريخية[3] ».

ومن هذا المنطلق نستنتج بأن السياسة الخارجية عرفها الباحثين بأساليب مختلفة ومتنوعة ولكن هذه التعاريف متقاربة في المعنى والسلوك حسب كل دولة ويمكننا ان نتوصل بناءا على التعاريف السابقة الذكر ان السياسة الخارجية تتكون من عدة عناصر متداخلة ومتجانسة وهي كالاتي [4]:

1-السياسة الخارجية هي في الغالب مبادئ وأهداف محددة تبنى عليها الدولة سياستها وتستند غليها.

2-السياسة الخارجية هي نشاط تمارسه الوحدات الدولية

3-السياسة الخارجية تفسر سلوكيات صانعي القرار في البيئة الخارجية

لنتوصل إلى تعريف السياسة الخارجية بأنها عبارة عن: « تجمع لتوجهات و أهداف ، و خطط التزامات تقوم بها الدول وتحولها إلى سلوك وأفعال خارجية [5]».

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية

يرى أغلب الدارسين لحقل السياسة الخارجية مشكلا فيما يخص تحديد محدداتها، فهناك من يحددها إلى قسمين محدد داخلي وأخر خارجي، لكن يشكل صعوبة خاصة في عصر العولمة والاعتماد المتبادل والذي يجعل

---

[1]- السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص. 09.

[2]- محمد طه بدوي و آخرون، ***العلاقات السياسية الدولية*** (الإسكندرية: المكتبة المصرية، 2003)، ص.ص 397-398.

[3]- صاغور، ***مرجع سابق***، ص. 21.

[4]- كوثر عباس الربيعي، "سياسة العراق الخارجية بين الفرص والقيود"، ***دراسات دولية***، ع. 44، (2010)، ص. 01.

[5]-حسين بوقارة، ***محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية*** (جامعة قسنطينة: قسم ماجيستير، مقياس السياسة الخارجية المقارنة، 2003)، ص. 03.

الفصل ما هو داخلي وخارجي أمر صعب التحديد [1] وهناك من يصنفها إلى محددات مادية وأخرى معنوية وآخرون يصنفونها إلى محددات اقتصادية، محددات جغرافية، محددات سياسية، وأخرى عسكرية واجتماعية.

أما " **هولستي** " و" **روزناو** " تطرقا إلى تصنيفها إلى متغيرات داخلية وخارجية تتفاعل فيما بينها لنقل السلوك الخارجي للوحدات الدولية [2] .

فالمحددات هي مجموعة العوامل المؤثرة التي توجه للسياسة الخارجية والتي لها صلة بصانع القرار داخل الدولة والتي ترتبط بالبيئة الداخلية والخارجية.[3]

ومن هنا يمكننا أن نقسمها إلى محددات داخلية بشقيها المادي والمعنوي ومحددات خارجية والتي تحدد سلوك الدولة خارج إقليمها مع الفواعل والوحدات الدولية.

أولا : المحددات الداخلية

يقصد بها مجموعة المتغيرات التي تطرأ داخل الدولة أو الوحدة الوطنية والتي لم تكن نتيجة تفاعلات مع وحدات دولية اخرى [4] وتعتبر هذه المتغيرات ذات اهمية بالغة لما لها من دور في رسم السياسات الخارجية للدول، و ضبط وجهتها وسوف نتطرق لها كالاتي:

أ-المحددات المادية

1-الجغرافية: تنحصر العوامل الجغرافية التي تعتبر من بين أبرز الركائز السياسة الخارجية، وتشمل الموقع، المساحة التضاريس، المناخ، والتي تشكل البنية الأساسية لقوة الدولة، أو نستطيع أن نسميها العناصر المادية التي تتكون منها جغرافية أي دولة التي تؤثر وتتأثر في سياسات الدولة خارجيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويعتبر النمط الجغرافي أي الموقع القاعدة الأساسية لتحليل الجغرافية السياسية للوحدات السياسية [5].

إن قوة الدولة تتحدد بفعل جغرافيتها التي تتأثر كثيرا وتحدد أهدافها اتجاه المحيط الدولي مقارنة بمواردها الأخرى التي تجعل من الدولة تندمج بشخصيتها الجيوسياسية وتمثل مكانة كبيرة في النظام الدولي [6] فالدولة التي تتمتع بالهدوء تتحكم في ممراتها الحدودية والمعابر التي تربطها مع الدول الأخرى تجعلها تتحكم في مجريات اللعبة الدولية عكس تلك الدول التي تقع في مراكز مليئة بالأزمات والتوترات والتهديدات فتجدها ذات تأثير محدود [7]

---

[1]- عامر مصباح، ***تحليل السياسة الخارجية*** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص. 20.

[2]- السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص. 449.

[3]- جنسون، ***مرجع سابق***، ص. 317.

[4]- السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص. 141.

[5]- محمد أزهر سعيد السماك، ***الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي و العشرين بين المنهجية والتطبيق*** (عمان :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2013)، ص. 77.

[6]- محمد رياض، ***الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا*** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2004)، ص. 156.

[7]- محمد طه بدوي، ***مدخل إلى علم العلاقات الدولية*** (بيروت: دار النهضة)، ص. 110.

حيث يؤكد الدارسين بان هناك علاقة ترابطية بين الجغرافيا والسلوك الصراعي الذي تصدره الوحدات الدولية حيث ان الدولة التي تتمتع بطول حدود وشاسعة الرقعة الجغرافية مع محيطها مع العديد من الدول يجعلها امام احتمال الدخول في حروب ونزاعات مع الدول التي تحدها جغرافيا ومن جهة اخرى قد يؤدي التجاور بين الدول إلى تأثير إيجابي من شانه أن تتوصل الدول المحيطة مع بعضها البعض جغرافيا إلى تكامل سياسي واقتصادي بفعل التفاعل الدولي عكس الدول التي تشهد الجغرافيا المتباعدة [1].

فالدول الي تملك مساحة بحرية كبيرة نجدها تتمتع بقوة تجارية وعسكرية تجعلها محل دفاعي وهجومي على غرار الدول التي لا تشمل مساحة بحرية واسعة، نجدها مهددة للدخول الخارجي [2].

فمن الصعب على الدول التي تملك قوة عسكرية ان تلجا للسيطرة مع الدول التي تمتلك الجغرافيا او المسالك الجبلية الخطيرة لأنها تشكل حماية طبيعية لتلك الدولة[3]، وأن اتساع المساحة مع نقص الإمكانيات التكنولوجية قد تهدد الدولة وتجعلها محل التدخلات الأجنبية الخارجية [4].

ومن هنا نجد ان العامل الجغرافي للدولة ما يلعب دورا أساسيا في تحديد نشاطات الدولة خارجيا وترسم سلوكيات الدول التي تملك جغرافيا مفتوحة امام الدول حيث أصبحت هي من تحدد قوة الدولة إذ لم تعود الحدود الطبيعية تمثل خطرا أمام تهديدات الدولة من المسافات البعيدة.

وأن المساحة والإقليم والحدود الطبيعية كالتضاريس والمناخ كلها عوامل تؤثر في قدرة الدولة وعلى صناع القرار من خلال تحقيق الأهداف وتفسير الظواهر في السياسة الخارجية [5].

2- الاقتصادية: تعتبر الموارد الاقتصادية للدول بمثابة الركيزة الأساسية لتنفيذ الدولة لسياساتها الخارجية باعتبار أن تلك الموارد تؤدي بالدولة لتحقيق أهدافها وتضمن وسائل لتنفيذها [6] ونقصد بتلك الموارد الثروات الباطنية، والمنتجات الزراعية، والصناعية، التي تحدد مدى قدرة الدولة للدخول في مناورات كبرى كالسباق نحو التسلح، والمبادلات التجارية [7]حيث تحدد وفرة الموارد الاقتصادية مدى قوة الدولة من حيث كونها دولة مانحة او معانة من طرف دول أخرى وهو المحدد الذي يرسم للدولة أن تكون لاعبا محوريا وبارزا في البيئة الدولية على

---

[1]- جنسن، ***مرجع سابق***، ص.ص 247-248 .

[2]- لويد جنسن ، ***نظرية السياسة الخارجية " ترجمة وليد عبد الحي"*** (السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989)، ص. 36.

[3]- السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص. 136.

[4]- ***المرجع نفسه***، ص.ص 153-154.

[5]- بهجت قرني وعلي الدين هلال، ***السياسات الخارجية للدول العربية " ترجمة جابر سعيد عوض"*** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط.2، 2002)، ص. 28.

[6] - بهجت قرني، ***مرجع سابق***، ص. 34.

[7]- جنسون، ***تفسير السياسة الخارجية*** ، ***مرجع سابق*** ، ص.ص 186-187.

عكس الدول التي تعاني من عجز في نقص في مواردها الاقتصادية والتي تستطيع أن تتصدى او تتحمل ما يصدر عنها من تكاليف من طرف القوى الخارجية [1].

ان حسن استغلال الدولة لمواردها يكسبها قوة اقتصادية ومركز مهم في الساحة الدولية مما يؤثر ايجابا على السياسة الخارجية وبجعلها محل اهتمام الوحدات الدولية ويجنبها العرضة لأطماع الدول الكبرى التي تسعى دائما لفرض القيود الاقتصادية، والاستثمارات، والمديونية، والتحكم في قرارات السياسة الخارجية لدول الضعيفة[2].

ب- المحددات المعنوية :

1- البشرية: يعتقد العديد من الدارسين والمؤرخين في الحقل الدولي لدور البارز للعامل السكاني في تقسيم وتحديد طبيعة السياسة الخارجية للدول حيث ان الدولة التي تحتوي على اكبر نسبة من السكان تكون اكثر حرص على الخروج عن دائرتها الاقليمية بحثا عن موارد اخرى او اضافة لإشباع حاجياتهم الضرورية في اطار العلاقات التعاونية او الصراعية [3].

ان المؤشر البشري يلعب دور المؤثر في سياسة الدول الخارجية اذ يجعل الدولة ذات قوة عسكرية تفرض هيمنتها في تمرير سياستها الخارجية كما هو الحال في دولة الصين[4].

ان ارتباط عامل الكم السكاني بالكيف لتكون الدولة لها تأثير في البيئة الدولية، غير ان هناك دول تمتلك من الكثافة السكانية كإندونيسيا مثلا لكن لا يؤثر في سياسته الخارجية، كما ان التعداد السكاني للدول قد لا يقاس عليه مقارنة بالقوة العسكرية في عالم التكنولوجيا.

ويؤثر المحدد السكاني في طبيعة التركيبة الساكنة من حيث توزيعهم في الدول كالأقليات، الإثنيات أو العرق أو الطائفة، اذ يؤدي الى انقسامات مما يؤثر على السياسة الخارجية للدولة خاصة اذا كانت تلك الاقليات لها مصالح وعلاقات خارجية مع الدول الكبرى، اذ يجعل من الدول غير مستقرة بسبب المساومات والتهديدات من طرف هذه القوى التي تضغط على الدولة لحماية مصالحها، وتكون عرضة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية هذه الاقليات[5]، إلا ان دور هذا العامل قد تدهور وتراجع في العقود الاخيرة بسبب التطورات التكنولوجية التي غطت على الحقل الدولي وظهور بدائل تعدت الطاقات البشرية خاصة فيما يتعلق بالمجال العسكري.

---

[1]- عامر مصباح ، ***المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية*** .(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008) ، ص. 32.

[2]- بوقارة، ***السياسة الخارجية*** (الجزائر: دار هومة 2012)، ص. 20.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص. ص 78- 79.

[4]- زايد، ***المرجع نفسه***، ص. 139.

[5]- السيد سليم ، ***مرجع سابق***، ص. 186.

2- البنية السياسية : ونقصد بها الهيئات أو المؤسسات السياسية التي تمارس فيها السلطة داخل لدولة وقراراتها وتمرر فيها قوانينها لاعتبارها نظام قانوني يحدد الحقوق والواجبات للمجتمع إضافة إلا انها تربطها علاقة ارتباطية بين طبيعة النظام السياسية وسلوكيات الخارجية[1] وتأثير نظام الحكم على السياسة الخارجية [2] فنوعيته التسلطية أو الديمقراطية علاقته بالأحزاب السياسية، إذ تعتبر من بين المتغيرات التي تحدد البنية السياسية فكلما كان النظام السياسي متمتع بالاستقرار وشرعية مؤسساته، ويحظى بالتأييد الشعبي يزيد من فعالية السياسة الخارجية وتحقق أهدافها، وكلما كان النظام يتميز بالانقسام والاستقرار ويفقد للشرعية يقلل ويضعف قوته وفعالية السياسة الخارجية ويفقد تحقيق الأهداف[3].

كما أن النظام السياسي يؤثر في حجم القدرات والموارد التي تتاح من درجة الاستقرار، والمساندة الشعبية، مما يحسن أداءه في تسيير السياسة الخارجية إضافة إلى تأثير الرأي العام، وجماعات المصالح والأحزاب السياسية التي تعتبر من محددات الداخلية للسلوك الدولة الخارجي وعملية صنع السياسة الخارجية وتوجيهها.

3- البنية المجتمعية : تتمثل في مجموعة من المتغيرات الداخلية والتي تسود المجتمع والذي يؤثر في سلوكيات الدولة خارجيا، سواء كانت هاته السلوكيات المجتمعية صادرة من جهات رسمية أوغير رسمية في الدولة.

ومن بين الأسس والركائز البيئة الداخلية والأكثر تأثيرا على السياسة الخارجية و هي طابع الشخصية الوطنية والتي تتميز بمجموعة المقومات التي تميز سكان الدولة عن غيرهم، فكل نسق بشري في دولة ما له صفات وخصائص وعقيدة تساهم في لعب دور هام لتلك الفئة البشرية على مستوى الخارجية لان صفة الوطنية تأثر في السياسة الخارجية في صناع القرار الخارجي [4] وهذا ما نسميه التداخل المجتمعي والذي يتشكل بفعل رابطة العادات والتقاليد والدين وحتى العرق فمثلا المجتمعات التي تكثر فيها الانقسامات الاثنية والعرقية، نجدها تمتاز بالتوتر وعدم التجانس الذي يؤدي إلى خلق صراعات سياسية داخلية والذي يعكس مدى قدرة الدولة وقوتها لتسيير سياستها الخارجية فقوة الدولة في تكاملها المجتمعي والذي يعتبر عنصرا إيجابيا للدولة في وحدتها الداخلية للتصدي لأي خطر خارجي خاصة إذا ما تعلق الأمر في حالة الحرب [5].

---

[1]- أحمد محمد أبو زيد، محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير ، ***المستقل العربي***، ع.391،(ديسمبر 2011)، ص. 14.

[2]- محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية "دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات " مجلة دراسات وأبحاث، ع.25،(ديسمبر 2016)، ص. 13.

[3]- شلبي، ***مرجع سابق***، ص. 28.

[4]- بوقارة، ***السياسة الخارجية***، ص. 91.

[5]- بدوي، ***مرجع سابق*** ، ص. 161.

ان طبيعة نظام الحكم يؤثر ايضا في السياسة الخارجية من حيث ممارسته، فالدول التي تقوم على الديمقراطية تكون لها ثقل وزن على عكس الدول الاستبدادية والدكتاتورية في علاقاتها الدولية مما يكسبها ثقة الفواعل وفرض سياستها على المستوى الدولي، ولذا تعرف بأنها مجموعة الافكار السياسية التي يعتنقها جل افراد المجتمع والتي تحدد نظرتهم للعالم السياسي.

4- الشخصية : هي تلك المتغيرات التي تتصل بصانع القرار خصوصا فيما يتعلق بدور القائد وصفاته الذاتية التي يتمتع بها القائد السياسي اذ تؤثر بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية [1] بشكل مباشر خاصة اذا تعلق الامر بالنظام الاستبدادي التسلطي وذلك ما نجده في الدول النامية بالاعتبار ان القائد السياسي والذي يتمثل في شخص رئيس الدولة او الاشخاص الممثلين للسياسة الخارجية هم من يصنعون القرارات الصادرة في المحيط الدولي فان اتخاذ أي موقف او قرار سيؤثر على الدولة التي اصدرت القرار وفق معتقداتهم وتصوراتهم الذهنية المتعلقة بالقادة السياسيين[2].

ان بروز الكاريزما لدى شخصية القائد السياسي لها تأثير على سلوكيات الدولة خارجيا، فالقائد السياسي والذي يمتلك خبرات ومؤهلات تجذب وتأثر على الجماهير مما يجعلهم محل اهتمام شعبي لسياسته الخارجية كما ان الدوافع الذاتية لها دور كبير وفعال في تعامل القائد السياسي مع معطيات المسرح الدولي كالاهتمام، الخبرة، التأثير، الأسلوب، سلطة القرار[3].

ثانيا: المحددات الخارجية

يعتبر النظام الدولي محور رئيسيا إذ تلعب و تتفاعل فيه الدولة مع الفواعل الأخرى و الذي تنتمي إليه ، والذي يفرز متغيرات ومعطيات تؤثر في السياسة الخارجية للدول إذ يعرفها السيد سليم "المحددات الخارجية بطبيعة النسق الإقليمي أو الدولي " حيث لا يتسنى للدولة أن تتفاعل أو تتفهم المتغيرات والتوجهات الرئيسية في السياسة الخارجية بدون الرجوع لدراسة او معالجة القضايا الدولية بتحليلها ومناقشتها وإسقاطها على العوامل التي تتمتع بها الدولة المنتمية إليها[4] باعتبار ان العمليات السياسية في الدول تصب فيما يسمى بالنسق الدولي الذي عرفناه سابقا حيث تتفاعل فيه الدول وتمارس نشاطاتها باستمرار سواء كانت نشاطات تعاونية او صراعية مما ينعكس على ممارسة الدول في سياستها الخارجية.

إن القوانين الدولية والبنود التي فرضت على المجتمع الدولي تؤثر أيضا في طبيعة النسق الدولي والسياسات الخارجية على الدول كالمعاهدات والأعراف والذي يفرض على الدول الالتزام بها واحترامها والتقييد بقراراتها سواء

---

[1] – السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص. 373.

[2] - جونسون، ***مرجع سابق***، ص.37.

[3] – السيد سليم ، ***مرجع سابق*** ، ص.390.

[4]– صليحة مماد ، ***محددات و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي*** (أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة :جامعة وهران 2 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019)، ص. 34 .

في حالة الحرب او السلم كحركة التجارة، ومنع الأسلحة المحظورة، والنقل الدولي [1]، حيث لا يكون هناك ساسة خارجية دون محددات خارجية تضبطها وهو ما أصطلح عليه بالعقل ورد الفعل حيث أن معظم التصرفات الدولية هي عبارة استجابة لأفعال البنية الخارجية المرسلة داخل الهرم الدولي وهو مبدأ المعاملة بالمثل فإذا قامت الدولة "أ" بسلوك عدواني فسوف يكون رد الفعل لا محال من الدولة "**ب**" بنفس السلوك وقد تختلف فيه أدوات ووسائل التنفيذ التي قد تكون خطيرة ومتفاوتة على حساب الادوات التي استخدمتها الدولة"أ".

المطلب الثالث : السياسة الخارجية الأهداف و الخصائص

أولا :أهداف السياسة الخارجية

هي مجموعة الغايات والرغبات التي تسعى الدولة لتحقيقها وإنجازها في المحيط الدولي [2] ، كما لها درجة كبيرة من طرف الوحدات الدولية لما لها من تبادل المصالح وحمايتها في المجال الخارجي [3] باستخدام موارد وخطط للوصول إلى الهدف ووصوله في السياسة الخارجية باعتبارها أولى مراحل صياغة السياسة الخارجية وتعكس نظرة الدولة لمحيطها واستشراف المستقبل في حقل العلاقات الدولية والذي يرسمه صانعو القرار الرسميون في تلك الدولة وذلك لإدراكهم لفرص التي توفرها لهم بيئتهم الداخلية والخارجية لمواجهة التحديات التي تفرزها البيئة الدولية [4].

وباعتبارها عملية واعية وهادفة يقوم بها صانع القرار وفق ما تمليه القرارات والسياسات الداخلية للوصول إلى تحقيق هدف معين بواسطة التخطيط والهندسة لتتحول إلى وقائع رسمية وأفعال مرسومة محققين تلك الأهداف [5] التي تعتبر استمرار لحقيق الدولة لمصالحها الوطنية والتي تستمدها من المحددات التي ذكرناها سابقا كالمحدد الجغرافي والموارد الاقتصادية مثلا .

وحسب ما قام به "فرانلكين واينشتاين Franklin weinsten " بتحديد ثلاثة أهداف في السياسة الخارجية"[6]:

أ-**الهدف السيادي** :وذلك بالحفاظ على استقلال الدول وحماية الوحدة الترابية ،حيث تسعى كل الدول لتحقيق هذا الهدف وذلك بتسخير كافة الإمكانيات والقدرات المتعلقة بكيان الدولة والحفاظ على سيادتها الوطنية والإقليمية من خطر التهديدات الخارجية عن طريق تطويق الحدود وضمان التحكم في كافة

---

[1] -Legg . and keithr .and Morison .jemes f ;**international law and Norms in Berber dames and smith ,Michael** (ed) the Nature of foreign policy ;A Rather ,p.96.

[2]-علي محمد شميش، ***مفهوم السياسة الخارجية " دراسة أهداف والوسائل " دراسة في الاقتصاد التجارة*** (ليبيا : كلية الاقتصاد و التجارة، جامعة قار يونس، ع 11 ، 1975)، ص.26.

[3] – مماد، ***مرجع سابق***، ص.43.

[4]– السيد سليم ، ***مرجع سابق***، ص. 40.

[5]– شلبي، ***مرجع سابق***، ص. 31.

[6]- Franklin winstein ,**the use of foreign policy in in douesia ;am approach to analysis of foreign policy less developed contreis** ,wourld politics , vol.24 ,1972 ,pp.356-357.

الموارد الطبيعية والبشرية التابعة للدولة ، ونجدها خاصة في الدول النامية التي تعرف صراعات أثنية وعرقية ، كدول إفريقيا والشرق الأوسط والتي يسهل فيها اختراق السيادة الوطنية، بفعل تلك الصراعات والانقسامات [1].

ب- الهدف الاقتصادي : وذلك بتوفير والرفع من مستوى الموارد وثروات الدولة وزيادة الانتاج الداخلي وتحسين العلاقات الاقتصادية والمعاملات التجارية بين الدول لضمان استقرار الدخل القومي وسهولة تسيير رؤوس الاموال وحركة التجارة كالصادرات والواردات وضمان حرية التعاملات الاقتصادية والتجارية بإبرام صفقات استثمارية[2] خاصة الدول التي تعرف عجز اقتصادي او ضعف في يد العاملة المنتجة اذ تركز على تحقيق هذا الهدف الحيوي الذي تسير به سياستها الخارجية للوصول الى سد حاجياتها المجتمعية لضمان استقرارها الداخلي.

ج- الهدف الاستراتيجي النفوذي : تهدف كل الدول لتحقيق وفرض سيطرتها في البيئة الدولية وإدارة سيادتها الخارجية باستقلال قوة مواردها الاقتصادية في توجيه السياسات والقرارات الإقليمية والدولية مما يجعلها تحتل المكانة والهيبة في الحقل الدولي[3] وتصبح فاعل رئيسي محل الاستشارة مثل ما وقع للدول النفطية كالقطر حيث استفادة من ارتفاع اسعار البترول في العالم اذ اصبحت توجه وتقرر السياسات داخل المنطقة العربية اذا تعلق الامر بالنزاعات العربية.

فأهداف السياسة الخارجية يعكس مدى تصور وإدراكات صناع القرار لبيئتهم الداخلية والخارجية ويثبت مدى قوة الدولة اقليميا ودوليا.

ثانيا: خصائص السياسة الخارجية

تتحدد السياسة الخارجية عموما بطبيعة النظام السياسي وتصوراته داخل الدولة إلا انها تتوحد وتشمل نفس الخصائص مهما كانت طبيعة الدول، حيث جاء محمد السيد سليم في كتابه السياسة الخارجية الذي أوضح فيه أهم الخصائص السياسة الخارجية بتعريف إجرائي شامل إذ تعني حسبه: «برامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق اهداف محددة في المحيط ألخارجي[4].

وتمتاز السياسة الخارجية بخصائص مختلفة وهي كالاتي: الاختيار، الهدف، العلن، البرنامج، الخارجية، الرسمية، الوحدوية.

---

[1]- شلبي، ***مرجع سابق***، ص.ص 32-33.

[2] - ***المكان نفسه.***

[3] - السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص. 46.

[4] - ***المكان نفسه***، ص. 25.

أ-علنية السياسة الخارجية : هي مجموعة البرامج والمخططات والتصرفات الخارجية التي يقصدها صناع القرار فتكون ملاحظتها لهذه البرامج عن طريق الافعال والأقوال التي تصدر بطريقة منظمة غير عفوية والتي تكون دائما موجهة لتحقق هدف ما يتحمل فيه صانعو السياسة الخارجية مسؤولياتهم التي تنتج عنها لان تلك التصرفات المقصودة هي التي يستمد منها نتائج السياسة الخارجية[1].

ب- اختيار السياسة الخارجية : ان السياسة الخارجية يتم صياغتها من طرف صناع القرار الرسميون ولذلك لهم الاختيار في البرامج والقرارات من بين مجموعة البدائل المقترحة لديهم بل يجب ان تمكن الدولة خيارات وبدائل لكي تتجاوز الوقوع في اعلان موقف واحد قد لا يتجانس مع اهدافها ومبادئها ولكن هذا العنصر قد لا يتوفر لأي دولة بحكم تفاوت الدول في العديد من المزايا داخليا وخارجيا فالولايات المتحدة الامريكية قد تختار بديل لا يستطيع اختياره صانع القرار من مالي او فلسطين حيث لا يتمتع صانع السياسة الخارجية بالحرية المطلقة فيبقى طابع الاختيار مرتبط بمدى توقع البدائل الممكنة التي يختارها الممثلون الرسميون حسب اهدافهم .[2]

ج- رسمية السياسة الخارجية : يقصد برسمية السياسة الخارجية بأنها تمارس من طرف جهات رسمية كرئيس الدولة وزراء .. اذ لا يمكن لأي جهة غير رسمية اتخاذ القرارات او التفاوض في توجه السياسة الخارجية اذ يعبر عن الجهاز التنفيذي للدولة فمثلا ما يصدر عن الكونغرس لا يعتبر موقف عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية الرسمية بل ما يصدر عن الادارة الامريكية من تصرفات نابعة من سياستها الخارجية [3]إلا ان الطابع الرسمي يختلف من نظام الى اخر حسب طبيعة الحكم[4] فهناك من الدول من تضع السلطة التنفيذية والتشريعية في الموقع الرسمي وهناك من ينفرد بالسلطة التنفيذية وهناك من يقتصر إلا على الرئيس كصانع رئيسي للسياسة الخارجية.

د- هدفية السياسة الخارجية : تقتصر السياسة الخارجية الى التحقيق الدولة لمصالحها للمحافظة عليها وذلك بحصر مجموعة الاهداف التي تمارس من اجلها الدولة سياستها خارج اقليمها وفق خطة مدروسة من طرف صناع القرار مع توفير الموارد المتاحة اليها للوصول الى الهدف المقصود في البيئة الدولية، والذي يجعل من تلك الدولة فاعل رئيسي ومؤثر في البيئة الخارجية [5]، وذلك بضرورة تقديم اهداف المهمة التي تؤدي بالدولة الى

---

[1] - ***المرجع السابق***، ص. 15.

[2]- السيد سليم، ***مرجع سابق*** ، ص.ص. 21-22.

[3] - عامر مصباح، ***صناعة السياسة الخارجية***، التخطيط في مواجهة الضغوط، ***مجلة الدبلوماسي*** ، ع.37،(2007) ، ص.41.

[4]- سعد حقي بوسيف، ***مبادئ العلاقات الدولية*** (عمان: دار وائل للنشر، 2000) ، ص.16.

[5] - نصيف يوسف، ***النظرية في العلاقات الدولية*** (بيروت : دار الكتاب العربي، 1985)، ص.73

تطبيق مخططاتها التي رسمها صانع القرار لتحقيق الاحتياجات الداخلية والخارجية وهنا ما يسميها بعض الدارسين بالأهداف الفعلية الغير معلن عنها[1].

هـ – السياسة الخارجية خارج حدود الدولة : ان تحقيق اهداف الدول دائما توضع من طرف صانعي القرار في الإطار الداخلي للدولة تدرس فيها برامج ومخططات السياسة الخارجية من طرف الجهاز التنفيذي الرسمي والذي يلعب الدور الحاسم في القرارات التي سوف تمارسها الدولة في البيئة الدولية إلا ان هذه البرامج تهدف الى تحقيق اهداف معينة خارج اقليم الدولة عكس السياسة الداخلية التي تمارس داخل الدولة وما يميز السياسة الخارجية على انها تلك الاهداف المعلنة والمدروسة مهما كانت صيغتها وطريقة تنفيذها[2]، باعتبارها برنامج للعمل تحدده افكار وأهداف الدولة يجسد خارج اطار اقليمها بقرارات موضوعة من الاشخاص رسميين في الدولة يتحملون مسؤوليات تنفيذيها[3].

و– واحدية السياسة الخارجية : ان ما يميز العلاقات الدولية على السياسة الخارجية هي ان هذه الاخيرة تتكون من نسق متجانس من البرامج معتمدة من طرف هيئة دولية واحدة [*]اتجاه مجموعة من الهيئات الدولية[4]، فالسياسة الخارجية دائما تكون موجه اتجاه هيئات دولية مختلفة انطلاقا من هيئة دولية واحدة، عكس العلاقات الدولية التي يكون فيها مصدر التفاعل أي تبادل الافعال ورد تلك الافعال بين الدول[5].

المبحث الثاني: ادوات و محددات صنع القرار في السياسة الخارجية

سوف نتطرق في هذا المبحث لأهم المبادئ والأدوات التي تحدت في حقل السياسة الخارجية والتي تستخدمها الدول لتوجيه مواردها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، إضافة إلى الوسائل التي تصل بها الدولة لتحقيق اهدافها في محيطها الخارجي.

---

[1]، محمد علي العويني العلوم السياسية: ***دارسة في الاصل و النظريات و التطبيقات:*** (القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر وبالاشتراك مع عالم الكتب، 1988.)، ص.451.

[2] – عبد العزيز ابراهيم عيسى و محمد جاب الله عمارة ، ***السياسة بين النمذجة و المحاكاة*** (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط.1، 2004.)، ص. 229.

[3] – محمد ناصر مهنا، ***الوجيز في ابحوث السياسية و الاعلامية***، (القاهرة: دار الفجر للنشرو التوزيع، ط.2، 1999)، ص.55.

[*] – **الواحدية :** نعني بها انفراد الدولة وحدها بقرارات معينة اتجاه مواقف دول اخرى، دون ان يتعداه الى مواقف تمتاز بالتناقض مثل موقف الجزائر من القضية الفلسطينية باعتباره موقف ثابت ووحيد هدفه الدفاع عن القضية كمبدأ.

[4]– السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص.498.

[5] – لادمي، ***مرجع سابق.***

المطلب الأول: أدوات السياسة الخارجية

تعتبر ادوات السياسة الخارجية من بين الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق اهدافها وتنفيذ سياستها خارج إقليمها اضافة الى تعبئة مواردها السياسية والعسكرية والاقتصادية لتحقيق تلك الاهداف فتعرف ادوات السياسة الخارجية بأنها: " مجموعة الوسائل التي تستخدمها الدول لتنفيذ سياساتها الخارجية وفقا لإمكانياتها المتاحة ، وتختلف هذه الوسائل من دولة الى اخرى[1].

كما انها تختلف تلك الادوات والوسائل في تنفيذ للدول لسياسة الخارجية فقد تلجأ دولة ما في تجسيد اداة معينة عن اخرى حسب متطلبات الوضع في البيئة الدولية، وحسب اهداف المختارة وفق برنامجها الخارجي[2]، ووفقا لإمكانيات الدول المتاحة في تنفيذ الوسائل وتحقيق الهدف والقدرة على التأثير، نظرا لاختلاف طبيعة الانظمة السياسية وأيديولوجياتها وعليه يمكن تحديد الادوات الرئيسية التي ترتكز عليها الدول في تنفيذها لسياسة الخارجية، للوصول الى تحقيق اهدافها وهي : العسكرية، الاقتصادية، الدبلوماسية، الاستخباراتية، الدعائية.

أولا: الاداة العسكرية

يعتبر العامل العسكري من اهم العوامل لصياغة السياسة الخارجية والمؤثرة فيها، حيث يعتبر جزء من ادارة السياسة الخارجية حسب قدرة كل دولة على تطوير حجم قوتها العسكرية التي تختلف من دولة الى اخرى باعتبار ان التطور التكنولوجي في مجال التسلح، وتوسيع الخبرات العسكرية، والتكوين العسكري الجيد يجعل من الدول قوية تجاه القوى الدولية، وتساهم في تنفيذ سياستها الخارجية ارتكازا على الاداة العسكرية للوصول الى اهداف مسطرة من طرف صناع القرار الذين قد يفشلون في المفوضات الدبلوماسية *، وذلك ما نجده في الولايات المتحدة الامريكية والدول المتطورة عكس الدول النامية التي نجدها تعتمد على الأداة الدبلوماسية التي تجعلها دائما في تبعية للدول الكبرى ولكن هناك ميزان القوى الذ يحدد قوة الدول فقد تصل إلى اتفاق بين الأداة الدبلوماسية والعسكرية بحكم قوة الدول حيث ان العلاقات السياسية تحددها مدى قوة الدول فمثلا لا نجد دول تمتلك قوة عسكرية كبيرة ومتطورة تفرض نفسها في الحقل الدولي كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد

---

[1] – مبارك سعيد العوضي، ***المساعدات الاقتصادية كأداة من ادوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة "1980-2010"***، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، الكويت، كلية العلوم السياسية، 2011)، ص.18.

[2] – النعيمي ، ***مرجع سابق*** ، ص.519.

***– *الدبلوماسية:* كلمة يونانية الأصل مشتقة من اسم** دبلوما "Diplôma" **المأخوذة من الفعل** "Diplôme" **وكانت تعني الوثيقة التي تصدر عن أصحاب السلطة والرؤساء السياسيين للمدن وتمنح حاملها امتيازات معينة. وقد استخدمها الرومان فيما بعد للإشارة إلى الوثيقة المطويّة، أو المكتوبة التي تطوى بشكل خاص، وتعطي بعض الامتيازات لمن يحملها مثل جواز السفر ،أو الاتفاقات التي كانت تعقد لترتيب العلاقات مع الجاليات أو الجماعات الأجنبية الأخرى.**

هذه الدول أسلوب الترغيب والترهيب في مواجهة الوحدات الدولية الأخرى [1]، ولكن ليس دائما وضروري أن ترتكز الدولة على الأداة العسكرية كحتمية لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية بل تجعل منها هدفا وقائيا وامنيا مدافعا للحدود تلك الدولة من اطماع الوحدات الدولية والتصدي والرد على أي مناورة تقوم بها الدول الأخرى، مثل ما يحصل لدولة الجزائر والمغرب إذ نجد أنه أصبحت الأداة العسكرية لكلتا الدولتين ليس هدفا تنفيذيا لسياستهما الخارجية بل دفاعيا وردا على أي نوايا قد تصدر من الطرفين بإقامة مناورات عبر الحدود البحرية والبرية والجوية، وبالتالي أي زيادة للموارد العسكرية وتكوين القادة ودعم القوات بالأسلحة والمناورات، تعد تعبيرا واضحا عن السياسة الخارجية للدولة إلى تبني سياسة دفاعية لحماية استقلالها وسيادتها، مع مراعاة القدرات والبدائل الدبلوماسية وجعل القوة العسكرية بديلا وقائيا عند فشل المرونة الدبلوماسية[2].

ثانيا :الأداة الدبلوماسية

تعرف الدبلوماسية بأنها عنصر اساسي في إقامة العلاقات بين الدول ونجاحها، بدأت بالعلاقات الإنسانية وصولا إلى الأمة ثم الدولة، وترتكز فاعلية الدبلوماسية بدعمها بموارد الاقتصادية وعسكرية لنجاح اهداف السياسة الخارجية فبدونها تصبح فعاليتها ناقصة في البيئة الدولية.

وباعتبارها عملية تفاوضية مع مجموعة من الممثلين الدوليين المعنيين من طرف الدول ما نسميهم السفراء، القناصل الملحقين ،بمعنى عام الدبلوماسيين، مهمتهم التشاور والتفاوض وإبرام المعاهدات ، ووضع خطط مستقبلية لعلاقاتهم بين الدول، لكن تطورت لتصبح واسعة وأخذت اشكالا وأنماطا مختلفة، لترتقي لشبكات التواصل الاجتماعي والأجهزة الحديثة التي تمر عبرها قنوات وتطبيقات مبرمجة لهواتف ذكية ومواقع جعلت منها وسيلة لدبلوماسية اذ اصبح الدبلوماسي او الشركات العابرة للقارات تعقد اجتماعات ومفاوضات عبر الساتل في فضاء لا محدود اطلق عليه الدبلوماسية الرقمية كشكل جديد لدبلوماسية الالكترونية حيث لم يتفق الدارسين على الجزم بتعريف للدبلوماسية الرقمية اذ يعرفها البعض: " الدبلوماسية الرقمية جزء من الدبلوماسية تستخدم فيها وسائل الاعلام والاتصال والشبكات الاجتماعية من طرف الهيئات الرسمية والغير رسمية بطرق تكنولوجية اقل تكلفة وفي اسرع وقت وذلك ما نراه من عن طريق انشاء حسابات من طرف السفراء والوزراء والرؤساء لتواصل والتفاوض مع الدول الاجنبية وعرض تقارير مما يجعل مهمتهم اسهل مما كانتا عليه في الدبلوماسية التقليدية البروتوكولية.

---

[1]–عمرو حسن الناظر، الأداة العسكرية في صنع السياسة الخارجية "التطبيق على الحروب الروسية على جورجيا حول ايخازيا وأوستينا الجنوبية " ***الحوار المتمدن***،ع.3564 ، 02 ديسمبر 2011 حصلت عليه من: http://www.alhewar.net/ .2019/05/30

[2]-Youssef Laidouni ,***la politique étrangère comme expression de la volonté des états***,05/02/2011, Je l'ai eu: : http://www.wordpers.com,date de vue: 31/05/2019 a 15:35.

وتعتبر اول دولة في العالم تتصدر باستخدامها لدبلوماسية الرقمية بريطانيا حسب تقرير الدبلوماسية الرقمية عام 2016 حيث استخدمت اكبر عدد ممكن من مواقع الانترنت لتنفيذ سياستها الخارجية[1].

ثالثا: الاداة الاقتصادية

يعتبر البعد الاقتصادي من بين اهم الاهداف التي تسطرها الدول لتنفيذ سياستها الخارجية وذلك من خلال دراسة سياسات الاقتصادية للدول، عن طريق دراسة جانبين سواء تعلق الامر بالجانب التعاوني او جانب الضغط[2] وسنتناول اداة الاقتصادية في تنفيذ الدول لسياستها الخارجية الا جانبي حسب دراسة قدمها " توماس شالينج" و " بال دوين " و " كلود لوشو ".

أ- **الاداة الاقتصادية الضاغطة:** ويقصد بها ترابط الاهداف السياسية والاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة لدراسة جميع الجوانب والوسائل السياسية والاقتصادية الدولية كما اكد عليه توماس شالينج من بينها فرض القيود الجمركية، والنقدية، المقاطعة الاقتصادية، تجميد ارصدة الدول المعادية لها، التفضيل في توزيع طلبات الاستيراد فرض عقوبات اقتصادية مثل العقوبات الاقتصادية على المنتجات الاستراتيجية[3]، او مسماه كلود لوشو بثلاث اهداف للحرب الاقتصادية وهي الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ب- **الاداة الاقتصادية المانحة:** هي مجموعة الخطط والتقنيات الاقتصادية التي يستخدمها صانع القرار في دولة ما باستخدام تلك التقنيات من بين ادوات تنفيذ السياسة الخارجية بالطرق الدبلوماسية كمنح المساعدات الاقتصادية للدول التي تتماشى مع مصالحها و تسيسها بحيث تصبح منح المساعدات وتحقيق الاهداف في توجه واحد يسمى مصلحة الدولة المانحة، كالتدخل في الشؤون الدول المستقبلة للمساعدات او فرض قرارات سياسية ترجع على الدول المانحة بالإيجاب خاصة فيما يتعلق بحل النزاعات بطرق السلمية بين الدول المستقبلة ودول اخرى أي وساطة الدول التي قدمت مساعدات على القضية لتكسب المكانة دوليا ونجد الرئيس الامريكي جون كينيدي عندما قال " ان المساعدات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية من بين الأساليب التي تتخذها لسيطرة على الساحة الدولية وصناعة نفوذها عبر العالم[4]، عادة ما تكون المساعدات

---

[1]- وائل عبد العال، ***الدبلوماسية الرقمية و مكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية*** (جامعة بيرزيت: سلسلة ابحاث وسياسات الاعلام، 2018) ،ص.4.

[2] – هشام محمود الاقداحي، ***السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية*** (الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة، 2012)، ص.394.

[3]- اسماعيل صبري مقلد، ***العلاقات السياسية الدولية*** " دراسة في الاصول و النظريات " (القاهرة: المكتبة الأكاديمية ، 1991)، ص.478.

[4] – جاك فونتال، ***العولمة الاقتصادية و الامن الدولي*** " مدخل الى الجيو اقتصادي " ترجمة محمود براهم (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016) ص.29.

مكافئة على عمل كالدول التي ساندت الولايات المتحدة الامريكية كحرب العراق في حرب العراق او الدول التي صوتت لها[1].

رابعا: الأدوات الاستخباراتية

وهي تلك الهياكل والموارد التي تجندها الدولة ماديا ومعنويا للاستطلاع والتجسس وجمع المعلومات من طرف المجموعة الدولية، والبحث عن نواياها في التخابر على الدولة المتجسس إليها، للحفاظ على الامن القومي والسياسة الخارجية لأي دولة، وتعد الاداة الاستخباراتية الخلية الرئيسية لعمل صانع القرار في تنفيذه واستشرافه للمستقبل السياسة الداخلية للدولة[2] كما تعرف ايضا أنها: " مجموعة المهارات والموارد المستعملة في جمع وتفسير المعلومات من قبل الوحدات الدولية "[3].

خامسا– الأدوات الداخلية الداعمة

والمقصود بها مجموعة الموارد التي تستخدمها الدولة اتجاه القوى السياسية الداخلية والتي يكسبها تأييدا إذا ما تعلق الأمر في سياستها الخارجية لتوفير الدعم والذي يشكل موردا من موارد السياسة الخارجية [4] بل من الأدوات المهمة التي تجعل صانع القرار يتعامل بجرأة مع القوى السياسية داخل البيئة الداخلية وعليه احترام القرارات وتأييدها مما يجعل السياسة الخارجية مسيطر عليها وتشمل القوى الداخلية، دور الأحزاب السياسية والجمعيات ذات الطابع السياسي التي تؤثر في النظام الخارجي للدولة [5].

سادسا –الأدوات الدعائية الرمزية

تعتبر الأداة الدعائية من بين الادوات التي تستخدم في تنفيذ السياسة الخارجية والتي تنحصر ضمن الادوات الرمزية كالإيكلوجيا، والثقافة، والتي تعتبر عنصرا مؤثرا في ثقافة الشعوب الأخرى داخل بلدانها [6] إذ يرى محمد عبد العظيم الشيمي بان الأداة الدعائية تعتبر سياسة تستخدمها الدول لتفعيل نشاط معين سواء سياسيا، أو اقتصاديا، أو ثقافيا، وهميا باستخدام أساليب ووسائل لتحقيق أهداف معينة أو اختبار ردة فعل الوحدات الدولية اتجاه الدولة المنتجة للدعاية وعرف ظهور الدعاية بعد الحرب العالمية الثانية وبروز الثورة التكنولوجية وتطور وسائل الاتصال الرقمية التي أصبحت ضرورية في خلق التشويش ونشر الاخبار والمعلومات

---

[1] – الكسيس مونتس وكارل دروين، ***فهم صنع القرار في السياسة الخارجية*** (الامارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2016)، ص.229.

[2] – عائشة بوزيد، ***هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية*** " قضية الصحراء الغربية انموذجا " (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، 2016–2017) ص.2.

[3]– عامر مصباح، ***مدخل نظري في تفسير السياسة الخارجية*** (القاهرة :دار الكتاب الحديث ، ط.1، 2020)، ص.347.

[4]–السيد سليم، ***مرجع سابق*** ، ص.93.

[5] -Poul d'Amieri , ***International Polities power and purpose in clobal affairs ,USA*** : wa dswarth language ,Learning ,2009 ,P.136 .

[6]– السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص.347.

التي قد يدقها الرأي العام العالمي وتؤثر فيه نظرا لهروبها من الحقيقة إذ نستخدمها الدول القوية لتمرير مصالحها على المستوى الخارجي، خاصة إعلاميا ك الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تستولي على اكبر عدد ممكن من القنوات التي تعرض فيها مدى تطورها في نشر حقوق الإنسان والديمقراطية، إضافة إلى نشر الثقافة والوعي الشعبي لدى الوحدات الأخرى كالتبادلات الثقافية والسياحية بين الشعوب ونشر الثقافات العالمية وهو ما أصطلح عليه بالقوة الذكية* في تنفيذ السياسة الخارجية [1]

المطلب الثاني : المؤسسات المهندسة لصناعة و تنفيذ السياسة الخارجية

قبل التطرق للهيئات التي تساهم في صناعة السياسة الخارجية وتنفيذها وجب علينا التفريق بين التميز المتداخل للمفاهيم التالية: صنع السياسة الخارجية، وصنع القرار في السياسة الخارجية.

فصناعة في السياسة الخارجية هو مجموع النشاطات التي تقوم على اهداف ومبادئ المجتمع والتي تعكس مدى تحركاته خارج إطار دولته إضافة إلى المشاركة للهيئات الرسمية والغير الرسمية وتحويل أهدافهم على قرارات فردية او جماعية حسب متطلبات البيئة الداخلية[2].

أما صناعة القرار في السياسة الخارجية يقصد به إيجاد الحلول والبديل لمواجهة مشكلة معينة تحدث في البنية الدولية تكون فيها الدولة طرفا، إذ تجعل منه قرارات حسب ما اقرته أهداف تلك الدولة، وهو ما سيسمى باتخاذ القرار وصناعته وفق البحث عن البدائل التي تكون قليلة وأحيانا منعدمة، لأن البنية الدولية التي تتحكم فيها الدولة وحدها عكس البنية الداخلية التي تعرف بدائل وقرارات تتحكم فيها الدولة بحرية ويقين وبنجاح نتائجها [3].

إذ يقر جل الباحثين بان السياسة الخارجية هي امتداد مترابط للسياسة الداخلية ولا يمكن لصانع القرار الوصول إلى اتخاذ القرارات إلا بالمرور بمراحل نظرا لعمليتها المعقدة والشائكة والتي تتصف بالدقة والشمولية لضمان صناعة تراعي فيها كل الجوانب التي تجعل من الدولة الصانعة المرحب بها في المسرح الدولي .

---

*– *القوة الذكية* ليس مفهومًا جديدا أو مبتكرًا وإنما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معًا ولكن وفقا لاستراتيجية محددة تجمع بينهم. ويعرف ارنست ويلسون القوة الذكية على أنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل الدولي بكفاءة وفعالية. ويحدد هذا التعريف مجموعة من الشروط الإضافية التي يجب توافرها لتحقيق القوة الذكية

[1]– نجلاء مرعي، ***العلاقات الأمريكية السودانية " النفط و التكالب الأمريكي على السودان "*** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، نقلا عن : Charles Hermann , ***"Instruments of Lording policy"*** . P.159

[2]– سعيد الصديقي، ***صنع السياسة الخارجية المغربية*** (أطروحة دكتوراه ،جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، 2002)، ص.05.

[3]– دورتي جيمس وبلستغراف روبرت، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*** "ترجمة وليد عبد الحي " (بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1975)، ص.405.

أولا : مراحل صنع السياسة الخارجية

أ-تحديد الأهداف: ويقصد به أن تكون الأهداف التي سطرها صانع القرار متطابقة مع المصلحة الوطنية للدولة وعادة ما يكون تحديد الهدف في صناعة السياسة الخارجية من الامور الصعبة التي يواجهها صانع القرار الذي يكون الرئيس او وزير العلاقات الخارجية لذا ان الأهداف تبقى درجة تحديدها حسب نوع أو سيطرة الحكومات في الدول فهدف الذي يقره صانع القرار في الحكومة الديمقراطية ليس هو هدف الحكومات الاستبدادية .

إن السياسة الخارجية لأي دولة تعتمد على السياسة المدققة التي لا يمكن أن يبوح بها صانع القرار، إذ نجد قرارات قد تصدر لا تكون محددة ضمن أهدافها نظرا لسريتها وحساسيتها داخل البيئة الدولية التي قد تنجر عنها ردود أفعال تشكل خطورة على الدولة[1].

ب-الإدراك: يعتبر عنصر الإدراك أهم مرحلة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية وهو إلمام صانع القرار بكل القضايا والتصورات الداخلية والخارجية والقناعة الكاملة لما يجري في حقل السياسة الخارجية وما سوف يصدر من ردود افعال صناع القرار أي التفاعل مع البيئة النفسية والدولية، في مجال اتخاذ القرار في السياسة الخارجية وأيضا كيفية تطبيق ذلك الإفرازات التي تصدرها افعال صناع القرار في البيئة العملية، ويرى جمع المفكرين أنه يجب ان تكون هناك علاقة توافقية بين البيئة النفسية والعملية في السياسة الخارجية وذلك هو واقع العلاقات الدولية حيث أن فرضيات السياسة الخارجية التي يحركها المسئولين انطلاقا من رؤيتهم للتحركات الذاتية والموضوعية في البيئة الدولية، إذ نتوصل إلى تحقيق إدراك شامل للسياسة الخارجية، إلا بممارستها وتطبيقها في الواقع العملي الذي يؤكد مدى صحة تلك المواقف او ردود الفعال التي تظهر على ارض الواقع وتتحول إلى قرارات مؤثرة على قرارات الدول في الحقل الدولي [2] وعليه سوف نتطرق للنموذج الإدراكي لهلوستي فورث وبرودي والذي تطرق للبحث والتركيز على موقع الإدراك في عملية تشخيص السلوك الخارجي للدول:

---

[1]- فلاك نور الدين، ***محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر*** (تخصص إستراتجية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017)، ص.20.

[2]- فلاك، ***مرجع سابق***، ص.20.

الشكل رقم:01 النموذج الوسيط للحافز والاستجابة

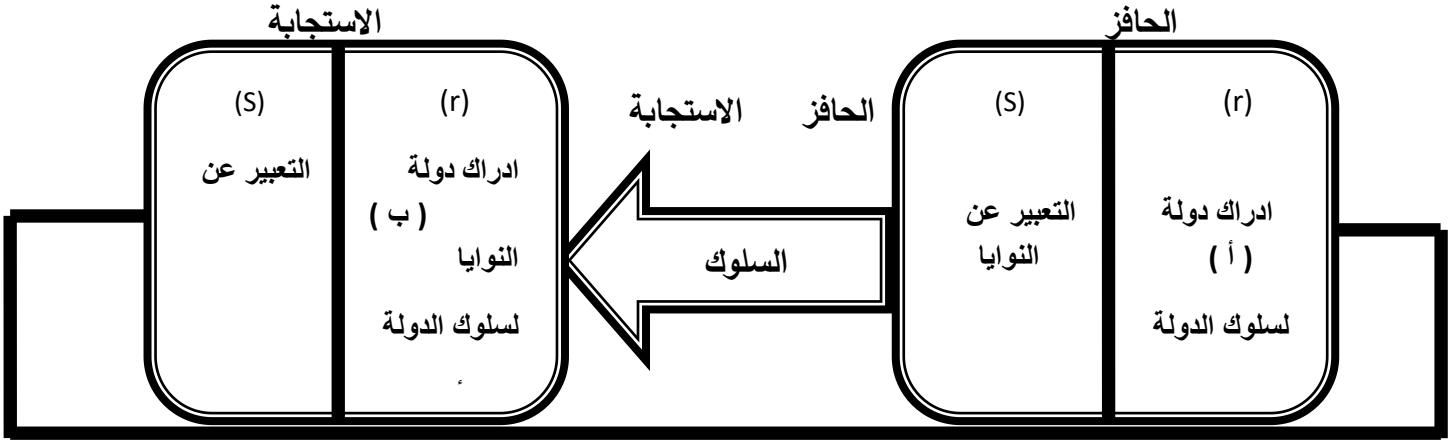

المصدر: السيد سليم، ***مرجع سابق***، .ص 414.

وعليه يكون شرح المخطط و الرموز التي تضمنها ك الاتي:

الحافز: موقف دولي معين قد يكون واقعة مادية(حرب، مساعدة خارجية،...)، أو لفظية...

الاستجابة: سلوك تقوم به الدولة.

د-المبادرة: إن مرحلة المبادرة تأتي بعدية متممة لمرحلة الإدراك، إذ يقوم صانع القرار الذي بدوره قام بتصوره للموقف الدولي خارج الدولة حيث يبدأ بالاتخاذ ورسم معالم الاستجابة لأي موقف دولي أو الاستغناء عنه كلما رأى صانع القرار أنه لا يخدم مصالح دولة وينعكس عليها بالسلب والعكس صحيح يكون اتخاذ الموقف إذا كان الرد إيجابي إذ يتعلق المر باتخاذ موقف دولي يعود على الدولة بالإيجاب.

فيرى الدارسون أمثال فرانكل أنه ليس بالضروري بناء أو اتخاذ قرار اتجاه موقف دولي وفقا للمعطيات والمعلومات التي يمسحها صانع القرار من البنية الداخلية أو الخارجية بل هناك أفعال قد تنعكس سلبا على ذلك القرار المتخذ فمواجهة المواقف الدولية تبنى على أساس وهو الشخصيات التي تختارها الدولة لتمثيلها في اتخاذ القرار والتي تكون مسؤولية عن السياسة الخارجية والذي تكون لهم خبرة في المجال والممارسة الميدانية كالسفراء والقناصل والمبعوثين الذين يعرفون خبايا الشؤون الخارجية إذ أن المساس بالسياسة الخارجية تكون ردة فعله اتجاه موقف دولي باتخاذ القرار بسرعة عكس الأشخاص المعنيين والغير ممارسين كالتمثيل الوزاري خارج المجال، تكون ردة فعله ضعيفة ومؤدية لمواقف سلبية لا تخدم مصالح البلاد، إضافة إلى أنه هناك هيئات غير رسمية ك الإعلام الذي يلعب دورا مهما في تكوين المبادرة والأحزاب السياسية التي تصنع تهيئتها لصانع القرار الذي بدوره وخبرته يقوم باتخاذ القرار بناءا على طرح المجتمع المدني ونجد في العديد من الدول الديمقراطية تعطي لدور المجتمع المدني الفرصة لحضور جلسات الحوار لاتخاذ موقف معين وتكون طرفا في اتخاذ القرارات

الداخلية والخارجية، لكن في هذا الطرح عادة ما تكون تلك المبادرات موجهة تحت غطاء سياسي معين او خدمة لمصالح تلك الأحزاب وذلك ما نراه في الدول النامية [1].

جـ –جمع المعلومات ودراستها :يقصد بها العلاقة الترابطية التي تجمع صانع القرار وبيئته الخارجية التي يمارس فيها السياسة الخارجية وهي عبارة عن جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والأخبار التي تساعدهم على اتخاذ القرار من البيئة الدولية، وذلك ما نجده في بعض الدول المتقدمة التي تجهز كل الظروف المادية والمعنوية المتنوعة، وتسخر خبراء في جمع المعلومات والترصد عليها وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية والتي تسمح لها بالوصول إلى نتائج مبدئية يجعلها صانع القرار فرضية لاتخاذ قراراته خارجيا.

ورغم كل هذه الإمكانيات والكم الهائل من مصادر جمع المعلومات قد ليتوصل صانع القرار لنتائج مؤكدة نظرا لكثرتها لعدم التحكم فيها، لان المعلومات يجب أن تكون مفسرة ودقيقة لوضع صناع القرار قرارات تتطابق مع سياساتهم الخارجية [2].

د–تشخيص الموقف: يعرف على الهيئة الدولية بكثرة تفاعلاتها وتغيرها نتيجة لتضارب أو اتحاد بين الأطراف والذي ينتج عنه عدم التعرف على النوايا تلك المواقف ولذلك نجد المرحلة التي يقف عنها صانع القرار وهي تعريف الموقف الدولي وتشخيص حالته بدراسة ومعالجة كل الجوانب التي تكون منها الموقف الدولي من جزئياته على كلياته وعدم الاستغناء عن أي نقطة كونت ذلك الموقف الدولي من اطراف مشاركة فيه ومدى اهتمامها ودرجة تكوينها لذلك الموقف والهداف التي تنوي تحقيقها من جراء ذلك الحدث الدولي، ومن هنا يمكننا تقسيم تعريفات الموقف لقسمين وهما:

1–تعريف المواقف في الظروف العادية : وهي التي يكون فيها الموقف روتيني بسيط لا يحتاج إلى تدقيق يكتفي صانع القرار في هذه الحالة بتشخيصها سطحيا بالرجوع إلى الوثائق أو المراجع المتوفرة لديه باعتبار أن الموقف له سوابق معروفة لدى المصالح الإدارية والوزارية أي انه متوفر في ارشيف وزارة الخارجية للدولة والسفارات والمؤسسات الاستشارية العسكرية.

2– تعريف المواقف في الظروف الاستثنائية : وهنا يصعب على صانع القرار التحكم فيه إلا بوضع مخطط دراسة للموقف واخذه المتسع الكافي للدراسة، بناءا على البحث والتحري والترصد للوصول إلى المعلومات مقنعة، وعدم الاستهزاء بأي خطوة وتكون بالتنسيق وتوفير تجهيزات المادية والبشرية وفي سرية تامة حتى يتوصل صانع القرار لنتائج يستطيع التيقن بها بان تعريفه للموقف إيجابي وله نتائج اتجاه السياسة الخارجية للدولة المعرفة للموقف[3] ونجد الدول في هاته الحالة تتصرف بموضوعية وجدية وتتحمل عدة مخرجات للموقف الخارجي لذلك نجد الوزارة والهيئات التي تتكلف بهاته المواقف بتخصيص مكلف بالاستشراف والتنبؤ للمواقف

---

[1]– فلاك، ***مرجع سابق***، ص.22.

[2] مصباح ***تحليل السياسة الخارجية***، مرجع سابق، 30.

[3]– فلاك، ***مرجع سابق***، ص.23.

القبلية والبعدية في مراقبة كل التطورات التي تحصل في السياسة الخارجية والذي يعتبره صناع القرار من العناصر المهمة والرئيسية في صنع قراراتهم الخارجية لمل له من نظرة مستقبلية للمواقف الدولية وذلك ما نجده في الدول المتطورة باستحداث وزارة الاستشراف والتنبؤ وتدريس مقاييس في الجامعات لمقاييس للدراسات المستقبلية لما له من اهمية بالغة في تكوين الشخصيات متخصصة في استشراف الظواهر والتنبؤ بها مستقبلا، والذي أفرز نتائج تجنب صناع القرار الوقوع في المأزق والمفاجئات في حقل العلاقات الدولية.

هـ –اختيار القرار: إن عملية اختيار القرار ليست بالسهلة ولا تقوم إلا على وجود اليات وضوابط تستند إليها وتختار من بين مجموعة البدائل وتقوم على التوازن، والتفضيل والتقييم ،فصانع القرار عند اختياره للقرار النهائي واستقراره عند بديل واحد يكون قد درس مجموعة الآليات النتائج وتناول النقاشات حول تدقيقات وعلى جزئيات كل الاختيارات المتاحة أمامه وفقا لما تفرزه البيئة الداخلية والخارجية، ومدى مقاومة الاختيار لمجموعة العوامل الإدراكية والنفسية لصانع القرار وعادة لا يتم الاستقرار عند خيار واحد بل يتعداه إلى بدائل أخرى في السياسة الخارجية [1].

إن اختيار البديل في السياسة الخارجية يكون موافقا لقواعد السياسة الدولية، والتي تتعامل بالمفاوضات والتنافس والمساواة وصولا إلى اتخاذ القرار النهائي ،والذي قد يتأجل عند وجود لبس أو غموض كقلة المعلومات وذلك حفاظا على سمعة القرار ومحاولة إتقانه للوصول إلى قرارات نهائية ودقيقة تؤدي مستقبلا إلى نتائج إيجابية للدولة، أو على الأقل تأجيل القرارات إذ لا يمكن للدولة اتخاذه غلا بعد دراسة عميقة وعقلانية للمواقف الدولية حيث التأجيل قد لا يؤدي بالدولة إلى فقدان مزاياها في البيئة الدولية ،تتشتت مصالحها ومن هنا نجد أن القرارات أنواع تتحكم فيها طبيعة المواقف الدولية وطبيعة المؤسسات المتخذة للقرار، فهناك مواقف حساسة ويجب التعامل معها بدقة وموضوعية ك النزاعات الاثنية والعرقية، أما المواقف الروتينية والبسيطة لا تحتاج إلى قرارات استعجالية.

و– تنفيذ القرار : تعتبر هذه المرحلة بالتحضير وتهيئة المناخ أو البيئة المناسبة وتكييف كل الإجراءات التي تتناسب مع القرار بعد الإعلان عليه من طرف صانع القرار [2]، بحيث تعبر هذه المرحلة على طبيعة الهدف المسطر والذي له علاقة ترابطية مع التنفيذ فكلما كانت القرارات سهلة وبسيطة تكون تكلفة تنفيذها بإجراءات بسيطة تسهل على صناع القرار المجال لتنفيذه بقوة دون عراقيل بالمقابل إذا كانت القرارات معقدة ومتداخلة ولها أهمية بالغة وقيمة لدى البيئة الدولية فتكون إجراءات تنفيذها صعبة امام صناع القرار وتحتاج إلى تجارب ومقارنة لأكثر من مرات لوصول إذا ما كان تنفيذها لا يحدث مشاكل وضغوطات بعد تنفيذها وفي العديد من الأحيان تكون تنفيذ القرارات ذات اهمية بالغة مصحوبة بالفشل لما لها من قيمة لدى صناع القرار، وردود أفعال

---

[1]–***المكان نفسه***، ص.26.

[2]– جمال علي زهران، ***الإطار النظري لصنع القرار السياسي*** "رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر (مصر: قناة السويس) ،ص. 24.

المصحوبة بتهديدات ،كمسالة حماية الأمن القومي [1]ولنجاح عملية تنفيذ القرار يجب التوقف على عدة عوامل أهمها [2]:

- ملائمة الاهداف بجميع وسائل التنفيذ.
- اختيار القرارات المناسبة للموقف.
- الكفاءة والاحترافية لدى صناع القرار.
- المرونة العالية لمواجهة أي ردود افعال بعد تنفيذ القرارات.

س- المتابعة: ان متابعة تنفيذ القرار في السياسة الخارجية لا يتوقف على نجاح او فشل التنفيذ، بل هو مسالة ترتبط بمعايير متعلقة بالأهداف المسطرة إلا انها هي ايضا لا تعتبر معيار لعدم وجود اليات دقيقة تحكمها، فقد يكون تنفيذ القرار في بيئة اليوم فاشلا ويتحول الى تنفيذ قرار ناجح في المستقبل، اذا توفرت فيه ضوابط واليات المتابعة الدقيقة فمثلا هناك قرارات معقدة في البيئة الدولية كالنزاعات طويلة المدى مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والذي يحتاج من صانع القرار متابعة مدققة ومستمرة تشمل كل الحيثيات والمتغيرات التي تحصل في ظل الصراع ولا يتوصل الى قرار نهائي إلا بمرور سلسلة من القرارات، والوصول الى تحقيق الاهداف ايضا يكون عبر مرور مراحل قد تبدو فاشلة ولكن مع مرور الوقت والأحداث تصبح حلا يجب الاعتماد عليه ولا يدعو على فشل او نجاح في تنفيذ القرارات إلا بعد سلسلة من المراحل التي تعتمدها الدولة باستراتيجياتها اتجاه القضايا المعقدة والمستحيلة[3].

ش- الشرح و التبرير: يلجا صانع القرار بعد تنفيذه في السياسة الخارجية إلا محاولة جعله مأمونا ، ويحتوي على جزء من الشرعية لدى البيئة الدولية والوطنية، وذلك عبر مجموعة من الوسائل والأجهزة التي تقدم تبريرات وشروحات حول طبيعة القرارات التي نفذها صانع القرار واستراتيجية الدولة اتجاه القضايا وأهدافها، وتتوقف مسالة قبول او عدم قبول التبريرات والتفاسير على المبادئ التي اتخذت لتنفيذ تلك القرارات في السياسة الخارجية وإطارها القانوني والأخلاقي الذي تتماشى وعادات وتقاليد تلك الدولة، لإقناع الافراد بذلك اضافة إلا ان هذه العملية لها وجهان تحاول فيه اقناع وتبرير للبيئة الداخلية والخارجية بمختلف اتجاهاتها، ابتداء من الحليف الصديق الا العدو والمحايد وكل منهم له زاوية ينظر اليها لتنفيذ القرار[4].

وعليه فان عملية صناعة القرار تتكون من مجموعة من الحلقات المترابطة والتي تكمل بعضها البعض، و يتوقف نجاحها من فشلها على مرحلة من مراحل الصناعة التي تتميز بالتعقيد والذي يؤثر سلبا او ايجابيا على السياقات الخارجية.

---

[1]-فلاك، ***مرجع سابق***، ص. 28.

[2]-أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ***مجلة دراسات دولية***، ع.42، ص.19.

[3]- فلاك، ***مرجع سابق***، ص. 29.

[4] - ***المكان نفسه.***

ثانيا : هيئات صناعة و تنفيذ السياسة الخارجية

تختلف الهيئات التي تشارك في صناعة القرار في السياسة الخارجية من دولة إلا اخرى وحسب طبيعة الدولة وشكلها سواء كانت مركبة او بسيطة، ديمقراطية او غير ديمقراطية حسب دستور كل دولة الذي يخول من هو الجهاز الذي يتولى صناعة القرار في السياسة الخارجية[1].

فهناك جهازان في العديد من الدول اللذان يمارسان صنع السياسة الخارجية في غالب الأحيان وهما المؤسسات الحكومية والغير الحكومية.

أ- المؤسسات الحكومية

تشمل المؤسسات الحكومية العديد من الأجهزة التي تقرر في صناعة السياسة الخارجية وهي كالاتي:

1-الجهاز التنفيذي: يشمل هذا الجهاز كل الطاقم الحكومي ويعتبر من بين الأجهزة التي تلعب دورا مهما وكبيرا في صناعة السياسة الخارجية ورسمها مقارنة بالأجهزة الأخرى وتشمل الرئيس، الوزير الأول ،وزير الخارجية ويستمد صلاحيات وقوانين صناعة السياسة الخارجية من الدساتير التي تنظمها الأنظمة السياسية والتي تخول له كامل الصلاحيات بقيادة الجهاز وعادة ما نجد (الملك، الرئيس، الوزارة الأولى) إضافة إلى وجود اجهزة تساعد هذا الجهاز بالقيام بعملية صناعة السياسة الخارجية وجمع المعلومات وتحليلها.

ونجد هيمنة السلطة التنفيذية على القرارات السياسة الخارجية في الأنظمة الشمولية التي لا تعطي أي دور من أشكال صناعة السياسة الخارجية وذلك لأسباب عديدة:[2]

- قوة و حجم العلاقات الدولية ومواقفها التي تتطلب تدخل الجهاز التنفيذي المركزي لصناعة القرار وتنفيذه الذي يعتبر الأقرب بالحنكة والمرونة للتعامل مع المقتضيات الموجهة إليه.
- اتصال الجهاز التنفيذي بالعديد من الأجهزة الفرعية التي تسهل من عملية صناعة القرار الخارجي.

فالمسئول الأول عن صنع القرار في السياسة الخارجية يتمثل في رئيس الدولة نظريا أما عمليا توجه للوزارة الخارجية كل المسؤولية في صناعتها والذي بدوره يمد كل المعلومات والقرارات لرئيس الجمهورية لتنفيذها والتشاور حول موقف الدولة منها وذلك بوجود أجهزة تابعة للوزارة الخارجية التي تعتبر أهم جهاز تنفيذي له اختصاص السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ويترأسه دائما وزير يسمى وزير الخارجية ويكون مستقل تماما عن المؤسسات الداخلية وطبيعة الوظيفة الحساسة التي يمارسها نجده منعزل عن الأجهزة الداخلية، ولكن في معظم الدول والأنظمة نجد أن الرئيس ووزير الخارجية المسئولان الرئيسيان عن صنع السياسة الخارجية ومن بين مهام الجهاز التنفيذي:

---

[1] – هاني المديشي، ***في عملية صنع القرار السياسي الخارجي*** (بغداد : دار الرشيد للنشر)، ص.251.

[2] – جمال علي زهران، ***مرجع سابق***، ص. 04.

– استقبال المعلومات الخارجية عن الدول بإرسال السفارات لتقارير مستمرة عن مواقف الدول وعن الأوضاع في الحقل الدولي.

– تحليل القرارات ودراستها عن طريق الأجهزة الفرعية والتي تتكون من مستشارين بالوزارة وخبراء.

2– الاستخبارات العسكرية: تعتبر المؤسسة العسكرية من بين الاجهزة الهامة التي تمارس صناعة السياسة الخارجية في الانظمة السياسية وتنفيذها في اقامة التحالفات وإقامة العلاقات العسكرية بين الدول، القواعد العسكرية تقديم المساعدات العسكرية، الحروب...الخ، وتعتبر الركيزة الاساسية خاصة عندما يتعلق الامر بدخول الدولة في حرب مع دولة اخرى او اتخاذ مواقف تكون الدولة في موقف ضعف نجد المؤسسة العسكرية واقفة امام أي تصدي خارجي.

ويكون تدخل المؤسسة العسكرية حسب موقف الدولة فمثلا عندما تشتد حالات الصراع الدولي فيكون حضور المؤسسة العسكرية اقوى من الاجهزة الأخرى نضرا لمهامها التداخلية العسكرية لأنها الحامي الوحيد لسيادة الوطنية وسلامة تراب الدولة، والعكس صحيح اذا كانت العلاقات لا تحتاج الى قوة وهيبة تلعب المؤسسة العسكرية دور المراقب مع امكانية التدخل للحفاظ على المصلحة القومية.[1]

ونجد استخدام الهيئة العسكرية انها لتدخل في الشؤون الخارجية للدول محدودة وقوية مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي، وتكمن مهامها الرسمية في جمع المعلومات السرية والتي تتصل بالأمن القومي والحفاظ على الدولة من الاخطار الخارجية، حيث اكدت العديد من الدراسات ان الاجهزة الاستخباراتية نجحت في تحقيق اهداف السياسة الخارجية عبر جميع دول العالم ومن بين الاجهزة الاستخباراتية المشهورة في العالم وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية والتي تعرف بـ " **سي .أي . ايه**" " **C.I.A**" [2].

3– البرمان (السلطة التشريعية) : تعتبر المؤسسة البرلمانية أي التشريعية من بين الاجهزة التي نجدها في جميع دول العالم، إلا انها لا تعطى لها مهام اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بل تكون مهام ثانوية وليست رئيسيه إلا في بعض الدول القليلة كالولايات المتحدة الامريكية والذي تقوم بمهام المراقبة والتقييم في السياسة الخارجية وذلك بإجبار الحكومة على التعاون مع المقتضيات التي تواجه الولايات المتحدة الامريكية وتختلف السلطة التشريعية من نظام إلا آخر فالأنظمة المعتمدة على التعددية نجد الجهاز يلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات ورسمها في المجال الخارجي[3] وله عدة اساليب هي [4]:

---

[1]– فلاك، ***مرجع سابق***، ص. 34.

[2] – مرسيل ميل، ***السياسة الخارجية***، ترجمة خضر خضر،(سلسلة افاق دولي، جرس براس للنشر، ط.2)، ص.99.

[3]- فلاك، ***مرجع سابق***،31.

[4]– أشواق عباس، صنع السياسة الخارجية، ***الحوار المتمدن***، ع.1291 ،19 /أوت/2005، حصلت عليه من: http://www.alhewar.net/ بتاريخ: 2019.06.15 على 14:15.

معارضة بعض القرارات للحكومة والتي قد تصل الى سحب الثقة منها لعدة اسباب ومنه تصعب سياسة الحكومة وإضعاف الوزراء بتقديم الاستقالة عند الضرورة القسوة، خاصة في النظام البرلماني على العكس في النظام الرئاسي اذ لا يمكن له سحب الثقة من الحكومة ولكن يقوم باستخدام ممارسات كالضغط، الدعاية، وصولا الى استقالة الوزير من منصبه، كما ان عملية المصدقة على الاتفاقيات والمعاهدات من طرف البرلمان والتي تكون الحكومة طرفا فيه حول قضايا تخص السياسة الخارجية يمكن للبرلمان المعارضة وعدم المصادقة عليه لكي لا يدخل حيز التنفيذ ،ويكون ذلك بشمل نشاط الحكومة وعملها وذلك ما حدث في "سالت 2" بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979 والتي رفض الكونغرس المصادقة عليها.

ب-**المؤسسات الغير حكومية:** هي تلك المؤسسات التي لا تنتمي لعمل الحكومة بل خارج نطاقها لتأثير في صنع السياسة الخارجية ومن اهمها ما يلي:

1-جماعات المصالح و الضغط: تعتبر جماعة المصالح او كما تسمى في بعض الدول جماعات الضغط لتمرير مصالحها وتوجهاتها لصالحها، وذلك بإقامة ضغوطات لرجال السياسة وتلعب دورا هاما في تسيير السياسة الخارجية خاصة الوكالات الاقتصادية والتي مهمتها تقديم مساعدات اقتصادية دولية مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تلعب فيها جماعات المصالح الاقتصادية دورا بارزا في توجيه السياسة الخارجية رغم انها لا تتوافق دستوريا او قانونيا، لكن نجدها ذات اهمية لتحقيق التبادل التجاري ورفع الاقتصاد الوطني[1]، اضافة إلا وجود جماعات المصالح الدينية كالجماعات اليهودية والتي تتمثل في دعم امريكا لليهود وكذلك تدعيم امريكا للعرب رغم ان بنية اليهود بأمريكا حوالي 3% الى انها تبسط نفوذها بتغير توجيه الرأي العام والصحافة والسياسات وحتى فرض تعيين الرؤساء في الدول[2].

2-الاحزاب السياسية: الحزب السياسي باعتباره مؤسسة سياسية تلعب دورا في صناعة القرار في سياسة البلاد الخارجية، ففي الدول الديمقراطية التي تتعدد فيها الاحزاب السياسية وبكثرة نجد اختلاف الآراء حول القرارات التي تصدرها الدولة عن طريق حكومتها لتغيير أو تأكيد تلك القرارات عبر حزب معين حسب درجة وقوة الحزب وانضباطه ويكون له تأثير في صنع السياسات الخارجية اما في الدول التي تملك نظام الحزب الواحد خاصة الدول النامية، يكون لها دور كبير في تحديد لعبة السياسة الخارجية، لأنها تملك عقيدة انضباطية للحزب تسير به البلاد مثل حزب جبهة التحرير الوطني في فترة حكمه للجزائر قبل التعددية الحزبية.

ورغم اختلاف عقيدة الاحزاب إلا انها دائما تكون موجهة ومساندة لبرامج عمل حكوماتها وذلك لتسيير مصالحها أولكسب حقيبة وزارية في الحكومة ونجد ذلك في الدول التي تسير وفق النمط الغير ديمقراطي.

3-الاعلام و الرأي العام: تعتبر الاستبيانات او المقاسات التي يعرف به توجه معين وأراء الافراد داخل الدولة حول سياستها الخارجية لذلك نجد من يؤثر فيها حيث تلعب دورا مهما في الدول الديمقراطية اذا يؤدي إلا تغيير

---

[1] – فلاك، ***مرجع سابق***، ص.35.

[2] – زهرة صالح، ***صناعة القرار السياسي*** ، سلسلة غايات برلمانية، معهد البحرين لتنمية السياسية، د.ع، 2016، ص.27.

وجهة نظرها اتجاه المواقف الدولية او الغاء قرارات معينة اذا كانت معارضة بآراء الافراد باعتبارها الملاحظ الاول للأحداث الدولية حيث تقوم الصحافة ووسائل الاعلام بتوجيههم ومنحهم لمعلومات التي يستنبطون منها القرارات والتي تعتبر الجزء المؤثر للرأي العام ودليل لموقف المواطن لقرارات السياسة الخارجية، ورغم الاهمية التي يلعبها الرأي العام والإعلام في صنع السياسة الخارجية إلا انها في غالب الاحيان تكون تعليقاتهم وآرائهم وصياغاتهم لقرارات غير عقلانية نظرا لحصولهم على معلومات غير كافية وغير مؤكدة في فهم العلاقات الدولية وقضايا السياسة الخارجية[1].

المبحث الثالث: منهج تحليل السياسة الخارجية

تعدد الباحثون والدارسون لحقل العلاقات الدولية الذين ركزوا على دراسة و صياغة مضمون السياسة الخارجية، فهناك من يهتم بالعوامل النفسية التي تتعلق بسلوكيات صانع القرار للبيئة الخارجية التي تعتبر من محددات السلوك الخارجي للدول [2]، فدراسة السياسة الخارجية دائما تحتاج الى اطار نظري يهتم بالتحليل والنقد لفهمها والتعمق لمواجهة التحديات والمشاكل التنظيرية لذلك نجد اجتهادات المنظرين في حق العلاقات الدولية، بتوظيف عدة نظريات ومقاربات مختلفة ومتنوعة فمن جهة هناك من دعى الى احداث نظريات شاملة تمتاز بالعموم لرفع وتبسيط وتفسير السلوكيات الخارجية ومن جهة اخرى ذهبت انظار الباحثين الى تطوير تلك النظريات التي تشمل اجزاء معقدة ومراعاة كل حالة وتحليلها في دراسة السياسة الخارجية[3].

ولتحليل السياسة الخارجية وجب على الباحث دراسة ثلاث ابعاد رئيسية حيث تقدم رؤية وصفية للسياسة الخارجية وصياغتها وتفسيرها والتي تحتاج الى دراسة المقاربات والنظريات التي تفسر كل ظاهرة وسلوكياتها والتنبوء بما ستؤول في المستقبل لكن تواجه دارسة السياسة الخارجية[4] خاصة في الدول النامية تعقيدات لما تعرفه من ضعف وافتقار منهجي ومعرفي نظرا الى صعوبة الحصول على النسب والمعلومات وذلك ما اطلق عليها " ***دراسات متخلفة لبلدان متخلفة*** [5]"، مما جعل التعميم النظري مستحيل او صعب التطبيق لتحليل السياسة الخارجية ولكن خلال سبعينيات القرن الماضي بدا الحديث عن دراسة تحليلية لسياسة الخارجية للدول النامية، حيث توصلت جهود الباحثين والمنظرين في مجال السياسة الخارجية خاصة في الدول النامية بأنها تتفاعل مع

---

[1] – فلاك، ***مرجع سابق***، ص.35.

[2] – عامر مصباح، صناعة السياسة الخارجية" التخطيط في مواجهة الضغوط"، ***مجلة الدبلوماسي***، (ع.37،(2007)، ص ص.41–42.

[3] – محمد شاعا، التنظير في الساسة الخارجية بين التحليلات العامة والنظريات، المدى المتوسط، ***المجلة الجزائرية للأمن و التنمية*** ،ع.12 ،جانفي(2018)، ص.244.

[4] – مماد، ***مرجع سابق***، ص.54.

[5] – العيدي موسى، ***السياسة الخارجية للجزائر اتجاه افريقيا*** (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2017/2016)، ص. 25.

مجموعة من التغيرات التي تحدد سياستها وتوجهاتها، جزء منها داخلي وأخر يتعلق بالسياسة الداخلية للدولة وسلوكياتها[1].

ان تحليل السياسة الخارجية لهذه الدول تهتم بالدرجة الاولى بالقضايا الاقليمية المحيطة بها وطبيعتها المساندة للقوى الكبرى خاصة خلال التسعينيات الى الوقت الحاضر والتي تتجاوب مع متطلبات وإملاءات القوى الخارجية التي تؤثر على الدول النامية وسياستها الخارجية.

المطلب الأول : الاقتراب النسقي

تعود فكرة تطبيق الاقتراب النسقي في تحليل السياسة الخارجية الى مودلسكي Model skis الذي حاول مطابقة تطبيق دفيد اسطون **David Easton** في علم السياسة فيرى مودلسكي ان حقل السياسة الخارجية يتكون من عدة (متغيرات المدخلات، المخرجات، المصلحة والهدف)، والتي تتكون من حلقة تنتهي بصناعة القرار السياسي الخارجي للدولة.

كما يرى بريتش في تحليل السياسة الخارجية بوجود بيئتين رئيسيتين لصناعة القرار وهما البيئة النفسية والبيئة العملية[2].

تتكون البيئة الداخلية من مجموعة التفاعلات والسلوكيات التي تحدثها مجموعة المتغيرات داخل الدولة وفي مجملها ما يلي:

-الامكانيات الاقتصادية والتي تعتبر عن قدرة الدولة على دعم السياسة الخارجية عن طريق ما تمتلكه من موارد مادية وبشرية.

-الكفاءة العسكرية والتي تهدف الى التصدي لأي خطا او مناورة تستهدف الدولة.

-البنية السياسية وهي شكل النظام السياسي والتناسق بين مؤسساته الحيوية السيادية وظروف التعاون و التناسق.

-القوى الضاغطة والتي تعني صناعة مصالحها عبر تمرير قرارات الصناعة الخارجية والتأثير فيه اضافة الى الجمعيات السياسية والأحزاب التي تلعب دورا هاما في الوصول الى الحكم عبر توجهاتها في صنع السياسة الخارجية.

اما البنية الخارجية التي تتمثل في مجموعة التفاعلات والسلوكيات الدولية التي تحدث في البيئة الدولية والتي تؤثر في اختيار البدائل في السياسة الخارجية وفي صناعة القرار والاستجابة لما تفرضه لهم السياسة الدولية[3].

تتشكل البيئة العملية من مجموعة المعطيات والمؤشرات التي يبادر بها صناع القرار بتفسيرها وتحليلها حسب معتقداتهم وتصوراتهم بعد القيام بعمليات تصفية لتلك المعلومات[1]، بناءا على ادراكهم للمحيط الدولة الخارجي

---

[1]- مماد، ***مرجع سابق***، ص.58.

[2]- شلبي، ***مرجع سابق***، ص.88.

[3]- ***المكان نفسه***، ص ص.89-90.

دون الاستغناء عن دور النخب السياسية التي تحاول الحفاظ على معتقداتها وتفسير الظواهر الخارجية بناءا على مواقف المجتمع والهوية الوطنية كما ان السياسة الخارجية لها محوران الصياغة والتنفيذ فالسياسة الخارجية تبنى على عملية لتشخيص سلوكياتها وتوجهاتها في جميع الميادين الاقتصادية، الدبلوماسية، الاستراتيجية لتقوم بمحاولة دراسة تلك التصرفات الخارجية عن طريق تحليلها وتحويل تلك التصرفات او التوجهات الى قرارات وأفعال.

المطلب الثاني : تفسيرات الواقعية في السياسة الخارجية

تعتبر النظرية الواقعية من بين النظريات التي تحلل السياسة الخارجية للدول [2] والتي تقدم تفسيرات وتعطي الأولوية والدور الكبير للعوامل الخارجية، خاصة تأثيرات النظام الدولي في بناء السياسة الخارجية لمختلف الفواعل الدولية ،تنطلق الواقعية في تفسيراتها للعلاقات الدولية على انها قائمة على الصراع والقوة وأن القانون الدولي يعمل دون جدوى بفعل عدم وجود سلطة قوية وشرعية في النظام الدولي وتعود أصولها الفكرية إلى المنظرين امثال هوبز ومكيافيللي ومن أبرز روادها: ريمون ارون، وهانز مورقانثو، وكينث طومسون، وتتفرع المدرسة الواقعية إلى فروع كالواقعية الكلاسيكية والجديدة [3].

إن من مبادئ التي تبني عليها الواقعية أفكارها أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية و التي تبحث فيه عن امنها و تطبيق استراتيجية البقاء[4] عبر القوة للوصول الى تحقيق المصلحة القومية.

فالبيئة الدولية حسب المنظرين الواقعين تقوم على علاقات صراع وفوضى، وعليه فان قوة الدولة هي التي تقوم بتحديد استقلالها الذاتي في صناعة السياسة الخارجية و تحركها في النظام الدولي، لذلك تعتبر تحقيق الامن هدف اساسي في السياسة الخارجية للدولة للوصول الى تحقيق اهداف اخرى لضمان بقائها والحذر من قوة البلدان المجاورة لها[5]، ويرى هانز مورقانثو بان الدول النامية هي الاكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية باعتبار سياستها رد فعل لتهديدات القوى الخارجية وذلك ما يجعلها تفتقر للقوة والقدرة في الساحة الدولية نظرا لضعفها وإجبارها على متابعة ومسايرة التوجيهات التي تفرضها القوى الكبرى التي تتحكم في النظام الدولي[6].

---

[1]– ***المكان نفسه.***

[2]– مماد، ***مرجع سابق***، ص.63.

[3]– دورتي وبلستغراف، ***مرجع سابق***، ص.60.

[4]– حمدوش رياض، ***تاثير السياسة الخارجية الامريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الاوروبي بعد احداث 11 سبتمبر*** 2001 (اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة 2011–2012) ص.19.

[5] – دورتي وبلستغراف، ***مرجع سابق***، ص.61

[6] – ستيفن وولت، ***العلاقات الدولية***، (ترجمة عادل زقاق و زيان زياني):
http:/www.geocittes.com/adelzegagh/bridg.html,vu le :04/09/2019.p.1.

كما نجد كينث وولتز الذي قام بإحداث تطورات في الواقعية من خلال الواقعية الجديدة او البنيوية والتي اعطت وتناولت تحليلات النظام الدولي حيث عبر عنها بان بنية النسق الدولي هي التي تؤثر على سياسات الدول الخارجية باعتبار الدول تابعة في حركاتها للقوانين التي يفرضها النظام الدولي وذلك ما يطلق عليه انصار الواقعية الجديدة بمستوى التحليل "المنظومي"، ويرى ان نظام الثنائية القطبية اقل فوضى من التعددية، حيث اسقط استقرار الولايات المتحدة الامريكية في نظام الثنائية اكبر مما هو عليه اليوم، فنظرة وولتز وتفسيراته لسلوك الدول دائما يربطها بالقوانين التي تحكم النظام الدولي وهيمنته[1].

ويرى وولتز ايضا انه هناك مفارقات واقعية تميز النظام السياسي الداخلي وبين النسق الخارجي وذلك من خلال ثلاث تقسيمات وهي:

أ- **الطبيعية التنظيمية للنسق:** حيث ان النظام الدولي يتسم بالفوضى باعتماد الدول على الذات في السياسة الخارجية اما النظام السياسي الداخلي يعتمد على الهرم.

ب- **طبيعة الاهداف** *:* تسعى الدول في النظام الدولي الى الفوضى لتحقيق اهداف بغض النظر عن حجم وقدرة الدول والتي تهدف ساعية من اجل البقاء وتحقق امنها القومي نظرا للتشابه السلوك الخارجي، اما في النظام السياسي الداخلي نجد ان الافراد يحققنا اهداف متنوعة حسب طلباتهم.

ج- **طبيعة الوحدات:** نجد ان الدول تحاول فرض نظام توازن القوى، لان السياسة الداخلية تقوم على علاقات الخضوع على عكس النظام الدولي، ويرى الواقعيون ان سلوك الفاعل في السياسة الخارجية[2] يؤكده عاملين هما: الموارد الاولية للدولة وذلك من حيث القدرة السياسية والعسكرية، الاقتصادية التي تجعلها في مركز قوة ومكانه في البيئة الدولية[3].

وحدد وولتز ست قدرات للفاعل او الوحدة والتي سنوضحها من خلال المخطط التالي:

---

[1]- عبد الله يوسف واخرون، الامن والتدخل الخارجي في الشرق الاوسط ***السياسة الدولية***، القاهرة: مؤسسة الاهرام، ع.160، (افريل 2005) ، ص.71.

[2]-Andrew Linklaten , ***" No Realism in theory and practice"*** in : Ken booth and Steve smith (eds), Inter National Relations Theory do day ,Pennsylvania state university press , second edition , 1997, p.244.

[3]-***Op.cit***., p.151.

الشكل رقم: 02 قدرات الفاعل الستة التي حددها وولت في تفسيره للنظرية الواقعية

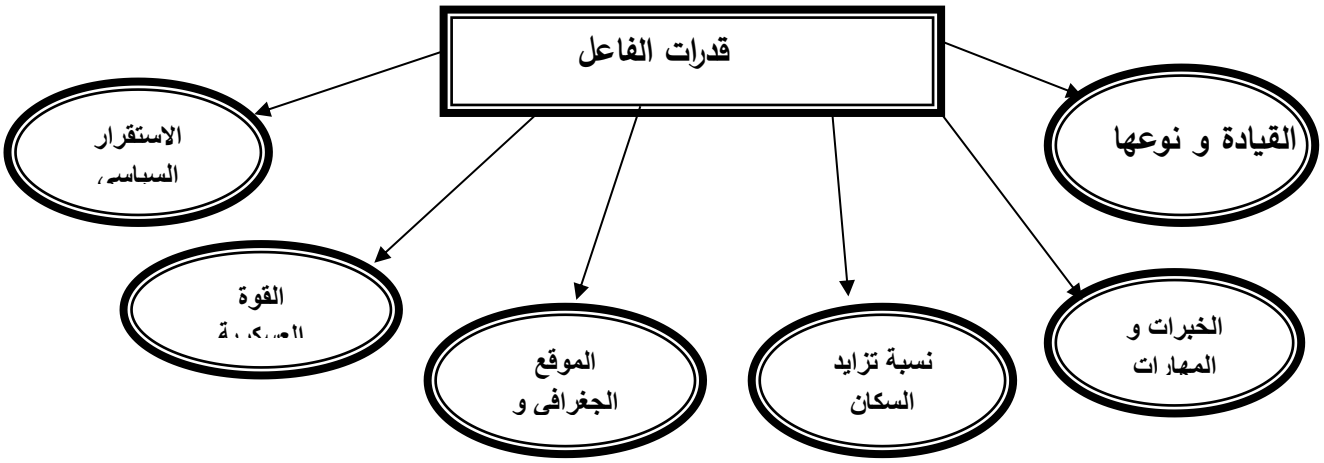

المصدر: من اعداد الطالب

وعليه يرى الواقعيون الجدد في النظام الدولي بأنه موقع الاستقرار وفوضى ويلعب دور مؤثر خاصة فيما يخص القوة وترتيبها بالنسبة للفواعل وكذلك نجد الدول النامية أو الضعيفة تواجه صعوبات وضغوطات تجعل منها تابعة للسلوكيات الخارجية التي تملى عليها من قبل الدول الكبرى والتي تكون اهدافها وسياستها محصورة على فرض سياسة القوى الكبرى.

المطلب الثالث: تحليل نظرية الدور في السياسة الخارجية

يختلف الباحثون حول ما اذا كانت نظرية الدور نظرية علمية او مجرد اقتراب وهناك فروقا تميز النظرية عن الاقتراب تكمن في ان الاقتراب هو ذلك الاطار التحليلي الذي يعتمد عليه الباحث كركيزة لدراسة الظاهرة مهما كانت توجهاتها سياسية، اجتماعية بغية الوصول او التقرب اليها لتفسيرها ومعاينتها[1].

أولا: مفهوم الدور

فالدور من المصطلحات الحديثة التي استعملها الباحثون في حقل السياسة الخارجية وذلك لتحليل توجها ومسارات التي تنتهجها الدول من خلال اندماجها مع الوحدات الدولية التي تسير السياسة ألعالمية ومصطلح دور الدولة يشير الى وصف تحركات وصفات النسق الدولي أي كل دولة تلعب دورا الذي يتلاءم ومصالحها لذلك نجد معظم الدول تتعامل مع الأنساق الدولية بدور مخالف للأدوار الدول الاخرى فهناك الدولة التي تتزعم القيادة واخرى حليفة ودول تلتزم عدم الانحياز[2].

فنجد هولستي اول من قام باستخدام مفهوم الدور في السياسة الخارجية بتعريفه لصانع القرار في السياسة الخارجية للدولة بمجموعة الافعال والقواعد والالتزامات التي تعود بالنفع لدولته والتوجهات التي تسير عليها في

[1] - شلبي، ***مرجع سابق***، ص.116.

[2]- K.j. Holst, National Role conceptions in the study of foreign policy , international studies quarterly, vole , 14.NO.3 (September 1970) , p.234.

جميع الظروف [1] اما النظرية العلمية " تتكون من مجموعة الفرائض التي ترتبط وتهدف لتفسير الظاهرة السياسية من خلال متغيراتها". كما يعرف بأنه مفهوم صانع السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في اطار الجغرافية، وعليه لا يمكن ان ينشا الدور الاقليمي إلا عندما تسعى الدولة للقيام به بعد دراسته وصياغته بأطر واعية ومنظمة[2]، وعليه فان الدور يتكون من اعتبارات ورؤى سياسية وإدراك صانع القرار لمصالح وأهداف دولته ودراسة وصفه السياسي والاجتماعي والحفاظ على الهوية المجتمعية[3] فأساس مقارنة الدور تساعدنا في فهم سياسة الدول الخارجية والبحث عن اتجاه تطورات النظام الدولي، وعليه فالدور يربط بين التصور والممارسة لدور ما لا يعني انه سوف يتحقق بأدائه وتنفيذه بل قد يحدث تفسيرات ولعب الدولة لأدوار مختلفة.

ومن خصائص التي يتميز بها الدور في السياسة الخارجية كمايلي[4]:

- تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار الدول الاخرى مهما كانت صفاتهم منافس او عدو، أي تصوره للدور الذي تلعبه جميع الفواعل الرئيسية في النسق الدولي والاقليمي.
- تخصيص الموارد الازمة للعب الدور.
- تعدد الادوار لدى دولة ما بين مساند وعدم الانحياز تبعا لما تمليه المصالح الوطنية.

فاقتراب الدور له اهتمام بالغ في تحليل السياسة الخارجية خاصة للدول النامية نظرا للبعد السيكولوجي الذي يتخذه والذي يرتبط بالإدراك والمعرفة لصانع السياسة الخارجية، كما ادى اقتراب الدور الى تطوير المفاهيم والتميز بينها جعلها قابلة للتطبيق في حقل السياسة الخارجية[5]، فالدول تلعب ادوارا عديدة حسب سلوكيات النسق الدولي، فأحيانا تعلب الدول دور التعاون عن طريق المؤسسات الدولية ولكن تبقى دائما تحت احتمال سوء الفهم او عدم تجانس طبيعة الادوار التي يمكن تطبيقها او ادراك الاخرين للأدوار التي تقوم بها الدولة من خلال الافعال والأفكار التي تلعبها وهنا كل دولة تلعب حسب هويتها الوطنية التي تفرض من البيئة الداخلية للدولة وعليه كلما ازادت عدد ادوار التي يؤيدها الفاعل كلما اتضح وتحدد اشكل الهوية الوطنية لنفس الفاعل[6].

---

[1] – ***Op.cit***., p.246.

[2] – قوي بوحنية، ***الجزائر وانتقال الى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الامنية و الانكفاء الامني الداخلي***، مركز الجزيرة للدراسات، 2014 تحصلت عليه بتاريخ: 2019/07/30، من الموقع: http://studies.aljazeera.net/

[3] – stiven j.campbrll, ***Role Theory, foreign policy making advisory, and us foreign policy*** in www.***ciaonet.org***

[4]- Philippe Gale Preset ***Role Wastes In The Port-cold War Area, Foreign Policies In transition*** Montréal : MCGILL-OUEEN `S UNIVERSITY Press ,1997 ,P.4.

[5] – بهجت قرني، ***مرجع سابق***، ص.29.

[6]- K.j. Holst, ***Op.cit***., p.240.

ثانيا: لعب الادوار في السياسة الخارجية

تختلف الادوار التي تلعبها الدول في سياستها الخارجية اقليميا ودوليا فهناك ادوار تفرض على الدول حسب طبيعة النسق الدولي و اخرى تلعبها الدولة حسب قدراتها ومكانتها بين الدول ولذلك سوف نشرح مجموعة من الادوار التي يمكن للدول لعبها في السياسة الخارجية.

أ – **الدور الاقليمي للدولة:** تؤدي الدولة دورها على الصعيد الاقليمي اتجاه الانظمة الاقليمية او في اطار التعاملات الثانوية، فنجد الدولة تتحول مكانتها او مرتبتها حسب تعاملها مع التطورات التي تحدث في اقليمها فأحيانا تلعب دور القائد الاقليمي Régional leader[1] حيث تكون الدولة تفرض نفسها بحكم قوتها وكثرة مواردها التي تجعلها تهيمن على القيادة وحصولها على ثقة بين الدول الاخرى التي تنتمي اليها اقليميا لذلك نجد بعض الدول تستدعى دائما للوساطة او قيادة مشاريع تنموية كالجزائر التي لعبت منذ سنة 1999 الى يومنا هذا دور اللاعب الافريقي الذي يسيطر على جميع الوساطات والاستشارات خاصة في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، و حل النزاعات بين الدول الإفريقية بالطرق السلمية أي ان تأثيرها يكون دائما مباشرا او غير مباشر بخصوص قيادتها للإقليم التي تعتبره جزء منها.

كما تلعب دور الحامي الاقليمي Régional protecteur و ذلك بتحمل مسؤولية الدولة في مجال الحماية الاقليمية لجميع المناطق التي تنتمي إليها أي هنا يلعب صانع القرار في السياسة الخارجية دورا هاما وبارزا في تغطية وحماية الاقليم من أي خطر او هجوم عدواني على المنطقة التي ينتمي اليها وهنا تبرز اهمية الدولة الجزائرية عبر سياستها الخارجية الداعمة للحفاظ على الاقليم وحراسة الحدود الافريقية وفض النزاعات المسلحة قاريا وذلك ما نجده في تصريحات وزراء الخارجية ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، ويعد انشاء جهاز الافريبول للشرطة الافريقية والذي تأسس بمبادرة جزائرية هدفها حماية الحدود الافريقية من أي تعدي خارجي.

اما فيما يخص دور الدولة عن طريق التحالفات فنجد صانع السياسة الخارجية يلعب دور المؤيد او الحليف المخلص

للدول التي تنتمي الى اقليمه ليصبح حليفا مؤيدا لجميع القرارات الداخلية او الخارجية التي تصدر من الدول المجاورة له، وللدولة ايضا مسؤولية عن جميع الخطوات التي تهدف الى جمع شمل او اتحاد دول اقليمها وجعل قرارات تلك الدول تنصب في قرار واحد لتحقيق مصالح الدول اقليميا ونجد الجزائر مثلا عن طريق تأسيسها لمبادرة النيباد سنة 2001 والتي تلعب دورا هاما فيه[2].

ب–الدور المتعلق بالشؤون الداخلية و علاقاته بالسياسة الخارجية: تعتمد الدول دائما الى تفعيل دور الحفاظ على استقلال الوطني عن طريق استخدامها للسياسة خارجية تقوم على تحقيق مصالحها مع الدول او

---

[1] - عبد القادر دندان، ***الدور الصيني في النظام الاقليمي لجنوب اسيا،*** (رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008/2007)، ص.37.

[2] – دندان، ***المرجع السابق*** ، ص.38.

المنظمات الاقليمية عبر مشاريع او برامج في اطار العلاقات الدبلوماسية او الاقتصادية مع جميع الدول او الشركاء الدوليين بصورة تعكس سياسة الدولة الداخلية لتوفير ظروف ملائمة لمصالحها الداخلية دون استثناء دولة او منظمة عن اخرى. [1]

كما تلعب الدولة في اطار سياستها الخارجية عبر صناع القرار على تحقيق ظروف التنمية الداخلية بصفة دائمة دون حصر سياستها في علاقات بين الدول والشؤون السياسة الدولية ويكون تحقيقها للتنمية وفقا لما تقتضيه الظروف الداخلية وتكون المسؤولية الكبرى للتنمية الداخلية الحفاظ على الاستقرار الداخلي.

وتحتاج الدول دائما للحفاظ على ترابها الوطني عبر حماية سياستها فدائما يجتمع صانع القرار في السياسة الخارجية ان وظيفته حماية وضمان الامن والاستقرار من الهجومات والضغوطات الخارجية التي تخلي توازن الامن داخل الدولة خاصة الدول التي لا تعيش حالة الامن والاستقرار[2].

ج-دور المحافظ على السلام :

1-دور القائد التنموي: وذلك بلعب صانع السياسة الخارجية دوره في الحفاظ على التوازنات اقليميا ودوليا وذلك بمساعدة الدول التي تعرف اختلالا في توازنات التنمية ومحاولة بعث روح التنمية داخلها ويحدث هذا الدور إلا في حالة وجود تهديد تنموي يشكل خطر على الدول.

2-دور صنع السلام: حيث يتصور صانع السياسة الخارجية انه على عاتقه مسؤولية ارساء السلام داخل الدول او بين الوحدات الدولية [3]، ونجده جليا في لعب الجزائر دورا فعالا في ارساء قواعد السلام والوئام المدني والمصالحة الوطنية وذلك لتقديم اقتراح لدى الامم المتحدة بتاريخ 8 ديسمبر 2017، حيث تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللائحة 130/72 التي اقترحتها الجزائر لإعلان تاريخ 16 ماي يوما عالميا للعيش معا في سلام وكانت اول دولة مقترحة للمبادرة

3- دور المدافع : تقوم مسؤولية الدولة عبر صانع سياستها الخارجية بالدفاع عن المنطقة الاقليمية وحمايتها بحكم انها جزء من الاقليم وان أي تهديد او عدوان خارجي يمكن ان يهدد البنية الداخلية لدولته[4].

4-دور الوساطة: ويكون عن طريق كسب الثقة بين الدول في اطارها الاقليمي حيث تبرهن الدولة على انها مؤهلة للوساطة لحل النزاعات بين جميع الوحدات الدولية وفي جميع الظروف دون انحياز او تحقيق مصالح للدولة، وذلك ما برهنت عليه الجزائر في العديد من الازمات الافريقية بحل النزاع الأريتيري الاثيوبي و الأزمة

---

[1]-Mélanie Catherine***, Le Rôle International D'une tat : Constriction, Institutionnalisation Et Changement*** ,Thèse Pour Le Doctorat En Science Politique ,Université Montesquieu, Bordeaux,(2008),P.29.

[2]- السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص.52.

[3]- محمد السيد سليم، ثروة يوليو والدور الخارجي المصري، ***السياسة الدولية***، ع.164، (يوليو 2002)، ص.15.

[4]- السيد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية***، مرجع سابق، ص.50.

المالية و الصراع الليبي والذي مرت بالعديد من المراحل التي عجزت جل الدول الافريقية الى حلها بفعل توظيف العامل الشخصي الذي لعبه صانع القرار والمتمثل في شخص الرئيس آنذاك.

5-دور المعادي للاستعمار و المؤيد لحركات التحرر :تركز الدولة في سياستها الخارجية للحفاظ على حقوق الانسان ومناهضة الاستعمار خاصة الدول الحديثة الاستقلال التي عايشت حروبا للتحرر، لذلك نجدها تحس وتشعر بمسؤولية كاملة على ما تعيشه الشعوب المستعمرة فنجدها دائما تدعم الدول المستعمرة ببرامج مالية ومعنوية للتصدي للاستعمار خاصة حركات التحرر وتأييدها وذلك ما حققته الجزائر في دعم حركات التحرر ومبادئها المناهضة للاستعمار وحق تقرير المصير للشعوب[1].

ومن هنا نصل إلى ان دور الدول يكمن في تكاثف جهود صناع القرار السياسة الخارجية للدولة حسب التوجه التي ترغب فيه حسب ما تفرضه البيئة الأخرى لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات حسب ما تملكه الدول من موارد وإمكانيات وقدرات للوصول للعب دور هام وتسمح لها بفرض نفسها مع الفواعل ذات القوة العالمية والإقليمية الكبرى إذ ينبغي أن يكون التوازن بين عناصر الصراع والاستقرار أي قوة والتأثير استراتيجيا، وذلك ما جعلنا نوظف هذه المصطلحات لدراسة الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا وتوجهاتها الإقليمية بتحديد القوة والتأثير الإقليمي والدولي .

ومما سبق ان دراسة السياسة الخارجية وتوجهاتها وسلوكياتها يتطلب منا الرجوع الى قواعد ونظريات تفسيرية وتحليلية للدولة تجاه الوحدات والفواعل الدولية الاخرى وعلاقاتها مع بعهم البعض من ناحية السلوك وردود الافعال ودور كل فاعل في البيئة الإقليمية فالسياسة الخارجية كإطار معرفي ونظري له اهمية بالغة لدى الدراسية والباحثين باعتباره جزء من حقل العلاقات الدولية نظرا لتعقدها.

لذلك تطرقنا في هذا الفصل الى اهم المفاهيم والمصطلحات المختلفة والشاملة دون الوصول الى مصطلح جامع للسياسة الخارجية نظرا لتعقيدها محاولين البحث عن الفرق الجوهري الذي وصل اليه الدارسين والباحثين بخصوص تعريف سياسة الخارجية، اضافة الى دراسة المحددات التي يسعى صناع القرار من خلالها تفسير ودراسة سلوك الدول الخارجي وتوجهاتهم وصولا الى دراسة الاهداف والمبادئ والمراحل التي تمر عليها صناعة السياسة الخارجية واهم المراكز الداخلية والخارجية التي يهندس من خلالها صانع القرار سياسته اتجاه الدول الاخرى، كما توصلنا الى التحليل النظري والمنهجي للدراسة السياسة الخارجية عن طريق توظيف نظريات ومقاربات لتفسير توجهات الدول وعلاقتها مع الوحدات الاقليمية والدولية.

[1] -Sofiane sekhri **, *the role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries***, African journal of political science and international relations vol.3 (10) pp.423-432, October 2009

الفصل الثاني: سياق ودوائر السياسة الخارجية الجزائرية .

الفصل الثاني: سياق ودوائر السياسة الخارجية الجزائرية

تتحكم في السياسة الخارجية لأي دولة مجموعة من العوامل والمحددات التي توجه وترسم موقف الدولة اتجاه القضايا التي تواجهها داخليا وخارجيا، استنادا إلى اهداف ومبادئ تحددها مجموعة العوامل التاريخية والجغرافية الاقتصادية والسياسة والعسكرية، والتي تساعد صانع القرار في اتخاذ مواقف تترتب عنها ردود أفعال تعود على الدولة إيجابا وسلبا، فالسياسة الخارجية الجزائرية ترسمها عوامل ووحدات شخصية ومؤسساتية تستند في تسييرها للسياسة الخارجية إلى محددات وأهداف ومبادئ ينتهجها صانع القرار في اتخاذ القرارات اتجاه الدول والتي تعبر على نهج وتوجه سياسة الجزائر الخارجية الثابتة اتجاه قضايا معينة إضافة إلى تحديد الأدوار التي تلعبها الجزائر إقليميا ودوليا، للوصول إلى تحقيق مصالحها من الدول الأخرى وضمان بقاء الدولة .

وفي دراستنا للفصل الثاني سوف نتطرق إلى الإطار التنظيمي للسياسة الخارجية للجزائر بصفة واسعة بالإشارة لتوجهات وثوابت التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الجزائرية وإطارها التاريخي وتطوره، واهم المحددات الداخلية والخارجية وأهدافها التي ترسم معالم ونظرة صانع القرار للسياسة الخارجية التي تحدد موقف الدولة اتجاه القضايا ومدى تفاعلها وردود الأفعال والتي قد ترجع على الدولة بالإيجاب والسلب وصولا إلى دور مؤسسات صنع وهندسة السياسة الخارجية الجزائرية الرسمية والغير رسمية في صياغة القرارات والتي تحكمها نصوص دستورية ودور العامل الشخصي لرئيس الجمهورية في صناعة قرارات السياسة الخارجية الجزائرية وتوجيهها، إضافة إلى دراسة دور السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائرها الإفريقية المتوسطية والمغاربية والعلاقات التي تربطها والعوامل المؤثرة فيما بينها وأهمية بعد الجزائر الإفريقي ودورها في توجسه سياستها الخارجية فيظل العوامل والمتغيرات الإقليمية الجديدة.

المبحث الأول: نشأة و تطور السياسة الخارجية الجزائرية قبل و بعد الاستقلال

إن الحديث عن دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية يتوجب علينا الولوج ودراسة المفاهيم وأهم المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر خلال مسيرتها الحافلة بالمحطات الهامة على المستوى الدولي والإقليمي لمعرفة توجهها ووجهة نظر صانع القرار الخارجي وتنفيذه والأهداف التي يرسمها في تعامله مع الدول الأخرى وكيفية دراسة سلوكيات وقرارات الدول الأخرى اتجاه دولته .

المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية

قبل أن نتطرق إلى نشأة السياسة الخارجية الجزائرية ومراحل تطورها وجب معرفة مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية ومن أين تستمد ثوابتها وقوتها وأهدافها التي حددها الميثاق الوطني الثابت والذي يعرف بميثاق أول نوفمبر 1954 للثورة التحريرية.

أولا: مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية

تستمد السياسة الخارجية للجزائر أسسها من البنود التي سطرتها وثيقة بيان أول نوفمبر المجيدة 1954 والذي حدد فيها وجوب الحفاظ على المبادئ وخدمة المصلحة الشرعية للشعب الجزائري بالدرجة الأولى التي دافع عنها شهداء الثورة التحريرية والحفاظ على السيادة الوطنية داخليا وخارجيا، والدفاع عن الهوية الوطنية [1] والتصدي لكافة المناورات الأجنبية التي تشكل تهديدا وخطرا على الأراضي الجزائرية كإقامة القواعد العسكرية وذألك من اجل المحافظة على استقلال الجزائر وسلامتها و خلو القرارات السياسية من الإملاءات الأجنبية خاصة الفرنسية، والتركيز على ان السلطة التي تكون متداولة من طرف الشعب الذي حافظ ودافع على استقلال الوطن والذي يمثل مصدر السيادة الوطنية والتي حددتها الدساتير التي تعاقبت عليها الدولة الجزائرية منذ استقلالها [2].

ثانيا: أهداف سياسة الجزائر الخارجية

إن المصلحة الوطنية لأي بلد تشترط طرح مجموعة من الاهداف لتحقيقها، وفق اسس ومبادئ التي ترتكز عليها الدولة فالجزائر حددت مجموعة من الاهداف والتي تربطها بتحقيق المصلحة الوطنية الجزائرية بدرجة اولى حسب درجة احتياجات الأفراد والمواطن الذي يعيش فيها، ولدراستنا لأهداف السياسة الخارجية تم تقسيمها كالاتي:

أ- **الهدف السيادي للجزائر:** تبني أي دولة في عالم مهما كانت قوتها العسكرية او الاقتصادية اهدافها على مراعاة الهدف المتعلق بالسيادة وحماية المصلحة العليا للبلاد أو ما نسميه المصلحة الاستراتيجية(برا، جوا، بحرا)، أي حماية الاقاليم التي ترسم معالم الجغرافيا للدولة، اضافة الى حماية الدولة من أي تدخل والهجوم يهدد امنها الترابي لضمان امن وبقاء الدولة[3].

تركز الجزائر في تحقيق مصالحها دئما على ما هو حديث في الدراسات التي تهتم بنشأة الدولة حيث تقوم بإعطاء أهمية بالغة لزرع ثقافة الدولة داخل بنيانها الاجتماعي ليحصل على الثقة والهيبة والاستمرارية داخليا وضمان الاعتراف الاقليمي والدولي خارجيا، إضافة إلى إعطاء الأهمية البالغة للعامل العسكري والاستراتيجي والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من أولويات السياسة الوطنية والذي يضمن استمرارية الدولة الجزائرية،

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***أهداف بيان أول نوفمبر 1954*** (وزارة الاتصال: الأمانة الوطنية، 2018/10/31) ، تحصلت عليه من الموقع: http://www.ministerecommunication.gov.dz/ بتاريخ:2019/08/01 على الساعة 22:10 .

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور سنة 2016***،المادة 08/07 .

[3]- منصور لخذاري، ***المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي*** (رسالة ماجيستر، في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005)، ص.32.

حيث تعطي الجزء الأكبر للدفاع الوطني والذي يسهر على الدفاع الإقليمي الجوي، البري، البحري،[1] لمكافحة كل التهديدات المختلفة خاصة مشكل التهريب والحدود والجريمة المنظمة العابرة للحدود، إضافة إلى مكافحة الإرهاب كما عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة زيادة في معدلات الهجرة غير النظامية، حيث سخرت لها كل الإمكانيات المادية والمعنوية بقيادة الجيش الوطني الشعبي الذي يقف ضد الجماعات التي تتاجر في عبور المهاجرين غير النظاميين وتطبق إجراءات قانونية صارمة في ذلك، كما تعد قضية الصحراء الغربية عائقا ومهددا للأمن الجزائري والذي يشكل نقطة حساسة بين الجزائر والدولة الجارة المملكة المغربية[2].

وتحافظ الجزائر في اطار خطتها الدفاعية باستخدام الجيش الوطني الشعبي الحامي للدستور ولمؤسسات الدولة خاصة ما تعلق بالسيادة الوطنية وكل ما يتعلق بها، اضافة الى لم شمل الوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني والرفض القاطع للتدخلات الاجنبية والقواعد العسكرية حتى ولو كلف الجزائر تهديدات أمنية لترابها الوطني لذلك تعرف السياسة الجزائرية الخارجية بلعبها دورا هاما في ضمان الأمن الداخلي عن طريق الأهداف الاساسية التي تبنى عليها سياستها تجاه الدول مهما كانت قوتها ومكانتها الدولية، حيث ترى ان كل التهديدات التي تتعرض اليها الدولة الجزائرية تقع بالدرجة الاولى من طرف دول الجوار، والذين تربطها بهم الحدود حيث تلح دائما وفي العديد من المناسبات القارية والاقليمية بضرورة اصلاح وحل النزاعات الحدودية، حيث عملت على ابرام اتفاقيات حسن الجوار الايجابي مع المملكة المغربية رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتها[3].

ب- **الهدف التنموي للجزائر:** تسعى الجزائر إلى الحفاض على مصالحها الاقتصادية والتي تتعلق بالدرجة الاولى على الثروات الباطنية كالنفط، الغاز، الثروات المنجمية، حيث عرفت الجزائر بعد الاستقلال عبر الرئيس هواري بومدين في 24 فيفري 1974 بتأميم كل المحروقات واستقلالها التام من أي تبعية خارجية وجعلها منصوصة دستوريا كنقطة انطلاق لضمان السيادة التامة للبلاد لتحقيق المصلحة الوطنية[4].

نظرا لتعدد الموارد التي تزخر بها الجزائر في جميع القطاعات كالزراعة والمناجم والسياحة والصيد البحري والأشغال العمومية وغيرها والتي تعود للمواطن بالدرجة الاولى بتحقيق المنفعة العامة من حيث توفير مناصب الشغل بغية تطوير الاقتصاد الذي يتركز على تلبية الحاجيات الضرورية للمجتمع الجزائري من جهة وتحقيق الاستقرار الوطني وفق مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من جهة اخرى[5]،عرف الهدف الاقتصادي أو بالأحرى

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1963*** ،المادة :10، الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية.

[2]- جمال الدين بوزغاية، ***مفهوم الدفاع الوطني***(الجزائر: الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، نوفمبر 2001) ، ص ص. 38-45 .

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1996*** ،المادة :25، الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية.

[4]- محمود خذري، ***اليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية***(مجلس الامة: الايام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، لجنة الدفاع الوطني، اوت 2008).

[5]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الثاني لسنة1994)، ص.15

التنموي اهتماما كبيرا لدى صناع القرار الجزائريين لضرورة اقامة نظام اقتصادي نخبوي، بتكوين الاطارات الاقتصادية الجزائرية ووضع برامج مدروسة ومخططات تنموية وتسخير كل الوسائل المادية والمعنوية لفتح مجال المنافسة خاصة في عصر العولمة والتطور الاقتصادي ومواكبة العصرنة لتحقيق اهداف التنمية للرفع من معدلات النظام الاقتصادي الجزائري[1].

شهدت الجزائر سنة 1999 الدخول في انتخابات رئاسية عقب استقالة الرئيس اليمين زروال، حيث ظهر المرشح عبد العزيز بوتفليقة ببرنامج انتخابي متنوع وركز فيه على الاهداف الاقتصادية التي تواكب الاقتصاديات العالمية وضرورة ربط العلاقات مع المنظمات الاقتصادية الاقليمية والدولية، وكذلك اقامة شراكة مع الدول الصناعية الكبرى الصين والولايات المتحدة الأمريكية واعطاء الدول الصناعية الاولوية في الشراكة لجلب الاستثمارات الاجنبية لتطوير الصناعة والاقتصاد وتحقيق الظروف الملائمة لرفع من مستوى قطاع السياحة وتطويره الذي كان يعيش ظروف متدهورة نظرا لما خلفته الازمة الامنية التي مرت عليها الجزائر خلال فترة دامت العشر سنوات، كما اعطت الدور لفتح السوق الداخلية على المنتجات الاجنبية والذي اكدها الرئيس الجزائري السيد عبد المجيد تبون في خطابه اثناء توليه رئاسة الحكم "...و ستحرص الجزائر على بناء علاقات صداقة و تعاون مع جميع دول العالم ... "[2]، بتوفير مناصب الشغل واقامة المعارض والمؤتمرات العالمية في الجزائر واقامة الاتحادات الاقتصادية اقليميا ودوليا وذلك ما اسست له الجزائر في مبادرة النيباد[3].

إلا ان الجزائر تصنف من بين الدول النامية التي تجعلها دائما تعتمد على المحروقات كالبترول وعائداته يجعل من اقتصاداتها اقتصاد انتقالي والذي يفرض عليها مراجعة دورها خاصة في المجال الاقتصادي، والذي لابد من يصنف ضمن الاستراتيجيات الهادفة لتطوير ودعم الاقتصاد الانتقالي[4]، حيث هدفت لتحقيق اهدافها الاقتصادية الا تشريع قوانين وخطط لحماية اقتصادها الوطني والمحافظة على الثورة الباطنية وجعل بعض المؤسسات الريادية كصمام امان للنهوض بالاقتصاد الوطني وادخاله في المجال التنافسي الدولي والاقليمي وتدعيم فرص الاستثمار عن طريق الاستشراف والتخطيط مستقبلي وانشاء بعض المجالس الاقتصادية التي تراقب مدى تطور الاقتصادات الوطنية[5].

---

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الاول لسنة2001)، ص.42.

[2]–عبد المجيد تبون، ***خطاب أدائه لليمين الدستورية*** (الجزائر: قصر المؤتمرات عبد العزيز رحال، 19–12–2019) .

[3]–عبد العزيز بوتفليقة ، ***لقاء صحفي لتلفزيون الامارات العربية*** (ابوظبي: 2000) .

[4] – خالد منه، ***اثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار في دول المغرب العربي في فترة التسعينات*** (رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001) ، ص.73.

[5]– خذري، **مرجع سابق**.

ج- الهدف الاقليمي للجزائر: يرتبط الهدف الاقليمي بدور الجزائر في الساحة الاقليمية والجهوية والتي يجعلها لاعب فعال وحساس في المنطقة المغاربية حيث ركز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في فترة حكمه عن طريق العديد من المحافل على ضرورة ادراك دور الجزائر على ضرورة ادراك دور الجزائر في المنطقة المغاربية، حيث كررها في لقائه بصحفية لندنية بقوله:" **الجزائر صمام المغرب العربي و قلبه**"[1]، والتي شبهها ايضا الحكام العرب بان الجزائر روسيا المغرب العربي لدورها الفعال اقليميا ونشاطها القاري لبلوغ الهيمنة والريادة في التحكم في كل السياسات والقضايا التي تهم القارة الافريقية والجوار المغاربي كالوساطة والمفاوضات وحل الازمات عن طريق اخذ المبادرة والتخطيط لها وحلها[2].

كما يرتكز دور صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية على نقطتين اساسيتين لبلوغ اهدافهم الاساسية الاقليمية لعب الدور الفعال والريادة الاقليمية التي تكسبها وزن ثقيل على المستوى الدولي وتمنحها امتيازات ومراكز تجعلها رائدة على المستوى الدولي[3]، وذلك ما تلفظ وصرح به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في احدى اللقاءات " ...ان مخاطبة الدول الكبرى تجعلني اخاطب ثلثي البشرية وبتالي حاجاتك مقضية مباشرة..."[4]، وصرح أيضا...التصور الدولي ووقوفهم الدائم تجاه الجزائر يكسبنا ثقل ووزن عربي وافريقي ودولي..."[5].

ان الموقع الجزائري الاستراتيجي جعل منها تلعب دورا رياديا ومؤثرا على المستوى الاقليمي، والذي يجعل منها طرفا يقود أي مبادرة مغاربية ويستقطب التعاون بين دول الجوار المغاربي[6]، حيث صرحها رئيس الجهورية السيد عبد المجيد تبون قائلا:" ...تسعى الدولة الجزائرية جاهدة للحفاظ على حسن الجوار وتحسين العلاقات الاخوية والتعاون مع دول المغرب العربي، ولا يرى منا اشقائنا ابدا ما يشوههم ويعكر صفوهم..."و اكد بخصوص قضية الصحراء الغربية قائلا:"...علينا بوضوح للنظر الى مسالة الصحراء الغربية والتي هي مسالة

---

[1]- عبد العزيز بوتفليقة، ***لقاء صحفي للرئيس*** (لندن: صحيفة العرب، جويلية 2006).

[2]- محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الافريقي و ادارة الحرب الاثيوبية الأريتيرية*** (بيروت: دار الجيل للنشر و التوزيع، ط. 1، 2009)، ص.134 .

[3]- محمد شلبي، ***السياسة الخارجية للدول الصغيرة*** : " الاردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي (1979- 1994)، (عمان: دار الكنوز للمعرفة العلمية،ط1، 2008)، ص.30 نقلا عن:

Josef Frankel , " **the making of foreign policy ; an analysis of precision marking**" (England university press ,1963 ,p3.

[4]- بوتفليقة، ***لقاء صحفي لتلفزيون الامارات العربية***، مرجع سابق.

[5]- ***المكان نفسه.***

[6]- محمد بوعشة، ***السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج الى التفكك في الازمة*** الجزائرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.2 ، 1999)، ص.149.

تصفية استعمار هي قضية بيد الامم المتحدة والاتحاد الافريقي وينبغي ان تظل بعيدة عن تعكير العلاقات مع الاشقاء..."كما وجه كلمة مباشرة للإخوة الليبيين قائلا :"...وسوف تبذل الجزائر مزيدا من الجهد في سبيل تحقيق استقرار ليبيا الشقيقة والحفاظ على وحدتها الشعبية وهذا من واجبنا واولوياتنا...فان الجزائر تدعو جميع الاخوة الليبيين الى لم صفوفهم وتجاوز خلافاتهم و نبذ التدخلات الخارجية التي تباعد بينهم وتحول دون تحقيق غايتهم في بناء ليبيا الموحدة المستقرة والمزدهرة فالجزائر اولى باستقرار ليبيا حب من احب وكره من كره، و لن تقبل الجزائر ابدا ابعادها للحلول المقترحة للملف الليبي..."[1].

المطلب الثاني: مراحل نشأة السياسة الخارجية الجزائرية

أولا: سياسة الأمير عبد القادر الخارجية

ركز مؤسس الدولة الحديثة الامير عبد القادر بضرورة اقامة علاقات دبلوماسية مع دول الجوار، حيث اقامها مع المملكة المغربية عن طريق السلطان المغربي عندما كان الامير محاصرا من طرف الاحتلال الفرنسي بحرا حيث كتب له رسالة مرفوقة بطرد يحتوي على بعض الهدايا التي كان ينوي بها تمهيدا للعلاقات الودية بين الطرفين، والتي كانت نتائجها رد السلطان المغربي عن الرسالة والتي رافقها بحوالي اكثر من 600 بندقية[2]، اضافة الى توقيع الامير عبد القادر الذي انعقد في 28 فبراير1834 والتي رضخ فيها الجنرال ديميشال الى ضرورة توقيع السلم والاعتراف الفرنسي بدولة الامير عبد القادر[3]، التي تم بعدها تبادل القناصلة وتوطيد العلاقات واعتراف المغرب وتونس لدولته وهو ما فتح اعترافات العديد من الدول الاخرى ودخول الامير عبد القادر في علاقات دبلوماسية.

عرف الامير عبد القادر في علاقاته بإرسال واستقبال الهدايا والتي كانت له نية فيها بتوطيد وتدعيم العلاقات الودية والاخوية وذلك ما شهدته معاهدة التافنة* حيث ارسل اليه لويس فليب ملك فرنسا هدايا والتي

---

[1]– تبون، ***مرجع سابق***.

[2]– اسماعيل العربي، ***العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الامير عبد القادر*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982) ، ص.225.

[3]– سليم العايب، ***الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الوحدة الافريقية*** (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2010–2011.) ، ص.42.

* – **معاهدة التافنة** : 30مايو1837 هي معاهدة جرت بين **الأمير عبد القادر** والجنرال توماس روبير بوجو من الجيش الفرنسي بعد تعرض الأخير لخسائر فادحة بسبب المقاومة الجزائرية. المعاهدة نصت على أن يعترف الأمير عبد القادر بالسيادة الإمبراطورية الفرنسية في أفريقيا. ومقابل ذلك تنازلت فرنسا عن ما يقرب من ثلثي الجزائر لإمارة الجزائر ولايات وهران، القليعة والمدية وتلمسان والجزائر ونتيجة تلك المعاهدة هو احتفاظ بعدة موانئ. المعاهدة ما لبث أن نقضها الملك لوي فيليب الأول في نوفمبر 1837، الذي أمر باحتلال قسنطينة، الأمر الذي أشعل المزيد من القتال بين قوات الأمير عبد القادر والقوات الامبراطورية الفرنسية. وقد أعلن الأمير عبد القادر الجهاد مرة أخرى في 15اكتوبر1939 .

بادله فيها الامير عبد القادر المجاملة ببرقية يشكره فيها الملك عن الهدايا المقدمة اليه[1]، كما عرفت علاقات الامير عبد القادر بين الامبراطورية العثمانية اخذ ورد هدفها تلقي مساعدات لتمكنه من مواصلة الدفاع عن القضية الوطنية والتي كان يراسله ببرقيات مساعدة كانت دائما تفسدها بريطانيا بضغطها كما عرفت دولة الامير بتدهورها بعد سقوط الاسطول المغربي والذي شكل خسائر كبيرة للمملكة المغربية والتي كانت الممول الوحيد للأمير عبد القادر، حيث اصبح من بين الخارجين عن القانون حسب وصفهم والذي يجب محاربته وتكثيف الجهود للقضاء عليه[2].

كما عرفت علاقاته مع الدولة الإسبانية عبر حاكمها والذي يتحدث له فيها بالتوسط والليونة لاسترجاع العلاقات الجزائرية الفرنسية والجنوح للسلم [3].

وبعد أن شهدت العلاقات المغربية الفرنسية توطيدا كان هدفه الحصار ضد الأمير عبد القادر أين ما وجد وحل والتي صعبت من تحركاته إلا ان وصل به الوضع للاستسلام ونهاية سياسته الخارجية التي عرفت مشوارا حافلا بالعلاقات من جهة والحصار من جهة أخرى والتي كشفت نوايا وخبايا المملكة المغربية وتخابرها ضد الأمير عبد القادر لإرضاء الاحتلال الفرنسي [4].

ثانيا : إعادة بعث الدبلوماسية من خلال نشاط رواد الحركة الوطنية

عرفت المقاومة التي كانت تدافع عن القضية الوطنية في مناطق جغرافية محدودة من الوطن فشلا في التصدي للاحتلال الفرنسي نظرا لقلة الدعم ونقص الخبرة لدى قادة هذه المقاومة التي كان تكوينها على اساس عشائري محصور في منطقة أو جزء لا يمكن مقاومتها لقوة وحنكة وتنظيم أجهزة الاحتلال الفرنسي لذلك ظهرت فئة الشباب الواعي والمثقف والذي يمثل النخبة من لمجتمع الجزائري الذي درس في المعاهد والجامعات الفرنسية والذي أدرك مدى المفارقات التي تحدث بين الفرنسيين والجزائريين والتي تهدف إلى المساواة، العدل، وتقرير المصير للشعب الجزائري [5].

أ- **التحرك الخارجي لشباب الاصلاح الديني:** كان الفضل في تأسيسها للعلامة الامام عبد الحميد بن باديس سنة 1930 والتي عمل على فتح باب الاتصال والعلاقات بمجموعة الاطراف الدولية حيث تم تكليف الشيخ البشير

---

[1]- العربي منور، ***تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19*** (الجزائر: دار المعرفة، 2006) ، ص.ص 146-147.

[2]- المرجع نفسه، ص249.

[3]- يحيى بوعزيز، ***مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية*** (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1999) ،ص.248.

[4]- محمد السيد عثمان، ***تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر***(الإسكندرية :غرزوزي و جاويش، 1993) ، ص.ص320-321.

[5]- أحمد سعيود، ***العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من اول نوفمبر 1954 إلى غاية 19 ديسمبر 1958*** (رسالة ماجيستر، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002) ،ص.ص 30.31.

ابراهيمي كمسئول الاتصال مع الدول العربية والإسلامية حيث كان اهم لقاء عقده الشيخ البشير ابراهيمي مع محمد فاضل الجمالي العراقي قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس حيث ظهر الحديث حول اعادة القضية الجزائرية للواجهة باعتباره نائبا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، اضافة الى الخطوة التي كانت جمعية العلماء المسلمين تهدف اليها هو الدفاع عن الطلبة الجزائريين في الخارج حيث وجه رسالة الى جامعة الدول العربية لتكفل الحسن والقيام بالمحافظة على كرامة طلاب الجزائر في معاهدهم[1] .

ب-**التحرك الخارجي لشباب الإصلاحي الاندماجي** : بدأت العمل بالاتصالات الخارجية مع العديد من الدول بغية الحصول على الحقوق السياسية للجزائريين، حيث قام سنة 1947 بالإعلان عن بيان يصب حول دعم أحد معارك لتحرير فرنسا من أجل حصولهم على الحقوق السياسية حيث قاموا بإصدار بيان رسمي سمي باسم بيان الشعب الجزائري والذي وقعه حوالي 28 عضوا منتخب من انصار فرحات عباس سنة 1943 [2]،حيث عرفت رفضا قاطعا من طرف الجنرال ديغول والذي زاد من نشاط الشباب لمواصلة النضال حتى تم عقد اتحاد مع جمعية العلماء المسلمين والمصليون لدراسة قرارات استرجاع السيادة الوطنية .

ت-**التحرك الخارجي للشباب الثوري الخارجي:** عرفت هذه الفترة بتحرك العديد من الشبان التونسيين والجزائريين والمغاربة الأحرار في باريس للمطالبة باستقلال شمال إفريقيا من الاحتلال الفرنسي، حيث تم تأسيس جمعية سميت بنجم شمال إفريقيا والتي ترأسها أحمد مصالي الحاج والتي كانت تهدف إلى التحرر التام من الفرنسيين[3] لسياستهم الاضطهادية والتي دامت 12 سنة، حيث تعرضت هذه الجمعية للحل من طرف الحكومة الفرنسية عام 1937[4] وفي ظرف قياسي مدته عشرة ايام أسس مصالي الحاج حزب الشعب الجزائري كبديل لجمعية نجم شمال إفريقيا المنحل وبعد تأسيس مصالي الحاج للحزب تم القبض عليه وسجنه من طرف القوات الفرنسية، وتم الحكم عليه بسنتين إثر أحداث الثامن من ماي1945، وبعد خروج أحمد مصالي الحاج من السجن تمت مشاركته بحزب جديد تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي يدعو فيه للتصدي للإمبريالية* للدول الأفروأسيوية، حيث تم ميلاد مجلس تأسيسي والذي قدم لهيئة الامم المتحدة وسمي بالمجلس التأسيسي الجزائري المستقل حيث تم المصادقة عليه وبدا به العمل مصالي الحاج بإرسال اعضاء من حركة انتصار الحريات

---

[1]- حمد باهي الدين سالم، ***ابن باديس فارس الاصلاح و التنوير*** (القاهرة: دار الشروق،1999)، ص.247 .

[2]- سعيود، ***مرجع سابق***، ص.31 .

[3]- ***المرجع السابق***، ص.13 .

[4]-عمار بوحوش، ***التاريخ السياسي للجزائر من البداية و إلى غاية 1962*** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997) ، ص.ص 295-294

*- ***الإمبريالية:*** هو نوع من الدعاوى الإمبراطورية. اسمها مشتق من الكلمة اللاتينية إمبريوم، وتعني الحكم والسيطرة على أقاليم كبيرة. يمكن تعريفها بسعي دولة لتوسيع سلطتها وتأثيرها عبر الاستعمار العسكري والثقافي والسياسي، استخدام القوة العسكرية، ووسائل أخرى وأيضا يمكن تعريفها بهيمنة اقتصادية وعسكرية وسياسية لدولة على دولة أخرى.

الديمقراطية للعديد من الدول المناهضة للاستعمار كالقاهرة لمحاولة ربط علاقاتها لتزويدها بالأسلحة وطلب يد المساعدة من مصر والسعودية والجامعة العربية، كما عرف مصالي الحاج بجولاته للدول الافريقية لتقديم ونشر القضية الجزائرية للعالم حيث تم عقد لقاء مع الملك السعودي والامين العام للجامعة العربية[1]، اضافة الى بروز مجموعة الشباب والضباط الذين تدربوا في دولة مصر وحركات التحرر في شمال افريقيا كتونس والمغرب والتي تكونت منها اللجنة الثورية للوحدة والعمل بفعلها اخرجت حزب جبهة التحرير الوطني[2] الذي فجر الثورة التحريرية الداعية لاستقلال الجزائر في بيان رسمي في 1نوفمبر 1954.

ثالثا: الحكومة الجزائرية المؤقتة و سياستها الخارجية

عقدت الحكومة الجزائرية المؤقتة بزعامة فرحات عباس العديد من المؤتمرات خارج الجزائر من اجل افشال كل السياسات العميقة التي مارستها فرنسا اتجاه العديد من الدول لإيقاف الحركة التحريرية واخفاء القضية الجزائرية من انظار الدول بعدم الاعتراف بها، حيث قام فرحات عباس بثلاث مؤتمرات وندوات حاسمة كان يرى فيها امكانية توصيل واقناع الدول العربية والافريقية بمدى معاناة الشعب الجزائري من الاضطهاد الذي يتعرض له من طرف الاستعمار الفرنسي، حيث شاركت الحكومة الجزائرية المؤقتة بفيينا عام 1958 والتي نسب لها المؤتمر بعاصمتها "أكرا" والذي دعت اليه الحكومة المؤقتة بقيادتها على ضرورة الاسراع بإعطاء الاستقلال التام للشعب الجزائري والذي اعتبره المؤتمرون حق وجب تحقيقه للشعب الجزائري، وذلك عن طريق عقد مفاوضات مع الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية[3]، ليليه مشاركة قادة الحكومة المؤقتة الجزائرية في اثيوبيا سنة 1960 وبالضبط في "اديس ابابا" والذي تم الوصول الى عقد مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية للفصل في تقرير مصيره واسترجاع حقوقه المسلوبة واقناع السلطة الفرنسية بضرورة عقد مفاوضات والجلوس في طاولة الحوار، وكان الحدث الاهم في المؤتمر هو اعتراف العديد من الدول التي كانت لم تعترف بعد بالحكومة الجزائرية المؤقتة ودعمها للقضية الجزائرية في المحافل الدولية، ليتم انعقاد مؤتمر"منروفيا" سنة 1959 حيث تمت مناقشة مدى قبول واعتراف الدول الافريقية المستقلة بالقضية الجزائرية ودعمها ومساعدتها ماديا ومعنويا عن طريق التصريحات ونشر القضية الجزائرية على نطاق واسع[4].

---

[1]– ولد خليفة محمد العربي، ***اشعاع الثورة الجزائرية و ابعادها الجيوسياسية "الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962"*** (الجزائر: وزارة المجاهدين،2007) ، ص.84.

[2]– ***المكان نفسه***، ص.85.

[3]– عمر بوظربة، ***النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959*** من خلال محفوظات الثورة(الجزائر: بئر خادم، المركز الوطني للأرشيف) ،ص.104.

[4]– احمد بن فليس، ***السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات1954-1962*** (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3 ، 2007) ص.ص144-145.

رابعا: السياسة الخارجية الجزائرية ما بين (1963-1999)

عرف الجهاز الدبلوماسي بعد الاستقلال تطورا كبيرا في مدى علاقاته مع الدول خاصة العربية منها، اذ اصبحت سياسة الجزائر الخارجية ذات مكانة كبيرة و مسموعة لدى الاطراف الدولية واثرت في العديد من الازمات والحروب والتي كانت بداياتها الحرب العربية الإسرائيلية والتي امتدت الى نهاية الستينيات الى بداية السبعينيات من القرن الماضي مبرهنة بان الوطن العربي جزء لا يتجزأ من القضية الجزائرية، وذلك حفاظا على بنود الميثاق الوطني الذي اقرته جبهة التحرير الوطني وان النزاعات بين الدول العربية حول الحدود قضية داخلية لا يمكن لأطراف اخرى التدخل فيها اذ انها تدخل في اطار تقسيم الحدود[1].

اضافة الى ان الجزائر تلعب دورا مهما ورائدا في مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة والتي دافعت فيه عن دور الدول الافريقية والمشاركة في بلورة التطور الصناعي والاقتصادي والذي جعل من موقف الجزائر حدثا بارزا بإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، كما لعبت الجزائر بعد دخول الرئيس هواري بومدين الى تحسين العلاقات مع دول الجوار وحل المشاكل الداخلية التي كانت تتخبط فيها البلاد إلا ان عقد مؤتمر 77[2] والذي جعل من ميثاق الجزائر عنصر مهم ومرجعية اعطتها مكانة مقبولة في الساحة الدولية.

كما قامت الجزائر بتنظيم مهرجان تحت تسمية "المهرجان " وهي الفرصة التي زادت من مركز الجزائر الاقليمي نهاية الستينيات من القرن الماضي حيث اكسبتها مقعد غير دائم في مجلس الامن الدولي كما لعب دور التشديد وفرض العقوبات حيث هاجمت بشدة نظام زيمبابوي وسوي بفرض عقوبات اقتصادية[3]ومن ثمة بدأت نجاحات السياسة الخارجية للجزائر بعد اعلان الرئيس الجزائري هواري بومدين تأميم المحروقات سنة 1971، والذي عرف اقبالا كبيرا اقليميا ودوليا ودعي الى ضرورة تعميم واقناع كل الدول التي عانت من الاستعمار الأوروبي الى اعادة ضبط سياستها من التخلص من الاستعمار الغير مباشر الذي كان ويلاحقها، حيث كان لتأميم قناة السويس دور فعال ودعم لسياسة الجزائر التي انتهجتها للوصول الى انجاح قرار التأميم سنة 1971[4].

---

[1]- اسماعيل دبش ، ***السياسة العربية و المواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 مرجعية لترشيد حاضر و مستقبل سياسة الجزائر الاقليمية و الدولية*** (الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2007 ص.32.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص272.

[3]-NICOLE GRIMAND, ***LA POLITIQUE EXTERIEURE DE L'ALGERIE 1962-1978***(ALGER :EDITIONS RAHMA, 1994), P.281.

[4]-BELKAID AKRAM , ***" LA DIPLOMACIE ALGERIENNE A LA RECHERCHE DU SON AGE"*** (POLITIAUE ETRQNGERE,N02 , 2009), P.341 .

كما عرفت الجزائر بلوغ قمة الدبلوماسية في الدورة الرابعة لحركة عدم الانحياز*والذي دفع بالجزائر للمطالبة بإقامة نظام اقتصادي جديد حيث عرفت الدول النامية استغلال غير متساوي من طرف الدول الصناعية الكبرى والتي كانت تتحكم في الاقتصاد العالمي بل ركز على العمل في اطاره الجماعي وألح على ضرورة اعتماد دول الجنوب على مواردها الخاصة دون الاخلال بالتوازن الاقتصادي العالمي[1] .

كما لعب الرئيس الراحل هواري بومدين لتفعيل سياسة الجزائر الخارجية بتجميع وتفاعل كل الدول العربية والافريقية من اجل ضرورة التعاون وتحقيق المصالح المتبادلة، حيث دعا لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974، حيث خرج بقرارين حول نظام اقتصادي عالمي جديد.

كما لعبت الجزائر خلال فترة الثمانيات الى مراجعة بعدها الامني خاصة مشكل تسوية المناطق الحدودية مع الدول المجاورة ، وذلك ما فتح باب حول قضية الصحراء الغربية وقضية الطوارق بجنوب الصحراء النيجر ومالي، كالتصدي لتجنب زحفها الى الجزائر، اضافة الى انها شهدت في هذه الفترة تسوية العديد من النزاعات الحدودية كالنيجر ومالي وموريتانيا[2].

اعتمدت الجزائر عبر دبلوماسيتها الى تحسين وتسوية العديد من النزاعات ألحدودية كالنزاع الحدودي بين بوركينافاسو ومالي، كما لعبت ايضا دورا فعالا خلال التسعينيات بالتدخل في الازمة الليبية والتشادية حول قضية " اوزو"* الحدودي، كما تدخلت لإحلال العديد من الازمات عبر وساطتها كتوسطها بين الطوارق والسلطات المركزية النيجيرية والمالية والذي توصلت فيه اواخر التسعينيات الى تحقيق الوفاق بينهما[1].

---

*– تعتبر حركة عدم الانحياز واحدة من نتائج الحرب العالمية الثانية(1945–1939) ، ونتيجة مباشرة أكثر، للحرب الباردة التي تصاعدت بين المعسكر الغربي(الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو (وبين المعسكر الشرقي) الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو) حال نهاية الحرب العالمية الثانية وتدمير دول المحور، وكان هدف الحركة هو الابتعاد عن سياسات الحرب الباردة، تأسست الحركة من 29 دولة، وهي الدول التي حضرت مؤتمر باندونج1955 ، والذي يعدّ أول تجمع منظم لدول الحركة وتعتبر من بنات افكار رئيس الوزراء الهندي جواهر لان نهرو والرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس اليوغوسلافي تيتو، وانعقد المؤتمر الأول للحركة في بلغراد عام1961 ، وحضره ممثلو 25 دولة، ثم توالى عقد المؤتمرات حتى المؤتمر الأخير بطهران في أغسطس 2012. ووصل عدد الأعضاء في الحركة عام 2011 إلى 118 دولة، وفريق رقابة مكون من 18 دولة و10 منظمات .

[1]– اسماعيل دبش، ***المنظور الدولي للرئيس الراحل هواري بومدين في استراتيجيات و افاق الالفية الثالثة***(البليدة: اوراق الملتقى التاسع هواري بومدين، منشورات الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، ديسمبر 1999) ص.193. نقلا عن: خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة المتعلقة بالمواد الاولية و التجارة و التعاون (نيويورك: الامم المتحدة ، افريل 1974).

[2]– بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الافريقي و ادارة الحرب الاثيوبية الأريتيرية، ***مرجع سابق***، ص.140.

*– ***قطاع أوزو:*** هو شريط من الأرض في شمال تشاد على طول الحدود مع ليبيا، يبلغ طول هذا الشريط حوالي ستمائة ميلا، ويمتد جنوبا إلى عمق نحو 100 كيلومتر ويختلف عرضه من منطقة إلى أخرى (ما بين 50 إلى 90 ميلا) وهي منطقة شاسعة

ويعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسدة الحكم سنة 1999 انطلاقة ونقلة نوعية في تطور السياسة الخارجية الجزائرية، حيث كانت للرئيس بوتفليقة عدة اتفاقيات بعد مجيئه أهمها اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب سنة 1999 حيث تحدث في كلمة عن الإرهاب والمثال الذي تتخبط فيه القارة الإفريقية وشمل أيضا النزاعات الاثنية والعرقية وضرورة الاتحاد من اجل النهوض بالقارة الإفريقية وذلك ما أكده عندما استدعيت الجزائر للدخول في وساطة لإخراج إفريقيا من بوابة ألنزاعات حيث كان النزاع الأريتيري الأثيوبي في طاولة الحوار وأجندة السياسة الخارجية الجزائرية رغم قلق العديد من الدول للعودة القوية للجزائر وسياستها في الوساطة على الصعيد الإفريقي كالمملكة المغربية والتي تعيش في مرحلة أزمة سياسية حول قضية الصحراء الغربية[2]، والتي ايقنت ان الجزائر استطاعت ان تفرض نفسها مغاربيا وافريقيا في حل النزاعات عبر الوساطة رغم فشل العديد من الدول الاوربية والامريكية في حل النزاع الأريتيري الاثيوبي وبدا صوتها يسمع بين الدول رغم خروجها من دوامة صراعات داخلية والتي شوهت سمعتها من طرف بعض الدول حول مشاكلها الامنية الداخلية ولذلك وصلت الجزائر الى تأكيد نجاحها في حل العديد من النزاعات واهتمامها بمشاكل القارة الإفريقية ومحاولة بسط تعاونها المغاربي رغم الازمة السياسية مع المملكة المغربية، الا انها دائما تسعى في العديد من المواقف الى محاولة تطبيق مبدأ حسن الجوار، وذلك ما اكسبها بلوغ الريادة الافريقية والمغاربية ونجاح سياستها الخارجية في مراحلها العديدة رغم مرورها ببعض الازمات الداخلية التي عثرت مسارها الدبلوماسي[3].

تبلغ مساحتها حوالي 80 ألف متر مربع، تقع في شمال منطقة تبيستي، الغنية باليورانيوم والمنجنيز في نزاع حول السيطرة على هذه المنطقة بين تشاد وليبيا أدى إلى حرب بين البلدين.

[1]– موسى العيدي، ***السياسة الخارجية للجزائر اتجاه افريقيا 2000–2010*** (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم دراسات دولية، 2015–2016)، ص.53.

[2]– بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الافريقي و ادارة الحرب الاثيوبية الأريتيرية، ***مرجع سابق***، ص.229.

[3]– عبد القادر رزيق المخاديمي، ***منظمة الوحدة الافريقية التحدي و الامل*** (الجزائر: موفم للنشر،2000)، ص.108.

المبحث الثاني: أسس السياسة الخارجية الجزائرية

ترتكز السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ والسمات والمحددات والتي ترى فيها وفي تبنيها دور هام في علاقاتها مع الدول خاصة وأن جل المنظمات الإقليمية والدولية تؤيد مثل هذه المبادئ بل تعمل بها كالاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حيث تقوم السياسة الخارجية على مبادئ سطرتها تاريخيا انطلاقا بالثورة التحريرية، حيث ظلت ثابتة حتى الاستقلال والتي أعطت للجزائر مكانة وهيبة ولجوء الدول إلى الاستشارة إليها في العديد من الأمور التي تتعلق بالدبلوماسية وحسن الجوار إضافة إلى امتلاكها لجملة من المحددات التي جعلت منها الدولة الاستراتيجية والمؤثرة والتي منحتها قوة في علاقاتها مع الدول على المستوى الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

عرفت جميع دساتير الدولة الجزائرية احتواءها على مواد تنص على ان السياسة الخارجية للجزائر عبر صناع القرار الخارجي فيها، أنها تحمل مبادئ وجب تطبيقها في حقل العلاقات الدولية والإقليمية حيث تستند الجزائر إلى المواثيق التي نصت عليها الأمم المتحدة، والجامعة العربية، وحركة عدم الانحياز[1]، حيث صدرت الجزائر مصطلحا جديدا تكميليا لحسن الجوار الذي تتبناه مواثيق العديد من المنظمات بحسن الجوار الإيجابي كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، حيث نصت المواد الأتية :93/92/91/90/89/88/87، على مجموعة المبادئ والتي تعكس صورة الجزائر في علاقاتها الإقليمية والدولية وأهدافها اتجاه تطبيق تلك المبادئ وهي كالاتي[2] :

- وحدة الشعوب العربية تكمن في تحقيق مصير موحد لتلك الشعوب، وذلك ما تعزم عليه الجزائر في العديد من الفرص التي تتاح لها من اجل جلب الحرية وتقرير المصير للشعوب والتي ترى فيها جزء لا يتجزأ من حرياتها عن طريق الدعوى للاتحاد او التكامل ورفض كل انواع التشتيت بل لم الشمل بين الدول العربية
- الاعتماد على الاهداف التي سطرتها المنظمات الافريقية ومنظمات الوحدة الافريقية والتي تدعو في بنودها وحدة الشعوب العربية والافريقية، حيث تعتبره الجزائر من مطالب التي ارتكزت عليها عبر تاريخها وسياساتها في الثورة التحريرية.

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور سنة 1976***، الباب الأول، الفصل السابع، مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المادة 86.

[2]– ***المرجع نفسه.***

- ترفض الجزائر عبر سياستها أي اسلوب او محاولة لمس السيادة الداخلية للدول والتي ترى فيها نوعا من التعدي على حقوق الشعوب والتدخل في حرياتها، لذلك نجدها دائما السباقة للوساطة وحل النزاعات بالطرق السلمية عن طريق العديد من اللقاءات والتشاور للوصول الى الحل السلمي.
- تعد الجزائر من بين الدول التي تدعو الى عدم الانحياز لأي جهة او فئة، بل تلتزم الحياد الايجابي لتحقيق السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.
- تعتبر الجزائر ان التراب الوطني خط احمر لا يمكن التعدي عليه ولا التدخل عليه بل هو اساس السيادة لأي دولة وجب احترامها.
- محاربة كل اشكال التميز العنصري والاستعمار بأنواعه، وذلك ما جسدته الجزائر بمساعدة الدول لتحقيق مصيرها من افريقيا الى امريكا اللاتينية كأساس لرفض أي استعمار للدول.

وجاءت هذه المبادئ لنشر صورة وثوابت السياسة الخارجية الجزائرية التي لا يمكن ان تتغير عبر الزمان ولا المكان او يغير التداول على السلطة ثباتها ولو تغيرت الدساتير والحكومات.

أ- **الالتزام بعدم التعدي على الحدود الموروثة بعد الاستقلال:** ان الحدود التي وجدتها الدول خاصة الحديثة الاستقلال والتي كانت تعاني من الاستعمار رسمتها هاته الدول وفق مصالحها، والتي همشت واستغنت عن الروابط التاريخية والاقتصادية والانسانية[1]، فبعد حصول الدول المستعمرة على الاستقلال تم طرح مبدا احترام الحدود الموروثة بعد الاستقلال لتفادي الوقوع في حروب و نزاعات بين هاته الدول وذلك ما جاءت به اتفاقية فينا لسنة 1978 في مادتها الثانية عشر على انه:" توارث المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الطبيعة الفنية ومنها الاتفاقيات المتعلقة بالحدود الدولية وانه لا يجوز الادعاء عليها انها قد ابرمت في الحقبة الاستعمارية..." [2] حيث تم ترسيمهم من قبل الدول الافريقية عن طريق منظمة الوحدة الافريقية والتي تمت وفق خطط استعمارية لا تتطابق والخصوصيات الجغرافية والانسانية، بل بطرق عشوائية في قالب تحقق مصالح لتلك الدول المستعمرة وجب عدم الاخذ بها لعدم الوقوع في نزاعات و حروب جديدة[3] وذلك ما ركزت عليه السياسة الخارجية الجزائرية في مبادئها والتي تعتبرها امتدادا لمبادئ ثورتها التحريرية، والتي تتضمن تطبيق مبدا حسن الجوار الايجابي، وتعمل جاهدت لترسيم الحدود بين الدول المجاورة، حيث تعرف الجزائر مشاكل حدودية بين الشقيقة المملكة المغربية بعد استقلالها عبر اتفاقيات بين الدولتين كان اخرها معاهدة الرباط لسنة 1972، حيث تم الوصول الى

---

[1]- عمر سعد الله، ***المطول في القانون الدولي للحدود*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.1 ، 2010)، ص.78.

[2]- عائشة بوزيد، ***هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السياسية" قضية الصحراء الغربية انموذجا***"(اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2016-2017)، ص150.

[3]- محمد بادي، ***النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق***(سوريا: دار المختار للطباعة و التحضير الطباعي، ط.1، 1998)، ص.73

محاولة اتفاق بينهما ووسعت هذا الترسيم مع العديد من الدول الحدودية مع الجزائر وتونس وموريتانيا ومالي والنيجر باستثناء ليبيا التي كانت تعرف حدودها مع الجزائر مرسمة بموجب اتفاق فرنسي ليبي لسنة 1956، فالجزائر وصلت بعد هاته الاتفاقيات الى رسم صورة ايجابية لنيتها في ربط علاقات جواريه عن طريق هذا الضبط للحدود للوصول الى مبدا حسن الجوار الايجابي لفض النزاعات التسلطية والتوسعية التي عانت منها من طرف اقرب دولة شقيقة المملكة المغربية، حيث استبدلت التوسع لمحاولة السلم وتقديس الحلول وسلامة ترابها الوطني، الذي دافعت عنه طيلة القرن والثلاثين عام من الاحتلال الفرنسي المدمر والدخول في مرحلة التعاون وتحسين العلاقات التي شوهها الاستعمار الفرنسي بين الدول المجاورة[1].

ب- **حق الشعوب في تقرير مصيرها:** رغم عدم وجود عنصر تقرير المصير في مبدا حسن الجوار الذي فرضته المنظمات العالمية الاقليمية والدولية، الى ان الجزائر بادرت بالوقوف الى جانب الدول المستعمرة لتحقيق استقلالها ورفضها لكل اشكال الاستعمار والظلم، حيث جعلته مبدا رئيسيا باعتبارها دولة مستعمرة وعانت من الاستبداد والظلم الفرنسي ومعاناتها من التشريد والامية، حيث جاهدت بثورة كلفتها حصيلة لا تعد ولا تحصى من الابرياء والشهداء وتدهور في اقتصادها ونهب ثورتها حتى حصولها على الحرية والاستقلال سنة 1962، حيث كان هذا المبدأ مترسخا لدى زعماء الحركة الوطنية وأعضائها، حيث توصلوا الى ان الحصول على الاستقلال فرض وجب الوصول اليه، وذلك ما دعي اليه المصليون عن طريق زعيمهم مصالي الحاج خلال مؤتمر الامبريالية* سنة 1936، والذي داعى فيه الى الاستقلال الكامل لجزائر[2]، كما امنت به جبهة التحرير الوطني ودافعت عليه، حيث اعتبرت ان تقرير المصير ضرورة وجب الحصول عليها ورفض كل اشكال الاستعمار.

دخلت الجزائر في سياسة هدفها مناهضة الاستعمار بشتى انواعه ومؤازرة كل الشعوب المستعمرة والمستضعفة من طرف الاستعمار والدفاع عنها للحصول على استقلالها دون اتفاق او مساواة او مصلحة بل هدفها استقلال

---

[1]- محمد قجالي، ***ضبط الحدود الاقليمية للدول و مبدا حسن الجوار" الحالة الجزائرية التونسية***"(رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990)، ص.ص 304-305.

*- ***الإمبريالية:*** هي سياسة دولة، أو مُمارسة، أو دعوة لتوسيع مساحة القوة و السيطرة، و خاصةً عن طريق الاستحواذ الإقليمي المباشر أو عن طريق السيطرة السياسية و الاقتصادية على المناطق الأخرى، كما تعرف بأنها سياسة استعمارية لمناطق أو دول آخر وهي تشمل دائِماً استخدام القوة، سواء القوة العسكرية أو شكلاً أكثر دهاء من القوة ، و كثيراً ما تم النظر إلى الإمبريالية بأنها شيء مرفوض أخلاقياً و كثيراً ما تم استخدام مصطلح " الامبريالية " في الدعاية الدولية لإدانة و تشويه سمعة السياسة الخارجية للخصم.

[2]- يحي بوعزيز، ***سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1831 الى1951*** (ويلات السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1953) ، ص.14.

الكامل للشعوب[1]، وذلك ما يحتويه دستور 1976 في بابه السابع على ان الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتميز العنصري اساس قيام الثورة ويعتبر التضامن وجل دول العالم بقاراته بالكفاح معها لتحقيق تحررها السياسي والاقتصادي، وتقرير المصير مبدأ وركيزة اساسية يعكس سياستها وانتمائها الوطني والدولي[2].

واكدت الجزائر مبدأ حسن الجوار الايجابي والدفاع عن القضايا المتعلقة لتقرير الشعب لمصيره في الكثير من المواقف والمناسبات بين الدول المجاورة نذكر منها التدخل الاجنبي لدول تونس الشقيقة ومحاولة المملكة المغربية تجاوز واحتواء موريتانيا، ولعل ابر موقف والذي تمارسه منذ سنوات عديدة حتى سنة 20019 وهو المكافحة والدفاع عن القضية الصحراوية وتقرير مصير الشعب الصحراوي ووقوفها الدائم خاصة وأن الجوار يفرض اهتماما اكبر وتأييدا قاطعا لان حركات التحرر تحتاج الى مساندة والوقوف من الدول الاقرب جغرافيا وانتماء، فالجزائر دائما تعمل في علاقاتها بين الدول تفرض وتشترط حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير حيث اشارت المادة الاولى باتفاقية الإخاء بين تونس والجزائر ان تأكد تونس موقفها الداعم للقضية الصحراوية اكدت بيه العديد من الدول كموريتانيا وليبيا وتصبح الجزائر رائدة في مجال التعاون والدفاع المصيري للشعوب لتحقيق استقلالها والعيش الكريم، لذلك دعت العديد من دول العالم اسقاط التجربة الجزائرية في حلها للنزاعات ووساطتها في حل الازمات والدفاع على تحرير الشعوب[3]، كما بقيت السياسة الخارجية الجزائرية متمسكة في مبادئها التي اختارتها وفق القوانين الدولية دون التراجع عنها او الاخلال بها خاصة وانها تدين كل اشكال الامبريالية وعدم التدخل في سيادة الدول والذي تعتبره الجزائر كتحدي خاصة في ظل التحولات الديمقراطية الراهنة[4].

ت- **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** تنص العديد من الهيئات العالمية والاقليمية بما فيها الجزائر لعدم التدخل في الامور الداخلية للدول مهما كان نوعها وذلك ما نصت عليه المادة السابعة الفقرة الثانية من ميثاق الامم المتحدة* على التزام أي دولة بعدم التدخل في الامور التي تتعلق بدولة اخرى مهما كان نوعها حيث تعتبرها امرا غير مشروعا باعتبار الدولة لها قدراتها السيادية الاقتصادية والاجتماعية التي تمكنها من حل مشاكلها وتسيير امورها، فلا تحتاج لأي كان التحدث باسمها او التدخل فيها.

---

[1] -KHALFA MEAMRI, ***¨Pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algérie***,(Revue algérienne des internationales,04, 1986), p.16-17.

[2]- قجالي، ***مرجع سابق***، ص.307.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص.ص.308-311.

[4] -ARSLAN CHIKHAOUI, ***LES Défis de LA politique étrangère de l'Algérie***, (dans un contexte régional dévolution domestique, 2017), : www.resa.centre.org ,Dat de vu: 22/09/2019

*- المادة 2/7 من ميثاق الامم المتحدة تنص على:" انه لا يسمح للأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول و يمنع عن الاعضاء المنطوين تحت غطاء الامم المتحدة حتى التلفظ بالتدخل او الحديث عنه" نقلا عن" محمد وسلطان، *مبادئ القانون الدولي العام* (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.1 ، ط.1، 1994) ، ص.10.

فرضت الجزائر هذا المبدأ والذي جعلها تلعب دورا مهما في الساحة الاقليمية والعالمية في مجال الدفاع والالتزام بهذه المنظمات والهيئات، وتعتبر تطبيق المبدأ احتراما لخصوصيات كل دولة رغم ان هذه الدول تربطها علاقات تاريخية واقتصادية وسياسية وتأثر وتتأثر بها الى ان عدم التدخل يوطد العلاقات ويحسن من الرغبة في الاتحاد والتعاون تطبيقا لحسن الجوار الايجابي[1]، حيث جاء في دستور 1976 وفي مادته 89:" ترفض الدولة الجزائرية انطلاقا من التزامات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية الى اللجوء الى الاعمال التي تسبب المساس بسيادة الدول والتي تعتبر غير مشروعة وتمس حريات الافراد والشعوب وتدعو دائما لحل النزاعات بالطرق السلمية" [2]، وركزت المادة 30 من دستور 2016[3]، بتضامن الجزائر مع الشعوب المستعمرة قصد تحقيقها للاستقلال والتحرر من الاستعمار ومكافحة كل انواع التميز العنصري والتعاون من اجل تطوير العلاقات بين الدول تحت قاعدة المساوة والمصالح المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتي تعتبره حامي ترابها الوطني وتضمن به قوة سيادتها، لذلك يعتبر موقف الجزائر اتجاه تطبيق مبدا عدم التدخل شديد اللجهة دائما ويمتاز بصرامة لنشر صورة الانتهازين الذي يحاولون التدخل في المصالح والشؤون الداخلية للجزائر في العديد من المناسبات حيث نجد مقولة الرئيس السابق اليمين زروال 1995 في لقاء" سانتي إجيديو"[4]على رفض السلطات الجزائرية والذي يمكن في عدم التدخل الاجنبي في المشاكل والشؤون الداخلية للجزائر وفي سنة 2003 وتزامنا مع الاحتلال الامريكي للعراق اعلنت الجزائر بموقفها الرافض لتدخل في الشؤون العراقية ودعت للتوجه للحل السلمي الشرعي وتحريك الدبلوماسية لتفادي الوقوع في حرب وفق مبدأ سيادة احترام سيادة العراق، واعربت عن تعاطفها مع الشعب العراقي[5]، فالجزائر تسعى جاهدة عبر هذا المبدأ لتصدي ضد أي تدخل اجنبي وتحت أي غطاء غربي حيث ترفض ايضا اقامة قواعد عسكرية على ارضيها وتنشر قوتها الامنية عبر الحدود تراقبا لأي طارئ يحدث من طرف او عبر دول الجوار، لذلك دعا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دول افريقيا لحماية ارضيها وحدودها من الارهاب العابر للقارات والذي قد يكون للدول الغربية يد فيها بحجة مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة لضرب سيادة الشعوب، لذلك كانت الجزائر سباقة بجهودها

---

[1]– العايب ، ***مرجع سابق***، ص.34.

[2]– دستور 1976، ***مرجع سابق***.

[3]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***التعديل الدستوري2016***،المادة :30(الجزائر: الجريدة الرسمية، ع.14، 2016)، ص.9.

[4]– رابح لونيسي، ***رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ***" تقييم اكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة"، ص.368.

[5]– بوزيد، ***مرجع سابق***، ص.137

الامنية لإنشائها جهاز امني افريقي مقره بالجزائر، يهدف الى التعاون الشرطي الافريقي* لحماية ارضيها من التدخلات الأجنبية فالجزائر لها مبادئ ثابتة لا تتغير اتجاه عدم التدخل في شؤونها الداخلية او التدخل في دولة اخرى ولذلك نجد الجيش الجزائري يرفض رفضا قاطعا التدخل في الدول المجاورة رغم المناورات العسكرية التي يجريها عبر الحدود البرية خاصة في جنوب شرق الجزائر وبالضبط في عين ام الناس على الحدود الليبية الجزائرية، والتي تعتبر عبارة عن رسائل من المجموعات الارهابية المتشددة والتي تنوي الدخول الى الاراضي الجزائرية عبر حدودها البرية عبر ليبيا، وذلك ما صرح به الحقوقي عبد المجيد خالفي بان تدخل الجيش الجزائري للأراضي الليبية من المستحيلات مبرهنا ذلك على اساس ان الدستور الجزائري يمنع اين كان ان يقدم جنديا جزائريا خارج التراب الوطني، وان الاطراف في ليبيا بحاجة الى الاخذ بيدها وذلك بجمع المتنازعين على طاولة واحدة للحوار وليس بالتدخل العسكري، كما عبر على ان للجزائر مبدا ما فتأت تكرره في المحافل الدولية وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، ويستطرد " ليبيا لازالت تعتبر دولة قائمة بذاتها من طرف الهيئات الاممية وهو امر يصعب التدخل العسكري بها ويجعله امر مستحيلا بنص الدستور[1]، وذلك ما دعت اليه سنة 2015 عندما استدعيت لإنشاء قوة عربية لمكافحة الارهاب برفضها لتدخل قوات عسكرية داخل الوطن وذلك ما جاء على لسان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في خطابه الرسمي بعد انتخابه رئيسا للبلاد سنة 2019 قائلا: "...ستظل الجزائر تنئ بنفسها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ترفض بقوة التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر مهما كانت التدخلات..."[2]

ث- **حل النزاعات بالطرق السلمية ورفض القوة** : بحكم العلاقات التي تربط الجزائر بدول الجوار ودول افريقيا بصفة عامة وكثافة العلاقات بينها، تجعل الجزائر في مواقف تصل درجتها التي حدوث نزاعات وصراعات سياسية او اقتصادية او اجتماعية، الى انها تتفادى دائما استعمال القوة في حل النزاعات او حتى التهديد بحدوث قوة فظهور أي نزاع اقليمي بين الدول المجاورة ليس بضرورة نشوب حرب او تهديد مسلح بل الاحتكام الى حسن الجوار الذي يربط الدول او التزام الطرف الاول الصلح على حساب الطرف الثاني، فالجزائر دائما تبذو القوة وتهدف للوساطة والمشاورات عن طريق التفاوض وايجاد الحلول الممكنة للخروج من الازمة ونشر الصراع على طاولة الهيئات الاقليمية والدولية، ليكون حدث يستوجب اظهار الحقائق لمعالجتها بطرق دبلوماسية تحافظ على

---

*- ***الأفريبول*** منظمة تسهل تبادل المعلومات بين قوات الشرطة الوطنية، بخصوص الجريمة الدولية والارهاب والمخدرات والاتجار بالأسلحة، في أفريقيا، هي أكبر منظمة شرطة في القارة الإفريقية أنشئت يوم 13 ديسمبر 2015 في الجزائر مكونة من قوات الشرطة لـ41 دولة، ومقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة.

[1]- عبد المجيد خالفي، تصريح صحفي بخصوص عدم التدخل الجيش الجزائري في ليبيا (***موقع اصوات مغاربية***، اكتوبر 2017) ، تحصلت عليه من موقع www.maghrebvoices.com بتاريخ: 2019/12/19 .

[2]- تبون، ***مرجع سابق***.

العلاقات بين الدول حيث تفرضه الجزائر كركيزة في علاقاتها مع الدول وامتدادا لحسن الجوار لضمان الاستمرار العلاقات بين الدول، لذلك جعلت من الجزائر سياستها الخارجية واداتها الدبلوماسية في تجنب العديد من الازمات والصراعات الاقليمية والدولية[1]، لتحقيق مبدا التعايش السلمي بين الدول عن طريق فرض الوساطة والتفاوض والاستثمار في مجال السلم والسلام العالمي حيث فرضت من ازمتها التي مرت بها خلال التسعينيات الخروج منها مبدا السلم والمصالحة الوطنية الذي اخرج الجزائر من ويلات الارهاب واصبحت نموذج لجميع دول العالم بحل النزاعات بالطرق السلمية وذلك ما نجده في محاولة الجزائر خلال خروجها من الاستقلال بمواجهة الجارة المغرب بالمشكل الحدودي حيث دائما تلتزم بالطابع السلمي وعدم الرد السريع على الابتزازات لتصل للحلول السلمية دون اللجوء الى القوة، وحاولت الحل خاصة عن طريق المنظمات الاقليمية كمنظمة الوحدة الافريقية لعدم ترك المجال للدول الكبرى التي تريد التوغل للجزائر لتحقيق مصالحها تحت غطاء المشكل الحدودي، حيث وصلت الجزائر الى الحلول وتهدئة الاوضاع رغم بقاء الحساسية بين الجارين لظروف خلقتها سياسة المملكة المغربية، كما ورد جليا من خلال المادة 26 من التعديل الدستوري سنة 2008 حيث جاء فيه:" ان الجزائر تمتنع وبصفة رسمية عن طريق دستور عن اللجوء الى الحروب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحرياتهم[2].

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية بتميزها عن الدول الاخرى بمجموعة من السمات والتي ميزتها خلال ثورتها في العديد من المواقف والاحداث، واتبعتها في علاقاتها الاقليمية والدولية بعد استقلالها حيث تميزت بإعطاء الاولية من خلال دور رئيس الجمهورية وتأثيرهم عن طريق فرض شخصيته ونفسيته وذلك ما يطلق عليه جل الباحثين والدارسين لحقل السياسة الخارجية الجزائرية العامل الشخصي والنفسي اضافة الى الطابع الحياد والازمة وسوف نتطرق لدراسة هذه السمات كالاتي:

[1]– بلقاسم لحلوح، ***دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة*** (رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004)، ص.55.

[2]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***التعديل الدستوري2008***،المادة :26(الجزائر: الجريدة الرسمية، ع.63، 2008)، ص.4.

اولا: الحياد في سياسة الجزائر الخارجية

عرف طابع الحياد توارثا بين الأجيال قبل وبعد الاستقلال، حيث كان النشاط الخارجي للحركة الوطنية يتعامل مع المواقف والأحداث بالحياد* اتجاه الثورات التي حدثت والازمات التي عايشوها خلال الحربين العالميتين اقليميا ودوليا حيث كانت تتعامل بدبلوماسيتها في ايقاف والحد من أي تجاوزات تجعلها تنحاز الى طرف اخر بل دائما تتعامل بحنكة ورزانة خاصة في ما تعلق بسياسة التحالفات العربية الاجنبية، و الذي جعل منها قوة دبلوماسية واصبحت جل دول العالم تنظر الى الجزائر بعين الاحترام، واكسبها على المستوى الدولي او على مستوى المنظمات العالمية والاقليمية[1]، كما التزمت الجزائر من خلال خبرتها الدبلوماسية في تسير سياستها الخارجية عبر مراحل تطورها بعد الاستقلال او من خلال ازماتها الداخلية بالتمسك بالحياد دون ميول لطرف اخر اتجاه أي ازمة وموقف دولي محافظة على مبادئها التي ترتكز عليها سياستها الخارجية كحق الشعوب في تقرير مصيرها، لذلك كسبت الراي العام العالمي بدورها المتناسق في التعامل حيال القضايا الدولية ومركزها المقبول والذي عرفت به الى يومنا هذا من خلال دعوتها من طرف لحل الازمات عبر الوساطة والتفاوض اومن خلال عدم تعاملها السريع اتجاه الازمات والذي اكسبها سمعة ومكانة دوليتين خاصة ان الجزائر باستعمال اداتها الدبلوماسية عن طريق الوساطة والتفاوض ترفض أي نوع من انواع الانحياز لطرف الاخر مهما كانت علاقاتها به، فنجد ان السياسة الخارجية تدخلت في العديد من النزاعات كوسيط والذي كان اشهرها النزاع الأريتيري الاثيوبي[2] والذي فشلت العديد من المنظمات الدولية والهيئات الاممية لحله، حيث اصبحت الجزائر بحل النزاعات دون الانحياز مقبولة للوساطة فمثلا: نجد النزاع بين العراق والايران والذي شهد انحياز جل الدول العربية للعرق لانتمائها العربي الاسلامي الا ان السياسة الخارجية الجزائرية التزمت الحياد وباشرت مفوضاتها للحل السلمي دون الرجوع للقوة ونجحت فيه، كما انها التزمت في مبادئها التحررية عندما دعمت اريتيريا، والتي تدعو الى استقلال اقاليمها وحق شعبها في تقرير مصيره اتجاه جميع الدول العربية التي كانت تتحايل ضدها في العديد من الازمات التي مرت بها بل وقفت حيادية لمناهضة الاستعمار في افريقيا ودعم حركات التحرر من باب الحياد ومبدا التحرر وجعلت من الجزائر عنصر فعال في تسوية النزاعات الافريقية خاصة عندما اصبحت تقبل من كلا الاطراف المتنازعة نتيجة لعدم انحيازها واستعمالها في وساطتها لمساومات تخص مصالحها، بل

---

*– ***الحياد***: هو عدم التحيّز. وفي السياسة، هو تبنّي الدولة موقفا يبعدها عن التكتلات، اي الرغبة في النأي عن النزاعات. وهذا يعني تجنيب الشعب والأرض مختلف الاحتمالات السلبية الناجمة عن الصراعات المسلّحة. اما الحياد الإيجابي فهو نظام قانوني يؤدي الى ايجاد قاعدة ارتكاز تحقق التوازن من خلال عدم الانزلاق في حدّة الصراع بين كتلتين. وهو يعني أبعاد شبح الحرب نهائيا، وجعل الوطن واحة سلام منيعة تسعى الى التقدم السلمي. ان البقاء خارج دائرة الصراعات هو حق ومن خصائص سيادة الدولة، لا بل يشكل احدى الوسائل الهادفة الى حماية الاستقلال الوطني.

[1]– بحوش، ***مرجع سابق***، ص.265.

[2]– العايب، ***مرجع سابق***، ص.ص.39–40.

هدفها تطبيق المبادئ و الحفاظ على سمعتها عن طريق سماتها التي اصبحت ثابتة اتجاه النزاعات الاقليمية و الدولية حتى و ان كلفها الامر الاخلال في توازن مصالحها[1].

ثانيا: الاتجاه الشخصي في سياسة الجزائر الخارجية

تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية على دور القائد في تحريك و ادارة القرارات التي تصدر عن صانع القرار، حيث اعطت الاهمية لشخص الرئيس و الصلاحيات الكاملة و ذلك ما جاءت به مجموعة الدساتير التي مرت بها الجزائر بعد استقلالها و ذلك لما تراه مناسب من خلال خبرة رؤسائها إبانة الثورة التحريرية ومواصلتها بعد الاستقلال، باعتبار جل الرؤساء الذين توافدوا عبر تاريخ الجزائر من مجاهدين الثورة التحريرية، لذلك جاءت الدساتير تعطي لرئيس الجمهورية اوسع النطاق[2] لتوجيه و تنفيذ السياسة الخارجية وسوف ندرس صلاحيات الرئيس التي جاءت بها الدساتير الجزائرية فيما يخص السياسة الخارجية وتسييرها:

أ- جاء في دستور 1963 في مادته الثامنة الخمسين" لرئيس الجهورية كل حقوق وضع خطة لسياسة الخارجية عن طريق الحكومة التي عينها، و ربط التعاون بين السياستين الداخلية و الخارجية"[3].

ب-جاء في دستور 1976 تبعا لما جاء به دستور 1963 " حيث وجب على رئيس الجمهورية تنفيذ قرارات سياسة العامة للشعب الجزائري "[4].

ج-جاء في دستور 1989 في مادته الرابعة والسبعون " على رئيس الجمهورية اقرار السياسة الخارجية وتوجيهها عن طريق التعيين والامر والتنفيذ فهو الذي يعيين السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين، وهو من يهتم بنشاطهم الخارجي و نهاه مهامهم و التعامل مع الاعتمادات التي تصدر من الدول الاخرى كالاستقبال واعتماد سفراء الدول الاجنبية و ترسيمها داخل الجزائر"[5].

كما جاءت المادة 77 من دستور 1996 و التي ركزت على ان صانع القرار عن طريق رئيس الجمهورية يساهم ويتحكم دستوريا عن طريق القوانين التي يفرضها الدستور و عن طريق مؤسسة الجيش على القرارات خاصة في الامور ذات الطبيعة الامنية نظرا لخبراتها في متابعة كل القضايا و العلاقات التي تربط البلاد بالدول الاخرى[6]، اضافة الى انه يبقى دور العوامل الشخصية في تطور او تراجع السياسة الخارجية على حساب شخصية صانع القرار واهتماماته في حقل السياسة الخارجية و التي تختلف من رئيس الى اخر.

---

[1]- بن فليس، ***مرجع سابق***، ص.79.

[2]- عديلة محمد طاهر، ***اهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004***(رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005)، ص.82.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1963***، المادة :58.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1976***، المادة :58.

[5]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1989***، المادة :74.

[6]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1996***، المادة :77.

ثالثا: الأزماتية في سياسة الجزائر الخارجية

تتأمل وتتفاعل السياسة الخارجية الجزائرية حسب الازمات التي تمر عليها حيث تكون متميزة اذا تعلق الامر بأزمات داخلية نظرا للنشاط الذي يمتاز به صناع القرار في محاولتهم لإيجاد الحلول عن طريق التفاوض والوساطة، في حين تكون مستقرة و هادئة عند استقرار السياسة الداخلية و الذي يجعلها في حالة تراجع نوعا ما فنشاط السياسة الخارجية عرف تطورا وبداية ايجابية خلال الفترة الاستعمارية والثورية، حيث بدأت الدبلوماسية الجزائرية عن طريق زعماء الحركة الوطنية عبر الخارج برفض الاستعمار الفرنسي ومحاولة اصال القضية الجزائرية للمحافل الدولية، والتعريف بالتصرفات القمعية وسياسة التشريد و التجويع الذي فرضتها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري حتى بلوغ الاستقلال[1] والذي كان نتيجة لنشاط وحركة دبلوماسية طيلة الثورة التحريرية رغم ان الجزائر بعد الاستقلال عرفت فقدان شرعيتها خارجيا نظرا للتصحيح الفوري الذي فرض من طرف هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة ، حيث تحدثت العديد من الدول ورفضت التعامل مع الجزائر بحجة ان الرئيس احمد بن بلة انقلب عليه وكان يمثل رمزا للكفاح اثناء الثورة التحريرية، حيث عرفت سياستها ركودا نوعا ما بعد استرجاع السيادة عن الثروات الباطنية التي اعتمدها آنذاك الرئيس هوراي بومدين حيث جعل ازمة بين الجزائر ودول الغرب، وعرفت السياسة الخارجية الجزائرية بمحاولة اكساب الراي العام العالمي عن طريق دول عدم الانحياز* الذي عقده في الجزائر، حيث استرجعت قوتها ومكانتها لتعود بقضية الصحراء الغربية وموقفها الذي يعتبر مبدا في سياستها الخارجية وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها، اذ اصبحت الجزائر محاصرة ومعزولة من طرف جل الدول التي لم تقبل مواقف الجزائر اتجاه الصحراء الغربية.

واصلت الجزائر التمسك بمبادئها دون الرجوع عندها حتى وصلت لدرجة اقناع شعوب العالم لتعريفها للقضية الصحراوية والتي تهدف منها تطبيق مبدا حق الشعوب في الحرية وتقرير المصير، والذي قد تعيشه كل دول العالم خاصة الدول النامية و ذلك ما شهدته منظمة الوحدة الافريقية بترسيمها لانضمام الجمهورية العربية الصحراوية في بداية الثمانينات.

في 08 اكتوبر 1988 عرفت الجزائر بداية ازمة داخلية حيث جمد نشاطها الدبلوماسي والتي كلف الجزائر عشرية دامية راح ضحيتها ألاف العائلات والاطفال و المشردين، اذ لم تعرف الجزائر أي موقف او احتواء من طرف دول العالم بل عالجت ازمتها الداخلية حتى سنة 2004 باستفتاء حول مشروع الوئام المدني

---

[1]– بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الافريقي و ادارة الحرب الاثيوبية الأريتيرية، ***مرجع سابق***، ص.33.

*– ظهر مفهوم حركة عدم الانحياز بعد الحرب العالميّة الثانية، نتيجة لوجود عدد من الدول التي رفضت التحالف مع أيّ من المعسكرين الشرقيّ أو الغربيّ، فقامت هذه الدول بتأسيس تجمع يقوم على تأييد حركات التحرّر الوطنيّ، ورفض الانضمام إلى تحالفات عسكرية تعقد في نطاق الصراع بين الدول، وعرف هذا التجمّع باسم حركة عدم الانحياز.

والمصالحة الوطنية، وبدأت السياسة الخارجية الجزائرية تستقبل دعوات من الخارج للأخذ بالتجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب اذ عادت الى الساحة الدولية بلقاءات دبلوماسية وتعاون اقتصادي حافل وذلك ما شهده المشهد السياسي والدبلوماسي الافريقي والدولي بلقاء الوساطة بين اريتريا واثيوبيا والتي فشلت جل الدول في حله وهو الذي اكسبها ثقة وورقة عبور لدى دول العالم و ركزت عودتها اقليميا ودوليا[1].

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

اولا: المحدد الجغرافي و الديمغرافي

أ- **العوامل الجغرافية و دورها في رسم السياسة الخارجية الجزائرية:** تعتبر الدول قوية او ضعيفة من اطارها الجغرافي الذي تحتوي عليه حيث يأثر في سلوك الدولة و تتأثر به اذا كانت لا تملك موقع استراتيجيا او مساحة اكبر فالدول الصغيرة في نظر المجتمع الدولي سوآءا بسبب استقلالها الحديث او عدم سيطرتها سياسيا او اقتصاديا مقارنة مع دول اثبتت قدراتها على التحكم في جميع المجالات على المستوى الدولي فرضها للموقع الجغرافي و مساحتها الشامخة، ان تكون اكبر في نظر الوحدات الدولية على غرار الدول التي لا تملك موارد و مواقع استراتيجية هامة[2]، فالسياسة الخارجية تتطلب توافر عوامل جغرافية تسهل على صانع القرار الذي يبني كل استراتيجياته و تنفيذ سياسته الخارجية على الموقع الجغرافي لمنطقة معينة اراد التحكم فيها باعتبار العامل الجغرافي ليرتبط بالعامل الامني للدولة. تقع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية شمال القارة الافريقية تتوسط كل من المغرب وتونس حيث لها حدود برية مع تونس على طول 925 كلم^2، وليبيا على طول 982 كلم^2 ، من الجهة الشرقية وجنوبا جمهورية النيجر على طول 956 كلم^2، و مالي 1376كلم^2، اما غربا موريتانيا على طول 436 كلم^2، و جمهورية الصحراء الغربية على طول 46كلم^2، والمغرب الاقصى على طول 1559كلم^2 ، اما شمالا يحدها بحرا البحر الابيض المتوسط[3].

تبلغ مساحة الجزائر حوالي 2.381.741كلم^2 حيث تحتل المرتبة العاشرة عالميا و الاولى افريقيا بعد انقسام السودان حيث يؤثر موقعها الاستراتيجي والذي يعتبر معبرا هاما هو الشيء الذي جعلها محل اهتمام واطماع العديد من دول العالم وذلك ما جعلها محتلة من طرف الاستعمار الفرنسي لقرن وسبعة سنوات، كما تعتبر بوابة الابحر الابيض المتوسط[4]، كما انها تقع في نقطة اتصال استراتيجية والتي تفرض تموقعها اقليميا

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص.39.

[2]-JOHN RIUED, ***MODERN ALGERIA THE ORIGIN AND DEVALOPMENT OF A NATION IN DIMA***, UNIVERSITY PRESS, BLOOMINYTION INDIMA POLIS,2^{AND} EDITION, 2005, P.03.

[3]- امحمد الهادي لعروق، ***اطلس الجزائر و العالم***(الجزائر: دار الهدى، 2005)، ص.12.

[4]- ارزقي شويتان، ***المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1126-1246 هـ/1519-1830م***(الجزائر: دار الكتاب العربي و الترجمة، ط.1 ،2009 ، ص.16.

ودوليا، فالجزائر تنتمي للقارة الافريقية و جعل منها تقع في وسط القارات الاربع والذي سهل عليها التواصل وربط العلاقات خاصة في المجال الاقتصادي والامني.

الخريطة رقم 01: خريطة الجزائر توضح الموقع الاستراتيجي للجزائر وحدود الدول المجاورة لها .

المصدر: تحصلت عليه من الموقع:https://www.aljazeera.net/

يفرض الموقع الجغرافي على الجزائر ان تلعب دورا فعالا في تحديد الاهداف الاقتصادية، حيث انها تعرف موارد اقتصادية عبر مساحتها الشاسعة تمتد من الشمال الى الجنوب و من الشرق الى الغرب، الا ان الجزائر فرض عليها موقعها الوقوع في نزاعات خاصة مع الدول المجاورة الحدودية و التي تجعلها دائما محل تهديدات للأمن الوطني مما يدفعها دائما للمواجهة العديد من الاخطار من جهة و حماية حدودها للحفاظ على استقرارها وسلامة ترابها الوطني من جهة اخرى، مما يجعلها تولي اهمية للجانب الامني اكبر من التنمية الاقتصادية لذلك يعتبر الاطار الجغرافي للجزائر مؤثرا و جزء من تنفيذ سياستها الخارجية و التي يجعلها من المقومات الرئيسية الهامة للجزائر تسيطر به تنمويا و دفاعيا على المستوى الاقليمي و الدولي[1].

ب-**العوامل الديمغرافية و دورها في رسم السياسة الخارجية الجزائرية:** ان انتشار السكان في دولة معينة يعتبر عاملا مهما و اساسيا في تطور الدول، فالنمو البشري المتوازن و الذي يكون متناسق مع الموارد الطبيعية و مواكب للتطور التكنولوجي، سوف يجعل الدولة متطورة اقتصاديا و حتى عسكريا نظرا لتحكم المخطط وفق استراتيجيات استخدام القوة البشرية في النمو الاقتصادي و العسكري رغم ان هذا العامل لا يعطى له اهتمام لدى دارسين السياسة الخارجية باعتباره يزيد من مشاكل الدولة خاصة اذا كانت تلك الدولة مصنفة ضمن الدول النامية، الا ان الاهتمام بالعنصر السكاني يعتبر قاعدة اساسية لبناء قوة الدولة اذا كان متحكم ومتوازن مع الموارد الطبيعية للدولة عكس ما جاءت به النظرية المالوتيسية التي تعتبر ان ازدياد حجم السكان لبلد ما هو ما

[1] -MOHAMED DAHMANI, ***L'ALGERIE Légitimité é Historique ET Continuité POLITIQUE***, PARIS: EDITIONS LESYAOMORE, 1979, PP.10-20.

يجعل الدولة تعيش الفقر و تزداد بها المشاكل نظرا لارتفاع نسبة الافراد ونقص الموارد الطبيعية[1] حسب جون مالتوس"يرتكز فيها على تحليله على النمو السكاني و تفسيره لظاهرة الفقر حيث يرجح ظاهرة الفقر وانتشاره السريع لزيادة السكان فلا يمكننا ان نلوم انظمة الحكم أو توزيع الملكية او ان نسلط على الفقراء محاسبة الأغنياء لتامين العمل للفقراء والغذاء ولا حق للفقراء محاسبة الأغنياء للمطالبة بإنصافهم فتكاثرهم جلب لهم الشقاء والفقر و لذلك أطلق عليها "مصيدة الفقر"[2].

فالجزائر تعرف نموا سكانيا متزايدا عبر مراحل تطورها فمثلا من سنة 1966 الى 1987 عرفت الجزائر نموا سكانيا كبير لم تشهده البلاد من قبل حيث بلغت نسبته 3% في كل سنة حيث ارتفع معدل السكان خلال 20سنة من 12الى23 مليون في تلك الفترة و اذا رجعنا خلال سنة 1830 خلال فترة لاحتلال الفرنسي للجزائر كان سكان الجزائر حوالي 3 ملايين نسمة حيث عرف القرن العشرين زيادة بنسبة مليون نسمة زيادة على المعدل السابق ذكره، حيث عرف بالزيادة المتدنية، من خلاله بدأت الجزائر في محاولة خفض سن الزواج لزيادة الانجاب حيث عرفت هذه الاستراتيجية بداية السبعينيات الى الثمانيات ارتفاعا كبيرا مما ادى الى الانفجار السكاني يستقر سنة 1985 على معدل 3%، بعدها عرفت الجزائر في إحصاء سنة 2012 نسبة 37.1% مليون نسمة [3]، و الذي كشف عنه الديوان الوطني للإحصاء سنة 2012 بعد أن كان سنة 2008 بنسبة 34.8 مليون نسمة ليرتفع سنة 2014 إلى 39 مليون نسمة، وهنا نصل إلا أن النمو الطبيعي بدا في ارتفاع منذ سنة 2008 بنسبة تصل إلى 1.92 في 2008 و 1.96 في سنة 2009 و 2.03 في سنة 2010 و 2.04 في سنة 2011[4]هو ما عرفت زيادة في ارتفاع السكان من سنة لأخرى حتى وصل لسنة 2019 حوالي 43.04 مليون نسمة من 01 يناير 2019 حيث ترجع أسباب الارتفاع لنسبة السكان إلى زيادة نسبة الولادات..

---

[1]– موريس دوفريجيه، ***مدخل لعلم السياسة***، ترجمة سامي الأتاسي و جمال الدروبي(دمشق: دار دمشق للنشر و التوزيع)، ص. 67 .

[2]– عبد الحق بوسماحة، ***مكافحة الفقر في إفريقيا بين البحث عن الأسباب و إيجاد الحلول*** (مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني الموسوم بـ: التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين الفرص و القيود، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، يوم 2019/09/25)، ص. 7 .

[3]– يمينة قراوج وآخرون الانتقال الديمغرافي في الجزائر، ***مجلة العلوم الاجتماعية*** ع.13، 2015، ص.83 .

[4]– نور الدين عيساني، ظاهرة شيخوخة السكان في الجزائر وعوامل تطورها، ***مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية*** ع.19، جوان 2008، ص.67 .

الشكل رقم03: يبين تزايد نسبة نمو السكان بالجزائر من سنة 2018 الى 2019 بنسبة 1.9%.

المصدر: الديوان الوطني لإحصائيات تصميم وكالة الانباء الجزائرية سنة 2019.

نستنتج ان سكان الجزائر رغم ازديادهم و ارتفاع معدل النمو يعرفون تجانسا كبيرا فيما بينهم و الذي يخلق بينهم نوع من الوحدة و التماسك التي تربت خلال الازمات التي مرت بها الدولة الجزائرية من الثورة التحريرية الى الاستقلال ومن العشرية السوداء الى تطور الجزائر و ازدهارها بعد الفترة العسيرة التي مرت بها البلاد، حيث يجعل ذلك التماسك تقوية سلوكها الخارجي لان التوحد اللغوي و الديني و الوطني هو من جعل الجزائر تتصدى لكل اشكال العنصرية و التفريق بين ابناء الشعب الجزائري اثناء الاستعمار الفرنسي.

ثانيا: المحدد السياسي و الاقتصادي

أ- **دور العامل السياسي في رسم سياسة الجزائر الخارجية:** تعرف السياسة الجزائرية بنظامها المتجذر و الذي شهد تطورات تاريخية من خلال تعامله الدولي اثناء الثورة التحريرية الى حصوله على الاستقلال فالسياسة الخارجية للجزائر يحكمها المحدد السياسي او طبيعة النظام السياسي الذي يتكون من العديد من المؤسسات خاصة و انها تطورت بتطور الدولة الجزائرية و التي تعتبر الركيزة الاساسية للدولة و تعاملاتها الخارجية[1] و لذلك سوف نتطرق في شرح المحدد السياسي على طبيعة النظام السياسي الجزائري.

[1]- بوزيد، ***مرجع سابق***، ص.59.

الخريطة رقم 02: خريطة الجزائر السياسية مفصلة الجغرافيا والطبيعة والتضاريس.

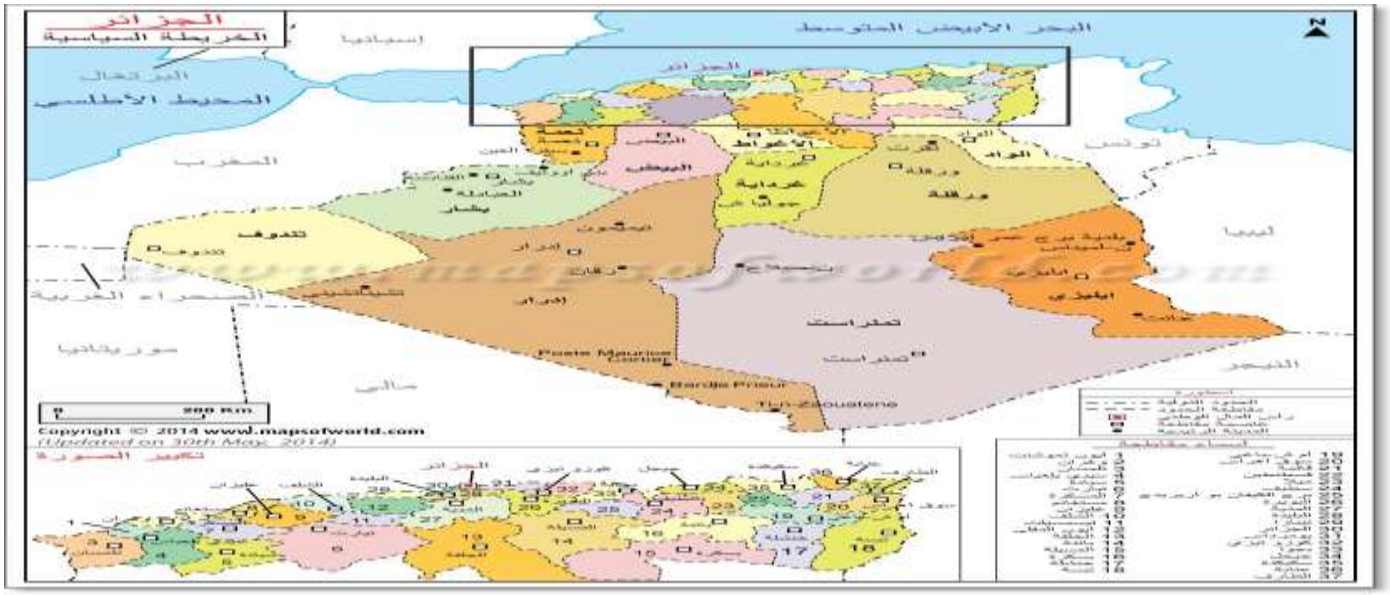

المصدر: تحصلت عليه من الموقع ***https://www.jawebi.com/***

ان النظام السياسي الجزائري يعتبر من اهم المرتكزات التي تربطها صلة بطريقة مباشرة مع القرارات المتخذة في صنع السياسة الخارجية كما حدده "جيمس روزنو JEAMS Rosnou "، بان طبيعة النظام السياسي سواء كان ديمقراطيا او تسلطيا يؤثر في قرارات السياسة الخارجية فالطبيعة النظام السياسي الجزائري وطبيعة حكمه من حيث الديمقراطية فهو نظام:

1- يقوم على التداول على السلطة عن طريق الانتخابات سواء تشريعية او محلية حسب الدساتير التي تداولت عليها الجزائر.

2- الاعتماد على النخبة السياسية و الثورية منذ استقلال الجزائر و التي تحكم السلطة و تقود مقاليد الحكم متمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني.

3- تعرف بيروقراطية الدولة الجزائرية مجموعة متسعة فيما يخص التشاور في القرارات الداخلية و الخارجية خاصة الشؤون الخارجية للجزائر التي تدار عبر المؤسسة التنفيذية و المتمثلة في رئاسة الدولة و الذي جاءت به جميع الدساتير الجزائرية الديمقراطية الشعبية حيث اعطت كل الصلاحيات الواسعة دون اشراك أي مؤسسة اخرى في القرارات الخارجية باعتبار ان رئيس الجمهورية يعتبر الركيزة الاساسية في النظام السياسي الجزائري دستوريا[1]، باعتباره الممثل الوحيد الذي يعطيه الدستور صلاحيات شاملة وواسعة في اتخاذ القرار بخصوص السياسة

---

[1]- عبد النور ناجي، ***النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسية*** (الجزائر: مديرية النشر، جامعة قالمة،2006)، ص.112.

الخارجية و الداخلية للدولة، فعرفت مرحلة رئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عدم تدخل مؤسسة الجيش في رسم السياسة الخارجية و ذلك لعدم وقوعه في استهداف الدول الكبر بل خصصه في حالات فقط تخص تهديد الامن الجزائري، او تصاعد موجات الصراعات الدولية[1]، حيث يقوم بحماية الوحدة الترابية فقط، فممارسة الديمقراطية التي يقوم بها النظام الجزائري عن طريق التداول عبر السلطة عبر الانتخابات لم تخفي الوجه الخفي للنظام الجزائري بل يبقى ينتهج سياسة الواجهة و ذلك لما تمليه عليه المنظمات الدولية.

ان النظام الجزائري له طبعة تسلطية موجه للعملية الديمقراطية في جميع مراحل تطوره و لذلك نجد ان السياسة الجزائرية للجزائر تحكمها محددات فردية مركزية تتمثل في السلطة التنفيذية و التي تركز على ما يقابلها من افرازات الواقع الدولي و التي تعتبر حركة مد و جزر من صراعات و اختلافات في المواقف.

ب-دور المحدد الاقتصادي في صنع السياسة الخارجية: يقصد بالموارد الاقتصادية و التي تحدد سياسة الدول في صنع قرارها الخارجي بما تكسبه الدولة من ثروات كالنفط، الغاز، الفحم... حيث تعتبر الدولة قوية اقتصاديا اذا ما توفرت على مجموعة من الموارد التي تجعلها في نمو اقتصادي مستمر يجعل منها الدولة المتصلة بالدول خارج حدودها في اطار تفاعلات تجارية و اقتصادية، فالدول تعرف عن غيرها في الحقل الدولي حسب درجة امتلاك الموارد الاقتصادية[2].

تعتبر الموارد الاقتصادية للجزائر صمام الامان التي تقوم عليه مؤسسات الدولة بل محركها، حيث تجعلها تلعب دورا هاما اقليميا ودوليا اذ تهتم الجزائر بالثروات الباطنية بنسبة 80% من اقتصادها الوطني وذلك ما عملت عليه منذ الاستقلال خاصة بعد تأميم المحروقات في 24 فبراير 1974 وإعادة تطوير الموارد الاخرى والاهتمام بالطاقة حيث وصلت نسبة الصادرات النفطية بـ90% وتحتوي الجزائر على مجموعة من الموارد نذكر اهمها[3]:

1- **الموارد النفطية:** ترتكز الجزائر في اقتصادها على الثروة الباطنية وأهمها النفط حيث تعتبر من بين الدول المصدرة للنفط اذ يرتكز قطاع المحروقات المكانة الاساسية وقلب الاقتصاد الجزائري بنسبة 90 %من صادراتها حيث تنتج الجزائر حوالي 1.5 مليون برميل يوميا[4]، و يبلغ احتياطي البترول 12.2 مليار برميل خلال سنة

---

[1]- عديلة ***مرجع سابق***، ص.84.

[2]- السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص.155.

[3]- ***اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، تعزيز التعاون الاقليمي في مجال الطاقة***(نيويورك: الامم المتحدة، 2009)، ص.10.

[4]- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ***التقرير الاحصائي السنوي*** (2009)، ص.13.

2018[1]و تحتوي المناطق البرية بعيدا عن ثروات البترولية داخل البحر، حيث تعتبر الجزائر ثلاثي مصدر للنفط في المغرب العربي بعد ليبيا حيث تنتج الجزائر 44.357 مليون طن[2].

الجدول رقم 01: يبين نمو الناتج المحلي الحقيقي في الدول العربية المصدرة للنفط من سنة إلى سنة 2016 مبينا نسبة الجزائر من نمو الناتج المحلي للنفط.

2016		2015		2014		2013		
تقديرات								
نيسان / أبريل 2014	تشرين الأول / اكتوبر 2015	نيسان / أبريل 2014	تشرين الأول / اكتوبر 2015	نيسان / أبريل 2014	تشرين الأول / اكتوبر 2015	نيسان / أبريل 2014	تشرين الأول / اكتوبر 2015	
3.3	3.2	3.3	3.4	4.7	4.5	4.9	5.3	البحرين
3.0	2.5	3.0	1.2	2.6	0.1	0.8	0.8	الكويت
3.8	2.8	3.4	4.4	3.4	2.9	5.1	4.7	عمان
7.4	4.9	7.1	4.7	5.9	4.0	6.1	4.6	قطر
4.2	2.2	4.2	3.4	4.1	3.5	3.8	2.7	السعودية
3.9	3.1	4.2	3.0	4.4	4.6	4.8	4.3	الإمارات العربية المتحدة
4.3	3.1	4.2	3.4	4.2	3.3	4.3	3.7	متوسط مجلس التعاون الخليجي*
8.2	7.1	6.7	0.0	5.9	(2.1)	4.2	6.6	العراق
4.3	3.9	4.1	3.0	4.3	3.8	2.7	2.8	الجزائر
25.5	2.0	29.8	(6.1)	(7.8)	(24.0)	(9.4)	(13.6)	ليبيا
6.8	3.5	7.0	1.9	3.2	(0.3)	2.7	2.0	متوسط النمو في الدول العربية المصدرة للنفط
4.8	3.7	4.5	2.9	4.4	2.7	4.1	4.0	متوسط الدول العربية المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا)

المصدر: الصندوق النقد الدولي أكتوبر 2015إلى ابريل 2014 تحصلت عليه من الموقع ***http://www.uabonline.org/***

الشكل رقم 04: منحنى بياني يبن احتياطي الجزائر للنفط الخام بمليار برميل من سنة 1980 إلى سنة 2015.

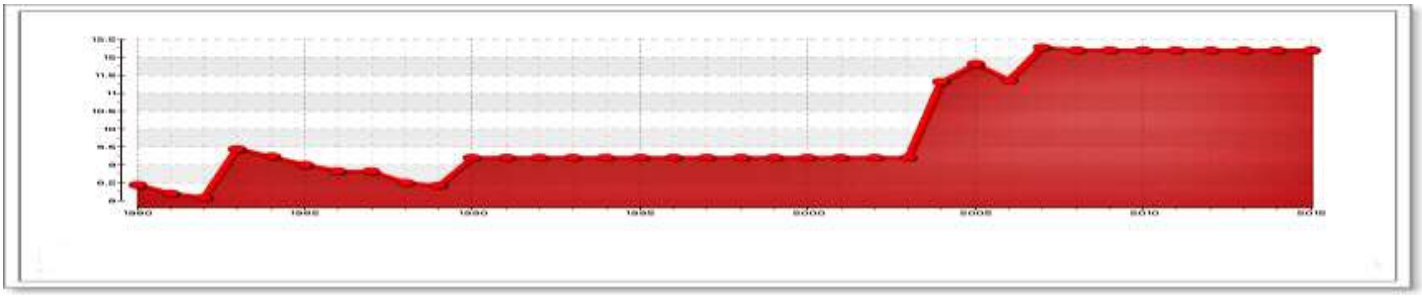

المصدر: تحصلت عليه من الموقع ***https://ar.actualitix.com/***

الغاز الطبيعي: تتوفر الجزائر على مورد هام بعد البترول يتحدد في الغاز الطبيعي بمجموع احتياطي بلغ 24.7 ترليون متر مكعب تصل بذلك نسبة 12.29% من الاحتياط العالمي حسب ما اصدرته نشرات اوبيك لعام

[1]– نجم الدين عبد الله حمودي، ***الطاقة و العلاقات الدولية"دراسات و تقارير*** (الامارات العربية: التقرير الامريكي من احتياطي الجزائري للنفط)، ص.27.

[2]– محمد السعيد، السكان و التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي" المستقبل العربي"(بيروت: ***مركز الدراسات الوحدة العربية***، ع.155، جانفي 1992)، ص.107.

2017[1]، لتليها السعودية بنحو 8.91 % ترليون متر مكعب تعادل 4.4% من الاحتياط العالمي ثم الامارات بحوالي 6.9 ترليون متر مكعب أي بنسبة 3.11% عالميا لتحتل المرتبة الرابعة عالميا في انتاج الغاز الطبيعي[2]، حيث تعتبر من بين الدول الاوائل المصدرة للغاز لأوروبا عن طريق البحر الابيض المتوسط اذا نجدها تصل حتى الى ايطاليا عن طريق الدول الافريقية المجاورة، كالتونس بسعة 12.5 مليار متر مكعب كل سنة و المغرب الشقيق للمرور الى اسبانيا، و ذلك بتسخير كل طاقاتها المادية و البشرية، حيث تمتلك نخبة من الاطارات المكونة في مجال النفط و الغاز لتطوير اقتصادها و رقمنته وفق التكنولوجيات المتطورة لرفع اداء الجزائر عن طريق الكفاءات التي تسعى جاهدة لتمثيل الجزائر خارج حدودها من اجل تحقيق التطور الاقتصادي و الذي يتحكم في السياسة الجزائرية الخارجية[3].

الخريطة رقم 03:خريطة تبين مرور أنبوب الغاز من الجزائر نحو نجيريا و تصديره نحو بلدان أوربا.

المصدر: تحصلت عليه من الموقع https://m.marefa.org/.

[1]– ***احصائيات حول الدول المنتجة للنفط و الغاز*** (نشرة اوبيك ، سنة 2017).

[2]– منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ***مرجع سابق***، ص.17.

[3]– صخري عمر و اخرون، الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية" مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظلّ العولمة"، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***،مج. 15، ع. 43–44، 2008، ص ص. 216–238.

الخريطة رقم :04 تبين توزيع الغاز الطبيعي في الجزائر.

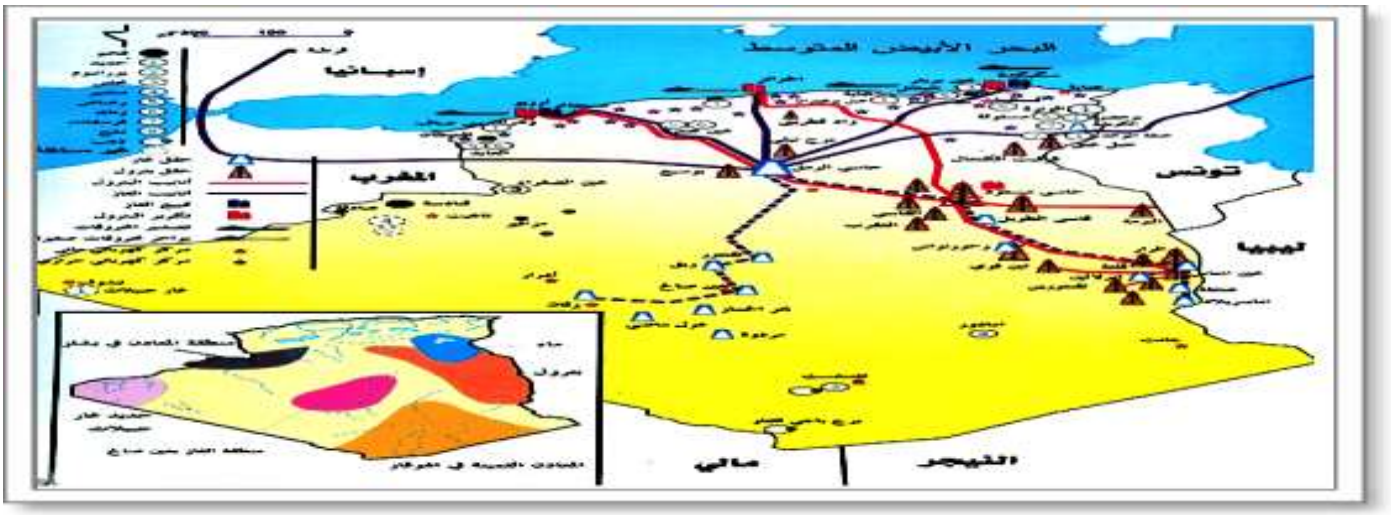

المصدر: تحصلت عليه من الموقع ***https://www.eshamel.org/***

ثالثا: المحدد العسكري

يعتبر دور المؤسسة العسكرية عامل مؤثر على اداء الدولة و بناء قوتها من اجل بلوغ اهدافها في رسم سياستها الخارجية، فالدولة القوية هي من تتمتع بكفاءات عسكرية و ترسانة عالية و متطورة تكنولوجية عن طريق شراء احدث الاسلحة المتطورة و الذكية، حيث تصبح الدولة ذات اهمية دولية عن طريق الترغيب و الترهيب، اذ تعتبر المؤسسة العسكرية هي من تتحكم في صانع القرار و شخصيته في صنعه للسياسة الخارجية وذلك ما تشهده جل الدول النامية و التي تحتل فيها المؤسسة العسكرية الهيمنة على قرارات السياسة داخليا وخارجيا[1].

فالمؤسسة العسكرية في دولة الجزائر والتي تنحصر مهمتها العسكرية في الحفاظ على التراب الوطني وامن الدولة عن طريق تامين الحدود و حمايتها كما انها تعرف بمشاركتها للحياة السياسية باعتبارها سرير جيش التحرير حيث يرى ان السياسة الجزائرية هي من جعلته قائما وفق ما اقره بيان اول نوفمبر 1954، ووجب المحافظة عليه و ذلك ما شهد انقلاب 1965، حيث يعتقده القادة العسكريون و الذي تكونوا في المراكز الحربية السوفياتية، ان الشأن السياسي هو جزء لا يتجزأ من الحياة العسكرية[2]، و تتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية دائما حينما تكون الدولة تمر بعدم الاستقرار السياسي، كعدم رضائها بنتائج الانتخابات التشريعية مثلا

---

[1]– العربي محمد لادمي، ***السياسة الخارجية" دراسة في المفاهيم و التوجهات و المحددات*** «،المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، ع.25، ديسمبر 2016، ص.16.

[2]– مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر***(موقع ستار تايمز***، ديسمبر 2009)، https://www.startimes.com/ بتاريخ: 23-12-2019.

او تعارض سياستها مع حزب معين يؤثر في امن وسلامة البلاد والذي ترى فيه نوع من خلق الفوضى التي تشكل خطورة على سيادة الجزائر ويهدد امنها فتتدخل لإعادة الامن والاستقرار اضافة الى تهيئة الظروف لإقامة الشرعية[1] وذل ك ما قامت به المؤسسة العسكرية بعد خروج الشعب الجزائري اثنين و عشرون فبراير 2019 بحراك شعبي مطالبين برفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتوقيف عجلة النظام وضرورة التغير لترسيخ الديمقراطية، حيث قام الجيش الوطني الشعبي بالتدخل من اجل حماية الشرعية وضبط استقرار الجزائر للوصول الى تنظيم انتخابات رئاسية والذي قرر اجرائها في 12 ديسمبر 2019 وذلك ما جاء على لسان الفريق احمد قايد صالح[2] في خطاب رسمي موجه للشعب الجزائري قائلا: "لقد سبق وأن أشرت في مداخلتي السابقة إلى أولوية الشروع الجدي في التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية خلال الأسابيع القليلة القادمة، وها أنا اليوم أؤكد على أننا وانطلاقا من مهامنا وصلاحياتنا واحترامنا للدستور ولقوانين الجمهورية، نرى أنه من الأجدر أن يتم استدعاء الهيئة الناخبة بتاريخ 15 سبتمبر الجاري، على أن يجرى الاستحقاق الرئاسي في الآجال المحددة قانونا." كما أضاف منوها :" لا يفوتني أن أجدد الدعوة للمضي قدما بعملية تقريب وجهات النظر وتوحيد الرؤى وإيجاد الآليات التي تجسد المسعى الملح المتمثل في التسريع في تنظيم الانتخابات الرئاسية، لاسيما من خلال التنصيب العاجل للهيئة الوطنية المستقلة لتحضير وتنظيم ومراقبة الانتخابات التي ستشرف على جميع مراحل العملية الانتخابية، وهو ما يستدعي أيضا تعديل بعض مواد قانون الانتخابات ليتكيف مع متطلبات الوضع الراهن وليس كما يطالب به البعض بأن هذا التعديل يجب أن يكون جذريا ومعمقا ويمس جميع المواد مما يستلزم وقتا أطول".

والعكس صحيح حينما تدخل الجيش الشعبي الوطني برفض نتائج الانتخابات 1992 واوقف العملية الانتخابية ورفضه القاطع لحزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي كان يتزعمها عباس مداني حينما حصلت على الغالبية المطلقة والذي شكل لها هاجس امام التحول الديمقراطي وصولا الى سنة 1995 حينما اختارت المؤسسة العسكرية شخصا عسكريا ينتمي اليها خلال المرحلة التعددية و تأييدها له و هو انتخاب الرئيس اليمين زروال بالأغلبية الساحقة و قيادته للبلاد حتى ان اعلن استقلاليته سنة 1998.

---

[1]– بابا عربي، ***مرجع سابق***.

[2]– كلمة الفريق أحمد قايد صالح، كلمة ألقاها لدعوة الشعب الجزائري بضرورة إقامة انتخابات رئاسية قبل نهاية سنة 2019(***موقع عربي21***، سبتمبر 2019) ، https://arabi21.com/ بتاريخ: 04 سبتمبر 2019.

المبحث الثالث: مؤسسات صناعة القرار في السياسة الجزائر الخارجية

ان صناعة القرار الخارجي في الجزائر تتحكم فيه مؤسسات رسمية مباشرة واخرى غير رسمية لها علاقة بطبيعة النظام السياسي، ولكن في جل دول العالم خاصة الدول النامية تنفرد السلطة التنفيذية والتشريعية بعملية صنع القرار اذ تبقي بسيطرتها حسب تنوع الانظمة وفي النظام البرلماني مثلا نجد سيطرت السلطة التشريعية بصفة مطلقة اما الانظمة التي يكون طابعها نجد تحكم السلطة التنفيذية فيها والتي تلعب دورا كبيرا في توجيه السياسة الخارجية غالبا بل تسطير عليها وتشاركها ايضا مجموعات غير رسمية بتأثيرها وضغطها على صنع تلك السياسة كالأحزاب السياسية والرأي العام.

المطلب الاول: المؤسسات الرسمية في صناعة سياسة الجزائر الخارجية

ترسم السياسة الخارجية لأي دولة وتسوغوها مجموعة من المؤسسات السيادية في الدولة، حيث كل واحد له مراجع تحدده، فهناك مؤسسات حددها الدستور الجزائري من خلال عملها ووظائفها وهناك صياغات للقرارات الخارجية يقررها شخص رئيس الجمهورية و الذي له الصلاحيات الكاملة في تسيير وتنفيذ وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية[1].

وفي دراستنا سوف نتطرق الى اهم المؤسسات والهيئات التي تصوغ السياسة الخارجية الجزائرية والتي نصنفها من الناحية الدستورية الى المجلس الدستوري* و البرلمان بغرفتيه*.

أولا: مؤسسة السلطة التشريعية

أ- **البرلمان ودوره في صنع سياسة الجزائر الخارجية:** تختص البرلمانات بالمشاركة في عملية صناعة القرار الخارجي وتوجيهه و هو الشيء الذي يعتبره الدارسون لحقل السياسة الخارجية بممارسة الديمقراطية عن طريق اقتراح ومعاينة الشؤون الدولية وذلك ما اصطلح الدبلوماسية البرلمانية، كما ان البرلمان له حق المساءلة و محاسبة الجهاز التنفيذي والذي له القسط الاكبر في صناعة السياسة الخارجية للدول[2]، فالسلطة التشريعية

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1996***، المادة:77.

*- ***المجلس الدستوري:*** يقوم المجلس الدستوري للنظر في القرارات و المعاهدات التي تتوافق مع الدستور او عدم موافقتها دستوريا قبل ان تصبح سارية المفعول بعد تنفيذها حسب ما جاءت به المادة 165 من دستور 1996.

*- ***البرلمان بغرفتيه:*** يقوم البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني و مجلس الامة بمناقشة ودراسة الاتفاقيات التي تحتوي موضوع السياسة الخارجية ثم تقوم بإرسالها لشخص رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية الجزائرية، لتعود لهم الرقابة البعدية لتلك الاتفاقيات و المعاهدات، كما يتوجب على المطالبة بتوضيحات حول قضايا السياسة الخارجية من طرف الجهاز التنفيذي (منقول: عن رئيس الشؤون الخارجية والتعاون والجالية عبد الحميد سي عفيف، مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر سنة 2009.

[2]- عصام بن الشيخ، ***محاضرات في سياسة الجزائر الاقليمية و الدولية*** (جامعة ورقلة،2015-2016)، ص.09.

تقوم بالمشاركة والتدخل في اعداد السياسة الخارجية لكن بشكل رمزي فقط لأنه لا يصل الى درجة رفض المعاهدات او الاتفاقيات التي قد يطرحها و يقررها رئيس الجمهورية، فعندما يقرر هذا الاخير معاهدة و يصادق عليها سوف تتخذ طابعها القانوني او الطابع الاسمى عندما تكون من طرف رئيس الجمهورية، عكس ما يكون من طرف البرلمان الا ان عدم احترامه او الانفلات من موافقة البرلمان خاصة في مجال المصادقة على المعاهدات سوف يكون غير مصدق في المواثيق الدولية او وفق القانون الدولي[*1]، كما انه يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بطلب من رئيس الجمهورية حسب ما جاءت به المادة 130 من دستور 1996، لذلك تبقى السلطة التشريعية في صناعتها للسياسة الخارجية امرا شكليا فقط فنجد في كثير من الاحيان والمناسبات تصريحات من طرف دبلوماسيين الجالية الجزائرية[*] في الخارج يصرحون بوجود عراقيل تواجه الجالية، وتبقى هذه المسالة واضحة مادام الدستور الجزائري اعطى لرئيس الجمهورية كامل الصلاحيات و السلطة التقديرية بيده و أي تعدي عليها يصبح تعدي على الدستور، اما في المقابل نجد نوعا من التعدي الصارخ على البرلمان بغرفتيه باعتباره له ايضا دور في صنع السياسة الخارجية للدولة و الذي يعتبر تعديا و تعبيرا على التقاليد الدبلوماسية الجزائرية المستعملة في السلطة التنفيذية التي تتحكم في جميع القرارات الداخلية و الخارجية دون تشارك فعلي[2].

ب- **المجلس الدستوري و دوره في صناعة السياسة الجزائر الخارجية:** ان المجلس الدستوري ليس له من يخوله للتدخل في السياسة الخارجية للجزائر بل له دور عدم قبول تصديق رئيس الجمهورية و منعه فيما يخص المعاهدات الدولية، حيث يقف عندما تكون تلك المصادقة التي ينوي رئيس الجمهورية التأشير عليها غير

---

[*] -***المادة 150 من التعديل الدستوري 2016*** :تقوم على وجوب التصديق كشرط دستوري لحصول المعاهدات على طابع السمو على القانون.

[1]- رضا دغبار، الأجهزة المتدخلة في ادارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016 (***دفاتر السياسة و القانون***، ع.15، جوان 2016) ، ص.437.

[*]- ***تصريح لنور دين بن مداح نائب برلماني عن الجالية الجزائرية بالخارج:*** مختص بالمنطقة الرابعة امريكا، روسيا، استراليا وارو ربا دون فرنسا، حيث قام بزيارة من سفيرة الجزائر بعاصمة اسبانية مدريد و تحدث حول العراقيل التي تواجهها الجالية من بيروقراطية و التي تعبر عن انفراد القرارات بيد السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالقرارات الخارجية دون اشراك التمثيل البرلماني عن الجالية مما وضعه محل اتهام من طرف الناطق باسم وزارة الخارجية السيد عبد العزيز بن شريف بالتعدي على الدستور و التشكيك في مبدأ الفصل السلطات في الجزائر.

[2]- ريم بن محمد، ***وثيقة نور الدين بالمداح التي يرد فيها على اتهامات وزارة الخارجية***، مقال منشور بتاريخ: 2018/03/06 بموقع: https://www.aljazairalyoum.com/ تاريخ الحصول عليه :2019/11/09.

دستورية ومخالفة لقوانين الجمهورية، لكن نجد ان المادة *190 والتي اعطت المجلس الدستوري صلاحيات عدم المصادقة لم تكن كاملة ومقنعة، بل لم تأتي بحلول في حالة المصادقة على معاهدة قبل اصدار المجلس الدستوري قرار المنع بان تلك المعاهدة والتي يرى فيها عدم دستورية المعاهدة الدولية، اضافة لم تعطي للمجلس الدستوري صلاحيات الية في الرقابة على دستورية او عدم دستورية المعاهدات الدولية، حيث انه يحدث نوعا من الاختلاف القانوني و الذي يخلق ايضا تضارب القوانين، فالمعاهدات الدولية نستطيع ان نجدها معارضة للقوانين الدستورية لكن نص قانوني لا يمكن تعارضه مع نصوص قانونية اخرى، لذلك نجد ان المجلس الدستوري له صلاحيات شكلية ايضا اذ لا ينفذ ولا يقرر ولا يمكنه التدخل في السياسة الخارجية وصناعتها بل له الاثر في عدم دستورية المعاهدات فقط في حالة اعطائه مهلة من طرف رئيس الجمهورية قبل المصادقة على المعاهدات الدولية[1].

ثانيا: مؤسسة السلطة التنفيذية

أ-دور رئاسة الجمهورية في صناعة سياسة الجزائر الخارجية: مؤسسة الرئاسة وحسب الدساتير التي مرت بها الدولة الجزائرية 1963-1976-1989-1996 والتعديلين الدستوريين 2008-2016 اعطت جميع الصلاحيات لشخص رئيس الجمهورية و بشكل واسع حيث نصت تلك الدساتير بشكل صريح و مباشر على ان الرئيس له دور فعال و مؤثر في اتخاذ و صنع و تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يتوجب على رئيس الجمهورية الولوج و البحث و تحليل جميع القضايا سواء كانت داخل البلاد او خارجها[2].

السلطة التنفيذية هي التي تقوم بصناعة قرارات السياسة الخارجية في الجزائر، والتي تملك جميع الصلاحيات التي تمكنها من اخاذ القرار دون المؤسسات الاخرى التي تبقى دورها المراقبة فقط، فنظرا لتعقد السياسة الخارجية الجزائرية و تغيرها من حين الى اخر أعطى المركز القوي للسلطة التنفيذية للتصدي لأي هجوم او ازمة دولية نظرا لوحدتها ويقينها في التفاعل مع مجريات حقل العلاقات الدولية ومحاولة حلها[3]، وسوف نتطرق لشرح ادوار المؤسسات التي تندرج ضمن السلطة التنفيذية و التي خول لها الدستور الجزائري صناعة القرار الخارجي.

---

*- ***المادة 190 من التعديل الدستوري لسنة 2016:*** جاءت بنص" اذا ارتئي المجلس الدستوري لعدم دستورية معاهدة او اتفاقية فلا يتم التصديق عليه " القانون رقم 16-01 المؤرخ في: 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم: 14 المؤرخة في 07 مارس 2016 .

[1]- رضا دغبار، ***مرجع سابق،*** ص.438.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1976.***

[3]- حسين بوقارة، ***السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و اتجاهات النظرية في التحليل***(الجزائر: دار هومة، 2012)، ص.67.

كما جاءت **المادة 67** من دستور 1989 بان رئيس الجمهورية" هو الذي يجسد بانفراد الامة ذاتها و يحمي الدستور وله التمثيل داخل الدولة الجزائرية و خارج اقاليمها..."[1] ، اضافة انه جاء التوجيه الصريح لصلاحيات رئيس الجمهورية لتمثيل البلاد خارجيا في المادة 77 من دستور 1996، حيث اعطاه صفتان التقرير وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية بصلاحيات واسعة حسب ما جاءت به المادة السابقة الذكر حيث يقرر قرارات السياسة الخارجية للدولة الجزائرية و يقوم بتحديد وابرام المعاهدات والاتفاقيات وفق ما خوله له الدستور ويقوم بالمصادقة عليه بعد مراقبة المجلس الدستوري للمعاهدة و دستوريتها اما عدم دستوريتاها، كما يعين السفراء التابعين للجمهورية الجزائرية خارج الوطن و تعيين سفراء فوق العادة *و له مهمة استلام اوراق اعتماد السفراء والممثلين الدبلوماسيين الوافدين من طرف الدول الاخرى، و انهاء مهام السفراء المبعوثين من دولة الجزائر في دول اخرى[2].

ان المادة 131 من دستور 1996 جاءت صريحة لمصادقة رئيس الجمهورية على الاتفاقيات التي تخص قضايا الهدنة و السلم و الاتحاد والتحالف والتي لها علاقة بحدود الدولة، كما حددت ايضا معاهدات تخص قانون الاشخاص و المعاهدات التي لا تكلف ميزانية الدولة نفقات مالية[3] *والتي جاءت أيضا بمعناها وشروطها في المادة 149 من التعديل الدستوري لسنة 2016، كما حصلت المادة 132 من دستور 1996 على ان " رئيس الجمهورية يصادق على المعاهدات التي نص عليها الدستور و حصرها حسب الشروط التي اقرها دستوريا و تسمو على القانون"[4].

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1989***.

*– ***سفير فوق العادة:*** مرتبة دبلوماسية هي أعلى مراتب السفراء تُمنح عادة لشخص مكلف بمهام خاصة لبلده لدى بلدان أخرى ومنظمات دولية، وتمكّنه غالبا من إمكانيات استثنائية لأداء مهمته، وأطلق مصطلح تاريخيا على الأشخاص الذين كانوا يمثلون بلدانهم في الخارج، وفي مؤتمر فيينا عام 1815 اعتمد نظام المراتب الدبلوماسية بمقتضى القانون الدولي، ومن ضمنها التمييز بين السفير Ambassadeur، و"السفير فوق العادة والمفوض Ambassadeur Extraordinaire and Plénipotentiaire ، ويعتبر السفير دبلوماسيا من مرتبة عالية، وتتحدد مهامه في التمثيل الرسمي لرئيس أو ملك البلاد، ويتمتع عادة بصلاحيات "المندوبين المفوضين.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1996***.

[3]–***المكان نفسه***، المادة:131.

*– يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة و معاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الاشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة بعد ان وافق عليها كل غرفة من البرلمان بشكل صريح.

[4]- السعيد بوشعير، ***النظام السياسي الجزائري***(الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990) ، ص.241.

فرئاسة الجمهورية تعتبر من المؤسسات التي لها صلاحيات واسعة و نافذة على قرارات السياسة الخارجية بدرجة اولى فجميع رؤساء الجزائر الذين تداولوا على رئاسة الجمهورية يعطي لهم الدستور صلاحيات ودور كبير في صناعة السياسة الخارجية، كما اكده ايضا الرئيس بوتفليقة، حيث لعب دورا هاما في تسير السياسة الخارجية منذ مجيئه على سدة الحكم سنة 1999 مفعلا خبرته التي اكتسبها كوزير الخارجية في عهد الرئيس هواري بومدين، كما ان له الخبرة واهتمام في مجال العلاقات الدولية والاستخدام الوساطة والبحث عن السلم.

بـ – دور وزارة الخارجية في صناعة سياسة الجزائر الخارجية: تتمركز وزارة الخارجية باعتبارها من بين الاجهزة التنفيذية الرسمية والتي تقوم بتنفيذ السياسات التي تقرها الحكومة والمتعلقة بالقرارات الخارجية وادارة العلاقات الدولية[1]، فوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية وباعتبارها المهتمة بإقرار سياستها الجزائر الخارجية في اطار اختصاصها تلعب دورا فعالا في صنع وتنفيذ القرارات خاصة خلال فترة السبعينيات والثمانيات والتي كانت تلعب دور المنفذ الرئيسي لسياسة الخارجية الجزائرية، الا انها دائما تقرر تحت قيادة رئيس الجمهورية المسيطر على قرارات السياسة الخارجية والذي خول له الدستور الجزائري بجميع الصلاحيات التي توجه وتقر السياسة الخارجية[2]، وتقتصر بمهام ادارة العمل الدبلوماسي للدولة الجزائرية وعلاقاتها بالدول الاخرى وتحضير الاتفاقيات الدولية التي يخولها لها الدستور، وتسيير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها، فوزير الخارجية خول له الدستور لتوقيع الاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات بقرار من رئيس الجمهورية، اضافة الى دعم التعاون الدولي وترقية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية مع الدول الأجنبية، والسهر على الدفاع عن مصالح الجزائر عن طريق الممثلين الدبلوماسيين المبعوثين عبر السفرات و القنصليات لدى دول العالم[3] والتي تربطنا معهم علاقات دبلوماسية فقط.

لذلك فان وزارة الخارجية الجزائرية تعمل ضمن المؤسسات الرسمية التي تصنع القرار الخارجي وتتحكم فيه وتقوم بتنفيذه وفق الاطار القانوني المخول لها دستوريا، الا ان ما يلاحظ في السياسة الخارجية الجزائرية بان الجهاز التنفيذي يبقى مسيطر مما يجعل الوزارة تنفذ لما اقرته مؤسسة الرئاسة، ويقتصر دورها وظيفيا فقط بموجب النصوص الدستورية وهي خاصية راسخة في جل الدول النامية وتبقى عبارة عن جهاز بيروقراطي مشاركته شكلية ووظيفية يعبر عن قرارات يمليها عليها جهاز الرئاسة والمؤسسة العسكرية المسيطران على صناعة السياسة الخارجية الجزائرية.

---

[1] – عبد الله بالحبيب، ***السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992-1997*** (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012) ، ص.07.

[2]- مهدي فتاك، ***السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي " تونس والمغرب نموذجا "*** (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بسكرة)، ص.17.

[3]– فتاك، ***مرجع سابق،*** ص.74.

فوزير الخارجية في عهد الرئيس بوتفليقة يقتصر بأداء وظيفته الوزارية بأمر من المنفذ والمقرر الوحيد وهو مؤسسة الرئاسة باشتراك مع مؤسسة الجيش، وذلك ما جعل دورها يتقلص مقارنة بسنوات السبعينيات والثمانينيات حينما كانت الوزارة تقرر وتنفذ القرار الخارجي في عهد الاخضر ابراهيمي[1].

ج- مؤسسة الجيش: تعتبر المؤسسة العسكرية من بين المؤسسات السيادية و المركزية في الدولة الجزائرية حيث تختلف صفاتها عن باقي المؤسسات الاخرى، فهي تتصف بطابع العمومية بخدمتها لمصلحة الامة بأكملها وليس للفئة الحاكمة، حيث يكون العسكري طبقا للقانونين التي يسمنها النظام العسكري الجزائري حياديا و ليس منحازا، بل يمتنع عن أي شغل يربطه بالحزبية والسياسة والبحث عن السلطة داخل المجتمع[2]، حيث تعبر المؤسسة العسكرية في تصرفاتها على الوحدة وهوية الامة وحماية ترابها منها بدون توجهات وانصياغ لقرارات غير دستورية، حيث يقوم على ضمه لأفراد من الشعب الجزائري يمثلون كل اطياف المجتمع بكافة اقاليمه[3]، وفي الحقيقة ان العلاقة التي تربط السلطة السياسية للجيش هي علاقة منفصلة، فالنظام العسكري يكون قائم على حماية الدولة بأركانها وليس ركن السلطة فقط معتمدا بنظام لا خضوع ولا اخضاع لعدم الدخول في النزاعات التي تعرفها السلطة السياسية من حين الى اخر وهذا ما تعرفه جل الدول الديمقراطية خاصة في الدول المتقدمة، عكس الدول النامية التي تعرف نظام عسكريا يتحكم في جميع السلطات ويوجهها، حيث يقوم على التكامل القومي بدرجة كبيرة عكس المؤسسات الاخرى اذ يتميز عنها بدقة في التحكم والتطور التكنولوجي والعصرنة العسكرية[4] والتحكم في التنظيم والصرامة في العمل والاداء المخطط له والمنظم لتحقيق الاداء الجيد لخدمة عسكرية تعطي الهيبة للدولة.

فالجزائر باعتبارها دولة نامية اكد جيشها في العديد من المناسبات والمراحل التي مرت بها الجزائر منذ نليها للاستقلال انه يشكل مركز قوة على السلطة السياسية، بل حاجزا امام أي تفاعل في السلطة دون وجوده فيها، حيث عرفت الجزائر ان ضباط جيش التحرير وعقداءه هم من استولوا على الحكم سنة 1962 ، حيث تراس احمد بن بلة الجمهورية الجزائرية لمدة 03 سنوات الى ان انقلب عليه الاخوة الاعداء سنة 1965 والذي اصطلح عليه بالتصحيح الثوري[5].

---

[1]- عديلة ، ***مرجع سابق***، ص.56.

[2]- عبد الاله بل قزيز، ***السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة في كتاب الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2012)، ص.15.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص.19.

[4]- مهدي حماد، ***العسكريون العرب و قضية الوحدة***(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، 1989) ، ص.270.

[5]- مولود حمروش، ***الظاهرة العسكرية في افريقيا*** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1989)،ص.73.

فالمؤسسة العسكرية منذ سنة 1962 و هي مستمرة في تزعم قادتها السلطة حتى نهاية الثمانينات والتي شهدت بروز بعض القادة المدنيين وتوزيعهم في مناصب كانت من المستحيل الوصول اليها الى من طرف ضباط الجيش، حيث تقلص دور الجيش في التدخل في الحياة السياسية وبقي بمثابة الحامي لأركان الدولة الجزائرية التي خولها له دستور 1989[1]، وبعده تم وصول بعض القادة الى الحكم من قيادة الاركان مثل قاصدي مرباح، حيث تم اثبات دور الجيش المتأصل والمتثبت بالوصول الى كرسي السلطة والتحكم فيه وبروز ذلك ايضا من خلال فترة التعددية الحزبية بقيادة اليمين زروال سنة 1995 بأمر من الجيش وعليه ان المؤسسة العسكرية لا تزال والى الان تلعب دور المرافق والمراقب للسلطة السياسية و حتى ان لم تفرض قادتها، الا انها تفوض من يمثلها في تسير شؤون الدولة الجزائرية واصدار القرارات السياسية داخليا وخارجيا، حيث تلعب دورها خارج اطارها التقني والتنظيمي بل تجاوزت فكرة الجيش والخروج من الثكنات العسكرية الى الالتفاف وراء السلطة السياسية ومرافقتها الدائمة لكل المتغيرات التي تصدر عنها وتوجيهها.

فنفوذ المؤسسة العسكرية واسع اتجاه السلطة السياسية، فمستواها البيروقراطي المتمركز على جميع مؤسسات الدولة الجزائرية اعطاها قوة النفوذ واعتقادهم الدائم بان الحفاظ على القيم والمبادئ 1945 هو من يجعل بقائهم في السلطة كعقيدة يؤمنون بها وان ترك السلطة اخلالا بمبادئ الثورة المجيدة[2].

ولذلك نجد ان السياسة الخارجية الجزائرية دائما تتحكم فيها عناصر من نخبة الجيش الشعبي الوطني في ادارة ورسم العلاقات الدولية، استنادا لما قام به قياديو جيش التحرير في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والذين يرون انهم هم من اوصلوا للجزائر الى الاستقلال وتوجيه السياسة الجزائرية ورسم القرار الخارجي، كما للجيش دور فعال في الدفاع وحماية التراب الجزائري لا سيما التحرك الدائم في فك النزاعات العسكرية والامنية التي شهدتها دول الجوار فاصبح الجيش الوطني كسند للعديد من الدول لتكوين اطاراتها في المجال العسكري، و ذلك ليصبح القوة الاولى في تسيير شؤون الجزائر داخليا و خارجيا.

ثالثا : مركز رئيس الجمهورية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

يعتبر مركز رئيس الجمهورية في النظام الجزائري في مركز قوى مقارنة مع المراكز السياسية التي يتضمنها النظام السياسي الجزائري، ويعتبر قائد للسلطة التنفيذية والذي يتحكم في جميع السلطات والمؤسسات السيادية في الدولة الجزائرية[3]، حيث يقوم بمهامه المخولة له في الدستور وفقا لصلاحيات مطلقة حيث تخول له حماية

---

[1]- MOHAMED TAHER BEN SADJA, ***LE Régime politique algérien*** (Alger: éditions E.N.A.L, 1992), p.101.

[2]– جمال مطر و اخرون، ***الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي*** (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.69.

[3]– السعيد بوشعير، ***القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة***(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.2، ط.7، 2005)، ص.214.

الشعب وتمثيل الدولة داخليا وخارجيا ويلتزم بتحقيق الامن والاستقرار داخل التراب الوطن و حماية حدوده من أي خطر خارجي والذي يعرف تنافسا دوليا غير مباشر، كما له حماية النظام الداخلي و فرض التوازن بين القوى السياسية الداخلية[1]، حيث منحت الدساتير الجزائرية لرئيس الجمهورية صلاحيات سوف نحددها كالاتي:[2]

- تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها.
- تسيير عمل الحكومة.
- التنسيق بين السياستين الداخلية والخارجية.
- تقرير السياسة العامة للدولة.
- تقرير السياسة الخارجية الجزائرية.
- تعيين المراسيم ورئيس الوزراء.

يتميز رئيس الجمهورية بمركز محوري في نظام الحكم الجزائري خاصة فيما تعلق بالسياسة الخارجية حيث يمتلك سلطات وصلاحيات واسعة في تسيير حقل العلاقات الدولية بحيث له صلاحيات اقرار السياسة الخارجية للامة وتوجيهيها و الاشراف على تنفيذها، حيث يقوم بتعين السفراء وعقد الاتفاقيات وابرام المعاهدات في ما جاء في نص المادة 92 من التعديل الدستوري لسنة 2016 : " اذ يعين رئيس الجهورية سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة الى الخارج وينهي مهامهم ويتسلم اوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الاجانب واوراق انهاء مهامهم"[3]، حيث تقوم جل دول العالم بهذا العمل من طرف رئيس الجمهورية او الملك لربط العلاقات الخارجية بين الدول، حيث ان الجزائر تلجأ الى ذلك من اجل اتاحة فرص التعاون الدولي وتسهيل الاتصال الخارجي عن طريق الممثلين في الخارج كحق من حقوق كل دولة تتمتع بالسيادة الكاملة ويبقى ركن الاعتراف حاسما في اقامة العلاقات بين الدول وغيرها عن طريق الرغبة بين الاطراف الدوليين، فتعيين السفراء في الجزائر يتوقف على رئيس الجمهورية فقط وهو المخل له دستوريا التعيين، الإنهاء الاعتماد وأعطى الدستور الجزائري لرئيس الجمهورية كامل الصلاحيات لإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي تخول له الابرام والمصادقة عليها وفقا لشروط حددها الدستور الجزائري [4].

يقوم رئيس الجمهورية الجزائرية في مجال السياسة الخارجية لدولته بالسيطرة واحتواء على جميع مجالات التفاوض والبروتوكولات المواثيق إضافة إلا أنه يقوم بمراقبة تحركات الطاقم الحكومي في مجال التفاوض الدولي رغم أن وزير الخارجية أعطيت له صلاحيات ومهام واسعة في المجال الخارجي إلا أنه يبقى اتفاقه معلقا بيد

---

[1]– ***المرجع نفسه***، ص.193.

[2]– عديلة، ***مرجع سابق***، ص.82.

[3]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***التعديل الدستوري لسنة 2016***، المادة 92.

[4]– عبد الله بوقفة، ***القانون الدولي المعاصر والقانون الدستوري***، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.70.

رئيس الجمهورية في التنسيق والمصادقة على جميع العلاقات الدولية وتسيير الدبلوماسية بين الدول في حين نرى ان الدستور الجزائري اعطى لوزير الخارجية مهمة التفاوض فيما تعلق بالاتفاقيات الدولية في مجال السياسة الخارجية الجزائرية، الا ان شخصنة السياسة الخارجية بيد رئيس الجمهورية والذي يجعله دائما يتحكم ويوجه ويراقب كل الاعمال خاصة التفاوض، لان الامر يتعلق بالمصادقة على الاتفاقيات وقد تشكل ضرار على السياسة الخارجية للدولة الجزائرية او بمصالح الدولة عامة [1]، حيث يقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية والتي اقترحها جل دساتير الجزائر بصريح العبارة: " يقوم رئيس الجمهورية بالإمضاء على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية والمصادقة عليها والعمل على تنفيذها" كما انه يقوم بدور القائد لسياسة الخارجية للامة الجزائرية ويعتبر المسؤول الاول في ادارة العلاقات الجزائرية مع دول العالم و رسم معالمها ويتوجب عليه دستوريا التنسيق وتسير السياسة الخارجية في جميع الاحوال التي تمر بها الجزائر تماشيا مع مقتضيات الساحة الدولية.

فنركز رئيس الجمهورية الذي يلعب دور المحاصر للسياسة الخارجية الجزائرية ومحتكرها يجعل من الرئيس يتصرف بنوع من التسلط من خلال عزل الوزير الاول من ممارسة السياسة الخارجية لدولته وذلك ما شهده التعديل الدستوري لسنة 2016 بان السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية وهنا يصبح صاحب القرار الاول والاخير لرئيس الجمهورية داخليا وخارجيا وقائدا للسياسة الخارجية حيث تبقى جل السلطات خاضعة له وتقوموا على مبدا التشاور والتنسيق، وذلك ما شهدته فترة رئاسة عبد العزيز بوتفليقة حيث عرفت مرحلته سيطرة على القيادة الخارجية للجزائر [2].

فالسياسة الخارجية الجزائرية تتوقف على رئيس الجمهورية الذي يعتبر المحافظ على الامن القومي الجزائري حيث انها تتعلق بشخص صانع القرار وليست نتاج مؤسسات دولة، لذلك نجد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة اقرها بصريح العبارة: "... ان الصلاحيات الخارجية هي صلاحيات رئيس الجمهورية ومن ثمة فان الاساس الذي يقع عليه الاختيار كان لابد ان يحظى بالثقة الى ابعد الحدود"[3].

ومن هنا نستخلص ان السياسة الخارجية الجزائرية هي صنع شخصي وفردي و ليست صناعة مؤسسات دولة، اضافة الى ان الثقة هي العامل الذي تقوم عليه من خلال التشارك بين رئيس الجمهورية ووزرائه المكلفون بالمجال الخارجي مع توفر شرط الرقابة القبلية والبعدية لرئيس الجمهورية.

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص ص.500-501.

[2]- السعيد بوشعير، ***النظام السياسي الجزائري " دراسة تحليله لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.3، ط.1، 2013) ، ص.71.

[3]– بوتفليقة، ***مرجع سابق***.

المطلب الثاني: دور الاحزاب السياسية في صناعة سياسة الجزائر الخارجية.

يتفق جل الباحثين والدارسين لحقل العلاقات الدولية ان عملية صنع السياسة الخارجية لدولة ما يتوقف على مركزية السلطة التنفيذية وعلى الدولة بشكل عام، فوحدها هي التي تقوم عبر مؤسساتها بإقرار ووضع وتنفيذ قراراتها الخارجية ومواقفها اتجاه الدول والمنظمات الدولية، لذلك نجد ان ما جاءت به الثورة السلوكية من فواعل فوق قومية والتي تؤثر على صناع القرار و تنفيذهم لسياسة الخارجية للدولة وليس كما كانت عليه الحالة قبل الثورة السلوكية والتي كانت تركز على ان الدولة هي الفاعل الواحد والوحيد لصنع السياسة الخارجية، كما ان دور السياسة الخارجية ان صح القول يختلف اختلافا كبيرا بين الدول المتقدمة والدول النامية لاعتبارات تتعلق بالخبرة و التكوين والتبعية والتعبئة السياسية، اضافة الى العوامل الداخلية والخارجية المتحكمة في تلك الاحزاب في صناعة السياسة الخارجية[1].

أولا: البنية الداخلية للأحزاب السياسية و دورها في صنع القرار الخارجي الجزائري:

تعرف النظم الديمقراطية عبر العالم تطورا فينما يخص تكوين و نشأت الاحزاب السياسية و دورها الفعال في اقرار السياسات سوآءا الداخلية و الخارجية، حيث مقارنة ما عرفته الاحزاب السياسية في الجزائر والتي تعرف نشأتها من الحزب العتيد "جبهة التحرير الوطني" والذي يعرف بقاعدة التي نشأت منها تلك الاحزاب حيث ظهرت في ظروف مختلفة تتعلق احيانا بعدم تفاهم المناضلين فيما بينهم او تهميش البعض الاخر أو الإقصاء لبعض لظروف تتعلق بالزعامة والسلطة، إلا انهم دائما نجد لهم تاريخ داخل هذا الحزب الثوري بدرجة الاولى، اضافة الى حزب القوى الاشتراكية و الذي لم يعترف به قبل فترة التعديد ويمثل الفئة الغير راضية للسلطة او المعارضة، حيث رسمت معالم التعددية الحزبية [2] اواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات والتي اقرتها احكام المادة 40 من الدستور والذي اكد على حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي اضافة الى تبين كيفيات تكوينها وعملها لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية بالوسائل الديمقراطية والسلمية[3].

فرغم تواجد اكثر من اربعين حزب غير معترف و الذي دخل معترك التشريعيات سنة 1991 والتي قلصت من عدد الاحزاب الى اربعة فقط وهم حزب جبهة التحرير الوطني، والجبهة الاسلامية للإنقاذ، و حزب القوى الاشتراكية، والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، حيث حصلت على مجموعة من المقاعد التي قام الشعب بمساندتها ودعمها عن غيرها من الاحزاب الاخرى المقصية[4]، والتي يمكنها خوض غمار المنافسة امام باقي

---

[1]– عديلة، ***مرجع سابق***، ص.86.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 11/89 المؤرخ في 02 ذي الحجة الموافق لـ05 جويلية 1989 الذي يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، ***الجريدة الرسمية، ع.27 ، 1989 المادة 02.***

[3]- عنصر العياشي ، سوسيولوجية الازمة الراهنة في الجزائر، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.191، 1995، ص.84.

[4]– عديلة، ***مرجع سابق***، ص.87.

الاحزاب، وذلك لضعفها وعدم قدراتها على الاقناع واحتواء الشعب والذي يؤثر فيه حزب السلطة ويحتويه والذي يعتبر كركيزة اساسية ومهيمنة على جل القرارات الداخلية والخارجية وذلك ما يجعل الاحزاب السياسية فاقدة للقدرة على التأثير في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

تقوم الاحزاب السياسية بالجزائر على مجموعة من المميزات والخصائص التي تجسد الطبقية وعدم الاتفاق بين القادة و الطبقة المناضلة، والتي تعتبر هي القاعدة الاساسية لبناء الحزب فنجد في جل الاحزاب السياسية الفرق الواسع بين قيادة الحزب والقاعدة من ناحية صنع القرارات و اتخاذها وبعيدة كل البعد عن النضال والعقيدة التي بني عليها الحزب، بل يعكس مصالح القيادة دون الاخذ بآراء القاعدة المناضلة والمؤمنة بمبادئ الحزب[1] والمنافسة القوية حلو السلطة وبلوغ القيادة متنافيا واساليب الديمقراطية والتعددية التي يناضلون عليها امام الرأي العام، حيث نجد قادة الاحزاب السياسية يواجهون السلطة من اجل بلوغ سدة الحكم و ليس من اجل التغير في نظام الحكم او محاولة طرح حلول ممكنة بل من اجل التغير في نظام الحكم او محاولة طرح حلول ممكنة بل من اجل التغير الذي يساعدهم فقط على وصول قائد الحزب السياسي او بعض المقربين من اعضاء القيادة للاستفادة من حقيبة وزارية او مركزا في السلطة لمراوغة الرأي العام[2] بوضع صورة تبين التعددية و خدمة مصالح الشعب وهو الشيء الذي يعتبر منافي للديمقراطية والتعددية الحقيقة التي يقومون عليها في ببرامجهم الحزبية ، لذلك نجد له مثالا لما قام به حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية بمطالبة تدخل الجيش في الغاء الانتخابات التي فازت بها الجبهة الاسلامية للإنقاذ حيث لم تحصل ولا مقعد في المنافسة الانتخابية، رغم ان كلا الحزبين يمثلان المعارضة ضد السلطة التي كانت تقوم في بداية التسعينيات.

كما تعرف الاحزاب السياسية الجزائرية نوعا من الخصائص التي لا تجعلها في مصب التأثير على السياسة الخارجية او السلطة بل تناضل من اجل خدمة مصالحها وتظهر جليا في الانشقاقات وعدم الاتفاق بين القادة المؤسسين كما هو الحال للتيار الاسلامي الذي شهد تأزما الذي شهد تجزؤا بين قادته الذين استقل كل واحد منهم بتأسيس حزب يخدم اهدافه و مصالحه دون برامج او اهداف التي ترتقي لدرجة الدفاع عن الديمقراطية والتعددية التي يصطلحون في خرجاتهم و مواجهتهم لمنضاليهم الضعفاء، بل الابقاء على عامل الشخصنة والمصالح التي تؤدي به الى لوغ السلطة لا لتغيير شكل السلطة[3].

---

[1]- احمد الاصفر اللحام، ***مكونات الواقع العربي الراهن و ازمة ممارسة الديمقراطية في كتاب المسالة الديمقراطية في الوطن العربي***، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2000) ، ص.130.

[2]– عبد النور بن عنتر، اشكالية الاستقصاء الديمقراطي في الوطن العربي، ***المستقبل العربي***، ع.273، نوفمبر 2011، ص.11.

[3]– علي الدين هلال واخرون، ***النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار و التغيير*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2002) ، ص.175.

ثانيا: البنية الخارجية للأحزاب السياسية و دورها في صنع السياسة الخارجية

ان المقصود بالبنية الخارجية للأحزاب السياسية وهي مدى منح السلطة السياسية بالجزائر، لتلك الاحزاب السياسية الدور الفعال في مشاركة مع السلطة او نظرته اتجاهها من الجيش والموالاة والمعارضة والتي تشكل نوع العلاقة بين الحزب السياسي والنظام والتأثير بينهما، لذلك نرى الاحزاب العامة للنظام الجزائري بعين الازمة وعدم قبولها في المشاركة الساعية لأسباب تاريخية و ذلك ما شهدته انتخابات 1991، بتوقيف المسار الانتخابي وعدم ادماج السلطة لأي حزب يدعي الوعاء او القوة في احتواء الشعب الجزائري[1].

كما تعكس الرؤية العدائية لحرية الراي والتعبير التي شهدتها الجزائر سنوات التسعينيات والتي حلت جميع المنظمات والجمعيات بسبب الظروف الامنية و السياسية و الاقتصادية، فالنظام الجزائري له عقيدة ثابتة وهو وجوبا على الاحزاب السياسية ان تميل الى برامجه وفي خدمته ومساندته دون معارضة حقيقية والتي تهدد بقائه وليس كما يعتبر البعض ان النظام الجزائري مانع لقيام الاحزاب السياسية، فهناك احزاب لازالت الى يومنا هذا موالية للنظام و تمجده حتى ولو لم تنجح في تحقيق مصالحها واهدافها بل تعمل على خدمة السلطة ومحاولة ارضائها لبلوغ حقائب وزارية او مناصب عليا، فقوة النظام في ضعف الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني واضعاف المعارضة او حتى الغائها نهائيا لضمان الاستمرارية .[2]

فالحزب القوي في نظر السلطة في الدول النامية هو الذي يساند السلطة خاصة في الانظمة العربية، حتى وان كانت قاعدته الجماهيرية ضعيفة جدا، ولذلك نجد السلطة تزين بهم المواعيد الانتخابية والمناسبات الوطنية او استخدامهم في القوائم الانتخابية الرئاسية لبلوغ نصاب المنافسة حول السلطة، وذلك ما شهدته بعض الاحزاب السياسية عن طريق ترشيح قادتها لخوض غمار الرئاسيات ببرامج غير تنافسية تجعل من الانتخابات الرئاسية موعدا لتحضير للانتخابات التشريعية والمحلية[3].

ان النظام السياسي الجزائري يلعب دورا في الديمقراطية الشكلية اتجاه الاحزاب السياسية، و ذلك بفتح التعددية على اكبر نطاق واسع و احترام ما اقره الدستور خاصة في ما يخص الانتخابات الرئاسية والتشريعية واستخدامها في الترويج[4]، لسياسة النظام التي يريد تطبيقها اضافة الى ان السلطة التنفيذية في

---

[1]– ايمن الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر "الحجرة، الحصار، الفتنة"، ***المستقبل العربي***، ع.259 ، سبتمبر 2000، ص.71.

[2]– زياني صالح، واقع و افاق المجتمع المدني كحالة لبناء و ترسيخ التعددية في العالم العربي، ***مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية***، ع.09، جانفي 2004، ص.78.

[3] -L'HAOUARI ADDI, ***LES PARTIS POLITIQUE EN ALGERI ET LA CRISE DE REGIME DES "GRQNDS ELICTIONS ", TROUVE EN SIT INTERNET :*** https://journals.openedition.org/, LE: 13/12/2019.

[4]– محمد سعد ابو عمود، الاحزاب السياسية بين الدول المتقدمة و النامية ، ***مجلة الديمقراطية***، ع.4، خريف 2001، ص.43.

الجزائر تلعب دور المركز في صناعة القرارات الداخلية الخارجية دون مشاركة أي مؤسسة اخرى خاصة مؤسسة الرئاسة والتي تلعب دورا هاما في جميع الميادين، فشخص الرئيس هو من يقرر وينفذ ترسيخا لدور العوامل الشخصية في صنع لقرر الخارجي وهو ما يدعم الشكل الفردي في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية، و ذلك ما قام به الرئيس بوتفليقة عند مجيئه 1999 رغم ان المؤسسة العسكرية تعتبر مؤسسة نافذة في الدولة الا ان تحكمها اعتبارات شخصية متمثلة في شخص الرئيس حيث اعطيت صلاحيات كبيرة لرئيس الجمهورية باعتباره وزير الدفاع الوطني والقاضي الاول في البلاد ورئيس الحزب المسيطر على المقاعد البرلمانية و الولائية والبلدية، لذلك نصل الى ان النظام الجزائري تحكمه اعتبارات شخصية فردية منحتها الدساتير التي عدلت بقرارات فردية وليست مؤسساتية وفي كل هذا نجد الاحزاب السياسية الجزائرية هي الحلقة الاخيرة في صنع القرار الخارجي أو التدخل في السياسة العامة للدولة نظرا لضعفها ونقص تكوينها اومن ناحية اخر ضعف قادتها الذين يتمتعون بالامتيازات لتحقيق مصالحهم الخاصة الخارجة عن النضال والايمان بالمبادئ التي كرسها لهم نظامهم الحزبي، فصناعة القرار الخارجي تحكمه عوامل شخصية تؤثر في السياسة الخارجية الجزائرية و تقرها و توجهها نظرا لما كانت وخبرة الرؤساء في الجزائر وذلك ما شهدته فترة حكم الرئيس بوتفليقة منذ 1999 الى 2019 مستخدما خبرته في مجال السياسة الخارجية باعتباره كان وزيرا للخارجية وعمره لا يتجاوز 25 سنة و مكانته المقبولة لدى دول العالم و سيطرته على جميع مؤسسات الدولة .

المطلب الثالث: الدوائر الاستراتيجية وأهميتها للسياسة الخارجية للجزائر

تلعب العوامل الجغرافية والجيوسياسية كما تمت الإشارة لها سابقا، دورا مهما ومؤثرا على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث تبرز أهمية وحجم الدولة وتبين لها اهدافها التي تريد توجيهها إلى دوائرها المختلفة[1] التي تنتمي إليها سواء على البعد القاري الجغرافي أم على المستوى الدولي ما بين الوحدات والفواعل الدولية التي تتفاعل في ما بينها وذلك ما يطلق عليه بعملية توزيع السياسة الخارجية[2].

تعتبر الجزائر كقوة إقليمية بموقعها الجغرافي الاستراتيجي و الذي يتوسط دول المغرب العربي ويمثل بوابة إفريقيا، حيث ترتكز على أكبر مساحة في ما يتعلق بالمناطق الصحراوية، إضافة إلى قربها من الدول الأوربية بإطلالتها على البحر الأبيض المتوسط [3]، كما تعتبر الدوائر التب تمارس فيها الجزائر سياستها الخارجية ونشاطاتها الدبلوماسية والاقتصادية انعكاسا لمدى تحركها بنشاطاتها في محيطها الخارجي، وردود أفعال حول السلوكيات التي تصدر منها اتجاه مناطق التأثير الدولي من حيث الترابطية الجغرافية أو السياسية أو الحضارية

[1]- منير العمري ، ***التغير والاستمرارية فالسياسة الخارجية الجزائرية بعد الأزمة الأمنية***، (رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم الحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2014-2015) ، ص. 49.

[2]–مماد ،***مرجع سابق***، ص. 82.

[3]-دالع وهيبة، ***دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006*** ،(رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسة والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2007-2008) ،ص. 60.

الاستعمارية بالنسبة للدول النامية الحديثة الاستقلال، وفي كثير من الأحيان نجد الدولة تركز على توجيه سياستها الخارجية إلى دول إقليمها التي تقع فيه، والتي تجعل من سياستها الخارجية لسياسة إقليمية [1]، فالجزائر تعد محور القارة الإفريقية ونقطة وصل بين جميع وحداته الإقليمية، خاصة وأنها معمقة ذلك باستحواذها لمساحة شاسعة من الصحراء التي تربط جميع الدول الإفريقية ومعبرا لها للوصول إلى القارة الأوربية عن طريقها بطرق نظامية أو غير نظامية كمعبر بري من جهة دول الساحل الإفريقي الأمر الذي فرض عليها الاهتمام والتأثير المتبادل ما بين الوحدات الإقليمية المختلفة التي تنتمي إليها ، خاصة بعد بروز النظام العالمي الجديد والعولمة التي شكلت للجزائر تأثيرات كبيرة والتي تهدف إلى الاتحاد والتحاور مع دول جوارها الإقليمي والقاري، خاصة عن طرق الهياكل كالاتحاد الإفريقي، والاتحاد المغاربي، وجامعة الدول العربية، وذلك ما صرح به الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون خلال مراسيم أداء القسم لتنصيبه رئيسا للجمهورية في ديسمبر 2019 بعد انتخابه رئيسا للبلاد يوم 12.12.2019 قائلا:"...وسوف تحرص الجزائر على بناء علاقات صداقة وتعاون مع كل دول العالم باستثناء تلك التي لا تربطنا معها علاقات دبلوماسية لأسباب موضوعية...وتمد الجزائر يدها لجميع الدول للإسهام لمحاربة الإرهاب العالمي والجريمة المنظمة العبرة للحدود والمخدرات وكل الآفات الاجتماعية العالمية بهدف الإسهام بفعالية لتحقيق السلم والأمن العالميين...".

كما أكد الرئيس الجزائري حرصه على بناء علاقات للصرح المغاربي قائلا:"...بأن بناء سرح المغرب العربي الذي حلم به أجدادنا وآبائنا سيضل في قائمة اهتمامات الدولة الجزائرية، وتسعى الجزائر جاهدة للحفاظ على حسن الجوار وتحسين العلاقات الأخوية والتعاون مع كل دول المغرب العربي، ولا يتلقى منا اشقائنا أبدا ما يسوئهم او يعكر صفوهم..."، كما أشار الرئيس تبون إلى حرصه على توطيد العلاقات بحكم الانتماء العربي والإسلامي للدائرة العربية بقوله:"...وتبقى الجزائر تمد يدها لجميع الدول العربية بدون استثناء لتعزيز العلاقات الأخوة و التعاون ورص الصف ونبذ الفرقة والخلافات وتجاوز المحن والمصائب التي تشهدها في الآونة الأخيرة تحت مسميات مختلفة..."، وأضاف في رسالته إلى دول المشرق العربي معربا عن شغفه لتمتين علاقات التواصل و الصداقة إذ توجه مباشرة إلى الملف السوري والعراقي قائلا:"...إننا نتطلع بشوق لنرى أشقائنا في سوريا والعراق واليمن قد تجاوزوا محنتهم وانا على أتم الاستعداد للإسهام في سبيل تعزيز سبل تحقيق ذلك بصدق وإخلاص وحسن النية...".

كما أكد الرئيس الجزائري في افتتاحية عهدته الرئاسية بأن القضية الفلسطينية هي قضية ثابتة ضمن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية "...بوقوفه إلى جانب نضالهم لتحقيق حقهم المشروع لبناء الدولة الفلسطينية عاصمتها القدس الشريف..."، وركز أيضا بتوجيه رسالة قوية خاصة إلى دول الجوار الإفريقي جنوب الصحراء

[1]-مماد، ***المرجع السابق***، ص. 82.

قائلا:"...لا ينبغي لنا ونحن نقف بشموخ ونحن في طريق تأسيس جمهورية جديدة أن ننسى إخواننا في دول الساحل الإفريقي، فهم إخوة لنا في الدين...مفعلا قوله تعالى:..."إنما المؤمنون إخوة"[1]، وهم لنا جيران والإسلام حثنا على حسن الجوار...وسوف تبذل الجزائر في الإسهام في تحقيق الاستقرار لمنطقة الساحل الإفريقي وتعزيز التنمية فيها وتفعيل علاقات التعاون أكثر فأكثر، وستبذل الدبلوماسية الجزائرية مزيدا من الجهد من أجل تطبيق ميثاق المصالحة والسلم لجمهورية مالي الشقيقة التي تم توقيع الاتفاق عليها في الجزائر العاصمة ، وستضل الجزائر بابا مفتوحا ويدا ممدودة لهم ومساعدتهم لتجاوز خلافاتهم..." [2].

فالجزائر تزخر بموقع استراتيجي هام تتداخل فيه الثروات الطبيعية الباطنية، والمساحة الجغرافية، والقدرات السياسية والعلاقات التاريخية مع جميع الوحدات الدولية الذي جعلها تتفاعل مع السياسة الخارجية إقليميا ودوليا، حيث أصبحت محل اهتمام العديد من الدول الفاعلة الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، لتداخل المصالح وعلاقات الجوار الإقليمي .

وسوف نتطرق لأهم الدوائر التي توجه فيها الجزائر سياستها الخارجية، وتتفاعل بالمتغيرات والعوامل التي تحدث فيما بينها وهي كالاتي :

أولا :الدائرة المغاربية

تعرف الجزائر حدودا شاسعة مع دول المغرب العربي التي تجعلها همزة وصل تربطها مع دوله والتي تتفاعل في شتى المجالات، الجغرافية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الحضارية،[3]فالإقليم المغاربي الذي يشمل كل من الجزائر، تونس، والمغرب الأقصى والسنغال من الناحية الغربية والحدود الليبية التي تربط مصر من الشرق وموريتانيا وليبيا.

وتبلغ مساحة المغرب العربي حوالي 6.5 مليون كلم مربع والتي تغلب عليها المساحات الشاسعة الصحراوية والتي تعتبر أكبر الصحاري في العالم باحتلالها المراتب الأولى، حيث تتداخل الجبال والرمال والهضاب والحجارة وتشمل جل دول المغرب العربي، كما يشمل المناطق الساحلية لدوله حوالي 7200 كلم مربع بحوالي 5000 كلم مربع منها مناطق متاخمة للبحر الأبيض المتوسط[4] والتي تتمثل في كل من المغرب الأقصى ناحية ساحل اغادير وتبرق بليبيا إضافة إلى حوالي 2200 كلم مربع تتجه نحو الضفة المغاربية على المحيط الأطلسي والتي تمثل نهر السنغال وطنجة وتتفاعل دول المغرب العربي ثقافيا واجتماعيا مشكلة خلفية

---

[1]- ***سورة الحجرات***، الآية 10.

[2]- تبون، ***مرجع سابق***.

[3]-عبد السلام قريفة، ***دور الجزائر في إطار المغرب العربي***(رسالة ماجيستير في العلوم السياسة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2004-2005)، ص. 65.

[4]- حسام حمزة، ***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري***(رسالة ماجيستير في العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر1، باتنة، 2010-2011)، ص. 69.

متجانسة للدين واللغة والحضارة، إذ تعتنق كل دوله الدين الإسلامي بمذهبه المالكي بنسبة كبيرة وتنطق اللغة العربية والاشتراك في تعاقب الحضارات على المغرب العربي.

فإن نشأة العلاقات الجزائرية مع الدول المغاربية لم تكن جديدة أو حديثة الترابط بل لها سابق تاريخي له عدة متغيرات داخليا سواء ما بين الدول المغاربية او على المستوى الخارجي أي إقليما وهنا نقصد نقاط العلاقات التي تربط بين الدول العربية الناطقة باللغة العربية والتي تتخذ الإسلام منهجا ودينا، أو على نطاق واسع وهي المتغير الدولي الذي يمثل كل الأقطار والوحدات الدولية الكبرى.

تتميز العلاقات المغاربية الجزائرية بالتشارك في الأزمات[1]، والصراعات التي شهدتها دول المغرب العربي على مر التاريخ إضافة إلى مجالات التعاون خاصة في المجال الثنائي بين الدول المجاورة كتونس وليبيا والمغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، إذ سميت الجزائر في وقت سابق "بقلب المغرب العربي "أو "المغرب الأوسط" وذلك لعدة عوامل وهي[2]:

- تصدر الجزائر لأكبر مساحة في المغرب العربي بنسبة 40 % من المساحة الإجمالية لدوله.
- الثروات الباطنية التي تزخر بها الجزائر وجودة ومنتوج كالغاز والنفط والذهب واليورانيوم.
- امتلاك الجزائر للعضوية في منظمة الأوبك واحتوائها على النفط والغاز حيث تعتبر ضمن أكبر الدول التي

تمتلك أكبر احتياطي في العالم باحتلالها المرتبة السابعة وأكبر ثاني مصدر له[3].

- الثقل السكاني التي تتمتع به الجزائر ومؤهلاتها البشرية بحوالي 45 مليون نسمة مع مطلع سنة 2019.

كل هذه العوامل جعلت من الجزائر تحمل لواء الريادة لدول المغرب العربي وجعلت منها تخلق روابط مع جميع الدول المغاربية نظرا للتأثير لتلك العوامل، زيادة على التجانس والتفاعل المغاربي المذكور سابقا، ولذلك ذهب أحد الباحثين بإعطاء ميزة للجزائر ووصفها بزعيمة المغرب العربي بأنها: "تملك كل النعم...السكان، الفضاء، الطاقة"[4].

---

[1]- محمد السعيد أبو عامود، العلاقات العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، ***مجلة السياسة الدولية***، ع. 139، جانفي2000، ص.28.

[2]– بن طيش عطاء الله، دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغرب العربي، ***مجلة الواحات للبحوث والدراسات***، م.10، ع.2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، (2017)، ص ص. 768–794.

[3]- حمزة، ***مرجع سابق***، ص.69.

[4]– JEAN CLAEUDE BAIREAU ET GUILLANNRE BIGOT, ***TOUTE LA EN GEOGRAPHIE DU MONDE***, PARIS, FAYARD, 2007,P. 104.

كما كان الأثر البالغ في علاقة الجزائر بإقليمها المغاربي هو المرحلة التاريخية الاستعمارية بحيث كانت مواجهة الاستعمار الفرنسي مشتركة، حيث أسست دول المغرب العربي مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي ونجد خير مثال معركة ساقية سيدي يوسف* ما بين الجزائر وتونس عبر حدودها التونسية، ومعركة إيسين* بالحدود الليبية الجزائرية وأخرها هو الالتفاف المستقلين من دول المغرب العربي كتونس والمغرب مع الثوار الجزائريين ودعم الثورة التحررية بكل جوانبها المادية والمعنوية وذلك ما ترسخه الجزائر في مبادئها بدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها في كل الدساتير التي تعاقبت عليها منذ دستور 1963إلى التعديل الدستوري 2016[1].

*- تقع ***ساقية سيدي يوسف*** على الحدود الجزائرية التونسية على الطريق المؤدّي من مدينة سوق أهراس بالجزائر إلى مدينة الكاف بتونس وهي قريبة جدًا من مدينة لحدادة الجزائرية التابعة إداريا لولاية سوق أهراس، وبذلك شكلت منطقة استراتيجية لوحدات جيش التحرير الوطني المتواجد على الحدود الشرقية في استخدامها كقاعدة خلفية للعلاج واستقبال المعطوبين. ما جعل فرنسا تلجأ إلى أسلوب العقاب الجماعي وذلك بضرب القرية الحدودية الصغيرة، وسبق القصف عدة تحرشات فرنسية على القرية لكونها نقطة استقبال لجرحى ومعطوبي الثورة التحريرية وكان أوّل تحرّش سنة 1957 إذ تعرضت الساقية يومي 1 و2 أكتوبر إلى اعتداء فرنسي بعد أن أصدرت فرنسا قرارا يقضي بملاحقة الثوار الجزائريين داخل التراب التونسي بتاريخ 1 سبتمبر 1957 ثم تعرضت الساقية إلى اعتداء ثاني في 30 يناير 1958 بعد تعرّض طائرة فرنسية لنيران جيش التحرير الوطني الجزائري ليختم التحرشات بالغارة الوحشية يوم 8 فبراير 1958 بعد يوم واحد من زيارة روبرت لاكوست للشرق الجزائري ويوم السبت 8 فبراير 1958 هو يوم سوق أسبوعية بقرية ساقية سيدي يوسف ولم يكن المستعمر الفرنسي يجهل ذلك عندما اختار هذا اليوم بالذات للقيام بالغارة على القرية، وقد صادف ذلك اليوم حضور عدد هام من اللاجئين الجزائريين الذين جاؤوا لتسلم بعض المساعدات من الهلال الأحمر التونسي والصليب الأحمر الدولي، وقد كانت مفاجأة كل هؤلاء المدنيين كبيرة عندما داهمت القرية حوالي الساعة الحادية عشرة أسراب من الطائرات القاذفة والمطاردة واستهدف القصف دار المندوبية (المعتمدية) والمدرسة الابتدائية وغيرها من المباني الحكومية ومئات المنازل فيما كانت المطاردات تلاحق المدنيين، تواصل القصف باستمرار نحو ساعة من الزمن مما حول القرية إلى خراب وقد بلغ عدد القتلى 68 منهم 12 طفلا أغلبهم من تلامذة المدرسة الابتدائية و9 نساء وعون من الجمارك فيما بلغ عدد الجرحى 87 جريحا، أما الخسائر المادية فتمثلت في تحطيم خمس سيارات مدنية منها شاحنات للصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر التونسي. وتحطيم المباني العمومية التالية : دار المندوبية، مركز الحرس الوطني، مركز الجمارك، إدارة البريد، المدرسة الابتدائية، إدارة الغابات وإدارة المنجم. وتحطيم 43 دكانا و97 مسكنا، وقد كان مندوب الصليب الأحمر (هوفمان) متواجدا بساقية سيدي يوسف أثناء القصف، فقد وصل ومعاونوه حوالي الساعة العاشرة قصد توزيع الإعانات الغذائية وغيرها على اللاجئين الجزائريين، وقد كان بصدد زيارة مأوى اللاجئين صحبة المعتمد عندما وقع القصف، وصرح في شهادته أن القاذفات الفرنسية التي هاجمت الساقية ودمرتها حطمت أيضا عربات الشحن التابعة للصليب الأحمر... وهي أربعة عربات: ثلاثة عربات منها تابعة للصليب الأحمر السويسري وواحدة تابعة للهلال الأحمر التونسي وكلها مشحونة بالملابس المعدة لتوزيعها.

[1]- محمد العربي المساعدي، كيف تضامنت المغرب وتونس والجزائر، ***المغرب الموحد***، ع.2، 2009، ص ص. 30-38.

كما عرفت جل الدساتير الجزائرية التي مرت عليها الجزائر احتوائها للدائرة المغاربية، وذلك لتجسيد مبدأ الهوية المغاربية المشتركة لتوطيد للعلاقة الترابطية الثقافية والحضارية وجعلها في أعلى المراتب سابقة للدائرة المتوسطية والإفريقية، وذلك للاشتراك في الرابط الديني و اللغوي والاجتماعي خاصة كونه متداخل في ما بين الدول المغاربية حيث أكدت الدساتير الجزائرية في موادها كالاتي[1] :

- جاء في دستور 1963 على أنه:" الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي في إفريقيا".
- جاء في المادة 2و3 من دستور 1989 على انه:" الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية...".

وذلك ما ترسخ أيضا في التعديل الدستوري لسنة 2016 باعتبار أن مبادئ سياسة الجزائر الخارجية كما أشرنا سابقا ثابتة لا تتغير بتغير صانع القرار او بتغير توجه السياسات العامة بل تبقى على بنودها مهما كلفتها الظروف و التغيرات الدولية وذلك لامتدادها لثوابت الثورة التحريرية وبيان أول نوفمبر 1954.

ثانيا : الدائرة الإفريقية

تعتبر الدائرة الإفريقية من أولى اهتماماتها السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك لارتباطها الجغرافي الذي يشكل محددا محوريا وهاما يربط القارة الإفريقية بالإقليم المتوسطي، حيث ركزت الجزائر على الدول الإفريقية بلعبها لأدوار مهمة قاريا وإقليميا في ظل التنافس بعض الدول داخل القارة والتي تمتلك قوة عسكرية كمصر العربية الشقيقة[2]، إذ تعتبر منطقة شمال إفريقيا كنقطة استراتيجية مهمة بالنسبة لدول القارة الإفريقية والدول الكبرى المتنافسة عليها، خاصة دول الساحل الإفريقي التي تعتبرها معبرا هاما للوصول نحو المتوسط، وذلك ما اطلق عليه بعض الدارسين "المسلك المؤدي للجنة الأوربية"[3]، إضافة إلى أن الجزائر كانت عبر التاريخ ممرا للفتوحات الإسلامية ومعبرا للغزوات الحضارية الكبرى كالحضارة العثمانية والحقبة الاستعمارية التي جعلت منها وزنا وطرفا للتحاور بعد الاستقلال بحكم قوة مبادئها ودفاعها في ما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها ونجد إهتام الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي تعطي الأولوية للجزائر من اجل إيجاد الحلول فيما تعلق بقضايا الدول الإفريقية كالأمن و التنمية وذلك ما عرفته الجزائر من لقاءات وحوارات بشان دول الساحل الإفريقي[4].

---

[1]- مماد، ***مرجع سابق***، ص. 91.

[2]- دالع، ***مرجع سابق***، ص. 62.

[3]– إبراهيم عليوي، ***سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي*** (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2002)، ص. 17.

[4]– لعجال أعجال محمد الأمين، ***استراتيجية الاتحاد الأوربي اتجاه الدول المغرب العربي***(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2007)، ص. 58.

تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية بدائرتها الإفريقية خاصة بدورها الاستراتيجي السياسي والأمني في إطار التعاون ما بين الدول الإفريقية سواء داخل القارة أو في المحافل الدولية، كمنظمة الأمم المتحدة ودول الثمانية و الاتحاد الأوروبي التي تعرف الجزائر مشاركة فعالة في العديد من القمم التي عقدتها مع كبرى الدول حول القضايا الحساسة في القارة الإفريقية، كل هذه العوامل جعلتها محل اهتمام كبير للعديد من الدول لأهميتها الجيوسياسية والجغرافية للجوء إليها في ظل التحولات الطارئة على النظام الدولي، وبرز الدور الجزائري في العديد من الصراعات كالصراع العربي الإسرائيلي الصهيوني ومكافحة الاستعمار والبحث عن الحلول السلمية و الاستقرار في المنطقة الإفريقية، وسبل تحقيق التنمية الإفريقية، إضافة الى سعيها ضمن مشروع الحوار جنوب جنوب ومناهضة كل أنواع الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود (والتي سوف نتطرق لها في الفصل الثالث من الدراسة)، كما كان لها دور في إنشاء الاتحادات والمنظمات الإفريقية كالاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والتي تشمل دولا عربية تقع في القارة الإفريقية كالجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وليبيا ومصر والصحراء الغربية، وجعلها همزة وصل ما بين القارة الإفريقية والدول العربية الواقعة في قارة اسيا، كما يعتبر انتمائها للدين الإسلامي جوهرا لارتباطها بجميع دول العالم الإسلامي من أروبا كتركيا وأسيا بجميع دولها المسلمة عن طريق المؤتمرات الإسلامية، وكانت أهم منظمة لعبت فيها الجزائر دورا كبيرا هي مبادرة النيباد ومجموعة الثمانية والتي كانت للجزائر تجسيديات في الواقع عبر طاولة الحوار بالدفاع عن القضايا الأمنية والسياسية كمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أشكالها وقضايا التحرر وحق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها وتم التوصل لاهم نزاع في القارة الإفريقية وهوة النزاع الأريتيري الأثيوبي مع بداية سنة 2000 ليلعب صانع القرار دوره في تجسيد سياسة الجزائر الخارجية بأداتها الدبلوماسية والتي مرت عبر العديد من المراحل والتشاور والتي عجزت كبرى الدول للوصول لحله في ظل رفض بعض الدول الإفريقية كمصر تدخل الجزائر التي هددت العديد من مصالحها والتي كانت تزيد من تعقيدات لحل (الأزمة الأريتيرية الأثيوبية والتي سوف نتطرق لها في الفصل الثالث من الدراسة).

كما برزت الدبلوماسية الجزائرية في دائرتها الإفريقية خاصة مع نهاية التسعينيات، وذلك يعود للتحول التي عرفته القارة من تهديديات أمنية بنوعيها الصلب و اللين، و التي تهدد الأمن القومي الجزائري خاصة منطقة الساحل الإفريقي والذي يمثل جزء من القارة الإفريقية بمسافة تقدر بحوالي 3862 كلم مربع و الذي يعيش صراعات وحروب أهلية عرقية واثنيه، وبؤر للتوتر السياسي والاقتصادي والأمني لكل دوله، وعليه ينعكس بتهديدات للأمن الجزائري[1].

[1]– عنتر عبد النور، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأروبا والحلف الأطلسي***(الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص. 58.

إن إدراك صانع القرار الجزائر لأهمية الدائرة الإفريقية والتي تجسدت بالتعاون والاندماج و العلاقات الثنائية خاصة في إطار الاتحاد الإفريقي التي شهدتها الجزائر في القمة الخامسة والثلاثون لمنضمة الوحدة الإفريقية والتي عرفت صدى الإفريقي ودولي شمل مشاركة جميع الفواعل و الدول ذات النفوذ العالمي وذات التأثير في المحيط الدولي، واعتبرت كانطلاقة لعودة السياسة الخارجية الجزائرية للساحة القارية والدولية بعدة خروجها من ازمة وعزلة سببتها الظروف الأمنية التي مست الجزائر طيلة عشرية كاملة والتي أبعدتها من المحافل الدولية وبمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999 تغيرت معالم السياسة الخارجية وتوجهت نحو الانفتاح الدولي لخبرته التي تقارب الأربعين سنة في تسيير الشؤون الخارجية بحكم أنه كان أصغر وزير للخارجية سنوات السبعينيات فترة حكم الراحل هواري بومدين[1].

ومن بين الأجهزة والهياكل التي عمل صانع القرار الجزائري على إنشائها والعمل بها في إطار خلق وتعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية نذكر منها :

- الوزارة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية والاتحاد الإفريقي.

والتي تتكون من العديد من المديريات الفرعية المختصة في تسيير الشؤون الإفريقية والمغاربية وتسير السياسة الخارجية الجزائرية في القارة الإفريقية أمنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا[2]، لربط العلاقات مع دول الإفريقية ونحددها في الشكل التالي:

[1]– سامية ببيريس، القمة الخامسة والثلاثون في الجزائر(النتائج والدلالات)، ***مجلة سياسيات دولية***، ع. 138، أكتوبر 1999، ص. 207.

[2]– مماد، ***مرجع سابق***، ص. 71.

الشكل رقم: 05 يبين الهياكل الفرعية للمديرية العامة لإفريقيا كجهاز من اجهزة وزارة الخارجية الجزائرية.

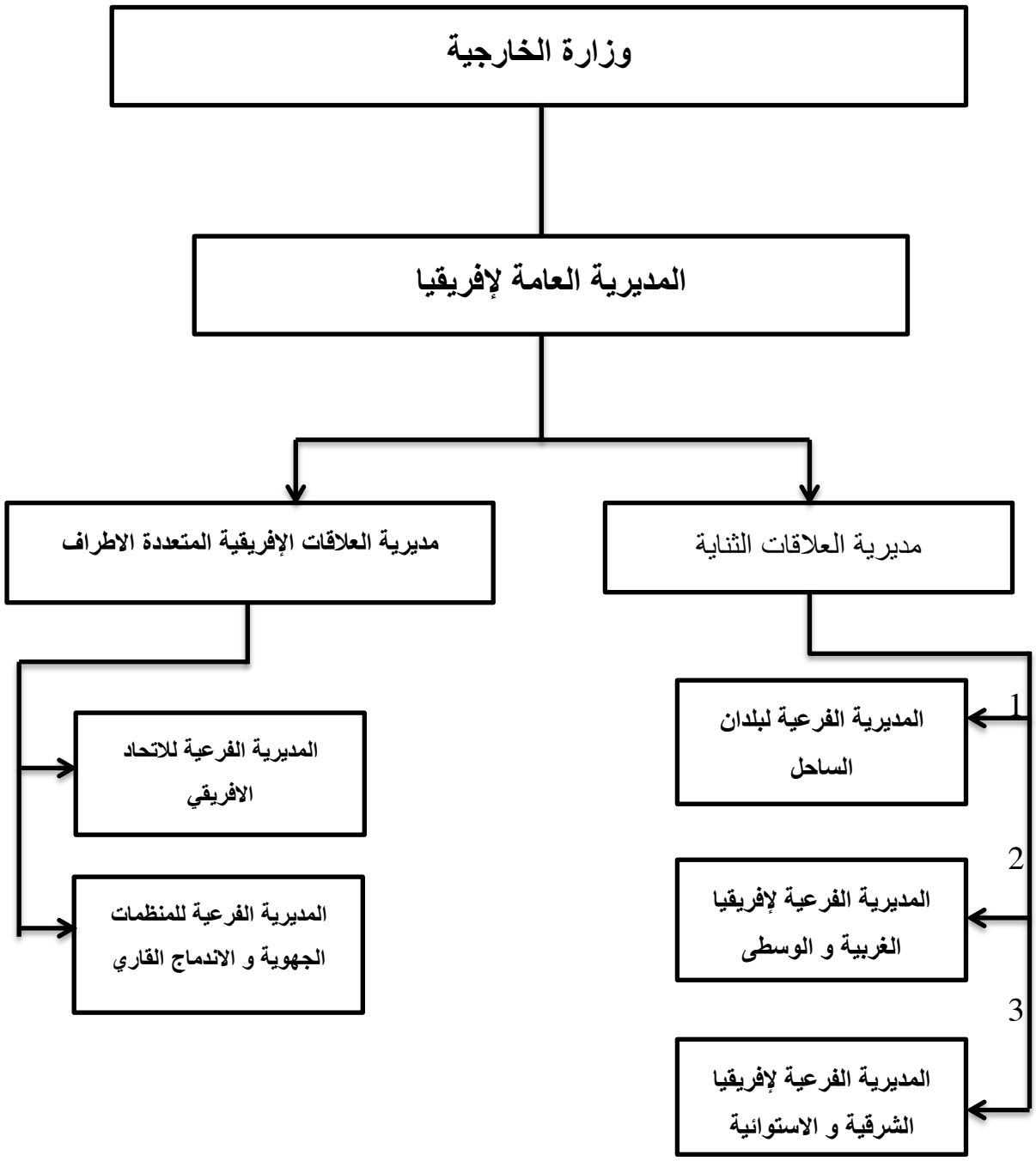

المصدر: من إعداد الطالب حسب ما جاء في المرسوم الرئاسي رقم:08-162 المؤرخ في27 جمادى الأولى من عام 1929 هجري، الموافق ل02 جوان 2008، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم: 01 بتاريخ: جمادى الأولى من عام 1929 الموافق ل04 جوان 2008، المادة 04، ص. 6.

ومن هنا وحسب المرسوم الرئاسي رقم 08-162 المبين سابقا يمكننا تحديد مهام كل مديرية فرعية لدى المديرية العامة لإفريقيا واختصاصها وهي كالتي:

أ- تختص بمراقبة ومتابعة العلاقات الثنائية وإيجاد صيغ لتطوير التعاون ما بين الجزائر ودول إفريقيا مع مراعاة درجة ترقيته وبدورها تتكون من ثلاثة مديريات جزئية مخولة لتنفيذ المهام الأتية وهي:

1- متابعة العلاقات ما بين دول الساحل الإفريقي والجزائر.

2- متابعة العلاقات ما بين دول إفريقيا الوسطى والجزائر.

3- متابعة العلاقات ما بين دول إفريقيا الشرقية والاستوائية والجزائر.

ب-مكلفة بمتابعة النشاطات متعددة الطراف في إطار منظمات الاتحاد الإفريقي واللجان الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة وبدورها تتكون من مديريتين جزئيتين وهما:

1- تختص بالتحضير لمشاركة الجزائر داخل الاتحاد الإفريقي ومتابعة القرارات التي وجب تنفيذها في إطار الاتحاد الإفريقي.

2- تهتم بالتحضير لمشاركة الجزائر في نشاطات اللجان الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومتابعتها إضافة إلى النشاطات داخل المجموعات الاقتصادية الجهوية.

وعليه نستنتج أن الجزائر لها نشاطات حيوية اتجاه إفريقيا خاصة في ما يتعلق بالعلاقات المتعددة الأطراف داخل هياكل الاتحاد الإفريقي مقارنة بنشاطاتها في مجال العلاقات الثنائية بينها وبين الدول الإفريقية مما يشجع دورها في تفعيل أليات التكتل والاندماج الإفريقي مع مراعاة مصالح القارة الإفريقية وذلك يعكس مدى جاهزيتها لتحقيق التنمية والتعاون داخل هياكل الاتحاد الإفريقي.

ثالثا: الدائرة المتوسطية

إن إطلالة الجزائر على البحر الأبيض المتوسط والذي يقدر بحوالي 1200 كلم مربع جنوب المتوسط، حفزها بأن تتصدر المنطقة باستراتيجية متعددة المتغيرات والعوامل في جميع المستويات والمجالات، خاصة التي لربطها للعلاقات مع الشمال وجنوب المتوسط[1] ، ويعد موقعها في محور البحر الأبيض المتوسط كمعبر مختلف الاتجاهات يربط التاريخ الحضاري والإرث الثقافي ما بين الحقبة المتعاقبة من الشمال للجنوب، إذ يعد معبرا استراتيجيا ما بين الدول[2]، ذلك ما جعلها محل اهتمام للدائرة المتوسطية لما يخدم مصالحها باعتباره يتوسط ثلاثة قارات ويشكل مسلكا للحركة الاقتصادية الدولية، ويعد نقطة فصل بين دول الشمال المتقدم والجنوب السائر في

---

[1]-FOUAD MAROUFI, ***LE GRAND MAGHREB*** (THESE DEMAITRISE EN SCIENCE POLITIQUE, UNIVERSITE D'OTTAWA, 1994), p. 12.

[2]- دالع، ***مرجع سابق***، ص.64.

طريق النمو، إذ ذهب ريتشارد نولت "بأن نقطة المتوسط مازالت أحد نقاط الحساسة، حيث مازالت تسمع فيها أصداء تضارب المصالح منذ زمن بعيد"[1].

بعد نهاية الحرب الباردة اختلفت وتنوعت القوى الدولية بظهور فواعل جديدة الشيء الذي أثر على الجزائر بإعادة الاهتمام للدائرة المتوسطية التي كانت غائبة منذ الاستقلال لأسباب تاريخية متعلقة بالاستعمار وإعادة بلورة السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن أواخر التسعينيات أصبحن نقطة المتوسط محورية وجب توطيد العلاقات مع دولها وفق طابع تبادل المصالح، وتطوير استراتيجياتها وأهدافها اتجاه الدائرة، حيث راهنت الجزائر بالحفاظ على تلك المصالح وفق المتغيرات الدولية لمواجهة الأحداث الداخلية والخارجية التي تقف عائقا لتعكير العلاقات ما بين دول المتوسط باعتباره مركز للتبادل الاقتصادي والأقرب للجزائر باعتباره بلد يعتمد على لاقتصاديات الاستيراد بنسبة تفوق السبعون بالمئة، ومحور التبادل التجاري خاصة بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة الدولية وبروز تكتلات إقليمية اقتصادية التي تبنى على أساس التبادل والشراكة كالاتحاد الأوروبي، مما فرض على الجزائر ضرورة إقامة علاقات مع جميع الدول والفواعل الجديدة المؤثرة في حقل العلاقات الدولية بمبدأ التعاون والتبادل في شتى القطاعات، حيث عقدت الجزائر العديد من اللقاءات واتفاقيات الشراكة من أجل تحقيق الاستقرار الأمن في البحر الأبيض المتوسط من اجل إعادة بعث العلاقات المتوسطية بعقد الشراكة الأر ومتوسطية سنة 2001 في بداية حكم الرئيس بوتفليقة للجزائر والتي عرفت تغير شامل لمستوى العلاقات الخارجية الجزائرية الأر ومتوسطية[2].

إن الجزائر استعدت لمحاولة فرض قدرتها السياسية وحنكتها الدبلوماسية في إطار الحوار مع الدول الكبرى، بناء لشراكة متعددة الأطراف لضمان موقعها الذي فقدته خلال الثمانينيات بسبب الأزمة السياسية والأمنية والاقتصادية التي كانت تعيشها، الشيء الذي زادها خبرة في إدارة النزاعات والصراعات الداخلية ، وهو الذي لعبت به الأوراق في الحوارات والتشاور خاصة فيما يخص ملفات التنمية وحل النزاعات بين الدول وهو ما حققته بحل أعقد نزاع قاري في إفريقيا بين أريتيريا وأثيوبيا سنة 2001، إضافة غلى مشاركتها في تأسيس مبادرة النيباد في ذات السنة والتي قادت به لواء التمثيل الإفريقي في المؤتمرات الدولية[3].

وتعد ظاهرة الإرهاب وارتفاع سعر النفط خاصة بعد أحداث تفجيرات أمريكا سبتمبر 2001 التي غيرت خارطة العلاقات الدولية وجهود التنمية في إفريقيا، حيث جعل الجزائر تعود بقوة إلى طاولة الحوار الدولي وأصبحت

---

[1]– عبد النور، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، ***مرجع سابق***، ص.43.

[2]– دالع، ***مرجع سابق***، ص. 64.

[3] –MELANIENORISSES CHILLAC. ***PROMOTING DEMOCRACY IN ALGERIA AND TUNISIA ?SOME HQRD CHOICES FOR EU"*** (EUROPEAN FOREING AFFAIRS REVIEU, V.15, 2010) . P. 541.

طرفا مؤثرا في رسم السياسات الدولية وكشريك فاعل لتنفيذ سياستها وبرامجها الخارجية من أجل الحفاظ على مصالحها وتحقيق اهدافها لاكتسابها لوفرة مالية لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال عن طريق المداخيل التي حصلت عليها من جراء ارتفاع أسعار النفط، والتي منحتها التخلص من المديونية للدول التي كانت تضغط على الجزائر بحكم ديونها العالقة لسنوات طويلة خاصة المؤسسات الدولية والشركات الدولية التي دخلت في تنافس لإرضاء الجزائر بالتعامل معها في إطار اقتصادي جزائري إفريقي متوسطي، كإقامة الندوات الاقتصادية كالندوة العالمية للغاز، إن خبرة الجزائر في فظ النزاعات العرقية والأثنية ومواجهة الاضطرابات في القارة الإفريقية مكنها من احتلال كرسي الوساطة والحوار شمال جنوب والحضور العديد من القمم إلى جانب نيجيريا وجنوب إفريقيا، خاصة التي شهدتها إسكتلندا وعرفت بقمة "إيقليز" والتي تمت بمسح الديون الإفريقية التي تعيش تحت خط الفقر[1]، إضافة إلى مؤتمر "دافوس" عن طريق مجموعة الثمانية وحضور الاجتماعات والمؤتمرات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، والحوار مع حلف الناتو بالانضمام إلى الحوار الأطلسي المتوسطي الذي يهدف إلى حسن الجوار وزرع الاستقرار والأمني بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

رابعا: أهمية البعد الإفريقي لسياسة الجزائر الخارجية

كما أشرنا سابقا فإن الموقع الاستراتيجي التي تزخر به الجزائر من ثروات باطنية كالنفط والغاز، والإمكانيات الاقتصادية والقدرات السياسية والقوة العسكرية والخبرة في إدارة الأزمات الداخلية كالنزاع والصراع الاثني والعرقي أو الصراعات السياسية على السلطة ومكافحة الظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية والتي تميزت عن باقي الدول الحديثة الاستقلال، خاصة بمنحها ملفات لحلها والاستفادة من خبراتها السابقة الإقليمية والقارية وهنا نقصد دور صانع القرار الجزائري وتصوره للأهداف المسطرة ضمن البيئة الإفريقية ومواجهة الانعكاسات التي تصدرها التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية وأهميتها بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية.

إذ تمثل إفريقيا مركزا لحضور الجزائر في جميع الأصعدة والمجالات وذلك ما أدركه صانع القرار منذ نيل الاستقلال رغم التحولات التي طرأت على الدولة الجزائرية، خاصة ما تعلق بالأزمة الأمنية الداخلية خلال التسعينيات، ومصاحبه من توتر في العلاقات المغربية الجزائرية حول النزاع الحدودي وملف الصحراء الغربية، وتعد أهمية البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الدبلوماسية، الأمنية، بين المرتكزات التي تسيير بها الجزائر في علاقاتها بين الدول الإفريقية و التي عرفتها خلال الثورة التحريرية، وذلك كمبدأ ثابت بدعم الشعوب في تقرير مصيرها وهو ما وجدته الجزائر من دعم للعديد من الدول الإفريقية التي أجبرت الاستعمار الفرنسي بضرورة استقلال الجزائر، حيث عملت عليه العديد من المؤتمرات الداعمة للشعوب لتقرير مصيرها ونيل استقلالها التام، كما يفرض للجزائر تموضعها وتمركزها على دائرتها

---

[1]–علي بلعربي، ***دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الإرهاب*** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، جامعة وهران 2، 2018)، ص. 201.

الإفريقية وهو قدرتها على التأقلم في العديد من المواقف الإقليمية ومحاولة حلها بالطرق الدبلوماسية أو عن طريق التعاون والدعم السياسي والاقتصادي للقارة وذلك ما شهدته الجزائر بعد 1999 بمجيء الرئيس بوتفليقة للحكم، إذ اعتبر ان إفريقيا هي قلب الجزائر باعتبارها جزأ لا يتجزأ من السياسة الخارجية الجزائرية سوآءا إقليميا أو دوليا[1]، ومصدرا لتطور الجزائر في جميع المجالات، خاصة بعد توجه الدول الكبرى إلى التنافس للبحث عن شركاء في المنطقة الإفريقية، وبحكم الموقع الاستراتيجي للجزائر والتي تعتبر معبرا للدول الساحل الإفريقي وإفريقيا جنوب الصحراء، استمدت الجزائر قوتها لحمل لواء إفريقيا وتمثيلها في العديد من المناسبات في المحافل الدولية كقوة إقليمية رائدة في التحكم في السياسات الإفريقية، وشهدت الجزائر القمة الرابعة والثلاثون نهاية التسعينيات لقمة الوحدة الإفريقية واهتمام صانع القرار الجزائري لدائرته الإفريقية بصفة أولى، حيث عرفت الجزائر زيارات مكثفة لحوالي أربعين دولة إفريقية والمساهمة في تكثيف العديد من المؤتمرات الإفريقية ودعمها من أجل استعادة مكانتها وكرسي المفقود طيلة التسعينات خلال الأزمة الأمنية، قاريا ودوليا [2].

وتبرز أهمية السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا في واقعها مع العلاقات الإفريقية والتي تعرف نوعا من التشابك وذلك ما شهدته خلال التكتلات الإقليمية في إطار حركات التحرر والحرب الباردة ومجموعة 77 كحركة عدم الانحياز، وتجدر الإشارة إلى الخطاب التاريخي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إطار التعاون مع البلدان الإفريقية والذي أبرز التحول الدبلوماسي للسياسة الخارجية الجزائرية والذي أقر فيه أن إفريقيا تمثل للجزائر عمقا استراتيجيا "...فإن الجزائر من أن استعادت مكانتها على الساحة الدولية لتولي أهمية واضحة لتبني مشاكل إفريقيا...في الجزائر نفكر تفكيرا إفريقيا ونربط مصيرنا بمصير إفريقيا، إن انتماءنا لإفريقيا ليس وليد الأمس، إنما تبلور في خضم الكفاح التحريري الوطني..."،وعليه سوف نتطرق لأهمية البعد الإفريقي للسياسة الخارجية في إفريقيا كالاتي [3]:

---

[1]- سمير قط، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا «المبادئ، الأسس، والتطورات، ***مجلة قراءات إفريقية***، ع. 32، تاريخ نشر المقال:28.02.2018، تحصلت عليه من الموقع: https//Mwww.qiratafrican.com، تاريخ الولوج للموقع: 16.07.2020.

[2]- بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية، ***مرجع سابق***، ص ص. 307.308.

[3]–جهاد الغرام، الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا والأبعاد، ***مجلة أفاق لعلم الاجتماع***، ع.1، م. 6، جامعة يحيى فارس المدية، ص ص. 138.161 .

أ- الوحدة الإفريقية :

وذلك بإدراك الجزائر للتاريخ العلاقات الجزائرية الإفريقية خلال الثورة الجزائرية ودعم الدول المناهضة للاستعمار والوقوف إلى جانبها لمحاربة الإمبريالية ودعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، باعتبار أن جل الدول الإفريقية كانت مستعمرات بريطانية وفرنسية، وذلك ما شهده مؤتمر "مونروفيا*" بليبيريا لوزراء الخارجية للدول الإفريقية بحضور الحكومة الجزائرية المؤقتة، والذي طالب من الاستعمار الفرنسي الاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره، إضافة إلى المؤتمر المنعقد بين الدول الإفريقية حول الجزائر في إثيوبيا سنتين قبل الاستقلال يدعو فيه القادة الأفارقة بالاستقلال التام للجزائر وضرورة الدعم السياسي والمادي للثورة الجزائرية، مما جعل الجزائر تهتم بدائرتها الإفريقية نضير العوامل التاريخية التي تربط النسيج الإفريقي قبل وبعد الاستقلال والذي رسمته الجزائر في مبادئها الثورية التي تنظم سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية .

إن إسهام الجزائر في إنشاء منظمة لجمع مواقف الدول الإفريقية سنة 2001 والتي تأسست باسم الاتحاد الإفريقي من أجل لم القرارات السياسية التي تخص القارة الإفريقية ودعم التنمية بين دولها والتي كانت الجزائر سباقة باستضافة المؤتمر الخامس والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999 كما أشرنا سابقا، والتي أعادت للنظام الجزائري هيبته الإقليمية وشرعيته بعد الأزمة السياسة والأمنية خلال التسعينيات، واسترجاع الريادة بين الدول[1] .

ومن بين الإيجابيات التي عرفتها الجزائر اتجاه دائرتها الإفريقية بعد انعقاد القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية، هو منح الرئيس الجزائري كرسي التمثيل الإفريقي في المحافل الدولية و الذي يربط القارة الإفريقية بدول المتوسط وكانت اهمها ندوة" مونتريال " من أجل الرهانات والأفاق لتحقيقي تنمية جديدة في إفريقيا والشرق الأوسط[2] ومن اهم المواقف التي تحسب للسياس الخارجية الجزائرية هو الوصول لحل النزاع الأريتيري الأثيوبي سنة 2001 وإلغاء بعض الديون للدول الإفريقية الفقيرة، كما عرفت الجزائر احتضانها للعديد من المؤتمرات والمهرجانات ما بين 2006-2019 لتجسيد التقارب الإفريقي الجزائري والتي كانت من لبينها

---

*- عقد هذا ***المؤتمر*** بمونروفيا، عاصمة ليبريا، في الفترة من1 إبريل 8 أوت 1958، لدراسة مشاكل القارة الإفريقية وخاصة مشكلة الجزائر، وقد حضر وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كعضو رسمي، حيث رفرف العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الإفريقية المستقلة، وكان ذلك انتصارا دبلوماسيا، وقد حققت القضية الجزائرية مكاسب جديدة في هذا المؤتمر، حيث نالت التأييد الرمسي والصريح من كل الحكومات الإفريقية. وقد تقرر في هذا المؤتمر الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وحبق الشعب الجزائري في تقرير مصريه، ومطالبة الحكومة الفرنسية بالدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية. كما دعا المؤتمرون إلى تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية.

[1]- عبد الله مقلاتي، ***الثورة الجزائرية وإفريقيا*** (الجزائر: وزارة الثقافة الجزائرية، ط.6، ج.7، د.س.ن)، ص. 13.

[2]- العيدي، ***مرجع سابق***، ص. 106.

المهرجان الإفريقي للشباب، حيث اعتمدت فيه اتفاقية لمكافحة الإرهاب وذلك ما جعل الجزائر تلعب دورا هاما وبارزا في إدارة الأزمات والعلاقات الإفريقية الإفريقية، وقوة فاعلة في السياسة الدولية.

وقد تجسدت الأهمية التي تولتها الجزائر لسياستها الإفريقية في استحداث لأول مرة منذ الاستقلال منصبا وهيكلا وزاريا يهتم بالشؤون الإفريقية والمغاربية و الذي يتفرع لمديريات فرعية تتكلف بإدارة العلاقات الجزائرية ودول إفريقيا ومعالجة كل الشؤن التي تهم القارة الإفريقية، وذلك من أجل تقارب المصالح مع العديد من دول جوارها الإفريقي كتونس والمغرب ومالي ونيجر وليبيا وبوركينافاسو وتشاد وموريتانيا في جميع المجالات وعلى كافة الأصعدة لبناء وتمتين صرح إفريقي مندمج ومتكامل اقتصاديا وسياسيا وأمنيا[1] .

ب-الدعوة للتكامل الاقتصادي:

دعت الجزائر إلى التخلي عن النظام الاشتراكي في الكثير من المناسبات والمحافل الدولية والتي كانت مرتبطة به خلال فترتها الاستعمارية، وأصبحت تتحدث بنظرة اقتصادية واقعية فرضتها الظروف والمتغيرات الداخلية و الخارجية التي عرفت فيها الجزائر عير سياستها الخارجية ضرورة التأقلم مع الاقتصاد العالمي ومتغيراته والتي دعت فيه الجزائر إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد عادل، هو الذي عكس التحول في السياسة الخارجية وتغيير توجهها إلى محاولة تشجيع الاندماج والتكامل الإقليمي و الدولي، خاصة خلال التسعينيات، ومع مجيئ الرئيس بوتفليقة للسلطة وبحكم خبرته الطويلة في إدارة شؤون السياسة الخارجية والعلاقات التي يربطها مع الهديد من الدول الإفريقية غير مسار السياسة الخارجية باهتماماته للدائرة الإفريقية والتي يعتبرها محرك السياسة الخارجية الجزائرية[2]، وشكلت إفريقيا للجزائر مرحلة للخروج من الأزمة والعزلة الدولية التي شهدتها خلال مرحلة التسعينيات، وذلك دعا إليه الرئيس الجزائري:"...نحن في الجزائر لدينا تفكيرا إفريقيا...ومصيرنا مرتبط بمصير القارة الإفريقية..."[3].

شهدت الجزائر إقامة المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز خلال قدرة حكم الرئيس هواري بومدين قاعدة لرفع المطالب للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي حملت به الجزائر لواء الدول النامية الحديثة الاستقلال، وذلك بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد عادل والتي عرفت به الجزائر تغيير في سياستها الدولية وامتازت بالازدهار وانتصرت به أمام الدول التي رفضت اقتراح الجزائر، والتي كانت تهدف إلى محاولة إنعاش الحركة الاقتصادية للدول الإفريقية والتكامل الاقتصادي كوحدة لتحقيق التنمية الإقليمية، حيث عقدت الجزائر العديد من الاجتماعات القارية والإقليمية وذلك لدعم وخلق حركة اقتصادية هادفة وتجسيده على أرض الواقع، حيث عرفت الجزائر المبادرة للإنشاء الاتحاد الإفريقي حيث لعبت الجزائر دور القائد لتحقيق التكامل الإفريقي عن طريق تشجيعها

---

[1]- العيدي، ***مرجع السابق***، ص. 104.

[2]- مماد، ***مرجع سابق***، ص. 379.

[3]- الغرام، ***مرجع سابق***، ص ص. 161.178.

لرفع المعدلات التنمية والتعاون ما بين الدول خاصة بين الدول الرائدة اقتصاديا، كالجزائر وجنوب إفريقيا ونيجيريا لإنشاء مخططات تنمية وتعاون اقتصادي عن طريق العلاقات الثنائية وعن طرق التكتلات الاقتصادية الإقليمية وينظر صانع القرار الجزائري بان التكامل الاقتصادي في إفريقيا من شأنه دفع عجلة الحوار السياسي وإنعاش العلاقات الدبلوماسية ما بين الدول خاصة التي شهدت أزمات سياسية وأمنية.[1]

أسست الجزائر للعديد من المشاريع التي زادت من أهمية بعدها الإفريقي عن طريق العلاقات التبادلية الاقتصادية خاصة مع دول الساحل الإفريقي وما يسمى بحوار الجنوب جنوب، برسم خطة استراتيجية إقليمية أطلق عليها "ندوة التعاون الصحراوي لبعث حركة وترقية التعاون المتعدد الأطراف اتجاه دول الساحل الصحراوي"، حيث اكدت الجزائر باستخدامها للخبرة المكتسبة في مكافحة الظاهرة الإرهابية والجريمة المنضمة العابرة للقارات والتي تعتبر مولدا لازمات بناء الدولة في إفريقيا كالفقر والفساد والأمراض والأوبئة، والتي تزيد من حدة الظاهرة وانتشارها عبر الحدود، حيث اكدت على إنشاء مقاربة اقتصادية تضامنية لمكافحة الإرهاب من خلال إقامة مشاريع اقتصادية تنموية لمكافحة البطالة والفقر، ومن بين المشاريع التي شاركت فيها الجزائر مشروع الطريق السيار العابر للصحراء* كأكبر نموذج ومشروع تكاملي إقليمي، من أجل تسهيل العبور للكوابل والألياف البصرية من الجزائر وإلى إفريقيا، إضافة إلى الأنابيب الغاز والنفط والتي تعتبر معبرا له من نيجر إلى أروبا والتي ساهمت فيها الجزائر بنسبة كبيرة [2].

وترجع عودة الجزائر باهتمامها إلى الدائرة الإفريقية، وهو تحسن الوضعية الاقتصادية التي ساعدتها للعب دور فعال على المستوى الإقليمي عن طريق ارتفاع اسعار النفط عالميا والتي تعتبره مصدرا لميزانيتها بحوالي 96 % والذي يشمل زيادة المداخيل الفردية لدى المواطن الجزائري مما شكل نوعا من الاستقرار الاجتماعي وتحسن المستوى المعيشي لدى الجزائريين، وهنا تحقيقا للاستقرار الداخلي بعد الخروج من الأزمة المنية والتي حقق استقرار امنيا من جهة، ومن جهة اخرى التخلص من التبعية للدول الكبرى الدائنة، وذلك بتقليصها لديونها الخارجية عبر مراحل حتى الوصول إلى التخلص منها نهائيا وأصبحت الجزائر مصدرا لتمويل بعض المشاريع

---

[1]– مماد، ***مرجع سابق***، ص. 380.

*– يعتبر ***مشروع الطريق العابر للصحراء*** من أقدم المشاريع التعاونية الإفريقية واول مشروع تاريخي واقتصادي ما بين الدول الإفريقية والذي يدخل ضمن سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على المستوى الإفريقي، حيث يغطي عدة طرق رئيسة للربط جميع عواصم الدول الإفريقية لترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة ويضم كل من الجزائر، تونس، مالي، تشاد، النيجر، نيجيريا، هدفه المعلن زيادة تنمية المبادلات التجارية وكسر العزلة عن المناطق الصحراوية يمتد حوالي 9.400 كم استغرق إنجازه حوالي 40 سنة من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي في المغرب العربي ودول الساحل ومن بين أهدافه الخفية هو وضع حد للعمليات التقفير والعزل لاستغلال الثروات الاقتصادية والطبيعية للدول الاستعمارية بإفريقيا.

[2]– سفيان بنيو، ***السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر1990–2001*** (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3 2011–2012)، ص. 87.

الإفريقية وتسديد ديون بعض الدول الإفريقية ودعم المساعدات الإنسانية في العديد من دول القارة الإفريقية خاصة في سنة 2005 إلى سنة 2016 إضافة إلى إنعاش المشاريع الاقتصادية عن طريق البرامج الضخمة التي سطرها صانع القرار كالمشاريع القاعدية ضمن مخططات خماسية والذي دامت في فترات:2005-2009 ثم المخطط الخماسي الثاني 2010-2014، ثم المخطط الخماسي الثالث2015- 2019 وذلك لتحقيقي التنمية الاقتصادية والذي عمل صانع القرار الأول لتجسيدها والتي ضخت من ميزانية الدولة حوالي 1000 مليار دولار[1] كمبلغ ضخم والذي تعارض وطبيعة المشاريع الاقتصادية المقدمة والارتفاع الكبير للبطالة والفقر وانتشار الفساد السياسي بعد عجر الرئيس بأداء مهامه المخولة له دستوريا، وحسب تحليل العديد من الخبراء الاقتصادين في الجزائر، وذلك ما خلق نوعا من عدم التوازن في السياسة الجزائرية داخليا وخارجيا لشكوك في تسيير البلاد على يد أشخاص مقربين من الرئيس بوتفليقة يقررون السياسة الداخلية والخارجية باسمه بتواطؤ مع جهات خارجية لخدمة مصالحا وذلك ما شهدته الجزائر في فبراير 2019 بغضب شعبي رافض لترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة في تاريخ حكمه للجزائر والتي توالت بعدها موجات من الاحتجاجات التي تدعو بإسقاط النظام والتغير الجذري للمؤسسات الدستورية مما استدعى تدخل الجيش لحماية الحقوق والحريات والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني في البلاد والتي عجلت باستقالة الرئيس بوتفليقة وإصدار مذكرات توقيف لمسؤولين سامين في الدولة من بينهم وزراء أولون ومسؤولين سامين في الجهاز الأمني، والذي أبعد الجزائر من تسيير سياستها الخارجية والتي بدأت منذ سنة 2014 بسبب عدم وجود سلطة شرعية تقرر السياسة العامة للبلاد مع وجود تهديدات للاقتصاد الوطني الجزائري بسبب الشركات الوهمية التي قادتها إطارات سامية في الدولة بالشراكة مع رجال أعمال أجنبيين مشكلين ثغرة مالية ضخمة وبؤر فساد أثرت انعكاساتها على العلاقات الجزائرية الإفريقية و الدولية ما بين سنوات 2014-2019.

ت-**الخبرة الأمنية :**

تتسع القارة الإفريقية بخصوصيات عن غيرها من القارات سواء الأمريكية أو الأسيوية، وذلك لبروز وانتشار الظاهرة الإرهابية وتمرد الأقليات، حيث عرفت نسبة كبيرة من العمليات المنفذة بنجاح تستهدف البشر والمؤسسات والهيئات السيادية في الدول المالية والسياسية، حيث وصلت إلى حوالي أكثر من 290 عملية الإرهابية خلال بداية التسعينيات إلى غاية بداية سنة2000 وذلك بعد تقرير صحيفة "لوسولاي" السنغالية التي أحدث مشكلة زعزعة للأمن الإفريقي[2]، وذلك ما أقرته الجزائر عبر مقاربتها الأمنية لمواجهة

[1]- العيدي، ***مرجع سابق***، ص. 168.

[2]- دالع، ***مرجع سابق***، ص. 90.

التهديدات الأمنية التماثلية والامتثالية* في المناطق الحدودية الجنوبية وتشديد الرقابة الأمنية لمكافحة ما ينجر عن تلك التهديدات على الجزائر في إطار الشراكة والتعاون الجزائري الإفريقي و الدولي، مع المحافظة على المبادئ التي ترتكز عليها الجزائر بثبات والتي تعتبر قاعدة أساسية وجب احترامها كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحفاظ على السلم والأمن والاستقرار وعدم تجاوز سيادة الدول مهما كانت الظروف[1]، إذ عملت الجزائر بإطلاق العديد من الاتفاقيات والمبادرات في القارة الإفريقية بإثبات وجودها الإقليمي ومن أهمها إبرام المعاهدة الإفريقية للوقاية من الإرهاب، والذي عرف تطبيقه سنة 2002 وفي السنة نفسها تم المصادقة على إنشاء مركز للدراسات والبحاث حول ظاهرة الإرهاب والتي أصبحت عنصرا فعالا ومؤثرا في العديد من المنظمات والهيئات التعاونية للحفاظ على المن في إفريقيا، ومن بين المنظمات الإقليمية الأمنية نذكر:

- لجنة الحكماء للاتحاد الإفريقي
- مجلس السلم والأمن
- منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية "الأفريبول".

حيث عملت الجزائر بتفعيل خبرتها الأمنية لمواجهة شتى التهديدات الأمنية المنعكسة عليها من النزاعات والصراعات الإفريقية خاصة في دول الساحل الإفريقي والتي باتت مصدرها تلك التهديدات الصلبة واللينة، إذ تعمل السياسة الخارجية الجزائرية لإحداث مقاربة جديدة ترتكز على خلق فرص للاستثمار في المجال الأمني وفق استراتيجية تشاركية ما بين الدول الإفريقية دون تدخل القوى الدولية التي تستثمر من أجل تحقيقي مصالحها فقط، من أجل بلوغ تحقيق السلم والاستقرار في البيئة الإفريقية، ضمن إطار إنشاء هياكل إدارية مختصة في الشؤون الإفريقية والذي جسدته الجزائر بخلق وزارة منتدبة مكلفة بالشؤون الإفريقية والمغاربية والاتحاد الإفريقي إذ وردفي إحدى حوارات لوزير الشؤون المغاربية والإفريقية السيد عبد القادر مساهل: "إن إنشاء وزارة للشؤون الإفريقية والمغاربية يكس أهمية الجزائر لبعدها الإفريقي المتجذر والعميق...ومن الضروري ان تكون لنا سياسات إفريقية...إذ نحاول إيجاد حلول أمنية لمشاكل القارة الإفريقية...وإشراك كل الدول الفاعلة في حل النزاعات

---

*– وتُسمى أيضاً ***بغير المتناظرة*** أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى، ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة، ومصطلح "التهديدات الامتثالية" عكس مصطلح التهديدات التماثلية التي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديد ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول.

[1]– العيدي، ***مرجع سابق***، ص. 230.

الإفريقية لما يخدم مصالح إفريقيا..." [1]، ولذلك تم التوصل لإنجاح الصلح بين دولة أريتيريا وأثيوبيا بالحل من خلال خطة وحوار استراتيجي جزائري يهدف إلى عمق اتصال الجزائر الدائم وشأنها بالقضايا الإفريقية لضمان الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية وذلك ما جاء على لسان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في أدائه لليمين الدستورية بعد انتخابه رئيسا للبلاد سنة 2019 :" ...لن ولن يكون حلا للقضية الليبية إلا بحضور الجزائر...هم إخوة لنا وجيراننا...والحل الجزائري مقبول لدى جميع الأطراف الليبية المتصارعة إلى جانب إيطاليا...لذا وجب عدم تدخل الأطراف التي تزيد من حدة الصراع في دولة ليبيا ".

ومن بين الأهداف التي توليها الجزائر اتجاه القارة الإفريقية نذكر ما يلي:

- دفع عجلة التنمية لضمان الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية.
- العمل في إطار تشاركي عن طريق المنظمات الإفريقية كالاتحاد الإفريقي لفك النزاعات والصراعات خاصة دول الساحل الإفريقي.
- ايجاد حلول على ارض الواقع وتجسيدها عن طريق التنسيق الإقليمي و التعاون في إطار العلاقات الثنائية بين الدول الإفريقية، وفرض تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب ومواجهة الأزمات الداخلية الأمنية والسياسية باعتبار الجزائر رائدة في مكافحة الظاهرة الإرهابية والتي واجهتها لمدة طويلة وبإمكانية غير متطورة بشكل منفرد دون تعاون أو تكاثف جهود إفريقية او دولية في الوقت التي كانت بعض الدول تشجع وتمول تلك الجماعات لخلق الفتنة في الجزائر، وحسب رؤية لبعض الدارسين الذين دعوا في وجوب وضرورة إدراج الجزائر ضمن الدول المنخرطة في الحرب الكونية ضد الإرهاب وذلك ما اتضح في إنشاء لجنة الأركان العملياتي المشتركة* بتمنراست الجزائرية سنة 2010، إضافة إلى تدريب لإطارات القوات العسكرية والتأهيل الأمني لجميع البلدان الإفريقية في المدرسة المتعددة الأسلحة هواري بومدين بشرشال الجزائرية.
- إضافة إلى طرح الحلول السياسية والدبلوماسية مع الأخذ بعدم التدخل العسكري أو السياسي لأي دولة كانت بل ترك الحلول بيد الدبلوماسية وطاولة الحوار للحفاظ على ميدائها الثابتة في توجه سياستها الخارجية[2].

---

[1]– الغرام، ***مرجع سابق***، ص ص. 161.178.

*– ***تأسست سنة 2010*** في مدينة تمنراست الجزائرية من أجل التنسيق ما بين عدد من الجيوش للدول الإفريقية، وذلك من خلال تبادل المعلومات في إطار الحرب على الإرهاب تضم رؤساء أركان جيوش أربعة دول إفريقية وهم : الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر بقيادة الجزائر والتي كان هدفها الوحيد وهو التصدي لمنعى عدم التدخل الخارجي لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل .

[2]– العيدي، ***مرجع سابق***، ص. 232.

ولقد تعاقب على الهياكل الأمنية في إفريقيا كمجلس الأمن والسلم للاتحاد الإفريقي والذي يعتبر من بين الهيئات الحيوية عدة شخصيات جزائرية في صفة مفوض للسلم كالسيد جنيت السعيد ما بين الفترة 2002-2008 والسيد رمطان لعمامرة ما بين فترة 2008-2012 والسيد شرقي إسماعيل منذ الفترة 2012 إلى 2019، واطلق عدة القاب على لعمامرة منذ توليه المسؤولية في إفريقيا "بسيد إفريقيا".

ونخلص إلا أن الجزائر عرفت العديد من الظروف والمتغيرات الداخلية والتي انعكست وأثرت إقليميا ودوليا، خاصة الأزمة الداخلية خلال مرحلة التسعينيات والتي أبعدتها عن دائرتها الإفريقية والتي أثرت على سمعتها التي اكتسبتها خلال مراحل قيام الدولة الجزائرية خاصة خلال مرحلة الثورة التحريرية بسبب انتشار الظاهرة الإرهابية إقليميا ودوليا، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2011 تغيرت معالم السياسة الخارجية الجزائرية بتغير مواقف الدول الكبرى والتي تأثرت بسبب الإرهاب والتطرف الذي مس دولها كالولايات المتحدة الأمريكية والتي اعتبرت الظاهرة الإرهابية أزمة دولية تمس جميع الفواعل والدول وليست أزمة داخلية تمس إقليم أو دولة فقط، حيث انتقلت الجزائر إلى دولة مستشارة لإعطاء الحلول لمكافحة الظاهرة ودعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية لإقناع الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية لقيام بدور مركزي لمكافحة الإرهاب خاصة في منطقة الساحل الإفريقي لكن بعدم التقيد بمبدأ عدم التدخل العسكري في المنطقة وهو الأمر الذي لم يتحقق بل أدعمته بطريقة غير مباشرة بالسماح للطيران الفرنسي بالعبور الجوي للطيران الفرنسي للقصف في ليبيا سنة 2011، لكن تسعى الجزائر جاهدة للحفاظ على مبادئها في سياستها الخارجية من أجل ضمان مركزا إقليميا ودوليا معترف به وحمل لواء القائد الإفريقي في مواجهة كل الأزمات التي تواجه القارة الإفريقية.

من خلال ما سبق نستنتج ان السياسة الخارجية الجزائرية تتحكم فيها مجموعة من العوامل والقيم الثابتة والتي تمثل اسس قيام السيادة الوطنية وقوتها حيث تعرف الجزائر محدد قويا يتمثل في الموقع الاستراتيجي والفعال، في جغرافتيها ومساحتها حددت قوتها اقليميا ودوليا والتي تملك من خلاله ثروات باطنية جعلت منها القوة الاقتصادية المؤثرة في صناعة القرار الخارجي وما تحتويه من ثروات البترولية الخام، كما عرفت سياسة الجزائر خارجيا وقوفها على مبادئ واهداف ثابتة دستوريا تميزت بمراحل نشأتها وتطورها التاريخي قبل و بعد الاستقلال وسمات رسمت سلوك و توجه صانع القرار الخارجي والتي جعلت له نهجا يتبعه ووجب عليه تطبيقه وذلك لتحديد المواقف اتجاه العديد من القضايا الدولية كدعم الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية والحفاظ على الحدود المجاورة الموروثة بعد الاستقلال اضافة الى تحديد المؤسسات الفاعلة في صياغة القرار الخارجي الرسمية و الغير رسمية والتي اثبتت هيمنة المؤسسة التنفيذية المتمثلة في الشخص رئيس الجمهورية على القرار الخارجي وصناعته وتوجيهه و تنفيذه لما تمليه عليه القوانين الدستورية الجزائرية، إضافة إلى دورها الفعال والبارز اتجاه دوائرها الإفريقية والمتوسطية والمغاربية التي تسعى جاهدة إلى العمل في إطار تشاركي لتحقيقي الوحدة الإغريقية والتعاون في العديد من

المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية خاصة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت تشكل خطرا على الجزائر والدول المجاورة لها بفعل ما ينجر عنه من عمليات إرهابية وتجارة المخدرات وانتشار الجريمة المنظمة بجميع أشكالها ،كما لعبت الجزائر أيضا دور الوسيط مكن اجل الأزمات الإفريقية وإحداث تغيير في السياسة الإفريقية بإنشاء منظمات واتحادات لسياسات إفريقية متحدة من أجل رفع عجلة التنمية والنهوض بإفريقيا الجديدة وذلك ما أكدته في أهميتها لبعدها الإفريقي والدولي، وتبقى سياسة الجزائر الخارجية هب امتداد لساستها الداخلية و التي تأثر عليها في علاقاتها مع الدول إذ تلعب على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للعب دور اللاعب في افريقيا وذلك ما شهدته نضرة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بعد وصوله للسلطة بدعوته لإيجاد حلول مستعجلة للقضية الليبية باعتبارها دولة مجاورة وحدودية تنعكس أزمتها على الأمن الوطني الجزائري.

الفصل الثالث: الدور الجزائري في الحفاظ على السلم والأمن في إفريقيا.

الفصل الثالث: الدور الجزائري في الحفاظ على السلم والأمن في إفريقيا

تتحدد السياسة الخارجية لأي دولة على طبيعة الموقع الجغرافي الذي تنتمي إليه والذي يمثل اهم ركائز الأساسية لصياغة قرارات السياسة الخارجية وتنفيذها وفق ما ينعكس عليها من تحديات أمنية وسياسية من البيئة التي تنتمي إلها وضرورة التأقلم مع الفرص والقيود التي تصدرها واتخاذ التدابير الوقائية اتجاهها مع الحفاظ على مصالحها واستقرارها الداخلي، فالجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي الجيوسياسي وانتمائها للقارة الإفريقية جعلت من سياستها الخارجية اتجاهها أولوية للعب الدور المحوري اتجاه المشاكل والقضايا التي تعرفها الدول الإفريقية والعمل على تفعيل دبلوماسيتها لضمان استقرار وأمن الدول الإفريقية سوءا على مستوى المؤسسات الإفريقية أو على مستوى العلاقات الثنائية بين الجزائر والبلدان الإفريقية، وبحكم تمتع الجزائر بامتيازات اقتصادية وإمكانيات سياسية ودبلوماسية جعلت منها الدولة المحورية التي مكنتها من لعب الدور داخل القارة الإفريقية بمشاركتها في حل الأزمات والصراعات التي عرفتها جل البلدان الإفريقية أو من خلال المبادرات التي عملت على تفعيلها لتحقيق التنمية والحفاظ على الأمن الإفريقي في جميع المستويات لعل أبرزها تكليفها من طرف القادة الأفارقة بحمل لواء إفريقيا عبر المحافل الدولية نظرا للمركز المرموق الذي تحضي به قاريا ودوليا للدفاع عن القضايا التي تتعلق بالقارة الإفريقية وحل مشاكلها خاصة في ظل التنافس الدولي على الثروات الإفريقية أو في ظل تنامي التهديدات الأمنية الصلبة و اللينة في دول الساحل الإفريقي وظهور موجات التغيير في العديد من دول الجوار الذي حركت السياسة الخارجية الجزائرية دبلوماسيتها من أجل الحفاض على استقرارها وحماية حدودها بفعل بروز انتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة من الدول التي شهدت تغير الأنظمة وعدم التحكم في تأمين حدودها مع العمل على التعاون القاري لإيجاد حلولا فعلية على مستوى المنضمات الإفريقية أو على خلق سبل التعاون ما بين الدول الإفريقية للنهوض بمستقبل القارة الإفريقية وتنميتها ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتحقيق الاستقرار السياسي للأنظمة التي عرفت تحولات ديمقراطية مع مراعاة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها دون اللجوء إلى التدخل الأجنبي الذي لا يراعي مصالح واستقرار القارة الإفريقية، لذلك أصبحت الجزائر الدولة الرائدة في لعب دور الوسيط الإفريقي خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وحل معظم النزاعات والصراعات التي كانت تتخبط فيها دول القارة الإفريقية انطلاقا من المبادئ والأسس التي تسير سياستها الخارجية والذي أهمهما عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، الدور الذي جعل منها الفاعل الرئيس في إفريقيا والدولة المستشارة لحنكتها الدبلوماسية من جهة ولحفاظها على المصالح الحيوية للدول الإفريقية بعد بروز أزمات امنية حادة وانتشار التهديدات الأمنية الصلبة و اللينة في دول الساحل الإفريقي وظهور موجات التغيير بدول الجوار التي كان لها دور في تحريك السياسة الخارجية وتفعيل دبلوماسيتها للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي من

جهة والبحث عن مبادرات للوصول لحل تلك الأزمات دون الإخلال بالمبادئ التي تلتزم بها السياسة الخارجية الجزائرية والتي تهدد أمنها واستقرارها الداخلي.

المبحث الأول: توصيف للبيئة الأمنية في إفريقيا

عرف النظام الدولي خاصة بعد فترة الحرب الباردة اضطرابات وتحولات عديدة شملت جوانب مختلفة خاصة على مستوى الهياكل والفواعل والتي كانت ترسم معالمه وتعتبر عقيدة وقوة فيه، وذلك بفعل التغير الذي حصل على مستوى طبيعة التهديدات الأمنية بعد الحرب الباردة، حيث برزت فواعل لا تماثلية طغت على المفهوم التقليدي للأمن ومنها النزاعات والحركات الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تشكل عائقا للدولة في إفريقيا بفعل الامتيازات التي منحتها لها موجة العولمة[1].

إن القارة الإفريقية التي يعيش سكانها في مناطق تشكل مسرحا للنزاعات والتي أصبحت تشكل خطرا على الفرد بانتهاك الحريات وحقوق الإنسان وارتفاع الفقر والجهل والتشرد والأمراض المزمنة والأوبئة حيث أفرزت أزمات بناء الدولة في إفريقيا والتي أغرقت بلدان القارة الإفريقية في أزمات جديدة مضاعفة نسبة التهديدات الأمنية في إفريقيا [2].

تعرف القارة الإفريقية أرضية هشة فيما يخص الوضع الأمني، حيث تعرف كثرة النزاعات القبلية بتصدرها أرقاما إحصائية على المستوى العالمي، إذ تعطي صورة لزيادة تأزم الأوضاع خاصة هروب رؤوس الأموال وحركة اللاجئين إلى الدول الأمنة للبحث عن العيش الكريم والأمن، وذلك ما يزيد حدة في ارتفاع نسبة زيادة التهديدات إلى تلك المناطق المستقبلة للاجئين والتي يجعلها عرضة للإنفاق العسكري الوقائي والإنفاق الإنساني على الأفراد والتكفل بهم وإعانتهم والذي يؤثر على برامج التنمية داخل تلك الدول.

إن إفريقيا أصبحت مصدرا للتهديدات الأمنية الصلبة منها و اللينة سواء على المستوى القطري أو على المستوى الإقليمي حيث يبرز الخطر الأكبر في ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بشتى أنواعها وأشكالها مقابل هشاشة الدولة وضعف البنى التحتية للسياسة الداخلية والخارجية خاصة دول الساحل الإفريقي إن أسقطنا الأمثلة في إفريقيا، وذلك باستفحال ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والذي يعود لضعف الدولة ورداءة النظام السياسي

---

[1]– خالد بكشيط، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة –دراسة في حدود العلاقة–" ، ***مجلة أبحاث قانونية وسياسية***، ع. 06، (جوان 2018)، ص ص. 218–231 .

[2]– هشام فرجاني، ***البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2009***(رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، سبتمبر 2009)، ص. 176 .

التسلطي الفاشل والذي يسهل حركة العمليات الإجرامية والجهادية المدعومة من طرف الدول الكبرى والتواصل بينهما [1].

وعليه فإن النزاعات والصراعات التي عرفتها القارة الإفريقية تلعب دورا سلبيا في زعزعة الاستقرار داخل القارة الإفريقية وتهديدا للأمن الإفريقي بصفة عامة والتي أصبحت من أهم الأسباب لتفجير نزاعات جديدة أخرى تتسم بالتعقيد والترابط خاصة تلك التي تحتوي على الدعم من طرف الدول الأجنبية ذات الصلة التاريخية الاستعمارية معها، وهو ما تشهده الدول الإفريقية من تدخلات بطرق مباشرة وغير مباشرة في الصراعات كالتدخل الأجنبي في السودان ومالي والتشاد، والذي يعرف وجود حوار متواصل واتصال مباشر ما بين القوى الحاكمة والقاعدة المسيطرة والمهددة للأمن داخل القارة الإفريقية التي دائما تفرض بتدخل طرف ثالث خارج القارة الإفريقية يسعى من خلالها خدمة مصالحه القومية [2].

المطلب الأول :مصادر التهديد الصلبة للأمن في إفريقيا.

سنتطرق في هذا المطلب أهم التهديدات الصلبة التي تعتبر عائقا لتحقيق المن في القارة الإفريقية والتي سوف نعالج من خلالها الظاهرة الإرهابية وكيفية انتشارها والجريمة المنظمة التي استفحلت في عديد من دول الساحل الإفريقي، وأهم النزاعات والصراعات التي شكلت عقبات لبناء الدولة في القارة الإفريقية.

أولا : الظاهرة الإرهابية في إفريقيا

أ- **تحديد لمصطلح الإرهاب** :إن مصطلح الإرهاب المشتقة لغويا من الفعل أرهب، يرهب، ترهيبا وإرهابا، حيث يقال أرهبت فلان أي أحدثت فيه الخوف والفزع ويوصله إلى أن يخافه، ويقال أرهب الشيء رهبة، أي يخافه والرهبة هي الخوف والفزع [3].

وجاء تعريف الإرهاب في العديد من الموسوعات العالمية والقواميس المشهورة فالإرهابيين في معجم الوسيط وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية [4].

وحسب قاموس "أكسفورد OXFORED WORLD POUER DICTIONARY" يعود مصطلح أصل مصطلح الإرهاب إلى الديمقراطيات الحديثة، وهو كلمة فرنسية الأصل، دخلت للغة الإنجليزية في عام 1794 وذلك بعد حكم الرعب REEGNOFTERROR والإرهاب هنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من استعملوه [1].

---

[1]- التقرير الإفريقي الاستراتيجي(القاهرة: ***مركز البحوث الإفريقية***، 2001)، ص. 92.

[2]- أمحند برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، ***جريدة الشعب***،(جانفي2008)، ص. 13.

[3]- العياشي وقاف، ***مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون*** (الجزائر: دارالخلدونية للنشر والتوزيع ، 2006)، ص. 12.

[4]- منير البعلبكي، ***المعجم الوسيط-مادة الإرهاب-*** (القاهرة: دار النهضة، 1996)، ص ص.182-183.

أما في الموسوعة السياسية فقد عرفت الإرهاب على انه: "استخدام العنف غير القانوني أو التهديد بجميع الأشكال كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية لتحقيق هدف سياسي [2].

كما اختلف الباحثون والأكاديميون للوصول إلى تعريف جامع مانع لمصطلح الإرهاب حيث يختلف من تعريف لأخر وسوف نتطرق لأهم التعريفات التي أفرزت في مفهوم الظاهرة:

- **تعريف لجنة الإرهاب الدولي :** تم وضع مشروع اتفاقية موحدة بخصوص استراتيجيات وخطط لمواجهة الإرهاب الدولي خلال الثمانينات من القرن الماضي، حيث تم ذكر أن الإرهاب الدولي يعتبر عاملا من اعمال العنف الخطير او التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنضمات أو المواقع السكنية أو الحكومية أو الدبلوماسية أو محاولة ارتكابه أو الاشتراك في الارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل أيضا إرهابا دوليا [3].
- **تعريف لجنة الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1998*** : عرفت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى في جزئها الثاني بان الإرهاب هو كل فعل من افعال العنف أو التهديد به أيا كانت انواعه وأغراضه ،حيث يقع تنفيذ المشروع الإجرامي، فردي ام جماعي كان يهدف على إبقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم وأمنهم للخطر او إلحاق الضرر بالبيئة او بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها والاستلاء عليها وتعريض أحد الموارد الوطنية للخطر [4].
- كما نصت الاتفاقية في الجزء الثالث من المادة إلى تحديد الجريمة المنظمة حيث تعد من الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية مثل ما نصت عليه الاتفاقية الأوربية.

---

[1] – ***OXFORED WORELD POUER DICTIONARY***(CHAINA: OXFORED UNIVERSITY PRESS, 2006) P. 416 .

[2]– عبد الوهاب الكيالي وأخرون، ***الموسوعة السياسية، ج. 1من "أ" إلى "ث"–مادة الإرهاب–*** (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دس ن)، ص. 153.

[3]– عبد الفتاح مصطفى الصيفي وأخرون، ***الجريمة المنظمة "التعريف والأنماط والاجتهادات"*** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص. 145.

*– **صدرت الاتفاقية :** بقرار من مجلسين وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعهما المشترك بمقر الأمانة العامة بتاريخ:22 أبريل من سنة 1999،والذي حدد تاريخ 07 ماي 1999 لبدء النفاذ به كما أكدته الفقرة: 40، المادة الأولى، الجزء الأول .

[4]– جامعة الدول العربية، ***الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب*** (القاهرة: قرار مجلسين وزراء العدل والداخلية العرب، 22 أفريل 1998)، ص.01.

- **تعريف الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب عام 1999:** قامت الاتفاقية بتعريف الإرهاب باعتباره أي فعل يمثل انتهاك للقوانين الجنائية للدول الأعضاء ويهدد الحياة والسلامة البدنية أو الحرية، أو يسبب إصابات خطيرة أو الوفاة لأي شخص أو عدد من الأفراد أو الجماعات من الأفراد ،كما قد يسبب دمارا للممتلكات العامة أو الخاصة، إضافة إلى الموارد الطبيعية أو الثروات البيئية أو الثقافية، ويكون هادفا أو متعمدا ويدخل ضمن الأعمال الإرهابية كما يلي:

أ- الترهيب والتخويف.

ب-الإجبار والإكراه.

ت-دفع الحكومات والمؤسسات بفعل أو الامتناع عن فعل أي عمل أو تبني مواقف معينة.

إضافة إلى تخريب الخدمات العامة والوسائل التي تعود بالنفع للشعوب والتي قد تحدث حالة طوارئ داخل الدولة [1] ومن هنا نصل إلى أهم تعريف بخصوص الظاهرة الإرهابية والذي جاء على لسان الباحث" ولتر WOLTER" بان الإرهاب عملية تتكون من ثلاثة عناصر لنستطيع وصفها بالإرهاب وهي:

- فعل العنف والتهديد باستخدامه.
- ردود الأفعال الناجمة عن أقصى درجات الخوف الذي يصيب الضحايا.
- التأثيرات التي تصيب المجتمعات بسبب العنف او التهديد باستخدامه ونتائجه من العنف[2].

ب-معالم الظاهرة الإرهابية في إفريقيا : تعود معالم انتشار ظاهرة الإرهاب في إفريقيا إلى ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001 ، والتي غيرت معالم التهديدات الأمنية والأجندات التي كانت ترتبها الدول الكبرى، حيث أصبحت تمثل هذه المجموعات الإرهابية تهديدات للأمن في الدول وزعزعة استقرارها ويقصد بالجماعات الإرهابية مجموع الأفراد الذين وحدو صفوفهم من أجل الدفاع والمكافحة من اجل قضية معينة يؤمنون بها، تكون تلك الجماعات ممولة ومدعمة بتجهيزات وأموال لإنجاح وتسيير أعمالها الإرهابية، فدول إفريقيا خاصة التي تقع في الساحل وغرب إفريقيا تحتوي على اراضي صحراوية كبيرة وشاسعة يخلق فيها الانفلات المني ويصعب التحكم فيها من طرف الدولة خاصة لعدم وجود أليات وأجهزة المراقبة المتطورة على الشريط الحدودي والذي جعل المنطقة عرضة لتنامي الإرهاب وحركة الجماعات الإرهابية خاصة وان الفقر والجهل يميز مواطنين دول الساحل ويعيق عيشهم في المنطقة والتي تستثمر فيهم هذه الجماعات الإرهابية من

---

[1]- منظمة الوحدة الإفريقية، ***الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب*** (الجزائر: القمة الخامسة والثلاثون م.1، ج.1، ف.3)،ص ص. 2-3.

[2]- يحيى عبد المبدئ، ***"مفهوم الإرهاب بين الأصل والتطبيق"*** تحصلت عليه من الموقع:
http://www.islamonline.net/arabic51/arti تم الاطلاع عليه بتاريخ :2020/06/12، ص. 2.

أجل تنفيذ مناوراتها الإرهابية الخطيرة، وذلك لعدم وجود قدرة اقتصادية تؤمن بتلك الأقليات من الفقراء والبطالين في القارة الإفريقية [1].

وعليه سوف نتطرق إلى أهم الجمعات والحركات الإرهابية المسيطرة على القارة الإفريقية :

أ- تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي:

توسعت هذه المنضمة والتي تتسم بتعقيدها في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، والتي انبثقت من رحم الجماعات الإسلامية المسلحة "G.I.A"* والتي حولت في اواخر التسعينيات إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال"G.S.P.C"* والتي عرفت على المستوى العالمي بعد قيامها باختطاف ثلاثين سائحا أوروبيا في الصحراء سنة 2003، كما يعرف عنها تنفيذ هجومات إرهابية في المنطقة قبل أن تتحول إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سنة 2007، حيث أعلن عبد المالك در وكدال اعتماد الاسم الجديد لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، والتي عرفت بأنها الأخطر في إفريقيا، حيث تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين والتي عرفت بانتشار اسمها عبر لوائح وقوائم المنضمات الإرهابية الخطيرة في جل دول العالم [2] .

تعود فعالية تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي لمرتكزين أساسيين وهما:

1- **الهيكل المنظم:** والذي نربطه مباشرة لمسألة الولاء للزعيم، حيث نرى أن نشاط التنظيم المختلط في المنطقة وكثرته يفقده هيكل رسمي ومخطط ولكن نجد أن الجماعة تدعم ولائها وتؤمن بقرارات الزعيم لما

---

[1]- كمال مناصري "القاعدة في الجزائر أشد خطرا من القاعدة في أفغانستان"، ***جريدة الشروق***، (22-02-2008)،ص. 03.

*- هي منظمة إسلامية مقرها الجزائر كانت تسعى لإسقاط الحكومة الجزائرية وإقامة دولة إسلامية، لكن تم الاختراق الكثير من عناصرها ووفق شهادات ضباط في الجيش فروا من الخدمة وبعض السكان فقد تعاونت هذه الجماعات مع وحدات في الجيش، اعتمدت العنف المسلح منذ سنة1992، وذلك كرد فعل على إلغاء نتائج الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية التي جرت في ديسمبر1991 ، والتي أظهرت فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية، أكبر أحزاب المعارضة الإسلامية ما بين 1991 و1998، تبنت الجماعة عدة عمليات إرهابية ضد أهداف مدنية في الجزائر وفرنسا وفي أحيان، ارتكبت مجازر إبادة بحق القروين، تستعمل الجماعة الاغتيالات، تفخيخ السيارات، وتفضل عمليات الاختطاف، وتُعتبر الجماعة حركة إرهابية بالنسبة للحكومات الجزائرية والفرنسية.

*- أسّست الجماعة السلفية للدعوة والقتال على يد حسان حطاب العضو والزعيم السابق في الجماعة الإسلامية المسلحة والتي انشق عنها عام 1998 احتجاجا على ذبح المدنيين، بدأت الجماعة الإسلامية المسلحة في الانهيار منذ عام 1999 مما دفع بالعديد من مقاتليها إلى تسليم أسلحتهم والانسحاب نهائيا من مجال الحروب هذا إلا أن عددا قليلا منهم لا زالوا نشطين بما في ذلك أولئك الذين انضموا للجماعة السلفية للدعوة والقتال في مارس2001 أعلنت المملكة المتحدة على أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال هي جماعة محظورة وذلك بموجب قانون الإرهاب لعام 2000.

[2] -ERIN FOSTER BOUSER ANGELIA SANDER, ***"SECURITY THREATS THE SAHEL AND BEYOND: AQIN, BEKO HARAM AND AL SHABAB,"*** CIVIL-MILITRAY FUSIEN CENTRE MEDITERRANIAN BASIN TEM PERESENTS, APRIL 2012, P. 2.

تمليه ضوابط القبيلة وتتسع نشاطاتها في إقليم واسع عبر كتائب معينة من طرف الأمير[1] وقد نجحت القاعدة بالمغرب الإسلامي في جعل المنطقة ملاذا لها ولأعمالها الإرهابية باستخدام مختلف الجرائم الإرهابية للتمويل عن طريق الأنشطة غير المشروعة كالخطف وطلب الفدية، إضافة إلى الإتجار بالمخدرات التي تعتبر المنطقة مسرحا لابتزاز تجار المخدرات، والتي جعلت من عائداتها أموالا لشراء الأسلحة والذخيرة والإغراء لتجنيد المقاتلين ودعم القضايا الاجتماعية خاصة في مالي وتشاد وهو طابع بناء العلاقات مع السكان في المنطقة للترحيب بهم في التنظيم [2].

وقد عرفت انتشارا قوي في الساحل الإفريقي وفي جميع دوله عن طريق جماعات الدعم والمقاتلين المنخرطين في التنظيم وتتمركز في ثلاثة مراكز أساسية وهي:

- الحدود الجزائرية الليبية.
- الحدود الصحراوية الجزائرية ومالي وموريتانيا.
- الحدود الجنوبية الجزائرية.

تشير إحصائيات مكتب الأمم المتحدة للشؤون المخدرات والجريمة إلى ان عمليات الجريمة المنظمة للجماعات تقدر عائداتها بثلاثة ألاف وأربعة مئة مليون دولار في العالم تستحوذ عليها من مبالغ التي تعطى لهم من خلال دفع الفدية مقابل إطلاق سراح الرهاب وتوفير الحماية للعمليات لتهريب السلع والمخدرات والأسلحة واستخدام هاته الأموال في التدريب وإنشاء مناطق للقيام بالعمليات المسلحة وهو الأمر الذي سيحول القارة الإفريقية إلى نقطة انطلاق جيدة لتنمية قواعد الإرهاب واستحداث هجمات جديدة مسلحة في العالم من إفريقيا [3]

ب-حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا :

تعتبر هذه الحركة عبارة عن ميلاد جديد للجماعة الإرهابية المنشقة عن القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي سنة 2011، والتي كان يتزعمها حمادة محمد الموريتاني، حيث ضمت في صفوفها مجموعة من الشباب الذين اعلنوا انفصالهم عن القيادة التي كانت تكونهم وتأويهم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي تحمل نفس أهداف

---

[1]- محمد محمود ابو المعالي، ***القاعدة وحلفائها في الأزواد ونشأة وأسرار التوسع*** (لبنان: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2014)، ص ص. 42-44.

[2]- بشكيط، ***مرجع سابق***، ص ص. 218-231.

[3]- عبد العزيز عبد المؤمن، ***انعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على منطقة المغرب في إفريقيا***، مقال غير منشور، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص ص. 160-172 .

تنظيمهم السابق وذلك بالسعي لتمويل الأنشطة الإرهابية عن طريق الخطف للحصول على الفدية وجاءت الحركة في بيان لها سنة 2011 بأنها قامت باختطاف ثلاثة أوروبيين في الجزائر وطالبت بدفع الفدية[1].

ت-تنظيم بكوحرام الإرهابي :

تعتبر بكوا حرام من أخطر وأبرز التنظيمات الإرهابية على الإطلاق في القارة الإفريقية، ويقصد بها الجماعة الإسلامية النيجيرية والتي تدل على تحريم التعليم الغربي، أسست سنة 2004 على يد القائد بوسيف محمد والتي اختارت قرية كناما في ولاية بوبة «شمال شرق نيجيريا" والتي تطل على الحدود النيجيرية، إذ ترتكز بكوا حرام على مجموعة القواعد والأفكار مثلها مثل الجماعات الإرهابية في إفريقيا، حيث تنسب لها تكفير الديمقراطية والحكم الوضعي والتي يعتقدون فيها أن سن القانون والأحكام والقوانين مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ويرجعون نسبهم بأنهم من طائفة اختارها الله تعالى ونصرها وهي التي يأمرها بالتوحيد والنصرة في زمانهم إضافة إلى القطع بتحريم التعليم الغربي في المدارس والجامعات وإقامة دولة إسلامية عن طريق البيعة للإمام[2] .

يتكون عناصرها من طلبة إسلام ويون في الشمال ورجال الدين والفقراء وانظم عدد كبير من المؤيدين، حيث كسبتهم من خلال مواجهة الفساد داخل الحكومة النيجيرية[3]، حيث يرى الدكتور حمدي عبد الرحمان وعمر سيني والذين يبحثون في تنظيم بكوا حرام، على أن الإكراه الاقتصادي والاجتماعي وهشاشة الدولة والخدمات في نيجيريا ساعدت هذه الحركة المتطرفة على التضخم والحضور الإيديولوجي، والذي أثر على الدول المجاورة ومواجهة الحكومة النيجيرية الاتحادية المكونة من غير المسلمين [4]، حيث كانت الجماعة قبل 2009 لا تحاول او تهدف للإطاحة بالحكومة النيجيرية ولكن في الوقت نفسه تشارك في المعارك على مستوى منخفض مع قوات الشرطة المحلية، لكن أواخر ذات السنة غيرت من منهجها عندما تم الاشتباك مع الشرطة النيجيرية حيث تم القضاء على أكثر من سبعة مئة إرهابي وتم إعدام مؤسسها وهو ما دفع لجميع العناصر الهروب للدول المجاورة وفي سنة 2010 قادها أبوبكر شيكاو وقامت بتنفيذ عمليات كثيفة ضدها حيث احصت الحكومة في الولايات الشمالية إحصاء حوالي أحد عشرة هجوم مسلح وتفجيرين في العام نفسه كان أبرزها الهجوم على سجن باوتشي[5]

---

[1]- بشكيط، ***مرجع سابق***، ص ص. 218-231.

[2]- عبد العزيز، ***مرجع سابق***، ص ص. 160-172.

[3]- بكشيط، ***المرجع السابق***.

[4]- منصور لخضاري، ***السياسة الأمنية الجزائرية "المحددات، الميادين، التحديات"***(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص. 03.

[5]-STEPHEN A.HARMON, ***"TERROR AND INSURGENIY IN THE SAHARA-SAHEL REGION CONSUPTION, CONTRABAND DIBED AND THE MALIN WAR OF (2012-2013)",*** PIT BARG STATE UNIVERSITY, U.S.A, 2014, P. 181.

شمال نيجريا والذي أسفر على هروب حوالي سبعة مئة وخمسين سجين من بينهم إسلاميون مشددون كانوا في السجن حسب ما أفاد به مدير السجن والذين كانوا بصدد المحاكمة في الأسبوع نفسه، كما شهدة نهاية سنة 2011 إلقاء القنابل على مراكز الاقتراع ومكاتب اللجنة الانتخابية وتفجيرها وشهد مكتب الأمم المتحدة في أبوجا هجوما شديدا من قبل متطرفين بواسطة انتحاري يقود سيارة رباعية الدفع مفخخة والذي أسفر عن مصرع ثلاثة وعشرون شخصا[1].

ث-تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (د.ا.ع.ش)*:

عرفت إفريقيا تدفق عدد كبير من الإرهابيين الفارين من دول الشرق الأوسط كسوريا والعراق خاصة دول الساحل الإفريقي، حيث عرفت الجزائر على وجه الخصوص محاولة دخول الأمير غوري عبد المالك والذي كان يحاول إدخال تنظيم داعش المختصر كما شرحناه إلى الجزائر إضافة إلى تصديره إلى المملكة المغربية التي قضت على المجند الفرنسي الذي ينتمي إلى صفوفها في جبهة النصرة في سوريا وأنصار الشريعة في ليبيا[2] .

عرف تنظيم داعش خلال سنة 2015 إنشاء مجموعة القواعد من اجل تدريب المقاتلين ودعمهم لجهاد في ليبيا بعد انهيار دولة القذافي مستغلا عدم الاستقرار الذي شهدته ليبيا وعدم وجود حكومة موحدة، ومن خلالها قام التنظيم بتدريب حوالي سبعة ألاف من المتطرفين الإرهابيين من أجل القيام بهجومات إرهابية[3]، كما عرف التنظيم مشاركته في العديد من الهجومات كالهجوم التفجيري لفندق "كرونثيا" الفاخر في العاصمة والذي أسفر على خسائر بشرية ومادية معتبرة في أواسط الليبيين والأجانب والذي صاحبه ردود افعال إثر مقتل أبو أنس الليبي سنة 2013 من قبل القوات الخاصة الأمريكية وإعلان التنظيم تفجيرات التي استعملت فيها سيارات مفخخة على مستوى السياج الخارجي لمقر الأمن الدبلوماسي الليبي في طرابلس [4].

---

[1]- فرار المئات من سجن بنيجيريا، جريدة زمان الوصل، تحصلت عليه من الموقع:
https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2012/02/120216_nigeria_boko بتاريخ:16-03-2021.

*- ***الدولة الإسلامية في العراق والشام*** كان يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي يُعرف اختصاراً بـ **داعش**، وهو تنظيم مسلَّح يتبع فكر جماعات السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه حسب اعتقادهم إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ويتواجد أفراده وينتشر نفوذه بشكل رئيسي في العراق وسوريا مع أنباء بوجوده في المناطق دول أخرى هي جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان، وزعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي.

[2]- بكشيط، ***مرجع سابق***، ص ص. 218-231 .

[3]- بكشيط، ***المرجع السابق.***

[4]- YONAH ALXANDER, ***TTERORISM IN NORTH AFRICA AND THE SAHEL IN 2014***, SIXTHE ANNAL REPOT, FEBRURAY 2014, P. 03.

وعليه أصبحت إفريقيا ملاذا ومسرحا لتكوين الجماعات الإرهابية، والذي يعرف تزايدا وتمددا وانتشار في كل مرة نتيجة التميز ووقوع الحكومات في أخطاء تعكس المستوى العلمي والمعرفي لأعضائها بتهييج المواطنين بمفردات تهجمية ساعدت على انتشار الظاهرة الإرهابية التي عملت قيادتها على الترحيب الاجتماعي وتقديم المساعدات للفقراء في تلك الدول، في الوقت التي شكلت تلك الحكومات نوعا من الإقصاء العرقي والديني والاقتصادي، حيث أصبحت الدول والتي نستطيع أن نقول بانها دول فاشلة وهشة تعجز فيها الحكومة بحل المشاكل ذات الطابع الإنساني وعدم الوصول إلى حلول للانتشار السريع للفساد داخل دواليب السلطة والإدارة، إضافة إلى عمليات النهب التي تشمل الموارد الاقتصادية والتي أصبحت لا تستجيب لتطلعات الشعوب الإفريقية، كلها مؤشرات توحي لتزايد هذه الجماعات بالقارة الإفريقية .

ثانيا: الجريمة المنظمة في إفريقيا

اختلفت وتنوعت التعريفات بخصوص مصطلح الجريمة المنظمة، إذ كل تعريف له خصوصياته ومميزاته وتوجهاته والطابع الذي يحاول به الوصول للفهم والقصد الذي يراه مناسبا له، لذلك سوف نتطرق لاهم التعاريف التي اشتهر بها المصطلح والذي يصب في جوهر الجريمة المنظمة والتي سنوردها كالاتي:

أ- **تحديد تعريفات الجريمة المنظمة :** خلص المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة المنظمة ومعاملة المجرمين المذنبين للأمم المتحدة سنة 1975 باعتبار أنها شاركت فيه حوالي 101 دولة، تعمل المنظمة في متابعات النشاطات الإجرامية في جميع المجالات وفي أوسع نقاط، على يد مجموعة من الأشخاص من أجل تحقيق الثراء غير المشروع، ويكون ذلك الثراء على حساب المجتمع الذي تمارس فيه الجماعات المنظمة نشاطاتها الإجرامية، وترجع ذلك لعدم تطبيق القانون داخل الدولة من جهة وبانتشار الفساد والتسلط من جهة اخرى[1] .

وتعرف أيضا :

- بأن الجريمة المنظمة بانها مؤسسة غير إيديولوجية تضم مجموعة من الأشخاص في قالب اجتماعي منظم يختلف القادة فيه حسب الهرم الذي نشأت من اجله بطريقة غير شرعية أو شرعية، من أجل بسط قوتها للحصول على المكاسب سواء مادية أو معنوية[2]، كما صدرت عن اللجنة المكلفة بالدراسات الدولية المعنية بدراسة الجريمة المنظمة والتي انعقدت في "سو زوال" بروسيا من 21 إلى 25 أكتوبر

---

[1]- إدريس عطية، "الجريمة المنظمة والإرهاب معايير جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، جامعة العربي التبسي، م.1، ع. 08 (ديسمبر 2017)، ص ص. 53-70 .

[2]- ظريف شاكر، ***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية "تحديات ورهانات"*** (رسالة ماجيستير منشورة، جامعة لحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2008-2009)، ص. 89.

من سنة 1991، والذي قامت بتحديد تعريفين للجريمة المنظمة، حيث قامت بتقسيمه إلى تعريف موجز وأخر مفصل والذي حدد الجناة بوصفها لهم بالعصابة الإجرامية المنظمة"، وهي كالآتي :

1- التعريف المفصل : تعرف العصابة الإجرامية باعتبارها جماعة تحمل أشخاصا كثيرين ويتسع حجمها نسبيا، تمتاز بالديمومة والانضباط، وتقوم بأعمال إجرامية بغية تحقيق المصلحة المادية الخاصة بالمجموعة، والتي يكون في الأفراد المنظمين قادرين على الكسب بالطرق غير المشروعة وفق طابع الاستمرارية والطاعة [1].

2- التعريف الموجز : هي جماعة متكونة من افراد يجتمعون بطريقة منظمة من اجل الكسب غير المشروع بصفة مستمرة [2].

فالجريمة بهذا المنطلق تعبر عن النشاطات غير المشروعة كتجارة الأسلحة والمخدرات، وتهريب البضائع والمعالم الأثرية وسرقة السيارات، إضافة للقرصنة والجرائم الإلكترونية [3] .

وبذلك تصل الجريمة المنظمة إلى عدم توافق الدارسين والباحثين لإيجاد تعريف جامع ومانع يحدد قصد المصطلح نظرا للاختلاف خصائصها وأشكالها، ونستطيع القول بان الجريمة المنظمة تكون أساسها فعلا عندما تتوفر فيها شروط سنذكرها كالاتي : [4]

- أن تكون بصفة مدروسة بالاعتماد على المخططات والتأني في تنفيذها.
- أن تنفذ بقوة وصرامة في أوسع نطاق.
- تمتاز بشدة التعقيد والإبهام.
- التحايل وعدم وضع الثقة في أي كان لتنفيذ الجرائم حتى وغن كانت عادية.
- تكثيف في العنصر البشري لتنفيذ العمليات الإجرامية.
- تكون مصدرا لتهديد الحكومات والدول.
- أن يؤمن الجاني في الجريمة أو المجموعة بتعدي على قوانين الدولة.

---

[1]– عبد الفتاح مصطفى الصيفي وأخرون، ***الجريمة المنظمة "التعريف والأنماط والاتجاهات"*** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص.24.

[2]– ***المرجع السابق***، ص. 25.

[3] –PROGRAMME D'ACTION REGIONAL SUR PAIX ET LA Sécurité SOUS PROGRAMME D'ACTION SUR LA PROMOTION DE LA Coopération ENTRE ETAS SUR LA PAIX ET LA Sécurité , "***PROJET NO,1.2.2"COMBATTE LA Criminalité TRANSMATIONALE ET LE TERRORISME***", 19 SEBTMBRE 2006 , P. 06.

[4]– عطية، ***مرجع سابق***، ص ص. 56–70.

لذلك تكون الجريمة المنظمة في أعلى درجات الاحترافية المقننة والمخططة من طرف اتحاد أفراد، مشكلين تجمع إجرامي منظم هدفه الرئيسي تحقيق الإجرام دون ذلك [1].

ب-**واقع الجريمة المنظمة** : تشتمل الجريمة المنظمة من مجموعة الأشخاص الذين يمارسون السلوك الإجرامي والذي كان له الأثر البليغ على القارة الإفريقية، فعلى نطاق واسع تتكون في إفريقيا حوالي أربعة أنواع من الجريمة المنظمة والتي تطورت وانتشرت بشكل واسع ومختلف، حيث تقسم الفئة الأولى من الجريمة المنظمة بطابعها العنيف والذي تستخدم فيها العصابات المدن والشبكات الإجرامية، إضافة إلى التواطؤ مع المسؤولين الفاسدين من داخل الأجهزة الأمنية مثل مدينة "كيب تاون" بجنوب إفريقيا والتي ينتشر فيها هذا النوع من الجريمة المنظمة والتي تمارس القتل والابتزاز والتجارة غير المشروعة، فضلا عن وجود علاقة ترابطية بينها وبين المسؤولين الساميين في الدولة، وتختلف الجريمة المنظمة في نيجيريا مثلا، حيث تكون فيها الشبكات الإجرامية معقة نسبيا وذات امتداد عالمي أكبر ولكنها تتحكم في نطاق جغرافي أقل محليا، هذه الخصائص تشبه التعريف الدارج للجريمة المنظمة، فالمجموعات الإجرامية النيجيرية على سبيل المثال لها نفوذ كبير في إيطاليا ويعتبر هذا الإنجاز في حد ذاته على صعيد الجريمة المنظمة هناك، أما الفئة الثانية من الجريمة المنظمة في إفريقيا فتعد أكثر تعقيدا في ظاهر الأمر، حيث تتشابه الشبكات الإجرامية في أجزاء أخرى من القارة الإفريقية بشكل أقل من التعريف التقليدي لجماعات الجريمة المنظمة ولكنها تعمل كشبكات تتصل بالجماعات داخل وخارج القارة من التركيز على نقل المنتجات أو الموارد غير المشروعة، فعلى سبيل المثال تنتشر تجارة المخدرات على السواحل الشرقية والغربية لإفريقيا من خلال شبكات واسعة من رجال الأعمال المجرمين، فالعديد من المصالح متداخلة في الاقتصاد القانوني والذي يعتبر مشروعا في حد ذاته كما يوجد تقاطع قوى من الحماة السياسيون الذين يتواجدون في الشبكات الإجرامية أو يدفعون من أجل ضمان استمرار العمليات غير المشروعة، حيث برزت في السنوات الأخيرة حتى سنة 2019 في مناطق كثيرة من إفريقيا الإتجار بالهروين والكوكايين ، إذ يتم بيعه محليا بمشاركة مسؤولين سامين في الدولة ورجال أعمال ورؤساء أحزاب سياسية مشكلين سوق مشروعة مع الشبكات الإجرامية في شرق وشمال وغرب إفريقيا، كمشاركة مسؤولين حكوميين في غينيا بيساو وتجارة الكوكايين مما ادى إلى وصفها بدولة المخدرات إذ قدرت تجارة الكوكايين بـ34 مليار دولار في السنة، اما الفئة الثالثة فتشهد تقاطعا قويا بين المنظمات السياسية والمليشيات أو الجماعات المسلحة وعمليات التجارة غير المشروعة والتهريب[2] ،

---

[1]– عمار مساعدي، ***الجريمة المنظمة***،(الجزائر :د.م.ن، 2002) ، ص. 260 .

[2]–MARK SHAW, ***L'évolution de la place de l'Afrique dans l'économie criminelle mondial***, rapport continental,(septembre 2017), p. 02.

إذ تعتبر ليبيا والساحل الإفريقي والقرن الإفريقي على حد سواء خير مثال على هذه الفئة التي دفعت الصراعات العنيفة وانتشار الإرهاب والأنظمة القمعية التي طال أمدها وتسلطها للشعوب التي انتشر بينها الفقر والجهل وعدم المساواة، لانتشار غير مسبوق لعدد من اللاجئين والمهاجرين في المناطق الأوروبية والذين استخدمتهم تلك الجماعات الإجرامية في تسيير نشاطاتها ما بين أفريقيا وأروبا، أما الفئة الرابعة من الجريمة المنظمة في إفريقيا والتي تشتمل في الجريمة السيبرانية * الإلكترونية على الرغم من إيجابيات التطور السريع للتكنلوجيا إلا أنه أدى إلى ظهور تحديات عديدة منها تعرض المستخدمين إلى انشطة غير مشروعة عبر الأنترنت' فوفقا لتقارير لسنة 2016 الصادر عن المنتدى العالمي للخبرة الإلكترونية، إذ قدرت نسبة صناعة التجارة الإلكترونية* في إفريقيا تصل إلى خمسة وسبعون مليار دولار بحلول سنة 2025، لكن في الوقت الذي تعمل فيه التقنيات المتنقلة على تحويل المجتمعات الإفريقية من خلال توفير شكل رئيسي من أشكال الاتصال، فقد حولت أيضا عدد الهجمات الإلكترونية المستهدفة في إفريقيا بنسبة 42% مقارنة بالأعوام السابقة، فعلى سبيل المثال في غرب إفريقيا توجد فئتين من الجماعات الإجرامية ، واللذان يتميزان ببنيتهما ونوع الجرائم التي يرتكبونها نذكر الفئتين هما: "CYBERLEVELCRIMINALNEXT"و"YAHOOBOYS" فمثلا نجد YAHOOBOYS تعمل في الغالب على العمليات المخادعة التقليدية مسبقة الرسوم أما "LEVELCYBERCRIMINALNEXT" ينخرطون في هجمات أكثر تعقيدا ضد الشركات الكبرى وينطوي على تلك العمليات خداع ضريبية لها اتصالات وعلاقات داخل وخارج القارة الإفريقية[1] .

فرغم الصعوبات التي تعرفها الظاهرة الإجرامية في إفريقيا والتي تأثر على الأمن والتي تمارس فيها النخب الحاكمة دورا كبيرا بصلتها بين قادة العصابات الإجرامية والحكام في السلطة، وذلك من أجل بسط الشرعية للنشاطات المشبوهة في الدول ومن هنا نتطرق لأهم الأنواع التي تمارسها في إطار الجريمة المنظمة في القارة الإفريقية وهي كالآتي :

---

*– تشير إلى أي جريمة تتضمن الحاسوب أو الشبكات الحاسوبية، والتي يستخدم الحاسوب فيها لارتكاب الجريمة و قد يكون هو الهدف و يمكن تعريف الجريمة الإلكترونية على أنها أي مخالفة ترتكب ضد أفراد أو جماعات بدافع جرمي و نية الإساءة لسمعة الضحية أو لجسدها أو عقليتها، سواءً كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و أن يتم ذلك باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة مثل الإنترنت أو غرف الدردشة أو البريد الإلكتروني أو المجموعات عبر منصات التواصل الاجتماعي.

*– تعتبر التجارة السيبرانية ظاهرة عالمية، حيث تزعم بعض التقارير أنها تتفوق على المتاجرة في المخدرات كمصدر لإيرادات غير مشروعة وينتشر أثرها بصفة خاصة في إفريقيا، نظرا لعدم وجود سياسات أمن إلكتروني مترابط وعدم كفاية البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات .

[1] – ***LOC. CIT .***

1- **غسيل الأموال** :تعد جريمة غسيل الأموال من الجرائم المستحدثة المتزايدة حجمها يوما بعد أخر رغم الجهود المحلية والدولية التي تبذل لمواجهتها، حيث عناصر تلك الجريمة غالبا ما تتوزع على اكثر من دولة، حيث اتخذت الطابع الدولي مما ادى إلى استفحالها، وتعتبر عملية غسيل الأموال من أهم النشاطات الاقتصادية الإجرامية التي تستولي على ارباح كبيرة بإخفائها للمصادر المتولدة عنها والتي تأتي على اكلها من الإتجار بالغير مشروع للمخدرات والتبغ وكل انواع الفساد في إفريقيا [1] وتشمل عمليات غسيل الأموال مجموعة من النشطة التي تتم بعيدا عن اجهزة الدولة، ولا تسجل في حسابات الدخل القومي وهذه الأنشطة تمثل مصدرا للأموال القذرة التي يحاول أصحابها غسيلها في مرحلة تالية، وذلك جراء مجموعة من العمليات التحويلية المالية لتغيير صفتها غير المشروعة وإكسابها صفة الشرعية، ويعود سبب انتشار ظاهرة غسيل الموال إلى التجارة في المحرمات والفساد المالي والإداري داخل المؤسسات العمومية، إضافة إلى القوانين المعقدة التي تفرض على الأفراد والرسوم والضرائب المفروضة على الأنشطة الاقتصادية [2].

وعليه فإن جريمة تبييض الأموال ترتدي في إطار جماعي وليس انفرادي وفي إقليم معين إضافة إلى ثورة الاتصالات التي ساهمت في انتشار هذه الظاهرة في إفريقيا، بحيث أصبحت الجريمة ترتكب على أقاليم مختلفة ومتباعدة في أغلب الأحيان ففي القارة الإفريقية، تعتبر عمليات تبييض الأموال من بين الأنشطة المتداولة كثيرا وخاصة في دول الساحل الإفريقي وجنوب إفريقيا الذي يستقطب العصابات المتخصصة في تبييض الأموال إضافة إلى نيجيريا التي تعتبر مركزا للنشاط وتداول المنظمات الإجرامية مثل تجارة المخدرات وعمليات التهريب العامل الذي يسمح لها بجعل هذه الأموال للقيام بتعاملات تجارية استثمارية لتمويه وتوجيه الرأي العام والدولة بانها أموال مشروعة وحجب الشبهة عن مصدرها الأصلي غير المشروع وتستند منظمة العمل المالي لمكافحة تبييض الأموال GAFI بوضع كل سنة منذ سنة 2000 لائحة الدول الغير المتعاونة في مجال مكافحة تبييض الأموال، وذلك بتخصيص 25 معيار التي تتمحور كلها حول الثغرات في التشريعات المالية والمصرفية والعقبات الناتجة عن المتطلبات التشريعية الأخرى، والعوائق المرصودة فيما يخص عدم التعاون الدولي والنقص الملحوظ في الموارد، وأوضحت المنظمة دولة مصر العربية على اللائحة السوداء للدول غير المتعاونة في مكافحة غسيل

---

[1]-عبد الله عزت بركات، "ظاهرة غسيل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي"، ***مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا***، ع.4، جامعة الزرقاء العالمية، الأردن، ، ص ص.216-232.

[2]- نبيل صقر، ***تبييض الأموال في التشريع الجزائري***،(الجزائر: دار الهدى، 2008)، ص ص.27-28.

الأموال والتي تأتي عن طريق المخدرات كمصدر لتمويل العمليات غير المشروعة [1]، ومن أخطر الأثار الاقتصادية لتبييض الموال تلك التي تطال القطاع الخاص فغالبا ما يستخدم مسيرو الأموال بالشركات للاستخدام الأموال بخلطها مع عائدات الأعمال الإجرامية مع عائدات الأعمال المشروعة من أجل إخفاء الأموال الغير مشروعة، وتسعى هذه الأموال القذرة إلى الدخول عادة في أنشطة اقتصادية قد لا تحتاجها برامج التنمية ولا تستوعب الأيدي العاملة التي تشكل فائضا في الدول العربية والإفريقية خاص، إضافة إلى توغل المجرمون، والذين يقترفون هذا النوع من الجرائم إلى بناء مكانة داخل مجتمعاتهم، وذلك بالبذخ المالي والذي يشعل نار الحقد بين الجناة والمواطنين، وهذا ما ينعكس على العلاقات الاجتماعية بين الناس، والذي يؤدي به إلى خروج الناس عن القانون والذي يسهل للمجموعات الإجرامية الوصول للسلطة وسدة الحكم والضغط عليها، وذلك باستخدام السلطة لتلك المجموعات الإجرامية لخدمة مصالحها الشخصية والسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد، وذلك بسبب ما تمتلكه من اموال طائلة والتي تؤثر على اقتصاديات الدول الإفريقية[2]، ومن بين الأشكال التي يستخدم فيها مجرمون تبييض الأموال تحويل اموالهم لتموين النشاطات الإرهابية من خلال تجارة المخدرات والأسلحة، وهو الذي أصبح يهدد انتشار الثالوث العنيف على الحدود خاصة على الساحل الإفريقي من خلال تزايد نسبة اعتماد الإرهاب على التموين من طرف عناصر الجريمة المنظمة بكافة اشكالها [3]، وسوف نعرض الخريطة التي تبين مؤشرات بازل لمكافحة حركة غسيل الموال لسنة 2017 والتي رتبت الدول من الأفضل إلى الأسوأ، إذ نجد ان الجزائر تحتل الترتيب العاشر من الأسوأ إلى الأفضل بالترتيب الثالث من حيث حركة غسيل الموال من بين الدول العربية والتي تتخلف عن السودان المصنفة حسب الترتيب الأسوأ عربيا وإفريقيا في المرتبة الأولى لتليها اليمن ثم الجزائر، كما حلت في المرتبة 54 عالميا والذي يفسر مدى انتشار الفساد وتحويل الأموال من وإلى الخارج نتيجة عدم الرقابة التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة وانتشار ظاهرة التهريب واكتشاف ثغرات مالية لمسؤولين سامين في الدولة والتي عرقلت سير التنمية وحدوث ازمات مالية مستعصية قد تؤدي إلى المديونية من الخارج والعودة إلى التبعية الأجنبية [4].

---

[1]– إبراهيم مجاهدي، الطبيعة القانونية لجريمة تبييض الأموال، ***مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية***، ع.3، جامعة سعد دحلب، ص ص.16-66.

[2]– أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ***أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها*** (الرياض: 1999)، ص.95.

[3]– عمار جفال،" ***القاعدة من شعار الجهاد وإلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي***"، أوراق من مؤتمر تنظيم القاعدة التوجهات العالمية والمخاطر المستقبلية،(القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أكتوبر 2008).

[4]– نسرين لعراش، ***مؤشر بازل 03 الجزائر في المرتبة 54 عالميا في مكافحة غسيل الأموال***، تحصلت عليه من الرابط : https://www.aljazairalyoum.com/ بتاريخ :03.07.2020.

الخريطة رقم 05 : خريطة تبين حركة غسيل الأموال في الدول العربية حسب مؤشر بازل لمكافحة غسيل الموال لسنة 2017 .

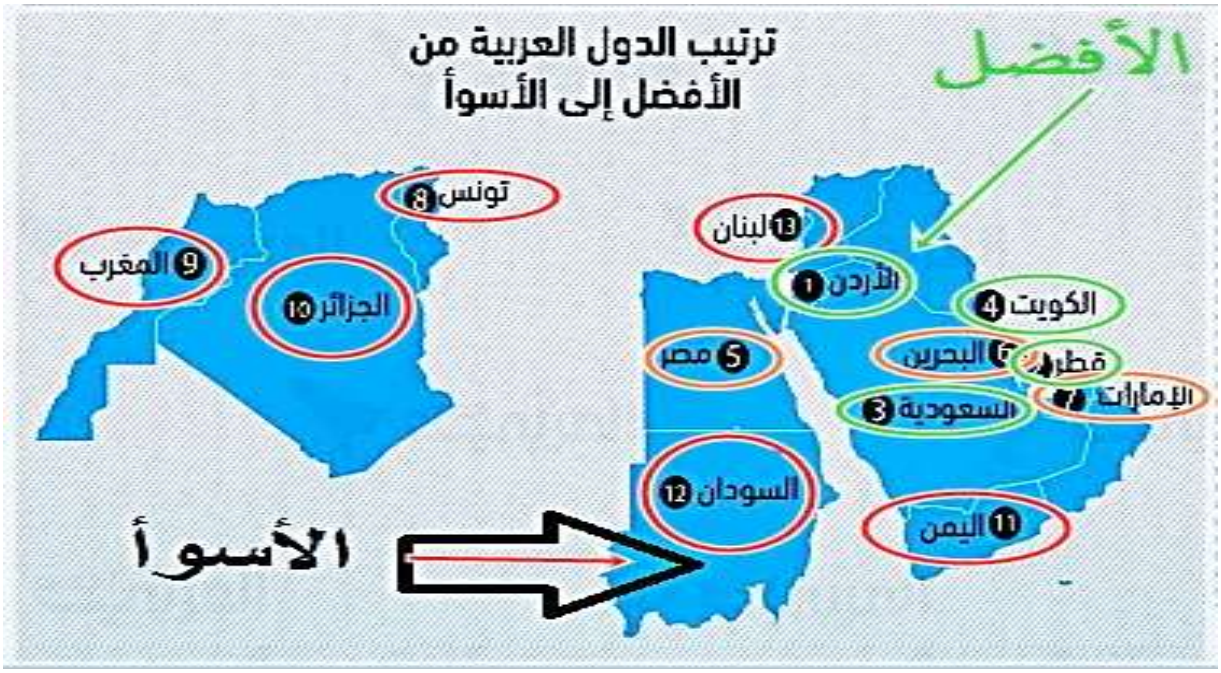

المصدر : من إعداد الطالب مستندا على مؤشرات بازل في ترتيب الدول من الموقع :

https://www.aljazairalyoum.com/

2- **الإتجار في المخدرات :** تعتبر المتاجرة بالمخدرات من بين أشكال الجرائم المنتشرة في العالم، حيث تشمل نسبة 8% من مجموع التجارة العالمية [1]، حيث تساهم في تدني المستوى الأخلاقي وضعف البنى التحتية للمجتمع وتحدث نوعا من التشتت داخله مفقد ا التكامل والتجانس المجتمعي للدولة، والذي يحدث لها أضرارا اقتصادية، حيث يفقدها تحديد واقعي لقيمة الناتج المحلي نظرا لتوافد اموالا كبيرة في السوق، فهناك ترابط بين المخدرات والنزاعات الداخلية حيث بلغت الأرقام السنوية للإجرام المنظم حوالي 800 مليار دولار سنويا، والذي يهدد الأمن الإنساني للدول، فمثال الساحل الإفريقي والدول التي تجاوره تعرف انتشارا كثيفا للمخدرات الصلبة كالهروين والكوكايين من أمريكا اللاتينية [2] والتي تستخدمها الأفراد والجماعات كمصدر لكسب القوت والعيش نظرا لتراجع وتدني الوضاع المعيشية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمس المخدرات الطبقات الهشة والفقيرة واللاجئين، وحسب مصادر وإحصائيات التي تقدم بها مكتب الأمم المتحدة في أبريل 2011 فإن كمية المخدرات من نوع الكوكايين التي حجزت في

---

[1]- كمال الذيب، الساحل الإفريقي ومظاهر تخلفه أفاق تنميته وأثر النزاع العسكري فيه على اقتصاديات المنطقة الجزائر كدراسة حالة، ***مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة***، ع.27، م.1،(2013)، ص ص. 249-286.

[2]- ***المكان نفسه.***

أروبا سنة 2009 ارتفعت إلى 63 طن والتي كانت قادمة من أمريكا الجنوبية عبر إفريقيا الغربية عن طريق غينيا الاستوائية والسنغال والتي تنقل عبر الوسطاء التي تستخدمهم الجماعات الإجرامية بصفة منظمة لتوصيلها للساحل الإفريقي ثم تمريرها عبورا بشمال إفريقيا لتصل إلى أوروبا [1].

واعتمادا على إحصائيات لبيانات محجوزة من المخدرات في إفريقيا، فلقد تم مصادرة نسبة 27% من مجمل محجوزات العالم أي 40 طن من المتاجرة بالمخدرات أصبحت تشكل خطرا على الأمن الإفريقي والذي يشجع على انتشار المنظمات الإجرامية وأشكال التهريب في مناطق إفريقيا مستغلة الفساد وضعف الرقابة لتمرير كميات معتبرة من الكوكايين نحو شمال إفريقيا وإلى أوروبا [2]، ويرى "لوكير إمنوال EMMANUEL LOCAIR" والذي يشتغل نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات أن بعض الدول الإفريقية خاصة الغربية منها والتي توجد ضمن الشريط الحدودي لجنوب الجزائر، أصبحت معبرا مفضلا وناشطا لتجارة الكوكايين عبر دول العالم التي تشتغل من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا، وبدأت معالمه في الأشهر الأولى من سنة 2005[3] وقد اعتبر الكوكايين في الأشهر الأولى من سنة 2007 من أخطر انواع المخدرات في العالم، حيث يقدر اقتصاد هذا المخدر بـ18 مليار دولار والذي تعتبر كولمبيا والبيرو وبوليفيا مصدره لتنقل من وإلى إفريقيا التي تعتبر مصدر حجزه، فالكميات المحجوزة تبين تحول المنطقة الإفريقية إلى نقطة عبور مهمة وذلك بعد تشديد الخناق على تجارته نحو الأطلسي والتي عرفت في السنوات الأخيرة تصاعد كميات كبيرة لإفريقيا [4]خاصة عبر شمالها والتي مست الجزائر سنة 2018 بحجز نسبة كبيرة من بواخر محملة بالكوكايين قادمة من إسبانيا والتي تورط فيها رجال أعمال جزائريين لهم علاقة بمسؤولين في السلطة مما يضيف العلاقة المنسجمة بين تبييض الموال والإتجار بالمخدرات كعلاقة ترابطية مكونة الجريمة المنظمة.

كما يعتبر تطوير الإنتاج وتهريب المخدرات خاصة الصلبة منها له ارتباط كبير بتدهور الدول الإفريقية الرسمية والتي تعود بانخفاض لأسعار الموارد الأولية وتعزيز المنتجات الزراعية والذي شجع لبحث عن بديل للربح السريع خاصة في جنوب الجزائر كولاية أدرار وبشار وتمنراست، إضافة إلى الدول الحدودية المجاورة كمالي والنيجر وساحل العاج[5]، حيث كشف الوزير المكلف بالشؤون الخارجية والإفريقية والاتحاد الإفريقي السيد عبد

---

[1]– مصطفى كرارة، ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها، ***مجلة أفاق علمية***، ع.1، م.12،(2020)، ص ص.525-549.

[2]– حموم فريدة، ***الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية***،(رسالة ماجيستير منشورة، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، 2003-2004)، ص.34 .

[3]– محمد سمير عياد، ***السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل***، تحصلت عليه من الموقع الإلكتروني قراءات إفريقية عبر الرابط https://www.qiraatafrican.com/home/new/ ،تم تصفح الموقع بتاريخ11-07-2020.

[4]– ظريف، ***مرجع سابق***، ص. 99.

[5]– ***المكان نفسه***.

القادر مساهل أن 95% من تمويل الجماعات الإرهابية يأتي من كميات المخدرات المروجة التي تعبر المنطقة كل عام، حيث بلغت 50 طن وهو ما جعل التنظيمات الإرهابي تنخرط في عمليات التعاون مع تجار المخدرات وعليه يعتبر هذا السوق الجديد المزدهر رغم عدم مشروعيته مصدرا بديلا لتمويل الجماعات الإرهابية في حالة فشل محاولات الاختطاف ومصدا أمنا ودائما للدخل على يد المهربين[1].

3- **تهريب السلاح:** تعتبر القارة الإفريقية مرتعا وسوقا لتجارة وبيع السلاح عبر العالم إذ أصبحت هذه التجارة غير متحكم فيها من طرف حكومات الدول الإفريقية، حيث أكد تقرير للأمم المتحدة والذي أحصى مجمل الأسلحة المهربة والتي تأخذ شمال وغرب إفريقيا معبرا لها والتي تصدر من أوروبا الشرقية إلى الدول الإفريقية إضافة إلى روسيا والتي تدخل الإقليم الإفريقي عن طريق الوسائل غير المشروعة[2]، وتشكل هذه الأسلحة تهديدا خطيرا على السلم والأمن داخل إفريقيا وعائقا أمام الأمن الإفريقي والتي تؤدي إلى العنف وإحداث الصراعات في القارة، كما تستخدم هذه الأسلحة في النزاعات والتي تجعل منها أداة للتشريد والقتل الجماعي[3] ، ويعود سبب إنشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود وتداولها داخل القارة الإفريقية بالطرق المشروعة إلى درجة الإهمال وانتشار الفساد والرشوة داخل الطاقم الحكومي أو وجود خلل في الأجهزة الأمنية في الدولة، كما أكده برنامج الأمم المتحدة حيث ترصد حوالي 100 مليون سلاح خفيف في جميع أنحاء إفريقيا وخاصة المناطق الحدودية منها والتي تعرف تمويلا من طرف الدول الخارجية التي تزيد من حدة الحروب والنزاعات وتهييجها من جهة والبحث عن مصالحها المفقودة من جهة اخرى كفرصة للتدخل في القارة الإفريقية[4].

وأشارت بيانات لوزارة الدفاع الجزائري بانها تكشف وبشكل مستمر مخابئ للأسلحة في مناطق الصحراء الجزائرية خاصة منطقة برج باجي المختار وإليزي وجانت أي على طول الحدود الليبية والمالية والتي ترجعها إلى إنشار الظاهرة الإرهابية، والتي تحمي تجار الأسلحة والمخدرات وتمتلك كل الدعم من الخارج لحماية جرائمها

---

[1]- بشكيط، ***مرجع سابق***، ص ص.218-231.

[2]- كرارة، ***مرجع سابق***، ص ص.525-549.

[3]- نطاق الأسلحة، ***خارطة تدفقات الأسلحة الصغيرة في إفريقيا***،(تقرير سنة 2019)، تحصلت عليه عبر الرابط: http://www.smallarmssurvey.org ، ص. 10.

[4] -DAKKIECILLIERS ***"L'AFFRIQE ET LE TERRORISME" AFRIQUE CONTEMPORAINE***, (PRINTEMPS 2004), P. 96.

المنظمة والتي ترى فيها إعلانا خفيا للحرب ضد الجزائر ومحاولة التمكن من جعل المنطقة الصحراوية مسرحا لعبور الأسلحة وتكوين الجماعات الإرهابية الأتية من فشل الدولة الليبية خاصة وتحولها إلى غرب إفريقيا [1].

ومن بين الأسلحة المنتشرة بكثرة السلاح الخفيف والألغام المضادة للبشر، والتي تشكل تهديدا للأمن الإنساني والتي نجدها في مزارع منصوبة في مناطق النزاعات والتي تشهد تزايدا للطلبية عليها لتنفيذ الأعمال الإجرامية من جهة وحماية السكان لمناطقهم من جهة أخرى[2]، والتي نجدها بعيدا عن المراقبة وتشكل صعوبة كبيرة لدى الدول والحكومات في للوصول لتلك المناطق المنتشر فيها تجارة السلاح نظرا لوجود فئة وسيطة تربط بين التجار سواء لباعة السلاح أو المشتري والمؤمن لهم لتسهيل بيع الأسلحة، إضافة إلى الفساد الذي يهم المؤسسات داخل الدولة ووجود سماسرة من الأجهزة الأمنية والحكومة التي تسهل لهم المهمة مقابل اموال باهظة وهذه الطريقة هي الأخطر شيوعا في القارة الإفريقية والتي تهدد الأمن الإفريقي[3] .

ثالثا :الحروب الأهلية كمصدر لتهديد الأمن في إفريقيا.

إن الحديث عن القارة الإفريقية يجعلنا ننظر إلى شكل الدولة الحديثة، حيث عرفت مناطق شمال إفريقيا وشرق إفريقيا نوعا من توافد الحضارات القديمة لكن دول إفريقيا جنوب الصحراء لم تعرف سوى النظام القبلي العرقي والذي يبسط قوته على جميع المجالات في المجتمع خاصة انتشار الثقافة الإسلامية دون غيرها عكس دول شمال إفريقيا وشرقها الذين عرفوا توافد للحضارات كالحضارة الفرعونية والأكسومية*والمروية* حيث عرفت إفريقيا تزاحما كبيرا في أواخر القرن19 من طرف القوى الإمبريالية والتي استطاعت النفوذ واحتلال القارة الإفريقية

---

[1]– عثمان لحياني، ***مزارع الأسلحة في صحراء الجزائر: تحالف التهريب والإرهاب***، تحصلت عليه عبر الموقع العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/ ، تاريخ الحصول عليه 10-04-2020.

[2]– حموم، ***مرجع سابق***، ص.54.

[3]– عادل زقاع وسفيان منصور، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، ***مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية***، ع.23،(مارس 2016)، ص ص. 155-166.

*– ***مملكة أكسوم*** تلك المملكة الإفريقية العريقة، نشأت أعالي جبال عدوة الشهيرة شرق إقليم تجراي بإثيوبيا، في نفس المنطقة التي كانت تعرف قديما باسم الحبشة، بلغت أوج حضارتها في وقت كانت أوروبا تغطى في ظلام مروع، ورغم ذلك لا يملك علماء التاريخ أي معلومات مؤكدة حول تاريخ تأسيسها تحديدا، ولكنها بدأت تكتسب أهمية منذ عام 50 ميلادية.

*– ***مملكة مروي*** مدينة أثرية في شمال السودان تقع علي الضفة الشرقية لنهر النيل، تبعد حوالي حوالي 6 كيلومترات الي اتجاه الشمال الشرقي من محطة كبوشية بالقرب من مدينة شندي، كما تبعد حوالي 200 كيلو متر من العاصمة السودانية الخرطوم . ويوجد بالقرب من الموقع مجموعة من القري تسمي البجراوية، كانت هذه المدينة عاصمة للمملكة الكوشية لعدة قرون، وقد أطلق الكوشيون هذا الاسم لكل الجزيرة أو شبه الجزيرة الواقعة بين نهر عطبرة في الشمال والنيل الأزرق في الجنوب ونهر النيل في الشرق ويطلق علي هذه المنطقة جغرافياً اسم أقاليم البطانة، وتقع مروي في الحافة الشرقية لهذا الإقليم الذي يحتوي على موقعين كوشيين هامين هما النقعة والمصورات الصفراء، أبرز ما يميز موقع مروي هو وجود أكثر من 200 هرم في ثلاث مجموعات، أطلق عليها اسم الأهرامات الكوشية وهي مباني مميزة الأحجام والأبعاد، وقد تحطم الكثير منها عبر العصور.

وجعلها دولا استعمارية تابعة لها باستثناء ليبيريا والتي عرفت الاستقلال النسبي وأثيوبيا التي كانت تتبع الديانة الأرثوذكسية، والتي كانت تطلق عليها اسم الحبشة، وتم استعمار أوروبا لإفريقيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ونيل استقلالها التام[1] .

الخريطة رقم 06: خريطة الصراعات في إفريقيا.

المصدر : تحصلت عليه من الرابط:https://www.ida2at.com/

أصبحت القارة الإفريقية مكن أهم المناطق التي تشتد فيها الحروب والنزاعات عبر العالم، والتب لا تزال إلى يومنا هذا مسرحا لمشادات عنيفة بين الأقليات والإثنيات الموجودة بها خاصة في شرق وجنوب الصحراء وتتعدد الأسباب هذه النزاعات في القارة وتتنوع الكل حسب طبيعتها وأهدافها التي اندلعت من أجلها، فالملاحظ في القارة الإفريقية التي تعرف ماضي استعماري متجزئ والذي يشكل أهم أسباب تلك النزاعات، حيث ان هيكلة الدولة في القارة الإفريقية ما بعد استقلالها تتمثل في إشكالية بناء الدولة الحديثة ونظم حكمها [2]، وذلك ما أشار له روبرت جاكسون في المجلة الأمريكية المشهورةAtlantic Monthey حول الفوضى القادمة في القارة الإفريقية، حيث قام بزيارة مناطق الصراعات الملتهبة فيها النزاعات خاصة في غرب إفريقيا، حيث وصفها بمركز إنتاج الفوضى العارمة والتي عرفت فيها اقسى درجات انهيار مؤسسات الدولة وانتشار الأمراض والأوبئة وغياب دولة المؤسسات والقانون [3].

---

[1]– شيماء إبراهيم، ***النزاعات المسلحة في القارة الإفريقية***، شبكة الأخبار العربية، تم نشره يوم 23 سبتمبر 2016 عبر الموقع https://goo.gl/DbZKKD تم تصفح الموقع يوم 11-04-2020.

[2]– ربيع عبيد عبد العاطي، ***دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض النزاعات***،(القاهرة: دار القومية العربية للثقافة والنشر، 2002)، ص. 59.

[3]– حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا الأسباب والأنماط وأفاق المستقبل، ***مجلة قراءات إفريقية***، تحصلت عليه عبر الموقع https://www.qiraatafrican.com/ تاريخ تصفح الموقع 11-04-2020.

فالدول الإفريقية منذ استقلالها وهي تبحث عن سبل تحقيق التنمية في جميع المجالات لأنها دائما تجد عائقا في الاستدانة للمنظمات الدولية والقوى الكبرى المسيطرة على البيئة الدولية من جهة إضافة إلى مشكل الحروب والنزاعات الاثنية والعرقية من جهة اخرى والتي مازالت تعيشها إلى يومنا هذا جل الدول الإفريقية.

وسوف نتطرق إلى أهم النزاعات والصراعات العرقية والحروب التي شهدتها القارة الإفريقية وهي كالآتي :

أ- **الحرب الأهلية الرواندية :** عرفت الحرب الرواندية بدايتها في نهاية الثمانينات، حيث أعلنت الجبهة الوطنية الرواندية التسلح ضد نظام هبيار ريمان* عندما قامت قبيلة التوتسي بإعادة الثورة الأهلية مجددا باعتبارها أنها لم تتوصل إلى نيل الحرية التامة إضافة إلى انواع التميز العنصري في أوغندا خاصة بعد إبعادهم من المناصب العليا في الجيش وإعلان ريمان ترحيل اللاجئين واتفاق مع اوغندا إلى رواندا، حيث قامت الجبهة الوطنية الرواندية بهجومات مسلحة والتي وصلت إلى الإبادة الجماعية وسلسلة الاعتقالات، حيث تلقت حصيلة الهجومات إلى نصف مليون شخص[1]، حيث غزت حوالي خمسين مستثمرة من الجبهة الوطنية الرواندية بعبور الحدود الرواندية قادمين من أوغندا وتم قبل حرس الحدود والذي تبعه عبور العديد من مقتلي الحركة المتمردين إزاء الجيش الأوغندي والتي كانت مطالبهم إلغاء التمييز العنصري ضد أبناء التوتسي وإلغاء نظام بطاقات الهوية والتمييز الاقتصادي والسياسي وإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، وعرفت الحروب الأهلية الرواندية وجود عدة عقبات وأسباب ساعدت في القيام بالحرب، حيث ترجع إلى رداءة وضعف نظام الحكم في رواندا وسيطرة كبيرة لمماليك التوتسي الذين يسيطرون على الحكم، إضافة إلى عدم وجود مناطق كثيرة وموسعة بل تقتصر على جزء معين للهوتو والتوتسي، حيث لا تتجاوز نسبتهم 1% والذين ينطقون لغة واحدة ويعيشون في منطقة محدودة، كما تعتبر الصراعات الإثنية بين التوتسي والهوتو ذات ابعاد استعمارية تاريخية تتحكم فيها الدول التي كانت مستعمرة لرواندا[2] ،حيث ان الحرب الأهلية بين التوتسي والهوتو في روندا اختلفت أسبابها وتفارقت كيفيات الوصول إلى حلول للسلام في المنطقة، فرغم استقلال رواندا في بداية التسعينيات والتي كانت فيه الحركة الوطنية مزاعم السلطة والسيطرة عليه والتي كانت تتكون من قبيلة التوتسي تحكم دولة رواندا

---

*- ***جوڤينال هابياريمانا Juvénal Habyarimana 1937-1994*** كان سياسياً رواندياً من الهوتو وكان رئيس رواندا من 1973 حتى لقي مصرعه عندما أسقِطت طائرته في 1994، حيث كان اغتياله ذريعة لإضرام نيران التناحر العرقي، التي كانت جذوتها تسري لعقود قبل ذلك في المنطقة وصار يشار إليه كبداية الحرب الأهلية في رواندا أو كما يسميه غلاة التوتسي "التطهير العرقي الرواندي"، لم يتبنى أي طرف المسئولية عن الهجوم، ولكن مصرعه أشعل الحرب الأهلية وما يرُوَّج له من تطهير عرقي للتوتسي على يد الهوتو.

[1]- صبحي قضوة، ***العنف الاثني في روندا ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي" ندوة التوتسي وجمهورية البحيرات العظمى"***،(القاهرة :معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2002)، ص. 294.

[2]- أحمد إبراهيم محمود، ***الصراع في روندا***،(القاهرة :التقرير الاستراتيجي الإفريقي، م.3، 2002-2003)، ص. 190.

تحت تهديد الصراع الأهلي من طرف الهوتو والتي تمثل الأقلية المعرضة في رواندا وأزمة الصراع الداخلي في رواندا يبقى تحت أسباب تتعلق بالصراع بالكونغو الديمقراطية وتداعيته ومحاولة إنهاء الحرب الأهلية والتي وصلت إلى خلق توترات جديدة على الساحة الإفريقية وهي زيادة الأزمة بين روندا والكونغو الديمقراطية، والتي تعود تداعياتها في نهاية التسعينيات، حيث وصلت رواندا إلى بداية الغزو لجزء من أراضي دولة الكونغو الديمقراطية التي يوجد فيها نسبة كبيرة من المعارضين للحكومة الرواندية من قبيلة الهوتو، الذين قاموا بالفرار سنة 1994بعد تولي قبيلة التوتسي مقاليد الحكم والغزو بها، حيث قامت الحكومة الرواندية باستعمال مبدأ المعاملة بالمثل إذ توصلت إلى إرضاء المعارضة الكونغولية بالدعم المادي والمعنوي وإرسال المساعدات لمحاربة نظام كبيلا*، حيث قام التجمع من أجل الديمقراطية الكونغولية بمواصلة القتال ضد النظام، كما لعبت النخب السياسية والإرث التاريخي في المنطقة دورا رئيسا لنشوب الصراع في رواندا، والذي اوصلها للعنف خاصة الهوتو والذي يتكرر في كل مناسبة وطنية، حيث يعود إلى ما قبل الاستعمار الأوروبي لرواندا، إضافة إلى العامل الاقتصادي الذي لعب دورا في تقسيم المستعمرات القديمة لأوروبا رغم استقلالها.

تقع روندا بإفريقيا الوسطى بين الكونغو وتنزانيا وبورندي وأوغندا، وتعتبر دولة صغيرة حيث تعيش فيها حوالي عشرة ملايين رواندي في مساحة تقدر بحوالي 26.338 كم مربع، وتنقسم غلى عرقين رئيسين هما التوتسي والهوتو واللذان يعيشان في ضل تقاسم الحياة الاجتماعية والدينية، حيث تعرضت رواندا للاستعمار البلجيكي والألماني والذي قسم الروانديين غلى قبائل وأهمل فصيلة الهوتو على حساب التوتسي حيث أعطاه لقب العرق الصفي ومنحه انتماء للمستعمر، إذ أقصى الهوتو من عدة امتيازات والتي كان يستفيد منها التوتسي وهو الذي شكل نقطة الصراع العرقي بين القبيلتين[1].

عرفت قبيلة التوتسي تراجعا كبيرا بعد محاولتها الانفصال عن دولة روندا نهاية الخمسينيات بعد تولي كريكوار كايي باندا والiاي ينتمي للعرق الهوتو رئيسا للبلاد وفي سنة 1961 والتي أشعلت حدة الصراع والiاي كانت حصيلته ألاف القتلى وانهيار الاقتصاد الرواندي مقارنة باقتصاديات إفريقيا.

---

*– ***لوران ديزيريه كابيلا 1938–2001*** رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، قاد تمردا مسلحا أسقط به نظام موبوتو سيسي سيكو، غير اسم البلاد من زائير إلى الكونغو اسمها القديم، اغتيل بعد ثلاث سنوات من توليه الحكم.

[1]– حسن لهله، ***رواندا من جحيم الحروب الأهلية إلى نعيم الاقتصاديات الإفريقية***، مقال تحصلت عليه من الموقع https://kenoozarabia.com/ بتاريخ:16–04–2020.

ب-**الحرب الأهلية في الكونغو:** يرجع أصل سكان الكونغو من شعوب البانتو BANTOU *والتي كانت تقطن في الهضاب المطلة على مجرى نهرين النيجر وبنوي، عرفت صراعات عرقية التي كانت السبب الرئيسي في انتشار الحرب في الكونغو الديمقراطية[1].

أسست قبيلة البانتو والزنجية عددا كثيرا من المماليك الكبرى كمملكة الباكو نجو التي قامت في القرن الرابع عشر وإمبراطورية البالوب التي قامت في القرن الخامس عشر والتي أسسها قبائل الباسونجي ثم إمبراطورية البالوب الثانية في القرن السادس عشر، هذا فضلا عن جماعات الزنوج النيلين والتوتسي في إقليمي كيفوا والتي تمثل أكبر قبائل المانجو ولكوبا والورا واللوبا، شكلت هاته القبائل أسس الصراع في الكونغو، حيث أصبحت منطقة المغضوب عليهم من دول أخرى ومن المعارضة أي الذين تم طردهم من الهوتو من كل من روندا وبورندي[2].

أدى استقلال الكونغو برازفيل في سنوات الخمسينيات إلى خلق فئات وزعامات جديدة من الوطنين في الكونغو والتي كانت تناشد بالاستقلال، حيث صادفه مؤتمر الجامعة الإفريقية التي الذي أيد مساندته، للاستقلال، حيث قاد لومومبا والذي كان يقود الحركة الوطنية الكونغولية وأكد أن الاستقلال عن بلجيكا حق مشروع للكونغو ليين واستقلالها يكون بالمطالب وأخذه دون أن يمنح لها.

كانت تعيش كل من رواندا وبورندي حربا أهلية، حيث شكلت نوعا من الإبادة من طرف الهوتو ضد التوتسي في رواندا، إضافة إلى الإبادة التي عايشتها بورندي عن طريق السلطة الحاكمة ودعم من عصابات التوتسي، إبادة

---

*- يعد ***شعب "البانتو"*** من أهم الجماعات البشرية الموجودة في إفريقيا وأكبرها عددًا، حيث تقدر أعدادهم بنحو 30 مليون نسمة، كما تعد من أكثر الجماعات الإفريقية اختلاطًا بالسلالات الإفريقية والسلالة القوقازية المنتشرة في الشمال الإفريقي وبعض المناطق الإفريقية الأخرى، تتكون شعوب البانتو من قرابة 400 مجموعة عرقية مختلفة من إفريقيا، وهي إحدى السلالات الفرعية للسلالة الزنجية التي تنتشر على طول الحدود في كينيا وأوغندا والكونغو ونيجيريا، بدءًا من السواحل النيجيرية المطلة على المحيط الأطلسي غربًا مرورًا بحوض الكونغو وإقليم هضبة البحيرات الاستوائية وكينيا، انتهاءً بمصب نهر جوبا على المحيط الهندي شرقًا.

[1]- عبد السلام إبراهيم البغدادي، ***الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا***،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2)، ص.160 .

[2]- صلاح الدين حافظ، ***صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي***،(الكويت :سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، 1982)، ص.252.

ضد الهوتو[1]، حيث تم نزوح العديد من القبائل التوتسي التي تنسب إلى رواندا إلى شرق الكونغو الديمقراطية، أما الهوتو بورندي تم نزوحهم إلى منطقة كيفوا الجنوبية مشكلين كلتا القبيلتين جماعات مسلحة نازحة [2].

يعتبر المزيج العرقي الذي شهدته الكونغو الديمقراطية من بين نقاط الأزمة الكونغولية، حيث زاد من عمق الأزمة وتصاعد الاضطراب بين الكونغو الديمقراطية وجيرانها والتي وصلت إلى حد التقاطع والتعقد، حيث أن اللاجئين أصبحوا طرفا في الصراع وأصبحوا يشكلون تهديدا أمنيا في المنطقة المتصارعة نظرا لأعدادهم التي تتفاوت ما بين ثلاثة مئة ألاف إلى أربعة ألاف حسب تقارير المنضمات الدولية، كما ان النزوح الذي شهدته الكونغو الديمقراطية أثر سلبا وأصبح وسيلة للضغط السياسي والاقتصادي لدى الحكومة الكونغولية والتي كانت تحت سلطة موبوتو نظرا للاجئين النازحين بقوة والتي فشلت في حماية حدودها بالأقل، حيث استنجدت بالقوات الرواندية لمساعدتها إضافة إلى حديث أوغندا للسيطرة واحتلال المناطق المكشوفة لمجابهة قبائل الهوتو بجانب مقاطعة كيسانجي على بعد 800 كم داخل الكونغو الديمقراطية، إضافة إلى ظهور مجموعات سودانية تشكل أقلية من المرتزقة بالتوغل داخل الكونغو الديمقراطية وشن هجوم ضد هدفها لإسقاط نظامه كابيلا نهاية التسعينات، إلا أنه سيطر عبر الجيش بمساعدة رواندية أوغندية وبورندي بالوصول للسيطرة على كينشاسا، والتي تمثل العاصمة الكبرى، حيث تربع على كرسي السلطة والذي اغتيل عن طريق أحد الحراس الشخصيين، حيث تداول على كرسي ابنه جوزين كابيلا والذي شهدت مرحلته عودته حركات التمرد في إقليم كيفوا شمالا، إذ عرفت أزمة الصراع في الكونغو الديمقراطية حصيلة كبيرة من المقتولين والمشردين، حيث رصدت منظمة "انترناشيونال ريسكو كوميتي" بأن حوالي 2.5 مليون من سكان شرق البلاد راحوا ضحية الحرب التي كانت قائمة إضافة إلى حوالي 38000 كونغولي سقطت في الحربيين ما بين 1998-2004، إضافة إلى 1.7 من سكان شرق الكونغو ما بين 1998-2000، والتي كانت نتيجة الحرب في الشرق الكونغولي، إضافة إلى تشريد وتجويع وتفقير حوالي 150 ألف بسبب عدم القدرة على الحصول على أدنى شروط العيش والذي كان سببا في موتهم[3] ،مع تواطئ الهيئات الأممية والتي تهدف إلى خدمة مصالحها عن طريق تمويل وتدعيم دولي للعصابات في إفريقيا، حيث أكد بارب كولتير مختص في الشأن الإفريقي بأن دبلوماسية المنظمات الدولية يكون مردود تدخلها ضئيل عندما يكون الدعم للقوى الكبرى في النزاعات خاصة في شكلها الخفي، والذي يكون فيه التوصل

---

[1]- RICHARDS PQUL, ***FIGHTING TORDHE RAIN FOREST*** : WAR YOUTH AND RESOURCES IN SIERRA LEONE, (LONDON: 1999), P. 05.

[2]- رفيق بوبشيش، النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية سماته ودوافعه، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع.4، (يناير 2013)، ص ص.174-195.

[3]- بوبشيش، ***المرجع السابق***.

للسلام ضئلا وثقيلا ومؤخرا، خاصة أنها شهدت سحب المراقبين الحقوقيين من شرقي الكونغو كرد فعل لعدم سيطرتها على الوضع لتغطية تواطؤها مع المتصارعين[1] .

ت-**الحروب الأهلية في السودان** : عرفت دولة السودان العديد من الصراعات والنزاعات الأهلية والتي شكلت عائقا وخطرا على تنمية السودان وتطوره وسوف نتطرق لها وهي كالآتي :

1- **الصراع في دارفور** : يبلغ عدد سكان السودان حوالي أكثر من 37% نسمة خلال سنوات 2008 و2009، ووصلت في سنة 2019 إلى 42.813.236[2] نسمة، إذ تتراوح الكثافة السكانية 14 نسمة في الكلومتر المربع، يتكلم سكان السودان عدة لهجات ولغات كاللغة النوبية والإنجليزية كما يعتنق سكان السودان الدين الإسلامي، والذين يشكلون حوالي 70% و5% من المسيحين والباقي الأخر من سكان يؤمنون بمعتقدات محلية ويشكلون حوالي 25% ومن بين الأعراق المشهورة في السودان نجد الزنوج، والكاميون وقبائل الدجة[3] .

يتكون السودانيون من 530 قبيلة والتي تختلف في الأصول العرقية بين الزنجية والعروبة ونجد تلك القبائل مقسمة إلى أجزاء منها ما يقع في منطقة البحر الأحمر وأخر كقبيلة بني عمرا التي لها لغة قديمة استنبطتها من الحامية والسامية، إضافة إلى النوبية والعربية، كما تقع في وسط السودان قبائل أخرى كالكباش والكراهلة أما الجنوب نجد القبائل الزنجية كالنوير والشيك والكاوك، إضافة إلى الدانكا والتي تمثل كبرى القبائل في السودا ن [4] شهدت دولة السودان العديد من الصراعات القبلية والعرقية والتي أدخل منطقة السودان في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية حادة، نتيجة توظيفه من طرف السلطة الحاكمة لتحقيق مصالحهم وأهدافهم، إضافة للحرب التي شهدتها والمتمثلة في النزاعات العرقية بإقليم دارفور، والذي كانت أسبابه الرئيسية ومصادر تهييجه هو التدخلات والمؤامرات الخارجية، إضافة إلى تدهور وفقدان الثقة لدى السكان في المنطقة، حيث كانت دارفور تعاني من العديد المشاكل كنقص في التنمية والخدمات والأزمات الاجتماعية كالفقر والجفاف، كما كانت النزاعات الحدودية والقبلية بين دول الجوار للسودان[5]، وتعود الأسباب الحقيقة للصراع وهو سيطرة القبائل العربية واضطهادها للقبائل الإفريقية، حيث يرون أن القبيلة الإفريقية مشكوك فيها في سلالتها وليست من الأصول

---

[1]- طلعت شاهين، ***تجارب استعمارية في إفريقيا المستقلة***، جريدة البيان الإمارتية تحصلت عليه عبر الموقع https://www.albayan.ae/ بتاريخ 17-04-2020.

[2] - population pyramide ,Je l'ai eu sur le site https://www.populationpyramid.net/ Daté Le 17-04-2020.

[3]- محمود محمد موسى، ***موسوعة الوطن العربي***،(الأردن: دار الدجلة)، ص ص.185-186.

[4]- محمد عبد الغني السعودي، ***السودان***،(مصر: دار الرائد للطباعة)، ص.02 .

[5]- ***دارفور الحقيقة الغائبة***،(الخرطوم: إصدارات مركز السودان للخدمات العلمية، ديسمبر 2004)، ص. 89.

الرفيعة عكس القبيلة العربية التي تعد رمزا للنقاء والصفاء الذي زاد من حدة الصراع[1]، كما تطورت أليات الصراع إلى انتشار الأسلحة في المنطقة والتمويل الخفي لدى الشباب البطال والذين أصبحوا يحتلون جزءا من الصراع القبلي[2]، كما تعرف دارفور امتداد إقليمي بغرب السودان والتي تشاركها فيها ثلاثة دول إفريقية من بينها تشاد وليبيا ولإفريقيا الوسطى والتي تفتقد للأمن الحدودي من طرف الدول المذكورة، حيث كانت وفق تقسيم استعماري غير مدروس بل بصفة عشوائية والتي تتقاسم فيما بينها القبائل التي وزعت أثناء الحقبة الاستعمارية عبر دول الجوار مما سهل انتقال القبائل عبر الحدود، والذي شكلت خطرا في المنطقة، خاصة بعدما ضمت دارفور إلى الحكومة في الخرطوم، حيث تم تشديد الرقابة الأمنية عليها بسبب انتشار السلاح وعدم نزعه من طرف القبائل ، والتي أصبحت في صراع مع السلطة الحاكمة، إضافة إلى تسليح ليبيا للقبائل العربية في دارفور لبسط صراعها مع دولة التشاد عندما كانت تنوي غزو إقليم الأزو كما كان لتفكك جمهورية إفريقيا الوسطى ونزولها لدارفور وحمل السلاح لحماية الأقلية النازحة، حيث أصبحت دارفور ملاذا للعصابات المتصارعة وتجارة السلاح[3]، كما يعود الصراع لعدم إعطاء الحكومة السودانية أهمية كبيرة للمنطقة وتجاهلها، حيث اعتبرتها مجموعات صغيرة لا تعترف بالقانون إذ كانت تصب مجهوداتها نحو الصراع الجنوب سوداني، حيث كانت تطلق عليهم مجموعات قاطعة للطريق، ويعد انفصال الحزب الحاكم إلى حزبين، حيث كان يقود عمر البشير حزب المؤتمر الوطني وحسن الترابي حزب المؤتمر الشعبي، حيث توافد جزء كبير من إقليم دارفور مع الجيش التابع للترابي والذين يميلون لميوله الإسلامي والذي زاد من حدة الصراع بتمويله للحركات المتمردة، حتى تم اعتقاله ونفيه بسبب دعم الحركات المتمردة [4].

تعد قضيا التهميش والتنمية المتدنية والتي تعيق قبائل دارفور وتسبب لهم مشاكل معيشية والتي لم تأخذ بعين الاعتبار والنضر من طرف الهيئات الأممية، والتي تصب مراقبتها للصراع في جنوب السودان خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي إلى غاية سنة 2005، والتي وقعت بين جيش التحرير الشعبي السوداني والحكومة السودانية، وخلال فترة التسعينيات زادت الصراعات بسبب هشاشة الأقليات في إقليم دارفور والذي

---

[1]– توفيق المدني، ***تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال***،(سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية، 2012)، ص. 14.

[2]– ***المرجع السابق***، ص. 82.

[3]– محمد جمال عرفة، ***دارفور التاريخ والقبائل العنصرية***، تم الحصول عليه من الموقع: https://w.w.w.islamonline.net/ بتاريخ 02-04-2020.

[4]– زكي البحيري، ***مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية***،(مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 2010)، ص. 57.

يرجع سببه إلى الانقسام الاثني والتصحر والأزمة الاقتصادية والاجتماعية [1]،كما تعتبر الأزمة في دارفور ذات انعكاسات على الإقليم العربي والإفريقي وتهديدا للاستقرار الأمني، وذلك بالتنافس الدولي حول البحث عن النفوذ والاستيلاء على المنطقة العربية وأفريقية التي تعتبرها أمريكا مشروع شرق اوسط الكبير، والتي تهدف إلى تحطيم المنظمات الإقليمية العربية، كجامعة الدول العربية التي تهدد مصالحها في المنطقة الإفريقية إلى جانب بروز الصين كلاعي اقتصادي وعسكري جديد في المنطقة الإفريقية [2].

2- **صراع جنوب السودان:** تعود تسمية جنوب السودان إلى الحقبة البريطانية والذين أطلقوا التسمية العنصرية للتوغل وضمان كيان خاص بهم، وذلك في سنوات العشرينيات من القرن التاسع عشر، والتي كانت تبلغ مساحته حوالي 700 كم مربع من مساحة السودان أي 2.5% مليون كم مربع يشمل ثلاثة مناطق رئيسية وهي: بحر الغزال، وأعالي النيل، والمديرية الاستوائية [3]، كما كان لتمرد جنوب السودان والتي يطلق عليها حرب السودان الأولى أو سم الأفعى[4] تداعيات أبرزها فقدان الثقة والشك المستمر الذي كان يحاسبها مكان الجنوب اتجاه السلطة الحاكمة، حيث أصبحت تشهد نوعا من الصراع بين منطقة الجنوب السوداني والسودان الشمالي، وذلك بسبب تبادل التهم بين الشمال والجنوب حول مقتل مدنيين مقتولين بالرصاص من كلتا المنطقتين نهاية الستينيات من القرن الماضي، حيث بدأت الحروب الأهلية عام 1955 بعدما تمردت اطراف من الجنوب السوداني والذي تولاه الحاج يوسف وبالمقابل تم قيام الحكومة السودانية إلى محاولة التصدي للمتمردين عن طريق الاغتيالات والقمع، حيث واصلت الحركات المتمردة من الطلاب الذين شكلوا تسمية الأنيانيا الأولى مقارنة بالأنيانيا الثانية في سنوات السبعينيات التمرد والنزوح إلى المناطق الجنوبية في ذات السنة، حيث قام ممثلون الجنوب عن طريق الحزب الليبرالي للمطالبة بالحكم الليبرالي والذي قوبل بالرفض من طرف السلطة الحاكمة [5] بحجة الدعوة بالانفصال التام والتي زادت من حدة القوات العسكرية والتي أنزلت بقوة خاصة في نهاية الستينيات، حيث استولى النميري على السلطة في وقت كان الصراع ساخنا في منطقة الجنوب والذي فقد بها

---

[1]- سعيد عبد المسيح شحاتة، ***حقوق الأقليات منع الصراع والإنذار المبكر***،(لندن: جماعة حقوق الأقليات الدولية، 2006)، ص. 06، نقلا عن: شراس سرينيفاسان، ***دروس من دارفور***، قسم التنمية الدولية، جامعة أكسفورد.

[2]- عدنان السيد حسين وأخرون، ***النزاعات الأهلية العربية "العوامل الداخلية والخارجية"***،(لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997)، ص ص.193-194.

[3]- نور عبد السلام عطية عبد العاطي، ***جنوب السودان "جذور المشكلة وتداعيات الانفصال"***، المركز العربي الديمقراطي، تحصلت عليه من الموقع:https://democraticac.de / تم تصفحه بتاريخ:26-04-2020.

[4]- ***الحرب السودانية الأولى***، تحصلت عليه عبر الموقع:https://ar.wikipedia.org / تم تصفحه بتاريخ:26-04-2020.

[5]- جلال رأفت وأخرون، ***السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام***،(لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 16.

الجيش سيطرته على الأوضاع وبدأت أساليب التهدئة والمهادنة ومحاولة العفو الشامل من طرف النميري اتجاه السياسيين والمقاتلين الجنوبين [1]، في عام 1972 تم التوقيع على اتفاقية أديس بابا والتي منحت الإقليم الجنوبي الحكم الذاتي في إطار السودان المتحد ليعود الصراع خلال سنة 1985، والذي قضى به النميري بالإطاحة بالاتفاق وتقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم ونقل الكتائب وبعض الجنود إلى الشمال والذي اتهم قائدها باختلاس الأموال[2]، وبعد ذلك تم تمرد العقيد جونج رنق والتحاقه بالحركة الشعبية لتحرير السودان وأعلن ان الحركة هدفها تأسيس السودان العلماني القائم على العدل والمساواة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والذي دعمه فيها إثيوبيا وكينيا خاصة الرئيس الإثيوبي منغستو هيلا مريام، وفي سنة 1985 تمت الإطاحة بالنميري والاتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أن قاد عمر البشير انقلابا إسلاميا جهاديا ضد القوى الجنوبية وذلك بتدعيمه لمليشيات وتسليحها والتي رافقته انتصارات عسكرية كبيرة لم تسبق لها مثيل في الصراع السوداني الجنوبي[3]، وبعد صراعات مستدامة ما بين الحركات الشعبية والسلطة السياسية والعسكرية السودانية والتي وصلت إلى اتفاق سلام شامل سنة 2005، حيث وقعت الحكومة والحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في نيفاشا، والذي كانت بنوده طويلة المدى وهو الموافقة على تقرير مصير جنوب السودان مع مطلع عام 2011 والتعجيل بانتخابات عامة في جميع الهياكل الشعبية خلال أربعة سنوات من عقد الاتفاق وتكون السلطة مشتركة ما بين الشمال والجنوب ، إضافة إلى تقاسم الثروات والإدارة والأمن، وبعد هاته البنود تم الانفصال السودان بعد الانتخابات والتي تم الاتفاق عليها في 09 ينايلر 2011 وإعلان دولة جنوب السودان غير الإسلامية[4] .

---

[1]– سامية محمد جابر، ***قضايا العالم العربي***، (لبنان: دار النهضة العربية، 2003)، ص. 308.

[2]– كرايبينوكوانين، ***المبادرات والاتفاقيات السابقة***، تم الحصول عليه عبر الموقع: https://www.aljazeera.net بتاريخ: 30-04-2020.

[3]– ياغو سالمون، ***ثورة المنضمات شبه العسكرية" قوات الدفاع الشعبي"***،(جنيف: المعهد اللبناني للدراسات الدولية، 2007)، ص. 07.

[4]– ***اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وجيش الشعبي لتحرير السودان***، (نيفاشا : يناير 2005)، تحصلت عليه من الموقع :https://www.marefa.org / بتاريخ: 02.05.2020.

الخريطة رقم 07 : تبين خريطة السودان الجديد بعد انفصال الجنوب.

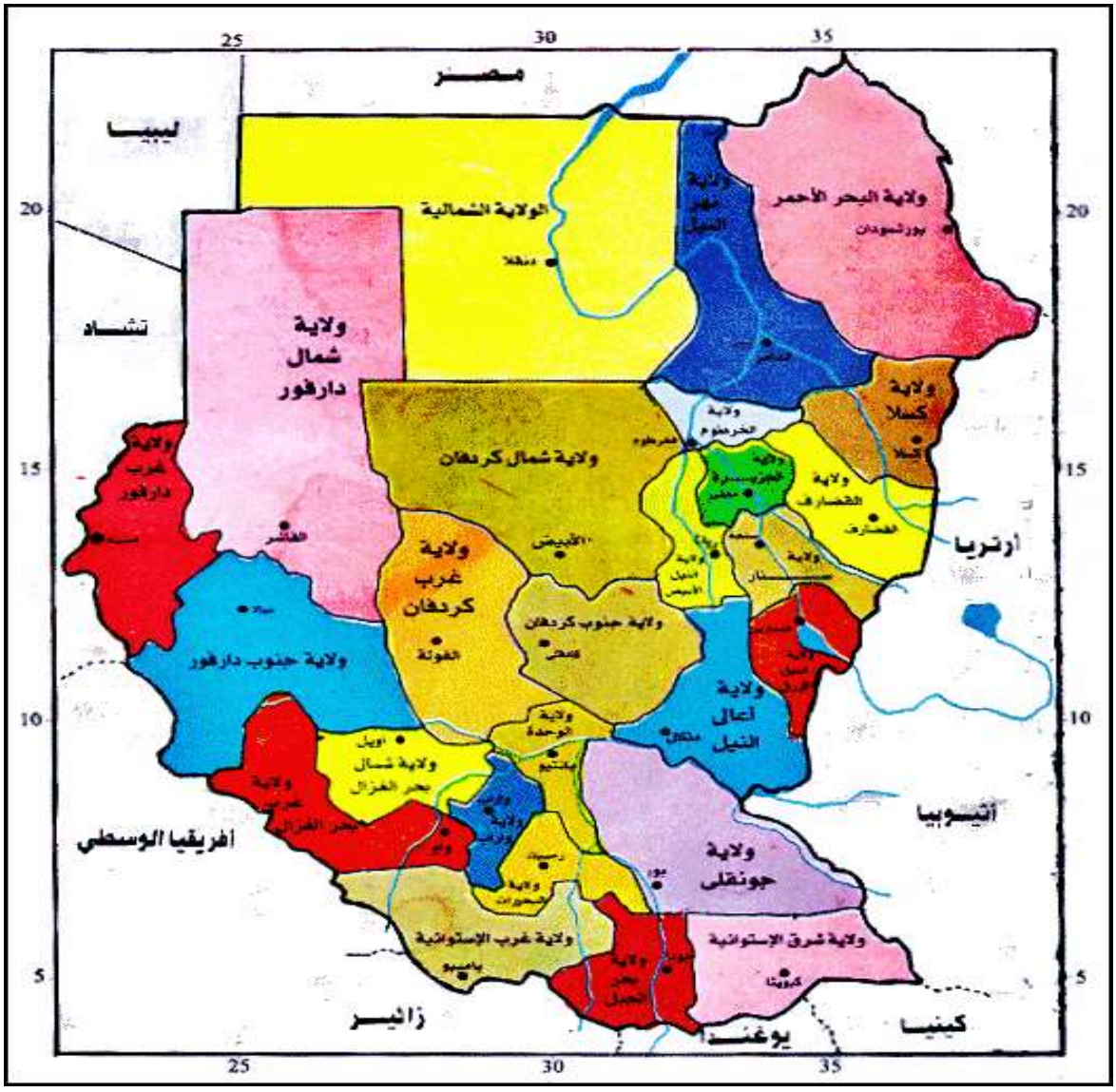

المصدر: خالد عبد المجيد أسد، تحصلت عليه من الرابط :

http://khalidassad.blogspot.com/2011_01_06_archive.html

الخريطة رقم 08 : خريطة مفصلة لولايات جنوب السودان.

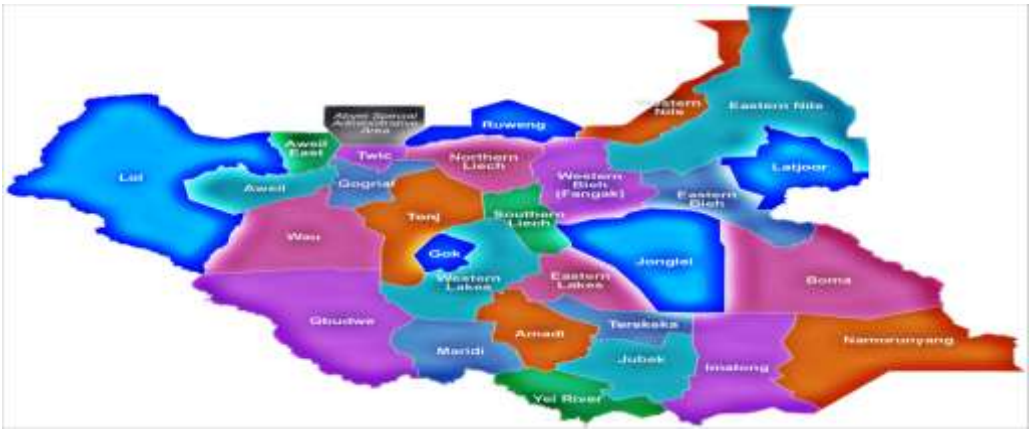

المصدر: تحصلت عليه من الرابط: ***https://www.google.com/search?q***

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية اللينة في القارة الإفريقية.

سنتطرق في هذا المطلب أهم التهديدات اللينة التي تعتبر عائقا ومؤثرا على تحقيق الأمن في القارة الإفريقية والتي سوف نعالج من خلالها الهجرة غير الشرعية وكيفية انتشارها إضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض في الوسط الاجتماعي الإفريقي وأسبابه الحقيقية التي استفحلت في عديد من دول القارة الإفريقية والتي هددت الأمن الصحي والغذائي للفرد الإفريقي.

أولا : تأثير الهجرة غير المشروعة

تشكل الدول الإفريقية عن طريق معظم شعوبها مصدرا للهجرة غير المشروعة وذلك نتيجة لتزايد وانتشار البطالة والفقر وتدني الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مع وجود فرص قليلة لتحسين الأوضاع المعيشية للأفراد والذين يتكونون من حوالي 70% من فئتي الشباب من الجنسين حيث أصبح الحل الوحيد هو ركوب القوالب المميتة بشتى أنواعها من أجل الوصول للضفة الأخرى أو خيار الموت خاصة في دول شمال إفريقيا كالجزائر التي شهدت هجرة الألاف من الشباب خلال السنوات الأخيرة من عهدة الرئيس بوتفليقة بعد أن شهدت البلاد تدني في الحياة الاجتماعية وركود في الاقتصاد الوطني والذي شهدت فيه الجزائر ارتفاع نسبة البطالة وبروز مناطق للظل والتي شكلت فيها جماعات إجرامية وكثرة الآفات الاجتماعية نظرا للبيئة السوداء التي شكلتها تراجع في سوق العمل، كما أصبحت الجزائر معبرا وصلة ربط بين دول الواقعة جنوبا للجزائر والتي شهدت إنزالات كثيرة للمهاجرين السريين نحو الجزائر للمرور نحو أروبا عبر البحر الأبيض المتوسط ، كما شهدت دول إفريقيا انتشارا للأمراض والأوبئة عن طريق الأشخاص المهاجرين والذين يتوافدون بشكل مستمر ويومي مشكلين جسور بشرية والذي أطلق عليها الإمبراطورية المنظمة ورغم استخدامها في إطار غير مشروع وغير قانوني، كما تعتبر الهجرة غير المشروعة أو كما يطلق عليها جموع الباحثين والدارسين خاصة في المجال

القانوني بالهجرة السرية غير المقننة من أهم التهديدات للأمن الإنساني، خاصة في إفريقيا، حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة كتهريب المخدرات والسلاح والمتاجرة بالتدخين والبشر والتي نحددها بتعديد الأسباب التالية [1]:

- كثرة الحروب الأهلية والنزاعات العرقية.
- بروز الفقر والبطالة وتهميش الأفراد داخل المجتمع.
- عدم الاهتمام السياسي والاقتصادي من طرف الحكومات الإفريقية.
- تعنت السلطات الحاكمة بابتزازات مقصودة اتجاه الشعوب
- التميز العنصري واللاعدالة من طرف السلطة الحاكمة.
- التصحر والجفاف.
- الغياب التام لعمليات التنمية وإبقائها مجرد برامج تمويهية لتمرير المناسبات الانتخابية.

كلها عوامل وأسباب ساعدت في هجرة الإفراد نحو مناطق اخرى يكون فيها الفرد أكثر أمنا واستقرارا والتي تكون فيها نسبة العدالة واحترام أدنى حقوق الإنسان وتحقيق العيش الكريم التي يفتقدها الفرد الإفريقي في بلدانه، ولتحليل ظاهرة الهجرة غير المشروعة في إفريقيا نجدها ترتكز على متغيرين أساسين وهما :

هجرة غير مشروعة داخلية وخارجية، حيث انتشرت بشكل عام بعد نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد في سنوات التسعينيات، حيث تبادر الهجرة غير المشروعة دائما مناطق الظل الإفريقي أي الذي تفتقر فيه للتنمية والاستقرار كدولة النيجر والتشاد والكاميرون وسيراليون والسنغال ونيجيريا وغانا ومالي والسودان، والتي شهدت مناطقها حروبا أهلية وصراعات عرقية إذ نجد شمال إفريقيا كتونس والجزائر والمغرب يشكلون بوابة كبيرة للعبور الإفريقيين السود نحو القارة الأوروبية[2]، سواء من أجل الاستقرار في دول شمال إفريقيا كالجزائر وتونس وليبيا، أو الاستقرار المؤقت للتخطيط للعبور إلى مناطق أوروبا كفرنسا وإسبانيا عن طريق الجزائر للعبور بحرا وإيطاليا عبر تونس والتي أصبحت تشكل تهديدا أمنيا لدول العبور والإقامة، فمثلا نجد في سنة 2019 استقبال دول شمال إفريقيا بمن فيها الجزائر لعمليات الإنقاذ والاعتراض للمهاجرين السريين إذ عملت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لدى الأمم المتحدة بالتكفل بهم حيث حصرت حوالي أكثر من 1,041,500 شخص، بما في ذلك حوالي 465,500 لاجئ وطالب لجوء

---

[1]– كوراوة، ***مرجع سابق***، ص ص. 525-549 .

[2] – ***Dynamiques migratoires sub-sahariennes vers l'Afrique du Nord*** ,Je l'ai eu sur le site: https://www.researchgate.net/publication/287378756_Dynamiques_migratoires_sub-sahariennes_vers_l'Afrique_du_Nord , daté le 05.01.2020.

بالإضافة إلى حوالي 193,600 نازح داخلياً ونحو 322,200 عائد من النازحين داخلياً في ليبيا[1]، حيث أصبحت تلك الجماعات المهاجرة بطريقة غير مشروعة تتشارك وتستخدم من طرف الجماعات الإجرامية والإرهابية والذين يسهلون لبعضهم البعض التسلل مشكلين علاقة ترابطية والتقنن وراء مصطلح اللاجئين أو المهاجرين غير القانونيين، حيث يستعملون كل الطرق والوسائل للوصول إلى شمال إفريقيا وأروبا وذلك بعدة مراحل عن طريق الإقامة في الولايات المحلية القريبة من الحدود والعمل فيها لجمع الموال التي تساعدهم بالهجرة خاصة عندما تكون عبر القوارب التي أصبحت تستخدمها جماعات لتهريب المهاجرين بأموال باهظة وذلك من أجل استكمال الرحلة السرية كموريتانيا والجزائر وليبيا التي تشهد توافد عدد كبير من المهاجرين من مالي والنيجر والسنغال.

إن الحديث عن الأسباب الفعلية لظاهرة الهجرة غير المشروعة خاصة في السنوات الأخيرة يعود لفشل الدولة والفقر والحروب، حيث فقدت الدول السيطرة في تأمين أمنها الحدودي من جهة وتحقيق امنها الغذائي لسكان القارة الإفريقية والذين يمثلون حوالي 49% من سكانها[2]، خاصة وأن الدول اصبحت عاجزة عن تغطية وتلبية جميع الاحتياجات او ادناها خاصة في فئة الشباب الذي يمثل الإطارات والكفاءات وخرجي المعاهد والجامعات والمدارس العليا والتي لم تجد مكانها في سوق العمل الوطنية في ظل ضعف التنمية وانتشار الفساد المالي والإداري والبيروقراطية الإدارية والخلل الواضح في توزيع الثروات غير العادلة[3]، وحسب تقارير من منظمة اليونيسف ان حوالي 17 مليون شخص تم هروبهم من مناطق إفريقيا خلال سنوات التسعينيات، وذلك بفعل اشتداد الصراعات الاثنية والعرقية، وعدم الاستقرار السياسي، إضافة إلى 6 ملاين من الأفراد صنفوا ضمن اللاجئين بسبب الصراعات الأهلية المسلحة والأمراض والأوبئة والمشاكل البيئية كالتصحر والجفاف والذي يعود سببه غلى الأنظمة الحاكمة وعدم تسييرها وضعفها في احتواء الشعوب نتيجة لمكافحتها حول البقاء في الحكم والذي أدى إلى تشكل عائق للتنمية في إفريقيا .

وإذا تطرقنا بالتحديد حول تحديد النموذج الفعلي والذي تنحصر فيه ظاهرة الهجرة غير الشرعية في القارة الإفريقية سوف نجد منطقة الساحل الإفريقي والتي أصبحت تشكل أبرز العوائق والعقبات للأمن في القارة الإفريقية، والسبب يعود لكثرة المشاكل والتي تأثر على النسيج الاجتماعي ونسقيته المركبة خاصة في المناطق المهجور غليها أي المستقبلة للمهاجرين السريين والتي شهدت فيها صراعات جديدة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والتي ضعفت في السنوات الأخيرة في جل دول العالم حتى الكبرى منها،

---

[1]– المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ***تقرير لبيئة العمل***، تحصلت عليه مكن الموقع :
https://www.unhcr.org/ar/5ae5be064.html ، بتاريخ: 08.05.2020.

[2]– ظريف، ***مرجع سابق***، ص. 109.

[3]– سهام يحياوي، ***أمنية الهجرة في العلاقات الأر ومتوسطية" دراسة الهجرة غير الشرعية في المجال الأر ومغاربي"***،(رسالة ماجيستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2004)، ص.160.

خاصة في شمال إفريقيا باعتبارها يعيش جل شبابها البطالة والفقر مثل ليبيا حيث شهدت صراعات ما بين الأفارقة المهاجرين والشباب المحلي والذي عرفت فيه ليبيا سقوط مئات القتلى في صفوف المتصارعين[1] كما تعتبر دولة مالي و النيجر من بين المناطق الساحلية التي شهدت أكبر معدلات الهجرة غير المشروعة والتي قدرت معدلاتها بـ12 مليون أي ما يعادل 3% من السكان في المقابل بلغ عدد المهاجرين إليها 50.000 مهاجرا سواء هجرة داخل إفريقيا للنجير ونيجريا وساحل العاج والسنغال والغابون وبوركينافاسو[2] .

وعليه فإن ظاهرة الهجرة غير المشروعة تبقى مستمرة طالما هناك اختلاف وتباين صارخ بين الدول المتقدمة والدول النامية او الفقيرة إن صح القول، خاصة في إفريقيا والتي لا توجد أدنى شروط التنمية والتقدم باستثناء دولة جنوب إفريقيا المدرجة ضمن الدول المتقدمة في إفريقيا، إضافة غلى تجاهل المنظمات الدولية لمساعدة ومساندة الدول الفقيرة للخروج من إطار الفقر والصراعات للتصدي للهجرة غير المشروعة، ومنذ سنوات التسعينيات إلى غاية سنة 2000 تم ارتفاع نسبة المهاجرين الأفارقة بمختلف الجنسيات إلى حوالي 44 جنسية ليرتفع سنة 2005 وحسب ما افادت به مصادر أمنية جزائرية ان السلطات الأمنية أوقفت حوالي 600 مهاجرا سريا ما بين سنة 2002 و2006 [3]، إضافة إلى وصول حوالي 120 مهاجرا طالبين اللجوء سنة 2017، وحسب دراسات لباحثين في الهجرة غير الشرعية وشؤون اللاجئين تصنف ستة دول إفريقية الأكثر تصديرا للمهاجرين واللاجئين في إفريقيا وهي سيراليون بنسبة450.000 لاجئ، والصومال بنسبة419000 والسودان بنسبة 374000 بسبب أزمة دارفور، وأريتيريا بنسبة 320000 وبورندي 300000 إبان أزمة البحيرات، وأنغولا بنسبة 255000 وغينيا كوناكري بنسبة470000 وتنزانيا بنسبة350.000 وإثيوبيابنسبة317.000 لاجئ، ويوجد اختلاف كبير بين الهجرة السرية واللاجئين إلا ان سبب النزوح واللجوء يدفع بالهجرة غير المشروعة والذي يمر بمراحل متعددة بداية بالهجرة الداخلية والاستقرار ثم العبور غلى الدول الأوروبية، وعليه تصل فجوة التنمية والتي تهدف الدول الكبرى على تفعيلها، والتي تشكل نقطة قوة اتجاه الدول الفقيرة لاستخدامها لمصالحها الاقتصادية والسياسية إضافة إلى الصراعات والحروب التي تزيد من انتشار الظاهرة والتي تستخدمها الدول القوية المتقدمة كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، في عمليات التدخل بحجة حماية حقوق الإنسان في القارة الإفريقية [4].

---

[1]– مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي "صراعات قديمة وتحديات جديدة"، ***مجلة تحولات***، م.2، ع.1،(يناير 2019)، ص ص.172–192.

[2]– ظريف، ***مرجع سابق***، ص. 110.

[3]– عثمان لحياني، ***الجزائر تعلن ترحيل مئات الأفارقة إلى بلدانهم***، تحصلت عليه من الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/society بتاريخ:10.05.2020.

[4]– أحمد إسماعيل، قراءة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا لأوروبا، ***مجلة قراءات***، ع.11، يناير 2012، تحصلت عليه عبر الموقع:http://qaindex.com/Content/ بتاريخ: 12.05.2020.

ثانيا : تأثيرات الأوبئة والأمراض والفيروسات

تواجه القارة الإفريقية مجموعة من التحديات خاصة لتأمين مواطنيها صحيا وبيئيا كالأمراض والوبئة والفيروسات، خاصة التي تنتشر بسرعة فائقة ولامتناهية والتي تنتقل عن طريق الدول المجاورة والحدودية والتي تربطها علاقات تجارية واجتماعية، إذ تعرف الدول الإفريقية الفقيرة انتشارا للأمراض والأوبئة الفتاكة والتي تعيق التنمية وبقاء الإنسان وتهدد حياته الإنسانية خاصة في ظل عدم مجابهتها للضعف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول والتي نعتبرها دولا مهددة بالزوال ومن بين هاته الأمراض والأوبئة نجد الإيبولا *و السيدا، حيث نجد ان مرض السيدا يؤثر تأثيرا بليغا في مستويات التنمية في الدول إضافة إلى التأثير على الصحة الإنسانية والتربوية ويهدد أمن واستقرار الدولة في جميع المجالات، ولقد بلغ مرض السيدا في العالم إجمالي الإصابات إلى 36.7 مليون حالة مصابة تعيش بالسيدا، ولقد استحوذت القارة الإفريقية على إجمالي عدد الإصابات، حيث وصلت إلى 25 مليون حالة بنسبة تجاوزت ثلث المصابين في العالم أي نسبة 69.5% والتي تنتشر بكثرة في جنوب إفريقيا و18% من مجمل الحالات المصابة في دول العالم[1] .

وقد أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام 1998 والذي أقر إثبات السيدا انها من الأمراض الأكثر فتكا للإنسانية، حيث يتكون من خلايا تهاجم الفراد في مراحلهم الإنتاجية مع استحالة وجود دواء شافي للفيروسات أو اللقاح ضده، وهدفت إلى محاولة استكمال الاحتياطات لمواجهة انتشاره أكثر من محاربته كفيروس، حيث بلغ عدد المصابين بالفيروس في نهاية التسعينيات إلى 31 مليون مقابل 23.3 مليون نسمة التي شهدتها بداية التسعينيات أي حوالي 17 ألف حالة جديدة يوميا والتي تركز خاصة في الدول النامية من بينها القارة الإفريقية التي وصلت غلى حوالي 90% معظمهم من جنس النساء الذين يصلون إلى 40% من المصابين والذين تتراوح اعمارهم ما بين 15 إلى 24 سنة، وحسب إحصائيات البنك الإفريقي للتنمية

---

*– ***فيروس الإيبولا*** يسبب مرضاً حاداً وخطيراً يودي بحياة الفرد في أغلب الأحيان إن لم يُعالج. وقد ظهر مرض فيروس الإيبولا لأول مرة عام 1976 في إطار فاشيتين اثنتين اندلعتا في آن معاً، إحداهما في نزارا بالسودان والأخرى في يامبوكو بجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي اندلعت في قرية تقع على مقربة من نهر إيبولا الذي اكتسب المرض اسمه منه، والفاشية المندلعة حالياً في غرب أفريقيا التي أُبلِغ عن أولى حالات الإصابة بها في مارس 2014، هي أكبر وأعقد فاشية للإيبولا منذ اكتشاف فيروس الإيبولا لأول مرة في عام 1976، إذ تسببت في حالات ووفيات أكثر من جميع الفاشيات الأخرى مجتمعة، كما انتشرت الفاشية بين البلدان بدءاً بغينيا ومن ثم عبرت الحدود البرية إلى سيراليون وليبيريا وانتقلت جواً إلى نيجيريا، بواسطة مسافر واحد فقط والولايات المحتدة الأمريكية، بواسطة مسافر واحد وبراً إلى السنغال بواسطة مسافر آخر ومالي ، بواسطة مسافرين ولا تمتلك البلدان الأشد تضرّراً بالفاشية، وهي غينيا وسيراليون وليبيريا، إلا نظماً صحية ضعيفة جداً وتفتقر إلى الموارد البشرية والبنية التحتية اللازمة، لأنها لم تخرج إلا في الآونة الأخيرة من دوامة النزاعات وحالات عدم الاستقرار التي دامت فيها فترة طويلة.

[1]– محمد فرج عبد العليم علام، التحولات الوبائية واستراتيجيات المواجهة بالقارة إفريقيا، ***مجلة قراءات***، ع.39، يناير2019، تحصلت عليه من الموقع : http://qaindex.com/Content/ بتاريخ: 20.05.2020.

سنة 2002، حيث وصل عدد المصابين إلى 40 مليون مصاب بذلك، فإن كل الأطفال الذين يؤكدون من طرف أمهاتهم يكون حاملين للفيروس القاتل[1]، حيث نشرت تقارير للمنظمة العالمية للطفولة أن جل الأطفال الذين يصابون في العالم من الأفارقة الذين لا تقل أعمارهم عن 15 سنة وذلك يعتبر تهديدا للأمن الإنساني في إفريقيا واعتباره كمشكلة أمنية تهدد إفريقيا والعالم، كما تشير بعض التقارير الأممية أن دول إفريقيا تعرف انتشارا لمرض الملاريا* حيث ترتكز بها حوالي 44% من المصابين سنة 2010 ونجد أن الملاريا ترتكز في دولتين إفريقيتين وهي السودان بنسبة 62%و الصومال بنسبة 09% مشكلتين حوالي 71% من انتشاره في دول العالم، حيث وصل عدد الوفيات في إفريقيا حوالي خمسة أضعاف من وفيات العالم، حيث ينتشر الوباء بصورة فعلية في المناطق الاستوائية والجنوب شرقية من إفريقيا وشهدت الجزائر ومصر في سنوات 2017 و 2018 انتشارا كبيرا في معدلات الملاريا وذلك بسبب التلوث البيئي[2] ،كما استوطن مرض الإيبولا خاصة في دول غرب إفريقيا والذي شكل تهديدا جديدا للدول الإفريقية كغينيا ونيجريا وليبيريا وموريتانيا ومالي والمملكة المغربية والجزائر والسودان والتي ضعفت كدول مهددة بالانتشار السريع لمرض الإيبولا، حيث أثارت منظمة الصحة العالمية سنة 2014 أن عدد الإصابات بفيروس بمرض الإيبولا شملت حوالي 4985 مصاب بمعدل 2461 وفيات بسبب تفاقم انتشاره في دول إفريقيا الفقيرة أي قرابة 49.3%، والذي يعد تهديدا خطيرا يواجه الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا وحتى إنسانيا [3].

المطلب الثالث : انعكاسات التهديدات الأمنية على الجزائر

تنعكس التهديدات الأمنية التي تعيشها الدول الإفريقية وخاصة دول الجوار الجزائري يوما بعد يوم وبصفة واسعة، حيث اصبحت للجزائر انعكاسات متنوعة على أمنها القومي وتشكل خطرا على امنها الداخلي، فالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تقع في موقع استراتيجي في شمال القارة الإفريقية، حيث يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مالي وتشاد وشرقا تونس وليبيا وغربا المغرب الأقصى والصحراء

---

[1]– حموم، ***مرجع سابق***، ص. 57.

*– ***الملاريا*** مرض يُسَبِّبُه طفيلي ينتقل الطفيلي إلى البشر من خلال لَدَغَات البعوض الحامل للعدوى يَشْعُر الأشخاص المصابون بالملاريا عادة بإعياء شديد مع ارتفاع في درجة الحرارة وقشعريرة مصحوبة برجفة يُصاب كل عام ما يقرب من 210 ملايين شخص بالملاريا، ويموت حوالي 440000 شخص بسبب هذا المرض معظم الأشخاص الذين يموتون بهذا المرض يكونون من الأطفال الصغار في أفريقيا، في حين أن المرض غير شائع في المناخات المعتدلة، لا تزال الملاريا شائعة في البلدان الاستوائية وشبه الاستوائية ويُحاوِل مسؤولو الصحة في العالم إلى الحدَّ من حالات الإصابة بالملاريا عن طريق توزيع الناموسيات، للمساعدة في حماية الأشخاص من لدغات البعوض أثناء نومهم، ويَعمل العلماء حول العالم على تطوير لقاح للوقاية من الملاريا.

[2]– علام، ***مرجع سابق***.

[3]– حدار جمال، ***تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي*** ، تحصلت عليه من الموقع : www.politique.an.com بتاريخ :22.05.2020.

الغربية، إذ تبلغ مساحة الجزائر الإجمالية بـ2.381.741 كم^2 وتشكل مساحة صحرائها الكبيرة قيمة عمقها في إفريقيا والتي وضعتها في أزمة مباشرة مع أثر التهديدات التي تصدرها الدول الإفريقية الحدودية المجاورة، حيث تبلغ حدود الجزائر حوالي 6343 كم^2 تحدها كل من مالي بحوالي 1376 كم^2 والنيجر 463 كم^2 وموريتانيا 1559كم^2 والمملكة المغربية 42كم^2 منقسمة مع الصحراء الغربية وليبيا 982 كم^2 [1]، إضافة إلى شساعة المساحة وصعوبة التحكم فيها تشهد الجزائر انفلاتا امنيا غير مسبوق خاصة مع دول الجوار بعد 2011 والتي تحدث تهديدات أمنية كبيرة وتدخل المؤسسة العسكرية في إنفاق فوق العادة يجعل الدولة تزيد من ميزانية الإنفاق العسكري لدعم الجيش الوطني الجزائري في الحدود، في المقابل كانت تهدف إلى تحقيق التنمية الداخلية للبلاد والاضطرابات والصراعات والنزاعات والجرائم التي تعيشها إفريقيا جعلت من دولة الجزائر تتصارع عبر ضعف مؤسساتها خاصة بعد سنة 2012 إلى 2019 في ظل دخول البلاد في أزمة سياسية واقتصادية حادة وانتشار البطالة وضعف مستويات التنمية وغياب الشرعية في السلطة وانتشار الفساد السياسي، كلها تجعل البلاد ما بين التهديدات الداخلية والخارجية، حيث يؤكد الدكتور بوحنية قوي أستاذ في العلوم السياسة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة بان الجزائر تواجه جوارا إقليميا مشتعلا ووصفه بكرية الثلج المتأرجحة، حيث تعرف تداخلا أمنيا وسياسيا زاد من حدة الانفلات الأمني، والذي أدخل الجزائر في تحصيل فواتير غير متوقعة من دخول الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود ومختلف الأسلحة التي تدخل بطرق غير شرعية، والنزوح بالملاين للاستقرار في الجزائر نتيجة الصراعات والنزاعات المشتعلة في القارة الإفريقية والتي أعلنت حالة طوارئ من أجل انتشار وتكثيف الجيش الجزائري على طول الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة لمواجهة والتصدي لهاته التهديدات والتي شكلت عائقا للأمن القومي الجزائري [2].

منذ الحادي العشر من سبتمبر من عام ألفين وواحد تعيش الجزائر خطرا بفعل التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة والتي زادت بقوة خاصة بعد ازمات الدول العربية وسقوط أنظمتها منذ سنة 2011، والتي رجعت بالسلب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على الدولة الجزائرية، حيث عانت الجزائر من الظاهرة الإرهابية قبل 2011 لعشرية كاملة في سنوات التسعينيات دون إعانة أو إلتفاتة للهيئات الأممية باعتبارها قضية حرب اهلية، والتي دفعت فيه الجزائر ألاف القتلى والمشردين والمفقودين إلى يومنا هذا، وتشمل التهديدات الأمنية للإرهاب على الجزائر عدة أساليب لزعزعة الاستقرار لدى المواطنين عن طريق نشر وشايات وأكاذيب بشتى

---

[1] – ALGERIA CONTRY OF ORIGIN INFORMATION(C.O.I), ***REPORET OF HOME OFFICE UK BORDER AGENCY***, LE 03.11.2011, P. 09.

[2] – عاطف قدادرة وأخرون، ***الجزائر دولة محورية مشكلة وليس امتياز بين التزامات الجيش الدستورية وبين التحديات الأمنية***، تحصلت عليه عبر الموقع : https://www.djazairess.com/ بتاريخ : 28.05.2020.

الطرق سواء عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشتى انواعها أي استخدام الأنترنت بطرق تكنلوجية وباستخدام ادلة مزورة يعتقد المواطن أنها صحيحة، إضافة إلى التحركات السرية التي تمارسها عن طريق التجمعات في الملتقيات ودور الطلبة والحفلات وتدعيمها ماديا ومعنويا خاصة ذات الطابع الرسمي، واستهداف الطبقة الواعية والمثقفة والتي تمثل النخبة وإلهامها بالإمارة وعدم الطاعة لولي الأمر، إضافة إلى إقامة علاقات مع جمعيات لدعم الفقراء ظاهريا اجل جلب أكبر عدد ممكن من المواطنين خاصة التي تعيش في مناطق الظل المهمشة لتجنيدهم خاصة الطبقة الأمية التي تضحي بها لضعفها الثقافي والديني والمادي، وذلك عن طريق الإقناع الذي يمر بمراحل مع الإغراء والترغيب المالي الذي يمر بمراحل وذلك لزرع الفتنة والتشويش على الأجهزة الأمنية لتسيير مشاريعهم الإرهابية، مع إعطاء صورة للنظام الحاكم على انه نظام يقوم على الكفر وعدم احترام التعاليم الإسلامية الشرعية [1]، كالتعاليم الإسلامية المتبعة في الدولة والمرافقين للنظام عبارة عن طغاة وجب تصفيتهم، حيث يبيحون المجازر الجماعية كجعل الشعب الجزائري كافرا ووجب القضاء عليه وأن الجهاد هو في سبيل الله وإنقاذ الوطن ليثبتوا ان الإرهاب هو مصطلح مفتعل للحد من الجهاد الذي هو الأصل في تحرير الإسلام، لذلك نصل بأن" الإرهاب هو الاستعمال المنظم للعنف بشتى مظاهره المادية بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية بالشكل الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي والداخلي"[2] ، وعرفت الجزائر عدة هجمات إرهابية وإجرامية شملت مؤسسات الدولة ومراكز للشرطة والدرك الوطني ونذكر على سبيل المثال الهجوم على ثكنة المدرسة الوطنية للدرك الوطني عبان رمضان بيسر ولاية بومرداس في صائفة 2008 والتي راح ضحيتها حوالي 43 قتيل و45 جريحا جلهم من الطلبة والمدنيين الذين كانوا بصدد إيداع ملفاتهم للالتحاق بصفوف الدرك الوطني، إضافة إلى سقوط دركي واحد قتيل وذلك كرد فعل من قبل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على مقتل قيادات الصف الأول في تنظيم القاعدة والتي أعلنت عليها مباشرة بعد التفجير الذي زرع الرعب في وسط العائلات التي كانت تهدف إلى رؤية أبناءها الطلبة ضباطا في صفوف الدرك الوطني، كما تم استهداف عناصر للدرك الوطني في كمين منصب في ولاية برج بوعريريج وبالضبط في المنطقة المسماة المنصورة والتي راح ضحيتها 24 دركي متعاقد في جوان 2009 أي سنة بعد تفجيرات يسر من طرف نفس التنظيم الإرهابي الجهادي، ولم تمر سنة أيضا على الاعتداء ليرد على الهجوم المسلح بمنطقة تالو غات سنة 2010 قرب الحدود الجزائرية المالية والتي كانت عابرة للحدود المالية من غاو مستهدفة مجموعة للدرك الوطني الحارسة للحدود الجزائرية والتي خلفت 11 دركي مقتول

---

[1]– زكرياء بودن، ***أثر التهديدات الأمنية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014***، (رسالة ماجستير منشورة : جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، ص. 190.

[2]– أمنة حلال، ***التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي***(أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2014)، ص. 178.

والاستلاء على سيارتين رباعيتين الدفع التابعة للدرك الوطني والهروب إلى دولة مالي، ليليه الهجوم الانتحاري بولاية ورقلة على مقر الدرك الوطني بتفجير مفخخ بواسطة سيارة نفعية مموهة وبالضبط في الناحية العسكرية الرابعة سنة 2012، حيث تبنت حركة التوحيد والجهاد الإسلامي مسؤوليتها عن الاعتداء الذي راح ضحيتها اثنان من عناصر الدرك الوطني وجرح ثلاثة أخرين[1].

تسير العمليات الإرهابية عن طريق استخدام الاعتداءات المنظمة على الجزائر بواسطة استهداف الدبلوماسيين وخطف الرعايا، وكانت أهمها اختطاف الطاقم الدبلوماسي في مدينة غاو المالية، والتي كانت الجزائر تبحث عن طرق لإجلاء دبلوماسيتها في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي لاحتوائها على معلومات سرية بمحاولة اختطاف الدبلوماسيين في السفارة الجزائرية بليبيا من طرف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، كما عرفت الجماعات الإرهابية زعزعة استقرار في الجزائر عن طريق تخويف وإبعاد السياح الأجانب وخلق علاقات متوترة بين الجزائر والدول التي يعرف مواطنيها توافدا كبيرا على السياحة الجزائرية باختطاف الرعايا الأجانب في الجزائر وكان مثالها اختطاف الرعايا الألمانيين في الصحراء الجزائرية من قبل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي سنة 2003[2]، كما عرفت منطقة القبائل وبالضبط ايت أوربان اختطاف سائح فرنسي يدعى إي رفيه جوردان سنة 2014 والذي كان بصدد سياح رياضية بالتسلق على الجبال في المنطقة المعروفة بجبالها الوعرة بلالة خديجة بتزي وزو، حيث قام السائح بالاستئجار لكوخ في منطقة تيكجدة بالقرب من مكان امني تابع لثكنة عسكرية والذي انتقل منه إلى منطقة ايت لوربان متسلقا عبر مناطق تكثف فيها الجماعات الإرهابية وتكثر فيها حركات العبور للجماعات الجهادية والذي غامر بها إضافة إلى إعلان السائح عبر صفحات التواصل الاجتماعي بانه بصدد جولة سياحية بالمنطقة المعلومة مما سهل على الحركات الجهادية ترصده، حيث وحسب تقارير لجريدة فرنسية ناطقة بالفرنسية المعنونة "بكل شيء على الجزائر" بأن مسؤول جزائري رفيع المستوى وجه اللوم على السائح الذي تحدى المنطقة الوعرة جغرافيا ومضطربة أمنيا وتشهد دون ذالك جماعات من قطاع الطرق إضافة إلى لوم مضيفين السائح بدعوته في منطقة غير مأمنة وتهورهم بصديقهم في منطقة تعرف مخابئ للجماعات الإرهابية الجهادية، حيث عرفت الجزائر منذ ذلك الاختطاف بداية لتهديد دبلوماسيتها مع جل الدول التي عرفت اختطافا لرعاياها داخل الجزائر من طرف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي[3]، كما طورت الجماعات الإرهابية هجوماتها إلى تدمير وتخريب المؤسسات العمومية لزعزعة سيادة الدولة ورموزها،

---

[1]– بودن، ***المرجع السابق***، ص. 107.

[2]– ***المكان نفسه.***

[3]– اختطاف فرنسي بالجزائر يؤكد استمرار خطورة منطقة القبائل، ***بوابة إفريقيا الإخبارية***، تحصلت عليه من الموقع : https://www.afrigatenews.net/article/ بتاريخ:30.05.2020.

إضافة إلى استهداف القواعد النفطية والغازية كأنبوب الغاز بمنطقة حاسي مسعود جنوبا و كما تم استهداف قاعدة الحياة في إقليم تقنتورين سنة 2013 وبالضبط بالمنطقة المسماة عين أم الناس والتي خلفت جرحى وقتلى في صفوف العمال في تدخل عسكري محكم، إلى شمال البلاد في ذات السنة في ولاية البويرة والذي راح ضحيتها العمال المكلفون بحراسة الأنبوب الغازي، وفي عام 2014 تم إرسال رسالة من در وكدال يعلم الدولة الجزائرية بمسؤوليته للهجوم المسلح على منطقة إيبودرارن والذي راح ضحيتها13 قتيلا معظمهم من المدنيين، فالجزائر بحكم شاسعة مساحتها والتي تعتبر الأولى إفريقيا بعد انقسام السودان، إضافة إلى انفتاحها الجغرافي على كافة الدول يجعلها تواجه أخطر التهديدات الأمنية ويصعب التحكم فيها رغم الإنفاق المالي والبشري على الجيش الوطني الشعبي الذي يعرف انتشارا رهيبا في الحدود الجزائرية والدول المجاورة له بصفة كاملة، حيث أصبحت مسرحا للتدريب وتكوين المجرمين، فالجريمة المنظمة العابرة للحدود وجدت نفسها في مأمن في الصحراء الجزائرية ومعبرا لربط القارة الأوربية بإفريقيا، حيث تمارس تجارة المخدرات والأسلحة والإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين عر صحراء الجزائر، والتي أصبحت محمية وذات صلة مع الجماعات الإرهابية، وذلك لاستعمالها من تمويل لتلك الجماعات لتأمينها وتسهيل الوصول إلى غرب وشمال الجزائر، حيث زرعت الصراعات والنزاعات الأهلية في الدول الإفريقية خاصة التي تحد الجزائر عبر الجنوب قنابل موقوتة للدولة الجزائرية بسبب عدم الاستقرار وزيادة حدة الصراعات، مما سهل انتشار الجريمة المنظمة وعبورها للحدود الجزائرية من دولة مالي ونيجر وليبيا، في ظل غياب أنظمة ومؤسسات لتلك الدول والتي أضحت فيها تلك الجماعات تمثل دور السلطة الحاكمة فيها عن طريق الضغط والتخويف والتهديد وأحيانا حتى وجود رابطة صلة من طرف المسؤولين السامين مع قادة الجماعات الإرهابية خاصة في سنوات 2011إلى بداية 2019، إذ عرفت الجزائر عمليات متنوعة من تهريب المخدرات خاصة نوع الكوكايين والكيف المعالج عن طريق إحصائيات للدرك الوطني مع تصاعد التهديدات الأمنية الأكثر خطورة كأسلحة الدمار الشامل والسلاح البيولوجي[1] ،فالدولة الجزائرية محاطة بالعديد من التهديدات الأمنية مع تنوع الجماعات الإرهابية في إفريقيا، خاصة على الحدود الليبية والوضع المتدهور في شمال مالي، كما اثرت الحدود المغلقة مع المملكة المغربية تأثيرا كبيرا بزيادة المخاوف، إذ يعتبر الخبراء الأمنيون في الجزائر ان التهديد الليبي هو الأخطر لعدم وجود مؤسسات وأجهزة امنية في ليبيا ودخولها في أزمة بناء الدولة الليبية، وان انتشار الجماعات الإرهابية والفوضى خاصة مع وجود تنظيم داعش الجهادي في هذا البلد سوف يدخل الجزائر في مأزق امني خطير ويؤثر على علاقاتها إفريقيا ودوليا[2] .

---

[1]– محمد صالح العادلي، ***الجريمة المنظمة "دراسة مقارنة"***(الإسكندرية : دار الفكر الجامعي)، ص. 133.

[2]– رشيد خشانة، ***داعش يتمدد في شمال إفريقيا "الاحتمالات والتحديات"***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201591011252869606.html بتاريخ:01.04.2020.

يبقى النزاع الليبي يشكل أكبر التهديدات الأمنية للجزائر بسبب استهلاكه لأسلحة مجرمة دوليا، وأصبحت محل تجارة عبر الحدود، كالغازات الخانقة والسامة، والقنابل المسيلة للدموع، إضافة إلى وجود مليشيات مسلحة قادمة من سوريا، حيث شكلت للجزائر معضلة أمنية بانتشار العمليات الإرهابية على الحدود الجزائرية وانتشار الجريمة المنظمة بشتى أنواعها التي أصبحت لها أسواق عالمية لتسيير سلعها وبيعها بطرق غير مشروعة، سواء عبر الأنترنت أو عبر الجماعات الإرهابية او عبر أشخاص في السلطة، الذين يحاولون ضرب استقرار الجزائر وامنها القومي، وذلك ما شهدته سنة 2017 بقضية رجل الأعمال كمال البوشي والذي يعتبر من بين رجال الأعمال الذين كانت لهم صلة بمسؤولين سامين في السلطة في عهد الرئيس بوتفليقة والذي كان يسيطر على الحكم شقيقه بتشكيل جماعة أشرار يسيرون البلاد مستغلين مرض الرئيس والتحدث باسمه لمدة عهدة كاملة، حيث كانت الجماعات الإجرامية المنظمة لها حماية من السلطة الحاكمة بتجارة المخدرات الذي يتورد من كوبا مرورا بالبرازيل وإسبانيا ليصل للجزائر والذي يعتبر سوقا له أو معبرا نحو إفريقيا عبر جنوب الصحراء الجزائرية، كما تعد ظاهرة نزوح اللاجئين والهجرة غير المشروعة وتجارة المخدرات خاصة عن طريق الحقن مصدرا للأمراض والوبئة، والذي تشهده الجزائر عن طريق انتشار اللاجئين من مالي والنيجر وتشاد عبر كامل التراب الوطني والذين يمارسون شتى أنواع المهن كالسحر والشعوذة وتجارة الجنس، خاصة بالمناطق الغربية للبلاد والإتجار في الحقن المخدرة والتي تخلق انتشارا للأمراض كالإيدز والسل والتي زادت خاصة خلال سنوات 2016 إلى 2019 بوجود حالات منتشرة بكثرة في شرق الجزائر، وعليه تبقى الجزائر مهددة من جراء انعكاسات التهديدات الأمنية الصادرة من الدول الإفريقية خاصة التي تربطها معها حدود جغرافية إضافة إلى فشل الدولة في ليبيا الذي سيجعل من الجزائر دولة محورية في الدفاع عن امنها القومي من جهة والتدخل للوساطة في الحل الليبي من جهة اخرى، وذلك ما دعي إليه الرئيس عبد المجيد تبون في العديد من الخطابات بعد ترسيمه رئيسا للبلاد سنة 2019 بعدم قبول ان تكون الدبلوماسية الجزائرية بعيدة عن الحل الليبي الراهن.

المبحث الثاني: أطر التعاون الأمني في السياسة الافريقية للجزائر

توجه الدول سياستها اتجاه العامل الأمني الذي يعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتجسيد الأمن في القارة الإفريقية، والذي يكون إلا بالوحدة والتعاون بين دول القارة الإفريقية، وكان ذلك جليا في إعلان القاهرة سنة 1993، حيث أعلنت جل الدول الإفريقية العضوة في منظمة الوحدة الإفريقية بخصوص ضرورة تأسيس قوة إفريقية مهمتها البحث في شؤون والقضايا الأمنية وحل النزاعات الإفريقية والتي أتت سبل نجاحها في قمة جنوب إفريقيا سنة 2002، والتي أوصلت القادة الفارقة بالتوقيع على بروتوكول ملحق بالميثاق التأسيسي للاتحاد من اجل تأسيس هيئة فوق وطنية إفريقية مهمتها البحث عن السلم والأمن في إفريقيا، والتي جاءت تحت اسم مجلس السلم والأمن الإفريقي، حيث عرفت الجزائر منذ استقلالها اعتماد

الطابع التعاوني في سياستها الخارجية الإقليمية والدولية، حيث يبرز بعدها التعاوني خاصة في المجال الأمني ظاهرا في العديد من المراحل التي أثبتت أحقيتها في رسم السياسات الأمنية الإفريقية كالاتحاد الإفريقي لممارسة حقها الإقليمي الذي فرضها عليه البعد الجغرافي الانتمائي للقارة الإفريقية اتجاه القضايا الإفريقية السياسية والاقتصادية والأمنية، إذ سعت الجزائر إلى تأسيس مجلس السلم والمن الإفريقيين بمعية بعض دول إفريقيا خلال سنوات التسعينيات من اجل بعث نشاط المنظمات الإفريقية [1]، للتفاعل وإعادة الحداث والمقتضيات الدولية والتحولات التي شهدتها إفريقيا في المجال الأمني خاصة في منطقة الساحل الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة، ويعتبر دور الجزائر الريادي في المؤسسات الإفريقية دليل على جهودها في تحقيق التنمية والأمن قاريا، وتجسدت في مجلس الأمن والسلم الإفريقي في نهاية سنة 2003 لفض النزاعات والصراعات المتشابكة بين الدول الإفريقية داخليا او إقليميا، والحل السلمي لها وذلك ما استهلت به الجزائر تدخلها بعد تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999 وبعد عام من ذلك تم الوصول للحل السلمي للنزاع الأريتيري الإثيوبي الذي دام لسنوات عديدة والتي عجزت دول كبرى في حله وذلك بالتعاون الدبلوماسي والسياسي في إعادة بعث نشاطها القاري الذي افتقد خلال عشرية كاملة عبر تفعيل مؤسسات الاتحاد الإفريقي وجميع هياكله لمواجهة التحديات الأمنية الصلبة واللينة من اجل بناء وتنمية القارة الإفريقية سواء في إطار انفرادية السياسة الخارجية او عن طريق التعاون الثنائي بين الدول الإفريقية أو عن طريق التعاون المؤسساتي الجماعي المختصة إفريقيا.

المطلب الأول: توصيف للعقيدة الأمنية الجزائرية في إفريقيا

تعتبر العقيدة الأمنية للدولة الركيزة الأساسية التي من خلالها يتم توجيه مجموعة الأفكار ولأنساق وأراء القادة والحكام لسياسة الدولة سواء داخليا او خارجيا، والتي أعطت نوعا من العلاقة الترابطية بين العقيدة الأمنية وسياسة الدولة خارج إقليمها إذ يظهر للقادة التوجه التي تمارس به الدولة سياستها الأمنية، التي تعتبر مبدأ يرسم المعالم الجيوسياسية ومصالح الدولة لصناع القرار على المستويين الداخلي والخارجي، كما يكون للدولة قابلية التفاعل مع الأخطار والتهديدات الأمنية عبر الفترات الزمنية المختلفة[2]، إذ تعطي نسقا منسجما للأفكار والقوانين التي يتم استخدامها كالعامل التاريخي والسياسي للدولة ودراسة إطارها الجغرافي، إضافة إلى الأخذ بالعوامل الإيديولوجية وفهم طبيعة الأنظمة ومدى استخدامها للتهديدات الأمنية التي تصدرها الدول المجاورة خاصة الحدودية، كما تقوم العقيدة الأمنية الجزائرية على مجموعة المبادئ والسمات

---

[1]– نصر الدين لبال، المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي "مالي نموذجا"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع.10، جانفي 2017، ص ص. 507–550 .

[2]– حمزة برابح، الاستراتيجية الأمنية لمواجهة التهديدات الاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، ع.06، جوان 2017، ص ص.260–279 .

كما ذكرناها سابقا، والتي تتحكم في توجه السياسة الخارجية الجزائرية في التعامل مع القضايا الأمنية المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتي انبثقت عبر مسارها التاريخي للثورة للتصدي للاستعمار الفرنسي، كما تعتبر هذه المبادئ كصمام امن للجزائر والتي ترى فيه انها تلعب دور القائد للكفاح التحرري في القارة الإفريقية لتصبح عقيدة جزائرية ذات طابع قاري [1].

إن مرور الجزائر بأزمة سياسية وامنية حادة بعد 26 سنة من الاستقلال بعد مرور قرن و30 سنة احتلال فرنسي مدمر عرفت تلك العشرية عرقلة حركتها السياسية والاقتصادية ودهورت علاقاتها في مجال العلاقات الثنائية بين البلدان الإفريقية أو في إطار التعاون ما بين المنضمات الإفريقية جعلت منها تحاول إعادة بعث سياستها الخارجية قاريا وإيجاد سبل لتعزيز التعاون المني نتيجة لتهديدات الأمنية التي تواجهها عبر شريطها الحدودي الذي يبلغ حوالي 6343 كم^2، والذي يطلق عليه الساحل الأزماتي والذي يعتبر مركزا للازمات والضعف نتيجة لضعف جل دول المنطقة ويشهد صراعات اثنية وعرقية وهشاشة في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية التي تنبثق منها انعكاسات تكمن في تهديدات متنوعة كالهجرة غير المشروعة، والإرهاب الدلي العابر للقارات، وحركة للجريمة المنظمة عبر الحدود، والإتجار بالمخدرات والأسلحة الثقيلة، والتي انتشرت نتيجة لضعف السلطة السياسية الحاكمة وتفرغها للحكم وضمان البقاء[2]، حيث شهدت العديد من الانقلابات العسكرية على الأنظمة الحاكمة في جل دول إفريقيا، فالجزائر عملت على طرح مبادئ التعاون الإفريقي لتحقيق السلم والأمن الإفريقي باعتبارها جزء لا يتجزأ من أمن الدول الإفريقية بل عززت من جهودها الوطنية لاحتواء الأزمات الأمنية بطرح خبرتها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة للوصول إلى حلول إقليمية بارتباطها بالعديد من الدول الإفريقية بشرط حدودي تتصارع فيه مجموعة من التهديدات الأمنية التماثلية وغير التماثلية، حيث تعمل الجزائر على خلق مبادرات ومؤسسات تسعى للاحتواء المشترك للأزمات الأمنية، إذ فرضت نفسها كوسيط وشريك أمني عبر العديد من المؤسسات الإفريقية كالعمل على تّأسيس مجلس الأمن الإفريقي والذي يعمل على البحث في الحلول وسبل حل الأزمات السياسية والمنية في القارة الإفريقية، وذلك تم تجسيده فعليا بعد ان أصبح قائما بهياكله سنة 2003 تحت اسم "مجلس السلم والأمن الإفريقي"، بعدما وصلت إلى فض أكبر نزاع دولي وإفريقي عجزت كبرى الدول إلى الوصول إلى حل له وهو الصراع الحدودي بين دولة إثيوبيا واريتيريا سنة 2001، ولعبت الجزائر دورا فعالا في تحقيق السلم والأمن داخل دائرتها الإفريقية والت اعتبرتها دائرة أمن ينعكس عليها بطريقة مباشرة وغير مباشرة عبر العديد من المشاريع الأمنية الإفريقية والتي كانت دائما السباقة في الطرح العديد من المبادرات لجمع الحلول

---

[1]– بن عنتر، ***مرجع سابق***، ص. 34.

[2]– بوحنية قوي، ***استراتيجي الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي***، تحصلت عليه من الموقع : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html بتاريخ: 10.04.2020.

المشتركة في مجال التنمية والأمن مما جعلها تحتل مركزات فعالا ورئيسيا فرضته خبرتها اتجاه مواجهة الأزمة التي عرقلتها خلال العشرية الدامية، والتي طرحت من خلاله تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي كما هو في الأمن القومي الأمريكي، مع الحفاظ على مبادئها الأساسية في توجيه سياستها الخارجية كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها والتي يعتبره بعض الدارسين في الشؤون الأمنية مبدأ قد يعيق تحقيق المن خارج إطار الدولة الجزائرية من جهة وتضييع فرص لحل الأزمات الأمنية في جوارها الإقليمي او الوقوع في مأزق أمني ودبلوماسي كما حدث سنة 2011 عند السماح للدولة الجزائرية بمرور طائرات مقاتلة لحلف الناتو للتحليق فوق الأراضي الجزائرية للمرور نحو دولة ليبيا[1] ويعتبر المبدأ المزدوج والذي يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض الجزائر للتدخل الأجنبي، وعدم إرسال قوات أمنية عسكرية خارج الحدود أساس وركيزة العقيدة الأمنية الجزائرية، والذي يحكم سلوكياتها السياسية، حيث نجدها ترفض العديد من التدخلات من بينها المشاركة في القوة العربية المشتركة والانضمام إلى التحالف الإسلامي ضد الإرهاب متمسكة باستقلالها السياسي والأمني الاستراتيجي والذي يجعلها محل انتقادات وتوترات سياسية سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة في عدم لعبها الدور المنوط بها في تحقيق السلم والأمن الإقليمي مقارنة بجهودها ومساهماتها العسكرية والتي تعتبر من بين الدول القوية عسكريا في إفريقيا وعدم تورطها في صراعات إقليمية مما يجعلها بمقدرة لحل الأزمات الأمنية للدول الإفريقية الواقعة على شريطها الحدودي وتقديم المساعدات المادية واللوجستيكية ماديا ولوجستيكي، حيث عملت الجزائر على دعم قواتها الأمنية العسكرية في سنة 2010 إلى 5.313 مليار دولار وسنة 2016 إلى 10.654 مليار دولار، مع تمسكها بالاستقلال الأمني والتي تعمل على تكثيفه عبر شريطها الحدودي الذي تعيش فيه أزمات وصراعات أمنية، خاصة الأزمة الليبية والمالية التي هددت استقرارها الأمني والسياسي والاجتماعي [2].

---

[1]– بن عنتر، ***مرجع سابق***، ص ص. 50–51.

[2]– عبد النور بن عنتر، ***العقيدة الأمنية الجزائرية "ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"***، تحصلت عليه من الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html بتاريخ: 22.04.2020.

جدول رقم 02: الإنفاق العسكري الجزائري من إجمال الناتج المحلي ما بين 2019/2009.

التاريخ	القيمة	التغيير %
2019	6.01	%8.98
2018	5.51	%8.31-
2017	6.01	%5.75-
2016	6.38	%1.77
2015	6.27	%13.01
2014	5.55	%14.53
2013	4.84	%08.60
2012	4.46	%3.13
2011	4.33	%22.96
2010	3.52	%8.59-
2009	3.85	%27.23

تحصلت عليه من الموقع: https://ar.knoema.com/atlas / بتاريخ:20.04.2020.

الجدول رقم 03: يبن مؤشر العسكرة بالجزائر.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مؤشرات العسكرة	763.05	764.49	762.59	764.45	768.08	770.37	764.22	761.01	756.67

تحصلت عليه عبر الموقع: https://www.alzaytouna.net/2020/07/22

كما تعتمد الجزائر مبدأ الوحدة المشتركة ما بين الدول الإفريقية وعدم تقسيم الأمن الإفريقي، إضافة إلى اعتماد مقاربة أمنية شاملة ذات طابع توازني والدخول بالتشاور للوصول غلى الحلول السلمية وتحقيق التقارب بين الدول الإفريقية في جميع المجالات وإرساء السلم والأمن الإفريقي، لذلك كانت الجزائر السباقة في طرح المبادرات والخطط الأمنية التي تهدف فيها إلى نشر السلم والأمن الدوليين قاريا ودوليا، كما ترى الدولة الجزائرية ان اللجوء للقوة العسكرية هو زيادة للنزاعات وحدتها، بل وجب اللجوء بالطرق السلمية والتجمع عبر طاولة الحوار وتطبيق سياسة التوسط لفك النزاعات مع احترام سيادة الدول في إطار وحدة إفريقية وتغليب المصالح لضمان التعايش السلمي ما بين الدول الإفريقية وإرضاء الشعوب الإفريقية بأفكار الأنظمة الحاكمة لتطبيق

التنمية الشاملة [1]، إذ تنظر السياسة الجزائرية للأمن كورقة طريق لتحقيق التنمية داخل القارة الإفريقية وخلق المناخ الملائم لوصول للاستقرار في جميع المجالات وذلك ما أكده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قائلا:"...إن إطفاء نار الفتنة والحروب، والتوصل لاختزالها بصفة نهائية يعد جزءا كبيرا لتحقيق الاستقرار وبعث عجلة التنمية السياسية والاقتصادية والوصول لحل كل المشاكل في القارة الإفريقية..." [2]، وظهر جليا دور الجزائر التعاوني في القارة الإفريقية خاصة في نهاية التسعينيات بعد خروج الجزائر من ازمتها الأمنية والسياسية العصيبة حيث، وجه مجلس حلف الشمال الأطلسي دعوة للجزائر في 08 مارس 2000 للحوار المتوسطي والتي اعتبرتها الجزائر أنها جاءت في وقت متأخر مقارنة بالدول الأخرى والتي بررت بالأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر[3]، كما عملت الجزائر على فرض دورها في إعادة التأسيس القاري عبر إنشاء مؤسسات وهياكل للاتحاد في إفريقيا خاصة سنة 2003، حيث ساهمت في إعطاء المبادرات وتسيير المؤسسات من أجل تجسيد العمل التعاوني الموحد للدول الإفريقية في العديد من المجالات خاصة الأمنية التي فرضتها عليها التهديدات الأمنية عبر شريطها الحدودي، وهو الدور الذي يعكس مدى انتماء الجزائر وارتباطها مع دائرتها الإفريقية وتكيفها مع العديد من القضايا والتحديات والمستجدات الأمنية، إذ سعت إلى تكثيف جهودها الإقليمية وعقد العديد من المشاورات ما بين الدول الإفريقية وطرح المسائل الأمنية للوصول إلى الطرح لمبادرات تخص السلم والأمن والتنمية في إفريقيا الموحدة والذي تحقق بتأسيس مجلس السلم والمن الإفريقي سنة2003 كمبادرة شاملة للبحث عن أطر للحل السلمي للنزاعات بالطرق السلمية في إطار التعاون الأمني الأفريقي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها انعكاسات الحرب الباردة للدول الإفريقية [4].

---

[1]– محمد بوعشة وأخرون، التعاون العسكري فإطار الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، ***مجلة الجيش الوطني الشعبي***، ع.549، م. 1، 2009، ص ص. 35-36.

[2]– فرجاني، ***مرجع سابق***، ص. 176.

[3]– محمد سمير عياد، الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي، ***مجلة الحوار المتوسطي***، ع.1، م.3، 2009، ص ص.178-189.

[4]– لبال، ***مرجع سابق***، ص. 550.

جدول رقم04: يبين الإنفاق العسكري الجزائري ما بين 2019/2015.

السنوات	قيمة الإنفاق الدفاعي بالمليار دولار	النسبة من إجمالي الناتج المحلي%
2015	10.41	5.27
2016	10.22	6.01
2017	10.07	6.38
2018	9.58	6.27
2019	10.3	6

تحصلت عليه من الموقع: https://www.alzaytouna.net/2020/07/22/

المطلب الثاني : مساعي الجزائر لتأسيس مبادرات السلم والأمن في إفريقيا

سوف نتطرق إلى اهم المشاريع التي تبنتها الجزائر ولعبت دورا هاما في تحقيقها للحفاظ على السلم والأمن في إفريقيا وهي كالاتي :

أولا : تجسيد الجزائر لمبادرة مجلس السلم والأمن الإفريقي

أ- **خلفيات المشروع :** تسعى السياسة الجزائرية جاهدة إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي والقاري للحد من فرص التدخلات الأجنبية والحفاظ على أمنها القومي والإفريقي من تنامي التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، وإعادة إعطاء نفس قوي للقدرات الإفريقية، حيث لعبت دور المنشط الأمني الإفريقي خاصة بعد خروجها من ازمتها الأمنية لسنوات التسعينيات والتي أعطاها دافع قوي بعد احتوائها لأزماتها دون اللجوء لتدخلات أو إعانات من أي طرف دولي، فعملت الجزائر على ضرورة إيجاد الحلول الأمنية لضمان استقرار البلدان الإفريقية، خاصة الواقعة على حدودها والتي تتعلق بمشاكل أفرزتها العديد من الظواهر والمسببات في خلق نقاط سوداء تعرقل الاستقرار والتنمية الإفريقية [1] كظاهرة الإرهاب الذي تتصور فيه الجزائر بأنه أكبر ضرر ومشكل يهدد أمنها الداخلي فمنحت يدها للدول الإفريقية للتعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال والذي اعتبرته مسالة قومية وليست داخلية تخص دولة ما فقط كما كان يروج له من طرف دول العالم اتجاه الأزمة المنية في الجزائر خلال مرحلة التسعينيات وأطلقت عليه التحدي الدولي والإقليمي الجديد.

تعتبر الجزائر مخبرا لتطوير وانتشار المبادرات والأطر التعاونية الأمنية، حيث تعطي الاهتمام لتكريس الأليات لتسيير النزاعات والصراعات بين الدول الإفريقية، حيث عرفت سابقة لهها في بداية التسعينيات والتي اطلق عليها ألية الوقاية من النزاعات ولإدارتها وتسويتها، والتي اعتبرت كجهد في مواجهة النزاعات الإفريقية

[1]- لحلوح بلقاسم، ***دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة*** (رسالة ماجستير منشورة، جامعة البليدة، كلية الحقوق، 2004)، ص. 63.

وتسويتها، حيث لعبت الجزائر بالية الدبلوماسية الوقائية لافتراضها بوقوع ازمات ونزاعات والتسريع في إيجاد الحلول الممكنة لها قبل وقوعها والتي عرفت نجاحا كبيرا في الوساطة والحد من وقوع ازمات سياسية وأمنية[1]، وبعد فشل هاته الألية لأسباب مالية والتي تسببت فيها الدول الأعضاء بعدم تسديد الاشتراكات السنوية لتمويل عمليات التدخل لحفظ السلام في إفريقيا، سعت الجزائر جاهدة لوجود الية أمنية لحل النزاعات مماثلة لها والتي تأسست تحت اسم مجلس السلم والمن الإفريقي المنبثق من الاتحاد الإفريقي[2] .

ب-**تجسيد المشروع** : عرفت بوادر تجسيد مشروع تأسيس مجلس لسلم والأمن الإفريقي وضمه لهياكل ومؤسسات الاتحاد الإفريقي الذي خرج من صلبه خلال القمة الخامسة والثلاثون للاتحاد الإفريقي والتي انعقدت بالجزائر العاصمة، حيث تم توصل المؤتمرون إلى ضرورة الاتفاق على إيجاد هياكل لتغيير سلوكيات التي تندرج في إطار الجريمة المنظمة العابرة للقارات والحدود والتي لن تنطوي في أطر نظامية، والتي أفرزتها العولمة وبروز النظام الدولي الجديد، خاصة من طرف الدول الاستعمارية والتي تهدف إلى بث الرعب في المنطقة بطرق غير مباشرة لضمان التدخل العسكري من اجل الحفاظ على مصالحها الضائعة في المنطقة الإفريقية، حيث برزت بوادر تأسيسه خلال القمة السابعة والثلاثون لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في زامبيا في يوليو 2001، والذي أدرج الألية الفاشلة سابقا إلى هياكل الاتحاد الإفريقي ومحاولة تطويره لتحقيق الأفضل في المجال التعاون المني والحد من النزاعات الإفريقية والتسريع في دراستها قبل الوقوع فيها ومن بين مهامه ما يلي :[3]

1- حفظ السلام في إفريقيا وضمان احترام سيادة الدول وصيانة حدودها الترابية الموروثة بعد الاستقلال.

2- الحد من انتشار النزاعات والصراعات القبلية.

3- معالجة ودراسة أطر عملية خاصة بالجانب المالي.

4- إقرار حق كل دولة عضوة المشاركة في عمليات حفظ السلام الإفريقي.

وتم التوصل إلى تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي في قمة جنوب إفريقيا سنة 2002، حيث تم الاتفاق على برتوكول الإنشاء وتمت المصادقة عليه والتسريع في إمضاء الأعضاء لدخوله حيز التنفيذ سنة 2003، حيث عرفت الجزائر كدخولها في المجلس كدولة عضوة مؤسسة للمجلس، وتضمنت وثيقة البروتوكول الخاص بإنشاء

---

[1]- حفناوي محلل، ***الدبلوماسية الوقائية كألية لحفظ السلام والأمن الدوليين***(رسالة ماجيستير منشورة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012)، ص.99.

[2]- العايب، ***مرجع سابق***، ص. 137.

[3]- طيبة علي محمد هيبة، دور مجلس السلم والأمن في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، ***مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، ع.3، م.27، 2011)، ص ص. 629-650.

مجلس السلم والمن الإفريقي في مادته الثانية والخامسة من الفقرة الأولى على توصيف طبيعة سير المجلس ومهامه التي أنشئ لأجلها وهي الحفاظ على السلم الدائم في إفريقيا ومحاولة البحث عليه بالتعاون ما بين الدول الإفريقية العضوة في المجلس والحد من الصراعات وحلها بطرق سلمية داخل القارة الإفريقية، بالتعاون مع لجنة الحكماء والمفوضية الإفريقية، ونظام الإنقاذ القاري المبكر، وقوة إفريقيا للتدخل السريع، والصندوق الخاص، كما تهدف المادة الثالثة من البرتوكول المنظم لسير مجلس السلم والأمن الإفريقي والتي اتفق عليها الدول الأعضاء من أجل ضمان استقلالية المجلس وتحقيق السلام لدى جميع الدول الإفريقية وهي كالآتي : [1]

1- تعزيز السلم في القارة الإفريقية
2- نشر قيم الديمقراطية التشاورية في القارة الإفريقية
3- تشجيع الدعم الراشد
4- احترام الحريات وحقوق الإنسان وحق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها
5- احترام القانون الدولي الإنساني
6- إنشاء مكتب للإعمار ماعدا ما خلفته الحروب والصراعات
7- نبذ كل أشكال العنف في إفريقيا
8- نشر التعاون والإخاء بين الدول الإفريقية
9- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود

ثانيا :التعاون الجزائري في إطار مجلس السلم والأمن الإفريقي

تتمتع الجزائر بصفتها دولة عضوة في مجلس السلم والأمن الإفريقي بصلاحيات واسعة والتي تعطيها مكانة ريادية للتدخل فيلا العديد من القضايا كالحروب والنزاعات ومكافحة الإرهاب، وتجسيد النظم الديمقراطية للبلدان الإفريقية كما هو الحال عيله في عضويتها في مجلس السلم والأمن الدولي كدولة غير دائمة والذي اكسبها ثقة من طرف الدول الإفريقية خاصة في إطار الاتحاد الإفريقي، حيث أصبحت محل اهتمام الدول في حل النزاعات الإفريقية بالطرق الدبلوماسية عن طريق الوساطة والذي دعمته باحتوائها على منصب منذ سنة 2004 إلى يومنا هذا*، برئاسة محافظة السلم والأمن الإفريقي' ولتفعيل الجزائر لإطارها التعاوني في المجال الأمني في مجلس السلم والأمن الإفريقي سوف نتطرق إلى الهياكل والأجهزة التي يتكون منها المجلس ودور الجزائر في

---

[1]- وهيبة خبيزي، النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي، ***مجلة الدراسات القانونية المقارنة***، ع.1، م.2، 2019، ص ص. 276-299.

*- إلى غاية سنة **2019** والتي تعتبر السنة التي حصر فيها بحثنا، لذلك وجب على القارئ التقطن في حالة الاعتماد على بحثنا في دراسات قادمة.

حل النزاعات حسب المواد 11-12-13-21، والتي نصت وفق برتوكول المجلس على أربعة هياكل تمثل أساس عمل المجلس وهي كالتالي :

أ- **القوة الإفريقية الجاهزة** : يسعى القادة الأفارقة من وراء تأسيس القوة الإفريقية الجاهزة في إفريقيا إلى إعطاء فرصة للاتحاد الإفريقي عبر المفوضين للتعامل مع الصراعات والنزاعات الإفريقية، عن طريق إرسال ونشر قوات عسكرية من اجل الحفاظ على السلم والأمن في إفريقيا، وهدفها التدخل والانتشار السريع من أجل التخطيط والقيام بعمليات قبلية مختلفة لدعم السلام وضرورة استرجاع الأسلحة ونشر المساعدات الإنسانية للشعوب الإفريقية المتضررة عن طريق إرسال مفوضين أممين وبعثات مراقبة خاصة في الدول الأعضاء، خاصة إذا كان الطلبي من طرف دولة عضوة لاستتباب السلام والأمن الإفريقي[1] وتضم الجزائر، ليبيا، موريتانيا، تونس، الجمهورية العربية الصحراوية، حيث تختلف المهام من دولة لأخرى فمثلا الجزائر تحمل القاعدة اللوجستيكية والتي تهدف لردع النزاعات الداخلية الحدودية عن طريق دراسة لجنة رئاسة أركان حرب والتي تضم وزراء الدفاع الدول الأعضاء[2]، ويرمي من إنشاء القوة الإفريقية الجاهزة من أجل تحرير القارة الإفريقية من الهيئات الدولية المختلفة للتدخل لحل الأزمات والصراعات بين الدول الإفريقية وأثر انتشار التهديدات الأمنية المختلفة خاصة عبر الحدود ما بين الدول الإفريقية، خاصة بعد فشل الدول وعدم قدرتها لاحتواء الأزمات وضمان استقرارها الأمني وتفاديا للولوج إلى الهيئات الدولية، تقرر إنشاء القوة الإفريقية الجاهزة لضمان الأمن والحل السلمي الإفريقي إفريقي، والتي عرفت بعد تشكيله قاعدة أساسية في إدارة جميع الأزمات الأمنية في إفريقيا[3]، كما تعمل القوة الإفريقية الجاهزة والتي تعتبر الجزائر حاملة للوائها في سنة 2015 بعد انتقال اللواء لجمهورية مصر العربية للمهام الأتية :

1- تقديم المساعدات العسكرية في جميع المجالات.
2- المراقبة الأمنية المشتركة مع الهيئات الدولية لحفظ السلام.
3- تقديم المساعدات الإنسانية.
4- المساعدة في نزع السلاح ومنع انتشاره.
5- التدخل الاستعجالي في الحروب الخطيرة التي تحدث مجازر وانتهاك لحقوق الإنسان.

---

[1]- محمد بركة، أليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام والأمن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، ***مجلة قراءات***، ع.40، أبريل 2019، تحصلت عليه من الموقع :http://qaindex.com/Content بتاريخ:26.04.2020.

[2]- فاطمة سيد أحمد، ***إفريقيا والقوة الفيدرالية الجاهزة***، تحصلت عليه من الموقع : https://www.rosaelyoussef.com/ بتاريخ:28.04.2020.

[3]- بركة، ***مرجع سابق*** .

كما تم الاتفاق والذي تم التوقيع عليه في الجزائر سنة 2011 من أجل احتضان الجزائر لمقر الأمانة التنفيذية لقدرة إقليم شمال إفريقيا في إطار القوة الإفريقية الجاهزة التابعة للاتحاد الإفريقي والذي تعتبر فيه الجزائر الأولى في دول شمال إفريقيا الذي تحتضن المبادرة في مدينة جيجل بشرق الجزائر والتي تهدف إلى إنشاء قوة إفريقية جاهزة لتحرير إفريقيا من الاعتماد على المجموعة الدولية في حل الأزمات الإفريقية، وذلك ما بادر عليه القادة الأفارقة سنة 2010 بالسماح بالتدخل السريع إزاء مختلف الأزمات التي تعرفها جل مناطق إفريقيا، وعملت الجزائر عن طريق مفوضها السلمي السيد رمطان لعمامرة بإنشاء ورقة طريق ما بين 2011 إلى سنة 2015 من أجل بلوغ القوة الإفريقية الجاهزة* قدرتها العملياتية، إضافة إلى زيادة التكوين الشرطي ولعملياتي والحس المدني ومضاعفة دورها في احتواء أزمات الطبيعة التي تخلق عن طريق وقوع الكوارث الطبيعية [1].

إن مبادرة الجزائر في خلق فرص للتعاون الأمني الإفريقي تجسد في إطارها الجواري ما بين الدول الإفريقية كتونس وليبيا أواخر 2011، حيث عرفت زيارة كبيرة على الجزائر بضرورة التدخل خاصة في ليبيا والذي يعد مخالفا لمبادئها في تسيير سياستها الخارجية، حيث ضمت الجزائر على فرض مبدئها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتجاوز التدخل في المصالح التي تكون فيها الدول طرف فيها، وبقيت متمسكة بمواقفها اتجاه الدولة الليبية مع ترك المجال للحل السلمي دون خلق النزاع والذي أكده بعض الدارسين أنه يشكل خطرا كبيرا على امنها الإقليمي باعتبارها دولة تربطها معها مدن في الجنوب الشرقي للجزائر والذي عرف انفلاتا امنيا وزرع مليشيات وأنصار داعش، والتي أثرت على الدولة الليبية وسببت في انهيارها، فعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا قابله فتح باب الحوار مع المتصارعين حول السلطة والذي عقدت فيه عدة اجتماعات من طرف قيادة الأركان العسكرية سنة 2014 من أجل نشر القوات العسكرية الجزائرية عبر كل الشريط الحدودي الشرقي والجنوب الشرقي كعملية حماية لإقليمها الشرقي لأي خطر يصدر من التهديدات الأمنية المجاورة[2] ،ومن بين المبادرات التي عملت الجزائر على تجسيدها هي إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة في مدينة تمنراست

---

*- أنشئت استنادا إلى المادة الرابعة من القانون الأساسي والمادة 13 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن والتي قضت بإنشاء قوة إفريقية جاهزة متعددة الأفرع تضم عناصر مدنية وعسكرية في بلدانها الأصلية، كما تقضي نفس المادة بّإنشاء لجنة الأركان الحربية من كبار ضباط العسكريين بين أعضاء مجلس السلم والأمن لتقديم المساعدات للمجلس بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات العسكرية والأمنية، واعتمدت في تأسيسها على مرحلتين الأولى: في 30 جوان 2005 والمرحلة الثانية : في 30 جوان 2010، وذلك في إطار بناء ما يتم التوافق عليه في ظل وثيقة خارطة الطريق لتشغيل القوة الجاهزة بأديس بابا في مارس 2003، ويتألف مجلس السلم والأمن من 15 عضوا منتخبا من بينهم 10 أعضاء ينتخبون لمدة سنتين و5أعضاء لمدة ثلاثة سنوات برتبة مفوض للسلم والأمن .

[1]- ***الجزائر مقرا للأمانة العامة لقدرة شمال إفريقيا الجاهزة***، تحصلت عليه عبر الموقع :https://www.afrigatenews.net/ بتاريخ:30.04.2020.

[2]- العيدي، ***مرجع سابق***، ص. 230.

الجزائرية سنة 20101 في إطار العلاقات الثنائية من أجل تبادل الخبرات في المجال الأمني والعسكري، خاصة مكافحة ظاهرة الإرهاب .

أن السياسة الأمنية الجزائرية في إفريقيا لعبت دورا فعالا في تجسيد مشروع السلم والأمن الإفريقي والدفاع على حدودها الأمنية التي ساهمت بفعالية في التخطيط والدعم للأمن ونشر السلم الإفريقي، وذلك ما عكسته كثافة اللقاءات والمشاورات في المجال الأمني وتكثيف الندوات ما بين القادة العسكريين في مكافحة الإرهاب، حيث عرفت الجزائر استضافة الدول الإفريقية لإنشاء الشرطة الإفريقية "الأفريبول" لدعم التعاون الأمني داخل القارة الإفريقية ومن بين أهم المبادرات في مجال الأمن نجد :

1- المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب
2- الأفريبول
3- القوة الإفريقية للتدخل السريع في الأزمات

إن الجزائر تسعى دائما جاهدة إلى استتباب الأمن في القارة الإفريقية عن طريق المبادرات والوقوف إلى جانب الدول الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي وهياكله، حيث لعبت أيضا دور هام في مكافحة الإرهاب وذلك بإنشائها للمركز الإفريقي للبحوث والدراسات حول ظاهرة الإرهاب والذي اختارت الجزائر مقرا له، والذي انبثقت منه قرارات هامة منها ما يتعلق بمنع دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن والمخطوفين، والذي اعتبرته الجزائر كتمويل غير مباشر للجماعات الإرهابية في إفريقيا والذي زاد من استعادة قوتها الإقليمية والقارية وتعزيز فرص التعاون الأمني العسكري خاصة بعد تنامي التهديدات الأمنية الجديدة والتي كلفت الدفاع الجزائري أمولا مضاعفة على غرار السنوات السابقة بحوالي 20 مليار دولار أواخر سنة 2014، حيث وصلت مرتبة الجيش الجزائري حسب مؤشرات أقوى الجيوش في العالم إذ احتل المرتبة 23 عالميا سنة 2018 بعدما كان في المرتبة 26 سنة 2017، والذي يعكس مدى استثمار النظام الجزائري في لعب بورقة الجيش بدل التنمية الداخلية، وحسب تقرير خاص من طرف المؤسسة الأمريكية "قلوبال فاير باور" والتي تختص في الشؤون الأمنية والعسكرية بان الجيش الجزائري يحتل المرتبة 23 ومن أقوى الجيوش في العالم، كما لعب الجيش الجزائري دورا فعالا في المنطقة الإقليمية المغاربية، حيث احتل المرتبة الأوى بعد المغرب الذي يعرف المرتبة 56 عالميا وليبيا التي تحتل المرتبة 74 عالميا وتونس التي تحتل المرتبة 77 عالميا، حيث تبقى الثانية إفريقيا بعد الجحيش المصري حسب ذات المصدر، كما تحتل الجزائر المرتبة الأولى في مجال تمويل الجيش في إفريقيا بتخصيصها لميزانية ضخمة للدفاع بحوالي 10.57 مليار دولار خلال سنة 2019، إضافة إلى تقرير أعده

معهد ستوكهولم والذي أشاد باحتلال الجيش الجزائري للمركز الأول على قائمة الدول الإفريقية المستوردة للأسلحة رغم تراجع في اقتصاديات الجزائر في السنوات الأخيرة بسبب الزمة المالية العالمية [1] .

ب-**ألية حكماء إفريقيا** : تبقى الجزائر دائما تكثف جهودها من أجل إقناع الدول الإفريقية والعالم وخاصة إفريقيا بخصوص التعاون والتكامل الأمني الإقليمي باعتبارها دولة ترفض أن تكون القوة هي المعيار أو الخيار لتحقيق السلم والأمن الإفريقي، حيث تجد نفسها دائما أمام خيار الاتحاد والعمل بمبدأ التشاور والمبادرات الرامية للفصل في المشاكل التي تتخبط فيها القارة الإفريقية كالنزاعات والحروب والعمل على التدخل عن طريق الوساطة عن طريق ما أسمتهم بسفراء السلام بإفريقيا وهم من النخب السياسية والدبلوماسية وخبراء من القانونيين والأمنيين الذين لديهم تاريخ يشهد لهم بضرورة تولي مهام نشر السلم والأمن في إفريقيا بحكم الخبرة والذي وجدت فيه الحل لكسب الرهان لتحقيق الأمن والاستقرار، خاصة بان الجزائر لها دور في تعاونها الأمني مع جميع دول إفريقيا والتي تربطها معها الامتداد الجغرافي، حيث وصلت إلى معادلة مفادها أن الأزمات أوصلت الدول الإفريقية إلى ضعف في التنمية وفشل في احتواءها عن طريق الانفرادية باعتبارها دول نامية غير مؤهلة لاستتباب الأمن ومواجهة المخاطر الداخلية والخارجية والذي يضاعف من حدة الأزمات وتصبح في مواجهة أكبر مما يفقد الدولة قوتها في نشر السلام على إقليمها في إطار التعاون عبر أليات الاتحاد الإفريقي، كما عملت الجزائر بان يكون صوتها حاضرا في إطار حكماء إفريقيا، إذ تعتبر من بين الأليات المساعدة على نشر السلم والمن في إفريقيا وكقوة دبلوماسية غير عسكرية ترافق مهام الاتحاد الإفريقي في محاولة فض النزاعات والصراعات بالطرق الوقائية والدبلوماسية[2]، حيث أقر الاتحاد الإفريقي في القمة الثامنة التي انعقدت في أديس بابا سنة 2007 بتعين خمسة اعضاء باقتراح من قبل رئيس المفوضية كأعضاء لهيئة حكماء إفريقيا تدوم عضويتهم لمدة ثلاثة سنوات والتي بدأت بالعمل بها في أواخر سنة 2007[3] ،حيث يتم اختيار حكماء إفريقيا من بين النخبة السياسية التي لها ثقل ووزن معروف على الساحة القارية والتي تتمتع بالاحترام من قبل الأطراف المتنازعة للتمثيل القاري، حيث تباشر عملها بعد مشاورات مع رئيس المفوضية بعد إثباتها لوجود تجاوزات أو مصادر تهديد فيما ينص موضوع السلم والأمن الإفريقي، حيث عرفت الهيئة

---

[1]- عبد السلام شامخ، ***ميزانية الجيش الجزائري الأولى في إفريقيا***، تحصلت عليه من الموقع : https://www.hespress.com/orbites/389022.html بتاريخ: 01.05.2020.

[2]- محمود زكرياء وأخرون، ***تسوية الصراعات في إفريقيا "الأليات وسبل التفعيل"***، تحصلت عليه عبر الموقع : https://pharostudies.com/?p=3952 بتاريخ: 05.05.2020.

[3]- مهند عبد الواحد النداوي، ***الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات" دراسة حالة الصومال"*** (القاهرة: دار العربي للنشر، 2015)، ص. 52.

اول تشكيلة لها أواخر ديسمبر لسنة 2007 والتي دامت حتى سنة 2010، حيث عقدت العديد من الاجتماعات بخصوص دراسة أمور تخص نشر السلم والمن في إفريقيا بمعدل ثلاثة اجتماعات سنويا وتعمل اللجنة للبحث حول الأمور الأمنية ونشر السلم وهي كالاتي [1]:

1- البحث عن سبل الأمن والسلم الإفريقي

2- تقديم نصائح ومشاورات لمجلس الأمن والسلم من طرف المفوضية بخصوص النزاعات

3- تسهيل خلق قنوات الحوار وإنشاء حلقة ربط بين الجهاز والأطراف المتنازعة بواسطة حكماء إفريقيا

كما تلعب أيضا دورا فعالا وهاما في التصدي ومنع النزاعات القائمة عن طريق البحث والتحري عن الحقائق بين دول النزاع وأسبابه بتفعيل الأداة الدبلوماسية أو ما نسميها بدبلوماسية المكوك* والتي تعمل بين أطراف النزاع، حيث تنص المادة 11 من بروتوكول مجلس الأمن والسلم على أنه للوصول إلى دعم الجهود التي يبذلها المجلس وتلك التي نبذلها في رئاسة المفوضية للاتحاد ولاسيما في مجال منع النزاعات ويتم إنشاء هيئة الحكماء، ومن بين الشخصيات البارزة والتي عملت على تجسيد هيئة حكماء إفريقيا قاريا نجد الرئيس الأسبق أحمد بن بلة والذي اختير لقيادة هيئة حكماء إفريقيا إضافة إلى مايكل ترافودا الرئيس الأسبق لساوتومي وبرينسيبي وسالم احمد سليم التنزاني الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية، وبراجيلابام الجنوب إفريقية رئيس لجنة الانتخابات المستقلة لجنوب إفريقيا وإليزابيت كبنيون من البنين رئيسة المحكمة العليا لدولة البنين [2].

لعبت الجزائر بعد رئاسة الرئيس أحمد بن بلة لهيئة حكماء إفريقيا في الاتحاد الإفريقي دورا غير مباشرا في استتباب الأمن والسلم على مستوى الدول الإفريقية خاصة لضمان الاستقرار عن طريق توظيف خبرته السياسية عن طريق خلق مجال للتشاور من جل قادة إفريقيا والبحث عن سبل لعدم نشوب النزاعات والصراعات على الأقل دون عنف، حيث عمل على تقديم المعلومات وتحليل الخبراء لمستقبل النزاعات في إفريقيا وضرورة تجاوزها بالطرق السلمية باستخدام الدبلوماسية الوقائية، إضافة إلى تقديم النصائح في مجال السلم والأمن وإخطار رئيس المفوضية بكل الأحداث والبحث عن طرق كفيلة لحفظ السلام لتحقيق الاستقرار دون انفجار النزاعات وتعقدها ومن بين صلاحيات الهيئة الإفريقية لحكماء إفريقيا الحق في المبادر بطلب مجلس السلم

---

[1]- النداوي، ***مرجع سابق***، ص. 52.

*- مصطلح لأسلوب في إجراء المفاوضات بين طرفين متنازعين يتعذر لقائهما المباشر، فيناقش الوسيط المقترحات ويجري الحوار حول الردود عليها، مع كل من الطرفين المتنازعين بالتوالي، بهدف التوصل إلى تسويات مؤقتة وجزئية، تقود في النهاية إلى توفير شروط التوصل إلى مراحل متقدمة في التسويات السياسية بين الأطراف المعنية، ويعتمد هذا الأسلوب على سرعة الحركة وشرح المواقف للطرف الأخر وظروفه، وكذلك إلى امتلاك وسائل الترغيب أو التهديد، الخفية والمعلنة والمساعدة على الدفع في اتجاه تذليل العقبات والتوصل إلى نتائج عملية محددة، اقترن هذا التعبير بأسلوب هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي في التوسط في الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق دبلوماسية الخطوة خطوة، على إثر اندلاع حرب أكتوبر 1973.

[2]- محمود، ***مرجع سابق***.

والأمن باتخاذ كافة التدابير لدعم جهود مجلس الهيئة لتحقيق عدم انفجار وانتشار النزاعات في إفريقيا بدعمها لمجلس الأمن في شقيها الاستشارية فقط، وتفرض وجودها بالتقارير والتوصيات التي تخطرها للمجلس واها ثقل كبير لما تحتويه من نخب سياسية وأمنية معروفة ومحترمة في إفريقيا فالخبرة لعبت دورا كبيرا في الوقاية من انتشار النزاعات والحروب خاصة تلك المتعلقة بالإثنيات وصراع الحدود ومن مهامها التي لعبتها نجد[1] :

1- التنبيه إلى وجود بؤر للتوتر والصراعات

2- تشديد الإجراءات الرقابية والتحري في مناطق التي توشك إلى ميلاد نزاعات فيها

3- الحد بالطرق الوقائية للحد من النزاعات الإفريقية

وذلك يكون عن طريق استراتيجية إرسال تقارير سنوية عن النزاعات ومحاولة دراسة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية كتكثيف الجهود الوقائية والتصدي لوقوع نزاعات وتوترات بالقارة الإفريقية[2] ، كما عرفت اللجنة اصدرا أربعة تقارير متواصلة حتى سنة 2010 والتي جاءت فحواها ومضمونها اتجاه الانتخابات والعنف السياسي ودراسة السلام والعدالة والمصالحة في إفريقيا، وفي سنة 2013 تمت دراسة للتخفيف من مواطن استخدام الأطفال والنساء في النزاعات المسلحة، إضافة إلى تقرير الدولة من أجل السلام والأمن وتحقيق الاستقرار في إفريقيا، كما عرف توسيع لجنة الحكماء في عهدتها الثانية ما بين سنة 2010 إلى سنة 2014، والتي عملت على إقامة علاقات وروابط أقوى مع العديد من المؤسسات التي لها علاقة بمحور الأمن والسلم داخل الاتحاد الإفريقي، حيث تم إنشاء" بعثة إفريقية للحكماء" اواخر ماي 2013، حيث تلعب دور هام في الوساطة خاصة في الاجتماعات الدورية لدراسة مسائل التكوين والتدريب وتكوين المعارف للمبعوثين والممثلين الدبلوماسيين والوسطاء داخل الهيئة والاتحاد الإفريقي، كما ضاعفت الهيئة مهامها الاستشارية خلال القدرة الثالثة بعد تأسيسها سنة 2014 إلى سنة 2017 ،حيث زادت من جهودها في الحد من النزاعات السياسية ومعالجة القضايا المتعلقة بالمرأة الإفريقية ودورها في إفريقيا، حيث جسدت تفعيل مشاركة المرأة في هياكل مجلس السلم والأمن بصفة دائمة حيث عملت على إنشاء الشبكة الإفريقية للمرأة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة السلمية، ومن بين التدخلات التي شهدتها إفريقيا من طرف لجنة الحكماء سنة 2007 والتي كان يرأسها الرئيس الجزائري الأسبق أحمد الوساطة في جمهورية إفريقيا الوسطى حوالي ثلاثة أشهر منذ تنصيبه، حيث قامت بجهودها اتجاه إفريقيا الوسطى بإقامة مشاورات لمنع نشوب النزاع وإقرار السلم بالتحضير لعقد لقاء تشاوري سياسي شامل، حيث تم إجراء مشاورات ضمت أحزاب سياسية وجمعيات مجتمع مدني ونقابات طلابية وعمالية، وتكثيف اللقاءات مع الممثلين الدبلوماسيين التي تعتمدهم دولة إفريقيا الوسطى، حيث عرفت الهيئة قبول طلبها بتفويض قدمه الرئيس فرونسوابوزينه من أجل فتح الحوار للتشاور مع المتمردين المسلحين، حيث قامت به خارج إفريقيا

---

[1]- بركة، ***مرجع سابق.***

[2]- ***المكان نفسه.***

الوسطى، حيث وفق ما أقره لها قانون الاتحاد وأعطت تقريرا شاملا مفصلا إلى الرئيس إفريقيا الوسطى وفيه حصيلة النتائج التي توصلت إليها وضرورة البحث عن حوار وطني يجمع المتمردين والسلطة، وفي عام 2008 عقدت الهيئة اجتماعا بخصوص منع الصراعات المبتدئة والتي تنشئ خلال الانتخابات، والتي يرى فيها المتنازعون خلافات متعددة الجوانب والذي حقق فيه تطور للأهداف الهيئة، حيث بعد أحداث التي عقبت الانتخابات في كينيا وأزمة زيمبابوي عن طريق جمع المعلومات والتقييم ودراسة الحالة في مواضع التي يكون فيها الخلاف او نشوب النزاعات التي تصدرها العمليات الانتخابية، ومنذ سنة 2008 بدأت الهيئة بإرسال بعثاتها لمنع الصراع الناشئ من العمليات الانتخابية في جل الدول الإفريقية التي تشهد عمليات انتخابية كما لعبت لجنة الحكماء دور في الوساطة في الحراك العربي خاصة في دولة تونس ومصر سنة 2011 للبحث في المساعي الحميدة وتكثيف الزيارات لتقصي الحقائق والبحث عن مسببات الثورات العربية لتسهيل قدرات الحركات الانتقالية دون زيادة في حدة النزاع والعنف الداخلي، والذي أثبتت في لجنة الحكماء دورها القوي في تسييرها لمنع نشوب الأزمات العنيفة في إفريقيا، بعيدا عن القوة والعنف الذي يهدد أمن وسلم واستقرار إفريقيا[1] .

ج- **الإنقاذ القاري للإنذار المبكر** : تم إنشاء نظام للقارة الإفريقية كأللية للتحري والبحث والذي أطلق عليه "نظام الإنقاذ المبكر للأزمات"، والذي يهدف إلى تسهيل والوصول إلى نتائج قبلية للنزاعات وأسباب حدوثها وتكثيف الجهود لعدم وقوعها مع إقامة علاقات ترابطية ما بين الأطراف المتنازعة للبحث عن حلول وتطبيقها، إذ يقوم رئيس المفوضية بجمع المعلومات التي قدمت له واستخدامها كعملية إنذار مبكر لوقوع ازمات وصراعات في القارة الإفريقية واحتوائها بتقديم نصائح وإرشادات للمجلس السلم والأمن الإفريقي بترقب حدوث صراعات ونزاعات التي قد تلعب دورا كبيرا في تهديد الأمن والسلم الإفريقي وبفضل تلك المعلومات التي يتم البحث فيها بشأن اطراف حدوث النزاع، يقوم رئيس المفوضية بتنفيذ مهامه حسب درجة الترقب باستخدام المعلومات في مهامه المخولة إليه، والتي يعمل عليها بموجب بروتوكول مجلس الأمن والسلم الإفريقي[2].

تم تأسيس هذا النظام القاري للإنقاذ المبكر في إفريقيا، والذي جاءت به المادة 12 من بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي والذي ينص في مضمونه على أنه يهدف لتسهيل عمليات الترقب للنزاعات ومنعها، ويتكون من وحدات وأجهزة سوف نتطرق لها كالاتي [3]:

---

[1]- كابيندا إيفيت نجاندو، ***لجنة الحكماء ودورها في منع نشوب النزاعات العنيفة في إفريقيا***، تحصلت عليه من موقع الأمم المتحدة : https://www.un.org/ar/chronicle/article/19967 بتاريخ :03.05.2020.

[2]- بركة، ***مرجع سابق***.

[3]- الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة، ***بروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للاتحاد الإفريقي***،(دوربان : 09 جويلية 2002).

1- **وحدة الترصد والترقب :** أو كما تسمى عند اللجان الإفريقية بغرفة الأوضاع التي يتم من خلالها التحليل اتجاه ما تفرزه طبيع الأحداث وأسباب وقوع الأزمات والذي يعمل فيه الأعضاء على قياس مؤشرات حدوث النزاع إذ يكون موقعه بإدارة النزاع داخل الاتحاد الإفريقي للوصول إلى الإنقاذ المبكر للازمات .

2- **مراكز الرصد والمراقبة المرتبطة بالأليات الإقليمية :** يقوم من خلالها المفوض بربطها مباشرة مع غرفة الأوضاع والتي يقوم بجمع تلك المعلومات التي يتم قياسها والبحث فيها من طرف غرفة الأوضاع ومعالجتها وتحليلها وإعادتها للغرفة المعنية بالرصد المبكر للإنقاذ.

تم العمل بنظام الإنقاذ المبكر الأفريقي في سنة 2002 كمحاولة أولية للتأكد من جودة النظام ودوره في التعامل باحترافية مع النزاعات في القارة الإفريقية والذي تم تشغيله سنة 2008 بعد اجتماع الذي انعقد باديس بابا من أجل العمل به لاحتواء الأزمات قبل وقوعها ومحاولة منعها، وتم سبب إنشاء النظام المبكر من طرف الاتحاد الإفريقي كألية لعدم وقوع ونشوب الصراعات عن طريق جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها والتي عن طريقها يتم إرسال بعثات لتقصي الحقائق للفصل فيها بالتدخل من طرف مجلس السلم والمن الإفريقي أو عدم التدخل والذي أيضا يكون الفاصل فيه صندوق السلام بخصوص عدم التدخل ومن بين العينات التي تم التدخل فيها ومعالجتها نجد التدخل في بورندي سنة 2003 ودارفور سنة 2005 والصومال سنة 2008 وجزر القمر سنة 2008.، إن الدور الفعال الذي يلعبه نظام الإنقاذ المبكر من التصدي لمنع النزاعات والصراعات لاستتباب الأمن والسلم في القارة الإفريقية وتفشيل أساليب النزاعات خاصة تلك التي تنجر عن العمليات الانتخابية، حيث يتم هذا النظام للبحث عن بؤر للتوتر في البلدان الإفريقية من أجل تدخل الاتحاد الإفريقي لاحتواء الأزمة وعدمك وقوعها بالطرق الدبلوماسية او ما نسميها في حقل الدراسات الدبلوماسية بالدبلوماسية الوقائية والتي تؤدي إلى اكتشاف اسباب وقوع النزاعات التي تحدث دائما نتيجة لأسباب اجتماعية واقتصادية والتي تنعكس سلبا على الحياة السياسية للدولة المتنازع فيها، إذ يعمل الاتحاد بإرسال بعثات للدولة التي يحدث النزاع فيها والتي تعمل على جانبين الأول هو كشف الحقائق وتقيم وفقا لإجراء العمليات الانتخابية مع الالتزام بالدولة باستقبال لجان المراقبة للانتخابات قبل وقوعها بشهرين لحمايتها وإجرائها في ظروف تضمن الشفافية والأمن والاستقرار للدولة المعنية [1].

إن إنشاء نظام القاري للإنقاذ المبكر كانت تحت ضغوط ومخاوف القارة الإفريقية الذين أقروا واعترفوا أن هناك انتهاكات وخروقات تستغلها الأنظمة الكبرى والتي قد تخرق سيادة العديد من الدول الإفريقية بسبب التدخلات المتواصلة لحماية القارة الإفريقية وتحقيق السلم والأمن فيها، وذلك لن يتوصل إلى اكتشاف الصراعات دون حدوثها والتنبؤ بها دون مبادرة وتعاون المؤسسات والمنظمات الإقليمية التي تعتبر وسيلة دعم لتصبح المهمة

[1]- ***مقرر لأنشطة مجلس السلم الأمن للأوضاع السلم والأمن في إفريقيا***، (سرت : ليبيا، مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية 13، من 1إلى 3 يوليو 2009)، ص ص. 39-40.

ذات طابع قاري يسمح للدول باللجوء لها لتسهيل المهام وتفادي العراقيل التي تعيق النظام ومن بين المنظمات القارية التي لعبت دورا هاما وبارزا في تحقيق فعالية النظام الوقائي القاري للإنذار المبكر نجد :

1- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والتي رغم منهجها الاقتصادي إلا انها لعبت دورا فعالا في تحقيق السلام في إفريقيا بإدراكها أن تحقيق التنمية في إفريقيا مقرون بتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والأمني، كما كان للإكواس سنة 1998 دور في تجسيد وتنفيذ نظام الإنقاذ المبكر في القارة الإفريقية مقارنة بالأليات الأخرى التي استخدمتها المنظمات الإقليمية في إفريقيا [1]، وفي سنة 2003 تم معالجة إطار الألية داخل الإكواس بتفعيل ألية الإنقاذ المبكر الوطنية أي تفعيل اللامركزية والتي عرفت تفاعل ومعالجة بعض النقائص التي عرفتها المجموعة بسبب نقص الأطراف داخل الدول والتي تساعدها في تسهيل المهام وبدقة دون الافتقار لها ومن بين تطورات ألية الإنقاذ المبكر التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا نجد تأسيس :

- مركز للتنسيق الوطني التابع للألية والتي أضيف فيه مصطلح الاستجابة كدليل على إحداثية جديدة للتدخل والترقب للأزمات سنة 2017.
- إنشاء مراكز مختلفة خاصة في بوركينافاسو وليبيريا وكوديفوار وغينيا بيساو وأختم إرفاقها بنظام التعاون ما بين الدولة المتأزمة والمجموعة الاقتصادية والتي عرفت نجاحا مميزا تهدف فيه إلى ضرورة التقيد بالمسائل التالية :
- ضرورة منح تفويضات للقواعد من أجل تفطين الحكومات بالتهديدات المحتملة للسكان واقتراح الحلول اللازمة للتصدي بعدم وقوع تلك التهديدات وخلق استراتيجية الرد عن طريق تعين هياكل مكلفة بذلك.
- التعجيل بتسهيلات للمراقبة والتنسيق ومتابعة الأنشطة ومدى استجابتها.

2- الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية (الإيجاد)، والتي جاءت كبديل بعدما كانت تهتم بالقضايا المتعلقة بالعنصر البيئي كالتصحر والجفاف والكوارث الطبيعية في القرن الإفريقي، لتحل محل إخفاقات منظمة الوحدة الإفريقية في تأسيس النظام القاري للإنقاذ المبكر إذ تم وصفها تحت وصاية الهيئة، حيث بادرت بخلق قواعد بيانات لترصد للدول التي لها خطر اتجاه التهديدات الأمنية بالتدخل فيها وبالطرق السلمية والودية، وفي سنة 2000تم الانتقال لخلق فكرة من أجل تجسيد نظام إنقاذ مبكر للاستجابة من طرف

[1]- ساسي بخوش، ***دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا" أنموذج منظمة الإكواس في ليبيريا وكوديفوار(*** رسالة ماجيستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011-2012)، ص. 31.

بعض الدول كإثيوبيا وكينيا والسودان وأريتيريا وأوغندا وجيبوتي، إذ تم اقتراح مبادرة الاستجابة المبكرة للنزاعات القارة الإفريقية وجعلها بصفة دائمة وموسعة والذي عرفت بتسمية "سيوارون" وتهدف إلى[1] :

- تقديم المساعدات بخصوص مواجهة التهديدات والمخاطر في القرن الإفريقي
- تكثيف الجهود في إطار موحد بين الدول العضوة لاستخلاص النتائج ومعالجتها كتحدي للتنمية في المنطقة
- مواجهة التدهور الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الأمن الغذائي
- مراقبة حركة الهجرة والأشخاص عبر الحدود

وبعدها في سنة 2001 تم إنشاء الهيئة للصندوق التمويل بتسمية جديدة " الاستجابة السريعة " من اجل التصدي ومنع النزاعات المسلحة ودعم مبادرات الحوار والتشاور، إضافة إلى النزاعات المنبعثة من الانتخابات في دول القارة الإفريقية عمل الاتحاد الإفريقي على تجسيد الأليات الوقائية بإرسال بعثات دبلوماسية وسياسية قبل تسيير الانتخابات من أجل المراقبة والرصد، وكانت لها فعالية ناجحة ما بين الإكواس والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، حيث قامت بإرسال بعثات إلى غانا في نهاية 2016 [2]، إلا أن رغم المجهودات التي بذلت من طرف الإنقاذ المبكر القاري للصراعات يبقى محل انتقاد بخصوص المعاناة والعراقيل التي تواجهه بعدم التبليغ والوقاية للصراعات والتي تعود لعوائق مالية ونقص الإنفاق من طرف الأعضاء، إضافة إلى عدم التعاون الفعلي والشكلي ما بين إنقاذ مبكر إقليمي وقاري ودولي خاصة مع هيئة الأمم المتحدة.

المطلب الثالث :خلفيات التعاون الأمني الجزائري في إفريقيا

تكتسي الجزائر بحكم موقعها الجيواستراتيجي وانتمائها للدائرة الإفريقية وترابطها مع دول المغرب العربي داخل القارة أهمية بالغة، والتي تجعل من أمنها يرتبط بأمن القارة الإفريقية لذلك تعطي الجزائر أهمية كبيرة للمنظور الأمني اتجاه الدول الإفريقية خاصة تلك التي تصدر التهديدات الأمنية جنوب الصحراء والتي تقع في العمق الإفريقي والتي تخلفها الدول الحدودية من مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا، إذ اصبحت الجزائر تلعب دورا كبيرا في ربط أمنها القومي مع أمن الدول المغاربية والدول الواقعة في الساحل الإفريقي، وتاريخيا نجد أن الجزائر هي المركز القوي للأمن في إفريقيا وذلك ما جاء على لسان الراحل هواري بومدين ان الجزائر هي نقطة الأمن في إفريقيا، حيث اعتبر أن منطقة المغرب العربي ومنطقة الوسط التي تفصل داكار والقاهرة هي مركز

[1] – ***Earl warning and réponse Systèmes d'alerte précoce et de réponse rapide en Afrique***: défis et opportunités in on africain, (i.o.a), Je l'ai eu sur le site: https://www.polity.org.za/ Daté Le 21.02.2011.

[2] – قريز مراد، الإنذار المبكر في إفريقيا لمنع الصراعات، ***مجلة دراسات إفريقية في حوض النيل***، م. 64، ع. 8، 2020، ص. 94.

تواجد الجزائر في كل القضايا الأمنية والأزمات وبدونها لا يمكن حل أي معضلة أمنية في المنطقة[1]، كما يعتبر اهتمام الجزائر لمجريات البيئة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء لتوسع نويا الدول الكبرى بمحاولة استحواذها على كل القدرات والمبادرات التي تسهل لها العملية لتصبح فاعلا رئيسيا في المنطقة بحكم ثرواتها، والبعد الاستراتيجي التي تزخر به، في حين ان الجزائر بحكم موقعها الهام في إفريقيا وإطارها المغاربي والذي يربط حدودها بجل الدول الإفريقية الواقعة في المنطقة والذي يربط خمسة دول إفريقية، أصبحت تشهد مسرحا للتهديدات آلأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح العابر للقارات، والتي تعتبر الحدود الجزائرية مركزها الرئيسي للعبور مما يهدد امنها الوطني، خاصة بحدود الدول التي تحاول تهديد أمن واستقرار الجزائر بإيعاز من دول كبرى وذلك للوصول إلى تحقيق مصالحها لما تزخر به الجزائر من ثروات، إضافة إلى عدم استقرار الدول العربية المجاورة لها والتي ترى في الجزائر النقطة المعجزة والتي رغم تسلط النظام الحاكم والعجز الاقتصادي وانتشار الفساد السياسي إلا انها تعيش في مأمن مقارنة بأنظمة عربية أخرى تحركت الشعوب ضدها، ومثال الدول التي عرفت ثورات منذ 2011 كتونس وليبيا و الريف المغربي، إذ نجد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي تحاولان بسط تعاونها وامتدادها للدول التي تشهد ضعفا امنيا من أجل بسط قوتها بأي طرقة كانت لتحقيق مصالحها الضائعة في المنطقة، خاصة وان الجزائر تتمسك بعدم مبدا التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة وعلاقة الجزائر بالاستعمار الفرنسي من جهة اخرى والتي تعتبره مكسبا لفرنسا لمحاولة استرجاع بعض من ثروات الجزائر التي تعرف قيمتها داخل الجزائر وفي جوارها الإقليمي، ووجود الولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت دورا في الاستيلاء على جزء من الأراضي الساحلية الصحراوية الإفريقية، بوضع قواعد عسكرية تحت ذريعة حماية الأقليات في المنطقة ومكافحة الإرهاب الذي تعمل على تحريكه في بلاد المغرب الإسلامي، لذلك سعت الجزائر جاهدة للتصدي ومنع أي تدخل أجنبي في إفريقيا تحت مسميات حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وذلك ما عمل عليه المسؤولون الجزائريون بالتصميم على الرفض القاطع بعدم بسط وتثبيت لأي قاعدة عسكرية وذلك لحماية إستباقية ضد المشاريع التي تعمل عليها الدول الكبرى في القارة الإفريقية تحت مسميات مختلفة كأفريكوم*، حيث أمر بصفة استعجالية لجمع القادة الأفارقة خاصة دول الساحل

---

[1]– مماد صليحة، ***أبعاد اهتمام السياسة الخارجية للجزائر بالدائرة الإفريقية***، مقال منشور عبر الرابط: https://ds.univ-oran2.dz:8443/bitstream/123456789/2166/1/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1.pdf ،بتاريخ :05.05.2020، ص ص. 01-16.

*– ***قيادة أفريقيا الأمريكية United States Afrique Command USAFRICOM أو AFRICOM*** ، هي قوات موحدة مقاتلة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية وهي مسئولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة أفريقية في أفريقيا عدا مصر وكانت القيادة الأفريقية قد تأسست في 1 اكتوبر، 2007 ، كقيادة مؤقتة تحت القيادة الأمريكية لأوروبا, والتي كانت لمدة أكثر من عقدين مسئولة عن العلاقات العسكرية الأمريكية مع أكثر من 40 دولة أفريقية وقد بدأت القيادة الأفريقية نشاطها رسميا في 1 اكتوبر،2008 ، من خلال احتفال في وزارة الدفاع حضره ممثلون عن الدول الأفريقية في واشنطن.

الإفريقي لضرورة تأمين حدودها من المخاطر التي أصبحت ذريعة تستخدمها الدول الكبرى والتي فقدت مصالحها في القارة الإفريقية من أجل التدخل تحت إسمي يسمح لها بالسيطرة على السياسات الإفريقية[1] .

إن سعي الجزائر وراء انتشار مؤسسات وهياكل إفريقية في شتى المجالات خاصة الأمنية تحسب للجزائر للعبها دورها الإقليمي والقاري للحفاظ على انتمائها داخل القارة مما ينعكس بحماية أمنها الوطني، حيث تعتبر نقطة انطلاق هامة لخلق مركز للدفاع المشترك تتشارك فيه كل الفواعل والدول الإفريقية للتصدي لكل المناورات الفردية بالمنطقة والتي تكون لها نوايا واهداف تعود بالمصلحة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتان تلعبان دورا في تدعيم القاعدة بطرق غير مباشرة في المنطقة للمساس بالشعوب الإفريقية، فأهداف السياسة الخارجية اتجاه دول القارة الإفريقية والدول الجوار الإقليمي وتكثيف العمل والجهود لترسيخ قاعدة علاقات إفريقية إفريقية عامة وإفريقية مغاربية بصفة خاصة من أجل النهوض بالقارة الإفريقية وحل مشاكلها الأمنية التي تهدد أمنها القومي عن طريق وضع برامج وأليات مشتركة ما بين جميع الأطراف والمؤسسات الإفريقية والعمل على تجسيدها في الواقع عن طريق الشراكة الثنائية أو الاندماج داخل المؤسسات الإفريقية للحفاظ على المصالح ما بين الدول الإفريقية في إطار احترام لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تحتفظ به الجزائر كمبدأ لسياستها الخارجية عامة، بالانطلاق لتعزيز سبل التعاون بتدارك الإخفاقات على مستوى الأليات والأهداف التي تضمن سير العلاقات في إطارها التنظيمي لتحقيق الشراكة الفاعلة على المستوى العسكري والأمني في إفريقيا[2] كتجسيد مبدا الاعتمادية ما بين الدول للتعاون مع بعضها البعض في جميع المجالات لتحقيق المصالح مع الحفاظ على قوة الدول المتعاونة دون النظر على مسألة تساوي الأهداف سواء إقليميا أو دوليا[3].

إن اهتمام الجزائر بنشر السلم والأمن بالقارة الإفريقية يعود إلى عدم الاستقرار وكثرة النزاعات والصراعات الحدودية والاثنية وكثرة الانقلابات العسكرية، خاصة في الدول التي لها حدود مع الجزائر كموريتانيا والذي انعكس سلبيا وشكل تهديدا أمنيا على إقليمها وتهديدا للاستقرار الداخلي كانتشار الهجرات الجماعية بسبب الفقر والتشرد والانتقال من الأقاليم التي تعرف مصدرا للتنازع وانتشار الهجرة غير الشرعية نحو شمال إفريقيا والتي تعتبر معبرا للوصول إلى أروبا وهنا أصبحت الجزائر في مأزق ما بين الحفاظ على امنها القومي وما بين الحفاظ على حقوق الإنسان واللاجئين نحوها والتي شكلت لها عائقا أمام الحفاظ على امنها وتحقيق السلم الداخلي، لذلك شكلت محورا للتعاون داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي أو عن طريق المبادرات والأليات خاصة

---

[1]– ظريف، ***مرجع سابق***، ص. 43.

[2]– مالكي، محمد، ***نحو رؤية استراتيجية للعلاقات المغاربية***،(تونس: مركز جامعة الدول العربية، ورقة بحث قدمت في الندوة السابعة بعنوان المغرب العربي في مفترق الشركات حول: التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته، 15 أفريل 2008)، ص.47.

[3]– محمد سمير عياد، ***التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب***،(الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)،ص. 02.

في مجال الأمن، حيث دعمت وفرضت على القادة الأفارقة في القمة 35 على عدم الاعتراف بالحكومات التي تأتي عن طريق الانقلاب كما حدث مع موريتانيا والتي شهدت معدل انقلابين في مدة لا تتجاوز 24 ساعة وذلك بتجميد عضويتها داخل المؤسسات الإفريقية لضمان وترسيخ المشروعية الدستورية وتأسيس للديمقراطية داخل الأنظمة الإفريقية عن طريق الوصول للسلطة عن طريق الانتخابات ومعاقبة كل الدول التي تعمل على دعم الإرهاب والجماعات المتطرفة والتي تشكل تهديدا على أمن دولها ودول الجوار، إضافة إلى ذلك نجد أن الجزائر لعبت دورا هاما في التصدي والوساطة للنزاعات الاثنية كدعم حفظ السلام في الكونغو، وذلك بإرسال بعثات من الملاحظين العسكريين رغم أنها تتمسك بعدم التدخل العسكري خارج حدودها إلا أنها تابعت اتفاق السلام ودعمه برقابة الاتحاد الإفريقي تحت مظلة الأمم المتحدة، كما كان لها دور في التوسط للنزاع البو رندي والصومالي والتي دعت فيه الجزائر لتشكيل قوة إفريقية لحماية الاتفاقيات الإفريقية للأمن والاستقرار، وذلك ما نفذته الجزائر بدعمها للاتفاقيات السلام وأجهزة عسكرية وعتاد للوحدات دون قواة عسكرية في الصومال[1] .

ومن هنا نستنتج بان الجزائر لعبت دورا هاما وأساسيا في إفريقيا ودورا رئيسيا في السياسة الإقليمية والدولية أثبتت أحقيتها لحمل لواء القادة الأفارقة والذين فوضوا لها النيابة في المشاركة باسم الاتحاد الإفريقي في المؤسسات الدولية لحل مشاكل القارة الإفريقية، إضافة إلى تشكيلها للواء قدرة شمال إفريقيا الذي ينطوي تحت القوة الإفريقية الجاهزة ودورها في مجلس السلم والأمن الإفريقي لإبعاد التدخل الأجنبي على القارة الإفريقية خاصة الأمريكي منها، وذلك ما حقق لها نجاح في معالجة بعض مشاكل القارة الإفريقية في إطار مؤسساته ودعم أليات لخدمة مصالحها خاصة بعد إقحامها للجمهورية العربية الصحراوية في تشكل القوة الإفريقية الجاهزة ودعم هذه القوة في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، كما أقرت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الريادي للجزائر في إفريقيا خاصة الساحل الصحراوي وذلك بتصميمها ضد عدم دفع الفدية للخاطفين التي تطلبها الجماعات الإرهابية والتي اعترفت بنيتها لمكافحة الإرهاب الدولي العابر للقارات والجريمة المنظمة العابرة للحدود مع الأخذ بالاحتياطات الازمة لتأمين حدودها من طرف الانزلاقات التي تعرفها تلك الدول بتحقيق الأمن الداخلي وترسيخ أسس المواطنة والأمن الإنساني والذي يكون السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الخارجي.

[1] – ***قمة مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي حول المسألة الصومالية***، تحصلت عليه من الموقع :http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursahra بتاريخ: 20.25.2020.

المبحث الثالث :أليات ونماذج التعاون في السياسة الخارجية للجزائر

تحتل الجزائر اهمية بالغة في موقعها الاستراتيجي بشمال إفريقيا والساحل الإفريقي، والذي يحدده كثافة سكانها وثقلها السياسي والدبلوماسي والعسكري[1]، إذ تعطي اهتماماتها لمجالات التعاون ما بين الدول الإفريقية خاصة في القضايا الأمنية والتي تلعب دورا كبيرا في خلق الاستقرار للدول الإفريقية، والجزائر بحكم حدودها التي ترتبط بالعديد من دول إفريقيا وباعتبارها معبرا نحو أوروبا عن طريق البحر الأبيض المتوسط وبعض الدول المجاورة لها، تلعب دورا في خلق التعاون وتكلفها بالريادة في القضايا التي تمس أمن الدول الإفريقية خاصة الجوار منها، لمواجهة كافة التهديدات بشتى أنواعها كالإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالأسلحة والمخدرات والتي حددها الدارسين للمجال الأمني بأنها تعد مشكلة عدة دول وليست تهديدا لدولة بحد ذاتها، بحيث أمن دولة واحدة لا يمكنه ان يتحقق إلا بتكاثف جهود العديد من الدول لتحقيقه بأليات ونماذج مدروسة بالتنسيق المشترك، كما حدد أن إقليمية الأمن هي ظاهرة علائقية Phenomenon Relational وذلك ما حدده باري بوزان في تطويره لمركب الأمن الإقليمي، بحيث أن الدول يمكنها تأسيس علاقات عن طريق إحداث شبكات للصداقة والتحالف بين الدول الكبرى والأخرى التي دائما تحس بانعدام الأمن والتخوف من مفاجئات اللعبة الدولية[2] .

المطلب الأول :الموقف الجزائري من القضايا الأمنية بإفريقيا

تعيش الجزائر في دائرتها الإفريقية أمام حركة واسعة ومكثفة للتهديدات الأمنية الحادة، والتي تنعكس على أمنها الوطني والذي يفرض عليها التحرك للعب الدور في محيطها الاستراتيجي بتنفيذ أليات وأطر لسياستها الخارجية اتجاه الدول المجاورة لها، عن طريق تحريك دبلوماسيتها لضمان حماية كبيرة لحدودها الممتدة على حوالي 6343 كم، والذي يعرف انتشارا للجماعات الإرهابية وتحرك شتى انواع الجريمة المنظمة عر الحدود، إضافة إلى عمليات التهريب والإتجار بالسلاح والمخدرات، في ظل تأزم القضايا التي تعيشها الدول المجاورة كانهيار الدولة الليبية وانتشار السلاح الليبي لعدم وجود مؤسسات أمنية محكمة وفشل بنائها وتأزم الوضع في مالي وعدم الوصول لحلول بين المتصارعين، لذا عملت الجزائر على تبرير مواقفها اتجاه العديد من الأزمات والصراعات والعمل على تجسيد مبادرات بين الدول الإفريقية للوصول إلى حلول ممكنة لحماية سيادتها وترابها الوطني من جهة والعمل على تنمية التعاون المشترك للقضاء على تلك الأزمات لضمان الاستقرار في المنطقة الإفريقية والتصدي لأي تدخل اجنبي قد يزيد في تأزم الأوضاع ويفرض أجندات لا تكون في صالح استقرار الدول الإفريقية .

---

[1]- ***الجزائر ومواجهة التهديدات الأمنية المركبة بالساحل الإفريقي***، تحصلت عليه عبر الرابط:
https://elportaldiplomatico.com/ar/53200-2/ بتاريخ :13.02.2020.

[2]– رابح زاوي، التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني" قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، م. 5، ع. 1، ص ص. 65-86 .

أولا : الجزائر وقضية الإرهاب في إفريقيا

إن سعي الجزائر وراء مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية يعد كنموذج مقارنة بدول قوية لم تصل إلى حل للقضاء على الظاهرة إقليميا ودوليا، إذ تعد من الدول التي حققت نتائج متقدمة في القضاء عليها والذي فتح لها الباب أمام القوى الدولية للاعتبار من سياستها ونموذجها الذي استعادت به ريادتها القارية والدولية، حيث فرضت نفسها رغم قلة الإمكانيات والخروج من أزمات استعمارية وعمليات تطرف مباشرة وشدة الانفلات الداخلي دون عون أو مساعدات خارجية، هي التي جعلت منها دولة تسعى لوحدها وراء تحقيق أمنها الداخلي واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي حتى ان أصبحت من الدول التي قضت على الظاهرة الإرهابية وانتقلت إلى التأثير للوقاية منه عبر تحديد استراتيجيات فرضتها خبرتها العسكرية، ومعاناتها من وصولها إلى ذروة السيطرة الإرهابية في أقاليمها، إذ توصل أحد الباحثين العسكريين أن العنف الذي وصلت إليه الجزائر هو عنف خارج عن إطار المفهوم الذي نراه بل يتعداه إلى بشاعة طرق تنفيذه من طرف الجماعات الإرهابية[1]، فالجزائر وبعد الانتخابات الرئاسية سنة 1999 عرفت بروز شخصي للرئيس المنتخب والذي كان له الأثر البليغ في تغير مسار السياسة الجزائرية داخليا وخارجيا نظرا للخبرة التاريخية والسياسية إضافة إلى الحنكة الدبلوماسية التي يتمتع بها والعلاقات التي يربطها مع العديد من الهيئات الدولية والتي رحبت به وقبولها للشخص في جميع المبادرات خاصة وأن الجزائر عرفت بروزها في أعقد الأزمات الإفريقية وحلها والتي تمثلت في بوادر حل النزاع الأريتيري الأثيوبي، إذ استمدت الجزائر عودتها إفريقيا في القمة 35 والتي احتضنتها وبنجاح بتدويل القضية وجعلها مسألة دولية وليست جزائرية فقط بتجسيد خبرتها ودعوتهم لمساعدتها والوقوف معها ماديا ومعنويا والذي تجسدت فعليا بالتوقيع على مشروع الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب سنة 1999*، إذ جاء في خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول الظاهرة الإرهابية "...ليس وللأسف الإرهاب حكرا على بلد واحد معين أو فئة معينة ولا على بعض البلدان دون غيرها، ونحن نعلم ذلك بانه ظاهرة عالمية تضرب بأوطاننا عبر جميع القارات..." [2]، فرؤية الجزائر للظاهرة الإرهابية وتخصصاتها في مكافحته جعلت منها دولة رائدة والتي سهلت لها الرجوع إلى الساحة الدولية بعد أزمتها الأمنية التي عرفت فيها نوعا من الركود الدبلوماسي خاصة في القارة الإفريقية، بفعل تخبطها

---

[1]– حسن طوالبة، ***العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي "مصر والجزائر نموذجا"*** (الأردن :دار عالم الكتاب الحديث، ط. 1، 2008)، ص. 247.

*– ***الإرهاب حسب اتفاقية الجزائر سنة 1999***، هو ذلك العنف الذي يعد شكل من أشكال الجريمة الدولية الذي يتحرك ضمن الحدود الجغرافية للدول بسبب اختلاف أنظمة الحكم والإجراءات القانونية عبر الحدود ووجود التجارة غير المشروعة لتموين نشاطاته، حيث أن الحل يكمن في طلب تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي عبر مناطق التي تقل فيها الرقابة الحكومية.

[2]– عبد العزيز بوتفليقة وإبراهيم رماني، ***اقتباسات من مختارات من خطب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003"الدبلوماسية في الألفية الثالثة"***،(الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار)، ص.247.

في الدماء وتشرد العائلات دون مواساة من طرف الدول أو تفهم دولي والذي كبدها العزلة على المجتمع الدولي وخسائر مادية وبشرية وذلك بتواطؤ دولي وتعنته بعدم النظر للظاهرة الإرهابية في الجزائر، وعدم دمجها بانها قضية دولية عالمية وليست أزمة سياسية جزائرية، إذ اقتصرت الجزائر في مجال مكافحتها للظاهرة الإرهابية خاصة في القارة الإفريقية باستراتيجية سياسية ولأمنية والتي جسدتها بفعالية مقتصرة على تأسيس لمبدأ عدم التدخل الأجنبي وإقامة الحكم الراشد* واحترام الحريات وحقوق الإنسان وترسيخ مبدأ الديمقراطية التشاركية ودولة القانون والمؤسسات، إذ ترى الجزائر ان التنافس على السلطة وعدم احترام الحريات هو تعدي صارخ على الأمن والاستقرار في الدول، إضافة إلى الانقلابات العسكرية التي تشهدها سياسات الدول الإفريقية كما تقف على مبدأ احترام الدستور وعدم الاعتراف بالأنظمة التسلطية والتي تتخذ عدم الدستورية في التغيير كوسيلة للحكم والذي ينتج عنه عدم الاستقرار الاجتماعي والذي يأجج لخلق جماعات إجرامية مضادة تكون مصدرا لعمليات إرهابية مع احتوائها من طرف الدول التي تستمر في التدخل وتحقق مصالحها في الدول الغير مستقرة أمنيا وسياسيا، وذلك ما اتضح جليا موقف الدولة الجزائرية في القمة 35 إذ برزت وضوحا بأن ظاهرة الإرهاب هي دولية وليست إفريقية وجب التعاون لمحاربتها خاصة بعد تأسيس الاتحاد الإفريقي وبروز احداث 11 سبتمبر 2001 والذي دعم موقف الجزائر وأيد دورها دوليا وإقليميا، حيث ثمنت القوى الدولية التجارب الجزائرية في مكافحة الإرهاب، حيث استخلصت الجزائر بان مصادر الظاهرة الإرهابية تتكون من ورائها الفقر والجهل والتطرف والتي تدعم صناعة الإرهاب ودعت إلى ضرورة خلق مصادر للتنمية في الدول الإفريقية[1]، حيث ترى بأن المجموعة الدولية والتي لا تمتلك خبرة في مواجهة الظاهرة ستكون على خطأ إن مارست التعنيف من أجل المكافحة فقط،

---

*– يشكل مفهوم ***الحكم الراشد*** مقاربةً سياسية حديثةً في إدارة المجتمعات من منظور الحكامة والرشادة، فهو يرتكز على قيمِ ومؤشراتِ الجودة السياسية الهادفة إلى الاستثمار الأمثل في الموارد المادية والبشرية والمعرفية للدولة، بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة والشفافية والفعالية، عن طريق إقرار سيادة القانون والنزاهة والتناوب على الحكم وتفعيل مبدأ الرقابة والمحاسبة والمساءلة، فمنظومة الحكم الراشد ترتكز على إلزامية تكريس قيم العدل والديمقراطية والتداولية وحقوق الإنسان والرشادة السياسية، والنَّأْيُ عن مظاهر التسلط والفساد السياسي وشمولية الحكم وكل الذرائع المقضية إليه هذا على المستوى المعرفي أما المستوى المؤسسي فالعملية السياسية يجب أن تكون في نطاق المؤسسات الشرعية للدولة الحديثة، أي أن تُمَارَسَ السلطة في إطارها الشرعي، وهذا يعني تجنب أسلوب الانقلابات أو تزوير الانتخابات أو احتكار الحكم بديمقراطية شكلية، فالحكم الراشد يسعى لمأسسة نظام الحكم بآلية انتخابية نزيهة مع الفصل المتوازن بين السلطات.

[1]– حسان عبد العزيز الخميس، ***التجربة الجزائرية ونجاحها في مكافحة الإرهاب والتطرف***،(الكويت :المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات "ألمانيا وهولندا"، يوليو 2019)، تم الحصول عليه عبر الرابط :https://www.europarabct.com بتاريخ :25.05.2020.

بل ضرورة وجود الأسباب للظاهرة ومحاولة فهمها وتفسيرها ودواعي استفحالها وعادة ما تكون أسبابها اجتماعية وسياسية وهي عقيدة لدى الدول النامية خاصة دول شرق وغرب إفريقيا، فالإرهاب حسب نظرة الجزائر ليس عمل إجرامي بالمبادئ والأسباب بل هو انعكاس لسياسات تسلطية وجبروت بعض الحكام وعدم احتواء الأزمات الاجتماعية كالفقر والجهل وعدم التحكم في القدرة الشرائية للمواطن والتي تكون وراءها الانخراط في الجماعات غير المشروعة كتجارة المخدرات والجرائم المنظمة والهجرة غير المشروعة والتي تهدد استقرار الدول الإفريقية وليس الجزائر فقط، وذلك ما اكده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في القمة المنعقدة في الجزائر بأن الجزائر تسعى دائما إلى العمل المشترك في ظل البحث عن السبل والاستراتيجيات الدولية الموحدة مع مراعاة واحترام حقوق الإنسان ودعم الشعوب في تقرير مصيرها والدفاع عن حقوقها ودعت إلى عدم الخلط بين الإرهاب والدفاع الشعوب عن حقوقها المهضومة من طرف الأنظمة التسلطية والتي أفقدتها العيش الكريم في بلدانها والتي ضمنت لها مصطلح الاستقلال والاستقرار كوسيلة للضغط عليها للتصدي لمحاولات الدفاع عن الحقوق خاصة وأن الدول الإفريقية المضطهدة والتي تبحث عن تقرير مصيرها وكرامتها ووحدتها الوطنية بعد معاناتها من الاستعمار الأجنبي، كما سعت الجزائر في الكثير من المناسبات إلى التعاون بين الدول الإفريقية في إطارها الجماعي والإقليمي لمكافحة الإرهاب مع الأخذ بالأسباب وإيجاد الحلول الممكنة للخروج من الأزمة المنية، حيث ظهر التعاون جليا سنة 2005 في إطار مبادرة مكافحة الإرهاب العابر للصحراء، والتي جسدت فيه الجزائر خبرتها واستفادتها من الاستخبارات والمراقبة الأمريكية كدعم لضمان الاستقرار في المنطقة ورفضها القاطع لإقامة قواعد عسكرية كقاعدة أفريكوم كما أشرنا له سابقا، وذلك حفاظا على مبادئها بعدم التدخل الأجنبي في المنطقة والعمل على التعاون الاستراتيجي [1]، ولعبت الجزائر دورا فعالا في إطار المنظمات الإفريقية بتفعيل ألية القوة الإفريقية الجاهزة كقوة جماعية للقضاء على الظاهرة الإرهابية والتصدي لأي خطر أجنبي ينوي التدخل بذريعة احترام حقوق الإنسان وإقامة قواعد عسكرية كما ذكرناه سالفا من اجل تحقيق مصالحها الخفية، كما تعد التجربة الجزائرية وموقفها اتجاه الظاهرة الإرهابية والتي أكدت بأنها ظاهرة عالمية وجب تضافر الجهود لمكافحتها مع إيجاد الحلول التنموية ومراعاة المستوى المعيشي للشعوب واحترام حقوق الإنسان والحريات وجد أذان صاغية خاصة بعد الثناء والتشجيع الذي رجعت به من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي وجدت في الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب، إذ أكدت في تقريرها حول الإرهاب سنة 2019 بأن التعاون الأمني الشامل في مكافحة الإرهاب كان له نتائج إيجابية بعدم استمرار انتشار الجماعات الإرهابية سواء داخل الجزائر أو عبر حدودها وحتى وإن يوجد بعض الجماعات التي تحمل على بقايا المجندين والمهربين للأسلحة وتجارة المخدرات، إلا أنهم لم يصبح لهم تأثير كما كان في السابق بعد تعرضهم لعمليات أمنية جزائرية من طرف قوات الجيش الوطني الشعبي إذ لم يخلقوا ولا هجوم إرهابي في المنطقة بسبب الإجراءات المشددة والتي عرفتها خلال سنتي

[1] – الخميس، ***المرجع السابق.***

2018 و2019، وذلك باحتفاظها على سياستها ومبدأها اتجاه الظاهرة وعدم تنازلها فيما يتعلق بدفع الفدية للخاطفين، إذ ركزت على شرط أساسي وهو تجريمها لأنها مصدرا لتمويل الجماعات الإرهابية وتوغلها إذ دعت الجزائر للمجتمع الدولي للتعامل وبصرامة بالتصدي لمصادر التمويل التي تسترزق به الجماعات الإجرامية، حيث تصدت لجمع الفدية حتى على رهائنها المخطوفين من الدبلوماسيين والسياسيين وتضافرت جهودها حتى تمت المصادقة من طرف مجلس الأمن على اللائحة رقم :1904 المتعلقة بتجريم الفدية سنة 2009، وعدم السماح بالتدخل الأجنبي في المنطقة واستقلاليتها الحفاظ على سيادة الدول وتحقيق امنها دون أي ضغط دولي بالتعاون في افطار الجماعي الإفريقي، مع مراعاة الأسباب التي تؤثر على إجهاض مكافحة الإرهاب في إفريقيا[1].

خريطة رقم:09 تبين مدى توغل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود في الساحل الإفريقي.

المصدر: تحصلت عليه من الرابط: ***https://studies.aljazeera.net/***

ثانيا : الجزائر والهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة غير القانونية أو السرية كما يطلق عليه جمهور الدارسين والتي تركز بالأساس على حركة تنقل الأفراد والمجموعات البشرية من خارج إطارها الجغرافي الذين يقيمون فيه إلى نقطة أخرى محددة المعالم ولكن غير معروفة أرغبتهم فيها محاولة تحسين الظروف المعيشية واجتماعية وتتعدد اساليب الهجرة داخليا من الانتقال من منطقة غلى منطقة اخرى في إطارها الجغرافي واحد غير أنها لا تتجاوز الحدود، والهجرة الخارجية التي تتجاوز فيها الجماعات والفراد الحدود البرية والبحرية والجوية المرسومة ما بين الدول التي تجدها، وذلك من اجل البحث عن سبل التقدم والعيش بحياة أفضل مما هو عليه في البلد الأصلي، والجزائر باعتبارها دولة إفريقية

[1]– عبد السلام سكية، ***دروس الجزائر في مكافحة الإرهاب***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://www.echoroukonline.com/ بتاريخ :28.05.2020.

نامية والتي تتموقع جغرافيا في نقطة حساسة في الشمال الإفريقي والتي عرفت بعد تجاوز أزمتها الأمنية خلال التسعينيات من القرن الماضي وضمان استقرارها توافدا كبيرا للمهاجرين غير الشرعيين من اعماق إفريقيا، خاصة دول الساحل الإفريقي، وذلك لجعلها محل إقامة مؤقتة للعبور إلى الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وبعد أن كانت الجزائر منطقة عبور أصبحت موقع للإقامة من طرف المهاجريين السريين من دول إفريقيا إلى الأراضي الجزائرية عن طريق الجنوب الكبير[1].

إن موقف الجزائر اتجاه الهجرة غير الشرعية له أبعاد إقليمية ودولية باعتبارها أن مجابهة الظاهرة لا يمكن لأي دولة حتى وإن كانت قوية ومهما كان وزنها التصدي لها بشكل منفرد دون الرجوع ؟إلى الألية التعاونية قاريا ودوليا، وذلك عن طريق تبادل المعلومات والخبرات واستخدام الخطط الموحدة والتنسيق اللوجستيكي ما بين الدول الإفريقية لإجهاض عمليات التسلل والتوغل إلى الدول عبر الحدود، إضافة إلى تطوير وتحديث الأجهزة المتعلقة بالرصد للأمن الحدودي والتي تسهل عملية التواصل والمهام ما بين الدول للكشف عن الممرات السرية المستعملة في التهريب البشري واستخدام كما دعت إليه الجزائر إلى فتح أبواب التعاون الإفريقي عن طريق الاتحاد الإفريقي وإجبار الدول الأعضاء بتحمل المسؤوليات والجدية في مكافحة الظاهرة عن طريق التعاون الأمني والتكنولوجي، حيث أفرزت مبادرتها برنامجا يهدف إلى إنشاء مراكز للتنمية الصحية ومكافحة كل الأمراض والأوبئة، وضمان التعليم المجاني للأسر الفقيرة خاصة دول الساحل الإفريقي والتي تعيش دولها حالة الفقر والعجز الذي يؤدي إلى استفحال الظاهرة مع استحداث قاعدة بيانات للخبراء والباحثين الإفريقيين في المهجر مع محاولة إرضاء الكفاءات والإطارات الإفريقية وإرضائها للعودة التدريجية واحتوائها لتكون لها يد في برامج الاتحاد الإفريقي، خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2]، إن دور الجزائر وموقفها الثابت اتجاه مجابهة الظاهرة يرتكز على المناقشة في الإطار الذي لا يخرج عن الاتحاد الإفريقي بصفته المنظمة الجامعة لكل الدول الإفريقية، مع عدم التدخل الأجنبي في المصالح الإفريقية وذللك بتأييدها للمقاربة الإفريقية والتي ترى فيها مبدئيا السبيل الوحيد للوصول للحل [3]، حيث تم انعقاد المؤتمر الإفريقي كبداية وقائية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار الاتحاد الإفريقي سنة2006، والتي حضرت فيه حوالي 50 دولة إفريقية تضم مجموعة من الخبراء ما بين إفريقيين وأوروبيين لمحاولة تفعيل المبادرة للعمل الإفريقي المشترك ودعوة الدول الأوروبية لمزيد من المساعدات المادية لتحقيق الأمن الرقابة على الحدود للتقليل من الظاهرة والتي أصبحت مصدر من

---

[1]– الأخضر عمر الدهيمي، ***دراسة حول الهجرة غير الشرعية بالجزائر***،(الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 08 فبراير 2010)، ص. 14.

[2]– الدهيمي، ***مرجع سابق***، ص. 21.

[3]– طاهر برايك، الجهود التشريعية لدول شمال إفريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ***مجلة المعرف للبحوث والدراسات التاريخية***، ع. 13، ص ص. 114–151 .

جنوب ووسط إفريقيا نحو دول الشمال والتي تطل على البحر الأبيض المتوسط [1]، كما لعبت الجزائر دورا فعالا في إيجاد استراتيجية إفريقية وتفعيلها لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وذلك من موقفها الثابت للبحث عن الأسباب التي أوجدت الظاهرة والعوامل التي ساعدت على انتشارها وهي النظرة التي حاولت بها إقناع الدول الإفريقية من أجل البحث عن فرص التعاون لإيجاد الحلول الممكنة والتي ترتبط بإخلال للبرنامج التنموي في الدول الإفريقية وعدم فعالية البرامج المخصصة للدعم من طرف الدول المتقدمة والتي تهدف إلى تحقيق مصالحها دون مراعاة العوامل التي ساهمت في استفحال الظاهرة، بل تهدف إلى التدخل الوهمي من أجل جلب المصالح وذلك ما تم رفضه من طرف الدولة الجزائرية بعدم السماح للدول الإفريقية كموقف موجه للاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى إدراج دول الجنوب في إفريقيا في مبادرات وعمليات مكافحة الهجرة غير الشرعية نحو دول الشمال خاصة الجزائر التي اصبحت بعد تحسن أوضاعها الاقتصادية والأمنية بعد سنة 1999، وتحقيقها للاستقرار السياسي معبرا للولوج للدول الأوربية والتي تقلل من قوة وسيادة الاتحاد الإفريقي في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ويكمن موقف الجزائر اتجاه مكافحة الظاهرة في تنظيم العديد من الملتقيات والندوات التحسيسية داخليا وخارجيا مع الاعتماد على أطر استراتيجية وبدائل لتجاوز الظاهرة للحد من استفحالها مع الإبقاء على البعد التنموي لمكافحة أسباب انتشارها، وضرورة التعاون ما بين البلدان الإفريقية لتسيير الظاهرة والحد منها، كمحاربة الفقر والتخلف وتحقيق مبدأ تطبيق القانون واحترام الكرامة الإنسانية لضمان بقاء الأفراد في بلدانهم، وتحقيق سبل التنمية والتعليم لتحقيق الرفاهية في دول العالم الثالث، خاصة الحد من هجرة الكفاءات والأدمغة التي ترفضه الجزائر قطعا والتي بدورها فتحت النار أمام سياسة الانتقاء التي يمارسها الاتحاد الأوروبي إضافة إلى عدم احترام الإنسانية بإقامة بعض السجون التي تفتقر لأدنى المعاملات الإنسانية للمهاجرين الذين يتم حجزهم في مركز العبور في الدول الأوروبية والتي تزيد من حدة المشاكل الاجتماعية واستفحال الظاهرة، إذ لا تقوم بحل واقعي مبني على أساس التعاون والتنسيق وإيجاد الحلول للأسباب الظاهرة وعدم الاستثمار في تحقيق المصالح على حساب الأزمات التي تقع في الدول الإفريقية، إذ عرف عدم مشاركة الجزائر في أشغال المؤتمر الإفريقي الأوروبي سنة 2006، والذي ترى فيه اختلاف كبير في تحديد مفهوم للظاهرة ووجهات نظر الدول المشاركة في المؤتمر، وترى أن الحل يكمن في إدراجه في إطار الاتحاد الإفريقي[2] ، وذلك ما صرح به الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية والاتحاد الإفريقي السيد عبد القادر مساهل بالشراكة مع المكلف بالهجرة غير الشرعية على المستوى العالمي أنه وجب على الدول ضرورة تهيئة مجال التنمية ودعمه من طرف الدول

---

[1]– عباسة دربالة صورية، ***الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط" المخاطر واستراتيجية المواجهة"***، (الجزائر :ابن النديم للنشر والتوزيع، ط. 1، 2014)، ص ص. 79–93 .

[2]– تصريح السيد عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية والاتحاد الإفريقي، ***جريدة الخبر***، ع. 5641، ماي 2009، ص. 02.

والذي يعتبره السبيل الوحيد والناجع لحل المشاكل للقارة الإفريقية، كما أعلنت الجزائر في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية كرد على نظرة الاتحاد الأوروبي لإقامة مراكز للمهاجرين السريين القادمين من الصحراء الإفريقية الكبرى في دول شمال إفريقيا، والذي جاء على لسان الوزير الأول أحمد اويحيى ممثل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة من موريتانيا في القمة 31 لقادة دول إفريقيا بانها ترفض رفضا قاطعا لطلب الاتحاد الأوروبي لإقامة كمراكز للعبور للمهاجرين غير الشرعيين بقوله :" لن تقبل الدولة الجزائرية إقامة مراكز للمهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، وموقف الجزائر حول هذا الموضوع عبر عنه السيد عبد القادر مساهل وأشار بان الأوروبيين بصدد البحث عن مكان لإقامة مراكزهم..."، وأكدت الجزائر بترحيل وفقا للترتيبات المتفق عليها من الدول الأصلية للمهاجريين السرين للحد منها في إطار القوانين واحترام الكرامة الإنسانية وإعطاء الصورة الحقيقة لإيجاد الحلول لمشاكل القارة الإفريقية .

ثالثا : الجزائر والجريمة العابرة للحدود

تعتبر الجزائر من البلدان الإفريقية التي تعاني وتتضرر من خطر انتشار الجريمة المنظمة بشتى صورها وذلك، للموقع الاستراتيجي الهام والذي يشكل تهديدا لأمنها القومي خاصة ان جل الدول الإفريقية الواقعة على طول الساحل الإفريقي تشهد عدم الاستقرار في جميع المجالات[1] ،إذ تنظر الجزائر إلى العمليات الإجرامية مهما اختلفت طرق طعنها أو ممارساتها بانها شكل من أشكال سقوط الدولة وتهديدا لأمنها الوطني والذي بشأنها تستطيع إسقاط الدولة وزعزعة قوتها والتي تنعكس على الدول الإفريقية المجاورة لها، وحسب نظرة الجزائر الرامية إلى تحقيق التنمية والتعاون الإفريقي بمحاربة كل الظواهر التي تشكل خطرا على الأمن السياسي الاقتصادي والإنساني، نجد بان الجريمة المنظمة تشكل اكبر هاجز للوقوف أمام تحقيق سبل ذلك التعاون لتحقيق التنمية ما بين الدول الإفريقية لأسباب تتعلق بارتباط الجرائم ببعضها البعض والتي تشكل علاقة عكسية ما بين التنمية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في القارة الإفريقية، فمعناة الجزائر زادت من قوة تدابيرها ومواقفها الرامية لمكافحة الظاهرة ومعالجتها والبحث عن الأسباب لا سياسة التصدي بالقوة والتي دائما تنعكس بالسلب من طرف الجماعات الإجرامية، وهي التصدي الغير مباشر أو السياسة الوقائية للحد من الجريمة المنظمة وليس السياسة الدفاعية التي قد تحدث نوعا من التصارع الذي يفقد الحلول والوصول إلى عدم تحقيق نتائج إيجابية للظاهرة، حيث فضلت الجزائر البقاء على انتهاج الطرق السلمية في مواجهة كافة التهديدات الأمنية عن طريق التعاون والتشاور والتنسيق الأمني ما بين الدول الإفريقية[2]، وذلك بتكثيف اللقاءات الدبلوماسية

---

[1]– يونس بورنان، الجزائر ترفض إقامة مراكز للمهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، موقع العين الإخبارية، تم الحصول عليه عبر الرابط: https://al-ain.com/article/algeria-european-union-illegal-immigrants بتاريخ: 26.06.2020.

[2]– ظريف شاكر، إشكالية العلاقة بين ظاهرة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة، ***مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية***، ع. 11، جوان 2017، ص ص. 694-676 .

مع الإبقاء على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع مراعاة عامل التنمية في مكافحة كافة الظواهر لبناء سياسة اقتصادية واجتماعية واحترام السيادة وتجسيد دور التنمية السياسية والتي ترى فيها السبيل الوحيد للخروج من الأزمات عن طريق بناء دولة القانون والمؤسسات وإقامة أساسيات الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان[1] .

قامت الجزائر بعدة احترازات وتدابير لمكافحة الجريمة المنظمة تعبيرا عن موقفها ورأيها أتجاه الظاهرة، إذ ترى بأن الوقاية هي الطريق الوحيد لإيجاد الأسباب التي أدتّ إلى استفحال الظاهرة، إذ ركزت على التوعية الاجتماعية وتفسير الظاهرة عن طريق عقد لقاءات تشاورية ومؤتمرات موجهة للشعب وتنظيم ندوات وملتقيات في مجال التعليم العالي موجهة للشعوب الإفريقية من بينها فئة الشباب، كما ركزت على الاستفادة من تجارب الدول التي تعمل على مكافحة الظاهرة مع اعتماد على أسلوب التنمية كبديل للقوة في المواجهة من اجل الرفع من اقتصاديات الدول الإفريقية ومكافحة الآفات الاجتماعية والفقر والجهل التي ترى فيها السبب العام لاستفحال الظاهرة وتفاقمها، كما دعت القادة الأفارقة باستخدام نظام معلوماتي إفريقي مشترك لتبادل المعلومات والخبرات وتطبيق ذلك النظام في ما يخص ألية الإنقاذ المبكر قبل حدوث الجرائم، إذ عقدت العديد من اللقاءات خاصة ما بين الدول التي تحد الجزائر في شريطها الجنوبي وأهمها اجتماع قيادة الأركان للجيوش الإفريقية مالي ونيجر وموريتانيا والجزائر سنة 2015، وذاك للتحاور وتبادل الخبرات لإيجاد حلول مشتركة للقضاء على الجماعات الإجرامية المنظمة كما ساهمت الجزائر بتأكيد وفرض موقفها الداعي إلى إنشاء الألية الإفريقية للتعاون الشرطي "الأفريبول"، للقضاء على كل أشكال الجريمة المنظمة والذي كانت مبادرته التأسيسية جزائرية سنة 2013 بدعوة القادة الأفارقة والتي عرفت تأسيسها سنة 2017[2] ، حيث باشرت أول اجتماع في أواخر السنة المؤسس فيها للألية يهدف إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجرائم الإليكترونية مما يسمح بتحديد الأعمال على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وتكوين الشرطة في مجال الوقاية من الجرائم الإلكترونية ومكافحتها إفريقيا[3]، كما عرفت الجزائر الإبقاء على مواقفها اتجاه منع وتجريم دفع الفدية ولو على حساب رهائنها والذي اعتبرته كعنصر دعم للجماعات الإجرامية والذي يعرقل مسار القضاء على الظاهرة بشتى انواعها، حيث ترى فيه الجزائر كسبيل تستخدمه الجماعات الإرهابية لتمويل نشاطها وتحركاتها على حساب الدولة وهو منافي تماما لإجراءات الحد من تحركها، خاصة بعدما تيقنت هذه الحركات بالتضييق من طرف الأمن الجزائري على حدودها كمنع تحرك انتقال المهربين والجماعات الإرهابية في إفريقيا والذي عرفت إقبالا ودعما من طرف مجلس الأمن الدولي وتم اعتماده

---

[1]– كوراوة، ***مرجع سابق***، ص ص. 525–549 .

[2]– بن دهقان الأزهري علاء الدين واخرون، أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الإفريقي ودور الجزائر في مكافحتها، ***مجلة بحوث قانونية واقتصادية***، م. 02، ع. 02، 2020، ص ص. 281–292 .

[3]– ***مخططات التنمية للجزائر رفعت من قدراتها في مكافحة الجريمة العابرة للأوطان***، تحصلت عليه من الرابط : https://www.elikhbaria.com/6854/ بتاريخ:02.07.2020.

من خلال القرار 1904 الصادر سنة 2009[1]، ومن بين الاتفاقيات التي عقدتها الجزائر في إطار مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في إفريقيا نجد اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الاتحاد الإفريقي حاليا، حول التصدي للإرهاب ومكافحته والتي أبرمت خلال الدورة العادية 35 بالجزائر في جويلية 1999، وصادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية للقضاء على تمويل الإرهاب والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 2000 وصادقت عليها الجزائر في فبراير عام 2002 [2]، وترى الجزائر أن مواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة تتحقق بالوقاية والجانب الأمني والتنموي إضافة إلى فتح قاعدة التشاور والحوار والتعاون الدائم بتشكيل لجان إفريقية ما بين اجهزة الأمن الإفريقية وإصدار ترتيبات صارمة لمحاربة كل أنواع الإجرام، مع ترسيخ دولة القانون وتعزيز الديمقراطية التشاركية واحترام البشر الإفريقي وتحسين القدرة الشرائية لبناء الدولة الحديثة الإفريقية والتي تنعدم فيها النزاعات والحروب وكل أشكال الجريمة المنظمة مع تأسيس لبناء اقتصاد إفريقي مشترك حيث اقر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قائلا"... إن هناك صراعات جهوية عديدة لا زالت تثقل كاهل قارتنا، وهي تشكل عائق أكبر في سبيل تنميتها والتحاقها بركب العصرنة ..." [3].

المطلب الثاني : أليات التعاون الأمني الجزائري الإفريقي

ساهمت الجزائر في ترسيم أليات للتعاون الأمني في القارة الإفريقية عبر اقتراحها للعديد من المبادرات وعقدها لاجتماعات في إطار التعاون المشترك العسكري والسياسي من أجل تحقيق الاستقرار في القارة الإفريقية كاستثمار من اجل هندسة السلم والأمن الإفريقيين ونبذ الصراعات والحروب التي تهدد البيئة الأمنية للدول الإفريقية، والتي بدورها تتجاوز المشاكل التي تعيشها جل الدول الإفريقية عن طريق التنسيق بين الدول الإفريقية في المجال العسكري والأمني وتفعيل مبدا التشاور للوصول للحلول السياسية، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى دور الجزائر في تفعيل وتجسيد ألية الحوار السياسي والدبلوماسي في القضايا التي تهدد الأمن الإفريقي والتطرق إلى التعاون الأمني العملياتي في إطار الشراكة العسكرية الأمنية لحماية الحدود الإفريقية والتنسيق الأمني وتبادل المعلومات بين الأجهزة المنية الإفريقية .

أولا : ألية الحوار السياسي والدبلوماسي

تلتزم الدبلوماسية الجزائرية اتجاه حل المشاكل القارة الإفريقية بشدة من أجل الوصول إلى تعاون واقعي ما بين الدول الإفريقية، وباعتبارها من بين الدول الرائدة في مواجهة التهديدات الأمنية سواء الصلبة أو اللينة ، وذلك لما تكتسيه من خبرة في مجال التعاون خاصة بعد تغير الفواعل الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،

---

[1]– بن دهقان، ***مرجع سابق***.

[2]– سليم بوسكين، ***تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري***، (رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011)، ص. 275.

[3]– فرجاني، ***مرجع سابق***، ص. 195 .

وظهور نظام عالمي تقوده العولمة ومحاولة بحث القوى الدولية على علاقات شمال جنوب، لذلك ركزت الجزائر على فكرة التجسيد الفعلي للتعاون الدبلوماسي في حل مشاكل القارة الإفريقية وفتح باب الحوار مع جميع القادة الأفارقة، حيث عملت السياسة الخارجية الجزائرية على منحها مساعدات من أجل الوصول إلى الإصلاح السياسي والتفاوض الدبلوماسي إفريقيا وفق ما تمليه القوانين الدولية وفرض مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، للبحث عن سبل تحقيق التعايش السلمي وحق الشعوب في تقرير مصيرها، كما عرفت القارة الإفريقية انتشار العديد من النزاعات والصراعات والتي أدت إلى حدوث نوع من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الأمني، والذي يكمن في توغل الظاهرة الإرهابية والتي انتقلت إلى ظاهرة عالمية حركت القوى الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ما جعلها محورا أساسيا في اكتساب خبرتها في مواجهة الإرهاب الدولي، لذلك سعت إلى البحث على الحوار ما بين الدول الإفريقية ومحاولة إعطاء فكرة المواجهة الإفريقية للازمات خاصة عن طريق التكتلات والاتحادات الإفريقية، إذ التزمت الجزائر بالتكفل بالسيطرة وبعث الهدوء بداخل القارة الإفريقية للعيش في استقرار وسلام عن طريق وضع استراتيجية تبادل الآراء والبحث عن الحلول الإيجابية لمواجهة شتى الأزمات عن طريق العلاقات الثنائية ما بين الدول الإفريقية من باب التشاور لتفعيل الحل السياسي والدبلوماسي الإفريقي حول المسائل المتعلقة بالتهديدات الأمنية التي تعود انعكاساتها بدرجة أولى على الدول الإفريقية، خاصة تحت غطاء الاتحاد الإفريقي[1]، والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا المركزان اللذان تتعدد فيه مشاكل البلدان الإفريقية عامة، ولعلى ما ارتكزت عليه الجزائر اتجاه إفريقيا هو إنشاء وزارة منتدبة تابعة لوزارة الشؤون الخارجية مكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، والتي تتوفر لديها جل المعلومات التي تستطيع من خلالها منح الدعم والتضامن للدول الإفريقية وتفعيل حضورها السياسي والدبلوماسي في القارة الإفريقية أمام تنافس دولي عربي في مجال الدبلوماسية كدولة مصر والمغرب وليبيا، حيث أقرت الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية السيد عبد القادر مساهل أن ملف الاستقرار والأمن في القارة الإفريقية يعتبر من الأولويات القصوى التي وجب معالجتها والإسراع في حلها، ولعلى أبرز ما ركزت عليها الجزائر وعملت على تجسيدها هي مكافحة الإرهاب عن طريق اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه سنة 1999، إذ تفسر أهم النقاط التي عرفت نجاحا ما بين الدول الإفريقية حسب تقارير خبراء امنيين، إذ خرجت جل الدول الإفريقية بقرارات عملية والتي وجب على الدول الإفريقية الالتزام بها، وكانت الجزائر هي السباق في عقد الاتفاقية بالجزائر في جويلية 1999، حيث تضمنت بنود اتفاقية الجزائر في مادتها 1373 على كيفيات التوقيع والمصادقة والقوانين وتسريعيات التي تستند إليها هياكل الدولة في الاتفاقية، كما دعت الجزائر إلى عقد اجتماع مع رؤساء الحكومات الدول الإفريقية سنة 2002 من أجل التوقيع على مخطط عمل الذي بادرت به الجزائر في مجال

[1]– فرجاني، ***مرجع سابق***، ص. 211.

سبل مكافحة الظاهرة الإرهابية في إطار الاتحاد الإفريقي من أجل إعطاء الجانب الواقعي والفعلي للمبادرة، كما تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول ظاهرة الإرهاب سنة 2004، بالجزائر والذي يهدف للدعم والمساندة للدول الإفريقية الفقيرة في الاتحاد الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب وخلق فرص التعاون بين الأفارقة عن طريق إقامة ملتقيات واجتماعات لتبادل الخبرات والمعلومات وتحليلها للظاهرة الإرهابية وإيجاد الحلول الممكنة الفعلية لتطبيقها لتجاوز الظاهرة، كما لعبت الجزائر عبر سياستها الخارجية دورا فعالا وكبيرا في تجريم دفع الفدية للخاطفين كما ذكرناه سالفا، إذ جاء على لسان وزير الخارجية السيد رمطان لعمامرة، والذي كان يشغل رئيسا لمجلس السلم والأمن الإفريقي بأن الجزائر تسعى لتقديم مشروعها لدى الأمم المتحدة في عمليات الاختطاف حتى وإن كلفها الأمر حياة الرهائن لما له من دعم للجماعات الإرهابية وتمويل خفي للنشاطات الإرهابية[1] ، وتعتبر ندوة الجزائر التي انعقدت سنة 2011 لمكافحة الإرهاب كدليل واضح أمام القوى الدولية بعد الدعم الذي حصلت عليه من طرف دول الساحل والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إذ توصلت للمطالبة من الجزائر بلعب دورها في المنطقة لما تمتلكه من إمكانيات مادية وبشرية التي تساعدها لمواجهة التهديدات الأمنية باعتبارها البلد الوحيد الذي له الخبرة في مواجهة الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود[2]، حيث جاء على لسان الجنرال لمارتر القائد الأعلى للقوات الأمريكية بالقارة الإفريقية، إن الجزائر لعبت دورا كبيرا ودفعت ثمنا باهضا اتجاه مواجهة مختلف التهديدات الأمنية خاصة الإرهاب، ولا يمكن الاستغناء على أي مبادرة تسعى الجزائر لتجسيدها في القارة الإفريقية، حيث تم الإجماع من طرف القادة الأفارقة في القمة 13 للاتحاد الإفريقي بليبيا سنة 2009 على مبادرة الجزائر والتي تكمن في دعوة مجلس المن التابع للأمم المتحدة لاستصدار قرار تجريم الفدية للجماعات الخاطفة الإرهابية، إضافة إلى دعوة مجلس الأمن لإصدار بروتوكول إضافي للاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الجماعات الإرهابية والاتفاقية الدولية ضد اختطاف الرهائن[3] .

إن سعي الجزائر إلى تعزيز العلاقات الثنائية وربطها ما بين دول القارة الإفريقية كان له الأثر الإيجابي للبحث عن الاستقرار والأمن ومواجهة التهديدات الأمنية لاسيما تجاوز الصراعات والأزمات ما بين الدول خاصة ذات النزاع الحدودي عن طريق خلق فرص للحوار السياسي الفعال، إضافة إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات خاصة في ما يخص محاربة الجماعات الإرهابية إذ توصل البرلمان الجزائري إلى دعوة الدول بخلق أطر قانونية من أجل إنشاء نظام عالمي للأمن لمواجهة الظاهرة الإرهابية تجسيدا لخبرة الجزائر في ذلك، وجاء على لسان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة"...بأنه وجب على دول العالم المشاركة في وضع اليات للمكافحة العملية

---

[1]– فرجاني، ***مرجع سابق***، الصفحة نفسها .

[2]– مالك رداد، مسالة الطوارق ومخاوف انتقال المطالب الانفصالية، ***جريدة الفجر الجزائرية***، ع. 1018، نوفمبر 2011، ص. 03.

[3]– فرحاتي، ***مرجع سابق***، ص. 212.

على أرض الواقع للظاهرة الإرهابية والتعاون بصدق وفي كنف الشفافية..."، إضافة إلى تفعيل دور الجزائر في ترسيخ الحوار السياسي والدبلوماسي ما بين الدول الإفريقية هو استقبال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 2000 بمدينة تلمسان لأعضاء عن لجنة حكماء إفريقيا، والتي كان يقودها الرئيس الأسبق أحمد بن بلة إذ يعكس حضور الجزائر القوي والدائم في خلق مبدأ التشاور والتعاون الإفريقي، حيث دعت الجزائر مشروع إنشاء لجنة انتخابية إفريقية تتفق الدول الإفريقية على بنودها والتي تجسدت في القمة الأولى للألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في سنة 2008 [1]، كما عرفت سنة 2012 نجاحا كبيرا في إقناع المتدخلين في المنتدى الشامل ضد الإرهاب والذي انعقد في الجزائر العاصمة والذي سمي بمذكرة الجزائر والذي أنجزته للبحث حول أفضل الممارسات في مجال الحماية والوقاية من الاختطاف من طرف الإرهاب مقابل دفع الفدية والحد من المزايا المترتب عنها، والتي تم المصادقة عليها في قمة دول عدم الانحياز سنة 2012 بصدور قرار يبين العمليات الإرهابية والتي تأتي تحت طابع الخطف واحتجاز الرهائن والذي تصاحبه طلب فدية من طرف المختطفين، والذي عرفت أبرز دور للجزائر في تجسيد المشروع والوصول إلى إرضاء جل الدول الإفريقية والعربية منها، وإعطائها الصيغة القانونية كأداة لمكافحة الظاهرة الإرهابية العالمية[2] .

كما اعتبرت الجزائر عن طريق الاجتماع الرفيع المستوى حول السلم والأمن في إفريقيا في ديسمبر 2013 في الجزائر يعتبر التزاما لاستعدادها للمساهمة في توطيد العمل المشترك لإفريقيا على الساحة الدولية، كدليل لوفائها الدائم ونظرتها لتحقيق استقرارها للشعوب الإفريقية [3].

وعليه نجد بأن الجزائر حرصت على فرض وجودها وبسط نفوذها امام تشجيع لمختلف علاقاتها ومبادراتها للتعاون والاندماج في القارة الإفريقية، وذلك لرؤيتها لطابع العلاقات ما بين الدول الإفريقية في تحقيق الاستقرار والأمن ومواجهة التهديدات الأمنية داخل دول القارة الإفريقية وضمان اتحاد الدول، كما سعت إلى إنشاء مبادرات منذ سنة 1999على غرار التكامل الإفريقي على شاكلة منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي وتأسيس للنيباد ومجلس السلم والأمن الإفريقيين وصولا إلى إنشاء التعاون الشرطي الإفريقي سنة 2017، وذلك ما جعلها محل اهتمام وتعزيز هيبتها القارية والدولية.

ثانيا :التعاون الأمني العملياتي بين الدول الإفريقية

يعد التحدي الأمني في القارة الإفريقية من أهم القضايا التي يرتكز عليها صانع القرار، والتي يحلم بها الشعوب الإفريقية إذ تعاني جل الدول الإفريقية منّ انعكاسات التهديدات المنية، خاصة تلك التي تتعلق بالظاهرة

---

[1]– ***المرجع نفسه***، ص. 218.

[2]– مماد، ***مرجع سابق***، ص. 301.

[3]– وليد محمود عبد الناصر، ***حوارات الحضارات وتحدي العولمة***، (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، ص. 08.

الإرهابية، إذ تنوعت واختلفت فيها جميع الشعوب في العالم في تحديد طرق وأليات مكافحتها باعتبارها ظاهرة دولية تخص كل الشعوب مهما بلغت قوتها العسكرية والاقتصادية، إلا ان القارة الإفريقية باعتبارها مكان خصيب واستراتيجي لانتشار الجماعات الإرهابية والإجرامية على حد سواء، نظرا للانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والتي جعلت من الظاهرة الإرهابية مركزا لتمويل وتدريب شتى انواع الجماعات الإرهابية المنظمة نتيجة الفقر والجهل وتدني الحياة المعيشية لدى الفرد الإفريقي ، وأحيانا كثرة النزاعات والصراعات حول السلطة، ومن هنا كانت الظاهرة الإرهابية محل دراسة للخبراء والباحثين في المجال الأمني حول سبل تعزيز التعاون الأمني الإفريقي وكانت الجزائر هي الأولى في الطرح للمبادرة والفكرة والتي جاءت تحت مسمى "دول الميدان"، والتي تضع كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا سنة 2008 هي الفترة التي شهدت فيها القارة الإفريقية انتشار وبلوغ كبير لحركة الجماعات الإرهابية والتي ارتكزت بشكل كبير في موريتانيا ومالي والنيجر في الجهة الشمالية، إذ تم تسجيل حوالي 12 عملية اختطاف للرهائن فرنسيين، هو المر الذي استدعى ضرورة تعزيز التعاون العسكري الأمني ما بين الدول الأربعة وترسيمه وفق مبدأ التعاون والاعتماد الأمني العسكري[1] ، إذ عملت الجزائر على تولي المبادرة وتجسيدها سنة 2009، حيث أمرت باجتماع للقادة الجيوش الأربعة مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر لتعقد اجتماع قيادة الأركان في مدينة تمنراست جنوب الجزائر والتي لها حدود مع الدول الأربعة مقابل اعتراف الدول الأربعة بعدم قدرتها ومحدوديتها في مواجهة شتى التهديدات الأمنية وتدني قدراتها العسكرية، إذ دعت الجزائر بضرورة الوقوف بالدعم العسكري والمادي نظرا لإمكانياتها المعسكرة في التسيير والتخطيط العسكري، حيث قامت الجزائر بعمليات تمشيط واسعة وفقا للبنود المتفق عليها في الاجتماع إذ دعمت جيش مالي والنيجر وموريتانيا، بالذخيرة والمعدات العسكرية والتي وصلت حوالي 350 دولار لإضعاف نشاط حركات القاعدة التي انتشرت في إفريقيا، إلا أن بعض الظروف كصعوبة المناخ وعدم جاهزية الجيوش على المستوى اللوجستيكي أعجز دور الجزائر في العملية التمشيطة لمواجهة الحركات الإرهابية في المنطقة[2]، وتم تجسيد فعلي للجنة الأركان العملياتية في أبريل 2010 لتتوسع سنة 2011 لتضم دولا كبوركينافاسو وليبيا وتشاد[3]، إذ تعود فكرة إنشاء لجان للقيادة العسكرية المشتركة كرد فعل ورسالة للقوى الدولية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية وعدم بسط نفوذها تحت ملفات حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وفرض ضرورة التعاون الأمني ما بين الدول الإفريقية التي تعيش أزماتها وتسعى لإيجاد الحلول دون مسميات غربية، ودعت الجزائر إلى العديد من

---

[1]– أعمر بوريشة، ***العلاقات الجزائرية الإفريقية جنوب الصحراء"1999-2014 الواقع والآفاق"***، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائ3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فيفري 2016، ص ص. 160-161.

[2]– ***المرجع نفسه***، ص. 285 .

[3]– يوسف بوفيجلين، قيادة مشتركة لمحاربة الإرهاب في منطقة الصحراء، تحصلت عليه عبر الرابط:
https://www.dw.com/ar/ بتاريخ: 13.07.2020.

المساعي المشتركة للتعاون بين الدول الإفريقية لإنجاح المبادرة لهدف معين وهو القيام بعمليات مشتركة للتنسيق الاستخباراتي والمعلوماتي العسكري من اجل مواجهة الظاهرة الإرهابية وشتى انواع الجرائم المنظمة العابرة للحدود، وتشديد الرقابة الواسعة عبر الحدود للتصدي لنشاط الجماعات الإجرامية ضمن مخطط مدوس ومنسق تتداخل فيه الأجهزة العسكرية والتي تتكون من [1]:

- خلية الاتصال والإشارة
- الخلية المعلوماتية
- اللوجستيك
- الاستعلامات

وسعت الجزائر في إطار عملياتها ودعمت القيادات الأربعة بدول أخرى لتصبح ثمانية دول تنتمي للمبادرة من أجل التنسيق الأمني والتي تتكون من مصر وتونس والتي لم تكن طرفا مؤسسا للجنة للأركان بتمنراست سنة 2010، لتتم عقد اتفاقية مع الدول المضافة ما بينها ووزارة الدفاع الوطني الجزائري والتي تحمل بندها في إطار التعاون الثنائي والجماعي، كما عرفت الجزائر تأسيس لواء شمال إفريقيا، والذي تم من أجل تعزيز التعاون ما بين الدول الإفريقية الواقعة شمال إفريقيا من أجل ضمان السلم والأمن والوقاية من حدوث أزمات امنية في المنطقة، إذ تتكون هذه القدرة على حوالي الأف جندي إفريقي من مختلف الجيوش الإفريقية لدول شمال إفريقيا والتي عرفت الجزائر بتأسيس أمانتها بالعاصمة الجزائرية، حيث أكدت الجزائر عن اهتمامها بأمن المنطقة وعزمها على مواجهة التحديات الأمنية في إطار مقاربة متناسقة ومتضامنة ما بين الدول وفي جميع الأصعدة بتحركات فعلية دون ضغوط أو مساومات غربية لضمان التعاون الأمني الثنائي في ما بين الدول الإفريقية [2]، كما عرفت الجزائر عن طريق قيادة الأركان بعقد اتفاقيات مع دولتي النيجر ومالي في مجال التعاون الثنائي العسكري، من أجل تدريب الجيوش المالية والنيجيرية وإعادة هيكلة وتكوين الإطارات العسكرية في مجال الاستخبارات والدعم اللوجستيكي، وهو ما أكدته الجزائر بالدعم في الدول الإفريقية، دون اللجوء إلى الضغط الغربي الذي كان مسلط على دولتي مالي والنيجر والذي ينعكس سلبا على الأمن في المنطقة الإفريقية .

المطلب الثالث :الدور الجزائري في حل النزاعات الإفريقية

عملت الجزائر عبر سياستها الخارجية إلى تعزيز علاقات التعاون بين الدول الإفريقية خاصة في إطار تفعيل الدور من اجل التوسط لحل النزاعات والصراعات بين الدول الإفريقية في الإطار الثنائي أو عن طريق تفعيل أليات الدبلوماسية للوصول إلى حلول سلمية دون نشوب نزاعات بين الدول المجاورة، بتأسيس وساطتها للمبادئ والثوابت التي ترتكز عليها سياستها الخارجية كمبدأ الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم

[1]– بشير عيرو، لجنة الأركان العملياتية المشتركة" ثمرة لرؤية مشتركة"، ***مجلة الجيش***، ع. 579، أكتوبر 2011، ص. 20.

[2]– حميد ياسين، قادة اربعة دول يلتقون بالجزائر غدا للبحث عن ألية جديدة، ***جريدة الخبر***، ع. 6116، 2010، ص. 03.

الشعوب لتقرير مصيرها، إذ شهدت بوقوفها لإيجاد حلول سلمية للعديد من النزاعات المعقدة التي فشلت دول كبرى على حلها وفي هذا المطلب سوف نتطرق لأهم النزاعات التي نجحت الجزائر لحلها والتطرق إلى وقوف الجزائر مع قضية الصحراء الغربية، كما نقف على أهم المحطات التي لعبتها الجزائر من أجل حل الأزمة الليبية وأليات الحوار السياسي السلمي بين الفرقاء الليبيين، كما ندرس أهمية الجزائر في الصراع المالي ودورها في التعجيل لإيجاد حلول وعدم اللجوء للعنف والحروب في القارة الإفريقية بتعزيز التعاون وتحقيق التنمية الداخلية كألية لمواجهة العديد من المشاكل الاجتماعية للدول الإفريقية لضمان الاستقرار والأمن الإفريقيين.

أولا : الوساطة الجزائرية في حل النزاع الأريتيري الأثيوبي

تكتسي جغرافية القرن الإفريقي طبيعة هامة وبارزة في تاريخ الصراعات والنزاعات الحدودية والتي توصف بالأزمات المعقدة، إذ نجد فيها اكبر نزاع وأشهره في إفريقيا وهو النزاع الأريتيري الأثيوبي، والذي برزت فيه العديد من النقاشات والوساطات والتي لم تصل إلى انفراج النهائي للازمة، وذلك ما انعكس على الواقع المجسد في السياسات الإفريقية نظرا للتداخل التاريخي للدولتين من الناحيتين الترابطية والتبعية ووجود بنية متلائمة تتداخل فيها المتغيرات الداخلية والتي شكلت عائقا وراء إيجاد مخرج للأزمة نظرا للتخلف والجهل المسيطر على الدولتين[1] ، لذلك سعت السياسة الخارجية الجزائرية إلى محاولة فرض وجودها وتجسيد عودتها الدبلوماسية بعد مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999 لإيجاد حلول لمشاكل القارة تحت غطاء وحماية المنظمات الإفريقية، مع الحفاظ على الجزء الكبير من مبادئها خاصة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث لعبت الجزائر دورا كبيرا في عملية آلإصلاح السياسي و الدبلوماسي ما بين الدولتين، إذ عملت على الدخول في مجال التسوية السلمية ما بين الطرفين المتنازعين وقامت بطرح المبادرة لما رأت فيه من اشتداد للأزمات وطابعها المعقد في القرن الإفريقي والتماس التخوف من عدم نجاح المبادرة، نظرا لفشل المساعي القبلية التي سعت إليها العديد من الدول الكبرى، إذ لجئت الجزائر إلى تفعيل دبلوماسية القمم أي ما يسمى في المصطلحات الدبلوماسية " دبلوماسية المكوك SHUTTLE DIPLOMACY"، باختيارها لخبراء دبلوماسيين جزائريين يرافقون الوفد المفاوض للعملية وكذا حنكة الرئيس بوتفليقة في تلك الفترة في التعامل مع الأزمة شخصيا [2]، حيث اعلنت الجزائر رسميا الرغبة في الوساطة للنزاع الإفريقي بالدرجة الأولى والذي يدور بين الدولتين أريتيريا وأثيوبيا، في القمة 35 لمؤتمر الوحدة الإفريقية وتمكنت من بلوغ جهود كبيرة من أجل النجاح في المؤتمر، والذي لوحظ فيه حركة دبلوماسية للمفاوضين في العديد من الدول الإفريقية بداية سنة 1999

---

[1]– محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى والصغرى في القرن الإفريقي***، (بيروت : دار الجيل للنشر والتوزيع، ط. 1، 2004)، ص. 59 .

[2]– الأشعل عبد الله، ***الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة*** (القاهرة : طبوجي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2002)، ص. 112.

لإرضاء القادة الأفارقة للمساهمة في إنجاح الوساطة والمبادرة الجزائرية والتي حملت على عاتقها الجزائر كل المصاريف والتكاليف لانعقاد المؤتمر، ذ توصلت إلى حوالي 50 مليون دولار أمريكي وفق ترتيبات أمنية مشددة نظرا للوضع الأمني الذي كانت تعرفه الجزائر والذي تخوف منه العديد من قادة الدول الإفريقية، إذ عرفت قمة الجزائر إقبال كبير لحوالي 45 دولة إفريقية رغم الصعوبات والعراقيل التي كانت تروج لها المملكة المغربية نظرا للوضع المتأزم بسبب القضية الصحراوية، والتي تمت بالمصادقة على قبول وساطة الجزائر للنزاع الأريتيري الإثيوبي، بعدما اكتسب المشاركون ثقة الجزائر وذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية في يوليو 1999.

فعلت الجزائر دبلوماسية المكوك للتوسط للنزاع الأريتيري الإثيوبي والذي عرفت من خلاله صعوبة وتعقد النزاع بين الطرفين والذي صعب الوصول للتفاوض بصفة مباشرة بدون الية وساطة، إذ تجسد هذه السياسة في القضايا التي يستحيل الوصول لحلها وإقامة مفاوضات إلا بالتوسط من طرف دولة ثالثة ما بين المتنازعين أو أطراف أخرى حين تتوصل إلى درجة التعقيد وذلك بنقل المعلومات والمقترحات ودراسة ردود الأفعال من كلا الطرفين للوصول إلى تحليل النتائج للتفاوض وإيجاد خطة محكمة للتدخل للحل ما بين الطرفين المتنازعين[1] ، ولها مميزات أهمها سرعة التحرك الدبلوماسي ما بين الدول المتنازعة واستخدام سياسة الترهيب والترغيب للوصول إلى حلول واقعية تستطيع بفضلها الدول المتوسطة للنزاع لإيجاد مخرج للنزاع، كما عرفت الدبلوماسية الجزائرية من خلال دراستها للنزاع الأريتيري الإثيوبي تجسيد الوساطة بالتحرك السريع لكلا الطرفين وأخذ المعلومات ما بين اريتيريا وإثيوبيا، خاصة أمام الطرف الإثيوبي الذي كان يمارس نوعا من الصلابة وعدم الرضوخ للقرارات، حيث مارس الضغط والتي أرغمت على الجزائر الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للمساعدة بمحاولة القيام بالمهام ذاتها من أجل تحقيق الهدف الأول وهوة إيقاف إطلاق النار وتوقيع اتفاق السلام[2] وقدمت التوقيع على وثيقة وقف إطلاق النار ومباشرة المحادثات بخصوص الحل المتنازعين إذ تم إعلان دولة أريتيريا القبول المباشر ورفض الطرف الإثيوبي بتحفظ رغم قبولها مبدئيا شكل الوساطة ووعدت بدراستها والرد عليها، وذلك بتدخل الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية والرئيس الجزائري والذي حاز على التزكية بأغلبية الدول الإفريقية لمواصلة العمل على إيجاد حلول مناسبة للطرفين المتنازعين بالطرق السلمية، حيث باشرت الدبلوماسية الجزائرية المحادثات بتعين إطارات جزائرية من بينها وزير العدل أحمدّ أويحيى لبداية الترتيبات ومتابعتها من أجل الوصول للحل السلمي للنزاع مع مشاركة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والذي تم عقد اجتماع بالجزائر لترتيب بنود خوض الوساطة ما بين الطرفين أذ ان اختيار السيد أحمد اويحيى وزير العدل الجزائري أنا ذاك كان بعد تلقي شكاوي التي لحقت بالوزير المكلف بالعلاقات الخارجية السيد أحمد عطاف من قبل جل الدول العربية بسوء إدارته للسياسة الخارجية واعتمدت الجزائر على أحمد أويحيى لخبرته وحنكته في

---

[1]– ***الموسوعة السياسية***، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج. 2، 1991)، ص. 672 .

[2]– بوعشة، ***مرجع سابق***، ص. 129.

إدارة العلاقات الدبلوماسية، والذي عرف من خلال التوسط للملف المالي والطوارق سنة 1991،1992 عندما كان مدير الدائرة الإفريقية انا ذاك [1]، كما شهدت الوساطة تدخل الطرف الأمريكي لإنقاذ المبادرة والتي هي تحت تصرف الدولة الجزائرية للوصول إلى حل للأزمة بعد عدة مراحل من المفاوضات تم الوصول لعقد اتفاقية السلام سنة 2000 بحضور طرفي النزاع والذي توصلت إلى مقابلة الرئيس الأريتيري والإثيوبي جنبا إلى جنب وتمة دعوة الشهود وهم الرئيس الطوغولي والرئيس النيجيري والرئيس الغاني اللذان وقعا على اتفاقية السلام رفقة الطرفين وحسب محللين سياسيين ونفسانيين أن الرضا المتبادل بين الطرفين يكمن في تبادل الابتسامة من قبل الرئيسين الشيء الذي ارتاحت له رؤساء الدول من بينها الجزائر والتي أعلنت نجاحها واستعادة ريادتها القارية بفضل المجهودات التي بذلتها للخروج من الأزمة وإيجاد الحل النهائي لها رغم الصعوبات والمضايقات التي كانت تستخدمها المملكة المغربية لإفشال المبادرة الإفريقية الجزائرية والتي لم تتوقع الدول الكبرى بالنتائج التي توصلت إليها الجزائر لجمع الطرفين المتنازعين رغم تعنت الطرف الأريتيري والذي أقر بعدم الوصول إلى السلام الشامل لولا حنكة الرئيس الجزائري والذي أعلن بان حل النزاع الأريتيري الأثيوبي يعد موقفا جزائريا وجب حلها وإلا سنسجل إخفاقا دبلوماسيا قاريا يبقى عثرة في تاريخ السياسة الخارجية الجزائرية [2].

وعليه نستنتج من خلال ما سبق ان الدبلوماسية الجزائرية استطاعت الوصول للحل السلمي والتوسط ما بين الطرفين المتنازعين رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتها طيلة مراحل مبادرتها للوساطة في الحل الأريتيري الإثيوبي، خاصة في المرحلة الأولى من بدايتها، حيث ظلت متمسكة بمبادرتها لتجسيد عودتها التاريخية للساحة الدولية سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا وبرهنت للعالم بخصوصيتها في تسيير الأزمات والنزاعات الدولية والإفريقية رغم الشكوك الدولية لاستحالة حلها واستسلامها والتراجع عن الوساطة لدولة اخرى لها وزن دولي، نظرا للّازمة الداخلية التي كانت تعيشها في العشرية السوداء كما اصطلح عليه في الجزائر، لذلك صرح الرئيس بوتفليقة أن التوصل لاتفاق السلام ما بين دولتين عدوتين يعتبر حدث دبلوماسي غير عادي وكبير خاصة بالطرق التي عرفتها الجزائر والصورة المعبرة للرئيس الأريتيري والإثيوبي المشكلة في ابتسامة والذي يعكس الصورة الحضارية للدول الإفريقية وتقاليدها السياسية ولذلك تم مخاطبة الشعوب الإفريقية من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأن الوصول للسلم والأمن في تاريخ القارة الإفريقية يعتبر تجسيدا لأطر ودعائم إقرار الأمن وإعادة الشعوب الإفريقية لثقتها بالقدرة على التغيير القاري دون اللجوء للقوى الدولية وتغيير التقاليد الاستعمارية التي هدمت أنظمة الحكم في إفريقيا بسياستها الاستعمارية غير المباشرة وتجديد الثقة في القادة الأفارقة بتفعيل

---

[1]– ***المرجع نفسه***، ص. 198 .

[2]– بوعشة، ***مرجع سابق***، ص. 209.

التعاون المشترك في جميع المجالات التي يكون فيها الرابط المشترك المصلحة العامة في إفريقيا مع عدم احترام الدول وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية لأي دولة مهما كانت قوتها[1] .

عرفت الجزائر بعد توسطها للملف الأريتيري الأثيوبي ردود افعال دولية على تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية التي عبرت بمدحها للرئيس الجزائري " إن الرئيس بين كلينتون ينقل عرفان الولايات المتحدة الأمريكية للرئيس بوتفليقة على الجهود التي بذلها، وأن الدور الذي لعبه ممثلا للدولة الجزائرية بشأن تفعيل لسياسة التعاون الأمريكي الجزائري في مجال النزاعات وحلها بالطرق السلمية نظرا للتقارب الدور بين أمريكا والجزائر"، وهو الأمر الذي أراح السياسة الجزائرية بتوافق المصالح الأمريكية اتجاه النزاع الأريتيري الإثيوبي، وللإشارة أنه رغم الوصول لحل النزاع بين الطرفين إلا أنه يصعب الوصول إلى اتفاق نهائي وجعل اتفاق الجزائر للسلام بين الدولتين مجرد حقن تهدئة للنزاع، نظرا لتعقد الأزمة وانعكاساتها التاريخية ما بين الطرفين والتي تختلف فيها الروابط الاجتماعية والجغرافية، وذلك ما صعب على اللجان الأممية في إعادة رسم الحدود، خاصة بعد رفض إثيوبيا الاعتماد على الخرائط الإيطالية، إضافة إلى الجانب الأريتيري التي منعت القوات الأممية للتوجه نحو الشمال لأداء مهامها الأممية المخولة لها من طرف هيئة الأمم المتحدة[2] .

ثانيا : الجزائر وإدارتها للنزاع المالي

تعد منطقة القرن الإفريقي من بين النقاط الحساسة والاستراتيجية التي تعطي لها الدبلوماسية الجزائرية اعتبارات واهمية بالغة نظرا لتعقدها واشتداد الأزمات والصراعات بصفة دائمة ورغم ذلك واصلت الجزائر سلسلة نشاطاتها الدبلوماسية المكثفة في جل الدول الإفريقية، خاصة على حدودها الجنوبية التي أصبحت مهددة من طرف الدولة المالية والتي تعطي لها أهمية كبيرة لما لها من انعكاسات على أمنها الوطني، إذ عملت الدبلوماسية الجزائرية على الدخول في وساطة في منطقة الساحل الإفريقي بالتحديد في مالي شمالا، والذي أصبح يشكل تهديدا كبيرا لها لما تشهده من حركة واسعة للجماعات الإرهابية وكل أنواع الجريمة المنظمة، حيث قامت بإعلان مبادرتها للتدخل لحل الأزمة المالية نظرا لما تكتسيه من خبرة بالملف المالي ودراستها لجميع الوثائق ذات الصلة بالصراع مقابل إمكانياتها العسكرية والاقتصادية، وذلك ما تأكد بعد بسط نفوذها العسكري والسياسي في المنطقة بحكم موقعها في المنظمات الإفريقية واحتياطي الصرف الذي قارب حوالي 200 مليار دولار والذي يساهم في مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة [3]، كما تستند سياسة الجزائر اتجاه القضية المالية بضرورة احترام سيادة الدولة المالية والحفاظ عليها ووحدتها الترابية، وذلك بتطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى نفوذها بخصوص تدخل القوى الدولية الكبرى في الساحل مع انتشار كبير للجماعات الإرهابية بعد سقوط

---

[1]– ***المرجع نفسه***، ص. 58 .

[2]– العايب، ***مرجع سابق***، ص. 84 .

[3]– ظريف، ***مرجع سابق***، ص. 43.

النظام الليبي والذي يهدد الأمن الجزائري، نظرا لما تشهده المنطقة من تجارة الأسلحة والمخدرات ومعبرا لمرور المحاربين من ليبيا إلى مالي، وذلك ما أزعج السلطات الجزائرية وجعلت منها ضرورة التحرك الدبلوماسي للوصول إلى الحل السياسي السلمي في المنطقة بتوافق داخلي ما بين الماليين دون ذلك، حيث توصلت الجزائر إلى فرض توافق ما بين القبائل التارقية في الشمال المالي وهما الأزواد وأنصار الدين وتوصلت إلى عقده في ديسمبر 2012، والذي وسع معالم الوصول إلى الحل السلمي مع السلطات المالية[1] .

وقد تحركت الجزائر عبر إرسال مجموعة كمن الدبلوماسيين عبر العديد من المراحل والتي كان على رأسها السيد عبد القادر مساهل وزير للشؤون المغاربية والإفريقية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، للعديد من دول الجوار، وذلك لمحاولة إيجاد مخرج للأزمة والتحكم فيها بموازاة إصرار السلطات الفرنسية للتدخل لإيقاف زحف الحركات المسلحة وهو ما يتنافى ودعوة الجزائر بعدم التدخل الأمني في النزاعات الداخلية للدول، إذ يعتبر الوزير عبد القادر مساهل يان الحل يكون سلميا فقط باعتماد سياسة التفاوض لمعالجة الأزمة عن طريق الحوار المباشر والصريح مع جميع الطراف المتنازعة، إذ تقدم في اجتماع حضره على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة أن البحث عن مخرج للأزمة وجب ان يبنى على أساس احترام بعض النقاط من جميع الأطراف وهي :

- أن حل الأزمة المالية يكون من طرف الماليين لانهم الأدرى بمشاكلهم
- إن تدخل القوى الدولية يكون ضمن إطار دعم الماليين وفق أجندة واحدة تراعي فيها مصالح الشعب المالي وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
- مراعات مصالح الدول المجاورة وأمنها الوطني وعدم تجاوز الحدود بأي ذريعة كانت
- الوصول إلى حل سلمي للازمة والحفاظ على سلامة التراب المالي واستقرار أمنه الداخلي.

استمرت الدبلوماسية الجزائرية إلى الأخذ بمبدأ حسن الجوار كما رحبت الدول الكبرى بوساطة الجزائر والتي لا ترى بدونها الوصل للحل، وذلك ما جاء على لسان الرئيس الفرنسي فرونسواهلوند "أن الجزائر هي الدولة المفتاح لحل الأزمة في مالي"، باعتبارها دولة محورية تتوافق فيها كل الشروط لإقامة استراتيجية إقليمية لمواجهة التحديات المنية المختلفة خاصة لمواجهة المنظمات الإرهابية في المنطقة، والذي شددت به الجزائر لهجتها بتبادل الزيارات ما بين المسؤولين الماليين والجزائر للاتفاق على خطة واحدة للوصول للحل الأزمة بصفة نهائية، كما بررت الجزائر عبر الوزير الأول السابق أحمد أويحيى في لقاء صحفي لجريدة LE MONDE الفرنسية بان :" أي تدخل أجنبي في مالي يمثل تهديدا امنيا مباشرا للجزائر وأنها لن تقبل أي ما مساس بالوحدة الترابية لمالي"، كما اشار الوزير الأول السابق عبد المالك سلال بخصوص دور الجيش في مؤتمر الاتحاد الإفريقي

---

[1]– علي زاوي، ***تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي***، تحصلت عليه عبر الرابط: https://www.alquds.co.uk/ بتاريخ:10.06.2020.

المقام في يناير 2013،" أن الجيش الوطني الشعبي لن يشارك في الحرب في مالي ولن ترخص الجزائر للجيوش الأجنبية بالعبور عبر ترابها، ولن تسمح بالمساس بسيادة وأمن ترابها"[1]، إلا أن هناك تناقض للدبلوماسية الجزائرية، بحيث أنها رحبت بالتدخل الفرنسي العسكري في إطار مكافحة الإرهاب والذي ترى فيه بأنه قرار سيادي للسلطات المالية باستدعائها للدول التي تثق فيها من اجل تعزيز قدراتها لمكافحة الجماعات الإرهابية، وذلك ما أكدته الجزائر عن طريق توقيعها لبنود مجلس الأمن خاصة رقم 2085، من اجل تنفيذها لاحترام البعد السياسي والأمني للازمة المالية [2]، في حين أعلنت عليها السلطات الفرنسية بان الجزائر ساعدت القوات العسكرية بالمرور عبر إقليمها الجوي للوصولّ إلى شمال مالي وتعارضت تصريحاتها أمام وزير الدفاع الفرنسي في عرض خطة العبور لمجلة .jeune Afrique، في لقاء صحفي بان الطائرات أقلعت من القاعدة الجوية سانت ديزيه نحو تشاد مرورا بالمملكة المغربية وهي بعيدة كل البعد عن الإقليم الجوي الجزائري وأكدته القوانين الجزائرية بخصوص طلبات العبور في أجواء التراب الوطني، عن طريق المرسوم التنفيذي رقم: 199/10- والمؤرخ في أوت 2010، والذي ينص أن مرور عبر التراب الوطني برا أو بحرا أو جوا يقدم وفق طلب لمدة قبل 21 سوما وهو الأمر الذي لم تعلن عليه السلطات الفرنسية ولم تصرح به السلطات الجزائرية .

إن التدخل العسكري في مالي يعد خطرا على الجزائر وتهديدا لاستقرارها، وذلك ما حذر منه البروفيسور محند أبرقوق بان مخاطر التدخل العسكري الفرنسي شمال مالي يهدد مصالح البلاد وأمنها الإقليمي وهو ما يرجح تحول المنطقة إلى مشكلة لتكوين الجماعات الإرهابية [3]، كما فعلت الجزائر بدورها في حل الأزمة المالية من الوقوف حول اتفاق يجمع الأطراف الرئيسية للنزاع وعدم الانحياز أو المقارنة ما بين الجماعات الإرهابية والأطراف، وذلك بانعقادها سنة 2014 بالجزائر بمشاركة كل من مالي والنيجر والتشاد وموريتانيا وبوركينافاسو والاتحاد الإفريقي والمجموعة الإفريقية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي والذي اعتبر بالاجتماع الرفيع المستوى لدراسة الوضع القائم في شمال مالي، إذ توصلت الدول المشاركة إلى الاتفاق مع الأطراف المتنازعة والتوقيع على وثيقة منع الاغتيالات، وتشجيع الحوار ما بين الأطراف والتفاوض في جلسات ما بين الوفود المالية، إذ أكد وزير الخارجية لعمامرة ان المرحلة الثانية ستكون إيجابية للوصول للحل السلمي للازمة، وذلك ما لوحظ بعدما قامت الحركات الأز وادية إطلاق سراح 45 شخصا

---

[1] – MADJID MAKEFHI, " L'ALGERI N 'ACCEPTERA JAMIS UNE REMISE EN CAUSE DE TRRTOTORIALE DU MALI", ***JOURNAL EL WATAN***, (N. 6528, AVRIL2012) , P. 09.

[2]– عمار بلاني، ***التدخل الأجنبي في مالي قرار سيادي للسلطات المالية، وزارة الشؤون الخارجية***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://www.djazairess.com/aps/280465 بتاريخ:01.08.2020.

[3]– عبد النور ندور، ***المحلل الأمني والاستراتيجي محند أبرقوق يحذر : التدخل العسكري الفرنسي في مالي سيحول منطقة الساحل إلى حاضنة للإرهاب العالمي***، تحصلت عليه عبر الرابط : http://www.elbilad.net/archives/2013/10/page/94 بتاريخ: 30.07.2020.

مدنيا وعسكريا بتوافق السلطات المركزية المالية ببماكو والتي بدورها قامت بإطلاق سراح 42 عنصرا أزوادي، وتوصلت إلى عقد اتفاق سلام ما بين الحركات الأز وادية والحكومة المالية مع البقاء على الاحترام التام للسلامة الترابية للوحدة الوطنية المالية، وهو ما دعم الموقف الجزائري والتوقيع على اتفاق الجزائر من طرف الحكومة المالية والحركات الأز وادية من اجل تحقيق الحوار الشامل وتعزيز الاستقرار ما بين الأطراف المالية، وأكد بعدها وزير الخارجية الجزائري لعمامرة، أن الوثيقة الموقعة ما بين الأطراف المتنازعة المالية تعتبر جهد سابق للمفاوضات الشاقة والطويلة والتي توصلت إلى اتفاق سلام موقع بين الطرفيين المتنازعين يوجه لحل الأزمة بصفة نهائية.

ثالثا : التدخل الجزائري في الأزمة الليبية

عرف سقوط نظام القذافي انعكاسات وتداعيات معقدة وخطيرة على الأمن الوطني الجزائري، حيث أصبحت تشكل اهم العوائق التي تهدد استقرار الجزائر ، وذلك لحدودها المتصلة مع ليبيا حوالي 980 كم، والتي يستحيل على السلطات الأمنية الجزائرية التحكم فيها مقابل انتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، والتي عرفت استفادتها من انهيار نظام معمر القذافي عن طريق نهب السلاح العشوائي والذي كان يذخره النظام الليبي مع فقدان لمؤسسة الجيش في ليبيا والذي جعل المنطقة سوقا لتجارة الأسلحة الثقيلة وتهريبها عبر الحدود الليبية الجزائرية [1]، لذلك استدعى على الجزائر على العمل لإيجاد مبادرات للحل السلمي للأزمة الليبية ما بين الليبيين فقط دون تركك الفرص للتدخلات الأجنبية، وذلك في طاولة حوار ليبي ابتداء من قاعدة أن "حل الأزمة الليبية يكون سياسيا سلميا ليبيا"، واستبعاد الخيار العسكري الذي تلجأ له القوى الكبرى عن طريق التدخل والذي ترى فيه الجزائر زيادة لتعقيد الزمة الليبية، إذ عرف الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية موقف ثابت ولم يتغير وهو الاعتراض لأي عمليات عسكرية التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، والمساعدة على التدخل للقوى الكبرى الأجنبية وانتشار الجماعات الإرهابية الممولة بطرق غير مباشرة من فرنسا والتي رأت فيها أنها تبادر لإعادة نظم الحكم في شمال إفريقيا، إذ ترفض رفضا قاطعا بان تكون قيم الديمقراطية من طرف الدول الكبرى بل يعتبرها الرئيس الجزائري بوتفليقة انها تنتج داخل الدول ولا تستورد من الخارج [2]، كما عرفت الجزائر عبر مبادرتها عقد عدة اجتماعات بين الفرقاء الليبيين من كافة الشرائح كالأحزاب السياسية والشخصيات البارزة في الأزمة الليبية، خاصة سنة 2015 والتي دعت فيه كل الأطياف القابلة في الأزمة الليبية واجتماع في الجزائر مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثتها برنارد يونوليون وممثل الاتحاد الأوروبي فديريك موغبيني،

---

[1]– سمير الحمادي، ***ربيع الغضب*** (الدار البيضاء :مطبعة النجاح الجديد، ط. 1، 2012)، ص.553 .

[2] – ANOUAR BOUKHARS, ***2013 ALGERIAN FOREIGN POLICY IN THE CONTEXT OF THE ARAB SPRING,*** Je l'ai eu sur le site https://www.researchgate.net/publication, Daté le: 13.06.2020.

حيث تمثل في توسيع الحوار السلمي السياسي ما بين الأطراف الليبية، والتي توصلت فيه الجزائر إلى تحرير بيان متوافق أساسه حماية التراب الليبي واحترام حقوق الإنسان في ليبيا وبناء دولة القانون والمؤسسات مع ضرورة فرض مبدأ التداول على السلطة بالطرق السلمية، وإقامة مؤسسة الجيش في ليبيا وبناء مؤسسات امنية للدولة الليبية.

وحسب المحلل السياسي والأستاذ في العلوم السياسة والعلاقات الدولية سمير قلاع الضروس، يرى بان الهدف الأول الواجب تحقيقه هو ضرورة توسيع الحوار السياسي بين القادة الليبيين من شتى الأطياف، وأعطى مثال للوساطة الجزائرية في مالي في تحقيق السلم الداخلي، وتجسيد مقاربة الحوار السياسي وبناء دولة المؤسسات الدستورية تحت غطاء المنظمات الدولية وهو ما يرى فيها الطريق الأصوب للوصول للحل السلمي وتجميع الفرقاء الليبيين، حيث يرى أن المقاربة الجزائرية مرحب بها أمميا واجتماع الفرقاء الليبيين رغم خوفهم سنة 2014 من المبادرة بعد استضافة الجزائر لعائلة القذافي، والتي بررتها بأنها معمول بها دوليا وتدخل ضمن حماية حقوق الإنسان والشخصيات السياسية، والتي لا تشكل عائقا للمبادرة الجزائرية ودورها في حل الأزمة الليبية[1] .

واصلت الجزائر سلسلة اجتماعاتها الدورية ما بين دولية وإقليمية وثنائية في إطار التعاون مع الأطراف الليبية، إذ توصلت سنة 2017 للمشاركة في الاجتماع الذي ضم وزراء الخارجية لكل من تونس ومصر للبحث في الصراع الليبي في تونس، والتي كان بدعوة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لتجسيد التنسيق العالي لحل الأزمة في ليبيا بالمقابل بمواصلة استقبال المسؤولين الليبيين الفاعلين، والذي كان تحضيرا للاجتماع الذي كانت تخطط له الجزائر، إذ فعلت دورها لتبرهن للقوى الكبرى بان كل المبادرات لن تصل لحل سلمي وحوار سياسي مادامت تبنى على المصالح المتبادلة، إذ جسدت ضرورة التعاون والتنسيق الأمني خاصة مع دول الجوار، إذ توصلت إلى عقد اتفاق للتنسيق الأمني مع تونس في مارس 2017، بخصوص التوصل لحل الأزمة الليبية وتسويتها والتي عرفت توافق في المقاربة اتجاه الأزمة الليبية مقابل تصريحات مسؤولين ليبيين بان حل الأزمة الليبية بدأ في التجسيد بعد سلسلة المشاورات والحوارات ما بين الجزائر والمسؤولين الليبيين كرئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج والخليفة حفتر ورئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، وهو الأمر الذي يجدد الثقة في التعامل مع الأزمة الليبية والوصول لمقترحات تجسد في إطار الحل السلمي بعد فشل اجتماع المغرب سنة 2015 لعدم ضمه لجميع الفرقاء الليبيين، والجزائر تدعوا لعدم إقصاءّ أي طرف ليبي في الحوار والحل السلمي السياسي، وذلك ما تعارض ومبادرة الجزائر التي تجمع كل الفرقاء الليبيين دون تميز في الصفة والمركز داخل ليبيا.

---

[1]– ثابت عمور، ***الدور الجزائري في الأزمة الليبية "دبلوماسية نشطة تسابق نظيرتها المصرية"***، تحصلت عليه من الرابط : https://al-akhbar.com/Arab/22369 بتاريخ:01.08.2020.

إن محتوى المبادرة الجزائرية لجمع الفرقاء الليبيين وإيجاد أليات لإيقاف انتشار السلاح والجماعات الإرهابية المتطرفة والذي ينعكس على الأمن الداخلي الليبي وتهديدا للاستقرار للشعب الليبي، إضافة إلى بناء مرحلة انتقالية لتجسيد قاعدة سياسية وأمنية لليبيا الجديدة [1]، كما دعت الجزائر لوجوب النظر لأي طرف ليبي بأنه جزء من الحل وعدم التفرقة بشرعية طرف على الأخر واعتماد تبادل الحوار السياسي مع العمل على تجميع كل القوى السياسية الليبية التي تبحث عن الحوار [2]، والتمسك برفض التدخل الأجنبي العسكري في ليبيا باي طريقة، ووجوب تعهد الفرقاء الليبيين إلى عدم الاستسلام للضغوطات التي تفزها القوى الدولية ودعا الرئيس عبد المجيد بعد تنصيبه رئيسا للجزائر في 22 ديسمبر 2019 بضرورة الالتفاف حول الفرقاء الليبيين والتعجيل بفتح أبواب الحوار السياسي والدبلوماسي للوصول إلى حلول ترضي كافة الأطراف الليبية وذلك في تصريحه قائلا : "...وسوف تبذل الجزائر مزيدا من الجهد في سبيل تحقيق استقرار ليبيا الشقيقة والحفاظ على وحدتها الترابية والشعبية وهذا من واجباتنا وأولوياتنا، وبهذه المناسبة فإن الجزائر تدعوا جميع الإخوة الليبيين إلى لم صفوفهم وتجاوز خلافاتهم ونبذ التدخلات الخارجية التي تباعد بينهم وتحول دون تحقيق غايتهم في بناء ليبيا الموحدة المستقرة المزدهرة، فإن الجزائر أولى وأكبر المعنيين باستقرار ليبيا حب من حب وكره من كره، ولن تقبل الجزائر أبدا لإبعادها عن الحلول المقترحة للملف الليبي..."[3].

رابعا :دور الجزائر اتجاه القضية الصحراوية

تعطي الجزائر اهتماما كبيرا لدعم الشعوب في تقرير مصيرها، إذ تعتبر نفسها جزءا من القضية لماضيها التاريخي مع الاستعمار الفرنسي ومبدئها الثابت في سياستها الخارجية بدعم الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة القضايا ذات البعد الدولي والتي لها اهتمام من طرف الرأي العام العالمي، فالموقف الجزائري اتجاه الجمهورية العربية الصحراوية له تداعيات تاريخية ومن تقاليد السياسة الخارجية الجزائرية ، حيث تعودت عيله ومارست دبلوماسيتها اتجاهه والتي وصلت بها إلى مراتب جعل منها دولة ذات هيبة وحنكة في الدفاع عن حقوق الشعوب ومساعدتها لنيل الاستقلال وفك رابطتها الاستعمارية التي سلبت منها عر السنين دون أي ذريعة سوى انتهاك حقوق الإنسان وسياسات التجويع والتشريد للدول الضعيفة من طرف الدول الكبرى أو بإيعاز منها كما هو الشأن بين المملكة المغربية اتجاه الجمهورية العربية الصحراوية، حيث شكلت الجزائر بالدفاع عن القضايا التحررية دعم لثوبتها ومبادئها الثابتة التي ترجع للقيم النوفمبرية التي حررت بها الجزائر من سيطرة الاستعمار الفرنسي منذ قرن وثلاثين سنة إلى نيل استقلالها مما جعلها محل اهتمام بالقضايا المتعلقة بتصفية الاستعمار

---

[1]– علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، ***مجلة الدراسات القانونية والسياسية***، ع. 05، م. 01، جانفي 2017، ص ص. 01-19 .

[2]– أمنة محمد عبد الحليم، ***التدخل الجزائري في الأزمة الليبية تفاديا للتدخل العسكري***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://www.afrigatenews.net/article/ بتاريخ: 08.08.2020.

[3]– تبون، ***مرجع سابق*** .

ونبذ كلّ أشكال الاستبداد وسلب حريات الشعوب الإفريقية وكل شعوب العالم التي نادت باستقلالها واسترجاع سيادتها بل وأوطانها، فالقضية الصحراوية لها طرفين متنازعين ولهما نظرتين وموقفين ثابتين، إذ نجد موقف المملكة المغربية والذي يقر حسب نظرته أن له حقوق تاريخية في الصحراء الغربية وينسب أراضيها إلى سيادة المملكة المغربية وجزء منها والجزائر التي تدافع عن حقوق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره الذي تراه مسلوب ظلما من أجل مصالح المملكة المغربية مع بعض القوى الدولية خاصة فرنسا[1]، ويرتكز موقف الجزائر الداعم للقضية الصحراوية على جانبين أساسين هما [2]:

أ- جانب يتعلق بالعلاقات السياسية بين الجزائر والمملكة المغربية بخصوص ترسيم الحدود: حيث نجد أن الجزائر تنظر للقضية الصحراوية انها مسألة تصفية استعمار ووجب دعم الشعب الصحراوي في تحرره وتقرير مصيره ووجب الوصل للحل لضمان الاستقلال التام للجمهورية العربية الصحراوية المعترف بها من طرف هيئة الأمم المتحدة ومساعدة الشعب الصحراوي للاسترجاع سيادته لأراضيه المحتلة من طرف المملكة المغربية وأي تفاوض فعلي يجب أن يكون ما بين ثلاثة ركائز رئيسية وهي موريتانيا وجبهة البوليزاريو والمملكة المغربية لتعطي مصداقية لاسترجاع سيادة الشعب الصحراوي .

ب-جانب يتعلق بالعلاقات الاقتصادية: وهنا نقف عند تبعية الجزائر لمصالحها اتجاه مناجم الفوسفات التي تمتلكها مناطق الجمهورية العربية الصحراوية، وذلك لخلق معبر رابط بين تندوف إلى المحيط الأطلسي عبر الصحراء الغربية لتسويق الحديد، حيث تكلف الجزائر لنقل الحديد من موانئ\ وهران إلى منجم الحديد بتندوف حوالي 1600 كم، بينما يتكلف نقل الحديد من تندوف إلى المحيط الأطلسي عبر الصحراء الغربية حوالي 2000 كم، إضافة إلى أن منطقة تندوف تشكل عائقا لترابط المغرب والجزائر منذ 1963 بعدما تم ضمها إلى الجزائر .

إلا أن الجانب الأول هو الذي تتفق عنده الجزائر عن طريق جلب المساعدات والوقوف عند مطالب الشعب الصحراوي، والذي ألفتت به الرأي العام العالمي للتعاون والتضامن من اجل استعادة حرية الشعب الصحراوي، وذلك بالاعتراف بدولة الصحراء الغربية ابتداء بالدعم السياسي والعسكري للوقوف أمام الاستعمار المغربي للأراضي الصحراوية، والتي اعتبرتها المملكة المغربية أن وقوف الجزائر مع الصحراء الغربية هو محاولة جلب منطقة بشار وتندوف لصالح الجزائر وعدم استكمال المغرب لمناطقه التي تمتد حتى تندوف وبشار وهو ما تروج له المملكة المغربية عبر نشرها لأقاويل وأكاذيب دعائية بترجيحها للجانب الثاني بقيامها بتشكيل معبر لنقل الحديد إلى المحيط الأطلسي وليس دعم القضية الصحراوية لتحقيق مصيرها واسترجاع حريتها من طرف

[1]- محمد عايد الجابري، ***وحدة المغرب العربي*** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص ص. 20-21.

[2]- عبد الأمير عباس الحيالي، مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي، ***مجلة ديالي***، ع. 25، 2007، ص ص.01-19.

الاستعمار المغربي وتقرير مصيره، إذ تم نفي تلك الادعاءات في العديد من اللقاءات والمناسبات وركزت الجزائر على ثلاثة مبادئ رئيسية لدعم القضية الصحراوية وهي :

- أن الجزائر ترفض رفضا قاطعا أن تكون محل أطماع سياسية أو اقتصادية أو عسكرية اتجاه الدفاع عن المناطق الصحراوية والشعب الصحراوي التي قصدته بالشعب الشقيق المسلوب الحرية .
- تعتبر الجزائر وفق مبادئها الشرعية المستمدة من الثورة التحريرية وبيان اول نوفمبر 1954 بحق الشعوب في تحقيق مصيرها واسترجاع سيادتها الترابية.
- أن قضية الصحراء الغربية لا تعدو أن تكون قضية تصفية استعمار ولا يمكنها أن تصل لتعكير العلاقات بين المملكة المغربية الشقيقة والجزائر[1].

تعتبر القضية الصحراوية محل اهتمام السلطات الجزائرية، لأنها مسألة تصفية استعمار منذ مجيئ الرئيس بوتفليقة للحكم رغم أنها شهدت فتورا بسبب الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر أواخر التسعينيات، والتي استغلتها المغرب بحملات للدعاية ونشر الأكاذيب ومحاولة التدخل في توريط الجزائر بحملات لفهم من يرتكب الجرائم في حق الشعب الجزائري، لتوقع الجزائر في مأزق أمام الرأي العام العالمي وتخرجها من دائرة الدفاع عن حقوق الشعب الصحراوي لتقرير مصيره، لإلا أنها لم تستسلم أمام الحرب الدعائية العدائية من نظام المخزن بالدرجة الأولى بل صممت امم الأزمة المنية وتمسكت بمطالب الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وذلك ما شهدته الجزائر باستقبالها للقمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية وأعلنت رسميا بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وهو ما رفضته بالمملكة المغربية وبعض حلفائها من القادة الأفارقة، وهو ما أعاد تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية ودبلوماسيتها قاريا ودوليا [2].

وفي سنة 2001 وبعد حدوث تحول للعبة الدولية وبروز أحداث 11 سبتمبر 2001، وبعد تكهنات من طرف المملكة المغربية بتراجع الدبلوماسية الجزائرية بمجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999وتغيير مواقفها الداعمة للقضية الصحراوية، إلا انها اصطدم الرأي العام المغربي خاصة بان القضية الصحراوية ثابتة في تقاليد السياسة الخارجية الجزائرية ولن تتغير بتغير الشخصيات والثبات من مميزات النظام الجزائري إذ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تضامنها ووقوفها بجانب الموقف الجزائري رغم علاقاتها التقليدية اتجاه المغرب، وأقرت بضرورة دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره معتمدة على مصالحها اتجاه الجزائر، خاصة بعد توسطها للعديد من النزاعات والصراعات الإفريقية والتي كان اخرها حل النزاع الأريتيري الإثيوبي سنة 2001، واستعادة استقرارها الأمني والدبلوماسي والتركيز على قوتها الاقتصادية والنفطية، إضافة إلى خبرتها في مجال مكافحة

---

[1]– تبون، ***مرجع سابق*** .

[2]– العيدي، ***مرجع سابق***، ص. 150 .

الإرهاب والجريمة المنظمة وهو ما فتح لها مجال التعاون الأمني والمخابراتية في منطقة الساحل الإفريقي[1] ، وبرهنت الجزائر بّان القضية ستبقى قائمة وأن الموقف الجزائري لن يتنازل عن وقوفه الدائم للقضية الصحراوية وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وانها لن ترفض أي حوار جزائري مغربي منذ سنة 1963 إلى غاية يومنا هذا، وان القضية تتعلق بالأنظمة وليست بالأشخاص، وذلك ما دعا إليه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في حفل تنصيبه يوم 23 ديسمبر 2019 قائلا :"...ولابد لي أن أعلن بوضوح ان مسألة الصحراء الغربية هي مسألة تصفية استعمار، وهي قضية بيد الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وينبغي أن تظل بعيدة عن تعكير العلاقات الأخوية بين الأشقاء..."[2] ، كما صرح قبله وزير الخارجية رمطان لعمامرة بان الجزائر متمسكة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفقا للقوانين المعتمدة من طرف هيئة الأمم المتحدة، وذلك عن طريق التفاوض بين الأطراف المتنازعة ويقصد بها المملكة المغربية وجبهة البوليزاريو، باسترجاع تقرير المصير والاستفتاء الشعبي الحر والنزيه، حسب ما أفاد به إمي كريستوف روس والذي ابعد على الجزائر ان تكون طرفا في النزاع، بل لها مرافق سياسية اتجاه الشعب الصحراوي والنابعة من عقيدتها الثورية الثابتة مع الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام الشعوب في تقرير مصيرها عبر الطرق النزيهة والتي تحترم سيادتها الترابية وضمان استقلالها التام[3].

رغم ان النزاع حول الصحراء الغربية له طرفان هما جبهة البوليزاريو والمملكة المغربية غلا ان الجزائر لن تستغني عن الدفاع للصحراء الغربية سواء على مستوى الاجتماعات الإفريقية والدولية أو على مستوى المنابر الإعلامية، وذلك لاستقبال الجزائر للاجئين الصحراويين في مخيمات تيندوف والمقر الرئيسي لجبهة البوليزاريو ودعمها لمصيره في استرجاع السيادة على أراضيه المحتلة من طرف النظام المغربي دون ان تكون طرفا في النزاع، وذلك ما اقره البروفيسور حني بقوية أستاذ العلوم السياسية حسب تصريح الصحفي حمزة عتبي لقناة CNN، بأن النزاع له اعتبارات تاريخية، حيث اصبحت القضية الصحراوية ركيزة أساسية لدى النظام الجزائري وجزء من سياسته الخارجية باعتبارها مسالة تصفية استعمار لا غير، وأن إفريقيا تعيش أخر مستعمراتها والتي تتمثل في الاستعمار المغربي للأراضي الصحراوية، كما نوه أن الجزائر اعترفت بجمهورية الصحراء الغربية كدفاع عن حقوقها ودعم لشعبها دون تحقيق مصالح كما هو مرجح لدى الطرف المغربي الذي تكن له الأخوة والصداقة بين البلدين في العديد من الفترات التي مكرت بها الجزائر، إضافة إلى دعم شعبه للحصول على استقلاله واسترجاع سيادته، وذلك ما دعت له الدول الإفريقية بالالتزام بالاعتراف بالدولة العربية

---

[1]– العيدي، ***مرجع سابق***، ص. 151.

[2]– تبون، ***مرجع سابق***.

[3]– تصريح من طرف وزير الخارجية رمطان لعمامرة، ***أخبار العالم العربي***، نوفمبر 2015، تحصلت عليه من الرابط : https://arabic.rt.com/news/ بتاريخ:26.08.2020.

الصحراوية [1]، كما صرح السفير الجزائري لدى روسيا الاتحادية إسماعيل علاوة، دعم بلاده للكفاح الشعب الصحراوي الذي يعتبره تقليدا راسخا من بيان أول نوفمبر 1954، والذي يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وحتى يحرر الصحراويون وطنهم تحت اسم الجمهورية العربية الصحراوية المستقلة، وبناء دولتهم واسترجاع سيادتهم من طرف الاستعمار المغربي وبناء دولة ديمقراطية تتمتع بمسؤولياتها في القارة الإفريقية .

خامسا : الجزائر اتجاه الحراك المغاربي

إن الوقع الاستراتيجي للجزائر جعلها تمثل المركز الحيوي للمغرب العربي ونواة ترابطية ما بين دوله، إذ تستحوذ على حوالي 40% من المساحة الإجمالية، خاصة بعد تصدرها لمساحة إفريقيا والمغرب العربي بعد تقسيم دولة السودان والتي جعل منها الدولة المحورية وقلب المغرب العربي[2]، فإذا نظرنا في دور الجزائر الجيوسياسي في منطقة المغرب العربي، نجدها تشترك وتتصل بجميع الدول تاريخيا وما نسميه الاستحواذ على العمق الاستراتيجي في المنطقة وهو ما أكسبها القدرة والقوة في التمثيل والتحرك الإقليمي الذي يفرض عليها أيضا لعب الدور المنوط بها في دائرتها المغاربية، خاصة بعد اندلاع الثورات العربية في تونس وليبيا وبروز التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وضعف بناء الدولة وانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي في المنطقة المغاربية، إذ يفرض على السياسة الخارجية الجزائرية توظيف الدور الذي تلعبه في محيطها المغاربي، خاصة في ظل تنامي الثورات العربية وطبيعتها التحررية في السياق الإقليمي للمنطقة المغاربية، والتي عرفت احتجاجات شعبية، خاصة ليبيا وتونس أواخر سنة 2010 وبداية سنة 2011، والتي وصلت إلى حد الإطاحة بالأنظمة وحكامها وتفعيل التغير الجذري للدساتير العربية من أجل تغير النظام وتحقيق الرفاهية السياسية والاقتصادية وتفعيل الديمقراطية التشاركية وضمان مبدأ تعبير الشعوب عن حريته إرادته في اختيار من يمثله دون إملاءات خارجية ولا ديكتاتورية داخلية تحت مسميات التاريخ الجهادي التي يستخدمها بعض الأشخاص كشهادات للاستيلاء على السلطة والأحزاب الحاكمة مع النظام، لذلك نهضت تلك الشعوب لضمان أقصى حد ممكن للتنمية والحرية والعدالة وتحقيق المساواة [3]، إذ عرفت نهاية 2010 موجات من الثورات والاحتجاجات العارمة في جميع انحاء القطر العربي، خاصة شمال إفريقيا من تونس إلى ليبيا، والتي كانت الجمهورية التونسية مهدا لها، إذ انطلقت الثورات الأولى لمجموع حلقات الغضب العربي نتيجة تدني الأوضاع المعيشية

---

[1]– حمزة عتبي، لماذا تدعم الجزائر بسخاء جبهة البوليزاريو، ***تصريح صحفي لقناة CNN***، مارس 2016، تحصلت عليه عبر الرابط :https://arabic.cnn.com/world/2016/04/01/why-does-algeria-support-polisario بتاريخ: .16.08.2020

[2]– FOUAD KEBDANI, ***ALGERIA EL MAGHREB :UN PASADO IN CAPACIDAD SE CONSTRIUR EL FUTURO***,(OUSSOUR ALJADIDA, N: 16-17, APRIL2014-2015), P.02.

[3]– فتحي حاجي، ***التحولات الديمقراطية في المملكة المغربية بين الفرص والقيود 1992-2016 دراسة تقويمية*** (أطروحة دكتوراه غير منشورة :جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019)، ص. 102.

والاقتصادية والتي انعكست سلبا على الجانب الاجتماعي، إذ عرفت المنطقة المغاربية انتشار واسعا للبطالة ونسبة الفقر وإحداث طبقية في المجتمع وتأثير الفساد الإداري على التنمية والعمليات السياسية في كل انحاء القارة الإفريقية لاسيما المغاربية، كلها عوامل زادت من حدة التوتر والانفجار الشعبي الذي سخط على النظام القائم والتي أعلنت الخروج في مظاهرات مطالبة بالتغيير الجذري والتي اجبرت الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بالتخلي عن السلطة وإعلان هروبه إلى المملكة العربية السعودي بعدما رفضت جل الدول استقباله، والذي رسم نجاح الشعب التونسي في تنحية الرئيس والإطاحة به والعمل على بناء نظام جديد بصبغة ديمقراطية بتولي نظام يختاره الشعب يقوم على الشرعية والمشروعية ونظام دستوري مؤسس بإصلاحات مبنية على قيم ثورة البوعزيزي، بإلغاء إدارة امن الدولة والإفراج عن المعتقلين السياسيين، بالإضافة إلى تأسيس اللجنة العليا للانتخابات بإعداد منظومة انتخابية وإنشاء هيئة مختصة بالانتخابات لتنظيم انتخابات نزيهة للرئاسيات والتشريعيات، بالإضافة إلى إنشاء اللجنة العليا لتحقيق اهداف الثورة والإصلاح، وتحقيق التحول الديمقراطي الفعلي وغير المستورد من الخارج، حيث شكلت التغيرات في السياسات العامة لتونس بناء دولة جديدة قائمة على أسس ديمقراطية بهياكل ومؤسسات دستورية جديدة تضمن فيها حقوق وحريات المواطن التونسي رغم وجود عقبات وقيود تمثلت في ضحايا ومفقودين في الشارع التونسي والذين صمدوا حتى إسقاط النظام البائد الذي دام طيلة 25 سنة من الحكم [1]، التي كانت لها انعكاسات مواقف من طرف السياسة الخارجية الجزائرية، إذ تعتبر الجزائر من بين المتأثرين من الثورة التونسية سنة 2011، نظرا للموقع الجغرافي والترابط التاريخي بين الشعبيين والاتصال الدائم بصلات المصاهرة والعادات والتقاليد التي تحكمها علاقة الشعبيين، حيث اجبرت الجزائر من تأمين حدودها الشرقية لما يعرفه الجيش التونسي من ضعف ونقص خبرة في التصرف في مثل هذه الاحتجاجات التي تعتبرها الجزائر بالموجة الخطيرة على الأمن الوطني الجزائري[2] نظرا لتنامي التهديدات المنية على طول الشريط الحدودي الشرقي والجنوبي للجزائر بعد تأزم الوضع وتفجير الثورة التونسية، عرفت السياسة الخارجية الجزائرية استمرار في العلاقات بين البلدين والذي يعتمد على مبدأ حسن الجوار والتعاون الثنائي، وأعطت الجزائر لتونس ملفا كبيرا في سياسة الجزائر الخارجية التي تشهد موجة من الاحتجاجات ونموذجا للتحرك الشعبي، ذ عبرت عن مواقفها اتجاه الأوضاع في تونس وأسقطت أن الحفاظ على الأمن التونسي هو بح ذاته حفاظا على امن الجزائر واستقراره، حيث عرفت انطلاق لجهود البلدين في تبادل الزيارات من أجل التوصل للحلول الفعلية في ما يخص الحد من انتشار الجماعات الإرهابية خاصة في الحدود الشرقية والتنسيق الأمني على الشريط الحدودي، وذلك ما خلق نوعا من التعاون الثنائي الذي وصل لزيارات الرئيس التونسي الباجي القايد

---

[1]– حاجي، ***مرجع سابق***، ص. 103.

[2]– عز الدين عبد المولى، ***"الانتقال الديمقراطي في العالم العربي أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي***، مركز الجزيرة للدراسات، تحصلت عليه عبر الرابط: https://studies.aljazeera.net/ بتاريخ: 28.08.2020.

السبسي إلى الجزائر، إذ عبر الرئيس الجزائري بوتفليقة عن احترام حرية الشعب التونسي في إدراكه للتغيير وضرورة بناء دولة تونس القائمة على المؤسسات ودولة القانون ومبدأ التداول على السلطة، حيث عرفت للموقف الجزائر بعد سقوط النظام التونسي سنة 2011 التزام الحياد من جهة والتخوف من تصدير الحركات الاحتجاجية إلى الجزائر من جهة اخرى خاصة وأن الجزائر كانت على وشك تحركات شعبية متتالية كأزمة الحليب والسكر والزيت، واحتجاجات السبت، إضافة إلى وصول الحزب الإسلامي للحكم كلها عوامل لم ترضي الجزائر، وعرفت انه يشكل خطورة على حدودها، خاصة بعد إعلان الرئيس منصف المرزوقي بالسماح للجزائريين لدخول إلى تونس ببطاقة التعريف الوطنية، والذي رفضته الجزائر جملة وتفصيلا بحجة أنه يشكل خطر على أمنها، إذ بادرت بتعزيز امنها الحدودي بان المرحلة حسب السلطات الجزائرية ليست لصالح تبادل الثقة بين الشعبيين في ظل تنامي التهديدات الأمنية في مالي والتخوف من تصدير الجماعات الإرهابية عبر الحدود بين البلديين، كما عبر الرئيس الجزائري بموقفه اتجاه الثورة التونسية ببرقية للرئيس التونسي المؤقت بعد عبوره على الأجواء التونسية متوجها للجمهورية العربية المصرية لحضور القمة العربية الاقتصادية الثانية بثنائه وثقته بنجاح العبقرية التونسية في تحقيق الرفاهية للشعب التونسي، وضرورة احترام إرادة الشعب التونسي وأن الشعب هو السيد في اختيار من يمثله في السلطة، إلا أن موقف الجزائر اتجاه الثورات العربية والتي اصطلح عليه الربيع العربي كان مؤجلا ومحايدا حتى انتفاضة الشعب المصري، وذلك تخوفا من انتقال الأوضاع إلى الجزائر وهو المر الذي تحدث عنه بعض وسائل الإعلام بالانتقاد للنظام الجزائري بعدم مسايرة الشارع العربي وتأييده في استعادة حريته والدفاع عن حقوقه ضد الأنظمة التسلطية والذي يمارس اللصوصية في تسيير النظام، وهو ما رد عليه وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي بان النظام الجزائري يبقى بعيدا بمسافة كبيرة عن الأوضاع وذلك للحفاظ على المبادئ الثابتة في السياسة الخارجية، وأن الموقف الجزائري يخدم المصالح الاستراتيجية للجزائر إقليميا، وأعرب مراد مدلسي بدفاعه عن تصرف الدبلوماسية الجزائرية خلال اندلاع ثورات تونس وليبيا، بأن الدولة الجزائرية اتخذت تدابير مسؤولة اتجاه التغيرات بالمنطقة المغاربية واعتبرتها نابعة من مبادئ التي تسير الدبلوماسية الجزائرية أهمها دعم القضايا العادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام خيارات الشعوب في تقرير مصيرها، وأضاف أيضا أن الجزائر تساير الأحداث عن بعد وبحكمة حسب ضرورة المصالح التي تخدمها وتضمن أمنها واستقرارها، خاصة المصالح الاستراتيجية.

أما ليبيا والتي تماشت الاحتجاجات فيها في نفس السياق الإقليمي مع ما شهدته الجمهورية التونسية، إذ تحرك الشعب الليبي ضد نظام معمر القذافي والذي خطى شعبه نفس النهج التونسي بإعلان احتجاجات مطالبة بتغيير النظام، إلا أن اختلاف لم يكن الهروب والاستقالة للعقيد القذافي بل صاحبه إعلان ثورة مسلحة تمت إزالته بالقوة وقتله على يد ما زعم بالثوار بإيعاز من فرنسا وحلف الناتوا[1]، إلا أن الثورة في ليبيا كانت مغايرة تماما

[1]– عبد العالي رزازقي، ***مالا يقال "سيناريوهات التغيير في الوطن العربي"*** (الجزائر : دار الأمة، ط. 1، 2011)، ص. 99.

للاحتجاجات في تونس بالنسبة لنظرة الجزائر وموقفها، إذ تحتوي على حدود جغرافية بينها وبين دولة ليبيا بحوالي 982 كم، وهنا نقف امام تنامي التهديدات الأمنية التي خلقتها الثورة الشعبية الليبية وهو ما اعتبرته الجزائر تهديدا لأمنها الوطني، خاصة بعد انتشار الجماعات الإرهابية من تنظيم داعش إلى المغرب العربي التي استمدت قوتها من الاستيلاء على مخازن الذخيرة والأسلحة الثقيلة التي كان نظام العقيد القذافي يذخرها في ظل فقدان تام لمؤسسة الجيش التي تخوفت منه الجزائر واعتبرته تهديدا لأمنها في ظل استفادة بعض القوى الدولية للوضع المتأزم لإغراق الجزائر بسلاح ليبيا لمحاولة تهييج الشارع الجزائري الذي رسم الاستثناء في ظل وجود غليان اجتماعي أواخر سنة 2011 وتوالي أزمة مرض الرئيس بوتفليقة سنة 2012، حيث جعلت تلك الجماعات من الحدود الجزائرية الليبية منطقة للمتاجرة بالسلاح وممارسة الجريمة المنظمة، مما خلق نوع من الفوضى الأمنية[1]، وذلك ما باشرت به الجزائر باعتمادها على خطة دفاعية اتجاه الزمة الليبية للحفاظ على امنها الوطني من جهة والتوسط للعب دور المحاور ما بين الليبيين وتأسيس للحوار السياسي، والبحث عن الحل السلمي، كما أشرنا له سابقا، وذلك للحفاظ على مبادئها ورفض للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة الليبية، فموقف الجزائر يعد صريحا وواضحا اتجاه القضية الليبية تحكمه تقاليد الدبلوماسية الجزائرية وثوابتها التاريخية المستمدة من مبادئ الثورة التحريرية، إذ تعمل على حماية حدودها مع ليبيا و بناء التعاون الثنائي مع دول الجوار الإقليمي من اجل تبادل المعلومات للحد من انتشار الجماعات الإرهابية، حيث تم تنقل أزيد من 35 ألف جندي جزائري بأمر من قائد الأركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح إلى الحدود الليبية لتعزيز الأمن الحدودي نظرا للمعلومات التي استغلتها المخابرات الجزائرية بمحاولة انتقال جماعات إرهابية إلى صحراء الجزائر، كما وقفت إلى تتبع المبادرات التي من شانها إيجاد حلول فعلية للازمة الليبية ودعوة الأشقاء الليبيين للتسريع لإيجاد حلول سياسية وتشكيل قوى أمنية لمحاربة الجماعات الإرهابية، وترى الجزائر من إجراءات تشديد الرقابة على حدودها البرية اتجاه الدولة الليبية المنهارة يعد دعما لمصالح الثوار، وأنها تساعدهم في ضبط حدودها الشرقية دون جهد وعناء، وأنها تضع سدا يمنع هروب رموز النظام الموالي للقذافي عبر الحدود الجزائرية، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية عرفت نوعا من الانتقادات بعدم تمسكها بمبدأ الحياد خاصة بعد استقبالها لبعض من عائلة القذافي، إضافة إلى عدم اعترافها ضمنيا للمجلس الانتقالي الليبي وهو ما رد عليه وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي، بان الموقف الجزائري منذ دخول ثوار ليبيا إلى العاصمة طرابلس يتحدد مع موقف الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، وهو ما جعلها محل ريبة وتوتر اتجاه الاعتراف، خاصة رفض الاتحاد الإفريقي الاعتراف بالمجلس الانتقالي حتى نهاية سنة 2019 لظروف تتعلق بعدم شرعيته من جهة أو محاولة عدم الانحياز لأي طرف في اللعبة الليبية من جهة أخرى، وهذا عرفت الجزائر تهجما من طرف الثوار

[1]– مولود بلقاسمي، الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية، ***مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية***، ع.11، 2017، ص. 65.

الليبيين بدعمها للعقيد معمر القذافي وعدم احترام الشعب الليبي في تقرير مصيره [1]، كما صرح الوزير السابق والمعرض للسلطة الحاكمة في عهد بوتفليقة في حواره مع دويتش فليه أن الجزائر تتخوف من تداعيات الثورة الليبية، وأن سبب غموض الموقف الجزائري من الأزمة الليبية يعود إلى عدم وجود تواصل ما بين اطراف الدبلوماسية الجزائرية للوقوف أمام رأي واحد، ويرى رحابي أن الجزائر ستخسر من موقفها العديد من المصالح وأن استقبالها لعائلة القذافي سيشكل خطرا كبيرا لها وإحراجا دبلوماسيا مع الحكومة الليبية [2].

ومن بين الانعكاسات التي عرفتها الجزائر جراء عدم استقرار المنطقة المغاربية شن الهجوم على قاعدة الحياة بعين ام الناس بالجنوب الجزائري وبالتحديد ولاية إليزي من طرف جماعة مختار بالمختار الجهادية والذي عرفت فيه الجزائر نقطة تحول باعتباره شكل تهديدا للاستقرار الجزائري، وأن عدم استقرار الدول المجاورة هو بحد ذاته عدم استقرار الجزائر في ظل منطقة يصعب التحكم فيها، إلا غذا تظافرت الجهود المنية من كلا الدول الحدودية للجزائر أمام انتشار لبارونات التهريب وتكوين الجماعات الإرهابية وتدريبهم والمتاجرة بالسلاح والمخدرات، والذي قابله حصيلة احتجاز 800 رهينة لينتقل تشديد الرقابة الأمنية كما اعتادت عليه الجزائر في مكافحة الإرهاب في العشرية السوداء لينتقل إلى دور الحماية للحدود الجنوبية التي تعرف حدودها طوارئ بسبب عدم استقرار الدول المجاورة[3] وفقدان السيطرة على الأوضاع الأمنية هناك، وعرفت ردود افعال واتهامات داخل النظام الجزائري من قبل شخصيات سياسية وأمنية حول وقوع الحادث، إذ تم توجيه أصابع الاتهام إلى الجنرال محمد مدين المدعو في سلك المخابرات توفيق مدير جهاز المخابرات الجزائرية سابقا، بانه وجب عليه الاستقالة مع الاعتماد ان يكون طرفا في حدوث الهجوم في تصريح من طرف الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الذي يحوز على الأغلبية البرلمانية وموالاته للسلطة الحاكمة، كما وجه الرئيس الجزائري أوامر بغلق كل المنافذ من وإلى مالي وتشديد الرقابة المنية مع اتخاذ شروط صارمة للوصول للمناطق الحدودية التي يتكلف الجيش الوطني الجزائري بحمايتها، وهنا أثبتت التحريات الأمنية خاصة أزمة تيقن تورين بانه وجب على المسؤولين الجزائريين التخلص من ممارسة السياسة الخارجية السلبية التي تم الاعتماد عليها اتجاه الثورة الليبية .

ومن خلال ما سبق نستنتج ان السياق الإقليمي للثورات العربية خاصة في تونس وليبيا له تأثيرات بليغة على عمليات التحول الديمقراطي في الجزائر، باعتبار توقع النظام الجزائري لحدوث تأثير في السياسة الداخلية،

---

[1]– أمير الصديق وأخرون، ***موقف الجزائر من الثورة الليبية***، برنامج حديث الثورة، تحصلت عليه من الرابط : https://www.aljazeera.net/programs/revolutionrhetoric/2011/9/3/%D9%85%D9%88%D9%82% بتاريخ: 01.09.2020.

[2]– عبد العزيز رحابي، ***موقف الجزائر من الأزمة الليبية راجع لتخوفها من تداعياتها عليها***، حوار صحفي لدويتشه فليه، تحصلت عليه من الرابط :https://www.dw.com/ar بتاريخ:13.09.2020.

[3]– تقرير الشرق الأوسط رقم : 164، ***الجزائر وبلدان الجوار***، أكتوبر 2015، تمت ترجمته من اللغة الإنجليزية لتقرير مجموعة الأزمات، ص ص. 06– 07.

خاصة وأن المنطقة المغاربية جغرافيا تتأثر بدور الفاعلين الإقليمين، والتدخل الأجنبي الدولي كما حدث في ليبيا، وانطلاق الثورات العربية كان في ظل تحولات استراتيجية قد تصل إلى تغيير جميع الأنظمة العربية وتغيير الخريطة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية عامة والجوار المغاربي خاص، كما أنها تعتبر كمنبه لدول المغرب العربي بالأخص دولة الجزائر والتي شرعت في دراسة مطالب الشعب الجزائري والتوجيه نحو إصلاحات اعتبرت من السلطة بالعميقة رغم عقمها من أي حلول تهدئ الشارع الجزائري والتي يرى فيها الشعب الجزائري لن تتوظف على أرض الواقع وذلك لتبرير استفادتها من الثورات العربية وذلك ما رفضه الشعب الجزائري بمطالبته لتغيير السلطة السياسية وبالأخص العجز الذي يعرفه الرئيس بوتفليقة واستحواذ بعض الجماعات من رجال أعمال وعسكريين وشقيق الرئيس على ختم السلطة، لاكن الحفاظ على أمن الدولة كان من اولويات الشعب الجزائري تخوفا من استغلال الاحتجاجات من طرفّ أطراف خارجية لتهديد استقرار الجزائر، حيث أعلن الرئيس بوتفليقة عن إصلاحات جزئية سنة 2011 بإعلانه عن إصلاح المنظومة الإعلامية بتوظيف قنوات إعلامية موجهة بطرق غير مباشرة تمتلكها كبار رجال الأعمال المواليين للسلطة السياسة من اجل حجب الانتقادات الموجهة للسلطة السياسية والتي إتهمتها بالتضييق على حرية الصحافة وتضييق على التعبير عن انشغالات المواطن والتي تشهده القنوات الإعلامية الرسمية والتي تصنع النظام الجزائري بصفة كبيرة، إلا أنها لم تكن تلك الإصلاحات من حسن النية في التغيير بل من أجل إرضاء الطبقة السياسية المعارضة والتي وصفتها بتغيير الواجهة فقط، وذلك كرد فعل لإسكات الشارع الجزائري وتهدئته خلال تلك الفترة التي عرفت غياب تام للرئيس بسبب عجزه عن ممارسة مهامه المخولة له دستوريا.

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج ان السياسة الخارجية عرفت لعب دور الرائد في القارة الإفريقية منذ سنة 1999 إلى غاية 2019، وذلك بالسعي إلى خلق المبادرات وتأسيس الأجهزة والمنظمات التي من شانها تبعث التعاون وتجسيد الحوار والتشارك في تنمية إفريقيا بعيدا عن التدخلات الأجنبية، إضافة إلى تنفيذ السياسات التي صنعها العامل الشخصي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية من خلال رؤسائها من جهة والموقع الاستراتيجي والجغرافي من جهة اخرى باعتبارها منطقة عبور عبر البحر الأبيض المتوسط، كما عملت الجزائر عبر دبلوماسيتها على استعادة مكانتها الريادية في دائرتها آلإفريقية بعد خروجها من ازمة امنية حادة، والذي خلق فيه نوعا من التميز وحمل لواء إفريقيا عبر تمثيلها في المنظمات الدولية والإقليمية مع تأثير العامل التاريخي الذي تزخر به والعامل الشخصي الذي يتمتع به صناع القرار الجزائري في استخدام أليات وابعاد السياسة الخارجية الجزائرية، كما نستنتج أن استعادة الجزائر لأمنها وقوتها في القارة الإفريقية ساعدها على تطوير قدراتها السياسية والعسكرية وحتى الدبلوماسية، وإضافة لخلق علاقات جديدة مع الدول الإفريقية والمنظمات القارية التي أصبحت تمثل فيه كل الدول الإفريقية خاصة في ما تعلق حل النزاعات والصراعات والتوسط لإيجاد حلول ممكنة للخروج من تلك الأزمات دون وقوع الحروب وبطرق سلمية كمكافحة الإرهاب

والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وذلك ما أكد مدى إدراك صناع القرار للموقع الذي تزخر به الجزائر دبلوماسيا استنادا إلى مبادئها الثابتة في توجيه السياسة الخارجية في ظل بيئة إفريقية مليئة بالتهديدات الأمنية باختلاف انواعها خاصة في الساحل الإفريقي، حيث عرفت مواجهة العديد من التهديدات الأمنية والتي فرضها عليه موقعها الجغرافي وحدودها الموسعة المنفتحة على دول الجوار، والذي أصبح يشكل خطرا كبيرا لأمنها الوطني كالهجرة غير المشروعة والتي فرضتها عليها الجماعات النازحة من جراء الفقر والجهل والحروب الإفريقية والذي يرى فيه المهاجرين معبرا للمرور لأروبا، حيث انعكست سلبا على أمنها الداخلي خاصة الصحي بانتشار الأوبئة والأمراض والفيروسات التي تنتقل عبر المهاجرين السريين، حيث أجبرها على الإنفاق العسكري بدل الإنفاق على مشاريع التنمية الداخلية، إضافة إلى بروزها كفاعل إقليمي بممارستها دورها الذي فرضته عليها البعد الجغرافي وانتمائها للقارة الإفريقية بالتزامها الدبلوماسي والسياسي اتجاه القضايا الإفريقية، خاصة الأمنية بتأسيسها للعديد من المنظمات والأجهزة والاتحادات القارية في إفريقيا من اجل دراسة والتعاون المشترك في جميع القضايا التي تجمع الدول الإفريقية، وذلك يعكس نيتها ودليلا على رغبتها في تحقيق تنمية مشتركة لإفريقيا مع التصدي وفض النزاعات الإفريقية بين دولها، وضرورة العمل للوصول إلى حلول سلمية لجميع المشاكل العالقة في إطار التعاون المشترك والعلاقات الثنائية باعتمادها على مبدأ الوحدة المشتركة ومقاربة امنية شاملة ذات طابع توازني، وفرض عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحفاظ على السلامة الترابية بعيدا عن اللجوء للقوة العسكرية التي تزيد من حدة الصراعات باعتمادها على مشاريع سياسية وأمنية كالحلول القبلية لمنع نشوب النزاعات والبحث فيها قبل حدوثها، وذلك ما فرضته بإنشاء ألية حكماء إفريقيا والقوة الإفريقية الجاهزة ومجلس السلم والمن الإفريقي والذي لعب دورا فعالا في التصدي ومنع النزاعات القائمة باستخدام الأليات الدبلوماسية، كالترقب والترصد لتلك النزاعات والتصدي لها، إضافة إلى تفعيلها للحوار السياسي بين أطراف النزاع، كما استخدمت الجزائر مبدأ ربط امنها بأمن إفريقيا والذي تصدت به لتوسعات ونوايا الدول الكبرى ومحاولتها الاستيلاء على ثروات إفريقيا عن طريق التدخل الأجنبي ورفضها لإقامة أي قواعد عسكرية في المناطق الحدودية الإفريقية وهو ما فرض حملها للواء إفريقيا في مكافحة الإرهاب عن طريق تمثيلها في الاجتماعات بمكافحتها للظاهرة الإرهابية وتجريمها دفع الفدية للخاطفين والتي تعتبرها مصدر تمويل تلك الجماعات وإعادة النظر في حقوق الإنسان وبعث التنمية القارية وترتيبها لأمن الدول الإفريقية والتعاون لدعمها من اجل الدفاع المشترك الإقليمي ما بين القوات العسكرية الإفريقية، لذلك نجد الجزائر فعلت سياستها الخارجية بدورها في الوساطة الدبلوماسية في حلحلة الأزمات التي تعيشها الدول الإفريقية خاصة المعقدة منها كحلها للنزاع الأريتيري الإثيوبي والذي كان سببه مشكل حدودي والتي فصلت فيه بالحل السلمي وهو ما اعاد لها هيبتها القارية دون اللجوء إلى القوى الدولية، التي تعتبرها ألية لهدم الأنظمة الإفريقية كما عززت دبلوماسيتها في إيجاد حلول للقضية المالية والليبية دون اللجوء للقوة ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول من طرف الدول الجنبية التي تهدد استقرار الأمن في المنطقة، إضافة إلى دعم القضايا المتعلقة بتصفية الاستعمار ودعم حق الشعوب

في تقرير مصيرها وذلك ما وجهتها لقضي الصحراء الغربية، لنصل بان الجزائر أكدت بعدها الإفريقي والاستراتيجي الهام وفرضت موقعها الجيوسياسي وانتمائها القاري بتجسيد العوامل الشخصية في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية وتفعيل دبلوماسيتها من أجل ضمان الاستقرار في إفريقيا والذي تضمن به استقرار أمنها الداخلي والذي جعل كمنها الدولة المحورية في جميع المستويات وفي شتى المتغيرات .

الفصل الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية وإشكالية التنمية في إفريقيا

الفصل الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية وإشكالية التنمية في إفريقيا

تكمن مكانة الجزائر الاستراتيجية التنموية في موقعها الجيوسياسي والاقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي، والتي تجسدت في نظرتها اتجاه اهم القضايا التي تعاني منها الدول الأفريقية في العديد من المحطات والأزمات التي أثبتت أهمية الدور التي تلعبه السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الأفريقي كحل العديد من الأزمات وفك الصراعات المعقدة بين الدول الأفريقية، إضافة إلى مواجهة شتى انواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتصدي لظاهرة الإرهاب الدولي بتوظيف جهودها الدبلوماسية والبشرية ودعمها الدائم عن طريق خلق المبادرات والتكتلات التي من شانها تحقيق وجلب التنمية والتكامل الأفريقي، عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع توافق المصالح، وهو ما أثبت عودتها الريادية في القارة الأفريقية ووجودها الدائم داخل المنظمات الأفريقية، ومواجهة التحديات الاقتصادية التي تعيق مسار التنمية في أفريقيا للرفع من قيمة الاقتصادي الأفريقي والدفع بعجلة التنمية مع الالتزام بالدور الذي تلعبه اتجاه البيئة الدولية في ظل التنافس الدولي على موارد القارة الأفريقية والإفرازات التي تحدث في بنية النظام الدولي، والبحث حول الأطر والأليات لاسترجاع قوة اقتصاديات أفريقيا في الأسواق العالمية لتعديل وضع الاقتصادي الأفريقي السيئ، والذي يعكس مدى حرص الجزائر على الدفاع عن انتمائها الأفريقي ودورها في خلق المبادرات الأفريقية التي تهدف إلى توحيد الدول وتحقيق الشراكة والتعاون والاندماج الأفريقيين في إطار مؤسسات أفريقية من أجل العودة وفرض وجودها في الساحة الأفريقية، عن طريق تأييدها لتمثيل أفريقيا في المحافل الدولية ومناقشة وجلب الدعم المادي الخارجي مما يفرضها كوسيط دبلوماسي على المستوى الإقليمي والدولي.

المبحث الأول : التحديات الاقتصادية في إفريقيا

يعتبر الفساد من الظواهر المتداولة لدى الدول الإفريقية خاصة الواقعة شمال إفريقيا والتي عرفت استقلالها خلال الستينيات من القرن الماضي، والتي انتشرت فيها المعاملات غير المشروعة ومن بينها الرشوة والاختلاسات والمحاباة والتي أصبحت تمثل أولويات واجب المرور بها لتحقيق المصالح العامة للأفراد داخل المجتمعات، حيث أصبح الفساد جزءا من الأنظمة والآليات القانونية بشتى انواعه ومظاهره وصوره والمعمول به داخل الأنظمة السياسية الإفريقية والتي عرفت تهديدات لأنظمتها الاقتصادية واختلفت ممارساته من دولة لأخرى مما انجر إلى حدوث انعكاسات سلبية ووخيمة إداريا وماليا وحتى اخلاقيا مما جعل تلك الشعوب تفقد الثقة في أنظمتها السياسية، وجعلت من الدول مهددة امنيا ومطعون في امنها وقوانينها الدستورية، وتعتبر دول شمال إفريقيا من بين الدول التي ينتشر فيها الفساد رغم توجهها الإسلامي ومبادئها الشرعية، إلا أنها تعرف تكالبا لأفرادها نحو خلق وتكوين وممارسة شتى طرق الفساد من اجل تحقيق مصالحها الشخصية، كما شهدت الدول الإفريقية توافد للشركات العالمية أو ما يصطلح عليها بالشركات المتعددة الجنسيات والتي تعتبر في الأصل وليدة الدول القوية الكبرى التي تتحكم في اللعبة الدولية، والتي أنشأتها من اجل التغطية على نواياها الخفية او ما يسمى الاستعمار غير المباشر في القارة الأفريقية من أجل الوصول إلي تحقيق اهدافها للاستلاء على اعلى

قدر ممكن من الموارد النفطية في القارة، حيث عرفت دول القارة الأفريقية تحدي للشركات المتعددة الجنسيات وفرض استثماراتها الاقتصادية وتحكمها في انظمة الحكم بطرق غير مباشرة تمليها عليها الدول الأم، في المقابل ضعف الأنظمة الأفريقية وولائها لهذه الشركات لما لها من مصلحة في حمايتها من اجل بقائها في الحكم باعتبارها انظمة وصلت للسلطة بطرق غير ديمقراطية وعليه سوف ندرس في هذا المبحث التحديات التي تواجه الاقتصاد الإفريقي كالفساد وبروز الشركات المتعددة الجنسيات كاستعمار غير مباشر للدول الأفريقية الحديثة الاستقلال.

المطلب الأول : تحدي الفساد في إفريقيا

يعد مصطلح الفساد من المصطلحات العامة وتتكون من عدة مفاهيم، تعددت واختلفت في تشخيص المفهوم العام له نظرا لاختلاف المجالات التي يتأثر فيها ويحدث بها ويمكننا تحديد المفاهيم التي تتعلق بالمصطلح كالاتي:

أولا : ماهية الفساد

قبل التطرق غلى مفهوم الفساد وجب علينا التطرق إلى التعريف المعجمي للفساد وعليه يعرف :

أ- **لغة:** ضد الصلاح و افسد الشيء أي اساء استعماله.

ب-اصطلاحا: اساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة له سواء في مجال المال العام او النفوذ او التهاون في تطبيق النظام او المحاباة وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتعظيم المصلحة الشخصية [1].

ويقصد بالفساد بالوضع العام غير الصالح إذا تطرقنا إليه من الناحية اللغوية من جهة أو انه سلوك انحرافي ومحرم إذا نظرنا له من الناحية الشرعية[2].

أما إذا تطرقنا له من الناحية الاصطلاحية والعامة فله العديد من التعاريف وسوف نتطرق لها كالتي :

يعرفه صامويل هنتغتون بأنه: "مجموع السلوكيات الصادرة من الموظفين داخل النظام والذين لهم الصلاحيات الكاملة ويمثلون جزءا من السلطة الحكومية، ويمارسون بتلك الامتيازات المقدمة لهم صلاحيات غير مؤسسة ولم يخولها لهم القانون، بانحرافهم عن القوانين المعمول بها اخل الدولة والتي تعد غير مقبولة من ناحية القانون ولا من ناحية الشريعة، إذا تعاملنا مع فساد داخل الدول الإسلامية من أجل الوصول إلى غايات وأهداف ذات

---

[1]- صبري محمد الخليل، الفساد وسبل مكافحته، تحصلت عليه من الموقع :
http://sudanile.com/index.php/%D9%85%D9%86%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A/252-2-9-7-9-2-3-0/91539 بتاريخ: 02.04.2021.

[2]- نور الدين دخان، ***دور أليات الحوكمة في مكافحة الفساد في إفريقيا" قراءة تحليلية للاتفاقية الاتحاد الإفريقي***"، مداخلة مقدمة للمشاركة في فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول الأليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد بين اولوية المكافحة وضروريات الوقاية المنعقد يوم:26-27 فبراير 2020، بجامعة عمار بوضياف المسيلة، ص. 4.

مصلحة خاصة [1]، كما يعرفه جونستون jonston بأنه: "نوع من التلاعب والإساءة في استخدام المناصب من أجل قضاء مصالح شخصية [2]، ويتم استخدام مصطلح الفساد ليشار إلى عمليات التعفن والإتلاف والانحلال والتي نجدها قريبة للمصطلح اللاتيني corruption باللغة الإنجليزية، والتي يقصد بها الفساد في إطاره الذي يستخدم فيه في ظل الأنظمة ذات الحكم الجيد ويتحدى ذلك إلى الفساد الإداري والسياسي، ويتوسع إلى الفساد الأخلاقي[3] .

أما جون ريفلر يعرفه بأنه: "...يتمثل في إجراءات شخصية من اجل تقديم أو وعد بتقديم منافع خاصة بأمور السلطة العامة أو الخاصة، ليصل إلى الخيانة في المسؤوليات التي أسندت إليه اتجاه تلك السلطة او الهيئة التابعة له أو التي يرى فيها نفوذه عليها فمن يقدم المنفعة داخل محيطه دون قانون أو رقابة فيعد مفسدا ومن يقلب بها يعد خائن للواجبات والأمانة ويعد فاسدا، فقد يطلب الفاسد تلك المنفعة صراحة او يتقبلها من دون أي اعتراض فكلاهما يمثلان العلاقة الترابطية ما بين السبب والنتيجة، أي ما بين تحقيق المنفعة وخيانة الأمانة الوظيفية[4] .

كما يعرفها غراهم بروكس G.brouks ودافيدو ولتشي D.woultche بأن : " الفساد من بين المظاهر المعقدة والصعبة والتي تتعدد فيها الأسباب والأثار والأبعاد في جميع المجالات، حيث يكون فيها فعلا واحدا مخالفا للقانون ، والذي بفعله قد يحرم الأخرين من حقوقهم بسبب عم تطبيقه للقوانين المعمول بها، نظرا للتعسف في استعمال السلطة او الوظيفة، ومنها سيكون المجتمع والجماعات وفق نظام يفترى بانه مقبول وينتهج على انه أمر قانوني وعادي من الناحية الأخلاقية[5] ، كما ترى الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة بأن الفساد" يعد فعل مخالف للقوانين المشروعة، والذي قد يمس لسمعة المؤسسات وقيم الديمقراطية والتعدي على المساواة والعدالة، والذي يقف عائقا لتحقيق التنمية وسير العمليات السياسية وتوقيف استدامتها، مما يجعل بناء دولة القانون يختفي في إطاره المشروع، والذي يهدد استمراريتها وتقع الأنظمة في هشاشة وفشل بناء دولة القانون" [6].

ويعرفه برنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقريره لورقة الصادرة سنة 1998 والتي جاء ت بعنوان " مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم" بّانها: "عدم استخدام الحسن للسلطة والإساءة في استعمالها، خاصة فيما يتعلق بالقوة

---

[1]– محمد لمين هيشور، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري" دراسة في الأسباب واليات مكافحته، ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة***، م.7، ع. 1، جوان 2018، ص ص. 16– 33 .

[2]– عبد الله بن حسن الجابري، ***الفساد الاقتصادي أنواعه واسبابه وأثاره وعلاجه*** (مصر: جامعة أم القرى، ط.ت)، ص. 4.

[3]– خلاصي خليدة كعسيس، علاقة الفساد بفشل مشروع بناء الدولة الإفريقية في بعده الداخلي والإقليمي، ***مجلة أكاديميا للعلوم السياسية***، م.6، ع.2، 2020، ص ص.306–323 .

[4]– هيشور، ***مرجع سابق.***

[5]– كعسيس، ***مرجع سابق.***

[6]– هيشور، ***مرجع سابق .***

العمومية أو المنصب العام من أجل المنفعة الخاصة، سوآءا بتلقي رشاوي أو عن طريق استخدام شتى أليات الابتزاز والتهديد واستغلال النفوذ والتوسط أو الغش، أو على شاكلة تقديم إكراميات من اجل السرعة والتعجيل في تقديم الخدمات دون عناء او انتظار لوقت كبير، أو استخدامها في اختلاس أموال مخصصة للمنفعة العامة [1].

أما البنك الدولي ذهب إلى تعريف الفساد بانه : "الإساءة في استعمال الوظيفة والخدمات العامة من أجل تحقيق مكاسب الغير باستعمال سياسات تعجيزية من أجل التغلب على المنافسين، بفرض أموال أو امتيازات خارج إطار القانون، ويكون إما عن طريق تلقي الرشوة أو باستخدام قوة المنصب بتعيين الأقارب وعلاقات المصاهرة من اجل سرقة الموال بقوة القانون وبصفة مباشرة [2]، كما عرفها رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم G.youngh kim في فترة رئاسته سابقا أن الفساد:" هو المستعمر الأول للدول في العالم خاصة حديثة الاستقلال، وعدو الشعوب في تحقيق الازدهار داخل بلدانهم خاصة الدول النامية بالدرجة الأولى ويعتبر مؤثرا على الإدارة البيروقراطية في الدولة"، وعليه اتفقت العديد من التعاريف إلى ان الفساد «له نفس الغاية والهدف «،وهو محاولة الحصول على المكاسب ذات المنفعة الشخصية وإن اختلفت الوسائل التي يتحقق بها الهدف، فالعديد من التعاريف تتجه من ان الفساد لا يقتصر على القطاع العام بل يتعداه إلى القطاعات الخاصة، بصفة شاملة .

كما يعرفها جوزيف ناايJ.NAY بأنه : "السلو المخالف للقوانين والتوجهات الرسمية بسبب تحقيق مصالح شخصية للعائلة ، القرابة، الصداقة، عن طريق الاستفادة المالية واستغلال المناصب والمراكز ومخالفة التعليمات والقوانين والتشريعات بفرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي [3].

يعد الفساد ظاهرة تهدد السير الحسن لمهام الدولة وتحقيق العدالة والمساواة بين أفرادها مما يجعلها تفتقد للاستقرار في جميع المجالات، وتدني القيم الأخلاقية داخل المجتمع باستخدام التجاوزات وخلق الطبقية بين الأفراد، وتأثيرها على التنمية والعمليات السياسية في الدول، حيث يعيق سير مصالح الأنظمة خاصة التي تسير وفق النهج الديمقراطي ويصبح أمرا قانونيا معتادا ،حيث تصبح الإدارة أو السلطة فيها تحكم كأنها تحقق العدل والمساواة ويصبح الفساد امرا قانونيا ومعمول به نظرا لتفشيه وسط الإدارة ويعجز على مكافحته حيث أفادت به باتريشاموريز المديرة التنفيذية للمنظمة الشفافية الدولية سنة 2019 [4].

فالفساد في الدول الإفريقية تخلقه العديد من الأسباب والعوامل والتي تتعلق بسوء استغلال الوظائف السياسية منها داخل الدولة والذي يحدث عدم الاستقرار للأنظمة الحاكمة وتغيرها من حين لأخر عن طريق الانقلابات والذي يحدث نوعا من الخروقات والانسداد، والذي يفرض عليها وجود ثغرات لممارسة الفساد لعدم وجود رقابة

---

[1]– دخان، ***مرجع سابق***، الصفحة نفسها.

[2]– هيشور، ***مرجع سابق.***

[3]– بلال خلف سكارة، ***أخلاقية العمل***(الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط.1، 2009)، ص. 221.

[4]– كعسيس، ***مرجع سابق.***

دائمة وفقدان الاستمرارية في إدارة السلطة العامة، كما نجد ان تدني ونقص الدخل الفردي لدى الموظف سوآءا في الوظيف العمومي أو القطاع الخاص، والذي يدفع إلى محاولة إيجاد طرق للغش والاختلاس واستخدام السلطة للوصول إلى فوائد غير قانونية وغير شرعية مع فقدان الإدارة إلى العمليات التحفيزية كالمردودية عند العامل، مما يلجأ إلى استقبال الامتيازات والهدايا إما بطلبها او استقبالها دون مانع لتقديم خدمات في أصلها تعد حقا مشروعا للأفراد، والتي أفرزتها سوء صياغة القوانين واللوائح التنظيمية للعمل وكثرة الثغرات التي يتلاعب بها الحكام والموظفين داخل الدولة .

ويمكننا تلخيص الأسباب والتداعيات العامة للفساد في ما يلي [1]:

- فقدان الرقابة داخل الدولة.
- عدم استقلالية المؤسسات.
- انتشار الفقر والجهل وفقدان الحريات.
- عدم وجود قوانين ردعية للفاسدين والتي تخلقها الأنظمة لحماية حكامها من المسائلة والمحاكمة، أي تشريع القوانين حسب ممارساتهم للفساد من أجل الهروب من العدالة.
- عدم وجود نظام سياسي فعال يستند الى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل أنسب، أي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية عند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي.
- ضعف ممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة الذي يمكن ان يساهم في تفشي الظاهرة وذلك شيوع حالة الاستبداد السياسية.
- قلة الوعي السياسي وعدم معرفة الاليات والتنظيم الادارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة وهو امر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة الادارة بشؤون الدولة.
- غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة لذلك تكون غالبية العمليات الاقتصادية وهي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة او نتيجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي حيزا واسعا فيها.
- ضعف الاجور والرواتب .
- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية .
- ضعف اجهزة الرقبة في الدولة وعدم استقلاليتها وتهميش ادوارها.
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثالث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي على مبدأ الاخلال بالرقابة المتبادلة كما ان ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد.

[1]– عبد الرزاق مقري، ***الحكم الصالح واليات مكافحة الفساد*** (الجزائر: دار الخلدونية، 2005)، ص.16.

- عدم الاستقرار ورفض التداول السلمي الديمقراطي على السلطة.
- اتساع الهوة بين كتلة الاجور والقدرة الشرائية الجبهة الاجتماعية[1].

ثانيا : تطور الفساد في الدول الإفريقية

يعتبر الفساد من بين أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها الدولة في إفريقيا على غرار الجهل والفقر والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتي تعتبر تهديدات استطاعت الدول الإفريقية مكافحتها والتصدي للحد منها فقط، إلا ان الفساد مشكلة معقدة تعاني منها كل الدول الإفريقية بدون استثناء بل ويزداد تفاقمها مع استمرار العولمة وعصر التكنلوجيا والمعلوماتية الحديثتين، والذي يقابله ضعف بناء الدولة وهشاشتها ، والأزمات المحيطة بها والتي تعيشها الأنظمة الإفريقية كالانقلابات وفقدان الحوكمة الرشيدة وضعف الأداء الديمقراطي، إذ نجد أن طبيعة الأنظمة الإفريقية الحاكمة في البلدان الإفريقية تعمل على التوغل في الفساد حتى اصبح واجبا وقانونا لابد منه بشتى مظاهره المذكورة سلفا، كالرشوة والاختلاسات واستقبال الهدايا والتي خلقت منه العديد من الثروات غير المشروعة والتي أدت إلى انتشار الفقر والآفات الاجتماعية داخل المجتمعات وزيادة طغيان الطبقات الحاكمة في المجتمعات الإفريقية، باستغلال تلك الموال المنهوبة لفرض نفسها وتزويد مؤسساتها الموازية لتسيير مشاريعها وتوظيف حاجياتها لضمان الاستمرارية داخل النظام والذي شكل عائقا امام تحقيق التنمية في إفريقيا مع ارتفاع لنسبة الفقر والجرائم داخل المجتمعات مما يؤدي إلى ضعف الأداء الحكومي وتهديدا لاستقرار الدولة في إفريقيا[2].

عرفت القارة الإفريقية بروز الفساد في أعقاب الحملات الاستعمارية التي شهدتها عبر الزمن خاصة الغربي وتمركز داخل بلدانها حتى اصبح اليوم مستفحلا في طبيعة المجتمعات الإفريقية، فأصبحت تمثل مركزا لممارسة الفساد بشتى أنواعه، فتاريخ إفريقيا منذ القدم كان له توجه نحو ممارسة الفساد حتى قبيل الاستعمار الغربي لها، إلا أن المستعمر زاد للمجتمعات الإفريقية تكوينا وممارسة، حيث لم يصبح حكرا على السلطة الحاكمة فقط، بل تعداه إلى أبسط مواطن إفريقي من أجل تحقيق المصالح الذاتية، حيث حسب الدارسين والباحثين في الظاهرة أن ظهور الفساد يرجع إلى اعقاب الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشرة، والتي تمثلت في إنجاب اقتصاد معقد يرتكز على الاستثمار والتمويل، حيث يتوجب توفير شبكات مصرفية كبيرة وتحسين قوانين موظفيها البسطاء ومن ذوي الدخل الضعيف ويمثلون الطبقة البسيطة والذين يعتمدون على الدخل الحكومي دون حرف او مهارات التي يستطيعون بها كسب قوتهم، حيث استثمرت فيهم الدول الاستعمارية لتمرير استثماراتها بمشاركتهم في ظل الثورة الصناعية الروبية والتي ارتكبت في حقهم جرائم فساد من النوع الخطير ، كترسيخ ثقافة الرشوة والابتزاز

---

[1]– عبير الرميلي، الفساد وأثاره على الاقتصاد، ***مجلة الواقع***، ع.5178، (جوان 2011)، ص . 5.

[2]– سمر أبو السعد، ***دراسة في تطور ظاهرة الفساد في إفريقيا*** ، تحصلت عليه من الموقع : https://pharostudies.com/?p=2631 بتاريخ: 16.05.2021 .

وغسيل الأموال، كما مارست الدول الاستعماري الغربية سياسات الفصل والتشتيت لحركات التحررية من اجل عدم توحدهم بمنح تراخيص لإقامة اجتماعات لحركة دون الأخرى والتفاوض مع الجماعات دون الخرى، مع الإعطاء للمزايا للحركات ودعمهم المالي لقبول بعض الشروط دون الحركات المناهضة الأخرى، مما شكل نوع من الانقسامات بسبب سياسة التفريق الاستعماري لحركات التحرر وقبول الولاء والخروج عن التحرر بسبب الإغراءات المالية التي كانت تمنحها لهم المستعمرات مقابل الخيانة العظمى، وذلك ما شهدته جل دول إفريقيا أثناء الاستعمار الأوربي لها بانفصال وخروج بعض الشخاص عن النضال التحرري ومكافحة لنيل الاستقلال من اجل بعض الامتيازات وهنا ساهم الفساد بشكل كبير في عدم الحصول المبكر لاستقلال العديد من الدول الإفريقية خاصة دول شمال إفريقيا، حيث تواصلت ممارسات الفساد نتيجة الممارسات التي كانت تهددها المجتمعات من المستعمر والذي يعد استعمارا غير مباشرا، فأصبحت السلطة بيد جماعات من نفس التوجه بسبب علاقات المصاهرة والنسب والاعتماد على الأثنية والقبلية وتقليد المناصب مقابل هدايا وامتيازات واموال طائلة دون خبرة او كفاءة بل مجرد الحصول على رضا القبيلة وما يسمى بشمال إفريقيا "بالبطاقة العروشية"، كما شهدت أنظمة الحكم مواصلة تسيير مؤسساتها الحكومية بالنظام الإداري للمستعمر دون استحداث تنظيمات إدارية يوافق وطبيعة الشعوب الإفريقية وعاداتهم وتقاليدهم، حيث عرفت الدول الإفريقية التبعية الدائمة للمستعمر باللجوء إليه من اجل تشريع القوانين ووضع الحكام والقادة حسب رضا الدول الاستعمارية السابقة مما شجع إلى انتشار الفساد وتطوره، فالسلطات الحاكمة عرفت تسييرا بإملاءات غربية لأنظمتها مقابل بقائها في الحكم مما عرف بتصديها لأي إجراءات او قرارات تهدد وجودها مما أصبحت تكشف الممارسات المشبوهة وإبرام الصفقات مع شركائها خارج أقاليم الدول الإفريقية، وهو تكوين قاعدة فاسدة والاعتماد على التقاليد الاستعمارية، بعد توارثها لهياكل ومؤسسات كانت تنتمي للاستعمار فتم إستخلافها بنخب سياسية تعلمت على قوانين وإدارات الدول المستعمرة، وذلك ما نشهده باستخدام جل الدول الإفريقية للدساتير الدول الاستعمارية مع بعض التعديلات التي تمس الديانات فقط، وعليه فإن ظاهرة الفساد في إفريقيا كنت نتيجة الاستعمار الغربي لإفريقيا والتي استمرت بعد الاستقلال بممارسة شتى الطرق من طرف الحكام الأفارقة من أجل تحقيق واستمرارية مصالحهم دون مصالح شعوبهم من اجل استمرار بقائها في الحكم والذي يعتير مخالف لقيم الديمقراطية والحكم الراشد[1].

ثالثا : انعكاسات الفساد على عمليات التنمية الإفريقية

تعتبر القارة الإفريقية كنموذج للقارة عديمة التنمية وحتى وإن تحققت تكون بنسبة قليلة وضعيفة والذي يفسره ضعف لنظامها الاقتصادي وبروز التهديدات الاجتماعية كالفقر والجهل رغم وفرتها على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن، إلا انها لم تصل إلى درجة الدول القوية اقتصاديا والمتقدمة من جانب التنمية، وتعود أسباب تراجعها إلى العديد من العوامل أبرزها ضعف وهشاشة أنظمتها وغياب ثقافة وعنصر التنمية الاقتصادية كمتغير رئيسي، بل تكالب القوى السياسية الحاكمة حول الوصول إلى الحكم، وذلك ما يجعلها بعيدة عن التنمية

[1]– أبو السعد، ***المرجع السابق***.

كخلق الاحتجاجات وسياسة التمرد والعصيان، وذلك ما شهدته مصر سنة 2012 والجزائر سنة 1988، حيث يغلب منطق المصالح على تحقيق التنمية الاقتصادية [1]، إضافة إلى بروز تعاون ما بين القادة الأفارقة والتي وضعتهم الدول الاستعمارية في عمليات شراكة ما بين دولهم والشركات الأجنبية باستثمارات كلها على عاتق الدول الإفريقية والتي يدخل فيها الشريك الأجنبي بالطاقة البشرية فقط كعربون رضاء على المسؤولين، حيث أصبحت تتدفق الأموال والثروات إلى الخارج عن طريق حسابات سرية هي ملك لرؤساء ووزراء أفارقة من اجل الاستثمار وزيادة ثرواتهم الخاصة ليزيدوا من حرمان الاقتصاد الوطني الإفريقي من الاستفادة والتي تجعلها غائبة عن عمليات التنمية الاقتصادية وهنا نصل إلى ربط الحاكم باقتصاديات الدول الإفريقية دون وضع خطط واستراتيجيات من طرف خبراء ودارسين في المجال دون اللجوء إلى رؤية استشرافية مستقبلية، بل الاعتماد على برامج يضبطها الحكام الأفارقة حسب مصالحهم وحاشيتهم مما سأثر بعد عزل الرئيس على معدلات النمو الاقتصادي الإفريقي في دعم الثروات الهائلة التي تزخر بها دول إفريقيا، ليبقى الفساد من أكبر التحديات للحوكمة الرشيدة وعائق أمام التنمية الاقتصادية والسياسية بفعل ممارسات التي يلجأ لها صناع القرار في إفريقيا والذي ينعكس سلبيا على الاستقرار والأمن الإفريقي، إضافة إلى عدم تحقيق تنمية مستدامة، فيعد من الظواهر العالمية التي تنخر البلدان الفقيرة الحديثة الاستقلال وسوف نتطرق إلى تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية في إفريقيا كالاتي [2] :

- ضعف الإرادات العامة للدولة والتي يكون نتيجتها التهربات الجمركية ورفع الضرائب على المسؤولين ورجال الأعمال.
- سوء استغلال الدولة لرواتها بسبب الاتفاقيات المبرمة مع الشركات المتعددة الجنسيات.
- عدم وجود استراتيجية عادلة في توزيع الموارد والاستثمارات واقتصارها على فئة لها يد في السلطة الحاكمة.
- انحلال النظام الاقتصادي بسبب إنفاق الأموال على مشاريع ليست لها علاقة بالتنمية مقابل عدم المبالاة للقطاعات الحساسة التي تحقق أهداف للتنمية المستدامة في إفريقيا .

المطلب الثاني : تحدي الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد إفريقيا

إن القارة الإفريقية وبحكم امتلاكها للموارد الطبيعية بكثرة والتي تزخر بها جل دولها، جعلتها تعود بالسلب اتجاه تطورها وتأخرها بركب التنمية، حيث تعرضت للعديد من الأزمات، وأصبحت مستهدفة من طرف الدول الكبرى بدءا من الاستعمار الخارجي والذي لعب دورا كبيرا في نكبتها باستنزاف الثروات وسياسة التشريد وهدم

[1] – حفيظة طالب، التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين الفرص والقيود، تحصلت عليه من الموقع :
https://www.qiraatafrican.com/home/new/ بتاريخ: 26.05.2021.

[2] – الهيئة العامة لمكافحة الفساد، تحصلت عليه من الموقع :
https://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/aboutus.aspx بتاريخ: 01.06.2021.

اقتصاداتها، والذي كان بصورة مباشرة وغير مشروعة، ليصل بها إلى عهد العولمة والنظام الدولي الجديد، والذي أرغمها ان تستقبل نظام الفواعل المتعددة الطراف في صبغة قانونية الدولية، والذي اصبح يستنزف مواردها بصورة مشروعة، واستقلالها عن الدول الاستعمارية ليس استقلالا إيجابيا بل أعاد لها سيادتها من المفهوم الضيق، بل واصل استعماره للدول الإفريقية بالتحكم في مواردها وإدارة شؤونها بطرق غير مباشرة بتفعيل دور الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقوميات والتي اثرت على دول القارة الإفريقية من الجانب الاقتصادي والذي بدوره انعكس على جميع المجالات، السياسية والاجتماعية وحتى الأمنية، والذي أدى غلى انهيار الأنظمة الإفريقية بعيدا كل البعد على قيم الديمقراطية التي تستخدم في الغرب كواجهة للتدخل غير المشروع في الدول الضعيفة كدول القارة الإفريقية [1].

أولا : مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من اهم سمات التي ارتكز عليها النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بالنظر من ناحية الدور الذي تلعبه اتجاه عملية الترويج والتسويق والإدارة والتي تمنحها فرص الاستثمار المباشر عبر العالم، وسوف نتطرق إلى معرفة مفهوم هذه الشركات ذات التوجه العبر قومي وهي كالتالي:

عرفها فقهاء الاقتصاد :" بانها مشروع واحد يعمل على خلق استثمارات أجنبية مباشرة نحو عدة اقتصاديات قومية والتي تتجاوز خمسة دول اقتصادية، حيث توزع نشاطاتها الإجمالية عن طريق اختيارها للعديد من الدول من أجبل الوصول إلى تحقيق اهداف إجمالية للمشروع المراد الاستثمار فيه"[2].

كما عرفتها الأمم المتحدة بتخصيص اسم خاص لهذه الشركات "باسم الشركات العابرة للقوميات"، والتي أسست بمقرها مركزا يحمل الاسم يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقر الأمم المتحدة، وّأسست خلال التسعينيات مؤتمرا للأمم المتحدة للتنمية والتجارة من أجل دراسة خاصة لهذه الشركات التي تثبت لها مفهوم" بانها كيان اقتصادي يعمل على تحقيق مجال ربحي، عن طريق مزاولة التجارة والإنتاج خارج حدود الدول ويخطط لقراراتها تخطيطا شموليا، كما انها تكون في دولتين مع الأقل وبقائها تحت وصاية الشركة الأصل والتي تكون في الدولة المؤسسة [3].

كما عرفها ايضا "رولفا" أنها: "الشركة التي تهدف لتحقيق حجم استثماراتها في الدول الأجنبية بنسبة 25% من إجمالي عدد العاملين بها، أو الاستثمار [4] .

---

[1]– نهال أحمد، ***دور الشركات المتعددة الجنسيات في تغذية الانقسامات الإفريقية***، تحصلت عليه من الموقع: http://www.acrseg.org/40754 بتاريخ: 16.08.2021.

[2]– محمد مدحت غسان، ***الشركات المتعددة الجنسيات "وسادة الدولة"***(عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 173.

[3]– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، ***تقرير الاستثمار العالمي للشركات العابرة للوطنية والقدرة التنافسية التصديرية***(جونيف:2002)، ص. 22.

[4]– غسان، ***مرجع سابق***، ص.176 .

ويعرفها "دانتج جون" بانها ّ:" تمتاز بتوجهها الرأس مالي في تعاملاتها وإدارتها وملكيتها فيما يفوق أكثر من دول، والتي تتعدى إلى اكثر من قومية واحدة وفق لما تمليه القوانين الدولية".

كما اتجه الدكتور" سعد غالب" على تعريفها بأنها:» منظمة عالمية كبرى تتعدى حدود الدولة الواحدة تختلف فيها الثقافات والتي تعمل في إطار تعدد الأسواق لأكثر من عشرة دول التي تستضيف الاستثمارات تكون تابعة لأسواق عالمية، والتي تستمد أيضا أصولها الإنتاجية من عمليات وشركات من إدارات أصلية استراتيجية لها تعاملات مع عدة أعمال مختلفة" [1].

كما يعرفها الاقتصادي الأمريكي "فاير ولتر" بأنها: " مجموعة مؤسسات الأعمال التي تمارس نشاطاتها وفعاليتها مباشرة في أكثر من دولتين" [2].

وعرفها" ماتيور "بأنها :" مجموع الشركات التي تمارس نشاطاتها وعملياتها التجارية بصفة كبيرة ومتشعبة جدا في بلدان أخرى ومنها تمسك طاقات إنتاجية لأكثر من ستة بلدان على الأقل " [3].

ويعرفها "ريمون فرنون" بانها: "الشركة التي تتعدد فيها أكثر من جنسية بطرق منظمة، والتي تزيد أرقام أعمالها ومعاشاتها السنوية عن 100 مليون دولار" [4].

ويعرفها الدكتور "حسام عيسى" بأنها:" مجموع الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة، وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم، والتي تقوم بإدارة الشركات الوليدة، كلها في إطار استراتيجية عالمية موحدة"[5] .

ويعرفها الأستاذ "شريف غانم" بأنها: "مجموعة من الشركات المستقلة قانونا عن بعضها تسمى الشركات الوليدة، ولكنها مرتبطة ببعضها البعض بروابط اقتصادية وتخضع في ذلك للسيطرة الوهمية لشركة اخرى تسمى الشركة الم، وتمارس هذه الشركة نشاطها في مناطق جغرافية متعددة تهدف إلى تحقيق استراتيجية واحدة تضعها الشركة الأم " [6].

---

[1]– غسان، ***مرجع سابق***، ص. 176.

[2]– بوبرطخ نعيمة، ***الشخصية القانونية للشركات متعددة الجنسيات في القانون الدولي العام***،(رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010–2011)، ص.35.

[3]– أحمد عبد العزيز وأخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، ***مجلة الإدارة والاقتصاد***، ع.85، (2010)، ص ص.113–135.

[4]– خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء المعايير الدولية (عمان: دار البداية للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 135 .

[5]– عبد العزيز وأخرون، ***مرجع سابق***، ص ص.113–135.

[6]– شريف محمد غانم، الإفلاس الدولي للشركات المتعددة الجنسيات "مسؤولية الشركة الأم وديون شركاتها الوليدة"(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006)، ص.10.

ويبدو لنا حسب التعاريف السابقة ان التعريف العام والذي يجمع ما بين التعريف الكمي والقانوني بأنها: "مجموعة الشركات التي تتنوع وتختلف فيها الجنسيات من جميع دول العالم والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالشركة الأصل(الأم)، إضافة إلا انها تتصل مع بعضها البعض من خلال الأسهم التي تمتلكها أو عقد اتفاق معين والتي بفضلها يتكون مضمون الشركة في كتلة اقتصادية متماسكة تسيطر إداريا واقتصاديا على التجارة العالمية في جميع دول العالم، والتي تسيطر عن طريق احتكاراتها الرأس مالية الدولية بإنتاجها للعديد من السلع والخدمات، خاصة على الدول النامية الضعيفة الإنتاج، بإنشاء فروع اقتصادية وبشركات وهمية مع الرقابة الدائمة للشركة الأصل التي تمثل قاعدتها القانونية والاقتصادية .

وعليه سوف نتطرق لأكبر عشرة شركات عالمية أكثر للمبيعات خلال السنوات 2018/2015 بقيمة المليار دولار $.

جدول رقم 05: يبين ترتيب العشرة شركات عالمية من حيث المبيعات.

رقم الترتيب	اسم الشركة الوليدة	الموطن الأم	نوع الصناعة المقدمة	حجم مبيعات الشركة
01	وول مارت	الولايات المتحدة الأمريكية	الصناعة	**$485.7**
02	سينوبك	الصين الشعبية	التجزئة	**$427.6**
03	رويال داتش شل	المملكة المتحدة	البترول	**$420.4**
04	أكسون موبيل	الولايات المتحدة الأمريكية	البترول	**$376.2**
05	BP	المملكة المتحدة	البترول	**$352.8**
06	بترو شانيا	الصين الشعبية	البترول	**$333.4**
07	فولكسن واجنتي	ألمانيا	السيارات	**$268.5**
08	تويوتا	اليابان	السيارات	**$252.2**
09	توتال	فرنسا	البترول	**$211.4**
10	إبل	المملكة المتحدة	الإلكترونيات	**$199.4**

المصدر: تحصلت عليه عبر الرابط : ***https://www.statista.com/statistics/263265/top-companies-in-the-world-by-revenue/ بتاريخ :2021/08/16.***

وتختلف الشركات المتعددة الجنسيات حسب درجة مسمياتها فسوف نتطرق إلى كل نوع من الشركات ودرجتها في التأثير العالمي[1] :

- الشركات الدولية المتعددة الجنسيات: تتعدى الشركتين أو ثلاثة شركات الأم وتسيطر عليها جنسيات متعددة.

[1]– عبد العزيز وأخرون، ***مرجع سابق***، ص ص.113-135.

- الشركات العابرة للأقطار: تمتلك أساليب متعددة، ترتبط فيها هذه الشركات ببعضها البعض قانونيا مكونة شركة عابرة للقارات.
- الشركات القومية المتعددة الجنسيات: تكون لها جنسية واحدة وشركة ام واحدة.

ثانيا : تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية في إفريقيا

تتميز القارة الإفريقية بانها بيئة خصبة للاستثمارات على مواردها الهائلة التي تزخر بها من طرف الدول الكبرى، إضافة إلى الشركات العالمية التي تسيطر على السوق الدولية التجارية، حيث تتربع إفريقيا على حوالي70% من احتياطي الثروات المعدنية عبر العالم، حيث تحتل المراتب الأولى فيما يخص إنتاج المعادن كالبلاتين والماس والذهب بنسبة 81.50%، 61 %، 23%، على التوالي، كما تعتبر المنتج الأول لليورانيوم بنسبة 18.4%، والكوبالت والمنغنيز والفناديوم والفوسفات بحوالي 40%، 34%، 31%، و30%، على الترتيب، كما تبلغ احتياطات النفط الإفريقي بحوالي 10% من الاحتياطي العالمي، إذ ترتكز هذه الاحتياطات في دولة نيجيريا وليبيا وغينيا الاستوائية، حيث تعرف هذه الموارد انعكاسات بتكالب الشركات المتعددة الجنسيات من اجل الاستثمار داخل الدول الإفريقية، حيث ترى الدول الكبرى ان اولوياتها تتمركز في ربط علاقاتها مع تلك الدول الضعيفة بالنسبة لها، من أجل كسب سيطرتها للحصول على وارداتها من مصادر الطاقة والموارد الخام، من أجل تدعيم صناعاتها الاستراتيجية والحيوية، كما تلعب دورا هاما من اجل تحقيق سوق عالمية مفتوحة امام الدول الإفريقية لترويج السلع من وإلى إفريقيا، والتي تلعب دور المنافس التجاري و الاقتصادي للدول الإفريقية، خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 لما تمثله القارة الإفريقية من اهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية واقتصادية بامتياز[1] ،حيث لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا كبيرا في تقاسم موارد القارة الإفريقية خلال مرحلة الحرب الباردة والتي شهدت فيها صراعات عالمية عبر تقديم الدعم المالي واللوجيستيكي للعديد من الأطراف المتحركة في تلك الصراعات من اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من مصالحها، والتي كانت محل تنافس حاد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومن جهة اخرى بعد ظهور النظام الدولي الجديد أحادي القطبية بزيادة سيطرة تلك الشركات على الأسهم الداخلية الحكومية بتحديد فجوات مالية وتوسيع كبير بين المتعاملين الحكوميين[2] ،خاصة وظهورها كان على يد الشركات امريكية الكبرى والتي تسعى من خلال الزيادة في الاستثمار المباشر خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إنشاء وحداتها في القارة الإفريقية، مما أثر سلبا في مختلف المجالات داخل هذه الدول خاصة فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية والتي تعتبر أساس قوة الدولة الإفريقية، وسوف نتطرق إلى اهم التأثيرات التي لعبتها الشركات المتعددة الجنسيات في القارة الإفريقية :

---

[1]– نجلاء محمد معري، ***الثورة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا*** (مصر :جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، التقرير الاستراتيجي السابع)، ص. 418، تحصلت عليه عبر الرابط : https://albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/5-1-7a.pdf بتاريخ : 2021/08/18 .

[2]– نهال أحمد، ***مرجع سابق*** .

أ- **في المجال الاقتصادي:** لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما وبارزا في الوصول غلى تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية، حيث توفر اكبر عدد ممكن من مناصب الشغل ورفع الدخل الفردي للعمالة الإفريقية كاحتواء من أجل تحسين الإنتاج وتوسيع فرص الاستثمار داخل الدول الإفريقية، من أجل تحقيق اكبر للمنافسة للتجارة المحلية وخلق نوع من الاحتكار غير المباشر أمام صنف المؤسسات الوطنية[1]، باعتبارها تمارس نشاطات استثمارية تجارية ربحية، تعود ارباحها للمؤسسة الأم في الدول الكبرى، وذلك باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة المحلية دون النظر إلى اهمية المشاريع المقدمة او الخدمات الجيدة داخل البلد المضيف، ومدى ارتفاع قيمة انتتاج الوطني ولا مراعاة لانعكاسات الإنتاج على الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، دون النظر إلى متطلبات الدول الضعيفة واحتياجاتها[2]، وتعتمد على تحقيق تنمية وهمية وليست فعلية كما يروج لها عبر برامجها الترغيبية، حيث أنها لا تهدف لتطوير اقتصاديات الدول الإفريقية وتعرض نشاطاتها الإنتاج الاقتصادي الإفريقي للخطر، إضافة إلى تأثير السلطة الحاكمة على الاقتصاد الوطني بإقامة شركات وهمية من أجل إعطاء حوافز لهذه الشركات المتعددة الجنسيات كإبعادها من دفع الضرائب وتخفيض الرسوم الجمركية، وإعفاءها من شتى القيود بنقل ارباحها للدولة الم، حيث تحقق أرباحا كبيرة، والتي تهدد اقتصاديات الدول النامية مع استنزاف مواردها الاقتصادية وإضعاف التنمية الاقتصادية الوطنية، إضافة إلى إضعاف معدلات النمو للدخل الفردي الإفريقي، ومع ضعف الدول الإفريقية وتبعيتها الدائمة للدول الكبرى بفعل المديونية، تلعب هاته الشركات دورا في التضييق عليها من أجل التنازل على أقصى الشروط وإجبارها على الاستيراد للموارد الطبيعية بشكلها الخام مقابل التنازل او السماح لها في جزء معين من الديون العالقة مما يختل التوازن في اقتصاديات الدول الإفريقية [3].

تلعب هذه الشركات دورا مؤثرا في تامين إمداداتها للموارد الخام وفتح السواق الجديدة لتتغلل فيها فرصة تسويق منتجاتها وتوظيف رأس مالها المتزايد الراس مالي من اجل تحقيق تراكم رأس مالي جيد، ويرى "والتر رودني" في كتابه أوروبا والتخلف في إفريقيا، أن العديد من المؤسسات الاقتصادية العالمية من دول أوروبية قد حققت أرباحا كبيرة وصلت إلى تأسيس قاعدة مالية لصفاتها في القارة الإفريقية، إضافة إلى ذلك نجد بروز الشركات الصينية والتي حققت أرقاما في تعدد اللاعبين من هاته الشركات، والتي حققت منافسة كبيرة أمام الثروات الهائلة

---

[1] – هدسون جون وهندر مارك، ترجمة منصور طعمة ومحمد علي عبد الصبور، ***العلاقات الاقتصادية الدولية*** (السعودية :دار المريخ، 1987)، ص. 734.

[2] – حسن زعزوع، الأثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع. 25، جويلية 1998، كلية الإعلام والتوثيق، الجامعة اللبنانية، تحصلت عليه عبر الرابط:https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content / بتاريخ:2021/08/21.

[3] – أحمد عبد العزيز وأخرون، ***مرجع سابق*** .

في إفريقيا، حيث وصلت إلى 2000 شركة لتزيد من حجم الاستثمارات في القارة الإفريقية المباشرة إلى 500 مليون دولار سنة 2003، وتتطلب وتيرة إنتاجها عام 2012 إلى 13 مليار دولار، وفي سنة2016 إلى 34 مليار دولار، والتي بسطت استثماراتها في مجال التعدين، والبنية التحتية والمجال الزراعي، إلا أن تأثيرها دائما يكون في منحنى تنازلي امام أرباح الدولة الإفريقية، حيث رصدت تقارير لمجموعة من الباحثين والناشطين في مجال التنمية ان حجم التحويلات المالية التي يتم تحويلها إلى داخل القارة أقل بكثير من حجم التحولات خارجها، والتي يكشف أن إفريقيا تشارك بشكل كبير بمساهمتها في تكوين ثروات لدول هاته الشركات عكس ما تروج له في عقدها الاستثماري بينها وبين الدول الإفريقية، حيث تلعب بحجم الاستثمار والأرباح التي تحققها هذه الشركات داخل القارة الإفريقية وتتم تحويلها غلى الخارج دون إعادة استثمارها في أفريقيا والتي بلغت حوالي 46 مليار دولار في السنة[1]، كما وصلت الدول الإفريقية غلى تدني حجم المعاملات الضريبية وفوائدها من خلال استثمار الشركات المتعددة الجنسيات، إذ تخسر حوالي 50 مليار دولار كضرائب والذي يفوق حجم المساعدات الإنمائية للقارة الإفريقية مع وجود عمليات فساد مالي داخل هاته الشركات واستخدامه في استثماراتها في إفريقيا حسب ما قررته جريدة "فكووس الألمانية"، وحسب دويتش فيليب عبر تصريحه الصحفي من طرف ليزا جروسمان والتي تعمل كإطار في منظمةNETXOURK TZX GUSTEICE أن الشركات المتعددة الجنسيات المتعددة الجنسيات تكبد خسائرا في الأموا داخل الب الإفريقية بسبب التهرب الضريبي التي تمار خاصة في الدول الأشد فقرا في إفريقيا، ففي شرق أفريقيا لا تعتمد على أساليب احترافية للهروب من دفع ضريبة كتمويل الفرق الرياضية لتغطية حجم ضرائبها والتمويه لمعدلات خيالية أو الوقوف في النشاطات ذات الطابع الإنساني بتقديم الدعم المادي الذي لا يعكس حجم الضرائب المفروضة عليها، إضافة إلى تواطئ المسؤولين السياسيين في الدول الإفريقية بالرشاوي من طرف الشركات المتعددة الجنسيات للحماية من الدولة والسلطات والتي ترتبط بالفساد السياسي داخل الأنظمة الحاكمة الإفريقية والتي حققت معدلات فساد كبيرة داخل الدول الإفريقية تحت مسميات تحقيق التنمية المستدامة ضمن مخططات وهمية غير فعلية من أجل تسيير الأموال المشبوهة داخل الدولة الإفريقية [2].

فدراسة الباحثين والمفكرين في هذا المجال استنتجت ان جميع الاستثمارات الجنبية التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات لها اثار سلبية وخطيرة على البنيان الاقتصادي للدول الإفريقية، خاصة النامية إذ تخل بالنظام الاقتصادي وتوازنه الاستهلاكي وتعطيل النمو الاقتصادي، حيث تقوم بحملات الدعاية المكثفة التي

---

[1]– راوية توفيق، ***استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في إفريقيا " شركات استثمار ام وكلاء للاستعمار الجديد"***، تحصلت عليه عبر الرابط: https://www.qiraatafrican.com/home/new/ بتاريخ: 2021/08/28.

[2]– أحمد عبد الحميد، ***الشركات المتعددة الجنسيات في إفريقيا تمص دم الفقراء***، تحصلت عليه الرابط : https://masralarabia.net/ بتاريخ :2021/09/13.

تؤدي إلى إضعاف الناتج المحلي وتصغيره رغم كونه ذو جودة، كما تلعب دورا كبيرا في عدم إحترام القوانين والتهرب الضريبي باستخدام أليات الفساد بإيعاز وحماية من طرف السلطة الحاكمة [1].

ب-في المجال السياسي : تعرف الشركات المتعددة الجنسيات انعكاسات كبيرة على الدول النامية خاصة تلك الحديثة الاستقلال، إذ تأثر سلبا على سيادة الدول وعلى واقع الحياة السياسية عن طريق فرض توجيهات وخطط لسياسة البلدان آلإفريقية نظرا لوجود جماعات ينتمون للسلطة السياسية أو الحكومة داخل البلدان الإفريقية يراعون مصالحهم ومصالح تلك الشركات، إذ تقوم بتقديم مساعدات للجمعيات والأحزاب السياسية [2]، وعليه يتم التعدي على سيادة الدولة الكاملة، حيث أصبحت بعض الشركات لها استراتيجيات الدولة الأم بالتخطيط للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية من اجل ضمان مصالحها والوصول لتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها بعيدا عن الأرباح الاقتصادية والتجارية المعلنة[3]، حيث وصلت إلى خلق اجهزة امنية استخباراتية موازية مما يقلص دور سيادة الدولة المضيفة وعدم احترام القوانين الداخلية للدول بفعل وصايتها الدائمة للشركة الأم والتي تكون عادة في دول قوية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمانيا وفرنسا[4]، حيث قدمت منظمة "رايتس ووتش هيومان"*تقريرا بخصوص شركة "شال" والتي يقع مقرها في هوستن بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تعمل في مجال النفط والتابعة لشركة النفط "روايال داتش شال" المتعددة الجنسيات بتجاوزات وتواطئ في فيها مع الأمن والجيش النيجيري لمواجهة التصدي لاحتجاجات ولاية دلتا النيجيرية بالقمع واختراقات لحقوق الإنسان في دولة النيجر[5]، كما برزت اختراقات مباشرة في جنوب أفريقيا من خلال مشاركتها في التغيير السلمي بوضع قاعدة لتأسيس حزب معارض للنظام الفصل العنصري، عندما رات ان العديد من مصالحها اصبحت مهددة وبقائها سيزول بفعل استمرار الكفاح المسلح، إذ عقدت اتفاق

---

[1]- لمزي مفيدة وأخرون، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، ***مجلة إليزا للبحوث والدراسات***، م. 5، ع. 1، (2020)، ص ص. 136-158 .

[2]- العيد بلعوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسية في ظل العولمة، ***مجلة العلوم الإنسانية***، ع. 3، (أكتوبر 2002)، ص ص. 55-67.

[3]- أحمد عبد العزيز، ***مرجع سابق*** .

[4]- محمد نبيل الشيمي، ***الشركات المتعددة الجنسية والدول النامية "منافع ومأخذ"***، المركز العربي الديمقراطي، (2016)، تحصلت عليه عبر الرابط : https://democraticac.de/?p=26786 بتاريخ :2021/08/16.

*- باللغة الإنجليزيةHuman Rights Watc، وتعني مراقبة حقوق الإنسان، هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لها، مقرها مدينة نيويورك، تأسست في سنة 1978 للتحقق من أن الاتحاد السوفياتي يحترم اتفاقات هلسنكي، وكانت منظمات أخرى قد أنشئت لمراقبة حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، دمجت هذه المنظمات لتنتج عن تأسيس هذه المنظمة.

[5]- لمزي، ***مرجع سابق***.

مع المؤتمر الوطني الأفريقي وإجراء مشاورات بخصوص التنازل على مبادئه وتغيير برنامجه بخصوص مسالة التأميم، وضرورة التوجه نحو التغيير السلمي دون مواصلة الاحتجاجات والمواجهات المسلحة التي تهدد استقرار جنوب أفريقيا والشركات المتعددة الجنسيات الموجودة في البلاد[1]، كما اخترقت دورها كشركة استثمارية لتتعدى سيادة الحكومة المصرية، إذ أعلنت مصر عبر مركزها المصري لحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقريرا مفصلا حول دور هذه الشركات بإصدار عنوان" الشركات المتعددة الجنسيات في الجمهورية المصرية فوق سيادة الدولة"، حيث تطرقت للخروقات والانتهاكات التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات في مصر والهروب المقنن من العقاب رغم وجود إثباتات مع التعدي الصارخ على القوانين المعمول بها، والتي يرتقب ان أشخاص من السلطة الحاكمة في مصر تمنح لها حصانات لممارسة جرائمهم ضد حقوق الإنسان دون مراعاة للمصالح العامة، حيث انهم يتحصلون على تعديلات في القوانين الاستثمارية والتي تقيد تلك الشركات بجعل قوانين لصالحها، والتي أصبحت هي من تقرر في ظل اتفاقيات غير معلنة تتوسط فيها عناصر حكومية لها مصالح مع الشركات الاستثمارية، ورغم التقرير بأنها كيانات كبرى لدول قوية لا تحترم شروط الاستثمار، ولها قوانين تتعدى قوانين الدول الضعيفة، في المقابل انها لا توافق غلا على القوانين التي تتطابق مع قواعد الاستثمار التي تعود لصالحها، عكس القوانين التي تطبق للاستثمار المحلي المصري والتي تشهد فيه قوانين تعجيزية كفرص العمل والتضييق في دفع الضرائب، مما ساعدها على الحصول على الإعفاءات الضريبية واقتناء الراضي، وذلك بعرقلة الجهود التي تلتزم بها الدولة لضبط القوانين المتعلقة باستثمارات لتلك الشركات عن طريق الخطو نحو ممارسة الرشوة والفساد لبعض الموظفين الحكوميين لتحقيق مصالحها ومحاولة وصولها للسيطرة الكاملة للموارد الطبيعية لتنفيذ استراتيجياتها بفضل مكانتها الاقتصادية مقابل وجودها في البلدان الإفريقية الضعيفة في جميع المجالات خاصة وان الدول الم شهدت فيها استعمارا قديما مما جعلها تتحكم فيها بطرق غير مباشرة، كما حصل في بريطانيا سنة 2007 عندما اقدمت شركة "بريتش بتروليوم" حسب التقارير الصحفية العالمية، أنها عرضت على النظام الليبي صك مالي بحوالي 850 مليون دولار من اجل عقد اتفاق لتبادل السجناء في ليبيا، والذي كان بضغطها على الحكومة البريطانية لتنفيذ العملية [2]، إضافة إلى التعدي على القوانين والتي ينظر فيها المشرع داخل الدول الإفريقية بانها بداية لاستعمار جديد دون سلاح، يستهدف الدول النامية مستغلا ضعفها الاقتصادي والدولي لتحقيق مصالحه والتسلط على الموارد الطبيعية والثروات التي كانت تتحصل عليها عن طريق الاستعمار المباشر المسلح، وذلك ما شهدته جل الدول الإفريقية لمطالبة هذه الشركات لدولها الأم بالضغط على الحكومات في المجال السياسي والاقتصادي لتخدم مصالحها دون

---

[1] – ***المكان نفسه.***

[2] – أحمد عبد العزيز، ***مرجع سابق.***

عراقيل او قيود، حيث عرفت الكونغو أيضا في عهد الرئيس "باتريس لومومبا" سنة 1960 حين تم عقد العديد من الاتفاقيات ضده عقدها ضباط سامون في الجيش الكونغولي مع مجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تستفيد من ثروات الكونغو والتي اسفرت على اغتياله عام بعد تنصيبه، حيث كان يهدف" باتريس لومومبا" غلى عدم قبول اي استثمار اجنبي استعماري أو اي استغلال للجبهات الوطنية، والتي كانت يعرف ان تلك الشركات لها اهداف واحدة خاصة هي خدمة مصالح بلدانها الأصل الاستعمارية السابقة لإفريقيا، والتي وصلت إلى تمويل حملات دعائية ضد انظمة الحكم الإفريقية من اجل الإطاحة بالعديد من الرؤساء لتلك الدول لخدمة مصالحها وأهدافها غير المباشرة[1].

ت-في المجال الاجتماعي : انعكست سياسة الشركات المتعددة الجنسيات في دول العالم الثالث خاصة الدول الإفريقية، والتي تعتبرها دولا مستوردة استعمارية غير منتجة سلبيا في خلق العديد من الأزمات والاختلالات البنيوية الاجتماعية، إذ تعقد اتفاقياتها في إطار ما يخدم مصالحها ومصالح عمالها التي تقدم على جلبهم والذين يكونون النسبة الكبيرة للشركة من مهندسين وتقنيين ومدراء فروع، إذ يختص توظيف عمال الذين ينتمون للدول المضيفة من الطبقة العاملة الضعيفة ذات الدخل الزهيد مقابل أعمال شاقة تتناقض وحقوق الإنسان، وتعمل تلك الشركات على وضع تنازلات لحق العامل بجلبهم عن طريق الامتيازات في حالة الوصول إلى درجة معينة من الإنتاج من أجل استغلالهم وترغيبهم في العمل دون مراعاة الأجر القاعدي او الحق في التقاعد[2]، وتلعب هذه الشركات إلى زرع وترسيم مفهوم الأسنة الاقتصادية ودعم تقديم امتيازات والرشوة والفساد بشتى انواعه عن طريق الأليات غير المشروعة التي تجمل من الفرد مستهلكا وغنيا وتحقق الطبيعة الاجتماعية التي تجعل من الأفراد يعتمدون على فئة معينة أو تحت رحمتهم [3]، إضافة غلى محاولة تحجيم الصناعة الوطنية ذات الطابع الإنتاجي ودعم وإعطاء فرص من أجل قيام فئات اجتماعية لها الحق في الإنتاج وتحقيق ارباح رغم وجود مواصفات إنتاجية ربحية تعود على المنفعة العامة، كما تلعب هذه الشركات دورا كبيرا في خلق الفجوات والصراعات بين افراد المجتمع والذي بدوره يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل الدول الإفريقية، إذ نجد على سبيل المثال بعض الشركات المتعددة الجنسيات والتي تستثمر في شمال إفريقيا كالجزائر والتي يشهد فيها العمال بهذه الشركات شتى انواع الممارسات الاستعبادية دون تطبيق للقوانين أو المراقبة بخصوص عدم احترام حقوق العمال وحتى تأميناتهم كحد ادنى من التجاوزات او المتابعة

---

[1]- زاهر فياض، ***استعمار إفريقيا*** (بيروت: دار القومية للأبحاث والنشر، 1999)، ص. 42.

[2]- لمزي، ***مرجع سابق.***

[3]- أحمد عبد العزيز، مرجع سابق.

الاجتماعية[1]، فتجسد هذه الشركات كل الممارسات غير الأخلاقية وغير الإنسانية اتجاه الأفراد والعمال، إذ تدفع إلى ممارسة الرشوة اتجاه الحكام الأفارقة وإغراقهم في الاتفاقيات الوهمية مقابل تحقيق مصالحها وتحميلهم شروط تعود بالسلب للبلدان الإفريقية وشعوبها الضعيفة من جميع النواحي، خاصة فيما تعلق بشراء الذمم لكبار المسؤولين أو التدعيم غير المعلن أو الخفي للمناسبات السياسية والرياضية مقابل التنازل على العديد من الفروض الضريبية والامتيازات التي قد تتحصل عليها الدولة المضيفة للصالح العام [2]، كما تلعب هذه الشركات دورا في خلق الطبقية بين أفراد المجتمع وتتعمدها لعدم تسديد مستحقات العمال في وقتها أو بشروط تعجيزية أو حتى توقيف العمال دون مسببات والذي يعد تعدي صارخ على قوانين العمل المعمول بها داخل الدول الإفريقية، فالجزار مثلا شهدت تعدي من طرف شركة "إم أي الجزائر" بمنطقة حاسي مسعود الواقعة جنوب الجزائر، والتي عرفت جملة من الاحتجاجات العمالية التي تطالب مفتشية العمل بولاية ورقلة بالتدخل والسماح للعمال بإنشاء فرع نقابي للدفاع عن حقوق العمال الجزائريين نظرا للعديد من ممارسات الاضطهاد والاستعباد من طرف الشركة التي شهدتها خلال سنوات 2007 إلى 2009، والتي عرفها العمال المسؤولين المحليين رافضين ما سموه الاستعمار غير المباشر وسياسة الاستعباد والتعسف للطرف الأجنبي في الجزائر، إضافة إلى تعسف بعض الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر نجد أيضا شركة "بريتش بتروليوم"، والتي تلعب دورا كبيرا في عمليات الضغط والتسريحات المتكررة للعمال وهضم حقوقهم، خاصة سنة 2012 في قاعدة ضخ الغاز عبر الأنابيب التي تعبر صحراء الجزائر، إذ عرفت موجة من الإضرابات للعمال العاملين بالشركة والتي وصلت لدرجة الإضراب عن الطعام نتيجة لما سموه الاستعباد المباشر للشركة للعمال الجزائريين والاستثمار فيهم دون منحهم حقوقهم القانونية [3]،كما عرفت شركة "نستتليه" تعدي على حقوق الإنسان الإفريقي في دولة ساحل العاج بإجبارها على نقل العمال منهم الاطفال والشباب باستغلالهم لساعات طويلة في حقول الكاكاو، حيث صدر تقرير عن منظمة اليونيسف سنة 2002 عن استغلال حوالي 21000 طفل إلى مزارع الكاكاو من دول إفريقية كدولة مالي، وبوركينافاسو وساحل العاج في ظروف بيئية خطيرة لا يمكن العمل فيها نظرا لصغر سنهم وعدم قابليتهم لتحمل أضرار تلك المبيدات والتي تهدد صحتهم والتي تشكل خطرا على مستقبلهم الصحي بعدما اكتشف عدم ارتدائهم للألبسة الواقية التي تحميهم من سموم المبيدات، إضافة إلى استخدام البلدان الإفريقية وشعوبها لحقل التجارب للأسلحة والذخيرة والتقنيات الحربية التي تستعمل فيها شتى انواع المواد القاتلة دون مراعاة أضرارها وهو ما يعتبر

---

[1]– أسيا غريب، الشركات المتعددة الجنسيات بالجزائر "تأكل عرق العمال وتستعبدهم"، ***جريدة المقام***، ع. 112، (2013)، ص.4.

[2]– لمزي، ***مرجع سابق***.

[3]– لغريب، ***مرجع سابق***، ص.4.

التعدي على الإنسانية في القارة الأفريقية، والتي تعتبر حقول لانتشار الحروب والصراعات الإفريقية مع الإفلات من العقاب في تواطئ السلطات الإفريقية الحاكمة مع كبار المسؤولين مع الشركات المتعددة الجنسيات[1] ، حيث يوجد العديد من العمال يموتون نتيجة تعرضهم لحادث عمل في الدول النامية لعدم وجود اهتمام والوقوف على حقوقهم وتأمينهم اجتماعيا ومهنيا، إذ عرفت شركة "لافارج" الفرنسية والمتخصصة في تكرير الإسمنت أنها تعدت على حوالي ألف عامل بعدم تقديمها لهم الوقاية المنية والصحية داخل المصانع مما يعرض الأغلبية منهم بأمراض الربو والصرع والتي تصل غلى درجة الموت بسبب الاختناقات المتكررة داخل المصانع، رغم ان هذه الشركات لها ناتج ضخم في مجال صنع الدوية والأجهزة الوقائية وحماية المصانع والتي تستطيع تقديم مساعدات فوق حقوق العمال، إلا انها لا تعطي اهتمام لمصلحة العمال بل لمصالحها وأرباحها دون المصلحة الاجتماعية للدول الإفريقية النامية.

المطلب الثالث :الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الصراعات الإفريقية .

كما هو معروف على مستوى حقل العلاقات الدولية، انه يتكون من عدة فاعلين موزعين بداية من الدولة كفاعل رئيسي والأصلي في القانون، والذي وجدت منذ القدم وكونت للحقل الدولي، إضافة إلى المنظمات الدولية بشقيها الحكومي وغير الحكومي والشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى بعض الأشخاص ورجال الأعمال ذوي النفوذ الدولي بالرغم من ان الدولة تمتلك قوة لا يستهان بها في الإقليم الدولي، إلا أن هناك بعض الشركات تنافسها في قوتها او تفوقها احيانا لما تعرفه من تنسيق وتنظيم محكم يجعلها تتحكم في عدة اطراف في الساحة الدولية [2].

لذلك لعبت ومازالت إلى اليوم تأثر تلك الشركات المتعددة الجنسيات في تقيق عدم الاستقرار في جميع المجالات في الدول الإفريقية، خاصة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بإحداثها لإشكالات وازمات مفتعلة للدول في إقليمها الداخلي[3] ،على الرغم من أن نشو واندلاع مثل هذه الصراعات سواء كانت اثنية او طائفية يعيق فرص الاستثمار لهذه الشركات ويقلل من ثقتها لضخ اموال باهضه في تلك الدول، إلا انها هي من تلعب الدور الرئيسي لتحقيق مصالحها الخفية والتي هي ضمن اجندتها لتنفيذ سياسة الدول الأم والتي عادة ما نجدها من الدول القوية دوليا والمهيمنة على الحقل الدولي، والتي نجدها بالتأكيد في الدول التي تمتلك الموارد الطبيعية الأولية والتي ينشب حولها الصراع من طرف أهالي وقبائل المناطق الأفريقية، هو الأمر الذي تستغله تلك الشركات بتوفرها على فرص اقتصادية وسياسية، وذلك بتفعيل عناصر الإغراء لتلك الطوائف دون مراعاة مصالح الإنسانية والاجتماعية في تلك الدول، وما ينعكس من تلك الصراعات من انتهاكات لحقوق الإنسان بل

---

[1]– صفية حمدي، ***دور الشركات في نقل السلطة***،(الدستور الأصلي للنشر والتوزيع، 2010)، ص.07.

[2]– الشركات المتعددة الجنسيات" هل تقود العالم؟"، ***مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية***، تحصلت عليه من الرابط : https://rawabetcenter.com/archives/94768 بتاريخ :2021/13.09.

[3]– نهال احمد، ***مرجع سابق***.

التعامل بصفة واقعية تتعدى حسن العلاقات والوصول لتحقيق المصالح القومية لبلدانها مما يفرض من جديد نظام استعماري جديد غير مباشر يهيمن على مناطق الصراعات الإفريقية، خاصة مع وجود الجماعات المسلحة بكثرة تختلف اهدافها واحتياجاتها في مناطق متفرقة في إفريقيا، إضافة إلى كيفية تعاملها مع اطراف الصراع والتوغل فيه لحماية مصالحها متعدية حقوق الشعوب وحقوق الإنسان بصفة عامة وشاملة التي طالما دافعت عليه عندما تكون الأزمة لصالحها وفي بلدانها[1].

ونجد تلك الشركات المتعددة الجنسيات لها حصانة حكومية تتمتع بها لحماية مصالحها من طرف السلطات الإفريقية والتي تعود لعلاقاتها الارتباطية التاريخية، والذي فرضها الإرث الاستعماري التي تركته بلدانها المستعمرة لإفريقيا، حيث أصبحت تمثلها من جديد وأعادت فتح المجال للاستعمار الغير المباشر، خاصة في المجال الاقتصادي للاستيلاء على الموارد والثروات التي تزخر بها الدول الإفريقية [2]،حيث لعبت هذه الشركات دورا في إحداث الصراعات في العديد من الدول الإفريقية كمشاركتها في عمليات التغيير السلمي في جنوب إفريقيا بدعمها للأحزاب المعارضة للنظام، عندما علمت الشركات المتعددة الجنسيات ان مصالحها سوف تهدد في حال ما استمرت عمليات الكفاح المسلح في جنوب إفريقيا باستدعائه لإبرام اتفاق مع المؤتمر الوطني الإفريقي لإعادة تعديل برنامجه وتغيير أهدافه التي ترمي إلى تأميم الثروات واللجوء إلى التغيير السلمي بعد ما رات تلك النزاعات أن مقاومتها لإيقاف الكفاح المسلح ليس باستطاعتها[3]، كما كان لهذه الشركات أو ما نستطيع الإطلاق عليها الشركات الاستعمارية الجديدة دور فعال ومأثر في عمليات التمردية خاصة في الكونغو الديمقراطية عام 1998، والتي حولت الكونغو إلى صراع شادا ما بين الحركات التي أعلنت تمردها من أجل الحصول على الموارد التي تزخر بها البلاد، إذ نشبت عدة حروب طاحنة ما بين المتمردين نفسهم للوصول إلى تحقيق مصالحها وهي بسط نفوذها على الموارد الطبيعية، الشيء الذي اخرج الشركة الفرنسية "ألفا كريستيان" بدعمها للمتمردين ماديا ولوجستيكي للطرفين المتنازعين دون مراعاة مصلحة الشعب الكونغولي، بل لضمان حمايتها من انتهاكات تلك الجماعات والتي أسست دعمها بواقعية ومبدأ إرضاء الجميع مقابل الحصول على عدد كبير من المحاصيل والموارد الولية الكونغولية، والوقوف مع الطرف المتمرد المنتصر والذي يسيطر على جميع المناطق لحصولها على الامتيازات مقابل الدعم الذي تقدمه خلال الصراع [4].

رغم ان هناك قاعدة تقر بان الشركات المتعددة الجنسيات، لا يمكنها الاستثمار إلا في كنف نظام سياسي يسوده الاستقرار من اجل الحصول على الامتيازات وممارسة شتى أنواع الاستنزاف المباشر للأراضي والموارد الأولية

---

[1]– أحمد عبد العزيز، ***مرجع سابق***.

[2]– نيكولاس بارمان، ***دور الشركات المتعددة الجنسيات في العنف في إفريقيا***، https://www.qiraatafrican.com/home/new بتاريخ:2021/09/22.

[3]– زاهر، ***مرجع سابق***، ص. 42.

[4]– نهال أحمد، ***مرجع سابق***.

الإفريقية، إلا أنه شوهد من خلال نهاية التسعينيات أن هذه الشركات أصبحت يد داعمة للفوضى والحروب الأهلية ونشر العنف، الذي وجد فيه استغلالها لتلك الموارد مع ضغطها على اطراف النزاع لتنفيذ سياسات واستراتيجيات قد تكون مدعومة من طرف الدولة الأم، والتي عادة ما تكون دول تسيطر على القرار السياسي والاقتصادي العالمي، عن طريق جلب الشركات الأمنية الخاصة بطرق شرعية وقانونية لتكسب شرعيتها من أجل تأمين مصالحها التي تستولي عليها من مراكز النفط او المناجم التي تستولي عليها دون وجه حق، إضافة للتعدي على القوانين التي اتفقت عليها الدولة الكونغولية، حيث كشفت دراسات للولايات المتحدة الأمريكية أن الكونغو عرفت فيها الشركات المتعدة الجنسيات تجاوزات خطيرة وانتهاكات للموارد الطبيعية خلال سنة 2002 باستغلالها لغابات الكونغو، عن طريق استحواذها على الخشب الخالص الكونغولي، بواسطة شركة النقل الروسية لنقل البضائع والأثاث، انطلاقا من شمال بحيرة "كيفو" وصولا إلى ميناء "مونباسا "لتصديره نحو اروبا[1].

أما الحديث عن الأطراف الخفية التي تدعم الشركات المتعددة الجنسيات لمواصلة استثماراتها غير الشرعية، نجد الجماعات المسلحة والتي تدخل ضمن الأطراف المهددة للأنظمة الأفريقية والمكونة للجريمة المنظمة العابرة للقرارات، والتي تلعب دورا فعالا في حماية تجاوزات تلك الشركات بالتحالف معها مقابل تمويلها ودعمها بالإمدادات في إفريقيا الوسطى بعد اندلاع الصراعات بقيادة جماعات "السيلكا"، والمنظم تحت اسم التحالف الإسلامي السياسي والعسكري سنة 2013، بعد ان تمرد ضد الجيش الحكومي بعزله الرئيس بوزيزي المعتنق للديانة المسيحية بعد أن اخلفه زعيم حركة ميشال جوتوديا، وبالمقابل تمت ردت فعل مسيحية في جمهورية أفريقيا الوسطى بتشكيلها لجماعات مسلحة سميت "أنتي بلاكا"، والتي وقفت ضد السيلكا، حيث قامت من خلالها بأعمال عنف طائفية في البلاد وخلف الاف الجرحى والقتلى في صفوف الجماعتين مما استدعى ضرورة التدخل الإفريقي من جهة بإرسال الاتحاد الإفريقي لبعثة من اجل تقديم الدعم لجمهورية إفريقيا الوسطى، من جهة أخرى قامت فرنسا بإرسال قواة عسكرية للمنطقة لحفظ السلام، ليرد علي مجلس السلم والمن الدولي بإرسال قواة حفظ السلام "ميونسكا" والتي اعادت للمنطقة المن وتحقيق الاستقرار وسط جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي ظل الصراع الذي نشب تم اعتماد الموارد الولية لتنشيط الحرب الأهلية في وسط إفريقيا وغربها، والتي استغلته الجماعات المتحاربة والشركات المتعددة الجنسيات التي تستغل أخشاب الدم في المنطقة، إضافة إلى ذلك كانت تلك البلدان تدعم من يساندها بإعطائه حق الامتياز في استثمار تلك الغابات الثمينة، حيث صرحت تقريرات لمنظمة شاهد العالمية تحت عنوان "أخشاب الدم 2015، بتورط العديد من الشركات الأجنبية خاصة الأوربية منها والصينية بدعمها المادي لطوائف المتمردين السيلكا المسلمين في فترة حكم زعيمهم "ميشال جوتيديا" بحوالي 3.5 مليون يورو خلال سنة 2013، من أجل الحصول على تسهيلات للمرور بعيدا عن الدوريات المنية التي تشدد فيها الحراسة لتجاوز التفتيش، في المقابل تحصلت الطائفة المتمردة السيلكا على ما يقارب 3.7 مليون اورو كضرائب مستحقة لحكومة جوتيديا، كما عرفت الإطاحة بجماعة السيلكا سنة 2014 تهيج بعض

[1]– حمدي، ***مرجع سابق***، ص.5.

المؤسسات الدولية التابعة للشركات المتعددة الجنسيات من أحل استقطاب أكبر عدد ممكن من افراد تلك الجماعات وإرضائهم للعمل معهم مقابل الوقوف إلى جانب مصالحها، وذلك بدعم الجماعات المسيحية وحسب منظمة شاهد العالمية، أنها قدرت الأموال التي دفعتها الشركات المتعددة الجنسيات من وراء قطع الأشجار لبعض الجماعات أنتي بلاكا تقدر بحوالي 128000 يورو امام استخدامها لشتى أنواع التجويع والتشريد وقتل المسلمين في إقليم "باڤي" والتي اجبرتهم الوضاع غير المستقرة واللأمن غلى الهروب لدولة الكامرون والتشاد[1]، أما في الصومال خلقت تلك الشركات دورا في تسليح العديد من الجماعات التي تعمل لصالحها باسم جماعات القرصنة، حيث تقوم تلك الشركات التابعة لثلاثة دول اجنبية كندا، فرنسا، أمريكا، وتقوم بتزويدها بأحدث الأسلحة الوسائل التكنلوجية، إذ تقوم بالعمل عن طريق الساتل لترصد السفن بقدرات فائقة وعالية بدعم أمريكي أكبر والتي تدافع على مصالحها مقارنة بالدولتين كندا، وفرنسا، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق دعاية عبر الصحافة بأنها تحارب تلك الجماعات التي تهدد امن الدولة الصومالية وتعجز الحياة الاقتصادية من اجل تحقيق مصالحها الخفية، وهي الاستيلاء والسيطرة على مضيق باب المندب من اجل السيطرة الكاملة على القرن الإفريقي[2]، وفي جهة أخرى بمناطق متفرقة من القارة الإفريقية، نجدها في عملياتها الاستعمارية غير مباشرة إذ تبرز كطرف فاعل في الهندسة للإطاحة بالحكومات الإفريقية التي تقف كعائق لمصالحها والتي لا تعترف بها في بلدانها، حيث شهدت أنغولا حملة واسعة من طرف بعض الشركات النفطية في حجب مستحقاتها النفطية بذريعة أن الحركة الشعبية لتحرير انغولا عبارة عن وسيلة تتحرك بزعامة الشيوعيين، وذلك ما أقربه الاتحاد البريطاني لتقدم العلم عبر نشرة إعلامية، انه تم تأكيد تورط بعض الشركات الدولية العاملة في مجال النفط في لواندا كشركة شل بتقديم حوالي 900 مليون دولار من اجل الإعلان على الحرب ضد اكبر الأحزاب المعرضة في أنغولا، والتي توسعت لتصبح حرب اهلية، والتي عرفت من خلالها هلاك الاف الأشخاص من مدنيين وعسكريين، وعليه فغن الشركات المتعددة الجنسيات بأفريقيا تلعب دورا بارزا في الاعتداء على سيادة الدول بتجسيدها لنظرية المصالح الدائمة دون مراعاة النتائج التي تترتب عليها والتي تحققها من اجل التنمية، حيث ترى بان الموارد الطبيعية التي تمتلكها القارة الإفريقية مصدرا لاستثماراتها وتقدمها في تحقيق الاستعمار الخفي الذي اخفقت فيه خلال فترة الحرب الباردة، إضافة إلى ذلك أن الدول الإفريقية توجب عليها رسم سياسات واستراتيجيات لتتحكم في مواردها وتسييرها عن طريق تصحيح مسار العمل مع تلك الشركات المتعددة الجنسيات، باعتماد أولويات للإنتاج المحلي وتطبيق قوانين صارمة للحد من تجاوزاتها، وخلق خانة من تكافئ الفرص وتحقيق المصالح المتبادلة للتنمية الإيجابية التي تعود بالربح للشركات المستثمرة في موارد القارة الإفريقية والحكومات الإفريقية بتحقيق التنمية المستدامة ودعم اقتصادها لضمان استقرار شعوبها الفقيرة.

---

[1]– شيماء حسن علي، ***مرجع سابق***.

[2]– حمدي، ***مرجع سابق***، ص. 6.

المبحث الثاني : التنافس الأجنبي للقارة الإفريقية

فرضت الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية، خاصة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي وبروز قوى جديدة تتنافس على ثروات أفريقيا ومواردها، باستغلال الصراعات الإقليمية والداخلية للدول الأفريقية وفرصة تدني الوضع الاقتصادي داخل هاته الدول والتي زادت من قوة وحدة هذا التنافس حسب درجة كل قوى والفرص التي تستخدمها من اجل إرضاء الدول الأفريقية الضعيفة لتحقيق مصالحها وفتح الأسواق الأفريقية على منتجاتها، لذلك سوف نتطرق للتواجد الأمريكي الصيني الفرنسي في القارة الأفريقية مع تحديد أهم المفارقات التي تبين قوة كل دولة ونظرتها لتحقيق مصالحها في أفريقيا.

المطلب الأول : التواجد الأمريكي في إفريقيا

عرفت السياسة الأمريكية في إطارها العام قبل الحرب الباردة، نوعا من العزلة وعدم تدخلها في شؤون الدول القارة الإفريقية، خاصة بعد وقوفها مع تقسيم أفريقيا إلى مجموعة من القوى الاستعمارية الأوروبية والتي برهنته بعدم خبرتها في إدارة سياستها الخارجية أنداك، حيث وبعد مرور تلك الفترة تلقت الولايات المتحدة الأمريكية عائقا برهنه أحد الوزراء المكلفين بالشؤون آلإفريقية قائلا: "...أننا لسنا في موقع نمارس فيه مسؤولياتنا المعقدة اتجاه القارة الإفريقية، كما لا يمكننا تحمل مسؤوليات ليس لها مخططات ولا استراتيجيات مستقبلية كما يتحملها البعض الأخر..."، كما بررت أمريكا أنها ليست باستطاعتها التوغل داخل القارة الإفريقية، وانها سوف تواجه مشاكل منها الدور المحوري الذي أبرزته الدول الأوروبية في استعمار أفريقيا وما تمتلكه من خبرات سابقة، إضافة غلى عدم تشكيل نوع من التمييز العنصري داخل صفوف المثقفين الأفارقة بالولايات المتحدة الأمريكية، ألا ان الرئيس نكسن رغم اعترافاته بقوة الدول الأوروبية في السيطرة على القارة الإفريقية أكد على ضرورة صنع السياسة الأمريكية مستقلة اتجاه أفريقيا، حيث ان الثغرات الجديدة التي عرفها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، أسست لبداية طريق جيد امام الإدارة الأمريكية في إعادة رسم سياساتها اتجاه الدول الأفريقية من أجل الاستفادة من المصالح الحيوية التي تزخر بها القارة الأفريقية، وذلك ما اكد عليه الرئيس بين كلنتون في أواخر سنة 1998 بالعاصمة الغانية أكرا، بأنه سوف يجدد العهد مع أفريقيا وإرجاعها إلى مكانتها الحقيقية وبناء علاقات للمساعدة في بناء أفريقيا المتطورة[1] .

إن رؤية بين كلنتون للقارة الأفريقية ونظرته في إعادة توجيه سياسة الولايات المتحدة لسياستها الخارجية، اعادت الثقة في كسب العلاقات الأفريقية من أجل التركيز على المجال التجاري من اجل الوصول إلى تثبيت الاختراق الأمريكي داخل افريقيا، بسعيها إلى تأسيس تعاون وشراكة افريقية امريكية جديدة تحت مسمى الاندماج الإفريقي في الاقتصاديات العالمية، بل يتجاوزه لأن عدم الاكتفاء لا تتوصل به أفريقيا للخروج من دائرة التهميش والعزلة

---

[1]– أحمد بوخريص، ***التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية***، المعهد المصري للدراسات، تحصلت عليه عبر الرابط : https://eipss-eg.org/ بتاريخ :13.09.2021.

العالمية بالتركيز على جملة من الأهداف الأساسية المشتركة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الأفريقية[1]، من اجل تحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للقارة الأفريقية بضرورة رسم قاعدة تحتوي على سياسات أمريكا أفريقيا، كمكافحة الإرهاب والتطرف الديني وشتى انواع الجريمة المنظمة وحماية الحقوق والحريات للمجتمعات الأفريقية، إضافة غلى ذلك ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار عن طريق تأسيس لمجموعة من اللجان والقوى الأفريقية للتصدي للازمات والصراعات التي ترتكبها القوى الاستعمارية الأوروبية عن طريق التمويل والتدريب تحت وصية الولايات المتحدة الأمريكية، كما حدث لها بعض الدول التي لها هدف القيادة الأفريقية كجنوب أفريقيا، والسنغال، ونيجيريا، وأثيوبيا، والتصدي لجميع الأنظمة التي أصبحت تشكل عائقا أمام تنمية افريقيا، والتي تعتبر نظما غير موالية والتي تسببت في التطرف ودعم الإرهاب وفرض للدعم للفرص الاستثمارية في المنطقة لتجاوز فكرة المساعدات، وذلك ما رفضته فرنسا باعتقادها أنها دولة محورية في أفريقيا عن طريق تقديم المساعدة لإفريقيا وأن الولايات المتحدة الأمريكية تتحصل على فوائد اقتصادية دون اللجوء إلى تقديم أدنى المساعدات للدول الأفريقية، حيث بررها الرئيس جورش بوش الابن بالمواصلة في نفس النهج الذي تركه الرئيس بين كلينتون من أجل العمل على تهدئة الأوضاع في أفريقيا وتحرير اقتصاداتها وفتح مجال التعددية السياسية والوقوف أمام تغيير تركيبة المؤسسات البرلمانية وفرض نظام حكم قانوني واحترام الحقوق والحريات الإنسانية بالقارة الأفريقية، حيث وضحت جليا بدعوة الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة مشاريع اقتصادية تهدف إلى ضرورة التقارب الاقتصادي الأفريقي الأمريكي، وكان بخلق مبادرة "إنزسترات" ، والتي كانت بداية لمشوار حديث للعلاقات الأمريكية الإفريقية بعد فشل مسار الشراكة الأورو مغاربية، إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توجيه المبادرة إلى الدول المحورية خاصة الجزائر، من أجل فرض مجال للحوار الأمريكي والدول المغاربية على غرار تونس والمملكة المغربية، وتحقيق الاندماج المغاربي الأمريكي، يعمل على خلق مجال للتبادل الحر[2] في المنطقة المغاربية التي تمثل شمال إفريقيا، وفتح الأسواق الجديدة والتي تتسم حسب نظرها بوجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية والتي دعمتها فيها الشركات الأمريكية التي تهدف إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية، أمام توسيع فتح الأسواق الإفريقية أمام المنتجات الأمريكية، حيث برره تقرير صادر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997، والذي جاء بعنوان" تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مع افريقيا"، والذي ذكر بان تفتح أفريقيا للاقتصاد الأمريكي بابا

[1]– حمدي عبد الرحمان حسين، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، ***قراءات إفريقية***، تحصلت عليه من الموقع: https://www.qiraatafrican.com/home/new/ بتاريخ: 16.09.2021.

[2]– أعمر بوريشة، ***مرجع سابق***، ص.374.

مكن أجل وصول الاقتصاد الأمريكي إلى مقدمة الدول الصناعية الكبرى والتي تستفيد من فرص جديدة بالقارة الأفريقية[1] .

تجسدت قوة الروابط والاهتمامات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الإفريقية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 باعتبارها موقع استراتيجي وذو اهمية جيوسياسية ومن اولويات التي تهدف الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار فيها، خاصة منطقة الساحل الأفريقي معينة في اربعة مناطق رئيسية مهمة كالتشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا، والتي تشهد تهديدات امنية كانتشار الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة مع طول شريط حدودي يربطها مع الدول المجاورة كالجزائر وليبيا والسودان [2]، إضافة إلى ذلك شكلت تلك الهجمات الإرهابية على موقع برج التجارة العالمي تهديدا لموقع ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوى دولية، حيث نقلت إدارة بوش الابن بخصوص إعادة النظر في توجهاتها وبلورة ثلاثة اهداف اتجاه سياستها الأفريقية، خاصة دول الساحل والصحراء، والتي تحمل بعدها قوة المغرب العربي ودمجه في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وذلك بتأييدها لمجمل الدول الداعية لمكافحة الإرهاب العابر للقارات، والتصدي إلى جميع المنابع التي تصدر الجماعات الإرهابية والإجرامية كتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وانتشار السلاح وتبييض الأموال الممولة لها[3] ، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية بترقيتها للعلاقات الأمنية والسياسية مع الدول الإفريقية والتي عانت كثيرا من الظاهرة الإرهابية والتي مهدت لها الفرصة أمام هذه الدول التي عانت لسنوات في مواجهة مثل هذه التهديدات الأمنية خاصة الجزائر والتي تعرف بالدولة الاستراتيجية والمحورية في إفريقيا، والتي برهنت ريادتها في مكافحة الظاهرة الإرهابية، حيث رسمت معالم للتعاون مع المبادرات الاستراتيجية الأمريكية في الوقوف لتحرير المنطقة من الجماعات الإرهابية، والتي اعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال برقية من الرئيس الأمريكي جورش بوش الابن للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في سنة 2004 بتأكيده قائلا: "...أن أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكا في مكافحة الإرهاب..."[4] ، كما نقلت إدارة بوش الابن إعلانها للحرب على الإرهاب ودعمها للقارة الأفريقية بتعاونها مع الدول الإفريقية التي تعرف فيها الإدارة الأمريكية مصالح اقتصادية كخليج غينيا، والذي يعتبر مصدرا للطاقة الأمريكية من أجل التعاون العسكري مع تلك الدول التي اعتبرتها ذات أهمية استراتيجية للنفط الأفريقي من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية[5] .

---

[1]– راوية توفيق، ***التنافس الدولي في منطقة الساحل***، تحصلت عليه من الرابط:https://al-maktaba.org/book/1541/4485 بتاريخ :10.08.2021.

[2]–جداي إسماعيل وأخرون، ***التنافس الدولي في السياسة العالمية" دراسة في منطقة الساحل الأفريقي***(ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط.1، 2020)، ص ص.61–62.

[3]– جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل، ***مجلة العلوم الاجتماعية***، ع. 19، (2014)، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، ص ص. 330–344.

[4]– بوريشة، ***مرجع سابق***، ص.376.

[5]– جداي، ***مرجع سابق***، ص. 62.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق مبادرات امنية من اجل خلق روابط للتعاون الأمني للتوغل في القارة الأفريقية، كانت من بينها مبادرة بان الساحل "i.p.s"، والتي هدفت من خلالها إلى خلق مجال للتعاون العملياتي التي يتصدى فيه المتعاونين إلى كافة نشاطات الجماعات الإرهابية المستهدفة للمنطقة، حيث نفذت سنة 2002 بعد أن عرفت قبلها تفجيرات إرهابية ضد معاقل المن القومي والتي أرصدت له الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ مالية قدرت بحوالي ثمانية مليون دولار والتي وجهت من أجل التكوين والتجهيز لبعض الجيوش من دول المنطقة كالتشاد، وموريتانيا، ومالي، والنيجر، من اجل مكافحة الإرهاب بحوالي 700 جندي من الدول المذكورة، للتصدي للجماعات الإرهابية التي تتورط في ارتكاب جرائم داخل إفريقيا وتحاول الوقوف أمام الزحف الأمريكي للقارة الإفريقية، مع وجود فشل سياسي واقتصادي إفريقي جعل من الخلايا الإرهابية تنمو بكثرة عالميا، وذلك عن طريق تدريب وتخطيط لصفوفهم وارتكاب جرائم وعمليات إرهابية، وذلك ما صرحت به مستشارة الدولة الأمريكية " كلنديزا رايس" بأن فشل سياسات الدولة الإفريقية هي من خدمت وسيرت الجماعات الإرهابية في المنطقة الإفريقية، لتليها الشراكة عبر الصحراء من أجل التصدي للإرهاب والتي عقبت المبادرة الأولى" بان الساحل" عام 2005 بامتدادها إلى دول اخرى، شاركت فيها على غرار الجزائر وتونس وبوركينافاسو ونيجيريا والسنغال والمغرب، والتي اعتمدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ الشمولية الجيوسياسية بين دول الساحل وربطها بالمغرب العربي وغرب إفريقيا لتتعمق في تجسيد المقاربة المنية داخل المنطقة مع الأخذ بدافع دعم تلك الدول لتجفيف الحركات الإرهابية التي تنبع منها، ومواجهة المنظمات الإرهابية والتصدي للجماعات التي انخرطت حديثا في صفوف الإرهابيين، خاصة في دولة مالي والنيجر، إضافة غلى حكم الأنظمة الحاكمة من اجل بناء المؤسسات الوطنية، خاصة العسكرية لتصبح قادرة على مواجهة الجماعات المتطرفة باستخدامها لمناورات لوجستيكية في إطار الشراكة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإفريقية، خاصة ما بين ضفتي الساحل الشمالي والجنوبي من أجل الوقوف أمام الترتيبات الأمنية الصلبة واللينة في المنطقة مع وجود عجز وفشل في نظام الحكم في جل دول إفريقيا، لتنتقل الولايات المتحدة الأمريكية لمبادرة جديدة ثالثة وهي القيادة العسكرية الأمريكية الإفريقية والتي برهنت من خلالها وجودها في المنطقة الإفريقية منذ سنة 2007، حيث عملت بدبلوماسيتها على إرضاء الدول الإفريقية لاستضافتها غلا أنها وجدت نفسها أمام واقع الإحراج أمام دول شمال أفريقيا خاصة الجزائر التي ترفض رفضا قاطعا وجود قواعد عسكرية أجنبية في دولتها أو في المنطقة الإفريقية بصفة عامة [1].

كما جسدت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها اتجاه دول شمال إفريقيا والتي تمثل المغرب العربي بدورها في إعلانها لمكافحة الإرهاب وجعله عنصرا محوريا لسياستها اتجاه المنطقة في إطار استراتيجياتها لمكافحة الإرهاب العالمي، وما تحاول تفعيله في دول الساحل والصحراء لتحقيق مصالحها الموجهة لحماية امنها الطاقوي في القارة الإفريقية، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية دول شمال أفريقيا محورا امنيا جديدا تنظر من خلاله

[1]– علاق، ***مرجع سابق***.

إلى وحدة جيوأمنية تعترض للعديد من التهديدات المنية التماثلية والا تماثلية، والتي تكثر فيه نشاطات الجماعات الإرهابية والمشهورة عالميا كتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة بكوا حرام وانصار الدين والذي ترى فيه تهديدا لمصالحها الحيوية، مما جعلها تنظر للجزائر بانها الدولة المحورية والأساسية في دول الشمال الإفريقي [1].

كما تجسدت الولايات المتحدة الأمريكية سياتها اتجاه القارة الأفريقية عبر مبدأين اساسين هما : حقوق الإنسان والديمقراطية، والتي ترتكز عليها في خدمة مصالحها في القارة لتوجيه سياستها الخارجية في إفريقيا، إلا أنها تبقى مجرد مبادئ تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها دون جعلها اهداف تسعى لتحقيقها ففي إفريقيا تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها اتجاه بعدها السياسي من ناحية ربط العلاقات مع الدول البترولية، حيث تتعامل برفع مستوى الديمقراطية وتشجيعها على مستوى الأنظمة الإفريقية الحاكمة، وفي المقابل تعمل على إضعاف مستوى المصالح الأوروبية داخل القارة ومحاولتها النفوذ وتصدر المشهد الأفريقي للحفاظ على قوتها وريادتها العالمية، كما رسخت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الإفريقية مبدا تكوين وتشكيل نخب جديدة موالية لسياستها في أفريقيا، حيث تم إطلاق تسمية القادة الجدد للولايات المتحدة الأمريكية في الدول النامية، وتسعى إلى تحسين قدرات القارة الإفريقية للتعامل مع المشاكل الأمنية في القارة، والتي تأثر بطريقة غير مباشرة على امن مصالحها في إفريقيا كمساعدتها للدول للوصول إلى حلول سلمية للنزاعات الأفريقية، كما حدث في منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي وجنوب السودان، من اجل الحفاظ على مصالحها، وذلك ما سعت لتجسيده فعليا بتشكيل القوة الأفريقية للتدخل لمواجهة الأزمات[2]، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية للوصول غلى تحقيق مصالحها في إفريقيا بمبدأ "الوصول بدون إعاقة"، للحفاظ على امنها البترولي والأسواق التي تسيطر عليها، حيث ركزت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على البترول الأفريقي لتوفيره لحاجياتها خلال سنة 2015، إلا ان حكم الرئيس أوباما وزيارته لأفريقيا نهاية سنة 2015 أعلن فيها عن توسيع التجارة والاستثمار الأمريكي في دول المنطقة من اجل تحسين الإنتاج ودفع التنمية الإفريقية ومحاربة شتى انواع المراض والأوبئة ونقص المناعة والتي تهدد حياة سكان القارة الأفريقية مع ضرورة إنهاء الحروب، حيث لعبت سياستها دورا كبيرا في ترسيخ مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد واحترام القانون والحريات وغيرها مبدأ أن القارة الأفريقية هي منطقة حروب وازمات وأوبئة إلى منطقة فرص اقتصادية استثمارية هائلة لم تهتم بها الإدارة الأمريكية سابقا لما كانت تعيشه من استعمار أوروبي[3] .

---

[1]– مماد، ***مرجع سابق***، ص. 428.

[2]– راوية، ***مرجع سابق*** .

[3]– منى عبد الفتاح، ***البعد الجديد في العلاقات الأمريكية الأفريقية***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://www.aljazeera.net/ بتاريخ : 16.02.2020.

إن السياسة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في عهدة الرئيس أوباما الثانية اتجاه افريقيا، كان لها صدى توسعي من اجل تبني سياسة التوسع على حساب الصين الصاعد اقتصاديا في أفريقيا، حيث اعلن على تعهدات جديدة للشركات الأمريكية للاستثمار في إفريقيا بحوالي 14 مليار دولار من اجل مواصلة لمبادرات الولايات المتحدة الأمريكية التي اعلنتها سنة 2013 تجسيدا لما جاءت به القمة التي انعقدت سنة 2014 والتي شاركت فيه حوالي 50 دولة أفريقية، وعليه فإن فترة حكم أوباما كانت لها منحى إجابي اتجاه القارة الأفريقية، غذ تبلورت فكرة السياسة الاستخراجية الثابتة في إفريقيا من جميع النواحي خاصة العسكرية والاقتصادية وهو ما اكده"جون بولتون" مستشار الأمن القومي في فترة حكم ترامب سنة 2018 غلى السعي للحصول على ميزة تنافسية في إفريقيا لمواصلة النهج الأمريكي المتمثل في المبادرات العسكرية والتجارية، وتقديم المساعدات من اجل تطوير اقتصاديات جميع أنحاء القارة الإفريقية وإنهاء العمل بضرورة تعزيز الرامج التي تتأقلم مع المصالح الأمريكية لمنافسة بكين وموسكو في اقتصاداتها داخل القارة الإفريقية[1] .

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتوغلها في القارة الإفريقية، كان له أثر بليغ من الناحية الإقتصادية من اجل فرض التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري بين دول إفريقيا والولايات المتحدة المريكية، والذي يعود للقانون الذي أصدره "بين كلينتون" سنة 2000 والذي يسمى قانون الفرص الإفريقي، حيث يسمح هذا القانون للإتاحة لدول إفريقيا خاصة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بخلق سجل تجاري لتصدير للولايات المتحدة الأمريكية المنتجات التي تتطابق للمعايير التي وصفها نظام الأفضليات المعمم، مقابل عدم دفع الرسوم الجمركية مع شرط احترام حقوق الإنسان وتفعيل الديمقراطية والتعددية السياسية مع الانفتاح على الاقتصاد والاستثمارات الأمريكية [2].

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى عبر العالم في مجال استهلاكها للطاقة، وذلك راجع للبنى التحتية التي تمتلكها والتي جعلت منها الدولة الصناعية الأولى عالميا، خاصة في مجال توليد الكهرباء وصناعة السيارات والسفن والطائرات، حيث عفت سنة 2015 استهلاكا محليا من النفط بحوالي 14.4 مليون برميل يوميا، واستهلاك حوالي 714 مليار م^3 من الغاز، حيث أن الموقع الذي تبحث عليه من اجل الحفاظ على مركزها الصناعي العالمي، هو اهتمامها في مجال الطاقة لفرض قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث حتم عليها أعباء كبيرة مما يجعلها في سياق الدول التي تبحث عن مصادر جديدة للطاقة ولعلى الاتجاه الوحيد هو الثروات التي تزخر بها الدول الأفريقية، والتي تعرف بغناها بالثروات النفطية المهمة خاصة منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الكبرى في اجندة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف الأتية :

- السعي للوصول غلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية بصفة مشتركة، مع التركيز على الجانب الاقتصادي في مجال النفط.
- الانفتاح على الأسواق الأمريكية في إفريقيا.

---

[1]– بوخريص، ***مرجع سابق***.

[2]– جداي، ***مرجع سابق***، ص.62.

- مع فتح فرص كبر أمام الاستثمارات الأمريكية في مجال تصدير الغاز والكهرباء والنفط.
- إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط الأفريقي، بدا واضحا خاصة في الساحل الأفريقي، بتوافد الاستثمارات الأمريكية، حيث ظهرت مشاريعها بكبرى الشركات الأمريكية كشركة أكسون موبيل، بيتروناس، وشيفرون، حيث ترتكز على حوالي 95 % من النفط التشادي وذلك لعدة عوامل هي[1] :
- النمو الكبير للنفط الأفريقي وبروز دول افريقية جديدة منتجة للنفط كموريتانيا، والصحراء الغربية، والتشاد.
- تمتع الدول الأفريقية المنتجة للنفط بقدر من الحرية بشان سياسة الإنتاج وتصدير الأسعار.
- عدم انتماء جل الدول إلى منظمة الأبيك، والذي يجعلها محل حرية كاملة في التحكم في أسعار النفط.

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية في تثبيت وضمان حماية اكبر لمصالحها في إفريقيا، هو الهدف الأساسي الذي تريد احتوائه ومصلحة مباشرة من أجل حماية أمنها النفطي بالمنطقة وتحقيق رفاهية شعوبها، تستخدم فيه الإدارة الأمريكية جل المجالات والمبادئ العالمية التي توجد بها سياتها الخارجية وقوتها العسكرية باحترام حقوق الإنسان وتفعيل الديمقراطية ومكافحة الفقر والاستجابة للأزمات، بالإضافة لبروزها الصريح أمام فرض الهيمنة الأمريكية على جل دول العالم لحماية مصالحها باعتبارها دولة واقعية تعترف بالقوة وتحقيق المصلحة القومية كعنصر بارز في حقل العلاقات الدولية، دون احتكام للغة المنطق وذلك ما فرضته باستخدام حق الفيتو لأي طرف يتعارض ومصالحها[2].

وعليه نتوصل إلى ان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية غلى القارة الأفريقية، كان له استراتيجية تحقيق المالح من جهة إلا ان الإدارة الأمريكية لا تعطي لها اي اهمية قصوى مقابل الأهمية الكبيرة التي تمتلكها اتجاه الخليج العربي إذا تطرقنا لمجالات الطاقة، فأفريقيا لا تمتلك الثروات النفطية التي تمتلكها دول الشرق الأوسط والخليج العربي، إضافة إلى التطور السياسي والاقتصادي والصناعي والارتباط الحيوي بين تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها تعطي اهتمامها للثروات الأفريقية من أجل إيقاف الزحف الاستثماري الصيني الصاعد للقارة الأفريقية، وفتح السواق الأفريقية أمام المنتجات الأمريكية، كما تعمل على بسط نفوذها غير المباشر عن طريق المساعدات الإنسانية للشعوب الأفريقية مما يجعلها محل استعطاف تلك الدول واستقبالها خاصة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

المطلب الثاني : التواجد الصيني في أفريقيا

عرفت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ظهورا مميزا للصين وبروزها كقوة اقتصاديه عالمية والتي افرزتها التنمية الاقتصادية اللامتناهية والسريعة، حيث عرفت انتقالا غير عادي من دولة نامية إلى رابع قوة اقتصادية تسيطر على اقتصاديات الدول الكبرى، إضافة إلى اكتساحها للناتج المحلي والإجمالي

---

[1]– جداي، ***مرجع سابق***، ص.65.

[2]– ***المكان نفسه***.

واحتلالها للمرتبة الثالثة كأكبر دولة تجارية، حيث استخدمت الصين نموذجا غير مسبوق من النماذج الاقتصادية، حيث وصلت نسبة الصناعة الصينية العالمية لحوالي 7% من الصناعة العالمية [1]، حيث أسست الصين خلال العقدين الأخريين جملة من الإصلاحات الاقتصادية والتي جعلت منها تنافس أكبر اقتصاديات العالم، حيث ركزت بعض الدراسات والمؤشرات أن معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي من سنة 1990-2004 وصل إلى نسبة 9.4% ليصل إلى 10.5% سنة 2010، إضافة إلى ذلك وصلت الصين سنة 2012 إلى احتلال المركز الأول في العالم من ناحية القوة التجارية بحوالي 3.89 تريليون دولار امريكي من ناحية تصنيفها لحجم التجارة العالمية بتجاوزها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت صادراتها العالمية إلى 4.7% بداية سنة 2000 و24.1 سنة 2013، كما توصلت إلى تحقيق معدل الناتج المحلي الإجمالي الصيني 9641.9 مليار دولار سنة 2014، وذلك ما جعلها تحتل المرتبة الثانية كأكبر دولة اقتصادية عالمية حسب تقرير صندوق النقد الدولي والذي ارتقب وصول الصين سنة 2017 إلى تحقيق حوالي 12714 مليار دولار من معدل الناتج المحلي الإجمالي[2]، في المقابل تنطلق سياسة الصين الخارجية وتوجهاتها من جملة من الثوابت والمبادئ التي وضعها الرئيس "دينغ شياو بينغ" والتي سوف نحددها في خمسة أسس رئيسية :[3]

- الحفاظ على دور الصين وموقعها على المستوى الدولي والتركيز على الدفاع على سيادتها
- السيطرة على الحقل الدولي، متابعته بدقة وإحكام.
- تجنب نشر القدرات الصينية المتوفرة.
- كسب رهان الوقت وضبط النفس.
- الدقة في ردود الأفعال.

وذلك ما اكده الرئيس الصيني سنة 1996 خلال زياراته المتتالية لمجموعة من الدول الأفريقية، بتحديده لسياسة الصين اتجاه القارة الأفريقية، والتي أسسها في خدمة قواعد وهي كالاتي :[4]

- الاعتماد على مبادئ الصداقة الصينية الأفريقية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- تحقيق المساواة واحترام حقوق الإنسان.

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص. 83.

[2]- لحسن الحسناوي، ***استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا " الديناميات والانعكاسات***، تحصلت عليه عبر الرابط: https://caus.org.lb/ar/ بتاريخ :13.09.2021.

[3]- وليد عبد الحي وأخرون، ***أفاق التحولات الدولية المعاصرة*** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط.1، 2002)، ص. 29.

[4]- علي العطري، ***التوجهات الجديدة لسياسة الصين اتجاه أفريقيا منذ 2000***، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حاج لخضر باتنة2019،1-2020، ص. 115.

- التركيز على التنمية المتبادلة ورفض نمط المصالح والوصول إلى تأسيس التعاون الدولي بين الصين والشركات الأفريقية.
- اعتماد الصين على سياسة خارجية ذات توجه عالمي من اجل الحفاظ على قوتها الاقتصادية وتطويرها، مع الاعتماد على دمج الاقتصاد الصيني وجعله اقتصادا عالميا تأخذ الحصة الأكبر منه لأفريقيا، حيث برهنت الصين توسيع اقتصادها خارج إطار مصالح الصين الواحدة، وفتحه أمام الشراكة الأفريقية[1]، حيث يتشر الباحث "لويد ترال" في تقريره الذي نشرته مؤسسة راند بعنوان "توسع العلاقات الصينية الأفريقية وأثارها على الأمن القومي الأمريكي"، إلى وجود مصالح صينية ترتكز عليها الحكومة والتي تعتمد عليها اتجاه الدول الأفريقية، والتي تبدأ بان القارة الأفريقية مصدرا لواردات الموارد الطبيعية وسوقا منفتحا امام المنتجات الصينية، والتي تعتبره غير مستقل بطريقة كلية اتجاه الاستثمار والصادرات، وفرصة امام الشركات الصينية لزيادة فرص العمل واكتساب الخبرات العالمية[2]، إضافة إلى اعتمادها على التوغل في القارة الأفريقية باستخدام النظام الناعم، والتي تعتبر كاستراتيجية أسسها المفكر الهندي" براهما تسيلاني"، والتي تقوم على ان اي تحرك صيني لا يشكل خطرا اتجاه الدول الأفريقية، بل هو تغير بسيط وخفيف من اجل التعاون فقط، وهو ما دفع الصين لتحقيق النفوذ الاقتصادي والعسكري العالمي مقارنة بنفوذها السابق، وذلك ما تعتمده بكسب الثقة الأفريقية عن طريق توفير فرص العمالة للإفريقيين، إضافة إلى تشجيع التعاون امام فتح فرص للمستثمرين الأفارقة من اجل تطوير قدراتهم التجارية وتأسيس لرفع من قيمة عائداتها بتشكيل نمط طبيعي بوجه إفريقي، على عكس ما تقدمه التوغلات الدولية الأخرى، عن طريق الاحتلال والقوة وتغيير نظرة الأفارقة للوجود الدولي الصيني في أفريقيا بأنه قوة اقتصادية تهدف للرفع من اقتصاديات الدول الأفريقية والتنمية دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما عملت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا باستخدام مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان كمعبر للوصول لتلك الدول الضعيفة في أفريقيا[3]، حيث دخلت السياسة الخارجية الصينية سنة 2000 اتجاها جديدا امام أفريقيا إلى ضرورة الدعم الاقتصادي لتحقيق الأهداف الصينية من اجل التنمية والنمو في القارة الأفريقية، حيث كونت لقاعدة مؤسساتية افريقية صينية سميت بـ" منتدى التعاون

---

[1]– حسان صادق حاجم، ***التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في افريقيا*** (برلين :المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ط. 1، 2020)، ص. 85.

[2]– باسم راشد، ***"تعاون حذر" واشنطن وتنامي النفوذ الصيني في أفريقيا***، نقلا عن لويد ترال، تحصلت عليه من الرابط : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/806/ بتاريخ :18.09.2021.

[3]– بوخريص، ***مرجع سابق*** .

الصيني الأفريقيFOCAC * ، والذي منح لها الأفضلية اتجاه الدول الأفريقية، حيث أقامت جملة من الأهداف الاستراتيجية لعلاقة الصين بالدول الأفريقية، والتي تتعلق بفتح الأسواق الجديدة لتسويق المنتجات الصينية بما تنتجه الصين من سلع وخدمات مع الاشتراط بإرسال مهاجرين صينيين لأفريقيا، إضافة إلى تأمين وضمان إمداد الدول الأفريقية بالموارد الأولية الفلاحية والصناعية، وتسيير علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأفريقية على أساس الثقة المتبادلة وتوفير الدعم الدبلوماسي مع تلك الدول مع ضرورة تلقي نموذجا تنمويا مخالفا لسياسيات الدعم المشروط بالمصالح التي استخدمته الدول الغربية الأخرى المنافسة للصين في أفريقيا أو ما نسميها الدول الاستعمارية، مع الإسرار لتقديم الصين كنموذج دولي يعتمد عليه وفق المصالح المتبادلة والمتوافقة مع سياسات الدول الأفريقية لإبراز دور الصين الاقتصادي وتمييزها عن الدول المستثمرة بالمصالح المشروطة[1].

إن الاختراق الصيني الناعم للقارة الأفريقية، والذي يعتبر كنظرية استراتيجية جعلت الدارسين والباحثين محل الاهتمام لمدى تأثير البعد الصيني في أفريقيا في المجال الاقتصادي من جانب تحقيق التنمية بمدى تحقيق أهدافها داخل القارة الأفريقية، حيث سجل تقريرا للصندوق النقد الدولي، أن الصين تجعل أفريقيا عن طريق تجاوب الدول الأفريقية لسياستها التنموية نموذجا اقتصاديا في جميع القطاعات والتي يجعلها محل تطوير خبراتها وبسط نفوذها الاقتصادي الاستثماري وهو ما ركزت عليه بأنه يدخل ضمن العلاقات المفيدة للدول الأفريقية[2] ، كما اخذت العلاقات الصينية الأفريقية مسارا جديدا منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي، حيث ركزت على الشراكة طويلة المدى، والتي تضمن المساواة والمنفعة المتبادلة لتستطلع إلى شراكة قائمة على أساس الاستقرار الدائم طويل المدى، ضمن إطار التعاون متعدد الأطراف، والتي تقوم على التعاون الاقتصادي والثقة المتبادلة والتبادل الاقتصادي والثقافي الصيني الأفريقي[3] .

---

* - *Le FOCAC* est une plateforme favorisant les relations entre les multiples partenaires africains et la Chine. Selon le site officiel, le(s) FOCAC sont des : « conférence qui ont pour buts de mener des consultations sur un pied d'égalité, d'approfondir la connaissance mutuelle, d'élargir les terrains d'entente, de renforcer l'amitié et de promouvoir la coopération », Ces sommets, ou Conférences, réunissent : « les représentants de la Chine et des pays africains ayant des relations diplomatiques avec la Chine. Depuis, le FCSA s'est institutionnalisé progressivement pour devenir aujourd'hui une plateforme importante de dialogue collectif et un mécanisme efficace de coopération pragmatique entre la Chine et les pays africains amis et donner un bon exemple de la coopération Sud-Sud », Depuis 2015, la Chine déploie aussi à l'égard de l'Afrique une stratégie numérique ambitieuse dans le cadre du FOCAC.

[1]– العطري، ***مرجع سابق***، ص. 106 .

[2]– محمد صالح جمال، ***الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة*** (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، ط. 1، 2020)، ص. 197.

[3]– العطري، ***مرجع سابق***، ص. 114.

تعتبر المساعي الصينية نحو افريقيا إلى الحصول على الموارد الطبيعية، خاصة الطاقوية منها التي تزخر بها جدل دولها، والتي أعطت لها الحصة الكبيرة من مجمل أهدافها الاستراتيجية، والتي تسعى الصين لتحقيقها، خاصة البترولية، إضافة إلى المعادن كالبلاتينيوم والكرونيوم والألماس والمنغنيز، إضافة إلى معدن البوسكيت واليورانيوم [1]، لذلك تعتبر الطاقة ضمن اولويات الصين بإعتبارها تستهلك حوالي 8 مليون برميل يوميا، ومن المتوقع أنها ستصل بحلول سنة 2020 إلى تلبية إحتياجاتها بحوالي 10.9 مليون برميل يوميا، وذلك ما يدعوها إلى تأمين احتياجاتها من النفط للحفاظ على نموها الاقتصادي، إذ تستورد جل حاجياتها من القارة الأفريقية كالسودان وأنغولا والغابون والتشاد ونيجيريا وغينيا الاستوائية[2]، فالصين ترى بأن أمن الطاقة يدخل ضمن أولويات أمنها القومي، حيث بالرغم من انها قامت ببناء مفاعلات الكهرباء بطاقة توليد تصل 200000 ميغاواط إلا أنها اعتبرته غير مرضي، بحيث أن استهلاك الطاقة الصينية ما بين سنة 2000 إلى سنة 2006 بلغ لحوالي 4.7 مليون برميل يوميا إلى 7.4 مليون برميل يوميا والذي احتلت حوالي 47%، وحسب التقارير الاقتصادية فإن الصين سوف تحتل سنة 2030 قوة استيراد للنفط بحوالي 11 مليون برميل يوميا[3].

إن وجود الصين في القارة الأفريقية تجسد باعتمادها على العلاقات مع العديد من الدول الأفريقية في الاستثمارات الهامة الثنائية أو المتعددة الأطراف، حيث تقيمه على العديد من العوامل، خاصة التجارية إذ بلغ في مجمل المؤسسات الصينية في افريقيا سنة 2015 حوالي 22000 مؤسسة صينية، إذ استحوذت على فوائد كبيرة من استثماراتها الخارجية بشكل عام خاصة النفطية عن طريق توطيد العلاقات والروابط الاقتصادية مع الدول الأفريقية، عن طريق إنشاء أصول مالية في القارة الأفريقية لاقتصاداتها العالمية بنمط أفريقي، حيث لعبت دورا كبيرا في توسيع استثماراتها نحو تأسيسها لمشاريع البنى التحتية للآبار، والعمل على تقوية مناجم النحاس، حيث أكدت تقارير إحصائية حكومية للمجلس الصيني سنة 2013، أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة الأفريقية عرفت نموا بمعدل سموي20.5% ما بين عامي 2009 و2012، حيث شمل الاستثمار في الأعمال التجارية المحلية والشركات المحلية وتحفيزات للنمو الصناعي وتعزيز التكامل الإقليمي[4]، وحسب إحصائيات تقدمت بها وزارة التجارة الصينية، ان معدل الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا تضاعفت بأربع مرات في سنتي 2005 و2009 إلى حوالي 9.3 مليار دولار امريكي، ومن الممكن أن تصل إلى الاستثمارات المباشرة للصين في أفريقيا إلى 40 مليار دولار امريكي سنويا حسب تقرير الصندوق النقد الدولي سنة 2011

---

[1]– محمد صالح جمال، مرجع سابق، ص. 124.

[2]– العطري، ***مرجع سابق***، ص. 178 .

[3]– محمد صالح جمال، ***مرجع سابق***، ص. 124 .

[4]– حاجم، ***مرجع سابق***، ص ص. 85–86 .

بان حوالي 16% من التدفقات الاستثمارية للصين المباشرة نحو الخارج موجهة للقارة الأفريقية خاصة جنوب الصحراء على عكس سنة 2003 والتي كانت نسبتها بـ1%[1].

عرف الاختراق الصيني للقارة الأفريقية سيطرة ثلاثة شركات تمتلكها الدولة وهيCNPC الشركة الوطنية للبترول والشركة الوطنية الصينية للبترول البحريCNOOC والمؤسسة الوطنية العامة للبتروكيماويات SINOPEC[2]، على العكس من أن الدول الغربية والتي تعرف شركات نفط مستقلة عن الحكومات، حيث ان الصين تعطي أولوية للشركات الوطنية من اجل لتنقيب على النفط والذي يبرر أنه هناك علاقة ترابطية مباشرة بين سياسة الصين الخارجية والشؤون التجارية الخاصة بصناعة النفط في البلدان الأفريقية، ورغم صغر هذه المؤسسات بالمقابل مع سوق الطاقة العالمي، إلا انها حققت نجاحا كبيرا في تغيير قواعد اللعبة خصوصا في القارة الأفريقية عام 2009، إذ استوردت الصين 1.2 مليون برميل يوميا من القارة الأفريقية وهو ما مثل حوالي 30% من وارداتها النفطية في نفس العام لتزيد عام 2013 لحوالي 1.3 مليون برميل يوميا[3] .

إن حجم الاستثمارات الصينية في افريقيا عرف خاصة في مجال البنى التحتية والتي تعتمد على إنجاز الطرقات الكبرى والجسور والسكك الحديدية وكذلك محطات المراكز الكهربائية، إذ عرفت الصين الاستثمار في النقل والتي شهدته دول إفريقيا الجنوبية والاستثمار في الاتصالات، خاصة في الشبكة الوطنية للاتصالات في دولة إثيوبيا، حيث عرفت نهاية2007 استثمار الصين لحوالي3.3 مليار دولار أمريكي في عشرة مشاريع ضخمة في مجال الهدروكهرباء بسعة 6000 ميغاواط، وحسب إحصائيات سنة 2015 ركزت صادرات الدول الأفريقية إلى دولة الصين في الموارد الأولية بنسبة كبيرة، حيث احتل النفط نسبة 79.6% من إجمالي واردات الصين في القارة الأفريقية ثم المعادن بنسبة 9.8% فعلى سبيل المثال سنة 2007 عرفت 72% ما تستورده الصين من أفريقيا هو النفط، حيث شكل عموما الصعود الصيني في استهلاك النفط في العالم وأفريقيا خصوصا قلقا كبيرا وأثار شكلا من الصراع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتهجت بيكين سياسات تمس بمصالحهم، إذ تمكنت شركة CNOOP الصينية خلال سنة 2006 من الحصول على 45% من بئر "أكبو" في نيجيريا مقابل 203 مليار دولار، ويبدو ان تصريح رئيس مجلس غدارة الشركة سنة 2006 يبين بوضوح الاستراتيجية النفطية الصينية، إذ يقول "فوشينغ يو":"إذ لم تستطع العمل في مكان ما يمكنك العمل خارجه، فنحن ننظر إلى جميع المنافذ في افريقيا بكاملها."، ومن هنا نستنتج ان الوجود الصيني في القارة الأفريقية يشكل تحدي وإصرار على تواجدها بقوة في القارة الأفريقية أمام تراجع الطرف الأوربي والأمريكي[4] ، أما من الجانب التجاري لم تعرف الصين تقدما كبيرا، حيث عرفت حوالي 40 مليار ولار امريكي سنة 2005 ليزداد في قيمته بـ10 مليار دولار

---

[1]– محمد صالح جمال، ***مرجع سابق***، ص. 123.

[2]– العطري، ***مرجع سابق***، ص. 181.

[3]– ***المرجع نفسه***، ص. 182.

[4]– خالد خليفة بقاص، ***الصراع الدولي على النفط في القارة الأفريقية*** (تلمسان :النشر الجامعي الجديد، 2016)، ص. 102.

سنة 2006، أي حجم التجارة في هذه السنة أصبح 50 مليار دولار أمريكي[1]، كما تضاعف حجم التجارة والتبادل الصيني في هذا المجال بين الدول الأفريقية خاصة بعد سنة 2010، إذ صدر تقرير عن البنك الدولي سنة 2014 إلى حوالي222 مليار دولار ومن المنتظر ان يتجاوز 400 مليار دولار في حلول سنة 2020[2]، وسعت الصين إلى تدعيم علاقاتها التجارية مع انغولا، وذلك من خلال اعتمادها على منح القروض مقابل شروط رمزية قدرت بحوالي مليار دولار سنة 2010 من أجل تطوير القطاع الزراعي بعد منحها سابقا بقيمة 5 مليار دولار بغية إعمار ما تضرر نتيجة الحروب الأهلية في أنغولا، حيث عرفت أنغولا بالنسبة للصين بالشريك الأساسي في أفريقيا أكدته قيمة العلاقات التجارية التي تراوحت بـ 25.3 مليار دولار سنة 2008 [3]، اما قطاع الزراعة عرفت الصين انفتاحا للتعاون مع الدول الأفريقية، وذلك ما اشار إليه النائب للرئيس الكيني في مناسبة انعقاد منتدى التعاون الزراعي الصيني بين الصين والدول الأفريقية في بكين عام 2010 بانه :" لابد من استفادة من تجربة الصين الزراعية، وقدراتها، حيث عرفت الشركات الصينية الاستثمار لمساحات واسعة من الغابات في كل من اوغندا وزامبيا وجنوب أفريقيا من اجل تمويل البنى التحتية الزراعية الأفريقية، من خلال اعتماد على نشر خبراتها وتقديم مساعداتها التقنية وإمدادها بمساعدات فلاحية حديثة خاصة في مجال الأسمدة الزراعية[4]، كما جسدت الصين استراتيجيتها في تحقيق أهدافها لسياساتها الخارجية بعد سنة 2006، إذ اعتمدت على الكتاب الأبيض لسياستها الخارجية اتجاه افريقيا سنة 2006، وأيضا الاعتماد عليه في المساعدات الصينية سنة 2014، كما اعتمدت على الكتاب البيض الثاني لسياستها اتجاه افريقيا سنة 2015، حيث من خلاله عرفت العلاقات الصينية الأفريقية نقله جديدة ونوعية والتي تعهدت فيه الصين في قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي بجوهانسبورغ سنة 2015، من اجل العمل على مضاعفة استثماراتها المختلفة نخو الدول الأفريقية لتصل إلى حوالي 60 مليار دولار امريكي ما بين سنوات 2016-2018، وذلك ما اكسب الصين ثقة الدول الأفريقية وأثبتت التزامها لمواصلة التعاون الطويل المدى القائم على الاستقرار والثقة والمصالح المتبادلة، والذي يجعلها اكبر شريك اقتصادي للدول الأفريقية[5]، إضافة لذلك تستخدم الصين نوعا من المزيج السياسي والاقتصادي اتجاه القارة الأفريقية، حيث تستغل محاولة حماية استثماراتها ذات الطابع التحفيزي بإقامة تحالفات مع الدول الأفريقية لإنجاح حماية الصين من مضايقات الدول الغربية من العديد الجوانب سواء في إطار المنضمات الدولية او في إطار الدول الأفريقية التي تستخدمها كوسيلة أو كمناورة صينية خاصة، في

---

[1]- محمد جمال صالح، ***مرجع سابق***، ص. 137.

[2]- ***أبعاد الاهتمام الصيني بشمال افريقيا" الفرص والعقبات"***، تحصلت عليه من الموقع:
https://studies.aljazeera.net/en/node/4126بتاريخ: 21.09.2021.

[3]- بقاص، ***مرجع سابق***، ص. 102.

[4]- حاجم، ***مرجع سابق***، ص. 87.

[5]- العطري، ***مرجع سابق***، ص ص. 193-194.

المقابل أن الدول الأفريقية سجلت رغبتها للتعاون مع الشريك الصيني لمواجهة الضغوطات الغربية في ظل تدخلات القوى الخرى الغربية في شؤونها الداخلية، وهو الذي حفز الصين إلى بناء صيغة مشتركة مع الدول الأفريقية من أجل التصدي للنفوذ الغربي في إطار التعاون المشترك والمصالح المتبادلة المستقرة [1]، حيث عرفت القارة الأفريقية إقناع الصين بانها ليست قارة تمتاز بالحروب والبؤس والميؤوس منها كما هو شائع ويروج له من طرف الدول الاستعمارية للبقاء وحدها تسيطر على موارد القارة، حيث تم النشر عبر صحيفة " الإيكونيميست" ليتم تعديلها في نشرة أخرى بانها بالاعتماد على النموذج الصيني اصبحت القارة الصاعدة بعنوان " الصعود الأفريقي"، أما في انغولا نشرت تقارير حول حجم الاستثمارات الصينية، أنها خفضت من نسبة البطالة والفقر، حيث بفضل هذه المشاريع طورت من اقتصاديات الدولة واستعادت من عائداتها ميزانية كبيرة احتياطية، فمثلا مشروع الطاقة والكهرباء عرف تغيير الشكل الحضري لأنغولا ومدنها واستفاد المواطنين من الطاقة، إضافة إلى تزود جل المدن الانغولية من المياه الصالحة للشرب من خلال استخدام تقنيات حضرية وحديثة، اما الكونغو الديمقراطية عملت الصين على نشر المساعدات مما انعكست على التنمية الكونغولية، وهذا ما تقرره الوقائع الاقتصادية الكونغولية، حيث شهدت خلق فرص عمل وارتفاع السيولة والذي اسهم في تضاعف العمال الحرفيين[2] ، إضافة لذلك أسهمت استثمارات الصينية في إحداث قفزات نوعية في مجال البنى التحتية، والذي تعتبر افريقيا متخلفة فيه، حيث قامت الصين بربط اهم مدينتين بين جمهورية الكونغو برازفيل وبوان نوار الذي دشنت سنة 2016، وبناء جدار الأوبرا في الجزائر سنة 2016، وأكبر مستشفى في لواندا في عاصمة انغولا، كما استثمرت الصين في المجال الثقافي والتعليمي، حيث ساهمت في تكوين العديد من الطلاب والحرفيين الأفارقة، من خلال تدريبهم في دورات وبرامج تكوينية وتقديم منح جامعية والتي تفتح في إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي، وذلك ما شهدته الدول الأفريقية بالاهتمام باللغة الصينية، اما على الصعيد الفلاحي، عرفت افريقيا تحسن ملحوظ في الإنتاج الفلاحي، حيث شهدت تراجع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الأفريقية والمساعدة بشكل معتبر في القضاء على المجاعة ونقص الغذاء والتي كانت تعاني منه جل الدول الأفريقية.

وعليه فإن الصين تلعب دورا كبيرا من اجل حماية مصالحها في افريقيا بالاعتماد على الحوافز والقروض الميسرة، حيث أوصلت مساعداتها في القروض غلى انعدام الفوائد فضلا عن تقديم مساعدات طبية وفلاحية وزراعية، ولكن لا يصل غلى درجة التأثير في مجال النفط، إضافة غلى استخدام الصين للطرق السلمية والدبلوماسية والتي اكسبها ثقة كبيرة في منحها قبولا قويا لدى الأفارقة، والذي عزز لها فرص النفوذ داخل القارة الأفريقية، حيث تقف الأنظمة السياسية الحاكمة في افريقيا بعيدا عن التقييد بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي يفرضه الغرب كشرط لدعم العلاقات السياسية والاقتصادية[3]، لتستحوذ الصين بسرعة وفعالية كبيرة للنجاح

---

[1]– حاجم، ***مرجع سابق***، ص. 98.

[2]– صالح، ***مرجع سابق***، ص. 198.

[3]– حاجم، ***مرجع سابق***، ص ص. 108– 109.

في اختراقها للقارة الأفريقية والتأثير على جميع القرارات والتوجهات داخليا وخارجيا مقابل اكتسابها تأييدا دبلوماسيا افريقيا، وخير دليل على ذلك قضية "التبتيست"، حيث صوتت الدول الأفريقية ضد استصدار قرار مجلس الأمن لحقوق الإنسان يندد فيه بالسلوكيات غير الإنسانية التي تمارسها الصين ضد سكان التيبتيست، وعليه تعتبر أفريقيا رهانا حقيقيا وقوة كبرى في المساعدات بالنسبة لبكين وتقف أمامها في المواقف الدولية [1]، حيث أولتها الصين ضمن اولوياتها واهدافها لاكتساب اغلبية مناصرة لها في قضية هيئة الأمم المتحدة من أجل التصدي امام قرارات المناهضة للصين والتي تقدمها الدول الغربية الاستعمارية لأفريقيا خاصة في مجال حقوق الإنسان[2] .

المطلب الثالث: الوجود الفرنسي في أفريقيا

عرفت الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا، حالة من العزلة بعد نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الحادي القطبية، خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي، حيث كانت لفرنسا فرص كبيرة لتعاملها مع العدو القديم مما اضطر لإعادة الاستثمار في ذلك العدو لاكن من خلال إعادة بعث العلاقات في إطار الشراكة نحو دول الجنوب [3]،حيث كانت تربط الدول الأوروبية بالقارة الأفريقية تاريخيا منذ انعقاد مؤتمر برلين 1884-1885، والتي عرفت فيه القارة الأفريقية انقساما واحتلالها من طرف العديد من الدول والتي شهدت فيه تراجعا لمصالحها الحيوية في افريقيا بعد بروز النظام الأحادي القطبية، وجدت فرنسا نفسها أمام عقبات وعراقيل تقلل من انتشارها وهيمنتها الاستراتيجية بعد ظهور فواعل وقوى اخرى أصبحت تهيمن على الحقل الدولي، خاصة في ظل بروز الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس للقوى الأوروبية في القارة الأفريقية، إضافة غلى الصين كدولة اقتصادية صاعدة، إذ لعبت الدولة الفرنسية دورا كبيرا في إعادة ثقتها اتجاه بعض الدول عن طريق إبرام بعض الاتفاقيات كان أخرها سنة 2012 مع دولة مالي كسياسة بديلة في المنطقة، كما ارتكزت قوتها العسكرية في كل من تشاد وبوركينافاسو وكوديفوار من اجل الدفاع عن الشعوب الأفريقية في ظل تنامي التهديدات الأمنية الصلبة واللينة، خاصة عندما يتعلق الأمر باختطاف الرهائن الفرنسيين بالمنطقة[4]، كما كان لمنطقة الساحل الأفريقي، أهمية كبيرة في استراتيجيات فرنسا في ظل التنافس الدولي الحاد الذي افرزته تنامي الصراعات والنزاعات الاثنية والحدودية التي جعلت من المنطقة مركز لمصالح الدول الكبرى، خاصة الاستعمارية منها [5]، حيث افرزت نهاية

---

[1]– صالح، ***مرجع سابق***، ص. 209.

[2]– حكمات العبد الرحمان، استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا، مجلة سياسيات عربية، ع. 22، سبتمبر 2016، ص. 75.

[3]– قط سمير، أوروبا أمريكا..." رهان المغرب العربي تنافس اقتصادي واستراتيجي ام تكامل أمني، ***مجلة دراسات استراتيجية***، ع. 18، ص ص. 62-82.

[4] – Antonin Tisseron, "***Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara***"(Herodote2011), p. 101.

[5]– جداي، ***مرجع سابق***، ص. 52.

الحرب الباردة العديد من التغيرات في حقل النظام الدولي، والذي غير مجرى العلاقات الفرنسية اتجاه دول القارة الأفريقية، خاصة دول الساحل الأفريقي والتي تطورت بعد انتهاء المرحلة الاستعمارية، إذ أبرزت فيه فرنسا طابع التعاون، خاصة في المجال المني والعسكري والثقافي، والتي أبقتها رغم تاريخها الاستعماري كشريك كلاسيكي يميزها عن باقي الدول المنافسة لها في القارة الأفريقية[1] باعتقادها انها أكبر مساعد ومعاون للدول الأفريقية اقتصاديا، وذلك بامتلاكها لنسب استثمارية تغطي جميع القارة الأفريقية عن طريق استخدام سياستها على استغلال الموروث الثقافي واللغوي الفرنكفوني في افريقيا، مما جعلها تتوسع وتسيطر اقتصاديا على جميع الأسواق الأفريقية إلا ان هذه السياسة لم تجدي نفعا لفرنسا في ظل التنافس الدولي على القارة خاصة الدول القوية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، وذلك بالتنظيم المحكم لاستراتيجيتها الجديدة، مما يجعلها تبحث عن بديل خارج إطار الفرنكوفونية القديمة من اجل ضمان التوسع في الدول الأفريقية الأخرى من أجل استقطاب الدول التي تتنافس عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ما فعلته بنجاح عندما نظمت القمة الفرنسية الأفريقية سنة 1998، إضافة إلى لقاء وزراء الخارجية الفارقة من اجل البحث حول سبيل الأمن والتنمية في الدول الأفريقية، كما تلجأ فرنسا إلى استخدام وإعطاء الأهمية البالغة للفئات المثقفة والتي تشمل النخبة الحاكمة بتركيزها على المعيار السياسي والثقافي العالي والتي تجعل من الأمن والاستقرار قاعدة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية[2]، وتقوم سياسة فرنسا اتجاه القارة الأفريقية على الأبعاد التالية :[3]

- تكوين نخب سياسية وأخرى مثقفة واعية لخدمة مصالحها.
- تنظيم وجودها العسكري الفرنسي في أفريقيا.
- إعادة دعم برامج التنمية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي الأفريقي.

ترتكز فرنسا على تطبيق استراتيجيتها ونفوذها في القارة الأفريقية نتيجة لما تكتسبه من خبرة كأول دولة اوروبية تسيطر على القارة الأفريقية، والذي يعود لعدة عوامل رئيسية أهمها مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقوتها العسكرية التي تتمتع بها بالحركة والفعل داخل القارة[4]، كما حرصت فرنسا للحفاظ على علاقاتها مع الدول الأفريقية، خاصة في المجال العسكري والاقتصادي والثقافي رغم تأثر تلك العلاقات نظرا لانخفاض وتراجع اهميتها الاستراتيجية في أفريقيا مع وجود قوى غربية اخرى كالولايات المتحدة الأمريكية تنافسها داخل أفريقيا[5]، إذ عبر وزير الخارجية الفرنسي "فرانسوا ميتيرون" بأنها في غاية الاهتمام لدى الدولة الفرنسية حيث قال: أن فرنسا بدون افريقيا لن يكون لها تاريخ في القرن الحادي والعشرين، حيث جعل من القارة الأفريقية مصنع لمجد

---

[1]– ***المرجع نفسه***، ص ص. 53-54.

[2]– بوريشة، ***مرجع سابق***، ص. 353.

[3]– جداي، ***مرجع سابق***، ص. 55.

[4]– جداي، ***مرجع سابق***، ص. 56.

[5]– راوية، ***مرجع سابق***.

الدولة الفرنسية وقوتها ونفوذها، إذ يصعب عليها توقع وجودها دون افريقيا[1]، حيث جسدت فرنسا أهميتها اتجاه القارة الأفريقية بالبحث حول سوق أفريقية من اجل تسويق منتجاتها الصناعية، إضافة إلى البحث عن الموارد أولية التي تساعد على تطوير تلك المنتجات الصناعية، حيث توصلت إلى دعم وجودها الاقتصادي في القارة الأفريقية عن طريق البحث عن اليات ناجعة كدعم التجارة البيئية، إذ تعتبر فرنسا المورد الأول في أفريقيا للموارد الخام، خاصة في الدول الفرنكوفونية كالغابون، وساحل العاج، إلا أنه بعد الحرب الباردة عرفت تراجعا لأهميتها الاقتصادية لدى الدول الأفريقية بحوالي5% من نسبة تعاملاتها التجارية الفرنسية، وفي سنة 2007 عرفت فرنسا استثمارات لحوالي 150 شركة فرنسية تتمثل في 68% من الاستثمارات الأجنبية في ساحل العاج، بالمقابل عرفت شركة AREVA امتلاكها لحقوق ورخص استغلال اليورانيوم بالنيجر، والذي تعطي له اهمية كبيرة، حيث تعتمد على 75% من احتياطها للكهرباء من الطاقة النووية [2]،كما لعبت فرنسا من الناحية العسكرية والأمنية دورا كبيرا في تحقيق أهدافها، بإعتمادها على اليات عسكرية تم غنشائها في دول افريقية كقوة التدخل السريع التي أنشأتها فرنسا سنة 1993، والتي تقع في جنوب غرب فرنسا، حيث أعطتها مهمة التدخل السريع في اسرع وقت ممكن في جميع انحاء القارة مع إبرام عقود واتفاقيات عسكرية للدفاع المشترك مع الكاميرون وأفريقيا الوسطى، وجيبوتي، وساحل العاج، واتفاقيات التعاون والمعونة النفطية مع عدة دول كالبنين، وبوركينافاسو، وبورندي، والكونغو الديمقراطية، وغينيا، والسنغال، والطوغو[3]، واعطت فرنسا في المقابل للدول الأفريقية التي لم توقع على تلك الاتفاقيات الحق في طلب المساعدة العسكرية الفرنسية في الأزمات الطارئة.

عرفت فرنسا بعد وصول الرئيس الفرنسي ساركوزي سنة 2007، عدة تغيرات في المشهد السياسي والاقتصادي والعسكري، إذ تعهد بإعادة فرنسا لتوجهاتها من ناحية تغيير من طبيعة علاقاتها ومستعمراتها السابقة، حيث تصدى لإيقاف استراتيجية فرنسا أفريقيا، غلا ان المنطق الذي جاء به الرئيس ساركوزي هو صورة خفية كلاسيكية للتعبير على حماية المصالح للدولة الفرنسية اتجاه الدول الأفريقية، باعتماده على اللغة الأبوية التي لم تتغير في علاقة فرنسا ومستعمراتها السابقة [4].

تسعى فرنسا غلى جعل الفرنكوفونية من مصدر ثقافي إلى تيار سياسي من اجل تكوين تجمعات سياسية فرنكوفونية في القارة الأفريقية، للتأثير بها على المستوى الدولي كخطة استراتيجية تقف ضد الزحف الأنجلوسكسوني الأمريكي، وذلك عن طريق تحقيق الاستقرار داخل الأنظمة الأفريقية واستخدامها لأليات سياسية واقتصادية وثقافية، حيث خلقت فرنسا تعاونيات وشبكات أسستها للتعاون المشترك والتبادل الاقتصادي

---

[1]– جداي، ***المرجع السابق***، ص. 57.

[2]– راوية، ***مرجع سابق***.

[3]– بلهول نسيم، ***مرجع سابق***، ص. 129.

[4]– ميلود عامر جاد وأخرون، السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي بين القطبية والاستمرارية، ***مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، ع. 18، (جوان 2018)، ص ص. 254–270.

والتكنلوجي للوصول إلى التنمية داخل الدول الأفريقية الفرنكوفونية، وإنشاء مراكز ومدارس خاصة بتعليم اللغة الفرنسية وأبجدياتها ونرها في كل ارجاء الدول في إطار منظمة الفرنكوفونية التي تجمع جل الدول الناطقة باللغة الفرنسية[1]، وفي ظل تنامي وتيرة الأزمات الأفريقية، خاصة في القرن 21 وانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والتي اصبحت تشكل خطرا أمنيا للأمن الأوروبي، عرفت فرنسا تنامي إعادة مراجعة نوعية سياستها اتجاه الدول الأفريقية خاصة في فترة حكم ساركوزي، والتي غلبتها التصريحات التطبيعية ودبلوماسية نوعية من أجل تحسين ادائه وخلق روابط سياسية بين فرنسا وبعض الدول الأفريقية، مما جعل الحضور الفرنسي يعيد الثقة في جال الدول الأفريقية عن طريق اعتمادها على الآليات العسكرية بالتدخل في العديد من الأزمات كدولة التشاد، وستحل العاج، وبعد تولي هولاند للحكم سنة 2012، جدد العهد ببناء علاقة جيدة مع الدول الأفريقية من اجل خلق جسور للتعاون الفرنسي الأفريقي سياسيا واقتصاديا بإتباع مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد واتفاقيات الشراكة مع جميع الدول الأفريقية، حيث قام بزيارة رسمية للدولة السنغال سنة 2012 والذي أطلق تجديد العهد بإقامة علاقة صريحة للتعامل مع الدولة الفرنسية بشرط ان تكون الدول المتعاون معها تعتمد على اسس الديمقراطية مع التوعد بالتصدي للأنظمة المناهضة لها ومحاربتها لشتى انواع الفساد في أفريقيا، كما ركز على ان احترام حقوق الإنسان ونشر فقيم الديمقراطية يلعب دورا كبيرا في توطيد العلاقات الفرنسية الأفريقية بحكم القرب الجغرافي والسياسي والتاريخي[2] .

وبعد مجيئ الرئيس ماكرون للحكم عمد على إحياء مقاربة لسياسة فرنسا الخارجية والتي تختلف على الرؤساء السابقين، وذلك بتكثيف زياراته الخارجية من اجل تحقيق اهداف فرنسا اتجاه افريقيا، حيث حصلن معظم الدول الأفريقية من الاهتمام الفرنسي وهو الذي رسم معالم جديدة للنفوذ الفرنسي المعاصر اتجاه القارة الأفريقية، حيث عرفت فرنسا حضورا قويا من خلال زيارة الرئيس ماكرون لساحل العاج سنة 2017 والتي عرفت مناقشة العديد القضايا الأمنية كظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ومحاربة بؤر التوتر، وإيجاد الحلول لتحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة، إضافة إلى دراسة النمو الديمغرافي للدول الأفريقية والذي سوف يحتمل وصوله سنة 2050 إلى حوالي مليارين ونصف ومنه تزيد نسبة الهجرة غير الشرعية بالقارة الأفريقية نحو اوروبا، وقابل إرسال فرنسا للمساعدات المالية للدول الأفريقية قدرت بمليار يورو، كما عزم الاتحاد الأوروبي على دعم أفريقيا بإمكانيات مالية تصل غلى أربعة مليارات يورو في غضون سنة 2020، وحسب بعض الدارسين الذين يرون ان سياسة الإعانات لأي مكنها لوحدها الوصول بأفريقيا للحلول، بل تحتاج إلى الاستثمارات من اجل خلق فرص العمل للشعوب الأفريقية، حيث صدر تقرير للبنك الدولي سنة 2018 أنه سجلت ستة دول افريقية احتلال المراتب الأولى في العالم من حيث معدلات النمو من بينها غانا بـ8.3% وإثيوبيا بـ8.3%، كما انتقدت المقاربة الفرنسية المعاصرة اتجاه أفريقيا بانها ناقصة، إذ تهتم بالجانب المني دون مراعاة الجوانب التنموية باعتبار ان

[1]– بلهول، ***مرجع سابق***، ص. 131.

[2]– ميلود عامر جاد، ***مرجع سابق***، ص ص.245–270.

افريقيا بحاجة لتنمية اجتماعية وعدالة مستقلة ومواجهة الصراعات والهجرة غير الشرعية كأقل الحلول للخروج من دائرة عدم الاستقرار[1].

وعليه فإن فرنسا تبرر وجودها في افريقيا إلى عاملين اساسين هما، العامل التاريخي والعامل الاقتصادي، حيث تلعب فرنسا دورا في نفوذها الأفريقي من اجل حرصها على ان تكون موجودة لمهمتها السياسية والعسكرية، عن طريق عملياتها العسكرية في مالي "برخان*"، وذلك ما يعكس تصريحات مسؤوليها لتحقيق التنمية الاقتصادية الأفريقية والتي تصب في استعدادها الدائم للتدخل العسكري للحفاظ على مصالحها في الدول الأفريقية، حيث تعتبر جل الدول الأفريقية تعاني من التبعية والهيمنة السياسية والاقتصادية لفرنسا نظرا لضعف وهشاشة أنظمة الحكم، إضافة فشل السلطة السياسية في أفريقيا على مواجهة التحديات التي تتصدى لها دولها، إلا أن فرنسا تعرف تراجعا كبيرا في أفريقيا رغم تدخلاتها العسكرية بسبب وجود منافسين أقوياء في دول الساحل الأفريقي وجنوب الصحراء كالصين وأمريكا، رغم نفوذهم المعاصر مقارنة بوجودها لحقبة استعمارية قديمة، والتي أفقدتها هيمنتها بنسبة قوة وكثرة التدخلات العسكرية في أفريقيا، مع وجود استفاقة افريقية اتجاه الأطماع الدولية في القارة الأفريقية من أجل الحصول على الموارد والثروات الطبيعية الهامة في المنطقة التي تسوقها لها افريقيا، وذلك ما عبر عليه الدبلوماسي التونسي السابق والخبير في العلاقات الدولية الدكتور عبد الله العبيدي، أن افريقيا اصبحت تمثل رئة العالم نظرا لاحتوائها على مختلف الثروات كاليورانيوم، ولنفط والمعادن، وقابليتها للتعاون والاستثمار مع المتنافسين الهامين كالصين وامريكا [2]، وتخلصها من الهيمنة الفرنسية من الجانب الفلاحي والصناعي مع تراجع قدرتها ووزنها على التغيير السياسي والتأثير العسكري، رغم تدخلاتها في حقبة زمنية معتبرة لمواجهة الأنظمة السياسية الأفريقية وتغييرها، حيث صرح "ديمايو" نائب رئيس الحكومة الإيطالي مهاجما الحكومة الفرنسية بانها تسببت في إفقار أفريقيا قائلا:" إن اتفاقيات ما يعرف بالاستغلال تجعل من فرنسا خامس اقتصاد عالمي، ولولا هذا الاستغلال من طرف الدولة الفرنسية والتي وصفها بالفاحشة للثروات الأفريقية، لكان اقتصادها في المرتبة الخامسة عشرة عالميا، كما دعا الاتحاد الروبي لفرض عقوبات صارمة على فرنسا بسبب السياسة الاستعمارية القديمة المنتهجة اتجاه الدول الأفريقية".

---

[1]– يونس بلفلاح، ***المقاربة الفرنسية الجديدة بأفريقيا***، تحصلت عليه عبر الموقع :
https://studies.aljazeera.net/en/node/4266 بتاريخ :13.08.2021.

*– ***عملية برخان*** هي عملية جارية لمكافحة التمرد في منطقة الساحل الأفريقي، بدأت في 1 أغسطس 2014، وهي تتألف من 3000 إلى 4500 جندي فرنسي وستكون دائمة، ومقرها في نجامينا عاصمة تشاد، وقد تم تشكيل العملية مع خمسة بلدان والمستعمرات الفرنسية السابقة التي تمتد في منطقة الساحل الأفريقي(بوركينا فاسو ,تشاد ,مالي ,موريتانيا و النيجر)، هذه البلدان المشار إليها إجمالا باسم" جي 5 الساحل"والعملية سميت على شكل هلال الكثبان الرملية في الصحراء.

[2]– ***فرنسا وافريقيا..."استعمار متواصل ونهب مستمر للثروات"***، تحصلت عليه من الموقع :
https://www.trtarabi.com/issues/ بتاريخ :15.09.2021.

المبحث الثالث : دور الجزائر في بعث التنمية الأفريقية

تعاني الدول الأفريقية من هشاشة النظام الاقتصادي والاجتماعي والتي تعتبر تحديات معقدة تقف امام الوصول إلى تكامل لتحقيق تنمية أفريقية شاملة، مما جعل دور الجزائر ضروري عن طريق دبلوماسيتها لتحريك نشاطها وطرح بدائلها لإنعاش الاقتصاد الأفريقي عن طريق إلغاء الديون أو التعاون للاستفادة من دعم الدول الكبرى لإنقاذ اقتصاديات الدول الضعيفة في القارة الأفريقية وتشكيل مبادرات للرقي بالدول الأفريقية في جميع المجالات بإنشاء التكتلات والمؤسسات التي تحقق تنمية عاجلة في إطار موحد يضمن مصالح الشعوب الأفريقية وذلك ما سوف نتناوله في هذا المبحث مع التطرق لأهمية ودور الجزائر في المحافل الإقليمية والدولية.

المطلب الأول : البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التوجه الإقتصادي لصانع القرار الجزائري والمؤسسات الإقتصادية في علاقاتها مع الدول ودورها في تسيير السياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا.

أولا :واقع الاقتصاد الأفريقي

تتميز اقتصاديات الدول الأفريقية بالتخلف والتهميش، إذ تعتبر جل بلدانها ضعيفة اقتصاديا مقارنة باقتصاديات دول العالم[1]، حيث فرضتها عليها عوامل عديدة رغم وفرة الموارد الأولية التي تزخر بها خاصة النفطية والمنجمية، إضافة إلى بعض الموارد الزراعية [2]، والتي أفرزتها رواسب الفترة الاستعمارية الطويلة والتي جعلت منها اقتصادا فاشلا، رغم توفرها على موارد طبيعية تتحكم بها في الإنتاج العالمي لبعض المنتجات، إلا أنها لا تزال مرتبطة ارتباطا وثيقا مع الشركات الاستعمارية التي جعلت من الأسواق الأفريقية مصدرا لتسويق منتجاتها، رغم أنها المصدر لتلك المنتجات[3]، حيث بررتها غياب التنمية وهشاشة البنية التحتية السياسية والاقتصادية وانتشار الفقر والأمراض والأوبئة العالمية، فالقارة الأفريقية تجسد نسبة 6% من الكرة الأرضية بمساحة تغطيها 304.15873[2]، وتضم 54 دولة البالغ سكانها حوالي مليار شخص، إذ تحتوي القارة الأفريقية على موارد ضخمة من النفط والمعادن والغاز، حيث تتربع على 54% من احتياطي البلاتين العالمي، و78% من الماس، و40% من الكروم، و28% من المنغنيز في حوالي 19 دولة أفريقية أما 46 دولة الأخرى تحتوي على احتياطات من النفط والغاز والفحم والمعادن[4]، وتزخر النيجر بـ70% من موارد اليورانيوم والذي يمثل

---

[1]– العيدي، ***مرجع سابق***، ص. 157.

[2]– بوريشة، ***مرجع سابق***، ص. 298.

[3]– حنان عبد الكريم عمران الدليمي، ***النشاط الاقتصادي في قارة أفريقيا***، تحصلت عليه عبر الرابط :
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=37554
بتاريخ:16.09.2021.

[4]– حفيظة طالب، ***التنمية الاقتصادية في أفريقيا "الفرص والقيود"***، تحصلت عليه عبر الرابط :
https://www.qiraatafrican.com/ بتاريخ:30.09.2021.

مداخيل الصادرات، إضافة إلى احتواء دولة بوركينافاسو على احتياطات كبيرة ومعتبرة من مادة المغنيزيوم والفوسفات والكوسيت والتي تستخدمه لتطوير اقتصاداتها، أما دولة مالي تحتوي على الحديد والذهب واليورانيوم والتون غستين [1]، إلا أن المحلل للسياسات الاقتصادية الأفريقية سوف يقع بين فكرتين متناقضتين تفرضها الموقع الجغرافي للعديد من البلدان الأفريقية، فنجد شمال أفريقيا يعرف تطورا اقتصاديا مقبولا بحوالي 1.2% وذلك ما شهدته سنة 2005، وحوالي 2.3% في سنة 2013 مع وجود الحركة التطويرية الاقتصادية والاجتماعية، أما منطقة الساحل الأفريقي فتعرف تخلفتا اقتصاديا وركودا في مؤشرات التنمية، إذ تحوز على حوالي 0.309 نقطة في مقياس التنمية البشرية لسنة 2010 حسب التقارير والإحصائيات للأمم المتحدة، وهو الرقم الأقل من نصف المعدل العالمي 0.620، لننتقل إلى أفريقيا جنوب الصحراء والتي تعتبر الأكثر عددا من مجموع 54 دولة أفريقية والتي تعرف خليطا من الإثنيات والأنظمة الاقتصادية الضعيفة والمتدنية[2] .

إن اكتساب الموارد بالنسبة للقارة الأفريقية جعل منها مصدرا لاستقطاب الدول الكبرى التي تسيطر على حقل العلاقات الدولية، والتي تعمل على الاحتكار في المنطقة الأفريقية، والتي تسيطر عليها بصفة استمرارية من خلال تحديد الأسعار والتحكم في تلك الموارد لما يخدم مصالحها في الأسواق العالمية نتيجة ضعف الأسواق الداخلية والوطنية في افريقيا، إضافة لهشاشة الأنظمة الحاكمة والتي تؤدي إلى ضعف البنى التحتية للطبقة الاجتماعية كالبطالة، والفقر، والجهل، والتي تفرز عدم استقرار ووجود انقسامات نتيجة الصراعات والحروب داخل الدول الأفريقية وهي عدة عوامل تؤدي لضعف الاقتصاد الأفريقي، والتي يطلق عليها العديد من الدارسين والباحثين في الحقل الاقتصادي بانها اقتصاديات ريعية ضعيفة، إذ يعاني الاقتصاد الأفريقي من التبعية الدائمة للاقتصاديات الغربية [3].

تعتبر المشاكل الاقتصادية للدول الأفريقية نتيجة لضعف السياسات التنموية التي تطبقها الدول الأفريقية والتي تعتبر دول غير مواكبة لعصر العولمة من جهة وتأثر النظام الاقتصادي العالمي الراهن من جهة أخرى، وهو ما يبرزه تفاقم المديونية الخارجية للدول الأفريقية، والذي يشكل مشكلا كبيرا ويتحدى تطور اقتصاديات معظم الدول الأفريقية [4]، عيث تعتبر اقتصاديات أفريقيا في حالة تبعية مع العديد من الدول الأوروبية، والتي مثلت نسبة3/2 من المبادلات التجارية، حيث وصلت نسبة الديون إلى 60% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 رغم وجود مبادرات أفريقية لمعالجة مشكل المديونية الأفريقية[5] .

---

[1]– بوريشة، ***مرجع سابق***، ص. 298.

[2]– العيدي، ***مرجع سابق***، ص. 158.

[3]– ***المكان نفسه***.

[4]– بوريشة، ***مرجع سابق***، ص. 300.

[5]– العيدي، ***مرجع سابق***، ص.160.

وتعود أسباب التخلف الاقتصادي الأفريقي إلى :[1]

- تصميم وبرمجة الهيكل الاقتصادي على حساب خدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية.
- التبعية الكاملة للدول الأفريقية لمجموعة من الدول التي كانت في زمن معين تحت سيطرتها الاستعمارية في جميع المجالات.
- ضعف الأنظمة الحاكمة الأفريقية.
- العولمة والضعف التكنلوجي الأفريقي.
- نقص اليد العاملة المؤهلة الأفريقية.
- عدم استشراف للدراسات الدولية في عملية التخطيط للمشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأفريقية.

ثانيا : العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأفريقية

ساهمت الدول الجزائرية إلى تفعيل نشاطاتها في إطار العلاقات الاقتصادية الثناية، عن طريق المنظمات الأفريقية من اجل دعم والوقوف بجانب الدول الأفريقية لخلق التبادلات الاقتصادية، خاصة مع دول الساحل ودول جنوب الصحراء للوصول إلى دعم مشروع التعاون مع دول الجنوب جنوب، عن طريق وضع أطر قانونية وتنظيمية إقليمية، كما جاءت به الندوة التعاونية الصحراوية بهدف تطوير التعاون المتعدد الطراف ما بين الدول الأفريقية وتنمية العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم المبادلات التجارية لخلق فرص الاستثمار[2].

تجسدت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأفريقية خاصة بعد فترة 1999 إلى 2019، حيث اتسمت بالدوام والممارسة الفعلية، حيث فرضت فيها الجزائر حضورها القوي التي تميز بالثبات، مما خلق نوعا من التطوير والتنويع في حجم المبادلات التجارية وارتفاع حجم العلاقات في شتى المجالات، والتي برهنتها الإمكانيات السياسية والاقتصادية والأمنية للجزائر والدور الذي لعبته في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والتجارية الأفريقية، حيث برزت الجزائر كدولة محورية تعمل على تنشيط جميع النشاطات في إطار التعاون الاقتصادي مع جميع الدول الأفريقية دون استثناء بمرتبتها الاقتصادية التي توصلت إليها خلال وصول الرئيس بوتفليقة للسلطة وخروجها من ضائقة امنية حادة والتي بررتها تصريحات اممية كالصندوق النقد الدولي والذي أشار للدور الريادي الذي قفزت به الجزائر اقتصاديا مما يجعلها الدولة القوية اقتصاديا في المنطقة [3]،وذلك بفعل حركيتها وأهدافها التي تحاول الرجوع به إلى الواقع الإقتصادي الإقليمي والدولي بتحقيق البعد الأفريقي الواقي للتعاون الاقتصادي، وذلك ما ركز عليه إليه الرؤساء والقادة الأفارقة إلى محاولة إيجاد السبل لتعزيز التعاون ما بين الدول الأفريقية لمواجهة النظام الدولي الجديد خاصة ما توقع عيله بإنشاء منظمة إفريقية للشراكة الجديدة

[1]– العيدي، ***مرجع سابق***، ص. 161.

[2]– برنو، ***مرجع سابق***، ص. 84.

[3]– بوريشة، ***مرجع سابق***، ص. 300.

من اجل تنمية أفريقيا سنة NIPAD2002 [1]، وذلك راجع لعوامل عدة دفعت الجزائر لتوجيه اقتصاداتها نحو الدول الأفريقية، عن طريق الدعم وعقد اتفاقيات الشراكة مع الدول الأفريقية نتيجة ارتفاع أسعار البترول على المستوى العالمي، إضافة لاسترجاع مكانتها على المستوى الدولي ومحاولة تطوير نموها الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة قاريا ودوليا [2]، وذلك بتجسيدها لمخطط حكومي فرضه مجيئ الرئيس بوتفليقة للسلطة سنة 1999 وإعادة توجيه الاقتصاد الجزائري بخلق مشاريع اقتصادية وواقعية، وهو ما توصل إليه بتجسيد استراتيجية التوسع الأفريقي، حيث تم تفعيل الأليات الدبلوماسية عن طريق إرسال الديبلوماسيين، حيث توصلت الجزائر إلى فتح وإنشاء 40 سفارة في القارة الأفريقية، او عن طريق مسح الديون لبعض الدول الأفريقية والتي وصلت لحوالي 900 مليون دولار [*].

كانت بداية العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأفريقية قائمة على أساس الشراكة المتبادلة، أي في إطار العلاقات الثنائية بين الدول، إضافة إلى تأسيس محور للعلاقات في إطار المنظمات بين الدول وهو ما جسدته من خلال تأسيس مبادرة النيباد معتمدة على أسس ومبادئ هي [3]:

- احتواء المطالب الاقتصادية للدول الأفريقية.
- التخطيط والتنفيذ من اجل محاربة الفقر والتخلف في أفريقيا.
- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأفريقية.
- البحث لتطوير الصادرات خارج إطار المحروقات.
- غزو الأسواق الأفريقية بالسلع والمنتجات الجزائرية.

وسف نتطرق لاهم المشاريع الاقتصادية التي بادرت الجزائر بتفعيلها اتجاه تنفيذ لبرنامج التنمية في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ما بين الدول الأفريقية والجزائر وهي كالاتي :

أ- **التعاون الجزائري الجنوب أفريقي :** سعت الجزائر إلى عقد وحضور مؤتمر جنوب إفريقيا للبث عن سبل التعاون الثنائي بين البلدين خلال سنة 2002، إضافة إلى النظر في التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها دول العالم خلال نهاية سنة 2001 [4]، وعرفت الجزائر زيارة رسمية قادها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى جنوب إفريقيا وبالضبط إلى بريتوريا في أكتوبر سنة 2001،

---

[1]- العيدي، ***مرجع سابق***، ص. 165.

[2]- بوريشة، ***مرجع سابق***، ص. 301.

[*]- ***الدول الأفريقية التي تم مسح ديونها من طرف الجزائر هي*** : البنين، بوركينافاسو، ، إثيوبيا، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، غينيا بيساو لسنيغال، السيشل، تنزانيا، ساوتومي، برا نسيمي.

[3]- العيدي، ***مرجع سابق***، ص ص. 169- 170.

[4]- عبدالرؤوف بورزق، ***النيباد بوابة الجزائر إلى أفريقيا***، الملتقى الدولي حول الجزائر وأفريقيا" من دعم الحركات التحريرية إلى إنشاء شركات استراتيجية"، جامعة 08 ماي 1945، يومي:30-31 أكتوبر (2017)، ص.17.

حيث عرفت الزيارة بدعوة من طرف الرئيس الجنوب أفريقي "ثابو مبيكي"، والتي أسست لدعم العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين البلدين وكذا الدفع بعجلة الاستثمارات والمناسبة كانت للترحيب بفتح اربع مكاتب لأربع شركات جنوب أفريقية بالجزائر، والتي تدخل ضمن مخططات دفع المشاريع الاستثمارية بين البلدين، كما وقع الطرفان على جملة من الاتفاقيات التي تخص الحفاظ على المحصول الزراعي ودراسة اتفاقيات تسليم المجرمين الفارين من العدالة، والتبادل التجاري والزراعي، وإنتاج الثورة السمكية[1]، دراسة المشاريع التي تتعلق بالتبادل بين الخبراء من خلال إقامة التوأمة بين البلدين في مجالات تخص هندسة الموانئ والتعاون في مجال الطاقة والمياه، حيث عبر الرئيسان عن ارتياحهما لمجمل العلاقات وإقامة جسر للحوار الذي من شأنه المساهمة في التصدي للصراعات والنزاعات في أفريقيا، من خلال دعم الجهود من طرف الاتحاد الأفريقي.

يعد حضور الجزائر لقمة الأرض الثانية، والتي شهدتها جنوب أفريقيا في سنة 2002 كتكملة للقمة الأولى المقامة خلال 20 سنة مضت بالبرازيل، والتي عرفت مشاركة حوالي 62 مشارك منهم 100 رئيس دولة لدراسة اولويات ومخططات التنمية المستدامة، والبحث عن سبل للخروج من الفقر والتخلف والبحث في أهم المعيقات التي تعرقل مسارات التنمية للبلدان النامية خاصة الأفريقية التي كانت مستعمرة من طرف الدول الغربية وبالتحديد الأوروبية، حيث لعبت السياسة الخارجية الجزائرية مشتركة مع الدعم للاتحاد الأفريقي في إطار المنظمات الأفريقية دورا كبيرا في طرح اهم النقاط التي تخص التنمية في البلدان الأفريقية وتحليل الأفكار الناجعة التي تحول إلى تجسيد الأهداف الرامية إلى تحقيق التنمية الأفريقية، خاصة في إطار مبادرة النيباد المؤسسة سنة 2001، ودعم دراسة أهم المحاور التي تتعلق بمكافحة التصحر والحفاظ على السياج البيئي والفقر، ويعد مناقشة هذه القضايا في مؤتمر أفريقي بالقارة الأفريقية لدليل قاطع مع دعم المجتمع الدولي للتنمية المستدامة وأولوياتها للقارة الأفريقية، مع ضرورة إيجاد حلول سريعة تجمع أطروحات الهيئات الدولية والأفريقية معا، للخروج بواقع أساسه التنمية المستدامة في القارة الأفريقية، إضافة غلى دعوة الدبلوماسية الجزائرية داخل المؤتمر إلى طرح أفكار ملموسة تجسيدا لاهم المحاور والمشاكل التي تعاني منها القارة الأفريقية كالمياه، والطاقة، والتطورات التكنلوجية في أفريقيا [2].

ترتكز نظرة الجزائر إلى تفعيل المبادرات التنموية التي من شأنها تحقيق لتنمية مستدامة في القارة الأفريقية، والتي تعود بالإيجاب في التصدي للظواهر الاجتماعية كالفقر ومحاربة التلوث البيئي وبناء مستقبل القارة الأفريقية، خاصة في مجال تنويع العلاقات التعاونية في المجال البيئي والنفطي والاستثمار السياحي والرياضي بين البلدين، كما توصلا البلدين عبر لجنة عليا والتي أقيمت في الجزائر إلى تقرير يمس ضرورة الاستخدام الحسن والسلمي للطاقة، كما عمل المشاركون في أشغال اللجنة العليا غلى تنويع التعاون بين الجزائر

[1]– بوريشة، ***مرجع سابق***، ص. 303.

[2]– بورزق، ***مرجع سابق***، ص ص. 12– 13.

وجوهانسبورغ والتي اختتمت اشغالها في سنة 2010 باقتراح الجزائر بتحويل التجارة إلى استثمار بإقامة استثمارات مباشرة، والتي قدرت سنة 2009 بـ175 مليون دولار والتي أسست جلها واردات صرفت في إطار الخطة الخماسية التي اعتمدتها الجزائر من أجل تنويع اقتصاداتها عبر دول العالم، وذلك ما ردت عليه جنوب إفريقيا بان الجزائر تعتبر البلد الوحيد والمحوري في أفريقيا، كما أوضح الدارسين ان العلاقات السياسية المستقرة بين البلدين من شانها أن توصل إلى حلول للازمات سياسية وتفعيل المصالحة الوطنية في دولة مالي، وهو ما أسسه التعاون بين الدولتين والتي تمكنهما من الوصول غلى تحقيق نظرتهما التنموية للقارة الأفريقية، خاصة وان القوتين لهما بعد تاريخي رغم بعدهما الجغرافي قائمة على اساس التطابق والتماثل في المواقف، خاصة وأن البلدين يربطان الاستثمار بالجنوب، وذلك ما أوضحته الأزمة المالية في أفريقيا [1].

ب-**العلاقات الاقتصادية الجزائرية النيجيرية:** ينظر للعلاقات الجزائرية النيجيرية بالتاريخية والوطيدة، والتي ترتكز على توافق المصالح بين الشعبين، والتي لها مضي اتسم بالوقوف النيجيري مع الثورة الجزائرية في اهم مراحلها أو حتى بعد الاستقلال الدولة الجزائرية كما يعد القرب الجغرافي من اهم العوامل التي تقارب بين البلدين ومصالح الشعبيين في العديد من المناسبات والتي جعلت منها الدولة الحليفة والأخوية، والذي يمثل قوة صلبة تهتم بجميع انشغالات القارة الأفريقية والذي يحقق الاندماج الأفريقي ودعم للاتحاد الأفريقي بين الدول الأفريقية[2]، حيث عرفت العلاقات النيجيرية سنة 2001 إلى توصل الأطراف الجزائرية إلى خلق وتثبيت لإقامة أنبوب الغاز الطبيعي الذي يربط الجزائر ونيجيريا [3]، والذي توصل فيه الطرفان إلى عقد اتفاق بين الحكومتين باستخدام الشركتين الوطنيتين الجزائرية والنيجيرية والتي تعمل في مجال البترول والمحروقات بمساحة قدرها 1428 كم بمشاركة جزائرية وبنسبة 4188 كم من جانب نيجريا بنسبة 1037 كم والذي تحمل قيمة مالية تقدر بـ10 مليار دولار وسوف تكون قدرة استيعابه من حقل أبوجا النيجيري مرورا بالصحراء الجزائرية حتى غرب الجزائر وتحديدا بمنطقة بني صاف ولاية عين تيموشنت، ليمتد شرقا بمنطقة القالة، من خلال هذه الحقول ستزود غرب أفريقيا بالغاز كما يكون لأوروبا استيعاب هذا الغاز عن طريق استخدام أنابيب جزائرية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط ليصل إلى إسبانيا ودولة إيطاليا[4]، والذي اعتبره الخبراء في الاقتصاد والطاقة أنه يشكل قاعدة

---

[1]- بوريشة، ***مرجع سابق***، ص. 305.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص. 306.

[3]- حسين فريجة، التعاون بين الجزائر والدول الأفريقية "أفاق وطموح"، ***مجلة الحقيقة***، ع. 1، (أكتوبر 2002)، جامعة المسيلة، ص ص. 197-206.

[4]- علي سيدي، ***دراسة مكانة وتمثيل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي***، المؤتمر العلمي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام:07-08 أبريل2008، ص. 14.

تنموية بين البلدين إضافة لدول اخرى في أفريقيا وخارجها وسيكون له الأثر المعتبر في الإنتاج الأفريقي[1].

وعرفت العلاقات بين البلدين اجتماعات للأطراف ما بين الحكومتين، حيث كللت اللقاءات التي حضرها السيد عبد القادر مساهل كوزير مندب مكلف بالشؤون الأفريقية والمغاربية ووزير الخارجية النيجيري أبوبكر تانكو من اجل بعث أطر التعاون الاقتصادي النيجيري والجزائري، وذلك في أوت من سنة 2004، من خلال زيارة وفد رفيع المستوى للجزائر، حيث عرف اللقاء دراسة العديد من القضايا التي تتصل في مجال الطاقة والنقل والتجارة، كما درس الطرفان ضرورة إكمال مروع مد انبوب الغاز بين نيجريا والجزائر، حيث أكدت الجزائر بضرورة إنجاز ما تبقى من المشروع قبل سنة 2006، حيث صرح السيد عبد القادر مساهل ان الجزائر خصصت حوالي 21 مليون دولار لتمويل كل الدراسات للجزء الذي تبقى والذي يقدر بحوالي 400 كم بالنسبة للجزائر، أما الشطر الأخر المتبقي لنيجيريا والذي يقدر بحوالي 111 كم والذي قيمته حوالي 600 ألف دولار أمريكي، وعليه تجسيدا للعلاقات الثنائية بين البلدين تم التوصل غلى عقد اتفاق بين البلدين حول المشروع الغازي العابر نحو أوروبا في جويلية 2009، والذي يزود أوروبا بحوالي 20 إلى 30 مليار متر مكعب خلال سنة 2016[2]، إضافة إلى جملة من الاتفاقيات المستمرة مع الطرفين تم التوصل إلى توقيع وزير الطاقة الجزائري والنيجيري من أجل منح الامتياز لشركة سوناطراك الجزائرية للتنقيب حول البترول في ثلاثة مناطق بالنيجر(كفرا، تمنسا، الجادو)، مع مشاركة النيجر في إنجاز انبوب الغاز العابر للصحراء "نيجال"[3] .

المطلب الثاني : الحضور الجزائري الدبلوماسي في القمم الأفريقية

عرفت الجزائر خلال سنوات 1999إلى2019 مساهمة كبيرة وفعالة في إنشاء تأسيس العديد من المنظمات والمؤسسات الأفريقية السيادية للقارة الأفريقية، حيث حرصت على تجسيد اهدافها الإقليمية والقارية بحضورها كعضو قوي ومؤثر بقراراتها واهدافها وتنفيذها من جهة ومن جهة اخرى جعل الجزائر مقرا افريقيا لكل المناسبات القارية التي تقتضي الضرورة والمصلحة القومية الأفريقية لذلك[4]، حيث التزمت الجزائر علنيا بعد مجيئ الرئيس بوتفليقة للسلطة بالدفاع والمرافعة اتجاه المصالح الأفريقية في المؤتمرات والقمم الأفريقية وحتى الدولية بتفعيل دبلوماسيتها المعروفة، إضافة إلى استرجاع السيادة الاقتصادية للدول الأفريقية، إذ عرفت تحركا

---

[1]– دالع وهيبة، ***السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه منطقة الساحل الأفريقي(1999–2014)***، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، (2014)، ص. 302.

[2]– علي سيدي، ***مرجع سابق***، ص. 14.

[3]– بنيو، ***مرجع سابق***، ص. 87.

[4]– دالع، ***السياسة الخارجية الجزائرية(1999–2015)***، مرجع سابق، ص ص. 06–24.

لسياستها الخارجية من اجل تجسيد وخلق موقع لتنفيذ اهدافها الرامية لإنقاذ القارة الأفريقية وتنميتها بالمشاركة الفعالة والواقعية والقيام بالمؤتمرات الإقليمية والدولية[1].

إن الجزائر تحمل منذ استرجاع لواء الدفاع عن القضايا الأفريقية وشؤون دولها الضعيفة المستعصية لحلها، خاصة أمام القوى الدولية الكبرى في جميع المجالات، الأمر الذي دفع بها إلى تحقيق أهدافها التكاملية الاندماجية إقليميا بتأسيسها للمنظمة الوحدة الأفريقية المتغير للاتحاد الأفريقي حاليا بجعله منظمة فعالة وذات هيبة على المستوى الدولي لمواجهة كبرى التحديات القارية[2].

تجسدت جهود الجزائر اتجاه تأسيس ودعم المؤسسات الأفريقية من خلال محاولتها لإعادة فرض قوتها الدبلوماسية وتمثيلها الخارجي الأفريقي عن طريق زيادة قوة طرحها الدبلوماسي في قمة سرت الليبية سنة 1999، وذلك ما اعلنت عليه وطورته بدعم القمة الليبية وأهم المسائل التي تناولتها ووقوفها إلى الدولة الليبية من اجل تحليل ومعالجة أهم القضايا المطروحة منها مراجعة ميثاق الوحدة الأفريقية مقارنة بما يحصل للمنظمة برئاسة السيد عبد العزيز بوتفليقة ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية لقمة سرت الليبية بتناولها لما جاء في قمة الجزائر والتي تقضي بمواكبة جميع التطورات الجديدة الحاصلة في العالم مع مراعاة أهم التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية[3]، حيث تم تفويض الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس منظمة الوحدة الأفريقية بالموازاة مع الرئيس الجنوب أفريقي بإعلان وإقامة الاجتماع التشاوري بمعية لجنة الاتصال بمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي تعالج الديون الأفريقية خارج إطار القارة الأفريقية عن طريق التفاوض مع الدول التي تدين للدول الأفريقية من اجل الوصول إلى مبادرات لإلغاء هذه الديون[4]، وهو ما اعاد للجزائر هيبتها وريادتها القارية، حيث اعترفت جل الدول الأفريقية بان السياسة الخارجية الجزائرية أكدت لعودتها بقوة في القارة الأفريقية بعد خروجها من الأزمة الأمنية دون الوقوف معها من طرف المنظمات والهيئات الدولية او الإقليمية رغم التهديدات والمؤامرات الغربية ضدها، كما لعبت الأليات الشخصية للرئيس الوافد للسلطة سنة 1999 السيد عبد العزيز بوتفليقة دورا كبيرا في إعادتها للواجهة الدولية والقارية والذي عرف عليه بدفاعه عن القضايا الأفريقية في المؤتمرات عندما كان وزيرا للخارجية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، كما عرفت الجزائر مشاركتها مع خمسة دول افريقية من اجل تأسيس الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا بإعدادها لجميع المراحل التأسيسية بفعالية ودقة انطلاقا من اجتماع لجنة التسيير بالقاهرة سنة 2001، حيث شهدت حضور الرئيس بوتفليقة شخصيا

---

[1]– منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير أفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الأفريقية، ***مجلة دراسات أفريقية***، م.1، ع.1، جامعة الجزائر 2، ص ص. 94–130.

[2]– حفيظة مكي، ***النيباد ومجلس الأمن والسلم الأفريقي.. مداخل لتفعيل محور الجزائر أفريقيا***، تحصلت عليه عبر الرابط : http://www.acrseg.org/41437 بتاريخ: 26.09.2021.

[3]– العايب، ***مرجع سابق***، ص. 107.

[4]– ***المرجع نفسه***، ص. 108.

وحرصه على حضور قمة النيباد مع عقد الاجتماعات والتي استهدفت مناقشة الجزئيات لتأسيس المبادرة ودعمها[1]، إذ تعتبر المبادرة كخطة عمل استراتيجية تفصل في القضايا الهامة والمصيرية ومناقشة جميع مشاكل القارة الأفريقية داخليا ودوليا، خاصة معالجة ظاهرة الفقر والجهل والأوبئة والمراض والإرهاب والتهميش ، وتناول إحرام حقوق الإنسان والحكم الراشد كألية لتعزيز الديمقراطية في افريقيا، إضافة غلى تحقيق السلم والأمن الأفريقيين مع إشراك الدول الخارجية لدراستها دون الوقوف على جانب الإعانات التي تستخدمها الدول الكبرى لخدمة مصالحها ، بل مراعات كافة الجوانب كالتخطيط والتجسيد الفعلي للأهداف التي أسست عليها المبادرة[2]، وسوف نتناول أهم المحطات للحضور الدبلوماسي للسياسة الخارجية الجزائرية من اجل النهوض بالقارة الأفريقية والدفاع عنها ومعالجة مشاكلها في القمم والمؤتمرات الدولية وهي كالآتي :

أولا : حضور الجزائر للاجتماع الثاني للجنة التنفيذية لمتابعة مبادرة النيباد في 26 مارس 2002

والذي اعتبر بأنه مواصلة لتنفيذ ومتابعة مبادرة النيباد، حيث يعتبر القاعدة التي أسست لضبط مستقبل الشراكة الجديدة بالتعاون مع الفواعل الدولية، والذي تمت فيه دراسة الأهداف والملامح التي يتناولها النيباد، حيث عرفت مشاركة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة كطرف مؤسس واحد اعضاء اللجان الرئيسية والذي يعكش دور ونظرة الدبلوماسية الجزائرية في افريقيا، حيث ابرزت الجزائر انها تعتمد على تجسيد الهداف والترتيبات اللازمة بحنكة ودقة وفق برامج مسطرة بالتشارك مع جميع الأطراف سواء الأفريقية او الدولية، خاصة في المسائل الحيوية كمبادرات السلام وتحقيق الأمن والاستقرار للشعوب الأفريقية وتحقيق اسس الديمقراطية والعدالة الاقتصادية لمساندة ودعم الدول الأفريقية الفقيرة ومكافحة النزاعات والصراعات خاصة الإثنية والوقوف لجانب الدول لخدمة مصالح القارة الأفريقية، مع مراعاة الجانب الاقتصادي والتصدي لشتى انواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود وظاهرة الإرهاب الدولي وانتشار الأسلحة الثقيلة عن طريق الوقاية من النزاعات الأفريقية، كما اقرت ضرورة إدراج واعتماد الية التقصي من قبل النظراء بإلحاح ودعوة كافة الدول الأفريقية للمشاركة في بناء تنمية فعيله للدول الأفريقية بالتعاون الأفريقي والدولي باستخدام الكشف والتقييم واعتماد برامج دقيقة، وذلك مجسدته في تأسيس للمنشأة قاعدية أفريقية والتي جعلت منها القوة الأساسية لتحقيق الاندماج القاري عن طريق إنشاء ودعم المشروع العابر للصحراء الذي يربط الجزائر ولاكوس وانبوب نقل الغاز الذي يربط الجزار ونجيريا، ومشروع الألياف البصرية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال[3]، كما دعت الجزائر من خلال الاجتماع غلى دعم الجهود من طرف القادة الفارقة الرامية لتطوير النيباد وتسويقه بإعادة النظر في نمط الشعوب الأفريقية

---

[1]– فرجاني، ***مرجع سابق***، ص. 101.

[2]– دالع، ***السياسة الخارجية الجزائرية(1999–2015)***، مرجع سابق، ص ص. 06–24.

[3]– أحمد بوقليلة، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا(نيباد)، ***رسالة ماجستير*** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (2011–2012)، ص ص.36–37.

وانظمة الحكم فيها وتحقيق سبل الحكم الراشد والديمقراطية وتقرير مصير الشعوب المستعمرة لضمان الاستقرار الأمني والسياسي داخل أفريقيا.

ثانيا : الجزائر في قمة داكار

شاركت الجزائر في القمة السنيغالية سنة 2002 بخصوص البحث والتشاور حول مصادر تمويل مبادرة النيباد المنشاة، إضافة إلى النضر في مدى تجسيد الفعلي لعملية تعبئة الموارد، حيث باشرت الجزائر نقاشاتها خلال الاجتماع عن طريق طرح جملة من الاقتراحات التالية :

- بعث التنمية عن طريق استحداث فرص للاستثمار في القارة الأفريقية.
- الوصول للاندماج الحقيقي لا يتأتى إلا بدعم القدرات الاقتصادية الأفريقية.
- العمل على ضرورة تأسيس لشركات إقليمية ودولية.

وسعت الجزائر خلال الاجتماع إلى دعوة المجتمع الدولي لإعادة النظر في القارة الأفريقية وتجاوز الصورة السلبية والتعاون مع دول القارة الأفريقية من جانب رد الاعتبار بالسماح لتسويق المنتجات الأفريقية في الأسواق العالمية من اجل تنمية جدية وفعلية لاقتصاديات الدول الأفريقية .جنوب الصحراء 368

ثالثا : القمة الأولى للاتحاد الأفريقي

سعت الجزار في هذه القمة إلى توضيح مسار المشروع واهدافه الفعلية، حيث استغلت الفرصة لتمكين الدول الأفريقية من الاقتناع التام بتصوراتها اتجاه الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا، إذ دعت جميع الأطراف الفاعلة في القارة الأفريقية إلى فهم تنمية أفريقيا وضرورة استجابة الدول السريعة للمشروع من اجل تحقيق الأفضل للقارة الأفريقية [1]، حيث أشاد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للتأكيد على إلزامية ووجوب إنشاء الدول الأفريقية لقاعدة اقتصادية مبنية على مواردها ونسقها الإقليمي في جميع المجالات لمكافحة والتصدي للإرهاب، الفقر، والتخلف، إضافة للبحث عن البدائل للخروج من الثروات الكلاسيكية المبنية على البترول والعمل على إعادة ترتيب أنظمة الحكم الأفريقية وتجسيد مبدأ الحكم الراشد وقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لنيل مصداقيتها امام الشركاء الجانب وإعادة الثقة بين الأفارقة والدول الصناعية الكبرى التي تود العمل لإشراكها في تنمية القارة الأفريقية[2]، اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا وهو ما يجسد مسؤوليات القادة الأفارقة لما يحملونه على عاتقهم من اجل النهوض بقارتهم الغنية بالثروات والموارد الأولية التي تفتقرها جل دول العالم، وعليه تقدم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في مداخلته قائلا:"...إن مشروع النيباد يعد مشروع جميع القارة الأفريقية وقادتها دون استثناء ونؤكد أساسا لإبعاد افريقيا من التهميش الذي دام لسنوات وعهود والذي شهدت به افريقيا تراجعا على المستوى الدولي... إن النيباد عكست في ان واحد وعي وطموح الأفارقة...على الاعتماد في لمقام الأول على مواردهم وبذل جهدهم وتضحياتهم للخروج من دائرة الفشل الذي شهدتها المحاولات

---

[1]– بوقليلة، مرجع سابق، ص. 41.

[2]– فرجاني، ***مرجع سابق***، ص. 114.

السابقة...وهي تعتمد على قراراتهم للحفاظ على المبادرة والتحكم فيها يتم اختياره من سبيل التنمية لبلدانهم..."[1]،إضافة إلى ذلك عمد الرئيس بوتفليقة على أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا تهدف إلى تطوير الشراكة والتعاون بين الأفارقة ومن ثمة الاندماج الإقليمي من أجل بعث التنمية المستدامة لأفريقيا [2]، وذلك ما تحقق في قمة داكار الثانية سنة 2008 بتجسيد فكرة أن الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا هي برنامج تحت وصاية الاتحاد الأفريقي وليس تنظيم جديد مستقل، حيث تم تأسيس لجان خاصة للاندماج القاري والتي تشرف عليه سبعة دول من بينها الجزائر، والذي يهدف إلى خلق حركية دائمة داخل المؤسسات الأفريقية فيما يخص تحقيق التنمية المستدامة للدول الأفريقية، كما عرفت الجزائر تأكيدها على ضرورة الابتعاد عن جميع أعمال الصراع والمناوشات التي تخلق التجاوزات والعراقيل التي قدة تضعف من عملية الاندماج للشراكة الجديدة لتنمية افريقيا داخل مؤسسة الاتحاد الأفريقي، وذلك ما دعت غليه خلال القمة 21 للجنة تنفيذ مبادرة النيباد سنة 2009[3].

رابعا : الاجتماع الخامس للجنة رؤساء دول وحكومات من اجل الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا.

شاركت الجزائر في الاجتماع من أجل التأكيد مرة اخرى على ضرورة إخراج مشروع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إلى التطبيق الفعلي والواقعي، حيث عبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن طريق طرح العديد من التصورات والأطر التي تعتزم عليها الدولة الجزائرية في مسارها لتنمية الدول الأفريقية والنهوض الفعلي للقارة اقتصاديا بالدرجة الأولى وسياسيا، بتركيز الجزائر على الدعم الكامل والجدي لكل المشاورات والأخذ بأهداف القمم السابقة الذكر، وتفعيل دور الديمقراطية التشاركية وتحقيق مبادئ الحكم الراشد في جميع المجالات، كما قررت الجزائر إلى ضرورة دعوة كل فعاليات التي من شأنها المشاركة في عملية الاندماج والشراكة بإشراك المجتمع الدولي وكل المنظمات العالمية ورجال الأعمال إلى إعطاء دفع قوي للمشروع لتحريك عجلة التنمية الأفريقية بالتعاون بين دول القارة الأفريقية، في إطار هيكل رسمي ومنظم بتعبئة الموارد البشرية، كما استحسنت جهود القادة الأفارقة والتي تصب في اعتماد الدول الأفريقية الألية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء، والتي أكدت على أهميتها ووجودها في استكمال مسار التنمية للقارة الأفريقية والتي تنتج عنها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[4]، وذلك ما دعا إليه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قائلا:"...إن إرادتنا في بعث التنمية في القارة الأفريقية والوقوف أمام أوجه الحكم السيئ موفقة، باعتباره من العوامل الأساسية لتفاقم التخلف والفقر، وان التصدي له أصبح ضروريا وامرا حاسما لكل الجهود الرسمية لتطوير وتنمية القارة الأفريقية..."[5].

---

[1]– فرجاني، ***مرجع سابق***، ص. 115.

[2]– بوقليلة، ***مرجع سابق***، ص. 41.

[3]– فرجاني، ***مرجع سابق***، ص ص. 116–118.

[4]– بوقليقة، ***مرجع سابق***، ص ص.43–44.

[5]– ***كلمة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح أشغال القمة المخصصة للتفكير حول الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا***، الجزائر العاصمة، قصر الأمم،(2007).

كما عرفت الجزائر حضورها بالمشاركة في العديد من الملتقيات والمؤتمرات، عن طريق المبادرة فيها كقمة البيئة والتي كان لها الدور الكبير في تأسيسها لإعلان البيئة في أفريقيا، إضافة إلى مؤتمر العلم والتكنلوجيا الإقليمي في القارة الأفريقية سنة 2004، ومؤتمر الاستثمار ما بين دول الشمال الأفريقي، ومنظمة الكومنولث في إطار عمل مفوضية أفريقيا في ذات السنة المذكورة سلفا، كما كان للجزائر دعم كبير في إطارها الإقليمي ومحاولة خروجها من عزلتها التي عرفتها خلال أزمتها الأمنية واستعادة ريادتها الدبلوماسية، خاصة مع الدول الغربية التي عرفت مقاطعتها للظروف الأمنية التي مرت بها خلال التسعينيات من القرن الماضي، وعليه فرضت الدولة الجزائرية قوتها وعودتها الريادية التي كانت تكتسبها سنوات السبعينيات بالنهوض بالتنمية في القارة الأفريقية والعودة لإدارة المؤتمرات الدولية وبعث سياسة التقارب والتعاون وطرح المبادرات مع الدول الأفريقية جهة ومع الدول الكبرى من جهة اخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين الصاعد النووي الجديد، مع الالتزام بوجودها الدائم في المبادرات والسياسيات الأفريقية من اجل تحقيق التنمية الأفريقية، كما حدث مع النيباد والمشاركة في عمليات التنسيق المني والتنموي، ومكافحة شتى انواع الصراعات والنزاعات ما بين الدول الأفريقية عن طريق الوساطة والتفاوض[1].

المطلب الثالث : دور الجزائر التنموي في إطار خلق منطقة للتبادل التجاري الحر في أفريقيا

تلعب الجزائر دورا مركزيا محوريا وأساسيا من اجل تنمية القارة الأفريقية في جميع المجالات عن طريق تدعيم لسياسة الاندماج والتكامل الأفريقي، خاصة الدبلوماسية والاقتصادية، كما فرضت نفسها بان تكون لاعبا محوريا تفرضها خبرتها في تسيير العلاقات والأزمات بين الدول الأفريقية عن طريق المؤسسات الأفريقية، خاصة فيما يخص تطوير التنمية لدول أفريقيا، والأثر الذي تخلقه في سياستها مع النظم الحاكمة في دول القارة، حيث عرفت الجزائر مبادراتها التأسيسية للعديد من المشاريع وبنجاح، خاصة الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا سنة 2001 إلى دعمها من اجل تأسيس مخطط افريقي سنة 2018 من اجل إنشاء منطقة أفريقية قارية للتبادل التجاري الحرAFRIVAN FREE TRED ZONE، وذلك بالعاصمة الرواندية "كيفالي " والتي جمعت حوالي 44 دولة أفريقية لإنشاء السوق أفريقية تجارية التي تربط الجزائر العاصمة شمالا إلى كيب تاون بجنوب أفريقيا ومن عاصمة الرأس الأخضر "برايا" غربا إلى جيبوتي شرقا[2]، وذلك بعد حوالي 17 سنة من جملة المفاوضات المعقدة، حيث عرضها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي، بانها اللحظة التاريخية في مسار الاتحاد والقارة الأفريقية، حيث اكد الدارسين والباحثين في مجال الاستشراف الاقتصادي في أفريقيا أنه يتنبأ ما بين سنوات 2019 إلى 2020 بمعدل نمو في حدود 3.6% والتي سوف تجعل من اقتصاديات أفريقيا

---

[1]– بوريشة، ***مرجع سابق***، ص. 368.

[2]– ياسين شكيمة، ***دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في أفريقيا "رؤية مستقبلية"***، مداخلة ألقيت باليوم الدراسي الموسوم بدور الجزائر في التكامل الإقليمي–اتحاد المغرب العربي–الاتحاد الأفريقي–(11 ديسمبر 2018)، جامعة حمة لخضر، الوادي، ص ص.02–03.

الأسرع نموا في العالم، إلا أنه يوجد العديد من العقبات والعمل من اجل النهوض بالقارة الأفريقية خارج إطار الموارد الأولية الخام والتي تعتمد عليها الدول الأفريقية بالدرجة الأولى، إضافة إلى إعادة النظر في الاستثمارات الأجنبية وعملية الاستيراد غير مدروسة [1]، وتهدف من تأسيس منطقة أفريقية للتبادل التجاري الحر والذي يعود إنشائها من معاهدة أبوجا سنة 1991 للوصول بالقارة الأفريقية بحلول عام 2038[2] إلى توحيد سوق السلع والخدمات، وزيادة التجارات البينية وحرية حركة الناس لتعميق التكامل الاقتصادي للقارة في إطار رؤية الاتحاد الإفريقي لقارة متكاملة ومزدهرة سلمية[3]، عن طريق رسم خطة منظمة ومدروسة من أجل إنشاء اتحاد جمركي للقارة الأفريقية وسوق أفريقية مشتركة، إضافة إلى تعزيز المجموعات الاقتصادية تحت الإقليمية في القارة الأفريقية، كما تم اعتماد خطة عمل للاتحاد الأفريقي والتي تم تقريرها في قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي سنة 2012 من اجل التوصل في تفعيل وتجسيد إنشاء منطقة أفريقية للتبادل الحر في مجال التجارة سنة في ديسمبر 2017، وذلك من اجل تحقيق تنمية مستدامة من جانب الدول الأفريقية [4]، حيث يشكل من خلال وضع منطقة التبادل الحر أحد اساسيات وأهم الأهداف ذات الصلة والأولوية لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي الذي قام بوضع رؤية جديدة لتنمية القارة الأفريقية خلال سنة 2023 عبر نمو بتجسيد التنمية الشاملة للقارة الأفريقية [5].

تجسد دعم الدولة الجزائرية للمنظمة الأفريقية للتبادل التجاري الحر منذ مطلع سنة 2000 إلى غاية تأسيسها سنة 2018 ودخولها حيز تنفيذ المهام سنة 2019، إذ اعتبرت الجزائر من اهم الدول التي قدمت دعما وحافزا للتكامل والوحدة الأفريقية، كمخطط واستراتيجية منتهجة ضمن مبادئها الثابتة في السياسة الخارجية والتي تمليها عليها مواقف خلفها القادة الأفارقة سلف خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، من اجل فرض التوازن الأفريقي بين الدول في ظل بروز متغيرات وفواعل دولية متعددة التوازنات والمستويات للوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة قاريا، حيث قامت الجزائر سنة 2017 بفتح المعبر الحدودي البري لأول مرة منذ استقلالها بهدف ريادة التبادل التجاري وتنقل الأشخاص وتعزيز التعاون الأمني بين الجزائر وموريتانيا والذي كلفها حوالي مليار و150 مليون دينار جزائري أي بحوالي8.5 مليون يورو، حيث صرح وزير الداخلية الجزائري في عهد الرئيس بوتفليقة نور الدين بدوي أن :"...تدشين هذا المعبر تنتظر منه الجزائر الكثير من الفرص لاسيما بعث

---

[1]– ***منطقة التبادل التجاري الحر الأفريقية..."تحديات ورهانات كبيرة"***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://www.dw.com/ar/ بتاريخ: 13.10.2021.

[2]– شكيمة، ***مرجع سابق***، ص.04.

[3]– حكيم نجم الدين، ***إتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية" أي فرص لمشاكل القارة؟"***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904 بتاريخ: 15.10.2021.

[4]– شكيمة، ***مرجع سابق***، ص.04.

[5]– منطقة التبادل التجاري الحر الأفريقية..."تحديات ورهانات كبيرة"، ***مرجع سابق***.

الحركة الاقتصادية والتجارية الجيدة وخدمة لطموحات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين..."[1]، وتبرز أهمية الجزائر بتوقيعها على بروتوكول لاستحداث المجموعة الاقتصادية الأفريقية والتي تتعلق بالتنقل لحركة الأشخاص دون تميز أو عائق من اجل ضمان السهولة في انتقال الاستثمارات الأفريقية ما بين الدول الأفريقية والتي تهدف إلى تطويلا ورفع مستوى التعاملات والمبادلات التجارية والمالية والتبادل الخبرات في جميع المجالات[2].

شكل بناء منطقة للتبادل التجاري الحر في أفريقيا بالنسبة للجزائر فرصة قيمة وهامة من اجل تنويع فرص الاستثمارات وتطوير صادراتها، حيث شكلت الموارد والإمكانيات التي تزخر بها الجزائر ركيزة أساسية للدعم القاعدي للمشروع وإنشائه، وذلك من خلال حملة من العهود التي قدمتها الحكومة الجزائرية عن طريق الدخول في مشاريع فعلية للتنمية الاقتصادية الأفريقية، خاصة عبر هياكل الاتحاد الأفريقي والذي يقف دائما مع المبادرات التي تقترحها الجزائر والتي يؤيدها دون عراقيل وبالإجماع، وذلك راجع إلى مدى اهتمام صناع القرار الجزائري بالشأن الأفريقي وتجسيده للعديد من المشاريع كمشروع الطريق السيار العابر للصحراء وربطها بالألياف البصرية عبر الصحراء من الناحية التكنلوجية والذي اعتبرته الهيئة الأفريقية التزاما صريحا وواقعيا للجزائر يحسب لها في تاريخ العلاقات المتعددة الأطراف وضمن مخططاتها التنموية للقارة الأفريقية[3].

إن دخول الجزائر في إطار إنشاء المنطقة الأفريقية للتبادل التجاري الحر تعد صفقة تاريخية واقتصادية وفرصة للاستثمار والتبادل التجاري خارج إطار المحروقات وتنويع صادراتها في السوق الأفريقية، والتي سوف تعود بنتائج للصالح الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، كما ترى الجزائر أن الموارد التي تتوفر عليها القارة الأفريقية من موارد بشرية ومادية سيجعل منها قوة اقتصادية بفضل الاستثمارات في اليد العاملة، خاصة في ظل الظروف التي تمر بها الجزائر من خلال التهديدات الأمنية الصلبة واللينة والخروج من ازمة اللاجئين التي أرهقت الأمن الجزائري رغم التحكم فيها، كما سوف تبرز الجزائر من خلال إحتواء عدد هائل من اللاجئين في إطار برتوكول التنقل الحر للأشخاص، وذلك باستغلال النازحين داخليا وخارجيا ومحاولة خلق حقل تجارب علمي ووثائقي بين شعوب القارة الأفريقية وإعطاء فرصة للشباب النازح في خلق مشكلة لتجاوز الفقر والجهل الذي دمر شعوب القارة واقتصاداتها، حيث أن القدرات الكامنة في هذه الاقتصاديات تعد فرصة مفتوحة أمام الجزائر لوضع استراتيجية لتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية والاستحواذ على الحصص السوقية، خاصة في الصناعات التحويلية الغذائية والتجهيزات الإلكترونية والكهر ومنزلية، وفي هذا الصدد أكد الخبير زهير بن حموش على ضرورة التصرف والأخذ بالحيطة والحذر من العراقيل التي قد تعيق المؤسسات الجزائرية في مجال

---

[1]– ***فتح اول معبر حدودي بين الجزائر وموريتانيا***، تحصلت عليه من الرابط :https://www.skynewsarabia.com/ بتاريخ:15.09.2021.

[2]– شكيمة، ***مرجع سابق***، ص. 06.

[3]–***المرجع نفسه***، ص. 07.

التصدير والوقوع في مأزق عدم تحقيق مبيعات والنقل اللوجستيكي، وعدم الحصول على الموارد بالعملة الصعبة والقروض الموجهة للاستثمار علاوة على تحويل إرادات السوق الأفريقية نحو الجزائر، كما شدد الخبير حموش على وضع الصادرات الجزائرية نحو أفريقيا كمحور جد هام ونموذج جيد في تنمية الاقتصاد الوطني، مشيرا إلا أن أفريقيا تمثل ما يقل عن 0.3% من صادراتها و0.8% من صادرات الجزائر[1]، إضافة إلى تمتع الجزائر بتجربة اقتصادية غلى جانب موقعها الجغرافي الاستراتيجي والهام مقارنة بجل دول القارة الأفريقية، خاصة في إطار تجسيد أهدافها ضمن اجندة الاتحاد الأفريقي سنة 2063، إذ ترتكز على ساحل العاج بطول 1400 كم تمتد على المتوسط، حيث ستحول الدول الأفريقية على استغلال ميناء الجزائر البحري وباقي الموانئ الواقعة في جنوب الجزائر والتي تقع متاخمة للدول الأفريقية، خاصة الساحل الأفريقي، حيث يمكن للجزائر أن تصبح معبرا داعما للخطة الأولى لسنة 2030 بنموذج جيد وللجزائر فكرة النموذج الثاني لسنة 2050، إضافة إلى تطبيق رؤية الجزائر لسنة 2030 لاسيما نموذج الطاقات المتجددة بسعة 22 ألف ميغاواط سنة 2030[2]، وذلك ما يجب ان ينظر إليه صانع القرار الجزائري بالاعتماد على الخبرة الاقتصادية والتجارية للجزائر وتفعيل دورها اتجاه عمقها الأفريقي واستغلالها لجميع الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر للعب الدور الرسمي والحقيقي الفعال في جميع المبادرات التي تلجئ لتأسيسها والمخططات التي تشارك فيها في إطار التكامل الأفريقي وتسيير سياستها الخارجية اتجاه القارة الأفريقية في جميع الأصعدة لتحقيق مدى اهتمام الدولة الجزائرية بجوارها الأفريقي.

عرفت الجزائر بعد خروجها من الأزمة الأمنية وخلال الفترة ما بين سنة 1999 إلى سنة 2019 تطورا كبيرا في توجيه سياستها الخارجية اتجاه دول الجوار، حيث أثبتت وجودها القاري والدولي بمشاركتها في إيجاد حلول فعلية لتنمية القارة الأفريقية وحلها للعديد من النزاعات التي تشهدها القارة عن طريق خلق المبادرات التي من شانها ضمان استقرار دول القارة الأفريقية، حيث جسدت اهدافها ومبادئها بالممارسة الفعلية لتحقيق التكامل والاندماج الأفريقي ولو نسبيا والذي فرضه الموقع الجيواستراتيجي رغم وجود العديد من العوائق والتحديات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية التي تتصدى لأن تكون الجزائر الدولة القوية إقليميا ومحوريا والتي تصدر من طرف الدول التي تهدد مصالحها مع الأطراف الدولية في ظل تنافس حاد بين الدول الكبرى على الموارد والثروات للقارة الأفريقية، خاصة وان الجزائر تهدف لخلق مبادرات وتكتلات قارية لتحسين أوضاع القارة الأفريقية إضافة إلى تبني أطر وأليات لحلحلة المشاكل الاقتصادية العالقة كمشكلة الديون التي توسطت لها مع العديد من الدول الكبرى لحلها، لنستخلص بأن هناك معيقات لمقتضيات تأدية الدور والرغبة في أدائه رغم توفر

---

[1]– ***منطقة التبادل التجاري الحر في القارة الافريقية" اعداد استراتيجية وطنية للاندماج القاري"***، تحصلت عليه عبر الرابط :

https://www.aps.dz/ar/economie/ بتاريخ:16.10.2021.

[2]– شكيمة، ***مرجع سابق***، ص ص. 09-10.

الإمكانيات التي تجعل من الجزائر دولة محورية تساهم في تنمية دول القارة الأفريقية، ومن جهة أخرى عرفت الجزائر بتفعيل دبلوماسيتها خاصة بعد وصول الرئيس بوتفليقة للسلطة مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية التي واجهت مسارها التنموي في القارة عن طريق خلق المبادرات التي من شأنها إنشاء مؤسسات إفريقية سيادية لإيجاد حلول جماعية والنهوض بالقارة الأفريقية بالمشاورات والتفاوض مع القوى الدولية وهو ما جعلها تلعب دور التمثيل النيابي للقارة الأفريقية في المحافل الدولية منّ أجل تحقيق التنمية بمشاركتها في العديد من المؤتمرات والقمم الحاسمة التي برهنتها في إيجادها للعديد من الحلول التي كانت متضررة منها الدول الأفريقية خاصة الضعيفة كمشكلة المديونية، إضافة إلى التعامل الإيجابي مع التنافس الدولي للقارة الأفريقية الذي فرضه عليها الموقع الاستراتيجي بإيجاد بدائل لعمليات الاستثمار في موارد القارة بخلق أليات تعاونية بين جميع الأطراف الأفريقية والدولية لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لدول القارة الأفريقية.

خلاصة وإستنتاجات

خلاصة واستنتاجات:

من خلال ما سبق واستنادا إلى مجمل ما جاء في الفصول الأربعة التي استعرضنا فيها البعد الأفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية منذ سنة 1999 إلى سنة 2019، وإجابة على المشكلة البحثية المطروحة بعد تحليلها تحليلا علميا وفق مقاربات ومناهج وارتكازا على أهم المتغيرات المستقلة التي فسرت لنا سياسة الجزائر الخارجية اتجاه بعدها الأفريقي ، والتي حددته في إقامة وخلق فرص للتعاون والتكامل الإقليمي الأفريقيين، باعتبارها أحد ركائز القارة الأفريقية والتي فرضها الموقع الجيوإستراتيجي الذي تتأثر به أبعاد سياستها الخارجية.

تكمن دراسة وتحليل سياسة الجزائر الخارجية في صعوبتها ودقتها نظرا لتشابك وتداخل العديد من المتغيرات والعوامل التي قد تجعل الباحث في موضع بيت التمييز والتحليل في أجزاء تلك العوامل وملاحظة درجة التأثيرات التي تخلقها البيئة الداخلية من جهة وانعكاسات سلوكها الخارجي عليها من جهة أخرى، في ظل بروز تحديات إقليمية ودولية معقدة في درجة تعقد فهم سياسة الجزائر الخارجية والتي تستدعي دراسة آليات جيوسياسية في ظل ثبات الجزائر الدائم على مبادئها ومقوماتها المدسترة قانونا توجه سلوكها الخارجي وتتحكم في نشاطها الدبلوماسي، إضافة إلى امتلاكا لقوة بشرية تتكامل مع بعدها الحضاري اتجاه القارة الأفريقية وموقعها الاستراتيجي الذي جعلها تفرض إدارتها للعديد من المواقف والأزمات التي تمر بها دول إفريقيا، وذلك ما أسس لرجوعها واستعادة ريادتها التي كانت مفقودة على الساحة السياسية الدولية لأسباب أمنية داخلية معقدة، والتي جعلت منها انطلاقة لخلق فرص تعاون للبحث في حلحلة العديد من القضايا مستعصية وتأسيسها لهياكل سيادية بتكليفها من طرف الدول الأفريقية نظرا لدورها المحوري وخبرتها التاريخية وبعدها الحضاري بحملها لواء التمثيل والوساطة الأفريقية اتجاه المجموعة الدولية لتجاوز الأزمة اقتصادية الخانقة التي كانت تمر بها العديد من الدول الأفريقية خاصة وأن الجزائر عرفت ارتفاعا معتبرا للأسعار النفط دوليا والذي حسن من علاقاتها الخارجية وجعل حضورها الدولي والأفريقي ضروريا .

خلصت الدراسة أيضا إلى التعرض لنشاط سياسة الجزائر الخارجية من خلال تطرقنا غلى مجموعة من العوامل والقيم الثابتة التي أسست بها الجزائر سيادتها الوطنية، إضافة إلى امتلاكها لثروات باطنية جعلت منها القوة الاقتصادية التي تستخدمها في صناعة السلوك الخارجي مع الالتزام بمبادئها وأهدافها الدستورية التي ميزتها تاريخيا وأهم السمات التي تتميز بها صناع القرار الجزائري والذي تمثل له نهجا توجه به سلوكها الخارجية ووجب تطبيقه فعليا والتي تتحكم في التعامل مع المواقف التي تعقدها الجزائر اتجاه القضايا الدولية، كدعمها لملف الصحراء الغربية بدعمها لحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية ورفض التدخل الأجنبي والحفاظ على الحدود الموروثة بعد الاستقلال.

كما حددت الدراسة دور المؤسسات المكلفة بصناعة القرار الخارجي والتي اقتصرت خصوصا في ان النظام السياسي الجزائري يقتصر في توجيه سياسته الخارجية على المتغير القيادي والذي يتحكم في قراراتها وبلورة توجهاتها انطلاقا من الإدراك الشخصي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة واهتماماته بقضايا السياسة الخارجية وسعيه إلى تغيير البيئة الأفريقية نحو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وذلك ما أكدته كثافة نشاطاته الدبلوماسية والتي انبعثت

عنها العديد من المبادرات المدعومة دوليا كمكافحة الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة، وخلق مؤسسات افريقية فاعلة كالاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا NEPAD ، إضافة إلى دورها الفاعل اتجاه القضايا المغاربية والمتوسطية والتي تعتبرها جزءا من اهتماماتها والتي ترتبط بها جغرافيا وتاريخيا، وذلك بخلق إطار تشاركي لتحقيق الوحدة الأفريقية في جميع المجالات، خاصة في ظل بروز تهديدات تماثلية وغير تماثلية والتي أصبحت تشكل خطرا على أمنها الوطني، وذلك ما أكدته الاجتماعات والمبادرات الأمنية والعسكرية مع دول الجوار الجزائري والتي لعبت فيها دورا استراتيجيا هاما لضمان تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وإيجاد حلول عاجلة لأزمات الدول المجاورة كليبيا وتونس والصحراء الغربية للتصدي للجماعات الإرهابية النازحة نحو حدودها الواسعة.

إن استعادة الجزائر لأمنها وقوتها في القارة الأفريقية مما ساعدها على تطوير قدراتها السياسية والعسكرية وحتى الدبلوماسية، والذي سخر لها خلق علاقات جديدة مع الدول الأفريقية والمنظمات الدولية التي أصبحت تمثل فيه كل الدول الأفريقية خاصة فيما تعلق في حلحلة النزاعات والصراعات والتوسط لإيجاد حلول ممكنة قبلية وبعدية للخروج منها بطرق سلمية دون وقوع حروب والذي ركزت عليه بالتزامها بتأسيس للعديد من الأجهزة المنية القارية، وذلك ما عكس رغبتها ونيتها في تحقيق تنمية مشتركة في أفريقيا في إطار التعاون المشترك والعلاقات الثنائية، بارتكازها على مبدأ الوحدة الأفريقية المشتركة وفق مقاربة أمنية شاملة ومتوازنة مع الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحفاظ على السلامة الترابية دون اللجوء للقوة العسكرية التي تزيد من حدة الصراعات، وذلك ما أكده إنشائها لآلية حكماء أفريقيا والقوة الأفريقية الجاهزة ومجلس السلم والأمن الأفريقيين وتفعيل سياسة الحوار السلمي بين الدول المتصارعة، والجزم على ضرورة عدم دفع الفدية للجماعات الإرهابية الخاطفة للرهائن والتي ترى فيها دعما غير مباشرا يساعدها في تطوير أعمالها الإجرامية، كما سعت الجزائر إلى رفض أي تدخل أجنبي في حل القضايا الأفريقية التي تسعى إلى بسط نفوذها في القارة الأفريقية لتحقيق أهدافها الخفية والعزم على حل مشاكل القارة الأفريقية داخل المؤسسات الأفريقية او عن طريق المبادرات والتشاور لإيجاد حل بالطرق السلمية مع إيجاد بدائل لعدم الوقوع في أزمات مستقبلية، وهو ما زاد من ثقتها وهيبتها قاريا ودوليا، وعزز دبلوماسيتها وأكدت به بعدها الأفريقي والاستراتيجي الهام بموقعها الاستراتيجي والتحول الاقتصادي العالمي، إضافة إلى تأثير العوامل الشخصية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية لضمان استقرار الدول الأفريقية والذي بدوره تضمن به الجزائر أمنها القومي .

جسدت الجزائر حضورها الفعلي في القارة الأفريقية بتطوير دبلوماسيتها وتكثيف نشاطها الخارجي في ظل تنافس دولي حاد على القارة الأفريقية والذي يهدف إلى إعادة البحث عن أسواق جديدة لسلعها، عن طريق إنشاء وخلق مؤسسات اقتصادية أفريقية كألية لتدعيم التكامل والاندماج المشترك مبني على التخطيط والتشاور لإخراج الدول الأفريقية من دائرة المديونية للدول الأجنبية التي تسعى لبسط نفوذها دون مراعاة البيئة الاجتماعية للشعوب الأفريقية التي تعيش الفقر وعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تركته أثناء الحقبة الاستعمارية، حيث عرفت الجزائر تأسيسها لعدة مشاريع اقتصادية لتنمية دول أفريقيا، خاصة الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا سنة 2001

إلى دعمها من اجل تأسيس مخطط افريقي سنة 2018 من اجل إنشاء منطقة أفريقية قارية للتبادل التجاري الحر AFRIVAN FREE TRED ZONE، والتي سعت من خلاله إلى زيادة نمو اقتصاديات القارة الأفريقية بعيدا عن اللجوء للمديونية، والتي من خلالها يتم تفعيل الديمقراطية والحكم الراشد داخل الدول الأفريقية بعيدا عن تدخلات الدول الأجنبية التي كانت تدين للدول الأفريقية وتتحكم في أنظمتها الحاكمة بما يخدم مصالحها .

وعليه حرصت الجزائر على تجسيد اهدافها الإقليمية والقارية بحضورها كعضو قوي ومؤثر بقراراتها واهدافها وتنفيذها من جهة ومن جهة اخرى جعل الجزائر مقرا افريقيا لكل المناسبات القارية التي تقتضي الضرورة والمصلحة القومية الأفريقية لذلك ، حيث التزمت الجزائر علنيا بعد مجيئ الرئيس بوتفليقة للسلطة بالدفاع والمرافعة اتجاه المصالح الأفريقية في المؤتمرات والقمم الأفريقية وحتى الدولية بتفعيل دبلوماسيتها المعروفة، إضافة إلى استرجاع السيادة الاقتصادية للدول الأفريقية، إذ عرفت تحركا لسياستها الخارجية من اجل تجسيد وخلق موقع لتنفيذ اهدافها الرامية لإنقاذ القارة الأفريقية وتنميتها بالمشاركة الفعالة والواقعية والقيام بالمؤتمرات الإقليمية والدولية، والتي تعالج الديون الأفريقية خارج إطار القارة الأفريقية عن طريق التفاوض مع الدول التي تدين للدول الأفريقية من اجل الوصول إلى مبادرات لإلغاء هذه الديون، وهو ما اعاد للجزائر هيبتها وريادتها القارية، حيث اعترفت جل الدول الأفريقية بان السياسة الخارجية الجزائرية أكدت لعودتها بقوة في القارة الأفريقية بعد خروجها من الأزمة الأمنية دون الوقوف معها من طرف المنظمات والهيئات الدولية او الإقليمية رغم التهديدات والمؤامرات الغربية ضدها .

وعليه فإن سياسة الجزائر الخارجية اتجاه بعدها الأفريقي شكلت توجها إيجابيا يعكس دورها النشط داخل القارة الأفريقية والذي برهنت به أنها الدولة الفاعلة والمحورية يقتضى اللجوء إليها إقليميا ودوليا لما لها من تأثير من جميع الجوانب القيادية والدبلوماسية والتي تكتسي الخبرة والمؤهلات التي تجعلها عضوا رئيسيا في إدارة الأزمات والمشاكل التي تواجه القارة الأفريقية، في ظل بيئة دولية مرهقة بالصراعات والأزمات والتي تهدد الأمن الأفريقي بصفة عامة وأمنها الحدودي بصفة خاصة، ومن جهة أخرى شكلت التوجه السلبي والذي يقتصر على الجانب الاقتصادي والذي يعتبر المتغير الرئيسي في سياسة الجزائر الخارجية والذي يشكل نسبة ضعيفة باعتمادها على الموارد والثروات الباطنية دون إيجاد بدائل استثمارية أخرى خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى اهتمام صانع القرار بالجوانب والثوابت التاريخية والحضارية وتركيزه على الأبعاد الأمنية أثرت على التنمية التي تحتاج إلى مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية والبحث عن بدائل اقتصادية فرضتها ثورة التكنلوجيا الحديثة وذلك ما يسمى بالدبلوماسية الرقمية التي شكلت تطورا حاصلا في توجيه الدولة لسلوكها الخارجي بأدوات تسيير وتنظم سياسة الدول الخارجية .

عرف دور الجزائر الإقليمي الذي شكل محور تأثيرها في القارة الأفريقية مواجهة العديد من العوائق والتحديات الصعبة التي شكلت قيودا لفرصها الواسعة خاصة في الجانب الأمني والذي عرف بروز تهديدات أمنية داخلية وخارجية متاخمة لحدودها في ظل منافسة دولية وتأثيرات الفواعل الإقليمية والدولية والتي تسعى من خلاله الدول

الكبرى تحقيق أهداف خفية نتيجة لتبني صانع القرار الخارجي الجزائري لاستراتيجيات وأليات حددت من توسعها القاري وهو ما زاد من تطوير قدراتها للوصول إلى خلق تهديدات أمنية على محيط دائرتها الأفريقية مما جعلها تضاعف قوتها العسكرية والأمنية وإهمال الجوانب التنموية والحيوية في القارة الأفريقية رغم جهودها المبذولة في ذلك، ومن خلال ما سبق سوف نبرهن صحة الفرضيات المطروحة فيما يلي :

- **أولا** : لقد قدم الطرح من خلال الفصول الأربعة أن هناك علاقة ترابطية بين الاستقرار الداخلي للدولة الجزائرية ونشاطها السياسي الخارجي، فكلما استقرت الأوضاع الداخلية كلما ضاعفت نشاطات سياستها الخارجية، وقد اتضح هذا من خلال ما تطرقنا له بالتحليل والوصف، حيث عرفت الجزائر محطات عديدة في سياستها الخارجية وهذا ما اكد لنا استقرار الأوضاع الداخلية كانت انعكاساته إيجابية على السياسة الخارجية، وذلك بسبب توسع فرص أكثر بانشغال بالجانب الخارجي وإعطائه أهميته في ظل استتباب سياسة الدولة الداخلية. وفي محطات اخرى عرفت الجزائر حالة اللا أمن مما خلق قيودا عديدة ومعقدة عكرت الحياة السياسية الداخلية وعليه انعكس هذا بشكل مباشر على سياستها الخارجية باعتبارها جزءا من السياسة الداخلية الموجهة. وعليه فإن الاستقرار الداخلي في جميع المجالات له انعكاساته.
- **ثانيا** : تم إثبات صحة الفرضية الثانية أيضا القائلة كلما حافظت الجزائر في سياستها الخارجية على مبادئها وثوابتها كلما اتسع نشاطها قاريا وزادت من دورها الرئيسي في بعدها الأفريقي، فمن خلال دراستنا لمراحل السياسة الخارجية عبر فترات عديدة من الزمن تم إثبات بالدراسة والتحليل ان للجزائر ثوابت اعتمدتها من خلال علاقاتها الخارجية فثباتها على هاته المبادئ جعلها تكون عضوا فاعلا إيجابيا في القارة الأفريقية وتغير هاته الثوابت سيخل بمسار الدبلوماسية الجزائرية.
- **ثالثا** : أما الفرضية الثالثة تم التأكد من صحتها من خلال اعتماد الجزائر بشكل نسبي على دوائرها الإقليمية في القارة الأفريقية بحملها لواء التمثيل في المحافل الدولية ودرع الوساطة في حل القضايا المتأزمة بين الدول الأفريقية الضعيفة، وتبني مبادرات من أجل تنمية القارة الأفريقية وهذا ما انعكس على علاقاتها في الساحة الدولية .
- **رابعا** : تم إثبات الفرضية القائلة أن هناك علاقة ترابطية بين تحقيق اهداف الجزائر في محيطها الأفريقي وامتلاكها للمحددات المادية والمعنوية والشخصية، فكلما توفرت الموارد الأولية زادت من قوتها وحضورها الريادي إيجابيا وتوسعت نشاطاتها في دائرتها الأفريقية وعززت قدرتها على توسيع اهتماماتها خارج القارة الأفريقية. فشاسعة موقع الجزائر الاستراتيجي واحتوائه على موارد أولية ذات اهتمام دولي

خلاصة واستنتاجات

عزز من مكانتها الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة اخرى الدور القيادي لصانع القرار كان له التأثير الكبير في هذا المجال مما خلق فرصا إضافية وقوى من مكانة الجزائر الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : القرأن الكريم

1. ***سورة الحجرات***، الآية 10.

ثانيا :الوثائق الرسمية

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور سنة 2016***،المادة 08/07.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***التعديل الدستوري لسنة 2016***، المادة 92.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***التعديل الدستوري2008***،المادة :26(الجزائر: الجريدة الرسمية، ع.63، 2008).
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***التعديل الدستوري2016***،المادة 30(الجزائر :الجريدة الرسمية، ع.14،2016) .
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1976*** .
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1976***، المادة :58.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1989*** .
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1989***، المادة :74.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1996***، المادة :77.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور سنة 1976***، الباب الأول، الفصل السابع، مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المادة 86.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1963*** ،المادة :10، الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1963***، المادة :58.
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1996*** ،المادة :25، الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية.
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1996***.
16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1996***، المادة :77.
17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 11/89 المؤرخ في 02 ذي الحجة الموافق لـ05 جويلية 1989 الذي يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، ***الجريدة الرسمية، ع.27 ، 1989 المادة 02.***

ثانيا :المراجع باللغة العربية

1.الكتب :

18. أحمد إبراهيم محمود، ***الصراع في رواندا***،(القاهرة :التقرير الاستراتيجي الإفريقي، م.3، 2003). -2002 .
19. احمد الاصفر اللحام، ***مكونات الواقع العربي الراهن و ازمة ممارسة الديمقراطية في كتاب المسالة الديمقراطية في الوطن العربي***، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2000) .

أحمد نوري النعيمي، ***عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا*** (الأردن: دار زهران للنشرو التوزيع، ط.1، 2013).

20. الأخضر عمر الدهيمي، ***دراسة حول الهجرة غير الشرعية بالجزائر***، (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية(08 فبراير 2010).
21. ارزقي شويتان، ***المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني 1126-1246 هـ/1519-1830م***(الجزائر: دار الكتاب العربي و الترجمة، ط.1 ،2009).
22. اسماعيل العربي، ***العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الامير عبد القادر*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982).
23. اسماعيل دبش ، ***السياسة العربية و المواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 مرجعية لترشيد حاضر مستقبل سياسة الجزائر الاقليمية و الدولية***(الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع).
24. اسماعيل صبري مقلد، ***العلاقات السياسية الدولية***" دراسة في الاصول و النظريات " (القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1991).
25. الأشعل عبد الله، ***الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة*** (القاهرة : طبوجي للنشر والتوزيع، ط.1، (2002).
26. امحمد الهادي لعروق، ***اطلس الجزائر و العالم*** (الجزائر :دار الهدى،2005).
27. بلال خلف سكارة، ***أخلاقية العمل***)الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط.1(2009).
28. بهجت قرني وعلي الدين هلال، ***السياسات الخارجية للدول العربية " ترجمة جابر سعيد عوض"*** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط.2، 2002).
29. بوقارة، ***السياسة الخارجية*** (الجزائر: دار هومة 2012).
30. توفيق المدني، ***تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال***،(سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية، 2012).

31. جاك فونتال، ***العولمة الاقتصادية و الامن الدولي*** " مدخل الى الجيو اقتصادي " ترجمة محمود براهم (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016).
32. جامعة الدول العربية، ***الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب*** (القاهرة: قرار مجلسين وزراء العدل والداخلية العرب، 22أفريل 1998).
33. جداي إسماعيل وأخرون، ***التنافس الدولي في السياسة العالمية" دراسة في منطقة الساحل الأفريقي***(ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط.1، 2020).
34. جلال رأفت وأخرون، ***السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام***،(لبنان :مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006) .
35. جمال الدين بوزغاية، ***مفهوم الدفاع الوطني*** (الجزائر: الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، نوفمبر 2001).
36. جمال علي زهران، ***الإطار النظري لصنع القرار السياسي*** "رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر (مصر: قناة السويس).
37. جمال مطر و اخرون، ***الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي*** (لبنان :مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002) .
38. حسان صادق حاجم، ***التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في افريقيا*** (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ط.1 ،2020) .
39. حسن طوالبة، ***العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي" مصر والجزائر نموذجا"*** (" الأردن: دار عالم الكتاب الحديث، ط.1، 2008).
40. حسين بوقارة، ***السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و اتجاهات النظرية في التحليل*** (الجزائر : دار هومة،.)2012
41. حمد باهي الدين سالم، ***ابن باديس فارس الاصلاح و التنوير*** (القاهرة: دار الشروق،1999).
42. خالد خليفة بقاص، ***الصراع الدولي على النفط في القارة الأفريقية***(تلمسان :النشر الجامعي الجديد، 2016).
43. خالد راغب الخطيب، ***التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء المعايير الدولية*** (عمان: دار البداية للنشر والتوزيع، 2009).
44. ***دارفور الحقيقة الغائبة***،(الخرطوم: إصدارات مركز السودان للخدمات العلمية، ديسمبر 2004).
دورتي جيمس وبلستغراف روبرت، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*** "ترجمة وليد عبد الحي " (بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1975).
45. رابح لونيسي، ***رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ***" تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة".

46. ربيع عبيد عبد العاطي، ***دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض النزاعات***، (القاهرة: دار القومية العربية للثقافة والنشر، 2002) .
47. زاهر فياض، ***استعمار إفريقيا*** (بيروت :دار القومية للأبحاث والنشر، 1999).
48. زايد عبد الله، ***السياسة الخارجية*** (طرابلس: منشورات القلي، 1994).
49. زكي البحيري، ***مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية***،(مصر :الهيئة المصرية للكتاب، 2010) .
50. زهرة صالح، ***صناعة القرار السياسي*** ، سلسلة غايات برلمانية، معهد البحرين لتنمية السياسية، د.ع، (2016) .
51. سامية محمد جابر، ***قضايا العالم العربي***،) لبنان :دار النهضة العربية، (2003) .
52. سعد حقي بوسيف، ***مبادئ العلاقات الدولية***(عمان: دار وائل للنشر، 2000).
53. السعيد بوشعير، ***القانون الدستوري و النظم السياسية المقارن*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.2، ط.7، 2005).
54. السعيد بوشعير، ***النظام السياسي الجزائري " دراسة تحليله لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.3، ط.1، 2013).
55. السعيد بوشعير، ***النظام السياسي الجزائري*** (الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990).
56. سعيد عبد المسيح شحاتة، ***حقوق الأقليات منع الصراع والإنذار المبكر*** (لندن :جماعة حقوق الأقليات الدولية، 2006 ، نقلا عن :شراس سرينيفاسان، ***دروس من دارفور***، قسم التنمية الدولية، جامعة أكسفورد).
57. سمير الحمادي، ***ربيع الغضب*** (الدار البيضاء :مطبعة النجاح الجديد، ط. 1، 2012).
58. شريف محمد غانم، ***الإفلاس الدولي للشركات المتعددة الجنسيات "مسؤولية الشركة الأم وديون شركاتها الوليدة"*** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006).
59. صبحي قضوة، ***العنف الاثني في روندا ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي "ندوة التوتسي وجمهورية البحيرات العظمى"***، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2002).
60. صفية حمدي، ***دور الشركات في نقل السلطة***،(الدستور الأصلي للنشر والتوزيع،. 2010) .
61. صلاح الدين حافظ، ***صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي***،(الكويت : سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، 1982).
62. عامر مصباح ، ***المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008).
63. عامر مصباح، ***تحليل السياسة الخارجية*** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).
64. عامر مصباح، ***تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث*** " دراسة حالة المملكة العربية السعودية" (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2007).

65. عامر مصباح، ***مدخل نظري في تفسير السياسة الخارجية*** (القاهرة :دار الكتاب الحديث ، ط.1، 2020).

66. عباسة دربالة صورية، ***الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط "المخاطر واستراتيجية المواجهة"***، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط.1 ، 2014) .

67. عبد الإله بل قزيز، ***السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة في كتاب الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي***، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1،2012) .

68. عبد الرزاق مقري، ***الحكم الصالح واليات مكافحة الفساد***(الجزائر :دار الخلدونية، 2005).

69. عبد السلام إبراهيم البغدادي، ***الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا***،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2)..

70. عبد العالي رزازقي، ***مالا يقال" سيناريوهات التغيير في الوطن العربي"*** (الجزائر : دار الأمة، ط.1 2011).

71. عبد العزيز ابراهيم عيسى و محمد جاب الله عمارة ، ***السياسة بين النمذجة و المحاكاة*** (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط.1، 2004).

72. عبد العزيز بوتفليقة وإبراهيم رماني، ***اقتباسات من مختارات من خطب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003"الدبلوماسية في الألفية الثالثة"***،(الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار).

73. عبد العزيز مراد، ***العلاقات الدولية***، (الجزائر: موقع للنشر، 1992).

74. عبد الفتاح مصطفى الصيفي وأخرون، ***الجريمة المنظمة "التعريف والأنماط والاجتهادات*** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

75. عبد الفتاح مصطفى الصيفي وأخرون، ***الجريمة المنظمة "التعريف والأنماط والاتجاهات"***(الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

76. عبد القادر رزيق المخاديمي، ***منظمة الوحدة الافريقية التحدي و الامل*** (الجزائر: موفم للنشر،2000).

77. عبد الله بالحبيب، ***السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة (1997-1992*** عمان :دار الراية للنشر والتوزيع،2012).

78. عبد الله بن حسن الجابري، ***الفساد الاقتصادي أنواعه واسبابه وأثاره وعلاجه*** (مصر :جامعة أم القرى، ط.ت).

79. عبد الله بوقفة، ***القانون الدولي المعاصر والقانون الدستوري***(دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012) .

80. عبد الله مقلاتي، ***الثورة الجزائرية وإفريقيا***(الجزائر: وزارة الثقافة الجزائرية، ط.6، ج.7، د.س.ن).

81. عبد الله يوسف واخرون، الامن والتدخل الخارجي في الشرق الاوسط ***السياسة الدولية***، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ع.160، (افريل 2005).

82. عبد المجيد تبون، ***الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية***(الجزائر: خطاب أدائه لليمين الدستورية، قصر المؤتمرات عبد العزيز رحال، 19-12-2019).

83. عبد النور ناجي، ***النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسية*** (الجزائر: مديرية النشر، جامعة قالمة،2006).

84. عبد الوهاب الكيالي وأخرون، ***الموسوعة السياسية، ج1 .من" أ "إلى" ث-"مادة الإرهاب*** (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دس ن).

85. عبد الوهاب الكيالي، ***الموسوعة السياسية،*** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983).

86. عدنان السيد حسين وأخرون، ***النزاعات الأهلية العربية" العوامل الداخلية والخارجية"***، (لبنان :مركز الدراسات الوحدة العربية، 1976).

87. العربي منور، ***تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19*** (الجزائر: دار المعرفة، 2006).

88. علي الدين هلال واخرون، ***النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار و التغيير*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2002) .

89. علي محمد شميش، ***مفهوم السياسة الخارجية " دراسة أهداف والوسائل " دراسة في الاقتصاد التجارة***، ليبيا : كلية الاقتصاد و التجارة، جامعة قار يونس، ع 11 ،.(1975).

90. عمار بوحوش، ***التاريخ السياسي للجزائر من البداية و إلى غاية 1962*** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997).

91. عمار مساعدي، ***الجريمة المنظمة***،(الجزائر :د.م.ن، 2002).

92. عمر بوظربة، ***النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959*** من خلال محفوظات الثورة(الجزائر: بئر خادم، المركز الوطني للأرشيف) .

93. عمر سعد الله، ***المطول في القانون الدولي للحدود*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.1 ، 2010).

94. عنتر عبد النور، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأروبا والحلف الأطلسي***(الجزائر: المكتبة العصرية، 2005).

95. العياشي وقاف، ***مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون***) الجزائر: دارالخلدونية للنشر والتوزيع، (2006).

96. الكسيس مونتس وكارل دروين، ***فهم صنع القرار في السياسة الخارجية*** (الامارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2016).

97. ***اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، تعزيز التعاون الاقليمي في مجال الطاقة***(نيويورك: الامم المتحدة، 2009).

98. لويد جنسن ، ***نظرية السياسة الخارجية " ترجمة وليد عبد الحي"*** (السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989).

99. لويد جونسون، ***تفسير السياسة الخارجية***(السعودية :ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة سعود، 1989).

100. مبارك سعيد العوضي، ***المساعدات الاقتصادية كأداة من ادوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة "1980-2010"***، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، الكويت، كلية العلوم السياسية، (2011).

101. محمد أزهر سعيد السماك، ***الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي و العشرين بين المنهجية والتطبيق*** (عمان :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2013).

102. محمد السعيد، السكان و التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي" المستقبل العربي"، بيروت: ***مركز الدراسات الوحدة العربية***، ع.155، (جانفي 1992).

103. محمد السيد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية*** ،(بيروت: دار الجيل، ط2، 2001).

104. محمد السيد عثمان، ***تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر***(الإسكندرية :غرزوزي و جاويش، 1993).

105. محمد العربي المساعدي، كيف تضامنت المغرب وتونس والجزائر، ***المغرب الموحد***، ع.2، (2009) .

106. محمد بادي، ***النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق***(سوريا: دار المختار للطباعة و التحضير الطباعي، ط.1، 1998).

107. محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى والصغرى في القرن الإفريقي***، (بيروت : دار الجيل للنشر والتوزيع، ط1 .، 2004).

108. محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الافريقي و ادارة الحرب الاثيوبية الأريتيرية*** (بيروت: دار الجيل للنشر و التوزيع، ط. 1، 2009).

109. محمد بوعشة، ***السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج الى التفكك في الازمة*** الجزائرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.2 ، 1999).

110. محمد رياض، ***الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا*** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2004).

111. محمد سمير عياد، ***التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب***،(الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).

112. محمد شلبي، ***السياسة الخارجية للدول الصغيرة*** : " الاردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1979- 1994 (عمان: دار الكنوز للمعرفة العلمية،ط1، 2008)، نقلا عن:

113. محمد شلبي، ***السياسة الخارجية للدول الصغيرة*** : " الاردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979- 1994) عمان: دار الكنوز للمعرفة العلمية،ط1،(2008)، نقلا عن:

114. محمد صالح العادلي، ***الجريمة المنظمة" دراسة مقارنة*** ("الإسكندرية : دار الفكر الجامعي).
115. محمد صالح جمال، ***الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة***(ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، ط. 1، 2020).
116. محمد طه بدوي و آخرون، ***العلاقات السياسية الدولية*** (الإسكندرية: المكتبة المصرية، 2003).
117. محمد طه بدوي، ***مدخل إلى علم العلاقات الدولية*** (بيروت: دار النهضة).
118. محمد عايد الجابري، ***وحدة المغرب العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987).
119. محمد عبد الغني السعودي، ***السودان***،(مصر: دار الرائد للطباعة).
120. محمد علي العويني العلوم السياسية" ***دارسة في الاصل و النظريات و التطبيقات"*** (القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر وبالاشتراك مع عالم الكتب، 1988).
121. محمد محمود ابو المعالي، ***القاعدة وحلفائها في الأزواد ونشأة وأسرار التوسع*** (لبنان :مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1 ،2014).
122. محمد مدحت غسان، ***الشركات المتعددة الجنسيات "وسادة الدولة***"(عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013).
123. محمد ناصر مهنا، *الوجيز في ابحوث السياسية و الاعلامية*، (القاهرة: دار الفجر للنشرو التوزيع، ط.2، 1999).
124. محمود خلف، ***مدخل إلى علم العلاقات الدولية*** (الأردن: عمان، دار زهران للنشر، ط.3، 2012).
125. محمود محمد موسى، ***موسوعة الوطن العربي***، (الأردن :دار الدجلة).
126. مرسيل ميل، ***السياسة الخارجية***، ترجمة خضر خضر،(سلسلة افاق دولي، جرس براس للنشر، ط.2).
127. مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر(***موقع ستار تايمز***، ديسمبر 2009).
128. منصور لخضاري، ***السياسة الأمنية الجزائرية "المحددات، الميادين، التحديات***"(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
129. منظمة الوحدة الإفريقية، ***الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب*** (الجزائر: القمة الخامسة والثلاثون م.1، ج.1، ف.3).
130. منير البعلبكي، ***المعجم الوسيط–مادة الإرهاب–*** (القاهرة: دار النهضة، 1996).
131. مهدي حماد، ***العسكريون العرب و قضية الوحدة*** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط .1 ،1989).
132. مهند عبد الواحد النداوي، ***الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات" دراسة حالة الصومال"*** (القاهرة: دار العربي للنشر، 2015).

133. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، ***تقرير الاستثمار العالمي للشركات العابرة للوطنية والقدرة التنافسية التصديرية*** (جونيف:2002).

134. موريس دوفريجيه، ***مدخل لعلم السياسة***، ترجمة سامي الأتاسي و جمال الدروبي(دمشق :دار دمشق للنشر و التوزيع).

135. ***الموسوعة السياسية***، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج .2 ، 1991).

136. مولود حمروش، ***الظاهرة العسكرية في افريقيا*** (الجزائر :الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1989).

137. نبيل صقر، ***تبييض الأموال في التشريع الجزائري***،(الجزائر: دار الهدى، 2008).

138. نجلاء مرعي، ***العلاقات الأمريكية السودانية " النفط و التكالب الأمريكي على السودان "*** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، نقلا عن : Charles Hermann , ***" Instruments of Lording policy"*** .

139. نجم الدين عبد الله حمودي، ***الطاقة و العلاقات الدولية "دراسات و تقارير*** (الامارات العربية: التقرير الامريكي من احتياطي الجزائري للنفط).

140. نصيف يوسف، ***النظرية في العلاقات الدولية*** (بيروت : دار الكتاب العربي، 1985).

141. هاني المديثي، ***في عملية صنع القرار السياسي الخارجي*** (بغداد : دار الرشيد للنشر).

142. هدسون جون وهندر مارك، ترجمة منصور طعمة ومحمد علي عبد الصبور، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***(السعودية :دار المريخ، 1987).

143. هشام صاغور، ***السياسة الخارجية للإتحاد الأروبي إتجاه الجزائر"1988-"2008،*** (الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية، ط.1 ،2010).

144. هشام محمود الأقداحي، ***السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية*** (الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة، 2012).

145. وائل عبد العال، ***الدبلوماسية الرقمية و مكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية*** (جامعة بيرزيت: سلسلة ابحاث وسياسات الاعلام، 2018).

146. ولد خليفة محمد العربي، ***اشعاع الثورة الجزائرية و ابعادها الجيوسياسية "الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962***" (الجزائر: وزارة المجاهدين،2007).

147. وليد عبد الحي وأخرون، ***أفاق التحولات الدولية المعاصرة***(عمان :دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1.، 2002).

148. وليد محمود عبد الناصر، ***حوارات الحضارات وتحدي العولمة***،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005).

149. ياغو سالمون، ***ثورة المنضمات شبه العسكرية" قوات الدفاع الشعبي"***،(جنيف: المعهد اللبناني للدراسات الدولية، 2007).

150. يحي بوعزيز، ***سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1831 الى1951***، ويلات السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1953).

151. يحيى بوعزيز، ***مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية*** (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1999).

152. يوسف ناصيف حقي، ***النظرية في العلاقات الدولية*** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

2.المقالا ت العلمية :

153. إبراهيم مجاهدي، الطبيعة القانونية لجريمة تبييض الأموال، ***مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية***، ع.3، جامعة سعد دحلب.

154. أحمد إسماعيل، قراءة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا لأوروبا، ***مجلة قراءات***، ع.11، يناير 2012، تحصلت عليه عبر الموقع: http://qaindex.com/Content/ بتاريخ :12.05.2020 .

155. أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ***مجلة دراسات دولية***، ع.42.

156. أحمد عبد العزيز وأخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، ***مجلة الإدارة والاقتصاد***، ع.85، (2010).

157. أحمد محمد أبو زيد، محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير ، ***المستقل العربي***، ع.391، (ديسمبر 2011).

158. إدريس عطية،" الجريمة المنظمة والإرهاب معايير جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، جامعة العربي التبسي، م1.، ع (08 .ديسمبر2017) .

159. أسيا غريب، الشركات المتعددة الجنسيات بالجزائر" تأكل عرق العمال وتستعبدهم"، ***جريدة المقام***، ع . 112،(2013) .

160. ايمن الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر "الحجرة، الحصار، الفتنة"، ***المستقبل العربي***، ع.259 ، (سبتمبر 2000).

161. بن دهقان الأزهري علاء الدين واخرون، أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود على الساحل الإفريقي ودور الجزائر في مكافحتها، ***مجلة بحوث قانونية واقتصادية***، م. 02، ع. 02، (2020).

162. بن طيش عطاء الله، دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغرب العربي، ***مجلة الواحات للبحوث والدراسات***، م.10، ع.2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، (2017).

163. جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل، ***مجلة العلوم الاجتماعية***، ع. 19، (2014).

164. جهاد الغرام، الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا والأبعاد، ***مجلة أفاق لعلم الاجتماع***، ع.1، م. 6، جامعة يحيى فارس المدية.

165. حسين فريجة، التعاون بين الجزائر والدول الأفريقية "أفاق وطموح"، ***مجلة الحقيقة***، ع. 1، (أكتوبر 2002).

166. حكمات العبد الرحمان، استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا، مجلة سياسيات عربية، ع. 22، (سبتمبر 2016).

167. حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا الأسباب والأنماط وأفاق المستقبل، ***مجلة قراءات إفريقية***، تحصلت عليه عبر الموقع https://www.qiraatafrican.com/ تاريخ تصفح الموقع :11.04.2020.

168. حمزة برابح، الاستراتيجية الأمنية لمواجهة التهديدات الاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، ع.06، (جوان 2017).

169. خالد بكشيط، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة –دراسة في حدود العلاقة–" ، ***مجلة أبحاث قانونية وسياسية***، ع. 06، (جوان 2018).

170. خلاصي خليدة كعسيس، علاقة الفساد بفشل مشروع بناء الدولة الإفريقية في بعده الداخلي والإقليمي، ***مجلة أكاديميا للعلوم السياسية***، م.6.، ع.2،(2020) .

171. رابح زاوي، التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني "قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، م.5، ع.1.

172. رضا دغبار، الأجهزة المتدخلة في ادارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016 ، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.15 ، (جوان. 2016).

173. رفيق بوبشيش، النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية سماته ودوافعه، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع .4، (يناير 2013).

174. زياني صالح، واقع و افاق المجتمع المدني كحالة لبناء و ترسيخ التعددية في العالم العربي، ***مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية***، ع.09، (جانفي2004).

175. سامية بييريس، القمة الخامسة والثلاثون في الجزائر النتائج والدلالات(، ***مجلة سياسيات دولية***، ع. 138، (أكتوبر 1999).

176. صخري عمر و اخرون، الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية" مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظلّ العولمة"، **مجلة *بحوث اقتصادية عربية***، م. 15، ع. 43–44، (2008).

177. طاهر برايك، الجهود التشريعية لدول شمال إفريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ***مجلة المعرف للبحوث والدراسات التاريخية***، ع.13.

178. طيبة علي محمد هيبة، دور مجلس السلم والأمن في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، ***مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، ع.3، م.27، (2011).

179. ظريف شاكر، إشكالية العلاقة بين ظاهرة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة، ***مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية***، ع. 11، (جوان 2017) .

180. عادل زقاع وسفيان منصور، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، ***مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية***، ع.23، (مارس 2016) .

181. عامر مصباح، صناعة السياسة الخارجية "التخطيط في مواجهة الضغوط"، ***مجلة الدبلوماسي***، ع.37، (2007).

182. عامر مصباح، ***صناعة السياسة الخارجية***، التخطيط في مواجهة الضغوط، ***مجلة الدبلوماسي*** ، ع.37، (2007) .

183. عبد الأمير عباس الحيالي، مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي، ***مجلة ديالي***، ع .25 (2007).

184. عبد العزيز عبد المؤمن، ***انعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على منطقة المغرب في إفريقيا***، مقال غير منشور، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

185. عبد الله عزت بركات،" ظاهرة غسيل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي"، ***مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا***، ع4.، جامعة الزرقاء العالمية، الأردن).

186. عبد النور بن عنتر، اشكالية الاستقصاء الديمقراطي في الوطن العربي، ***المستقبل العربي***، ع.273، (نوفمبر 2011) .

187. عبير الرميلي، الفساد وأثاره على الاقتصاد، ***مجلة الواقع***، ع .78-51 (جوان 2011) .

188. عربي محمد لادمي، ***السياسة الخارجية" دراسة في المفاهيم و التوجهات و المحددات*** «،المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، ع.25،(ديسمبر 2016).

189. علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، ***مجلة الدراسات القانونية والسياسية***، ع. 05، م. 01، (جانفي 2017) .

190. عيد بلعوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسية في ظل العولمة، ***مجلة العلوم الإنسانية***، ع.3 (أكتوبر2002).

191. قريز مراد، الإنذار المبكر في إفريقيا لمنع الصراعات، ***مجلة دراسات إفريقية في حوض النيل***، م .64،ع.8، (2020).

192. قط سمير، أوروبا أمريكا..." رهان المغرب العربي تنافس اقتصادي واستراتيجي ام تكامل أمني، ***مجلة دراسات استراتيجية***، ع. 18 .

193. كمال الذيب، الساحل الإفريقي ومظاهر تخلفه أفاق تنميته وأثر النزاع العسكري فيه على اقتصاديات المنطقة الجزائر كدراسة حالة، ***مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة***، ع.2، م.1 (2013).

194. كوثر عباس الربيعي، "سياسة العراق الخارجية بين الفرص والقيود"، ***دراسات دولية***، ع. 44، (2010).

195. لمزي مفيدة وأخرون، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، ***مجلة إليزا للبحوث والدراسات***، م5 .، ع.1 ،(2020) .

196. مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي "صراعات قديمة وتحديات جديدة"، ***مجلة تحولات***، م.2، ع.1،(يناير 2019.)

197. محمد السعيد أبو عامود، العلاقات العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، ***مجلة السياسة الدولية***، ع. 139، (جانفي 2000).

198. محمد السيد سليم، ثروة يوليو والدور الخارجي المصري، ***السياسة الدولية***، ع.164، (يوليو 2002).
محمد بوعشة وأخرون، التعاون العسكري فإطار الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، ***مجلة الجيش الوطني الشعبي***، ع.549، م. 1،(2009).

199. محمد سعد ابو عمود، الاحزاب السياسية بين الدول المتقدمة و النامية ، ***مجلة الديمقراطية***، ع4.،(خريف 2001) .

200. محمد شاعا، التنظير في الساسة الخارجية بين التحليلات العامة والنظريات، المدى المتوسط، ***المجلة الجزائرية للأمن و التنمية*** ،ع .12 ، جانفي(2018).

201. محمد عربي لادمي، السياسة الخارجية "دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات " مجلة دراسات وأبحاث، ع.25، (ديسمبر 2016).

202. محمد لمين هيشور، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري "دراسة في الأسباب واليات مكافحته، ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة***، م.7، ع.1(جوان 2018).

203. مصطفى كرارة، ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها، ***مجلة أفاق علمية***، ع1.، م.12،(2020).

204. منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير أفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الأفريقية، ***مجلة دراسات أفريقية***، م.1، ع.1.

205. مولود بلقاسمي، الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية، ***مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية***، ع.11، (2017) .

206. ميلود عامر جاد وأخرون، السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي بين القطبية والاستمرارية، ***مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانة***، ع. 18، (جوان 2018).

207. نصر الدين لبال، المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي "مالي نموذجا"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع.10، (جانفي 2017).

208. نور الدين عيساني، ظاهرة شيخوخة السكان في الجزائر وعوامل تطورها، ***مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية*** ع.19، (جوان 2008).
209. وهيبة خبيزي، النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي، ***مجلة الدراسات القانونية المقارنة***، ع.1، م.2، (2019).
210. يمينة قراوج وآخرون الانتقال الديمغرافي في الجزائر، ***مجلة العلوم الاجتماعية*** ع.13، (2015).
211. بشير عيرو، لجنة الأركان العملياتية المشتركة "ثمرة لرؤية مشتركة"، ***مجلة الجيش***، ع .579(أكتوبر 2011).

ثالثا :الرسائل الجامعية

1.الماجيستير :

212. خالد منه، ***اثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار في دول المغرب العربي في فترة التسعينات***، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2001).
213. إبراهيم عليوي، ***سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي*** ، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر (2002) .
214. أحمد بوقليلة، الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا"نيباد"، ***رسالة ماجستير*** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (2011-2012).
215. بلقاسم لحلوح، ***دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة***، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، (2004).
216. بوبرطخ نعيمة، ***الشخصية القانونية للشركات متعددة الجنسيات في القانون الدولي العام***، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، (2010-2011).
217. حسام حمزة، ***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري***، رسالة ماجيستير في العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر1، باتنة، (2010-2011) .
218. حفناوي محلل، ***الدبلوماسية الوقائية كألية لحفظ السلام والأمن الدوليين***، رسالة ماجيستير منشورة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2011-2012).
219. حموم فريدة، ***الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية***، رسالة ماجيستير منشورة، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، (2004-2003).
220. دالع وهيبة، ***دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006*** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسة والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، (2007-2008).
221. زكرياء بودن، ***أثر التهديدات الأمنية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014***، رسالة ماجستير منشورة : جامعة محمد خيضر بسكرة، (2015).

222. ساسي بخوش، ***دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا" أنموذج منظمة الإكواس في ليبيريا وكوديفوار***، رسالة ماجيستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،(2011-2012).

223. سفيان بنيو، ***السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر1990-2001***، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3 (2011-2012).

224. سليم العايب، ***الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الوحدة الافريقية***، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، (2010-2011).

225. سليم بوسكين، ***تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري***، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،(2011).

226. سهام يحياوي، ***أمنية الهجرة في العلاقات الأر ومتوسطية" دراسة الهجرة غير الشرعية في المجال الأر ومغاربي"***،(رسالة ماجيستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2004).

227. ظريف شاكر، ***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية "تحديات ورهانات"***) رسالة ماجيستير منشورة، جامعة لحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسة،(2008-2009).

228. عبد السلام قريفة، ***دور الجزائر في إطار المغرب العربي*** ، رسالة ماجيستير في العلوم السياسة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3،(-2004) 2005 .

229. عبد القادر دندان، ***الدور الصيني في النظام الاقليمي لجنوب اسيا،*** رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، (2008/2007).

230. عديلة محمد طاهر، ***اهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004***، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، (2005).

231. لحلوح بلقاسم، ***دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة*** ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة البليدة، كلية الحقوق، (2004).

232. محمد قجالي، ***ضبط الحدود الاقليمية للدول و مبدا حسن الجوار" الحالة الجزائرية التونسية***"، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، (1990).

233. منصور لخذاري، ***المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي*** ، رسالة ماجيستر، في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، (2005).

234. منير العمري ، ***التغير والاستمرارية فالسياسة الخارجية الجزائرية بعد الأزمة الأمنية***، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم الحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة،(2014-2015) .

235. مهدي فتاك، ***السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي " تونس والمغرب نموذجا "*** ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بسكرة.

236. هشام فرجاني، ***البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009***) رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، (سبتمبر 2009) .

237. أحمد سعيود، ***العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من اول نوفمبر 1954 إلى غاية 19 ديسمبر 1958*** ، رسالة ماجيستر، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، (2001-2002).

2.الدكتوراه :

238. احمد بن فليس، ***السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات1954-1962***، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، (2007).

239. أعمر بوريشة، ***العلاقات الجزائرية الإفريقية جنوب الصحراء 2014-1999"الواقع والآفاق"***، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (فيفري2016).

240. أمنة حلال، ***التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي***، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، (2014).

241. حمدوش رياض، ***تاثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الاوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر***2001 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة (2012-2011) .

242. دالع وهيبة، ***السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه منطقة الساحل الأفريقي1999-2014*** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، (2014).

243. سعيد الصديقي، ***صنع السياسة الخارجية المغربية***، أطروحة دكتوراه ،جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب،(2002).

244. صليحة مماد ، ***محددات و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي*** ، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة ، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (2019-2018).

245. عائشة بوزيد، ***هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السياسية" قضية الصحراء الغربية انموذجا***، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، (2017-2016).

246. علي العطري، ***التوجهات الجديدة لسياسة الصين اتجاه أفريقيا منذ2000*** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حاج لخضر باتنة1،(2020-2019) .

247. علي بلعربي، ***دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الإرهاب***،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسة، جامعة وهران2 ،(2018) .

248. العيدي موسى، ***السياسة الخارجية للجزائر اتجاه إفريقيا*** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،(2016/2017).

249. فتحي حاجي، ***التحولات الديمقراطية في المملكة المغربية بين الفرص والقيود 2016-1992 دراسة تقويمية*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة: جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(2019-2018).

250. لعجال أعجال محمد الأمين، ***استراتيجية الاتحاد الأوربي اتجاه الدول المغرب العربي***، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، (2007).

الرابعا: مراجع الإلكترونية

251. ***أبعاد الاهتمام الصيني بشمال افريقيا" الفرص والعقبات"***، تحصلت عليه من الموقع: https://studies.aljazeera.net/en/node/4126بتاريخ :21.09.2021 .

252. ***اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وجيش الشعبي لتحرير السودان***، (نيفاشا : يناير 2005)، تحصلت عليه من الموقع : https://www.marefa.org/ بتاريخ : 02.05.2020.

253. أحمد بوخريص، ***التنافس الصيني الأمريكي على القارة الأفريقية***، المعهد المصري للدراسات، تحصلت عليه عبر الرابط : https://eipss-eg.org/ بتاريخ:13.09.2021 .

254. أحمد عبد الحميد، ***الشركات المتعددة الجنسيات في إفريقيا تمص دم الفقراء***، تحصلت عليه الرابط : https://masralarabia.net/ بتاريخ :13/09/2021.

255. اختطاف فرنسي بالجزائر يؤكد استمرار خطورة منطقة القبائل، ***بوابة إفريقيا الإخبارية***، تحصلت عليه من الموقع : https://www.afrigatenews.net/article/ بتاريخ: 30.05.2020.

256. أشواق عباس، صنع السياسة الخارجية، ***الحوار المتمدن***، ع.1291 ،19 /أوت/2005، حصلت عليه من: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455 .

257. أمنة محمد عبد الحليم، ***التدخل الجزائري في الأزمة الليبية تفاديا للتدخل العسكري***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://www.afrigatenews.net/article/ بتاريخ :08.08.2020 .

258. أمير الصديق وأخرون، ***موقف الجزائر من الثورة الليبية***، برنامج حديث الثورة، تحصلت عليه من الرابط :

https://www.aljazeera.net/programs/revolutionrhetoric/2011/3/9/%9D%85%9D%82%9D%88% بتاريخ: 01.09.2020.

259. باسم راشد،" ***تعاون حذر "واشنطن وتنامي النفوذ الصيني في أفريقيا***، نقلا عن لويد ترال، تحصلت عليه من الرابط https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/806 / بتاريخ :18.09.2021.

260. بوحنية قوي، ***استراتيجي الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي***، تحصلت عليه من الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html بتاريخ: 10.04.2020.

261. تصريح من طرف وزير الخارجية رمطان لعمامرة، ***أخبار العالم العربي***، نوفمبر 2015 ، تحصلت عليه من الرابط https://arabic.rt.com/news / بتاريخ: 26.08.2020 .

262. ثابت عمور ، ***الدور الجزائري في الأزمة الليبية "دبلوماسية نشطة تسابق نظيرتها المصرية"***، تحصلت عليه من الرابط https://al-akhbar.com/Arab/22369 : بتاريخ: 01.08.2020.

263. ***الجزائر مقرا للأمانة العامة لقدرة شمال إفريقيا الجاهزة***، تحصلت عليه عبر الموقع : https://www.afrigatenews.net/ بتاريخ :30.04.2020.

264. ***الجزائر ومواجهة التهديدات الأمنية المركبة بالساحل الإفريقي***، تحصلت عليه عبر الرابط: https://elportaldiplomatico.com/ar/53200-2/ بتاريخ :13.02.2020.

265. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***أهداف بيان أول نوفمبر 1954***) وزارة الاتصال: الأمانة الوطنية، 2018/10/31 (، تحصلت عليه من الموقع : http://www.ministerecommunication.gov.dz/بتاريخ :01.08.2019.

266. حدار جمال، ***تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي*** ، تحصلت عليه من الموقع : www.politique.an.com بتاريخ :22.05.2020.

الحرب السودانية الأولى، تحصلت عليه عبر الموقع https://ar.wikipedia.org/ : تم تصفحه بتاريخ:26.04.2020.

267. حسان عبد العزيز الخميس، ***التجربة الجزائرية ونجاحها في مكافحة الإرهاب والتطرف***،(الكويت :المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات "ألمانيا وهولندا"، يوليو 2019)، تم الحصول عليه عبر الرابط : https://www.europarabct.com بتاريخ :25.05.2020.

268. حسن زعزوع، ***الأثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات، مجلة الدفاع الوطني اللبناني***، ع. 25، (جويلية 1998)، كلية الإعلام والتوثيق، الجامعة اللبنانية، تحصلت عليه عبر الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/ بتاريخ:21.08.2021.

269. حسن لهله، ***رواندا من جحيم الحروب الأهلية إلى نعيم الاقتصاديات الإفريقية***، مقال تحصلت عليه من الموقع https://kenoozarabia.com / بتاريخ:16.04.2020.

270. حفيظة طالب، ***التنمية الاقتصادية في أفريقيا "الفرص والقيود"***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://www.qiraatafrican.com/ بتاريخ :30.09.2021.

271. حفيظة طالب، التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين الفرص والقيود، تحصلت عليه من الموقع : https://www.qiraatafrican.com/home/new/ بتاريخ:26.05.2021.

272. حفيظة مكي، ***النيباد ومجلس الأمن والسلم الأفريقي.. مداخل لتفعيل محور الجزائر أفريقيا***، تحصلت عليه عبر الرابط : http://www.acrseg.org/41437 بتاريخ: 26.09.2021.

273. حكيم نجم الدين، ***إتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية" أي فرص لمشاكل القارة؟"***، تحصلت عليه عبر الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904 : بتاريخ:15.10.2021.

274. حمدي عبد الرحمان حسين، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، ***قراءات إفريقية***، تحصلت عليه من الموقع https://www.qiraatafrican.com/home/new/ : بتاريخ.16.09.2021 :

275. حمزة عتبي، لماذا تدعم الجزائر بسخاء جبهة البوليزاريو، ***تصريح صحفي لقناةCNN*** ، مارس 2016، تحصلت عليه عبر الرابط : https://arabic.cnn.com/world/2016/04/01/why-does-algeria-support-polisario بتاريخ: 16.08.2020.

276. حنان عبد الكريم عمران الدليمي، ***النشاط الاقتصادي في قارة أفريقيا***، تحصلت عليه عبر الرابط : http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=375 54 بتاريخ:16.09.2021.

277. راوية توفيق، ***استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في إفريقيا " شركات استثمار ام وكلاء للاستعمار الجديد"***، تحصلت عليه عبر الرابط https://www.qiraatafrican.com/home/new/ : بتاريخ : 28.08.2021.

278. راوية توفيق، ***التنافس الدولي في منطقة الساحل***، تحصلت عليه من الرابط https://al-maktaba.org/book/1541/4485 : بتاريخ :10.08.2021.

279. رشيد خشانة، ***داعش يتمدد في شمال إفريقيا" الاحتمالات والتحديات"***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201591011252869606.html بتاريخ:01.04.2020.

280. ريم بن محمد، ***وثيقة نور الدين بالمداح التي يرد فيها على اتهامات وزارة الخارجية***، مقال منشور بتاريخ 06/03/2018 :بموقع https://www.aljazairalyoum.com/ تاريخ الحصول عليه: 09.11.2019.

281. ستيفن وولت، ***العلاقات الدولية***، (ترجمة عادل زقاق و زيان زياني : http:/www.geocittes.com/adelzegagh/bridg.html.

282. سمر أبو السعد، ***دراسة في تطور ظاهرة الفساد في إفريقيا*** ، تحصلت عليه من الموقع : https://pharostudies.com/?p=2631 بتاريخ: 16.05.2021 .

283. سمير قط، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا «المبادئ، الأسس، والتطورات، ***مجلة قراءات إفريقية***، ع. 32، تاريخ نشر المقال:28.02.2018، تحصلت عليه من الموقع: https://www.politics- بتاريخ :20.07.2020.

284. الشركات المتعددة الجنسيات "هل تقود العالم؟"، ***مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية***، تحصلت عليه من الرابط https://rawabetcenter.com/archives/94768 : بتاريخ :2021/13.09.

285. شيماء إبراهيم، ***النزاعات المسلحة في القارة الإفريقية***، شبكة الأخبار العربية، تم نشره يوم 23 سبتمبر 2016عبر الموقع https://goo.gl/DbZKKD تم تصفح الموقع يوم 11-04-2020.

286. صبري محمد الخليل، الفساد وسبل مكافحته، تحصلت عليه من الموقع : -1B%8D%8A%8D%86%9D%85%9http://sudanile.com/index.php/%D -91539/0-3-2-9-7-9-2-252A/8%9D%3A%8D%1B%8D%84%9D%7A%8D% بتاريخ: 02.04.2021 .

287. طلعت شاهين، ***تجارب استعمارية في إفريقيا المستقلة***، جريدة البيان الإمارتية تحصلت عليه عبر الموقع https://www.albayan.ae/ بتاريخ :17.04.2020.

288. عاطف قدادرة وأخرون، ***الجزائر دولة محورية مشكلة وليس امتياز بين التزامات الجيش الدستورية وبين التحديات الأمنية***، تحصلت عليه عبر الموقع https://www.djazairess.com/ : بتاريخ : 28.05.2020.

289. عبد السلام سكية، ***دروس الجزائر في مكافحة الإرهاب***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://www.echoroukonline.com/ بتاريخ : 28.05.2021.

290. عبد السلام شامخ، ***ميزانية الجيش الجزائري الأولى في إفريقيا***، تحصلت عليه من الموقع : https://www.hespress.com/orbites/389022.html بتاريخ: 01.05.2020.

291. عبد العزيز رحابي، ***موقف الجزائر من الأزمة الليبية راجع لتخوفها من تداعياتها عليها***، حوار صحفي لدويتشه فليه، تحصلت عليه من الرابط https://www.dw.com/ar : بتاريخ : 10.09.2021.

292. عبد المجيد خالفي، تصريح صحفي بخصوص عدم التدخل الجيش الجزائري في ليبيا ، ***موقع اصوات مغاربية***، اكتوبر (2017) ، تحصلت عليه من موقع www.maghrebvoices.com بتاريخ: 2019/12/19 .

293. عبد النور بن عنتر، ***العقيدة الأمنية الجزائرية "ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"***، تحصلت عليه من الموقع:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html بتاريخ: 22.04.2020.

294. عبد النور ندور، ***المحلل الأمني والاستراتيجي محند أبرقوق يحذر : التدخل العسكري الفرنسي في مالي سيحول منطقة الساحل إلى حاضنة للإرهاب العالمي***، تحصلت عليه عبر الرابط : http://www.elbilad.net/archives/2013/10/page/94 بتاريخ: 30.07.2020.

295. عثمان لحياني، ***الجزائر تعلن ترحيل مئات الأفارقة إلى بلدانهم***، تحصلت عليه من الموقع: https://www.alaraby.co.uk/society بتاريخ:10.05.2020.

296. عثمان لحياني، ***مزارع الأسلحة في صحراء الجزائر: تحالف التهريب والإرهاب***، تحصلت عليه عبر الموقع العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/ :، تاريخ الحصول عليه.10-04-2020.

297. عز الدين عبد المولى، ***"الانتقال الديمقراطي في العالم العربي أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي***، مركز الجزيرة للدراسات، تحصلت عليه عبر الرابط : https://studies.aljazeera.net/ بتاريخ:28.08.2020.

298. علي زاوي، ***تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://www.alquds.co.uk/ بتاريخ:10.06.2020.

299. عمار بلاني، ***التدخل الأجنبي في مالي قرار سيادي للسلطات المالية، وزارة الشؤون الخارجية***، تحصلت عليه عبر الرابط https://www.djazairess.com/aps/280465 : بتاريخ:01.08.2020.

300. عمرو حسن الناظر، الأداة العسكرية في صنع السياسة الخارجية "التطبيق على الحروب الروسية على جورجيا حول ايخازيا وأوستينا الجنوبية"، ***الحوار المتمدن***،ع.356402، ديسمبر 2011 حصلت عليه من: http://www.alhewar.net/ :30.05.2019.

301. فاطمة سيد أحمد، ***إفريقيا والقوة الفيدرالية الجاهزة***، تحصلت عليه من الموقع : https://www.rosaelyoussef.com/ بتاريخ:28.04.2020.

302. ***فتح اول معبر حدودي بين الجزائر وموريتانيا***، تحصلت عليه من الرابط : https://www.skynewsarabia.com/ بتاريخ:15.09.2021.

303. فرار المئات من سجن بنيجيريا، جريدة زمان الوصل، تحصلت عليه من الموقع : https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2012/02/120216_nigeria_boko بتاريخ:16.03.2021.

304. ***فرنسا وافريقيا"...استعمار متواصل ونهب مستمر للثروات"***، تحصلت عليه من الموقع : https://www.trtarabi.com/issues/ بتاريخ:15.09.2021.

305. ***قمة مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي حول المسألة الصومالية***، تحصلت عليه من الموقع : http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursahra بتاريخ: 20.25.2020.

306. قوي بوحنية، ***الجزائر وانتقال الى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الامنية و الانكفاء الامني الداخلي***، مركز الجزيرة للدراسات، 2014 ، من الموقع: http://studies.aljazeera.net/.

307. كابيندا إيفيت نجاندو، ***لجنة الحكماء ودورها في منع نشوب النزاعات العنيفة في إفريقيا***، تحصلت عليه من موقع الأمم المتحدة : https://www.un.org/ar/chronicle/article/19967 بتاريخ :03.05.2020.

308. لحسن الحسناوي، ***استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا " الديناميات والانعكاسات***، تحصلت عليه عبر الرابط: https://caus.org.lb/ar/ بتاريخ :13.09.2021.

309. ***المبادرات والاتفاقيات السابقة***، تم الحصول عليه عبر الموقعhttps://www.aljazeera.net : بتاريخ: 30-04-2020.

310. محمد بركة، أليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام والأمن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، ***مجلة قراءات***، ع.40، أبريل 2019، تحصلت عليه من الموقع : http://qaindex.com/Content بتاريخ:26.04.2020.

311. محمد جمال عرفة، ***دارفور التاريخ والقبائل العنصرية***، تم الحصول عليه من الموقع: https://w.w.w.islamonline.net/ بتاريخ :02.04.2021.

312. محمد سمير عياد، ***السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل***، تحصلت عليه من الموقع الإلكتروني قراءات إفريقية عبر الرابطhttps://www.qiraatafrican.com/home/new / ،تم تصفح الموقع بتاريخ :11.07.2020.

313. محمد فرج عبد العليم علام، التحولات الوبائية واستراتيجيات المواجهة بالقارة إفريقيا، ***مجلة قراءات***، ع39.، يناير 2019، تحصلت عليه من الموقعhttp://qaindex.com/Content : / بتاريخ : 20.05.2020.

314. محمد نبيل الشيمي، ***الشركات المتعددة الجنسية والدول النامية" منافع ومأخذ"***، المركز العربي الديمقراطي،(2016) ، تحصلت عليه عبر الرابطhttps://democraticac.de/?p=26786 : بتاريخ :2021/08/16.

315. محمود زكرياء وأخرون، ***تسوية الصراعات في إفريقيا "الأليات وسبل التفعيل***، تحصلت عليه عبر الموقع : https://pharostudies.com/?p=3952 بتاريخ: 05.05.2020.

316. ***مخططات التنمية للجزائر رفعت من قدراتها في مكافحة الجريمة العابرة للأوطان***، تحصلت عليه من الرابط : https://www.elikhbaria.com/6854/ بتاريخ:02.07.2020.

317. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ***تقرير لبيئة العمل***، تحصلت عليه مكن الموقع : https://www.unhcr.org/ar/5ae5be064.html، بتاريخ:08.05.2020.

318. مماد صليحة، ***أبعاد اهتمام السياسة الخارجية للجزائر بالدائرة الإفريقية***، مقال منشور عبر الرابط: https://ds.univ-oran2.dz:8443/bitstream/123456789/2166/1/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1.pdf ،بتاريخ :05.05.2020 .

319. ***منطقة التبادل التجاري الحر الأفريقية..."تحديات ورهانات كبيرة"***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://www.dw.com/ar/ بتاريخ:13.10.2021.

320. ***منطقة التبادل التجاري الحر في القارة الافريقية "اعداد استراتيجية وطنية للاندماج القاري"***، تحصلت عليه عبر الرابطhttps://www.aps.dz/ar/economie : / بتاريخ:16.10.2021.

321. منى عبد الفتاح، ***البعد الجديد في العلاقات الأمريكية الأفريقية***، تحصلت عليه عبر الرابط : https://www.aljazeera.net/ بتاريخ :16.02.2020.

322. نجلاء محمد معري، ***الثورة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا*** (مصر :جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، التقرير الاستراتيجي السابع)، تحصلت عليه عبر الرابط : https://albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/5-1-7a.pdf بتاريخ : 2021/08/18.

323. نسرين لعراش، ***مؤشر بازل 03 الجزائر في المرتبة 54 عالميا في مكافحة غسيل الأموال***، تحصلت عليه من الرابط : https://www.aljazairalyoum.com/ بتاريخ :03.07.2020.

324. نطاق الأسلحة، ***خارطة تدفقات الأسلحة الصغيرة في إفريقيا***، (تقرير سنة2019) ، تحصلت عليه عبر الرابطhttp://www.smallarmssurvey.org : .

325. نهال أحمد، ***دور الشركات المتعددة الجنسيات في تغذية الانقسامات الإفريقية***، تحصلت عليه من الموقع: http://www.acrseg.org/40754 بتاريخ: 16.08.2021.

326. نور عبد السلام عطية عبد العاطي، ***جنوب السودان" جذور المشكلة وتداعيات الانفصال"***، المركز العربي الديمقراطي، تحصلت عليه من الموقعhttps://democraticac.de :/ تم تصفحه بتاريخ:26-04-2020 .

327. نيكولاس بارمان، ***دور الشركات المتعددة الجنسيات في العنف في إفريقيا***، https://www.qiraatafrican.com/home/new بتاريخ:2021/09/22.

328. الهيئة العامة لمكافحة الفساد، تحصلت عليه من الموقع : https://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/aboutus.aspx بتاريخ: 01.06.2021.

329. يحيى عبد المبدئ، ***"مفهوم الإرهاب بين الأصل والتطبيق"*** تحصلت عليه من الموقع: http://www.islamonline.net/arabic51/arti تم الاطلاع عليه بتاريخ :2020/06/12، ص. 2.

330. يوسف بوفيجلين، قيادة مشتركة لمحاربة الإرهاب في منطقة الصحراء، تحصلت عليه عبر الرابط : https://www.dw.com/ar/ بتاريخ.13.07.2020 :

331. يونس بلفلاح، ***المقاربة الفرنسية الجديدة بأفريقيا***، تحصلت عليه عبر الموقع : https://studies.aljazeera.net/en/node/4266بتاريخ:13.08.2021.

332. يونس بورنان، الجزائر ترفض إقامة مراكز للمهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، موقع العين الإخبارية، تم الحصول عليه عبر الرابط: https://al-ain.com/article/algeria-european-union-illegal-immigrants بتاريخ: 26.06.2020.

خامسا :المراجع باللغة الأجنبية

333. ALGERIA CONTRY OF ORIGIN INFORMATION(C.O.I ,(***REPORET OF HOME OFFICE UK BORDER AGENCY*** ,LE ,03.11.2011).

in : Ken booth and Steve ***"No Realism in theory and practice "*** , Andrew Linklaten eds), Inter National Relations Theory do day ,Pennsylvania state university smith .(1997), press , second edition

334. ANOUAR BOUKHARS, ***2013 ALGERIAN FOREIGN POLICY IN THE CONTEXT OF THE ARAB SPRING,*** Je l'ai eu sur le site https://www.researchgate.net/publication ,Daté le.13.06.2020 :

335. Antonin Tisseron" ,***Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara*** "(Herodote2011).

336. ARSLAN CHIKHAOUI***, LES Défis de LA politique étrangère de l'Algérie***, (dans un contexte régional dévolution domestique, 2017), : www.resa.centre.org ,Dat de vu: 22/09/2019

337. BELKAID AKRAM ***, " LA DIPLOMACIE ALGERIENNE A LA RECHERCHE DU SON AGE"*** (POLITIAUE ETRQNGERE,N02 , 2009).

338. DAKKIECILLIERS***"L'AFFRIQE ET LE TERRORISME "AFRIQUE CONTEMPORAINE***) ,PRINTEMPS ,(2004).

339. ***Dynamiques migratoires sub-sahariennes vers l'Afrique du Nord***, Je l'ai eu sur le site: https://www.researchgate.net/publication/287378756_Dynamiques_migratoires_sub-sahariennes_vers_l'Afrique_du_Nord , daté le.05.01.2020

340. ***Earl warning and réponse Systèmes d'alerte précoce et de réponse rapide en Afrique***: défis et opportunités in on africain, (i.o.a) , Je l'ai eu sur le site: https://www.polity.org.za/ Daté Le.21.02.2011

341. ERIN FOSTER BOUSER ANGELIA SANDER" ,***SECURITY THREATS THE SAHEL AND BEYOND: AQIN, BEKO HARAM AND AL SHABAB "***,CIVIL-MILITRAY FUSIEN CENTRE MEDITERRANIAN BASIN TEM PERESENTS, APRIL ,(2012) .

342. FOUAD KEBDANI ,***ALGERIA EL MAGHREB: UN PASADO IN CAPACIDAD SE CONSTRIUR EL FUTURO*** (,OUSSOUR ALJADIDA, N ,17-16 :(APRIL-2014 2015).

343. FOUAD MAROUFI ***,LE GRAND MAGHREB***) THESE DEMAITRISE EN SCIENCE POLITIQUE, UNIVERSITE D'OTTAWA ,(1994).

344. Franklin winstein**, the use of foreign policy in in douesia ;am approach to analysis of foreign policy less developed contreis**, wourld politics, (1972).

345. JEAN CLAEUDE BAIREAU ET GUILLANNRE BIGOT ,***TOUTE LA EN GEOGRAPHIE DU MONDE*** ,PARIS, FAYARD , (2007).

346. jemes rosenau" , **compring foreign policy , way , what , who "**, in : james rosenqu (ed) , comparing forign policy : findings and methods (new yourk : sage publications.(1974 ,

347. JOHN RIUED ,***MODERN ALGERIA THE ORIGIN AND DEVALOPMENT OF A NATION IN DIMA*** ,UNIVERSITY PRESS, BLOOMINYTION INDIMA POLIS2,AND EDITION(2015).

348. Josef Frankel " **, the making of foreign policy ; an analysis of precision marking**) "England university press. 1963,

349. K.j. Holst, National Role conceptions in the study of foreign policy , international studies quarterly, vole.14 , NO) 3.September .(1970

350. KHALFA MEAMRI***¨,Pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algérie***),Revue algérienne des internationales, (1986) .

351. L'HAOUARI ADDI, ***LES PARTIS POLITIQUE EN ALGERI ET LA CRISE DE REGIME DES" GRQNDS ELICTIONS"***, ***TROUVE EN SIT INTERNET :*** https://journals.openedition.org/, LE .2019/12/13 :

Le 17-04-2020.

352. Legg . and keithr .and Morison .jemes f; **international law and Norms in Berber dames and smith, Michael**) ed (the Nature of foreign policy ;A Rather .

353. MADJID MAKEFHI " ,L'ALGERI N 'ACCEPTERA JAMIS UNE REMISE EN CAUSE DE TRRTOTORIALE DU MALI ,"***JOURNAL EL WATAN*** (,N ,6528 . AVRIL, 2012).

354. MARK SHAW ,***L'évolution de la place de l'Afrique dans l'économie criminelle mondial*** ,rapport continental,(septembre ,(2017).

355. Mélanie Catherine ***,Le Rôle International D'une tat : Constriction, Institutionnalisation Et Changement***, Thèse Pour Le Doctorat En Science Politique ,Université Montesquieu, Bordeaux.(2008),

356. MELANIENORISSES CHILLAC. ***PROMOTING DEMOCRACY IN ALGERIA AND TUNISIA ?SOME HQRD CHOICES FOR EU"*** (EUROPEAN FOREING AFFAIRS REVIEU, V.15, 2010) .

357. MOHAMED DAHMANI ,***L'ALGERIE Légitimité é Historique ET Continuité POLITIQUE*** ,PARIS: EDITIONS LESYAOMORE(1979).

358. MOHAMED TAHER BEN SADJA ,***LE Régime politique algérien***) Alger : éditions E.N.A.L.(1992) .

359. NICOLE GRIMAND ***,LA POLITIQUE EXTERIEURE DE L'ALGERIE-1962 1978***ALGER :EDITIONS RAHM, (1994) .

360. ***OXFORED WORELD POUER DICTIONARY***)CHAINA :OXFORED UNIVERSITY PRESS ,(2006).

361. Philippe Gale Preset ***Role Wastes In The Port-cold War Area, Foreign Policies In transition*** Montréal : MCGILL-OUEEN `S UNIVERSITY Press .(1997),

362. population pyramide, Je l'ai eu sur le site https://www.populationpyramid.net/ Daté

363. Poul d'Amieri , ***International Polities power and purpose in clobal affairs ,USA*** : wa dswarth language ,Learning.2009,

364. PROGRAMME D'ACTION REGIONAL SUR PAIX ET LA Sécurité SOUS PROGRAMME D'ACTION SUR LA PROMOTION DE LA Coopération ENTRE ETAS SUR LA PAIX ET LA Sécurité" , ***PROJET NO"1.2.2,COMBATTE LA Criminalité TRANSMATIONALE ET LE TERRORISME*** 19 ,SEBTMBRE, (2006).

365. RICHARDS PQUL ,***FIGHTING TORDHE RAIN FOREST*** : WAR YOUTH AND RESOURCES IN SIERRA LEONE, LONDON,(1999) .

366. Sofiane sekhri ***, the role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries*** ,African journal of political science and international relations vol ,(10) 3.(October2009).

367. STEPHEN A.HARMON" ,***TERROR AND INSURGENIY IN THE SAHARA-SAHEL REGION CONSUPTION, CONTRABAND DIBED AND THE MALIN WAR OF ,"(2013-2012)*** PIT BARG STATE UNIVERSITY, U.S.A,(2014).

368. stiven j.campbrll, ***Role Theory, foreign policy making advisory, and us foreign policy*** in 051www.***ciaonet.org.***

369. Vadmirsodjak " , **International Relations in our Tines** , "Statni pedagojicke .

370. YONAH ALXANDER ,***TTERORISM IN NORTH AFRICA AND THE SAHEL IN ,2014*** SIXTHE ANNAL REPOT, FEBRURAY, (2014).

371. Youssef Laidouni ,***la politique étrangère comme expression de la volonté des états***,05/02/2011, Je l'ai eu: : http://www.wordpers.com,date de vue : 2019/05/31a.15:35

سادسا :متفرقات

372. ***إحصائيات حول الدول المنتجة للنفط و الغاز*** (نشرة اوبيك ، سنة 2017).

373. اسماعيل دبش، ***المنظور الدولي للرئيس الراحل هواري بومدين في استراتيجيات و افاق الالفية الثالثة***)البليدة :اوراق الملتقى التاسع هواري بومدين، منشورات الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية،

ديسمبر1999 نقلا عن :خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمواد الاولية و التجارة و التعاون نيويورك :الامم المتحدة ، (أفريل 1974).

374. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ***أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها*** (الرياض: 1999).

375. أمحند برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، ***جريدة الشعب***،(جانفي2008).

376. تصريح السيد عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية والاتحاد الإفريقي، ***جريدة الخبر***، ع. 41-56،(ماي2009) .

377. التقرير الإفريقي الاستراتيجي(القاهرة: ***مركز البحوث الإفريقية*** ، (2001).

378. تقرير الشرق الأوسط رقم164 : ، ***الجزائر وبلدان الجوار***،(أكتوبر2015) ، تمت ترجمته من اللغة الإنجليزية لتقرير مجموعة الأزمات.

379. حسين بوقارة، ***محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية*** (جامعة قسنطينة: قسم ماجيستير، مقياس السياسة الخارجية المقارنة، 2003).

380. حميد ياسين، قادة اربعة دول يلتقون بالجزائر غدا للبحث عن ألية جديدة، ***جريدة الخبر***، ع .16-61 (2010).

381. عبد الحق بوسماحة، ***مكافحة الفقر في إفريقيا بين البحث عن الأسباب و إيجاد الحلول*** ، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني الموسوم بـ: التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين الفرص و القيود، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، يوم 2019/09/25

382. عبد العزيز بوتفليقة، ***الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية***(ابوظبي: لقاء صحفي لتلفزيون الامارات العربية سنة 2000).

383. عبدالرؤوف بورزق، ***النيباد بوابة الجزائر إلى أفريقيا***، الملتقى الدولي حول الجزائر وأفريقيا" من دعم الحركات التحريرية إلى إنشاء شركات استراتيجية"، جامعة 08 ماي 1945، (2017 يومي:30-31 أكتوبر).

384. عصام بن الشيخ، ***محاضرات في سياسة الجزائر الاقليمية و الدولية*** (جامعة ورقلة،2015-2016).

385. علي سيدي، ***دراسة مكانة وتمثيل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي***، المؤتمر العلمي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام:07-08 أبريل.

386. عمار جفال،" ***القاعدة من شعار الجهاد وإلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي***"، أوراق من مؤتمر تنظيم القاعدة التوجهات العالمية والمخاطر المستقبلية،) القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أكتوبر 2008).

387. فلاك نور الدين، ***محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر*** (تخصص إستراتجية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017).

388. كلمة الفريق أحمد قايد صالح، كلمة ألقاها لدعوة الشعب الجزائري بضرورة إقامة انتخابات رئاسية قبل نهاية سنة 2019 ***موقع عربي21***، (سبتمبر 2019)،https://arabi21.com / بتاريخ 04 :سبتمبر 2019.

389. ***كلمة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح أشغال القمة المخصصة للتفكير حول الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا***، الجزائر العاصمة، قصر الأمم،(2007).

390. كمال مناصري "القاعدة في الجزائر أشد خطرا من القاعدة في أفغانستان"، ***جريدة الشروق***،(22-02-2008).

391. ***لقاء صحفي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة*** (لندن: صحيفة العرب، جويلية 2006).

392. مالك رداد، مسالة الطوارق ومخاوف انتقال المطالب الانفصالية، ***جريدة الفجر الجزائرية***، ع.18(08نوفمبر 2011) .

393. مالكي، محمد، ***نحو رؤية استراتيجية للعلاقات المغاربية***،(تونس: مركز جامعة الدول العربية، ورقة بحث قدمت في الندوة السابعة بعنوان المغرب العربي في مفترق الشركات حول: التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته، 15 أفريل 2008).

394. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الثاني لسنة1994).

395. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الاول لسنة2001).

396. محمود خذري، ***آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية*** (مجلس الامة: الايام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، لجنة الدفاع الوطني، اوت 2008).

397. ***مقرر لأنشطة مجلس السلم الأمن للأوضاع السلم والأمن في إفريقيا***، (سرت : ليبيا، مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية 13، من 1إلى 3 يوليو 2009).

398. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ***التقرير الإحصائي السنوي*** (2009).

399. نور الدين دخان، ***دور أليات الحوكمة في مكافحة الفساد في إفريقيا "قراءة تحليلية للاتفاقية الاتحاد الإفريقي***"، مداخلة مقدمة للمشاركة في فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول الأليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد بين اولوية المكافحة وضروريات الوقاية المنعقد يوم 27-26:فبراير 2020 ، بجامعة عمار بوضياف المسيلة.

400. ياسين شكيمة، ***دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في أفريقيا "رؤية مستقبلية"***، مداخلة ألقيت باليوم الدراسي الموسوم بدور الجزائر في التكامل الإقليمي-اتحاد المغرب العربي-الاتحاد الأفريقي- (11 ديسمبر 2018)، جامعة حمة لخضر، الوادي.

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

Faculty Of Droit Department of Political Science

Department of Political Science

The African dimension of Algerian foreign policy 1999 - 2019

Thesis submitted for obtaining doctorate LMD in political sciences

Option diplomacy and international cooperation

Submitted by

ABDELHAK BOUSMAHA

Supervised by

Prof. Dr MOHAMED SAMIR AYED

ACADEMIC YEAR: 1442-1443H, 2021-2022 AD